

McGill University Library



3 103 064 426 J

C6

.W136m

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

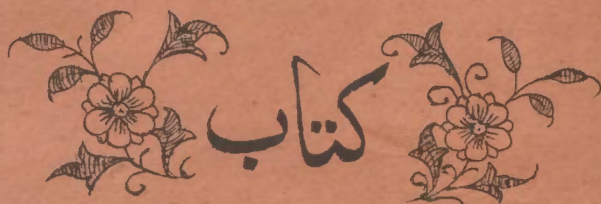
40266

★

McGILL
UNIVERSITY

491
· W 136 m.

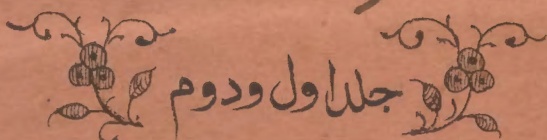
اللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ



كتاب

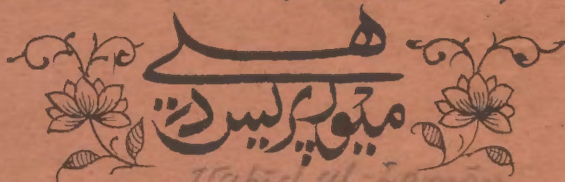
Hidayat al-Allah

هَدْيَةُ الْمُهْدِي



جلداول ودوم

متضمن عقائد اهل الحديث واصول حديث وتفسير

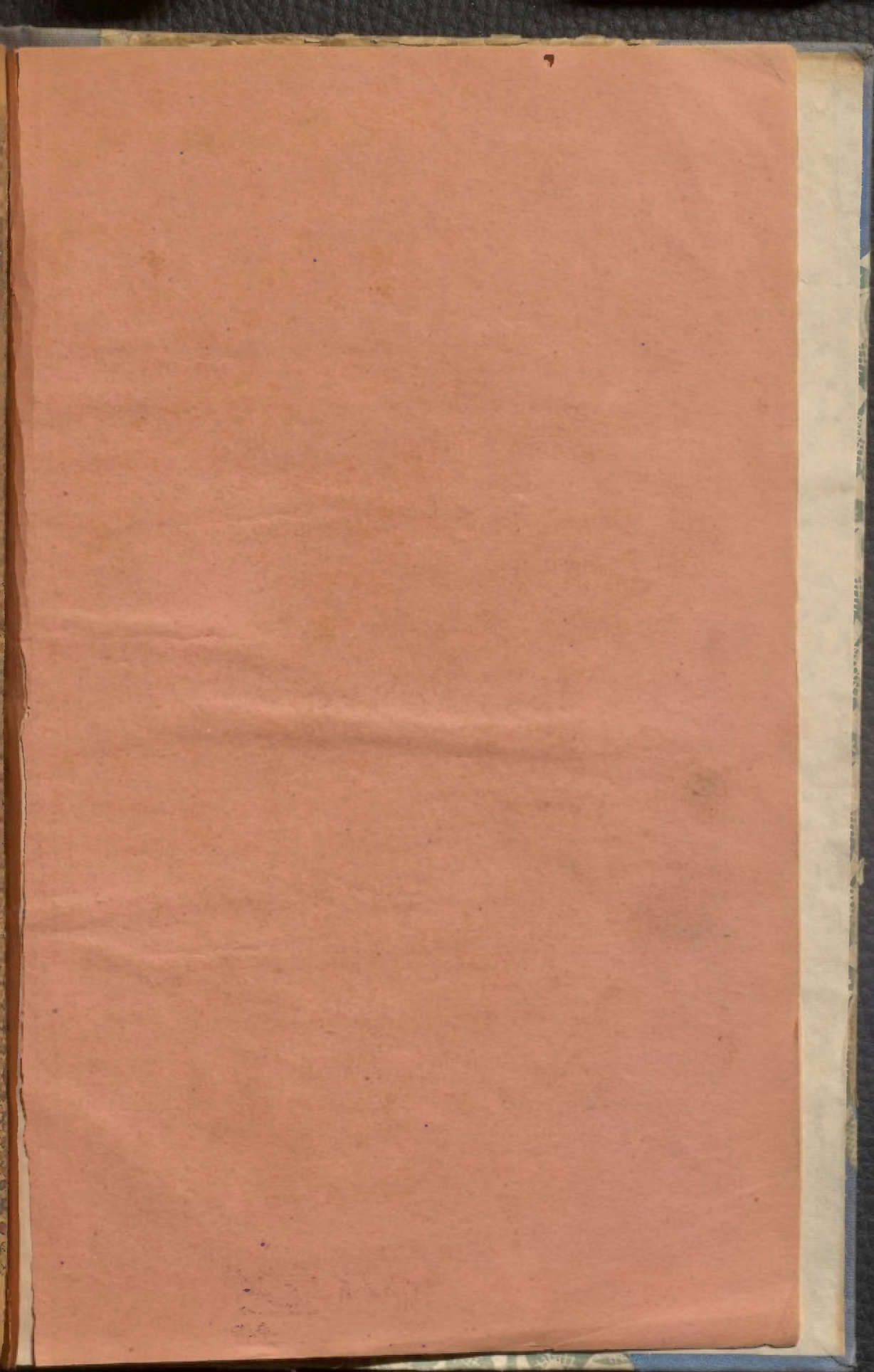


میتو پر لیس

Habib ul Saman

مجلد ایکم کما یوفین مسئلہ یاسین طبعی

کتابخانه انجمن ترقی اردو



اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

بجود تعالی شانه درین آخر الزمان بطور مقدمه ظهور صاحب الزمان علیه السلام

الحزب الاول

مكتوب

مشتمل بر عقائد اهل بیت و اصول

سنه ۱۲۲۵ هجری

تالیف اضعف عباد الله المنان المذبح وحید الزمان غفر له الرحمان

دربار مطبع میونسپریتس واقع شهر دهلی طبع شد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فرض علينا تعلم شرائع الاسلام وحسننا على معرفة الحلال
 والحرام وصحيح المعاملات والاحكام وجعل عاقبة من فقه فيها واتبعها دار
 السلام وعقبى من تركها وخالفها دار الانقام احدهم حمد الاتقى حصص الكلمات
 ولا تسعة الارض والسموات واصبى واسلم على سيد الخلوقات سيدنا محمد
 ذى الفيوض والبركات القائل من يرد الله به خير ايققها في الدين وعلى اله
 واصحابه وانصاره اهل الصدق والسعادة واليقين واشهد ان لا اله الا الله شها
 يفوز قائلها بمطلوبه وينال بها القرب من محبوبه واشهد ان سيدنا محمد عبده و
 رسوله ارسله داعيا اليه ودالا به عليه فاقام به الحجة واوضح به الحق وكشف به
 النعمة وهدى بهديه الامة خصه بكتاب جامع لا صنف العلوم الشرعية ودقا
 الحكمة العملية والسياسة المليّة فرفعه اعلام الهدى ثم ازاح بالوحى لغير المتلو
 ما كان فيه من الخفا وجلا بها عن الخنيفية الصدا لانه ما ينطق عن الهوى
 ان هو الا وحى يوحى اللهم وفقنا للعمل بها الى يوم القيام واجعلها لنا خيرا قدرا

وامام وبعد فيقول العبد العاصي الذي لا بضاعة عنده غير الذنوب والعصيان
 المدعويين الناس وحيد الزمان ساحة الرحمان اني قد انفقت بركة طويلة
 من دهرى وجملة جليلة من عمرى وانا اطالع الكتاب والسنة واتفحص عن
 مكنون اسرارهما من كتب الائمة الى ان ترجمت لكتب الستة المشهورة من كتب الحديث
 ثم ترجمت الكتاب العزيز الى اللغة الهندية رجاء ان نعم الفائدة لاخواننا من
 اهل الهند والسند وفقهم الله للخير وجعل سعيي ليوم المعاد من احسن الذخير
 ثم رايت انه بحمد الله شاع العمل بالحديث وسعى الناس اليه سيما اهل الهند
 سيما حيث قد كشفت عن وجوه الدين ظلمات المتبدعين المقلدين ونورت
 الارض بانوار الهداية واليقين تزيد عدد العاملين بالحديث يوم ما فيوما
 وتجلب على المقلدين نقصا ولو ما حتى انه ما بقيت قرية صغيرة ولا كبيرة الا
 وقد جمعت من اهل الحديث طائفة كثيرة اويسيرة ولا تزال ارض التقليد
 تنقص اطرافها وتنكس اعلامها غير ان بعض اخواننا من اهل الحديث قد
 خلا في الدين ولم يميز المشركين من المؤمنين وشدد النكير في المسائل
 الخلافية بين المجتهدين وناس منهم عروا عن علم اصول الدين واظهروا
 ما اظهروا بالظن والتخمين فاللهمني ربي ان اولف كتابا جامع للعقائد والاصول
 اقتصر فيها من المسائل على ما هو الحق المقبول واسميت بهدية المهدي
 اجعله هدية لا ما منا المهدي عليه وعلى ابائه من الف تحية وسلام والله يهدي
 به ان شاء الله من كان طالبا للحق والانصاف متجنباً عن المكابرة والاعتساف
 اللهم ايدني في تأليف هذا الكتاب واتمامه بالارواح المقدسة من الانبياء

والصالحين والملائكة المقربين سيكارج امامنا الحسن بن علي وروح شيخنا
 عبد القادر الجيلاني وروح شيخنا ابن تيمية الحراني وروح شيخنا احمد المجد
 لاولف الثاني فائدة جلية ائمة الحديث مالك والثوري واحمد بن
 حنبل واسحاق بن راهويه والاوزاعي وابن المبارك وداود والبخاري وابن
 جرير الطبري ثم من بعدهم كشيخنا ابن حزم وابن الجوزي وابي
 اسماعيل عبد الله الانصاري وشيخنا عبد القادر الجيلاني وابن
 تيمية وابن القيم ثم من بعدهم كالحافظ ابن حجر والشيخ ولي الله والشوكاني
 والسيد العلامة وبين هؤلاء كثيرون لا نطول الكتاب بذكرهم والشيخان
 هما شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى
 فائدة ذكرنا في هذا الكتاب بعض اقوالهم لا استدلالا بها لانهم كساثر
 المجتهدين غير معصومين عن الخطأ ولا حجة عندنا غير الكتاب والسنة
 بل تسليية وتسكيناً للقلوب اخواننا اهل الحديث واظهار المطابقة سراينا
 واجتهادنا رايهم واجتهادهم وتحصيل الغلبة الظن بشهادة اهل الفن
 وهذا العمى كما يذكر البخاري وابن ابي شيبة والطحاوي وغيرهم اقوال
 التابعين واتباعهم وفتاويهم مع انها ليست بحجة شرعية مطلوبة
 اذا كانت المسئلة مختلفة فيها فاذا ذكر القول الرابع اوله ثم المرجوح ثانيا بلفظ
 قيل وان كان القولان مساويين قلت فيه قولان او ثلاثة اقوال ما خالفت
 هذا المرسوم الا في مواضع عديدة كما سيظهر لك ان شاء الله تكميل
 اذا طالعت هذا الكتاب فخص بالذك من الحسد والتفني وجرد جاشد

عن التعصب والتقليد انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال وتفكر في حديث
النبي مثل امتي مثل المطر لا يدري اوله خير ام اخره وقد قسمت هذا
الكتاب على جزئين الجزء الاول في اصول الايمان وينت فيهما العقائد
الصحيحة لا هل الحديث والجماعة والجزء الثاني في اصول القرآن والحديث الفقه
فاذا اعتقدت بما في الجزء الاول صرت من اهل السنة واذا حفظت الجزء الثاني
تيسر لك استخراج المسائل من الكتاب السنة صرت غنيا عن تقليد الناس والجماعة

كتاب الايمان

العالم حادث بالزمان فلا بد له من محدث وهو الله تعالى وهو واحد احد
فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد والقرآن كلامه ومحمد
رسوله وله تعالى اسماء كثيرة وردت في الشرع يجب التوقيف عليها
ولا يجوز احداث اسم ولا صفة ولا التنزيه عنها بالرأي الصرف
اذ هذا مما لا يدرك بالرأي اما البحث في ان الاسماء عين المسمى او غيره
اولا عين ولا غير وكذا لك البحث في صفاته انها عين الموصوف او زائدة
على ذاته او لا عين ولا غير فبدعة مستحدثة وقال السيد من اصحابنا
اسماءه عينه لا غيره كما زعمت المعتزلة والخوارج ومن الاسماء التي وردت
في الشرع الرحمان والرحيم والملك والقُدوس والسلام والمؤمن والمهيمن
والعزيز والجبار والمنتكبر والخالق والبارئ والمصور والغفار والقهار والوهاب
الرزاق والفتاح والعليم والقابض والباسط والخافض والرافع والمعز
المدل والسميع والبصير والحكم والعدل واللطيف والخبير والحليم والعظيم

والغفور والشكور والعلیُّ والكبير والحفيظ والمقيت والحسيب والجلیل والکرم
والرقيب والمحیب والواسع والحکیم والودود والمجید والباعث والشهید و
الحق والوکیل والقوی والمتین والولیُّ والحجید والمحصی والمبدئ والمعيد
والحيي والهميت والحی والقیوم والواحد والماجد والواحد والاحد والقرید
والصمد والقادر والمقتدر والمقدم والمؤخر والاول والاخر والظاهر والباطن
والوالیُّ والمتعالیُّ والبرُّ والتوَّاب والمنقِم والعفو والرؤف ومالك الملك وذو الجلال
والاکرام وذو المجد وذو الجبروت وذو الکبرياء وذو العظمة والمقسط والجامع
والغنی والمغنی والمانع والضار والنافع والنور والهادی والبديع والباقي
والوارث الرشید والصبور والوتر والقريب والراشد والرب والمبین
والبرهان والشديد والواقی والرازق وذو القوة والقائم والدائم والحافظ
والفاطر والسامع والمعطي والکافی والابد والعالم والصادق والمنیر والنام
والقدیم والخفی والاله والحنَّان المنَّان والمغيث والمولیُّ والنصير والقدير و
العلام والاكرم والمدبر والشاکر والرفيع وذو الطول وذو المعارج وذو الفضل
والخلاق والکفيل والمحيط والمستعان والغالب والقاهر والاعلیُّ وغافر الذنب
وقابل التوب وشديد العقاب ورفيع الدرجات وسريع الحساب وعالم
الغيب والشهادة واطر السموات والارض وبيد السموات والارض ذو
العرش المجید وفعال لما يريد والملیک والاكبر والاعظم ورب العرش العظيم
والسيد والذاری والصانع والبادی والسیوح والطالب والبالغ لامرؤه والجلیل والقادر
واحسن الخالقين والشافی والکاشف والفارج والجواد والفيث وقالق الحب

عقل من
وحياتنا الشیخ
ابن خلدون
فانكر اسمه
القديم وبقي
على القادي و
السيداني
الانقاد من انه
دار في امره
منه بن حجة
و ابن أبي الدنيا
والكامل والواثق
و ابن مودود
ابن عيسى بن علي
وجعفر بن محمد
منه

النوى والديان والدهر والمسعر والوفى والموفى وذواتقام والطيب والحبي
 والستير وقيل أوائل السور أيضا فصل وله تعصفات وردت في الشرح فصف
 بجميع تلك الصفات لا ناول وإنكر ولا نشبه وهى على نوعين صفات ذاتية
 قديمة اذلية كالحياة والعلم والقدرة والإرادة المشية والجلال والعز والسمع
 والبصر وقوة الكلام وصفات فعلية كحادثة وقيل قديمة والتعلق حادث و
 اختاره الشيخ ولى الله من اصحابنا فقال لا يقوم بذاته حادث وانما الحوادث
 فى تعلق الصفات بمتعلقاتها وقت تعلق الارادة بوقوعها حتى تظهر الافعال
 ومن الصفات الفعلية الحادثة الكلام والاستول والضحك والنزول وال صعود
 والابتان والمحيى والقرب والبعد والدنو والوطاة والتنفس والفرح والتبشير
 والنظر والحنى والغيرة والغضب والملاى على قول والحياء والاستهزاء و
 السخرية والمكر والخداع والكيد والفراغ والتردد والفضل والرحمة والاختيار
 والصبر واعادة الخلق والامر والنهى والاستدراج والحب والبغض والرضا
 والكراهية والسخط والمقت والموالة والمعاداة والمشى والمهولة والمخاضرة
 والمصاحبة والاطماع والاشراف والتكوين والخلق والعندية وتقليب القلوب
 والوعد والوعيد واسماع الكلام بعض خلقه والتجلى العارضى على بعض المحال
 دون الغر اذ عليها التجلى الدائم والظهور فى اى صورة شاء فصل هو عالم
 بجميع المعلومات على وجه التفصيل من الجزئيات والكميات والموجودات و
 المعدومات والممكنات والمستحيلات محيط بما يحرقى تخوم الارضين الى اعلى
 السموات لا يغيب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الارض وما من ذرة

عنه قال ابن
 عباس رحمه
 الله لا يغيب
 والى حقه
 ليس من صفات
 الذات بل فعل
 له تعالى وجاز
 تقدير بعض
 له تعالى على
 بعض وفى حد
 الباقى ان الله
 خلق الجنة قبل
 ان يخلق النار
 مجمع البحرين

إِلَّا هُوَ أَخَذَ بِنَاصِيَتِهَا عَالَمٌ بِجَمِيعِ أحوالها وأفعالها وأقوالها وتقلبها وما آلتها
 ومصيرها إذا وُلِدَ زَيْدٌ فَيَعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ ثُمَّ إِذَا مَاتَ فَيَعْلَمُ أَنَّهُ مَاتَ **فصل**
 هُوَ يَتَكَلَّمُ مَتَى شَاءَ بِأَيِّ لِسَانٍ شَاءَ بِصَوْتٍ وَحُرُوفٍ وَالْقُرْآنُ الْفَاطَةُ وَمَعْنَاهُ
 كَلَامُهُ وَكَلَامُهُ قَائِمٌ بِذَاتِ صِفَةٍ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأُ وَإِلَيْهِ يَعُودُ وَالْمَسْمُوعُ
 مِنَ الْقَارِي وَالْمَقْظُوعُ مِنَ اللَّافِظِ وَالْمَحْفُوظُ مِنَ الْحَافِظِ وَالْمَتْلُو مِنَ التَّالِي هُوَ
 كَلَامُهُ حَيْثُ تَلَى وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ قَرَأَ فِي أَيِّ كِتَابٍ كَتَبَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ لَفْظِي
 بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ أَوِ الْفَاطَةُ تَلَا وَتَنَالَهُ مَخْلُوقَةٌ وَهُوَ قَوْلُ أَمَامِنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَ
 أَكْثَرُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا الْفَاطَةُ أَعْمَالُنَا وَنَعْمَانَا مَخْلُوقَةٌ وَنَاكِرُ
 أَنْ يَقَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ وَهَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ
 أَنَّهُ يُوْهَمُ خَلْقُ الْفَاطَةِ الْقُرْآنُ كَرَاهَا أَمَامِنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَذَمُّ الْحَسَنِ
 الْكَلْبِيِّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَقَالَ اللَّفْظِيَّةُ شَرٌّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ
 بَانَ الْحُرُوفِ الْمَكْتُوبَةِ أَوِ الْأَصْوَاتِ الْمَسْمُوعَةِ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ أَوْ عِبَارَةٌ عَنْهُ
 بَلْ هِيَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةٌ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ تَكْلِمُهُ حَقِيقَةً وَكَلَامُهُ صِفَةٌ مُتَأَنِّفَةٌ لِسُكُوتِهِ
 يَسْمَعُ صَوْتَهُ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ كَهَوْتِ السَّلْسَلَةِ عَلَى صَفْوَانٍ فَتَضَرِبُ اجْتِنِثَهَا
 خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ وَهُوَ كَلِمَةُ مُوسَى بِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيَا فَمَعَ مُوسَى صَوْتَهُ وَيَكَلِّمُ
 النَّاسَ فِي الْآخِرَةِ كَقَاحٍ مِنْ غَيْرِ تَرْجَمَانٍ وَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ
 كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ وَالْقَوْلُ بِالْكَلَامِ النَّفْسُ فَاسْدَاحُ حَدَثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ
 بْنِ كَلَابٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ **فصل** هُوَ مُتَصِفٌ بِجَمِيعِ صِفَاتِ
 الْكَمَالِ بَرٌّ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ وَشَيْنٍ وَتَنْزِيهِ الشَّرِّ عَنِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الصُّمَمِ

الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد يعني ليس مثله شيء لا يس
ولا يغفل ولا يغفل ولا ينام ولا يموت ولا ياكل ولا يشرب ولا يبكي ولا يترج
ليس بذكر ولا انثى ولا نقول انه جسم وليس بجسم او جوهر وليس بجوهر
او متحيز او ليس بمتحيز او محد او غير محد او بسيط او غير بسيط او مركب
او غير مركب او معدود او غير معدود اذ لم يرد به الشرع اثباتا ولا نفي
فصل هو سبحانه قد يم لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء وشئ لا كالاشياء و
شخص ومرتلا كالاشخاص والناس ونفس لا كالنفوس وذات لا كالذوات
حقيقته مخالفة لساائر الحقائق لا تعلم في الدنيا وهل تعلم في الآخرة
ام لا فيه قولان وهو سبحانه في جهة الفوق ومكان العرش وقول المتكلمين
انه ليس في جهة ولا مكان باطل بالشرع والعقل اذ كل موجود ينبغي مكانا
اما الجهة فثبتت له بعد خلق السموات والارض نعم هو ليس بزمان
لانه كان موجودا قبل خلق الزمان ولا يحتاج الى مكان فلسفي ولا
الى جهة لانه كان ولا مكان بهذا المعنى ولا جهة وحديث انا الدهر معناه
بيدي الدهر يعني انا الفاعل لكل شئ والدهر لا يقدر على شئ **فصل**
وله تعالى صورة هي احسن الصور ويقدر ان يتجلى ويظهر في اي صورة
شاء خلق آدم على صورته ومن قال ان الضمير في صورته ترجع الى آدم
فقد اخطأ لان في رواية اخرى على صورة الرحمان وله تعوج وجه وعين
ويده وكف وقبضة واصابع وساعد وذراع وصدر وجنب وحقوق وقدم
ورجل وساق وكف كما تليق بذاته المقدسة واثبات هذه الاشياء ليس

صه ملا على
موجب الجهور
القائلين بخلق
العرش اما القائلون
بقدم العرش فقولوا
ان جنة الفوق ثابتة
له الا ذل

بتشبيهه انما التشبيه ان يقال يده كيدنا وسمع كسمعنا وهكذا **فصل**
 الخلق من صفات الافعال فهو تع خالق لجميع الاشياء بلا واسطة خلق الافعال
 وخلق الفاعلين وكذلك الاستواء الى العلو والجلوس والاستقرار على
 العرش استوى عليه بعد خلق السموات والارض يوم الجمعة استواء
 يليق به وهو مع ذلك غير محتاج الى العرش بل هو الحافظ والممسك للعرش
 وغيره ومن ثم اثبت لنفسه جهة الفوق فيصم الاشارة اليه كما في حديث
 الجارية وحديث مسلم فقال باصبعه واخط الشيزي ولي الله من اصحابنا
 حيث قال انه لا يشار اليه ولعل مراده كالاشارة الى المحسوسات قال شيخنا
 ابن القيم الاشارة اليه تم حسنا الى العلويات بالشرع كما اشار اليه من هو
 اعلم به وبما يجب له ويمتنع عليه من افراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة وقال
 شيخنا ابن تيمية هو تعالى على عرشه فوق سمواته كما ورد في رواية
 الى داود وهو حديث حسن وليس معنى قوله وهو معكم انه مختلط بالخلق
 فان هذا لا توجه اللغة وهو خلاف ما اجمع عليه سلف الامة وخلقوا فطر
 الله عليه الخلق وكذلك النزول والصعود فينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى
 السماء الدنيا بذاته ثم يصعد الى عرشه وكرسيه واذ انزل فهل يخلو منه العرش
 اولاه قولان وروح الحافظ ابن مندة القول الاول وقال انه ما ذهب اليه امامنا
 احمد بن حنبل وروح شيخنا ابن تيمية القول الثاني وكذلك الصفات الباقية التي
 ذكرناها **فصل** الصفات الفعلية حاكمة عند اكثر من اصحابنا قال
 البخاري ان حدثا لا يشبه حدث المخلوقين فهو يحدث الاوامر والا قوال

والأفعال كما قال كل يوم هو في شأن ولا يجوز إطلاق الحركة والانتقال على فعله
وان صح عليه الحركة والانتقال من مكان الى مكان كما قال وجاء ربك وقال
هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في الحديث آيته هرولة واخرج البخاري
وابن الاثرم في كتاب السنة عن فضيل بن عياض احد اولياء الكرام و
الاثمة العظام قال اذا قال لك الجهمي انا كفر برب يزول عن مكان فقل
انا اؤمن برب يفعل ما يشاء وقال الحافظ عبد الرحمان بن مندة انه نعم اذا
نزل يخلو منه العرش وهذا هو الانتقال وحكي عن ابن تيمية انه ينزل كما
انا انزل من المنبر وفي حديث النزول ثم يصعد الجبار الى كرسيه والصعود
والنزل والمجيئ والابتيان لا تتصور الا بالحركة والانتقال واخطأ الشيخ ولي
من اصحابنا حيث قال تبعنا الشيخنا ابن جرير الطبري ولا يصح عليه الانتقال لانه
لم يقدم دليل شرعي على استحالة ذلك اخطأ اليا فعي الشافعي حيث
قرر مذهب السلف انه نعم برئ عن الحركة والانتقال ثم عزاه الى شيخنا
عبد القادر الجيلاني اذ لم يأت بقول واحد من السلف على تلك البراءة
نعم حركة وانتقال بلا كيف لا يشابه حركتنا وانتقالنا كما ان حدثا لا يشابه
حدثنا فحركة وانتقال عبارة عن ظهوره وتجليه في محل اخر غير المحل الاول
وهو صحيح بلا مزية ومن ههنا قال امامنا احمد بن حنبل في رسالته الى
مسدد بن مسرهد انه سبحانه اذا نزل فلا يخلو منه العرش والتجلي و
انظروا في مكانين مختلفين او في امكنة مختلفة متعددة في ان واحد
لا يستحيل في ذات الله تعالى انما الحال تمكن الممكن في مكانين مختلفين في ان

عنه قال الفسفي في شرح
حديث طه من القرآن
انه من قال يزل اذا نزل
فالخشي انه نزل في العرش
واخطأ بها ٢٢ منه

واحد وليت شعري هل الله قادر على ان يخلق عرشا فوق هذا العرش ويثبت
 هذا العرش في محله ثم يصير فوقه ام لا فان قالوا نعم فقد سلوا الحركة ولا انتقال
 وان قالوا لا لزم العجز تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولو قالوا ان لفظ الحركة
 ولا انتقال لا يطلق على فعله لان لم يرد في الكتاب والسنة ما نازعناهم
 ثمان تلك الصفات الفعلية الحادثة لا تستلزم الحدوث والتغير في ذاته بل
 هو الان كما كان برئ في ذاته عن الحدوث والتجدد والتغير والتبدل ما
 قرره المتكلمون انه تعيمتنع ان يقوم بذاته حادث باطل قطعاً اذ لم يقم
 دليل شرعي على امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى وانما هو من خرافات
 الغزالي وابن فورك والرازي تبعوا افراخ الفلاسفة قال العرفاء ان هو لقيوم والعالم
 اعراض مجتمعة في عين واحد **فصل** لا شبه له ولا ضد ولا ند ولا مثل
 ولا كف ولا شريك له في وجوب الوجود ولا في التصرف والتدبير ولا في
 استحقاق العبادة ولا في العلم وسائر صفاته كالسمع والبصر وغير ذلك
فصل الشرك الاكبر غير مغفور اذ امات صاحبه ولم يتب منه فيكون
 محلاً في النار لا ينجيها عمل صالح وان صلى وصام مدة عمره وهو على اقسا
 الشرك في الألوهية ووجوب الوجود كقول الوثنية والمجوس وبعض
 العرب في الجاهلية كانوا يعتقدون ذلك ويقولون للنبي اجعل
 الالهة الهاء واحداً والشركاء في صفات الله كالعلم والسمع والبصر و
 القدرة والتصرف والخلق والتدبير وغيرها فمن اعتقد لاحد من المخلوقين
 بان له علماً محيطاً لا يغيب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض او ان

سكرات
 حصن
 بعد سنة
 في الارض
 السماء قال الله تعالى
 لا تقفوا الذين
 وقال لا تقفوا الذين
 الا الله فصدقوا وقال
 ما كان معه من الالهة
 الذي خب كل الالهة
 خلق ولهم بعضهم
 على بعض ١٢

من عنده واراد ان ياخذ ذلك الفعل منه وانما قصده بهذه الافعال
 مجرد التعظيم والتحية لشعائر الله والصالحين المقربين من عباده
 فلا يكون مشركا فيما بينه وبين الله قال الله تعالى وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ
 فَأَنَّهُمْ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ لَا تَرَى
 ان معاذ لما سجد للنبي لم يامر به بتجديد الايمان بل اقتصر على النهي و
 ورد في رواية ان اهل الجنة يسجدون لقيمي بيوتهم اخرجها ابن ابي حاتم
 وابن مردويه عن علي بن ابي طالب وانا نعظم الكعبة ونقبل الحجر الاسود ونعظم
 الصفا والمروة ونرجو على هذه الافعال من الثواب الاجر فضلا عن ان تكون
 شركا لا ترى ان عيسى قال اُحْيِ الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ ونسب الاحياء المختص
 بالله سبحانه الى نفسه ولكن باذن الله فلم يرتكب شركا ولا كفرا وكذلك
 قال الله تعالى وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ فَأَنَّهُمْ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وقال لِيُخْرِجَ النَّاسَ
 مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَكُلُّ ظُلُمَةٍ ارْتَدَّتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بِهَا
 لَكِنَ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَكَذَلِكَ قَالَ لُوطُ لِقَوْمِهِ اأَخْرِجُوا قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ
 وَكَذَلِكَ قَالَ الْمَلِكُ الْمُرْسَلُ عِنْدَ مَرْيَمَ لَا هَبْ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا فَنسب هبة
 الاولاد المختص بالله سبحانه الى نفسه ولكن بامر الله فلم يرتكب شركا ولا كفرا
 قال الله تعالى وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ فَأَنَّهُمْ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وقال لِيُخْرِجَ النَّاسَ
 مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَكُلُّ ظُلُمَةٍ ارْتَدَّتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بِهَا
 لَكِنَ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَكَذَلِكَ قَالَ لُوطُ لِقَوْمِهِ اأَخْرِجُوا قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ
 وَكَذَلِكَ قَالَ الْمَلِكُ الْمُرْسَلُ عِنْدَ مَرْيَمَ لَا هَبْ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا فَنسب هبة
 الاولاد المختص بالله سبحانه الى نفسه ولكن بامر الله فلم يرتكب شركا ولا كفرا
 قال الله تعالى وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ فَأَنَّهُمْ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وقال لِيُخْرِجَ النَّاسَ
 مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَكُلُّ ظُلُمَةٍ ارْتَدَّتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بِهَا
 لَكِنَ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَكَذَلِكَ قَالَ لُوطُ لِقَوْمِهِ اأَخْرِجُوا قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ
 وَكَذَلِكَ قَالَ الْمَلِكُ الْمُرْسَلُ عِنْدَ مَرْيَمَ لَا هَبْ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا فَنسب هبة
 الاولاد المختص بالله سبحانه الى نفسه ولكن بامر الله فلم يرتكب شركا ولا كفرا

وكذلك حكموا بكفر من عظم الشمس والقمر والكواكب والاصنام ولو ادنى
التعظيم ممن قام عند هابنية التعظيم او انحنى بين يديها وسلم عليها
او قبلها وان كان قصده التحية لا العبادة لان هذه الاشياء مما كان
المشركون يعبدونه ويعظمونه ويقضون عنده ويمثلون بين يديه
فتعظيمها ولو ادنى التعظيم من شعائر المشركين ولذلك جعلوه كفر الا انه
من شعائر الكفار ممن القى الزنار في عنقه تشبيها بالوثنيين من اهل الهند
او نصب الصليب على صدره تشبيها بالنصارى او شد الحيط على حقه
تشبيها بالمجوس او رسم القشقة على ناصيته تشبيها بالهند الكفار لا يقال
ان المشركين كانوا يعظمون الصفا والروة والكعبة والحجر الاسود ويعبدون
الملائكة و ارواح الانبياء والصالحاء ايضا لان الشارع ابقى تعظيمها في
ديننا ايضا بخلاف الشمس والقمر والصنم حيث امر بكسر الاصنام و
احراقها ومنع عن الصلوة لله عند طلوع الشمس وغروبها حذر اعن
التشبه بعباد الشمس اما قبور المؤمنين فلم يامر النبي باهانتها بل امر
بزيارتها والتسليم على اصحابها والدعاء والاستغفار لهم ونهى عن الجلوس
عليها فلو فعل هذه الافعال التعظيمية مثل الطواف والتقبيل او القيام
او الاحناء او الركوع او السجود عند قبر نبي او ولي وكان قصده التحية لكان
القبر دون العبادة فياثم غير انه لا يصير مشركا ولا كافرا قيل يصير مشركا
وكافرا لان هذه الافعال عند القبور من شعائر عبادة القبور فتقبيل القبر
كتقبيل الصنم والثاني كفر بالاتفاق فكذا الاول وفيه ما فيه **فصل**

1812

فصل اول

136

لا اله الا الله
محمد بن جعفر

علی بن ابی طالب

باب ۱۱ و عدد ۱۱

Oct 11/18

ازنی

10/10/10

مجلس

الحکف بالی

ایضاً

تقريباً

مسألة

خلفه

جی

فليقتل

مكتبة

20

۱۱

۱۰۰

الحمد لله

والله اعلم

المنزل

سید

3912

فهذه ثلاثة اقسام للشرك الاكبر الذي يخرج المرء من الاسلام وبعض
 اخواننا جعل للشرك قسمين ارباعا هو الشرك في التصرف وبعضهم جعل
 الشرك في العلم قسما مستقلا وكلاهما داخلان في القسم الثاني اعنى الشرك
 في صفات الله وهناك شرك اصغر وهو عبارة عن افعال شركية تشبه
 افعال المشركين كالحلف بغير الله عادة أو تسمية الأولاد عبد الحسين
 او غلام علي او عبد النبي أو دعاء غير الله تع بقلبة الحب والاستغراق
 دعاء لغويا بمعنى النداء وتنزيل الغائب منزلة الحاضر مثل قوله يا رسول
 الله اوبيا علي اوبيا حيدر الكرار اوبيا ممدار اوبيا سلا را اوبيا محبوب اوبيا غوث من غير
 يجعل اسمه وظيفه دائمية عند القيام والقعود والزلة والسقطه ولا يضبط
 او يفهم ذكر اسمه ذكر اشريعيا يجعله عبادة ويرجو الثواب والا اجر عليه
 او الاستعانة والاستغاثة في امور يقدر عليها العباد بالصالحين من
 الاموات كالانبياء والاولياء مع الاعتقاد بانهم لا يعيشتون ولا يعينون
 احد ايقدرتهم واختيارهم بل اذا اراد الله وقضى وبغي ان ياخذ هذا
 العمل منهم وهم كالكات والادوية في يد الله سبحانه فكما لا ينفع الدواء
 ولا يؤثر الا بحكم الله وقضائه كذلك هم لا يقدررون على شئ ولا يعيشتون
 اعانة خطيرة او سيرة الا اذا اراد الله سبحانه وقضى ان ياخذ هذا العمل
 منهم فهذا وامثاله لا يخرج المرء من الاسلام الا ان بعض تلك الافعال
 مكروه وبعضها حرام بشرط ان يكون فاعلها مصونا عن سائر اقسام
 الشرك الاكبر ومن عن التوحيد الله تعالى في ذاته وصفاته واستحقاق

العبادة والعجب كل العجز بنقض اخواننا جعل الشرك في العادة ايضا
 شركا كبيرا وكفر فاعله وهذا ظلم عظيم ولعل مرادة
 بالشرك ههنا الشرك العملي والكفر العملي فالشرك الاعتقاد
 يضاد الايمان الاعتقادى والشرك العملي يضاد الايمان
 العملي ومن ثم قيل ان هناك شركا دون شرك وكفرا دون كفر
 الحاصل ان كل من اعتقد في حق غير الله سواء كان حيا او ميتا ان له
 قدرة ذاتية او موهوبة مفوضة من الله عز وجل على امر
 من الامور بحيث لا يحتاج فيها الى اذن جديد منه فهو مشرك
 وكل من يفهم غير الله انه عاجز بالكلية كالبيت في يد الغسال
 لا يقدر على شئ الا اذا اراد الله سبحانه وبغى ان ياخذ هذا العمل
 منه فيعمل بحكم الله واذنه وارادته وقضائه وينصر ويغيث
 وينقم ويضر كذلك فهو موحد ليس بمشرك سواء كان ذلك
 الغير حيا او ميتا وهذا بعينه **كمن فهم**
 ان السقمو نيا مسهل بذاته او النار محرقة بذاتها فقد اشرك ومن
 علم ان اسهل السقمو نيا واحراق النار بامر الله واذنه وارادته
 فهو موحد ليس بمشرك كما قال الله تعالى لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ
 يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّنْ أَمْرِ اللَّهِ فَنَسِبَ الْحَفَظَ مِنَ الْآفَاتِ الْأَعْدَاءِ
 إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَلَكِنْ بَأْمَرِ اللَّهِ وَمَا أَسَاسُهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ مَعَ ان الاسماء فعل لله
 وليعلم ان البعث ههنا في كون هذا النوع من الافعال شركا لا في كونه

جائز او مكر وها او حراما فانه بحث اخس والا عجيب من العجيب فافرق
 بعض اخواننا في هذا بين الاحياء والاموات وظن ان الاستنصار والاستغاثة
 بالاحياء في امور يقدر عليها العباد ليس بشرك وهو شرك بالاموات
 في نفس تلك الامور وهل هذا الا سفسطة ظاهرة فان الحي والميت
 سيان في كونهما غير الله تعالى فغاية ما في الباب ان الاستنصار بالاموات
 شرك بالاحياء لا شرك بالله تعالى وسياتي مزيد بيان لهذا فيما بعد
فصل ذهب الشيخان الى ان طلب الخواتم من الموتى والاستغاثة
 بهم والاستعانة منهم والتوجه اليهم شرك يستتاب صاحبه
 فان تاب فيها والا قتل وفسره الشوكاني من اصحابنا ان مرادهم
 الاستغاثة والاستعانة في امور لا يقدر عليها الا الله تعالى كغفران
 الذنوب والهداية وانزال الغيث وتقوية الرزق وتطويل العمر
 وهبة الاولاد والاحياء والاموات والخلق وكشف السوء والشفاء من
 الامراض ونحوها اما الاستغاثة والاستعانة في امور يقدر
 عليها المخلوق مثل الدعاء والاستشفاع فلا يمكن ان تكون شركاً
 اكبر ولو كانت بدعة او مكر وهمة في بعض الحال ويستوى فيها
 الاحياء والاموات وضابطه ان الامور التي كانت تطلب من الانبياء
 والصالحين حال كونهم احياء مثل الدعاء والاستشفاع فطلبها
 منهم بعد موتهم لا يكون شركاً اكبر والامور التي هي مخصصة
 بالله تعالى وكانت لا تطلب منهم وهم احياء فطلبها منهم بعد ان

الشرك من جنس زيارة النصارى الذين يقصدون دعاء الميت لاستغاثته
 به وطلب الخواجع عنده فيصلون عند قبره ويدعون به فهذا أو نحوه
 لم يفعل أحد من الصحابة ولا أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا استجبه أحد من سلف الأمة وأئمتها بل قد سد النبي باب الشرك
 انتهى والله دَرُّ هذا الشيخ ما جعل هذه الأمور شركاً كما جاز عمر المشدّد
 ولكن جعلها ذريعة للشرك وجعل سدّها سدّاً لأبواب الشرك فيكون
 المنع عنها مصلحة وهي سدّ ذرائع الشرك ولا منازعة فيه ولا في أن
 هذه الأمور ليست بمستحبة مأثورة عن النبي وأصحابه وإنما الكلام في
 جوازها عند قبور الصالحين أو الأنبياء فأكثراً أصحابنا لم يجوزوه وقالوا أنه
 بدعة وأثم واختاره الشوكاني وكلام شيخنا ابن القيم بأن الميت قد انقطع
 عمله وهو لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ففضل لمن استغاث به واستعان
 منه أو سأل أن يشفع له إلى الله يؤيد عدم الجواز إلا أن المجوزين كالسبكي وابن حجر المكي
 والقسطلاني وكثير من الشافعية يقولون إن الحي أيضاً في ذلك مثل الميت
 قال الله تعالى لَا أَمْلِكُ لِنَفْسٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا فَمَا إِنْ الْحَيُّ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِعَانَةِ
 بغير إذن الله ورضائ وقضائ وحكمه وإرادته كذلك الميت
 وانقطاع العمل لا يستلزم عدم العمل فإن الملائكة أفعالهم منقطعة ومع
 ذلك هم يفعلون ما يؤمرون ورايت أبا من الحسن بن علي في المنام
 صلى بالجماعة وصليت خلفه ثم سألت عن كيف تصلّي ههنا مع أن
 البرزخ ليس بدار العمل فقال نعم لا تجب الصلوة ههنا ولكن الصالحين

من عباد الله يصلون ها هنا ايضا تبرُّعاً وتقرباً الى ربهم وتنشيطاً
 لانفسهم بعبادة ربهم ثم تذكرت حديث النبي ﷺ رايت موسى
 يصلي في قبره والصلوة مشتملة على الدعاء وحديث كافي النظر الى
 موسى لـ جوار الى ربه قال الطيبي لا يبعد منهم التقرب الى الله بالدعاء
 فانهم افضل من الشهداء وان كانت الاخيرة ليست دار تكليف
 فأي مانع يمنع من دعاء الميت لئلا نرغم ان السؤال ليس من الاموات بل
 من ارواح الصالحين والارواح لا تذوق الموت ولا تغني بل تبقى حساسة
 مدركة سيما ارواح الانبياء والشهداء فان حكمهم حكم الاحياء بنصي
 الكتاب والسنة نعم يجب ان تكون هذه الاستعاذات والاستغاثات
 عند قبورهم فانهم حال كونهم احياء كانوا لا يسمعون من بعيد فكيف يسمعون
 من بعيد بعد الموت **فصل** انكر من اصحابنا الشيوخان الفيوض
 والبركات والذائد القلبية التي تحصل لزارى قبور الانبياء و
 الصالحين وقال مقصود الزيارة الدعاء والاستغفار للموتى وايصال النفع
 اليهم والعبادة والانزجار وتذكر الموت والتزهد في الدنيا للزارى فحسب
 واثبتها كثير من اصحابنا كالشيخ ولي الله الدهلوي وابنه عبد العزيز
 والسيد احمد من المتأخرين والشافعي وابن حجر المكي من المتقدمين و
 الصوفية كلهم متفقون على الاثبات وقالوا انه مشاهد محجوب حتى
 انه لم يبق الا انكار مجال عند همد روى الشيخ ابن حجر في القلائد ان
 الشافعي كان يتبرك بقبر ابى حنيفة ويدعو عن عنده فيستجاب دعاءه

عنه رد على بوضي
 واليه تفرق عن النص
 من قول الانبياء
 بعبادة في قبورهم يقولون
 ورد في مسند يحيى
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه يقول في
 قبره ولا يفرق اليه في
 كتاب خاف في هذا
 المسئلة سيما في كتاب
 حياة الانبياء ١٢٠

وقال الشيخ عبد الحق في شرح المشكوة اما الاستمداد باهل القبور
 غير النبي او الانبياء فقد انكره كثير من الفقهاء وقالوا ليس الزيارة
 الا الدعاء للموتى والاستغفار لهم وايصال النفع اليهم بالدعاء وتلاوة
 القرآن وثبت المشايخ الصوفية قدس الله اسرارهم وبعض الفقهاء رحمهم الله قال شيخنا مولانا
 اسحاق في كتابه مائة مسائل هذه المسئلة مختلفة فيها قلت اذا ثبت السماع
 والادراك للموتى فاي مانع يمنع منه سيما اذا جرب كثير من الاولياء بحيث
 لا يحصى عددهم ولا يجوز العقل تكذيبهم ومع ذلك الاحوط الاقتصاد
 على الزيارة السننية وترك الانكار **فصل** الدعاء الشرعي عبادة كالصلوة
 فلا يحوز من غير الله وهي المراد في الآيات التي ورد فيها لفظ الدعاء
 اما الدعاء للغوي بمعنى النداء فتجوز لغير الله نعم مطلقا سواء كان حيا
 او ميتا وثبت في حديث الا عني يا محمد اني اتوجه بك الى ربي وفي حديث
 اخري يا عباد الله اعينوني وقال ابن عمر حين زل قدمه واحمداه ولما
 دعا ملك الروم للشهداء الى النصرانية قالوا يا محمد اهروا له ابن
 الجوزي من اصحابنا وقال اويس القرني بعد وفات عمر يا عمرا يا عمرا
 يا عمرا سواه هم بن حيان وقال السيد في بعض تواليقه قبله دين
 مددي كعبه ايمان مددي ابن قيم مددي قاضي شوكان مددي
 قال مولانا اسحاق في مائة مسائل هناك فرق بين نداء النبي ونداء
 غيره ونداء النبي ظاهرة الجواز اذا كانت بنية الصلوة والسلام قلت
 ان نادى ميتا عند قبره يمكن ان يسمع ولكن لا يتيقن بالسماع وان

عنه وقال ابن عمر
 فذكر رجل يا محمد وقال
 الجوزي من اصحابنا
 يا رسول الله يا محمد
 وقرط

ناداه من بعيد فالنادى اما مستغرق في حبه كما ينادى العاشق
معشوقه يتصور الغائب شاهدا اوسفيا كما لو نادى حيا بالكوفة و
هو في البصرة ولهذا اظهر ان ما تقول العامة يا رسول الله اويا على
اويا غوث فبحمد النداء لا نحكم بشركهم كيف وقد نادى رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم قتلى يد ريا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان وورد
في حديث عثمان بن حنيف يا محمد اني اوجه بك الى ربي صلى الله عليه
والجزي وقال الترمذي حديث حسن صحيح وفي رواية يا رسول الله
اني توجهت بك الى الله في الحديث يا عباد الله اعينوني بل نسأل عنكم
كيف نادى الذي هو غائب عنكم فان قالوا بان حاضرا في كل مكان وانه
يسمع نداء كل من ناداه في السموات والارض فهم مشركون خارجون
عن دائرة الاسلام شك وان قالوا ان نادى نداء استغراقا في حبه
او ظنا بان الله نعم يبلغ نداءنا او يسمع اذا شاء او بنية السلام عليه
او ظنا انه يسمع من بعيد فهم ليسوا بمشركين ولكنهم سقهاء لان
النادى كان لا يسمع في حيوة من بعيد فكيف يسمع بعد مماته وقد
قال الله تعالى وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ فاليت اضعف في امر
السماء من الحي بنص الكتاب نعم يستثنى من هذا النبي ان ناداه بنية
الصلوة والسلام عليه فانه جائز لا مريية فيه لانه قد ورد الحديث بان الله
ملائكة موكلين يبلغون عن امتي السلام ولم يستثن بعض العلماء
النبي ايضا واستدل بان الصحابة بعد وفات النبي كانوا يقرأون

في التشهد السلام على النبي بدلا عن ايها النبي فاحترزوا عن لفظ
 النداء وجملة الكلام ان من اعتقد ان النبي او عليا او الغوث يسمع
 في كل حين ومن كل مكان او ان ارواحهم حاضرة في كل مكان او ناولهم
 لاجل كشف الضر والشفا او توسيع الرزق او غفران الذنوب امثالها
 من امور لا يقدر عليها الا الله تعالى واعتقدوا انهم قادرين على هذه
 الامور استقلالهم لا بقدرته ذاتية او موهوبة من الله او بشركة مع
 الله او جعل نداء غير الله ذكر اشعياء يرجو الثواب والاجر عليها او
 جعله وظيفة دائمية يناديه كلما قام وكلما قعد وكلما اضطجع وكلما
 سقط وكلما زل قدمه وكلما اصاب ظمأ او نصب او مخمصة او تكاية او شوك
 فهو مشرك خارج عن دائرة الاسلام وانما يلزم الشريك في الصورة الاولى والثانية
 بشرط وهو ان يعتقد غير الله بالعلم المحيط او البصر المحيط مثل علم الله تعالى
 سماعه وبصره اما الوظن احد بان سماع النبي او سماع علي او سماع احد
 من الاولياء اوسع من سماع عامة الناس بحيث يشمل سائر اقطار الاقليم
 او سائر اقطار الارض فهذا لا يكون شركا لان الله تعالى قد اعطى بعض
 الملائكة بل بعض الحيوانات سمعا وبصرا اقوى واوسع من سمع
 العامة وبصرهم روى الديلمي في مسند الفردوس وابو يعلى مرفوعا
 فان الله وكل ملكا عند قبري فاذا صلي على رجل من امتي قال الملك
 يا محمد ان فلان بن فلان صلي عليك الساعة وروى العقيلي والبخاري
 في تاريخه عن عمار مرفوعا ان الله اعطى ملكا من الملائكة اسماع الخلق

المحيط
 او السمع

عن كيف يكون ثم كان
 قال ابن عمر سمعت النبي يقول
 ان الله تعالى جعل الملك
 لابي في قافله الارواح
 ما يقع فيها الى يوم القيمة
 كما ارى كفى ذكره رسول
 في الحاضر وفي الماضي
 ان اري من خلقي

في تاريخه عن عمار مرفوعا ان الله اعطى ملكا من الملائكة اسماع الخلق

في سنة علي بن القاسم ذكر ابن جبان في الثقات وله شواهد اخر جعلها
 ابن ابي شيبة والطبراني ولفظ الطبراني اعطاه اسماع الخلائق كلها
 وتابع علي بن القاسم قبيصة بن عقبة وعبد الرحمن بن صالح الكوفي
 فالحديث حسن وورد في رواية ان الله تع جعل الارض كلها كصحفة
 عند ملك الموت وهو يلقط الارواح منها من كل ناحية اما اعتقاده
 هذا في حق نبي او ولي او غوث غلط وسف لانه لم يات فيه بنص
 من الشارع فافهم **فصل** شد بعض اخواننا من المتأخرين في
 امر الشرك وضيق دائرة الاسلام وجعل الامور المكروهة او المحرمة
 شر كافان كان غرضه من هذا الشرك العلي اعني الشرك الا صغر
 اوسد الدرائع فانه يغفر له ويعفو عنه والا فهو غال ومشدد في الدين
 قال الله تع لا تغلوا في دينكم والتشديد في الدين سيما الخوارج المارقين
 والناكثين ونحن ننسب على هذه الامور اجما لا وعرضا صيانة اخواننا اهل
 الحديث عن الوقوع في الغلط والله العاصم وهو الهادي الى سبيل الرشاد
 منها انه قال لا عانة في المشكلات او قضاء الحاجات ولو بقدره الله تع واذن
 وامره ورضائه وقضائه ليس من شان الانبياء والاولياء ومن اعتقد ذلك
 فهو مشرك وهذا الكلام غير صحيح لان الملائكة يعينون الناس بامر
 الله وقضائه واداته لا باختيارهم وقدرتهم والناس يعينون بعضهم
 بعضا قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
 وقال وان استنصروكم في الدين فعليكم النضر وقال تعالى

عنه انا حديث
 ان الله سبحانه وتعالى
 يراهم كنف نفوس
 فان الملائكة لا ترون
 محضون بذلك
 الحالة ولا يرون من
 علم من السموات و
 الارض عليهم السلام
 فيما لا يعلمون
 بعض الاشياء في علم
 لا تراهام في بعض
 البعض في بعض
 قوله تعالى
 احاطوا به
 من الخافقين
 قد لا يعلمون
 السموات والارض
 الغيب الا الله وحده
 عليه السلام
 فقلت فينا نبي
 يعلم ما في الارض
 عدا فعل الذي
 كنت تقولين فيها
 من الايات والآيات
 انما يحصى عن
 الله

وهو النبي هب
 الوهاب حيث
 جعل الامور
 كما اكرهكم
 منهم من رساله
 ابنه محمد ابن
 الى اهل مكة
 وتبعه في ذلك
 او موافقا
 اسما على
 شهادته في
 اتفقوا
 الا انه لم يصرح بكى خاشا كا كبر وورد على اخيه محمد سليمان بن عبد الوهاب ورسالة معروفه ١٢ منه
 ما في سنة ٢٤٠٠ بين دهم

يُحَدِّثُكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ وَقَالَ ذُو الْقَرْنَيْنِ
 فَاعِينِي فِي قُوَّةٍ وَفِي حَدِيثِ الْإِبْدَالِ الْإِبْدَالُ فِي أَمْتِي ثَلَاثُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ
 تَقُومُ الْأَرْضُ وَبِهِمْ تَمْطُرُونَ وَبِهِمْ تَنْصُرُونَ وَفِي حَدِيثِ حَسَانِ
 اللَّهُمَّ أَيْدِاهُ بَرُوحُ الْقُدُسِ وَوَرَدَ فِي حَدِيثٍ إِذَا انْقَلَبْتَ دَابَّةً أَحَدَكُمْ
 فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ فَلْيُنَادِ بِأَعْبَادِ اللَّهِ أَعِينِي فَإِنْ اعْتَقَدَ أَحَدٌ فِي حَقِّ أَرْوَاحِ
 الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَا يَلْزِمُ الشَّرْكَ بِاللَّهِ بَلِ الشَّرْكَ بِالْمَلَائِكَةِ
 أَوِ الْأَحْيَاءِ وَابْنُ هَذَا مِنَ الشَّرْكَ الْأَكْبَرِ مَا كُنَ هَذَا الْإِعْتِقَادُ غَلْطًا وَخَطَاءً
 أَوْ بَدْعَةً فَهُوَ أَمْرٌ اخْتَلَفَ قَدْ مَنَّا أَنْ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ فِي
 بَابِ الشَّرْكَ سَفْسُطَةٌ ظَاهِرَةٌ إِذَا الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ حَتَّى الْمَلَائِكَةُ
 مُتَسَاوِيَةٌ فِي كَوْنِهَا غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ نَعْمَ فَرَّقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بَيْنَ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ
 فِي السَّمْعِ سَمَاعِ اجَابَةِ فَيَقَالُ وَفَإَيُّكُمْ يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ وَقَالَ أَهْلُ
 التَّفْسِيرِ مَعْنَاهُ وَفَإَيُّكُمْ يَسْتَوِي الْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ فَكُلُّ أَمْرٍ طَلِبُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ
 شَرْكَ فَطَلِبُهُ مِنَ النَّاسِ الْأَحْيَاءِ أَوِ الْأَمْوَاتِ أَيْضًا شَرْكَ وَبِالْعَكْسِ لَا يُمْكِنُ
 أَنْ يَكُونَ سُؤَالُ مَنْ رَجُلٌ مَيِّتٌ شَرْكَ كَأَسْوَاقِ ذَلِكَ الْأَمْرِ مِنَ الْحَيِّ لَا يَكُونُ
 شَرْكَ كَأَمِنْ كَانَ هَذَا حَالُ فَمَهْ فَيَكْفَى يَتَكَلَّمُ فِي الْعُقَاثِدِ لَا يَقَالُ أَنَّ السُّؤَالَ
 عَنِ الصَّنَمِ أَوِ الْوُثْنِ شَرْكَ مُطْلَقًا وَلَوْ سَأَلَ عَنْهُمْ مَا يَسْأَلُ عَنِ النَّاسِ الْأَحْيَاءِ
 لَا نَأْتِي بِقَوْلٍ لِلصَّنَمِ وَالْوُثْنِ حُكْمٌ آخَرٌ جِثَّ أَمْرُ اللَّهِ بِالْاجْتِنَابِ عَنْهَا وَأَمْرُ
 بِكُسْرِهَا وَآخَرُ أَهْلِ السَّائِلِ عَنْهَا وَلَوْ سَأَلَ مَا يَسْأَلُ مِنَ الْأَحْيَاءِ كَانَ مَعْظَمُ
 لَهَا وَقَدْ قَدْ مَنَّا أَنَّ أَدْنَى التَّعْظِيمِ لَهَا يَعْجِدُ الشَّرْكَ كَوْنُ غَيْرِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ

تفسير ما في قوله
 هذا القائل لو قال
 احد يا رحيم الله
 اعني يا الله او
 انصلي يا ذن الله
 فهل يصير شركا
 ام لا وكذا اذا
 قال يا الله يا الله
 اعني
 يا عباد الله
 يا الله وكذا
 لو قال احد يا ميكل
 امطر على رؤسنا من
 الله كيف يكون
 هذا شركا وقيل
 الله تعالى ويا الله
 بمرح القدس
 امانة

والصلحاء من عباد الله والشعائر التي بقيت حرماتها في ديننا كفر وادراج
الانبياء والاولياء ليست من قبيل الاصنام والاوثان بل هي من جنس
الملائكة واشرف منها فتقاس على الملائكة لا على الاصنام والاوثان
التي هي رجس فلو قال قائل يا ميكائيل امطر باذن الله على ارضنا
او قال يا جبرئيل الق في روعي كذا ابا مر الله فهل يكون مشركا عند
هذا القائل نعم القبر المبنى من الحجارة والطين لو عبده احد يصير
وثنا في حقه فلو سأل من هذا القبر شيئا فحكمه حكم السائل من الصنم اما
صاحب القبر فحكمه غير اين الحجر واين الطير منها انه قال اذا شرع
الناس في تقبيل قبر من قبور الانبياء والصلحاء او مسه او الطواف حول
فحكمه حكم الوثن يجب هدمه وحفره واهائه وتمسك بظاهر قوله الله لا تجعل قبوري
وثنا يعبد قلنا ان قبور الانبياء والصلحاء قد ابقى الشارع تعظيمها في ديننا
فلا يجوز تحقيرها واهانتها وانما يجب منع الناس وزجرهم عن هذه الامور
وهذا بعينه كما لو شرع العوام في عبادة الكعبة او الحجر الاسود او الصفا والمروة
فهل يجوز حفرها وكسرها واهانتها عند هذا القائل ومعنى الحديث الدعاء بان لا يجعل
الله قبره صلى الله عليه وسلم كالوثن الصنم بحيث يعبد الناس لانه يصير
وثنا يعبد لله وله واين هذا من ذلك وكيف يتفوه المؤمن بان قبر النبي يكون محسا
مع ان من الوثن ما هو رجس قال الله تعالى فاجتنبوا رجس من الاوثان واخشيوا
قول الزور وقطع عن شجرة الرضوان محمول على انهم لم يعرفوها بالقطع وكانوا
يأتونها فضا نهم عن الوقوع في الغلط اولان لو تعبدوا تعظيم الشجرة في ديننا

وكذلك حديث ابي الهياج الاسدي محمول على قبول المشركين في قبول المؤمنين
ما كانت مشرفة في عهد النبي ولا في عهد علي اما حقا لما شهد الشريكة
واحرارها وكسرها غير قبول المؤمنين والمساجد والشعائر المعظمة فتشوق عليه
لا يخالف فيه مسلم وتحرى تسجيل الضرر وقع بالوحى الالهى والحكم الخاص
فلا يقاس عليه غيره وقد قال الله تعالى وَمَنْ يُعْظَمْ حُرُّ مَا تِلْكَ لَمْ يَكُنْ خَيْرًا
عِنْدَ رَبِّهِ وَالْكَعْبَةُ مِنْ حُرِّ مَا تِلْكَ لَمْ يَكُنْ خَيْرًا قَالَ النَّبِيُّ
الْمُؤْمِنُ اعْظَمُ حُرْمَةً مِنْكَ وَالَّذِي يَسْتَفَادُ مِنْ كُلِّ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
وَجِبَ هَدْمُ الْأَبْنِيَةِ الْمَرْفُوعَةِ الَّتِي بَنَاهَا عَلَى قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ
الَّتِي يَسْجُدُ عِنْدَهَا الْعَوَامُ وَيُسْكَرُ فِيهَا وَيَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَيْدِي عَمَلٍ
سَدَّ الْأَبْوَابَ الشَّرِّ وَلَا نَوَاحٍ فِيهَا وَأَتَا كُلَّ مَنَاقٍ التَّقْيِيلِ وَالْمَسْحِ الطَّوْفِ
حَوْلَ الْقُبُورِ أَذْهَبَ الْأُمُورَ لَيْسَتْ بِشَرِّ الْأَكْبَرِ بَلْ كَرِهَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَ
جُوزَهَا بَعْضُهُمْ وَإِنْ كَانَتْ الْكَرَاهَةُ رَاجِعَةً مِنْهَا أَنْ قَالَ مَنْ اعْتَقَدَ
النَّبِيَّ أَوْ غَيْرَ وَلِيٍّ وَشَفِيعًا فَهُوَ وَابْنُ جَهْلٍ فِي الشَّرِّ سَوَاءٌ قُلْتُ هَذَا
الْإِطْلَاقُ غَيْرُ مَرْدٍّ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا
وَقَالَ النَّبِيُّ لَعَلِّي هُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي وَقَالَ أَنَا وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ
وَقَالَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوَلَى إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَافِقَةِ وَكَوْنِ
النَّبِيِّ شَفِيعًا وَوَلِيًّا لِلْمُؤْمِنِينَ ثَابِتٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فَكَيْفَ يَكُونُ
هَذَا الْأَعْتِقَادُ شَرًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ نَعَمْ إِذَا اعْتَقَدَ الشَّفَاعَةَ الشَّرِّكَاتِ
أَعْنَى شَفَاعَةِ الْوَجَاهَةِ بِحَيْثُ يُصِيرُ الْمَشْفُوعُ عِنْدَ مُجِبِّهَا عَلَى

التسفيع واراد بالولاية الولاية الاختيارية المستقلة او الموهوبة المفوضة بحيث
 ما يبقى الاحتياج الى اذن جديد من الله سبحانه فيصير مشركا وهذا
 مما لا ينزع فيه احد وهو المراد في قوله تعالى ليس لكم من دونه ولي ولا شفيع
 تعلمهم يتقون منها انه قال من عظم قبر النبي ووقف عنده كما يقف
 في الصلوة واضع اليد اليمنى على يده اليسرى وسال الشفاعة او الدعاء
 منه فهو مشرك قلت هذا من الغلو المنهى عنه وقد صرح شيخنا الذهبي
 والمكي والماوردي وابن الهمام وغيرهم في اداب الزيارة انه يقف كما يقف
 في الصلوة وروى عن انس رضي الله عنه انه اتى قبر النبي فوقف ورفع يديه قال
 الراوي ظننت انه افتمم الصلوة كيف ولو كان القيام عند قبر النبي شركا
 وكفرا كان السجدة للنبي او غيره شركا وكفرا بالطريق الاولى مع ان
 النبي حين سجد له معاذ لم يامر به بتجديد الايمان بل اكتفى على النهي
 فقط ولذلك اختلف العلماء في ان السجدة لغير الله اذا كانت بطريق التحية
 لا بطريق العبادة هل هي جائزة او مكرهة او محرمة والراجح تحريمها في
 شر يعتنا بالقول الصحيح ان القيام عند قبر النبي او عند قبر ولي او صالح ولو
 بوضع اليمنى على الشمال اذا كان بطريق الادب التحية فهو اجازة او مكره ويدعى اما ان
 شرك فلم يتفقوا به من السلف احدثهم اذا كان هذا القيام بطريق العبادة فلا شك في كونه
 كفرا وشركا ولو لم يضع يمينه على شماله ومعنى العبادة قد قد ملك فلا تشبه كذلك اذا كان القيام
 بين يدي صنم او شمس او نثر او نصب راية او علم او شجر او حجر مما يعبد المشركون فهو كفر مطلقا
 سواء كان على وجه العبادة او على وجه التحية وبالفارق قد بيناه سابقا منها انه قال اذا شدد

عنه يسأل من
 هذا القائل لوقم
 من سلاسله كما
 قيل المالكية
 الامامية فكل من
 حكمه القائم بالواقع
 او غير ذلك الاول
 الذين قالوا هذا
 القول واضع اليد
 اليمنى على يده اليسرى
 وعلى الثاني لا بد ان
 من يمان وجه القبر
 بين القائلين

الرجل لزيارة قبر نبي او ولي او طاف بقبره اودعا الله تعالى عند القبر او قبله او
 او قد السراج عنده او جاوره او تبرك بجمعه او رجع من هناك فتهقري او عظم
 حرما احد غير حرمة الله او ارنى الستر على قبر او الصق الوجه او الخدين بحبل
 غير جدار الكعبة او كنس او بسط القرش على قبر او نادى غير الله بقى
 يا محمد يا عبد القادر يا احد اذ فقد صار مشركا وكافرا قلت هذا الكلام
 عجيب فان مسئلة شد الرجل الى غير المساجد الثلاثة تختلف فيه من
 زمن الصحابة والتابعين حتى سافر ابو هريرة لزيارة الطور وكثير
 من علماء السلف والخلف جوزوا السفر لزيارة قبور الانبياء والصلحاء
 مثل امام الحرمين والغزالي والسيوطي وابن حجر المكي وابن الهمام والحافظ
 ابن حجر والنووي وغيرهم فهل كانوا هؤلاء كافرين مشركين بل يلزم
 ان يكون كفرهم اشد على مذهب هذا القائل لا تهم والعياذ بالله ما
 اقتصر واعلى ارتكاب الشرك والكفر بل جوزوا الشرك والكفر اما الطواف
 على القبور فقد جوزة الشيخ ولي الله من اصحابنا في كتابه الانتباه لسلاسل
 اولياء الله وان اخطأ فيه رحمه الله رحمة واسعة والصحيح عندنا كراهته
 او حرمة لقوله الطواف بالبيت صلوة وقوله عليه السلام الطواف مثل
 الصلوة الا انكم تتكلمون والفرق بينه وبين الصلوة ظاهر لان
 الصلوة لم تشرع الا لعبادة والطواف قد يكون للتحية فان طاف بالكعبة
 او غيرها يقصد به عبادة غير الله تعالى ككفر كما لو صلى لغير الله اما لو طاف
 بقبر نبي او ولي وقصد به تعظيم الله سبحانه فيكون مكن صلى لله الى جهة

عنه يسأل من
 هذا القائل انى
 اصق احد وجهه
 او خده بحبل المسجد
 النجوى والمسجد
 الاقصى ومسجد
 اخر فهل يصير
 مشركا وكافرا ام لا
 رحمه

غير جهة الكعبة او طاف بمسجد غير الكعبة وهذا مما لا شك في كراهته
وحرمة ان كان بلا عذر وكذلك لو طاف بقبر تحية لصاحب القبر لاعتد
له فيكون حكم حكم مسجد التحية لغير الله وقد مر بيان من قبل وليت
شعري كيف جوز هذا الشيخ مع جلالة قدره هذا الا من المكرة او الحرام
وتبعه علماء مكة حيث صرحوا في رسالتهم الى محمد بن عبد الوهاب
كيف جعلت الطواف المختلف في تحريمه وكراهته واباحت شركا ولا غرو
فان الشيخ رحمه الله قد قلد في كثير من المسائل الفقهاء الصوفية كما يفهم
من كتابه القول الجميل والانتباه ولم يعن النظر فيه ويمكن ان يكون
رجع عنه ومثل هذا القول صدر منه قبل التبحر في علوم الشريعة و
لكل رجل اطوار وتغيرات تعرضه من حين ولد الى ان يموت والله
العاصم واما الدعاء من الله فلا شك في جوازه في كل محل واختلفوا
في جوازه عند القبر قال بعض العلماء تروحي سرعة الاجابة عند قبر النبي
او غيره من المواضع المباركة قال الشافعي قبر موسى الكاظم تريا وعجب
وروى الشيخ ابن حجر المكي في القلائد عن الشافعي قال اني استبرك
بقبر ابي حنيفة واذا عرضت لي حاجة اجئني عند قبره واصلي ركعتين
وادعوا الله عنده فتقضى حاجتي وروى الواقدي ان فاطمة بنت رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانت تأتي قبور شهداء احد وتدعو لوقال هذا القائل
كما قال الشيخان ان الدعاء عند القبر بدعة او انه شيء مستحدث لم يعهد
عن الصحابة والتابعين لكان كلاما موهوما قال الجزري ان لم يجد الداع

عند قبر النبي ففي أي موضع يستجاب ونقل عن مالك أنه امر المتصور
 بالدعاء عند قبر النبي ونقل عن مالك خلافه أيضا وقال ابن الألبان
 أن ذكر ذلك لا يثبت الفریقین فی ذلك ان الاستغاثۃ بمخلوق وجعله وسيلة
 بمعنى طلب الدعاء منه لا شك في جوازها اذا كان المطلوب منه حيا
 واما اذا كان المطلوب منه ميتا او غائبا فهو مجاز لان من البدع التي لم
 يفعلها احد من السلف نعم السلام على اهل القبور مشروع ومحاطبة
 جائزة انتهى وقال الشوكاني من اصحابنا ان من يقصد القبر ليدعوه عنده
 هو احد ثلثة ان مشى لقصد الزيارة فقط وعرض له الدعاء فذلك
 جائز وان مشى لقصد الدعاء فقط اوله مع الزيارة وكان له من الاعتقاد
 ما قد منافاه على خطر الوقوع في الشرك فصار عن كونه عاصيا واذا لم يكن اعتقاده في الميت على
 الصفة التي ذكرناها فهو عاصي انتهى وقال شيخنا ابن القيم هذه الامور المبتدعة عند القبور
 مراتب ابعدها ان يسأل الميت حاجته ويستغيث به فيها وهذا من جنس
 عبادة الاصنام وثانيها ان يسأل الله به وهذا يفعلها كثير من المتأخرين
 وهو بدعة باتفاق المسلمين الثالثة ان يسأله نفسه الرابعة ان يظن ان
 الدعاء عند قبوره مستجاب وانه افضل من الدعاء في المسجد فيقصد زيارة
 الاجل طلب الخواجج وهذا ايضا من المنكرات المبتدعة باتفاق المسلمين و
 هي محرمة وما علمت في ذلك نزاعا بين ائمة الدين قلت قد ظهر من كلام الشيخ فساد
 قول هذا القائل فانه جعل مطلق الدعاء عند القبر شرا وكفرا والقسم
 الرابع لي فيه نزاع وعندي انه لا بأس بهذا الظن ان الدعاء من الله تعالى

المواضع المتبركة سيما عند قبر النبي ترجى اجابته بالسرة اما ظن ان الدعاء
عند القبر افضل من الدعاء في المسجد فلا دليل عليه فهو ظن فاسد والشيخ
فيه مصيب واما التقبيل فلا يختص بالكعبة ولا بالحجر بل الصحابة كانوا يقبلون
يد النبي ورجله وكانت فاطمة تقبل النبي وقيل النبي زيد بن حارثة و
عثمان بن مطعون وابوبكر رضي الله عنه تقبل النبي بعد فوات وكان عثمان يقبل
المصحف ونقل على القاري في رسالته الموردة الروي ان العز بن جماعة و
غيره تمسك في تقبيل القبر ومسه يقول احمد لا بأس به وورد بان معناه
لا حرمة عليه او لا يستحب قال الغزالي مس المشاهد وتقبيلها عادة اليهود
والنصارى فالحاصل انه كره بعض العلماء تقبيل جماد غير الحجر الاسود ولم
يقول احد انه شر له واما ارعاء الستور على القبور والباس بها الاروية والا كسبية
فبدعة مكروهة لورود النهي عن الباس الاحجار ولم يقل احد انه شر له
واما المجاورة واداء الخدمية فلم يقل احد ان مجاورة قبر النبي او قبر غيره من
الاولياء والانبياء شر له والذين منعوا عنها انما جعلوها بدعة نعم الاعتقاد
الشرعي بشرائطه عبادة من العبادات فلو اعتكف احد على قبر نبي او وليه
العبادة لغير الله والتزم شرائط الاعتكاف فقد شر له وقد ضرب امرأة الحسن بن الحسن فقة على
قبر زوجها السنة فجاءت قبره ولا زال السلف والحلف يتبركون باثارة الصلوات
ومشاهدتهم ومقاماتهم وابارهم وعيونهم وكان ابن عمر يتحري
للصلاة موضعاً صلى فيه النبي وتبرك الصحابة بشعر النبي وقد حذر ذلك
كان يشرب فيه وتبرك عتيان بمصلي النبي وتبرك ام سليم بعرقه وشعره

٧ ولعبت عائشة بقميص النبي الى الثامن فاستحبوا

عنه ويعلمون
المراد بالاداء هنا
غير المجاوزة التي هي
المشركون بالحجار
الكعبة او حجار
مسجد من الصالحين
وقد اوردوا ما
تقبيل الجواد الذي
جاء المشركون
لا يقيم والصب
والوق فلو
مطلقاً كما
منه
لله وفي هذا
بطلان لما قيل
لا حرج من خيمته
قال ابن كوش
اعني من
رسم الله فانه
به كما يستحب
بقبور الصالحين
الذين تقوا في
سبل الله من
هم ولا حرج

واوصى انس ان يجعل في حنوطه منه ولم يقل احدا ان التبرك بمثل هذه
 الاشياء شرك واما التسريح على القبور فهو حرام لان النبي لم يقرأ في
 القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج واستثنى منه بعض الناس
 ما كان لمنفعة الاحياء من الزاشرين ولم يقل احدا انه شرك واما تعظيم
 حرم غير حرم الكعبة فقد اخطأ فيه هذا القائل خطأ فاحشا ولم يدرك
 حرم المدينة كحرم مكة وهو القول الصحيح الذي عليه اهل الحديث كافة
 وبه قال امام الاثني عشر مآلك بن انس وليت شعري لو قرأ هذا القائل حديث
 مسلم لما تقوه بهذا او اما مسئلة نداء غير الله فقد مناذكرة وبالجملة
 الامور التي جعلها هذا القائل شرك كاليسر شرك بالله بل شركا بالكعبة
 او شركا بالاحياء او شركا بالملائكة ولو قال ان تلك الامور بدعة مكروهة
 مستحذثة ما نازعناه **فصل** تصور الشيخ ليس له اصل من الكتاب و
 السنة فيكون بدعة قال المشايخ النقشبندية انه مفيد محضور القلب و
 تقوية الربط وخرج له مولا نافضل رحمان اصلا ما روى عن انس وغيره
 كاني انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكننا نقول اتباع السنة
 خير من ارتكاب البدعة والبدعة ظلمة محضنة لا تزيد الا بعدا من الله و
 المروى عن الصحابة تصور اضطراري لغوى لا اختياري اصطلاحى و
 النزاع فى الاصطلاحى الارادى يعنى تصور صورة الشيخ عند الذكر وجعل
 قلبه مقابلا لصدوره بالتكلف وتحيل فيض الرحمان كالماء السائل يحثى اولا
 الى صدر الشيخ ثم ييسل الى قلب الذاكر قال الشيخ اسما عيل من

عه
 قال الحافظ
 فى التفسير
 ان امره
 مكية وان
 حرم
 المدينة
 فاحشا
 مكية
 مكية

اصحابنا لو تصور الشيخ وظن انه كلما يتصور صورته فهو يطعم عليه و
لا يخفى عليه شئ من احوال كالصحة والمرض وبسط الرزق وقبضه و
الهم والسرور والموت والحياة واذا تكلمت بكلام او خطرت شئيا
بالبال فهو يطعم عليه ويسمعه صار مشر كما وهذا الكلام ينبغي تفصيله
وهو ان العلم الخاص باعلام الله سبحانه ليس بمستعد من اولياء الله
فان ابن صياد مع كونه من اعداء الله اخبر النبي بما كان في قلبه وقال
هو الدخ وقال عيسى وانبتكم بما تاكلون وما تدخرون في بيوتكم وقال
يوسف لا ياتيكم اطعام تزرعانه الا نبأ تكلمت اويله قبل ان ياتيكم ويمكن ان
يؤتي الله بعض اولياءه من العلم الذي اعطى انبياءه اذ ما يصلح معجزة
يصلح كرامته وقد قال النبي فعلت ما في السموات والارض فعلم الشيخ
باحوال مرادة وتلميذه ما هو عجب نعم العلم المحيط الذي يتعلق بكل
معلوم او بالغيب الحقيقي كعلم الفعل الذي يفعله التلميذ غدا او ان ياتي
ارض يموت او بالغيب الاضافي الذي هو غيب عند الشيخ يختص بالله
سبحانه فمن اثبت لغيره يصير مشر كما ولعل مراد الشيخ اسما عيلا علم
جميع احوال التلميذ من الماضي والمستقبل ومنها ان يمشي يفعل غدا
او ياتي ارض يموت فاذا اعتقد ان شئ يحتمل يعلم هذا من غير اعلام الله
سبحانه اياه فقد اشرك **فصل** تدخل تحت الشرك في العادة افعال
كثيرة بعضها تبلغ الى درجة الكفر وبعضها الى درجة الحرمة وبعضها
الى درجة الكراهة تحريما او تنزيها ولكن هذه الافعال كلها لا تجعل

سعي
العلم لا يغني
كافرا حقيقيا

عنه
في ارادة
فقد كثر
منه

المرء مشركا كافرا اذا كان معتنبا برثيا عن الاقسام الثلاثة للشرك الاكبر
 مصدر قابض جيد الله ثم وحكمها حكم سائر الذنوب اعني يمكن مغفرتها
 من غير توبة كما سيأتي فيما بعد واخطأ من اصحابنا الشيخ اسما عيل
 الدهلوي حيث جعل اقسام الشرك كلها غير مغفوة وادخل فيها الشرك
 في العادة ايضا منها التسمية باسماء تنبئ عن عبودية غير الله كعبد
 الحسين وعبد النبي وامثالها واما التسمية بغيره على او غلام حسين
 او غلام محي الدين او غلام محمد او غلام غوث وامثالها فحائزة بلا كراهة
 بنص الحديث ولكن ليقل علامي وجاريتي وقتاي وقتاي ومن كرهها
 من اصحابنا او جعل هذه التسمية شركا اكبرا فقد اخطأ واحب الاسماء
 الى الله عبد الله وعبد الرحمن وليعلم ان الشارع ولو نهي عن اطلاق
 العبودية لغير الله ولكن ثبت عنه في احاديث متعددة انه اضاف العبد
 الى المالك العرفي وهذا ظهر من التسمية باسماء تنبئ عن عبودية غير الله ليست بشرك الكبر
 اريدت بالعبودية الرقية او العبودية العرفية بمعنى الخدمة ويدل عليه قوله فلما اتهم اصلحا
 جعل له شركاء فيما اتهم اذ الشرك الاكبر لا يصدر عن النبي وكذا يصدر من غيره عن مثل جواء
 زوجته منها قولهم واشاء الله وشاء محمد واشاء الله وشاءت اما لو قال ما شاء الله ثم
 انت او واشاء الله ثم شاء محمد فلا كراهة فيه منها الحلف بغير الله فان كان الغير صنما
 او طاغوتا وقصد بالحلف تعظيمه يكفر ويجب تجديلا ليمان لقوله من حلف باللات والعزى
 فليقل لا اله الا الله وان كان الغير ابا واما او نبيا او وليا يكره وقيل يباح بحديث افلح
 وابيه ان صدق وكذا الحلف بالكعبة او المسجد او قبر النبي او الولي

من الشيخ
 عبد النبي
 فقيرا مشهورا
 وهو اسناد
 صاحب الحديث
 رحمه الله

واختلّفوا في الحلف بنبيينا خاصة والجمهور على عدم جوازها وقد حلفت
 امر رومان زوجة ابي بكر به صلى الله عليه وسلم قالت وقرّة عيني اما الحلف
 بالقرآن فجائز لان كلام الله والحلف بذات الله وصفاته لا محذور فيه
 منها نذر الله في مواضع الشرك او اوقات الشرك لان الاحتراز من التشبه
 بالمشرّكين واجب ودليله حديث ثمر الايل بيوانة سال فيها النبي هل كان
 فيها وثن من اوثان الجاهلية هل كان فيها عيد من اعيادهم اما النذر لغير
 الله فشرّك صريح لان النذر عبادة قال النبي اما النذر ما اتبعني به وجه الله
 ولو نذر لله واوصل ثوابه الى روح نبي او ولي او احد من الاموات فهذا
 يجوز ويسمي الناس بالفاخرة في هذا الزمان صرح بجوازها مولانا عبد الغني
 ومولانا اسحاق وغيرهما وقال بعض العلماء انه ليس لهذا العمل اصل شرعي
 يعتمد عليه فيكون بدعة ومنهيا عنه واجاب عنه البعض بان له اصلا
 شرعيا وهو حديث يبرام سعل وقال ابو طلحة ليبرحاء فهي الى الله عز وجل
 والى رسوله وفي رواية اخرى صدقة الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم
 قلت هذا العمل متداول عند الصوفية كافة من غير تكيّف واختلاف بينهم
 فائدة اذا نذر الخلواء او الزيت او النقد او الطعام الى قبر ولي او نبي فلا شك
 ان هذا النذر باطل وشرك ومعصية يدل عليه حديث من قدم ذبا الى
 الصنم وقيل جائز اذا كان النذر لله والارسال الى القبر يكون بطريق
 الاهداء والقياس على الصنم لا يصح كما ذكرنا من قبل فالمهدي الى الصنم
 مشرك اتفاقا والمهدي الى قبر اولياء الله ان كان ناذرا لهم فهو

ايضا مشرك اتفاقا وان كان ناذرا لله ففيه الخلاف ثم اختلفوا في ان
 الحلاوة او الزيت النقد او الطعام المنذور والمهدي الى الاصنام والطواغيت
 او الى قبور الانبياء والاولياء حرام بالكلية امر لا يصح فقها الاحناف في الشئ
 بتحريمه قياسا على مهر البغي وحلوان الكاهن واستدلوا بانهم ما اهل به
 لغير الله وقال الآخرون ان فعله هذا حرام ولا تؤثر الحرمة في الهدية
 بل تبقى حلالا على اصلها وما اهل به لغير الله مخصوص بالحيوان ثم
 اختلفوا فقال البعض المراد به ما نودي عليه باسم غير الله عند ذبحه فلو
 ذكر على حيوان اسم غير الله تعالى كما يقال بقرة السيد احمد الكبير
 او تيس الشيخ صدر الدين او ديك اوجالاشاة ثم ذبح على اسم الله فهو
 حلال وقال البعض الذبح عبادة فاذا وقع الذبح لغير الله فهو حرام سواء
 سمي الله عند الذبح او لم يسمى او سمي غيره ويدل عليه قوله لعن الله من
 ذبح لغير الله قال صاحب مجمع البحرين وفي الحديث وما اهل به لغير الله
 قال ما ذبح لصنم او وثن او شجر حرام الله ذلك كله كالميتة وقال فقيه
 الاحناف ذبح لقدم ولا مير او نحوه كواحد من العظماء محرم وان ذكر
 اسم الله تعالى قال شيخنا ابن تيمية في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم
 قوله نعم وما اهل به لغير الله ظاهر معناه ما ذبح لغير الله سواء لفظ به
 او لم يلفظ وتحريم هذا اظهر من تحريم ما ذبحه وقال فيه باسم المسيح
 وقال الواحدى في تفسيره قال ابن عباس ما اهل به لغير الله ما ذبح
 للاصنام وذكر عليه اسم غير الله وهذا قول جمهور المفسرين وقال علماء

مكة في رسالتهم الى محمد بن عبد الوهاب النذر الشرعي ايجاب
 ما ليس بواجب على نفسه وهو مختص بالله تعالى حرام لغيره فان المؤثر
 بالحقيقة في العالم بالاستقلال ليس الا الله والشئ المنذور من المال
 الطاهر في هذا النذر يبقى على طهارته لا يصير حراما ولا نجسا وان كان
 النذر حراما قلت التقوى هو الاجتناب عن ذلك كله عملا بحديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بينهما مشتميات ومن اتقى المشتميات
 فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن حارم حول الحى يوشك ان يواقع
 وقوله ادع ما يربك الى ما لا يربك والراح فيما اهدى للاصنام و
 الطواغيت الحرمه مطلقا وفيما اهدى الى قبور الانبياء الصالحاء
 التفصيل ان وقع النذر لهم فهو حرام وان كان النذر لله والارسال
 بطريق الهدية فهو حلال فائدة شاع بين الناس في زمننا انهم
 يطبخون الطعام او يصنعون الحلوة ويقولون هذا لاني فلان من
 الاولياء او الانبياء فان كان معنى اليناز القفزة او الهدية ولا يقصدون
 النذر لغير الله بل ايصال الثواب الى روحه فحسب فالراح حلت كما
 ذكرنا من قبل والا فالراح حرمته اما علماء مكة فقالوا في رسالتهم
 الى محمد بن عبد الوهاب ان كان النذر لله وذكر النبي والولي لبيان المصداق
 او بطريق التوسل بان يقول يا الله ان قضيت حاجتي اتصدق على
 خدام قبر فلان النبي والولي او اطعم الفقراء على بابي او يقول يا الله
 ان قضيت حاجتي ببركة فلان اتصدق كذا اى اهدى ثوابه له

او يقول يا نبي الله يا ولي الله ادع في قضاء حاجتي من الله ان قضى الله
 حاجتي اهدي لك ثواب صدقة كذا فالنذر في هذه الصور كلها
 جائز وامام يقولون هذا نذر النبي وهذا نذر الولي فليس بنذر
 شرعي ولا دأخل في النهي وليس فيه معنى النذر الشرعي وما يهدي
 الى الاكابر يقال له في العرف النذر انتهى منها الاستسقاء بالقبول
 والانواء وورد في الحديث عليه لفظ الكفر والمراد به كما قد من الكفر العمل
 كما في حديث من ترك الصلوة متعمدا فقد كفر وفي حديث آخر من حلف
 بغير الله فقد اشرأ قال الطيبي من قال هذا معتقدا بان الكوكب فاعل
 مدبر منشي للمطر كزعم اهل الجاهلية فهو كافر حقيقة ومن قال
 هذا معتقدا بان المطر ينزل من فضل الله اذا اراد والنوء علامة له
 فقد ارتكب امرا مكروها منها الاتيان الى العراف والكاهن والسؤال
 عنهما والعرافة والكهانة والعيافة والطرق والطيرة والقول بالعدو
 والصفر والهامة والغول منها عد بعض الايام والتواريخ مسعودية و
 بعضها مشومة منخوسة والذي ورد في القرآن في يوم نحس مستمر
 المراد به انه كان منخوسا لقوم عاد وقسرة النبي فقال يوم الاربعاء
 يوم نحس مستمر يعني ان المراد باليوم النحس الوارد في القرآن يوم الاربعاء
 ان في هذا اليوم نزل عذاب الله على عاد وليس المراد ان يوم الاربعاء
 منخوس ويروى عن النبي الايام ايام الله والعباد عباد الله منها السجدة
 او الركوع او الانحاء والقيام كقيام الصلوة لغير الله على وجه التقية و

التعظيم ولو فعل هذه الامور على طريق العبادة لغيره اعنى اعتقاده فاعل
 مستقل مختار بذاته او شريك مع الله او فوض الله سبحانه بعض الامور
 اليه فلا يحتاج فيها الى اذن جديد من الله وحكم وامره بل يتصرف
 فيها كيف شاء ومتى شاء فقد اشرك وكفر اما القيام الصريح لا كهياة
 الصلوة تعظيما واحتراما للقادم فقد جوزة البعض وكرهه البعض و
 المختار الجواز وكذا القيام حول السلاطين والعظماء او المشائخ والعلماء
 والذي يسريه ويامر الخدام بالقيام حوله فليتبوأ مقعده من النار
 منها تقبيل الارض بين يدي العلماء والامراء والفقراء اختلفوا
 فيه كرهوه وحرّموه والراجح الكراهة منها الاستشفاع بالله على احد
 من مخلوقاته كما في حديث الاعرابي ومنه قول بعض الجاهلة يا شيعي
 عبد القادر الجيلي في شيعته الله فانهم يجعلون اسم الله شفيعا عند الشيخ
 اعاذنا الله منه وان ارادوا بقولهم لله لاجل ارضاء الله ولتحصيل الثواب
 من الله فلا يكون شر كما غير انه يبقى الكلام في نداء غير الله وفيه تفصيل
 كما ذكرناه سابقا منها لبس الحلقة والخيط والتمايم والقلائد المرسومة
 برسوم الجاهلية وكذلك الرقية بالفاظ الجاهلية او بالفاظ لا يعرف معناها
 او بالفاظ متضمنة لاسماء الشياطين او بالفاظ متضمنة لمعاني الكفر والشرك
 والاستعانة بالكواكب وادواح الشياطين والكفار اما الرقي والتمايم
 والخيوط التي تذكر فيها او عليها اسماء الله تعالى او يكتب فيها اسماء او كلام
 او كلام رسول كالدعاء الماتر والاسماء الملائكة والصالحين من عباده

فلا بأس بما وتعليق التامم مروى عن عبد الله بن عمر ووكرة السيد من
 اصحابنا تعليقا مطلقا حتى في اعناق الاطفال وكذلك شدتها على
 الساعد او على الرجل وورد في حديث النساء من عقد عقدة
 ثم نفت فيها فقد سحر غير ان الشيخ ولى الله من اصحابنا جوز تعليقا للخط
 الذي تعقد فيها العقود بقراءة سورة الرحمان على كل فباى الاء ربك
 تكذبان وقال انه يحفظ الطفل من الحصبية والجذري وكذلك كره العلماء
 شد خرقه الضمانة على ساعد المسافر المرسوم في زمنا بين الجاهل
 يخطون في داخلها الدرهم والدينار ثم يشدونها على ساعد من
 يريد السفر فان كان هذا الدرهم والدينار نذر الله ومرا دهم ان
 يتصدق المسافر به في سبيل الله ويعتقدون بان الضامن والحافظ
 في السفر والحضر هو الله تعالى فهذا الفعل يكون بدعة ومكروها
 اذ لا اصل له من الشارع وان كان نذرا لغير الله كما ما من الاثمة
 ويفهمون انه يحفظ المسافر فذلك شر لا يصح يخرج فاعله من
 الايمان اعاذنا الله منه منها اعتقاد شفاعاة الوجاهة والقوة عند الله
 كشفاعة الامراء واران السلطنة عند سلاطين الدنيا والشفاعة
 التي ثبتت من الشرع هي شفاعاة عبد ضعيف متضرع الى به باذنه ورضاه
 واسارته وايمائه والحق نفاها الله تعالى مواضع من كتابه هي الشفاعاة الاولى
 بحيث يصير المشفوع عنده مجبورا على التسفيع ومشركا والعرب كانوا
 يعتقدون بهذه الشفاعاة لا اله الا الله حيث قالوا هو لا شفعاؤنا

عِنْدَ اللَّهِ مَا نَعْبُدُ هُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَخَذُوا
 مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ وَقَالَ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ
 وَالحق أن الاعتقاد بمثل هذه الشفاعة الشركية داخل في الشرك
 الأكبر الذي يخرج المرء من الإيمان وقوله تع لعيسى وحيها في الدنيا و
 الآخرة معناه مكرم عند الله لا أن له قوة في حضرة الألوهية عبادا
 بالله منها القول بأن هذه الدواء شفتي ونفعتي وتلك اضرتني و
 امرضتني وإن بطي اليوم وجع من شرب اللبن والسناء جاءت بالأسهل
 ونحو ذلك والأحسن أن يقال أن الله شفائي ونفعني بهذه الدواء وإذا
 أراد الله فالسناء تسهل والماء يربط والنار تحرق وإن كان المؤمن لا يستند
 الآثار إلى الأسباب إلا مجازا كما قال ع المومنين يذب على اسم الله سمي
 أولم يسر ولا يضرهم الموت في الحقيقة غير الله تعالى فلذلك لا يبارم العوام
 على أمثال هذه الكلمات أما الخواص من عباد الله فهم محتاطون فيها
 أشد الاحتياط بل يحترزون عن إضافة الملك أيضا إلى غير الله فلا
 يقولون ثوبي وداري وازاري وعبدي وامتني ومالي ونحوها من
 الكلمات لأن المال كله مال الله وهو الملك حقيقة منها السحر والكهانة
 والنشرة وفري مسن ومسمريزمو أمثالها من الشعابذ والأعمال السفلية
 التي يستعان فيها بالنظر أو بالجنّة والشياطين وبعض الناس جو من
 النشرة ونص أمّا صاحبنا أحمد بن حنبل أن تعليم السحر وتعلمه كفر وقيل
 أن إجراء السحر وتمشيطه كفر والتعلم والتعليم كبيرة والعجب من الرازي

كيف الف كتابا في السحر والنجى مسماه كشف المكتوم أما الأعمال العجيبة
 بتوسط الآلات فلا تدخل في السحر كالتلغراف وفونوغراف وغراف
 ودانياميت والمراكب الدخانية والسفن الحربية والتلغراف من غير
 سلك ومقياس البحر والدة معرفة الطوفان ومقياس الارتفاع والبارود
 العربية عن الدخان ونحوها من المصانع لطيفة الأروباوية منها اتخاذ
 الأنداد من دون الله وحجهم بحب الله والذي يقدر على الرأى والقياس على
 حديث الرسول هو متبلى بهذا الشرك أما حب النبي وآله وأصحابه
 فهو داخل في حب الله وكذا حب الصالحين من عبادة قال شيخنا
 ابن تيمية *من ادعى محبة النبي وهو لا يقدم قوله على قول غيره فهو*
كذاب منها التقليد الجاهل الذي اختاره العامة اعنى عدم ترك
قول المجتهد مع وجدان النص على خلافه وهو في الحقيقة شرك في
الرسالة داخل في اتخاذ الأنداد من دون الله يدل عليه حديث عبد
بن حاتم قال الربيع بن انس قلت لأبي العالية كيف كانت تلك الربوبية
التي قالها بنو إسرائيل في كتاب الله ما أمر وأبه وتلو عنه فقالوا بنو إسرائيل
بنو إسرائيل فما أمر وأبه ايتهم ناو ما نهوا عنه انتهينا لقولهم فاستنصوا
الرجال ونبدوا كتاب الله وراء ظهرهم قال شيخنا ابن تيمية فقد
بين النبي ان عبادةهم اياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال
لا أنهم صلوا لهم وصاموا لهم ودعواهم من دون الله فهذا
عبادة للرجال وتلك عبادة للأموال منها الرياء وكونه شركا ما تورد

عن النبي منها الشراء بالكعبة كالطواف حول القبور وحول مسجد
 آخر وحول المرشد والشيخ أو مس القبور وتقبيلها والقاء الغلف
 والأردية عليها منها الاشتراك في أعياد المشركين والكفار ومواسمهم
 ومواسمهم وأظهار الفرح والسرد والزينة في هذه الأيام كعيد
 النور وزوال الديو إلى والد سهرة والهوى ونحوها وأصل في هذا الباب
 قوله من تنافى ديار الجحيم فعل نيز وزهر ومهر جاتهم حشر معهم
 أما الفرح في عيد كرمس اعني يوم ولادة سيدنا عيسى بن مريم
 فكما فرح يوم ولادة نبينا صلى الله عليه وسلم ونحن أحق بموسى و
 عيسى وسائر الأنبياء من الكفار واختلفوا في مجلس الميلا والمنعقد لأظهار
 الفرح بولادة نبينا صلى الله عليه وسلم الخالي عن البدع المحرمات
 اجازة البعض كابي شامة وابن الجوزي والنووي وابن حجر والسخاوي و
 السيوطي والقسطلاني وخبر جواله أصلاً حديث صيام يوم الاثنين وخذ
 صوم عاشوراء وكسره البعض كابن الحاج والفاكهاني والشيخ أحمد المجدد
 والسيد وشيخنا بشير الدين القنوجي وقالوا إنه بدعة والراجح القول الثاني
 لأن هذا المجلس لا يعقد إلا بنية الثواب فلا يدخل في البدع المباحة كعادتنا
 الناس ودرسهم في الأكل والشرب والزواج والتعزية والفرح أما القيام
 عند ذكر الولادة فلا أصل له في الشرع وصح الأكثر بانه بدعة قبيحة وكذا
 مجالس الهم والغم التي يذكر فيها قصة وفاة النبي أو شهادة إمامنا
 الحسين بن علي عليها السلام قد اتفقوا على كونها بدعة مكروهة

مسجد الكعبة
 أو شامة أو المرشد
 النور وزوال الديو
 ما ينقل في زمانه
 في اليوم الواحد
 يوم مولد النبي
 في الصدقات و
 السرد والزينة
 والسرد والزينة
 مع يافعة
 للفرح والمنعقد
 قال ابن الجوزي
 فواحد أو أكثر
 ذلك العام وقد
 استخرج له الحافظ
 ابن حجر والحافظ
 السيوطي أصلاً
 من السنة وثقة
 على إسناده في كماله
 في قوله أن على المجلس
 بدعة مكروهة
 سيده

وكن اتفقوا على ان العرس بدعة قد مومت اعنى ايقاد السراج على القبور
ودعوة الناس اليها واتخاذها عيداً منها النيازات بالشرائط والقيود
المخصوصة كدأب اهل الجاهلية حيث يقولون ان نياز سيدتنا فاطمة
الزهراء لا ياكله الذكور ولا الارامل وبعض النيازات مخصوصة
للذكور ويحرمونها على ازواجهم وكذلك يخصون انواع الأطعمة
في بعض النيازات ولا يجوز النوع الآخر فيها وهل هذا الا افتراء
على الله واختراع في دين الله واجتزاء على الله ورسوله اعاذنا الله منه
فصل اختلفوا في جواز التوسل الى الله بالنبياء والصالحين من
عبادة منهم من لم يجزه مطلقاً ومنهم من جوزه بالاحياء دون الاموات
ومنهم من جوزه مطلقاً ومنهم من جوزه بالنبي لا بغيره **هذا**
من اقول ابن عبد السلام ونقل المروزي في المنسك عن
امامنا احمد بن حنبل انه يتوسل بالنبي واختار ابن القيم القول الثاني
وعن شيخنا روايتان واختار السبكي والشوكاني والسيدي صاحبنا
القول الثالث وهو المختار لان اذ اثبت جواز التوسل بغير الله فاي
دليل يخصه بالاحياء وليس في اثره ما يدل على منع التوسل
بالنبي وهو انما توسل بالعباس لا شر اكفي الدعاء مع الناس والنبياء
احياء في قبورهم وكذلك الشهداء والصالحون وقد ادعى ابن
عطاء على شيخنا ابن تيمية اشياء ثم لم يثبت منها شيئاً غير هذا
انه يقول لا تجوز الاستعانة بمعنى العبادة من رسول الله صلى الله

عَلَيْهِ قَوْلُ
التَّائِبِينَ

قد ذكر على
الوجه

السوي ومنه

رجوع الی موقف
تبریل

فوقه نفساً

والتشفيق

المجلس
العلمي

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

من حسن ما يغزو

6 جلد میں ہے

عينة من
عند

فناء العرب

ایک نئی

10

الملك فيصل بن عبد العزيز

في سنة ١٢٠٠

استغفر الله

توبه جلی و السلام

وہم و ہم

سید محمد

مستند

10

مجلس

في الزمان

...

عليه سلم نعم يجوز التوسل به صلى الله عليه وسلم وقد علم عثمان
ابن حنيف بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً كان
يختلف الى عثمان فلا يلتفت اليه دعاء وفيه اللهم اني اسالك واتوجه
اليك بنينا محمد نبي الرحمة الى اخره اخرج به البيهقي باسناد متصل و
رجاله ثقات وليت شعري اذا جاز التوسل الى الله بالأعمال الصالحة
بنص من الكتاب والسنة فيقاس عليها التوسل بالصالحين ايضاً
قال الجزري في الحصن في أداب الدعاء منها ان يتوسل الى الله تعالى
بأنبياءه والصالحين من عباده وورد في حديث آخر يا محمد اني اتوجه
بك الى ربي قال السيد انه حديث حسن لا موضوع وقد صححه
التومني الحافظ وورد في حديث الدعاء اللهم محمد نبيك وبوسيط
نجيك ذكره ابن الاثير في النهاية والفتنى في المجمع وروى الحاكم والطبراني
والبيهقي حديث دعاء آدم وفيه يا رب اسالك بحق محمد واخرجه ابن
المنذر وفيه اللهم اني اسالك بمجاهد عندك وكرامته عليك
قال السبكي يحسن التوسل والاستغاثة والتشفع زاد القسطلاني
والتضرع والتجوه والتوجه بالنبي الى ربه ولم ينكر ذلك احد من السلف
والمخلف حتى جاء ابن تيمية فانكره وقال الشوكاني من اصحابنا لا وجه
للتخصيص جواز التوسل بالنبي كما زعمه الشيخ عز الدين بن عبد السلام
والتوسل الى الله تعالى باهل الفضل والعلم هو في الحقيقة توسل بأعمالهم
الصالحة ومزاياهم الفاضلة وقال في مقام اخر لا بأس بالتوسل بنبي من

الانبياء واولي اولياء او عالم من العلماء والذي جاء الى القبر اثر او
 دعا الله وحده وتوسل بذلك الميت كان يقول اللهم اني اسالك ان
 تشفيني من كذا او توسل اليك بهذا العبد الصالح فهذا لا ترد في جواز
 انتهى فختصر او قال شيخ شيخنا مولانا اسحاق في مائة مسائل يجوز
 الدعاء من الله بان يقول يا الله اقض حاجتي بحرمة فلان وقد روى
 في دعاء الاستفتاح بحرمة الشهر الحرام والشعر العظام وقبر نبيك
 عليه السلام وقال مولانا اسماعيل الشريد في التقوية يجوز ان يقول
 اللهم اني اسالك بسبلة فلان من الاولياء **فصل** اختلفوا في الدعاء بحق
 فلان او حرمة فلان كما هو المرسوم عند الصوفية كلهم فقال البعض
 لا يجوز ان ليس على الله حق لاحد والصحيح جوازه اذ ورد لفظ الحق
 في القرآن والاحاديث الصحيحة قال الله تعالى وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ
 الْمُؤْمِنِينَ وقال بلى وَعَدُّ اَعْلَيْهِ حَقًّا قال دم اللهم بحق محمد عليك وقال الله
 سبحانه لا دم اذ سالتني بحقه فقد غفرت لك صلى الحاكم ومرواه
 الديلمي بسند واه وفيه اللهم اني اسالك بحق محمد وآل محمد ورواه ابن
 الفجار عن ابن عباس قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه قال سال بحق محمد وعلي و
 فاطمة والحسن والحسين قال الدارقطني تفرد به عمرو بن ثابت وقد
 قال يحيى انه لا ثقة ولا مامون وقال ابن حبان يروي الموضوعات قال
 النبي اسالك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا اليك وقال

حق العباد على الله وقال ع كان حقاً على الله ان يدخله الجنة واما
الدعاء بالحكمة فهو ما ثور عن النبي كما بينا من قبل
تنبيه من دعا غير الله وتقرب اليه وتضرع عنده زاعماً ان يبيته
وبين الله وسائط بحيث لا يبلغ الى الله دعائه ودعاءه لا يتوسطهم
وظن ان الله تعالى كالمملك العظام لا يمكن التوصل اليه الا بتوسط
المملك الصغار او الوزراء والامراء فهو مشرك كافر صريح به شيع
الاسلام وليس كلامنا في هذا النوع من التوسل فانه ديدن المشركين
فصل هو سبحانه خارج عن العالم ياتن عن خلقه لا يتحد بغير
ولا يحل في غيره ولا يحل غيره فيه والوجودية الحولية زنادقة خارجة
عن الاسلام اما الصوفية الوجودية ومنهم الشيخ ابن عربي فصح
لا يقولون بالكلول ولا بالاتحاد الصوف بل يثبتون ذات الله
سبحانه باثنا عن خلقه على عرشه انما يقولون ان الحق عين الخلق
من وجه يعنى من جهة الوجود فان الوجود واحد وهو وجود الحق
وسائر الاشياء موجودة بهذا الوجود ليس لها وجود مستقل كما يقول
المتكلمون ان هناك وجودان وجود الواجب ووجود الممكن وغير الخلق
من وجه يعنى من جهة الماهية والذات فان ذات الممكن وما هيته
تغاير ذات الواجب وما هيته ويفرون بهذا القول عما تفهمه العامة
من ان النسبة بين الخالق والخلق كالكلال والكوز والبناء والبناء
اذ هذا بين البطون لانه لم يكن هناك قبل حدوث العالم شئ غير

عنه ولهذا
قال الله عز وجل

السموات و

الارض وسبحانه

بذاته على

قوته ايمانه

المنسبطهم

السموات والارض

فما كان اشياء

بوجوده بغيره

والذي قال في

افصاحه

الذي خلق الاشياء

وهو عينها في

ان وجوده سبحانه

هو عين الخلق

وان الخلق في

نعم كما قال الشيخ

صريح بذلك الشيخ

في الفقه

الحق فمن اين جاءت هذه الاشياء كلها قال النبي كان الله ولم يكن معه
 شيء وشيخنا ابن تيمية قد شدد الانكار على ابن عربي وتبعه المحافظ
 والتفتازاني وعندى انهم لم يفهموا مراد الشيخ ولم يعنوا النظر فيه و
 انما وحشتهم ظواهر الفاظ الشيخ في الفصوص ولو نظروا في الفتوحات
 لعرفوا ان الشيخ رجع من اهل الحديث اصولا وفر وعاء من شد المراد
 على ارباب التقليد بالجملة المسئلة دقيقة واللازم على اهل الحديث
 متابعة ظواهر الكتاب والسنة والسكوت عن الشيخ وهجران
 كتبه ومنع الناس عن مطالعتها وتفويض امره الى الله قال الشيخ المجتهد
 انا مخالف للشيخ واقول انه اخطأ في هذه المسئلة ومع ذلك هو من
 اولياء الله تعالى والذي يذمه وينكر عليه هو في الخطر وقال السيد من
 اصحابنا اعتقادنا في الشيخ الاجل محي الدين بن العربي والشيخ احمد
 السهرندي انهما من صفوة عباد الله ولا نلتفت الى ما قيل فيهما
 وكذلك الشوكاني من اصحابنا رجع عن ذم الشيخ في آخر امره و
 قال اني نظرت في الفتوحات وعرفت انه يمكن حمل كلام الشيخ في
 الفصوص على محل صحيح قال الشيخ صفى الدين من اصحابنا من هبى
 فيه مذهب شيخ الاسلام المحافظ السيوطي وهو اعتقاد ولايته تحريم
 النظر في كتبه **فصل** رؤية الله بالبصر في الدنيا جائزة عقلا واقعة
 في الآخرة فيراة المؤمنون في الآخرة في جهة الفوق باعينهم من غير
 زحمة ومضامة كما يرون الشمس والقمر في الدنيا ويتجلى لهم اولا في

صورة ثم في الصورة الأخرى ثم في الصورة الأولى كما ورد في الحديث
فصل هو سبحانه خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة
والعصيان من غير واسطة وهي كلها بإرادته وحكمه وقضائه وقدره
ومشيئته إذا أراد شيئاً فإنما يقول له كن فيكون والقضاء كله حسن نعم
المقضى منه خير ومنه شر وكله من الله تعالى وللعباد أفعال اختيارية
يثابون بها إن كانت طاعة ويعاقبون عليها إن كانت معصية ولم
يغفر الله لهم فلا جبر ولا قدر بل أمرين أمرين وهو مسلك أهل
الحديث والرضا والمحبة غير المشية والأرادة فالله تعالى يرضى بالحسن
من الأفعال ولا يرضى بالقبير منها مع أن الكل بمخلقه وأمره ومشيته
وقضائه يهدي من يشاء ويضل من يشاء وعلى الله قصد السبيل و
منها جائز ولو شاء لهذا الناس جميعين والتوفيق خلق القدرة والداعية إلى
الطاعة **فصل** تكليف ما لا يطاق جائز عندنا غير واقع والاستطاعة
بمعنى سلامة الأسباب والألات والجوارح قبل الفعل وهي مدار
التكليف وأما القدرة عليه فيخلقها الله إذا أراد مع الفعل وما يوجد
من الألم في المضروب عقيب ضرب إنسان أو الألتكسار في الزجاج
عقيب كسر إنسان أو الألتحراق عقيب مس النار أو التزطيق التبريد
بعد القاء الماء كل ذلك مخلوق لله تعالى لا يصنع للعبد في تخليفه فإذا
أراد الله غير ذلك تقع الأسباب ولا تقع الأثار السكين لا تقطع والنار
لا تحرق وربما نظهر الأثار المخالفة للعادة كل ذلك مشاهد عجرب

عنه المراء
بحسن كونه
سبب الشوائب
بالفهم كونه سببا
للغضب ١٢ منه

فصل المقتول ميت باجله والموت قائم بالميت مخلوق لله تعالى ويظهر
يوم القيامة في صورة الكبش ثم يذبح والموت والاجل واحد المحرار رزق
واحد يتصور ان لا ياكل انسان رزقه او ياكل رزق غيره والله هو المسعر
القابض الباسط الرازق **فصل** القبيح ما نهي عنه شرعا والحسن
بخلافه ولا حكم للعقل في حسن الاشياء وقبحها بل الحاكم هو الله تعالى
فالمولود في شهاق الجبل اذ لم تصبه الدعوة لا يعذب في الآخرة
حتى على الايمان بالله والتوحيد لان معرفة الصانع وتوحيده يجب
بالشرع والموجب هو الله تعالى كسائر الفرائض والمحرمات والنوافل
والمكر وهات ثم هو ان مات على الشرك والكفر فهل يدخل الجنة
او يخلد في النار او يبقى بين الجنة والنار فيه ثلثة اقوال وكلها منقوضة
بالشرع او العقل والصحيح التوقف وقال شيخنا المجدد رحمه الله يحاسب
ويجزى ثم يقضى كالبهايم وزعمت العامة ان معرفة الصانع وتوحيده
واجبة بالعقل وهذا سفسه منهم نعم معرفة الصانع وتوحيده هما
يحصل بالعقل اما الوجوب فالشرع وكذلك النبوة فانها ايضا تعرف بالعقل
ولكن بعد الاختلاط مع الناس **فصل** لا غرض لفعله سبحانه ولا حاجة
له فهو الغني المطلق لا يحتاج الى شئ حتى الى عرشه عرشه ليس حاملا له بل
هو الحامل للعرش وغيره ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا
ولئن زالتا ان أمسكهما من احد من بعده لا حاكم عليه ولا قبيح منه ولا كذب
ولا شر وخلق الشر ليس ثم لا ينسب فيما يفعل او يحكم الى جور وظلم

يراعى الحكمة فيما خلق وامر ولا يجب عليه شئ بايجاب غيره نعم قد
وعدا لاشياء فيفي بالوعد كوما وفضلا ويقدر ان يخالف وعدة ويثيب العاص
ويعذب المطيع ويولع بالذواب والاطفال فخالفة الوعد ممكن بالذات و
ممتنع بالغير اما مخالفة الوعيد فقد جوزة بعض اهل السنة كحديث سبقت
رحمتي على غضبي ولم يجوزة البعض ومن ههنا يظهر ان تطير نبينا صلى
الله عليه وآله وسلم ممكن مقدور لله تعالى صرح به الشيخ شرف الدين
يحيى المنبري ولكنه ممتنع بالنظر الى وعدة حيث جعله خاتم النبيين و
من زعم مع دعوى التنجيز في المعقول انه ممتنع بالذات فهو سفيه
جاهل لم يبلغه اثر ابن عباس وفيه نبي كنبكم اذ هو يخالف في الامكان
وابن عباس مصحح بوقوعه فتامل **فصل** لا يجب عليه سبحانه بايجاب
غيره اللطف ولا الثواب ولا العذاب ولا ما هو اصل للعبد في الدنيا ولا تقوى
الا لامر والمصائب ولا ايفاء الوعد اما هو بنفسه فقد كتب عليه الرحمة وحرر
الظلم فالظلم مقدور ممكن ولكن الله سبحانه لا يفعله وقيل الظلم مستحيل
عليه وغير متصور في حقه لانه تصرف في ملك الغير يدل عليه حديث
لو ان الله عز وجل عذب اهل سمواته وارضه عذب بهم وهو غير ظالم
لهم قلنا الحديث متكلم فيه من حيث الاسناد ووضع الشئ في غير
محله ظلم ايضا وقال شيخ الاسلام معناه لقد رلهم ما يعذب بهم عليه
فصل يجوز العقوب عن الكفر والشرك عقلا وكذا تخليد المؤمنين في النار
وتخليد الكافرين في الجنة ويمتنع شرع بالنظر الى وعدة ولكن يخالف الله

علمت
ذلك من صرح
بقوله الشيخ
السيد محمد
المؤمن خاتمة
الشيخ نصير
الدين حمزة
دعوى كجابه
وقال العاني
وهو من
ايمان الصوفية
١١٢

وعدة وقيل لا يجوز عقلا ايضا لان الحكمة الالهية تقتضي التفرقة بين
 المحسن والمسيئ وما يكون على خلاف قضية الحكمة يستحيل من الله تع
فصل كل صفة من صفاته الذاتية والفعلية واحدة بالذات غير
 متناهية باعتبار التعلق والتجدد وقبلية الله على مخلوقاته زمانية
 كان الله ولم يكن معه شئ حتى الماء والعرش وقيل الماء والعرش قديما
 بالزمان حادثان بالذات فخلق الاشياء بارادته وقد رتبته واختيارا
 والاشياء لم تكن معدومة صرفة قبل وجودها في الخارج بل كانت
 موجودة في علم الله فلا يلزم كون المعدوم المحض موجودا مع ان ايجاد
 المعدوم واما اعدام الموجود ليس بمحال على الله انما البشر لا يقدر عليه
فصل خلق الله سبع سماوات بعضها فوق بعض وسبع
 ارضين بعضها اسفل من بعض وبين الارض العليا والسماء الدنيا
 مسيرة خمسمائة عام وبين كل سماء مسيرة خمسمائة عام والماء فوق
 السماء العليا السابعة وعرش الرحمان عز وجل فوق الماء والله عز وجل
 على العرش والكرسي موضع قدميه ويعلم ما في السموات السبع و
 الارضين السبع وما بينهما وما تحت الثرى لا تخفى عليه خافية يعلم
 مثاقيل الجبال ومكائيل البحار لا توارى منه سماء سماء ولا ارض ارضا
 ولا جبل مافي وعرة ولا بحر مافي قفرة ودونه حجب من نار ونور وظلمة
 لو كشفها لاحرقت سموات وجهه ما انتهى اليه بصره قال شيخنا ابن
 القيم هذا هو عقيدة امامنا احمد بن حنبل وغيره من اهل السنة

فصل آيات الاستواء والفوقية محكمة وآيات المعية متشابهة
 والجهمية عكست ذلك صرح بذلك شيخنا ابن القيم **فصل**
 بدأ الله سبحانه الخلق بالنور المحمدي ثم بالماء ثم خلق العرش على
 الماء ثم خلق الريح ثم خلق النون والقلم واللوح ثم خلق العقل والنور
 المحمدي مادة اولية لخلق السموات والارض وما فيها ثم خلق الارض
 ثم خلق مادة السماء وهي دخان ثم دحا الارض وخلق ماءها وميزها
 وقد رفيها اقواتها ثم استوى الى السماء فسوّس سبع سموات ثم خلق
 الجنة ثم النار ثم خلق الملائكة ثم خلق الجان ثم خلق الارواح ثم خلق
 آدم ثم حواء وكتب في اللوح بالقلم ما هو كائن في علمه الى يوم القيمة
 من المقادير والارزاق واصناف المخلوقات واجالهم واوليهم و
 اقوالهم واهل الجنة واهل النار فيجب الايمان بالقد رخيصة وشرة و
 حلقة ومرة وقليله وكثيره وخلق الشمس والقمر وهما تدوران
 في فلكيهما والارض ساكنة وقيل الارض متحركة والشمس ساكنة
 وهي من كثر العالم واليق من الليللة بحركة الشمس وقيل بحركة الارض
 والشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحق
 وخلق النجوم والكواكب منها السيارات ومنها الثوابت وخلق الرياح
 والسماب وانزل منه المطر فايرد به وجه الارض واخرج به اشجار
 الحب والنبات والاب والعلف وانواع الفواكه والثمار رزقا للحيوانات
 فالاشجار سابقة على البذور وانشا الرعد والبرق والصواعق وروى عن

صافي ليدية
 وما هو من فضل
 اهل ما خلق الله
 القلم واول
 ما خلق العقل
 فالله لا يبدى الاولية
 الاصلية الا في

ابن عباس ان الرعد ملك يسوق السحاب وينفق به وخلق في الجحى المجرة
 والقوس والهالة والشفق والشهاب النيازك وانزل السدى والطل و
 الصقيع والثلج والبرد وانشأ النار وحدث الزلازل والفصول المختلفة من
 الصيف والشتاء والربيع والخريف والجبال والبحار والافهار وجعل في
 البحار المدن والجزر ثم انشأ الحيوانات المختلفة البرية والبحرية ثم اسكن
 الجن في الارض ثم ارسل آدم وحواء اليها وبث منها رجلا كثيرا ونساء وهو
 اسنقى على عرشه واضعا قدميه على كسبيه يدبر الامر من السماء الى
 الارض سبحانه سبحانه **فصل** عذاب القبر للكافرين ولبعض
 عصاة المؤمنين وتنعيمه للمؤمنين حق وسؤال منكرو تكبير حق وهذا
 العذاب والتعذيب على النفس والبدن جميعا وبه قال جمهور اهل السنة
 فتعاد الروح الى البدن ويقعد الميت ثم يسأل من ربك وما دينك ومن
 نبيك او من امامك وكيفية الاقصاد ما لا يعلمه الا الله تعالى والاعادة لا يلزم
 ان يكون في جميع اجزاء البدن بل يكفي في جزء من اجزائه فلهذا في ضيق القبر
 وقال ابن حزم وابن عقيل وابن مرة وابن الجوزي من اصحابنا ان السؤال
 يكون من الروح وكذا التعذيب والتعذيب في البرزخ يكون على الروح
 فقط وعلى هذا نزول سائر الاشكالات قال شيخنا ابن تيمية الاحاديث
 الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح الى البدن وقت السؤال وقول ابن
 حزم غلط والاحاديث الصحيحة تردده ولو كان ذلك على الروح فقط لم يكن
 للقبر بالروح اختصاص قلت فانقضى شيخنا ابن حزم عود الروح الى البدن

اما المؤمن المطيع فلا يكون الا مضطعة في القبر والسؤال ثم يكشف عنه اما الكفار والمنافقين
 فيمكن ان يكون العذاب لهم دائما او الى اجل معلوم وعلى كل حال لا يلزم
 ان تكون ذلك الحيوة مستقرة في البدن بعد ذلك وانما يبقى للروح تعلقا
 باجزاء البدن وان بليت وتمزقت وتفرقت وصارت ترابا او رمادا
 ولذلك تسمع الموتي في القبور سلام الزاثرين وكلامهم ويعرفون
 من يسلم عليهم ومن يدعو لهم ويستأنسون فيما بينهم وناس
 منهم يصلون ويقرأون القرآن ويترأفون ويتلاقون فيجتمعون
 ويلبسون وياكلون من ثمار الجنة ويشربون من مياهها ويعلمون
 باحوال ائمتهم ويردون سلامهم ويرون اشخاصهم الا انهم لا يقدر على ان يسموا
 اصواتهم او يروا اشخاصهم الا بحيلة كما شاءوا ويأمرهم الله لبعض الاجزاء فيهم كلامهم
 ولا يسمعون ولا يعلمون ولا يعرفون نراثرهم بل يكونون نائمين غافلين
 في القبور او مشغولين في عالم القدس بحيث لا يلتفتون الى قبورهم
 وابدانهم في الدنيا قال شيخنا ابن القيم اما قوله نعم انك لا تسمع الموتي
 وقوله نعم وما انت بسمع من في القبور فسياق الآية يدل على ان المراد
 ههنا ان الكافر الميت القلب لا تقدر على سماع اسماء عايتنفع به
 كما ان من في القبور لا تقدر على سماع اسماء عايتنفعون به ولم
 يرد سبحانه ان اصحاب القبور لا يسمعون شيئا البتة كيف وقد
 اخبر النبي انهم يسمعون خفق نعال المشيعين الى اخر ما قال وبسط
 الكلام قال السبكي اما الادراكات كالعلم والسمع فلا شك ان ذلك

ثابت للشهداء ولسائر الموقى وقال شيخنا ابن القيم وقد شرع النبي ﷺ
 إذا سلموا على أهل القبور أن يسلموا عليهم سلاماً من يخاطبون فيقول
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل ولو لا
 ذلك لكان هذا الخطاب بمنزلة خطاب المهدوم والجماد والسلف
 مجمعون على هذا وقد تواترت الآثار عنهم بأن الميت يعرف بزيارة
 الحي له ويستبشر به وقال شيخنا ابن تيمية قد يتكلم الميت ويسمع أيضاً
 من كلامه والأحاديث والآثار تدل على أن الزائر مقيم جاء علم به المزمع
 وسمع كلامه وأنشأ به ورد سلامه عليه وهذا عام في حق الشهداء
 وغيرهم وأنه لا توقيف في ذلك وقد شرع النبي ﷺ لا يمتنه أن يسلموا
 على أهل القبور سلاماً من يخاطبون به ممن يسمع ويعقل انتهى قلت
 قد خالفنا في مسألة سماع الموقى المعزلة وفقهاء الأحناف وبعض
 المتكلمين ممن سمي نفسه بأهل الحديث وليس من أهل الحديث
 وتمسك بظاهر قوله تعالى **وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْواتُ** قلنا مقصود الآية
 عدم المساواة في سماع أجابة أو سماع دايمي عادي مثل الأحياء أما السماع
 المختص ببعض الأحياء إذا أراد الله أسماءهم فيدل على تيسير الآية حيث
 قال فيها بعد أن الله يسمع من يشاء وقال النبي ﷺ ما أتم بأسمع من هؤلاء
 فإذا أراد الله أن يسمعهم كلام الأحياء فهم يسمعون وعليهم محل الحديث ولا بد من التبيين
 بين الكتاب والسنة بالجملة السماع العادي مثل الأحياء منفي عن الأموات
 والسماع المختص ببعض الأحياء ثابت لهم بنصوص الأحاديث

الصحيحة والكتاب لا ينفيد ويقال ان المراد في الآية بالاحياء المؤمنين
 وبالا موات الكافرون وقد اخرج العقيلي عن ابى هريرة قال قال
 ابو رزين يا رسول الله ان طريقي على الموتى فهل من كلام اتكلم به
 اذا مررت عليهم قال قل السلام عليكم يا اهل القبور الى اخره قال
 ابو رزين يسمعون قال يسمعون ولكن لا يستطيعون ان يجيبوا
 قال السيوطي اى جوا يا سمع الحى والا فهم يردون حيث لا تسمع
 فصل الموتى يسألون الاموات التى تجئ عندهم عن احوال الاحياء فى الدنيا
 ويعرفون اقوالهم واعمالهم ويعرفون ما يمكن فى اهلهم بعد هم
 ويستبشرون بصلاح اولادهم وعشائرهم ويهتمون بفسقهم و
 فجورهم وقد تلاقى مع ارواح الاحياء فى المنام وللروح خمسة انواع
 من التعلق بالبدن تعلقها به فى بطن الام جنينا تعلقها به بعد خروجه
 الى وجه الارض تعلقها به فى حال النوم تعلقها به فى البرزخ تعلقها به
 يوم بعث الاجساد فالروح تبقى بعد مفارقة البدن الدنياوى منعمة
 او نائمة او معدبة ولا تقى بقاء الجسد ولا تقى دنى الدنيا فى جسم
 اخر دنياوى ومدار الاديان كلها على بقاء الروح بعد فناء البدن و
 تختلف الارواح بعد الموت قوة وضعفا وكبرا وصغرا فالروح المطلقة
 من اسر البدن وعوائقه من التصرف والقوة والنفوذ والسرعة وليس
 للروح المهينة المحبوسة فى عوائق البدن وعوائقه قيل يعطى للروح
 بعد الموت بدن اخر روحانى مماثل فى الشكل والصورة للبدن الدنياوى

وبه تمتاز الأرواح وتعرف وتحصل لبعض الأرواح قوة التشكل
 بالأشكال المختلفة كالجنة والملائكة وكذا قوة النفوذ والسر يان
 في ابدان الاحياء وربما يحس الحي بذلك النفوذ **فصل** كل مولود
 يولد في طعنه الشيطان في يوم الولادة اما بحسب التولد او بعد الامه
 وانها يبداء امها كما ورد في الحديث وقرأ النبي بعد ذلك **إني أُرْعِيذُهَا بِكَ**
وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ولهذا يزول الأشكال الذي اوردته بعض
 القاصرين من ان طلب الاعادة من امر من يجر انما وقع بعد الوضع فلا
 يلتصق عليه حفظ مريم من طعن الشيطان وقت نزولها من بطن امها
 وتوافق الحديث **والآية فصل** اختلاف في مقر الأرواح بعد الموت
 على ثمانية مذاهب أرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكفار في النار
 بقوله الجنة أو النار على أفنية قبورها عند الله بالجارية وبرهوت في عيلين
 أو سجين في برنج من الأرض تذهب حيث شاءت عن عيين ادم أو يسا
 وريح ابن القيم من اصحابنا القول الاول والصحيح انها متفاوتة بالمحاذ
 الى مقارها بحسب درجاتها من السعادة والشقاوة فبعضها في اعلى عليين
 وبعضها في حواصل طير خضر أو بيض تنسج في الجنة حيث شاءت
 فتاكل من ثمارها وتشرب من مياهها وبعضها على باب الجنة وبعضها
 محبوسة في قبورها أو في الأرض وبعضها في تنور الزناة أو نهش السم
 وبعضها بالجارية أو برهوت وبعضها في البرنج وبعضها في النار وبعضها
 على باب النار وهو المختار لكنه على كل حال يبقى الاتصال الروحاني

بقبر او موضع تكون فيها اجزاء البدن الدنياوى مثاله ان النبى رأى
 ليلة الاسراء موسى قائما يصلى فى قبرة ثم رآه فى السماء السادسة
 قال شيخنا ابن حزم ان مستقر الارواح حيث كانت قبل خلق
 اجسادها وقال شيخنا ابن القيم ثبت بهذا انه لا منافاة بين كون
 الروح فى عليين او فى الجنة او فى السماء وبين اتصاله بالبدن بحيث
 تدركه تسمع وتصلى وتقرأ قلت بهذا يدفع الشبهة التى اورد القاصرون
 انه كيف يمكن استحصال الفيوض والبركات وبرد القلب والانوار
 من ارواح الصالحاء بزيارة قبورهم فان ارواحهم فى اعلى عليين
 لان الروح ليس من جنس الاجسام التى اذا شغلت مكانا لم يمكن
 ان تكون فى غيره ولو سلم فلان سرعة الانتقال والحركة ما يسهل
 له العروج الى السماء ثم النزول منه والتوجه الى الزاوية التى بالبصر
 يشهدها ليه قلبه تعافا طلع فراه فى سماء الجحيم وهذا يظن ان الله سبحانه
 اذا نزل من عرشه فلا يخلو منه العرش على قول لان الكون فى
 مكانين فى وقت واحد لما تيسر للروح الانسانى الذى هو مخلوق لله تعالى
 فكيف يستبعد لمن هو خالق الارواح نعمانه محال فى الاجسام الكثيفة
 المتمكنة بالمكان الاصطلاحى الفلسفى اعنى السطح الباطن من الجسم
 المحاوى المحيط بالسطح الظاهر من الجسم المحوى واين هذه من ذلك
 فصل لا يلزم من كون ارواح المؤمنين فى الجنة وارواح الكافرين
 فى النار دخولهم فى منازل لهم ومقاعد لهم الخاصة التى اعدت لهم

في الجنة او النار فان هذا يكون بعد الحشر والحساب اما ارواح اطفال
 المؤمنين ففي الجنة وكن ارواح اطفال الكافرين وقيل في النار وتردد
 فيه ابو حنيفة **فصل الروح الانساني** من امر ربنا ما عسر فنا
 حقيقته ويقولون انه جسم يخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس
 نورا في علوى خفيف حتى يتحرك نافذ في جوهر الاعضاء سار فيها كسر بيان
 الماء في الورد وهو الانسان حقيقة وقيل انه غير داخل في البدن بالجزيئية
 والحلول بل هي منزهة عن صفات الجسمية متعلق بالجسم تعلق التراب
 والتصرف واختاره معظم الحكماء واكثر الامامية ومن اهل السنة الغزالي
 والرازي ويرد نقوص الكتاب السنة ثم انه محدث مخلوق قبل خلق
 الاجساد وهذا هو المختار عند اكثر من اصحابنا وادعى ابن حزم الاجماع
 عليه وقيل بعد الاجساد واليه مال ابن القيم باق بعد الموت وتخيل
 الجسم اذا خرج من هذا الجسم الكثيف الدنيا ويبقى على صورته
 التي اخذ منها وقيل يعطى له بدن اخر مثالي على صورة البدن الدنيا
 به يتميز عن غيره من الارواح وبه يدرك ويسمع ويحس وبصره يختلف
 في ان الروح يغنى او يموت عند القيامة اولا فيه قولان قال السبكي انه لا ينفذ
 ابد او في عجب الذنب قولان والصحيح انه لا يبلى كما ورد في الحديث ومنه
 يركب الخلق يوم القيامة **فصل موطن الروح** من هذا الجسم الدنيا
 القلب وقيل الدماغ وتعني بالموطن موضع قوته والا فهو سار في جميع
 اجزاء الجسم والروح والنفس والقلب والسر والعقل والفؤاد والنفخ

والأخفى مسماها شئ واحد والحشيات مختلفة وقيل الروح غير
 النفس قال بعض الصوفية ان في الانسان خمس طائف من عالم الامر القلب
 الروح والسر والخبفى والأخفى وخمس من عالم الاجسام النفس الماء والهواء والنار والتراب
 ولعلمهم عرفوه بالكشف وما وجدت عليه اثاره من الكتاب والسنة
فصل الصور رقرن ينفع فيه اولا فيصعق من في السموات ومن
 في الارض الا من شاء الله وهم الملائكة المقربون وحمل
 العرش وخزنة الجنة والنار والحور وتردد بيننا صلى الله عليه
 وسلم في موسى وصاحب الصور اسرافيل جبريل عن يمينه وميكائيل
 عن يساره قد التقم القرن وحنى الجبهة واصغى السمع ينتظر الامر
 كان عينيه كوكبان دريا لم يطرف قط خوفا ان يؤمر قبل ذلك ثم
 بعد اربعين سنة ينفع فيه اخرى فاذا الناس قيام ينظرون وقيل
 ينفع ثلاث مرات في المرة الاولى يفرعون وفي الثانية يصعقون
 وفي الثالثة يبعثون **فصل** البعث حق وهو ان يجمع الله سبحانه
 الاجزاء الاصلية للبدن ويحيى العظام وهي رميم ثم يعيد فيها الروح
 او يسكب على عجب الذنب الذي لا يبلى اجزاء تماثل الاجزاء السابقة
 بالجمل اعادة الارواح الى الابدان وحشرها مع الاجساد متفق عليه
 بين المسلمين ومنكرة كافر ضال ليس من اهل القبلة وليس هذا
 يتناسخ اذ البدن الثاني ليس مغاير للبدن الاول بالكلية ولو اخذ
 التناسخ بالمعنى الاعم اعنى اعادة الروح الى البدن فلا محذور

كما قيل ما من مذهب الا والتناسخ فيه قد مر اسنه **فصل منكرو**
 البعث سفهاء حمقاء اذ لا بد من دار الاجر والثواب للرجل الصالح
 الذي اتعب نفسه مدة عمره في طاعات الله وتحمل الرياضات
 الشاقة وكذلك لا بد من دار الجزاء للرجل عصى الله ورسوله ونسئ
 حكم الله وافنى عمره في اللذات والشهوات ولو لم يكن البعث و
 الحشر والعذاب والثواب لاستوى العاصي والطيع والصالح و
 الفاسق وذلك يناقض كمال عدل الله وحكمته قال الله تعالى **أَمْ حَسِبَ**
الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
سَوَاءً فَعْبَاهُمْ وَمَا تَنَّهُمُ سَاءَ مَا يُحْكُمُونَ وقال **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ**
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ
كَالْفُجَّارِ وقال **أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ** مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ وقال
 افمن كان مؤمنا منكم كان فاسقا لا يستون وقال اممن هو قانت
 اناء الليل ساجدا او قائما يحذر الاخرة ويرجو رحمة ربه قل هل
 يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولذلك اضطر حكماء
 الهند والبراهمة الى القول بالتناسخ وزعموا ان الرجل يحزن
 بحسناته وسيئاته في الولادة الثانية حيث يولد في بيت الملك
 او الوزير او الامير اذا كان صالحا او يولد من بطن الكلب والخنزير
 اذا كان طالحا وزعم بعضهم ان الصالح يتنعم اياما بحسناته التي
 اتى بها من الدنيا وكذا الطالح يعاقب اياما بسيئاته ثم يرسل الى

دار الدنيا وهك المجيئ والذهاب والقدر ومروا يا ب الى ان تقوم
الساعة وزعم بعضهم ان الاولاد تعاقب وتتغير في الدنيا بحسنة
والوالدين اوسيا تهما والكل باطل بالعقل اما الاول والثاني فلان
انجزاء انما يكون جزاء اذا علم الفاعل بفعله الذي جوزى عليه ونحن
لا نعلم في الدنيا شيئا من احو النا قبل الولادة ولان العلم صفة
لا تنفك عن العالم بالكلية فكيف نسينا كل ما علمنا في المرة الاولى
واما الثالث فلان معاقبة الاولاد مجراثم الوالدين جور محض ينافي
عدله وحكمته قال الله تعالى ولا تزروا زرة وزر اخرى **فصل**
الحشر نوعان احدهما قبل الموت يكون في اخر الزمان الى رضى
الشام والآخر يوم القيمة وهو الحشر الاكبر قال النبى شعاع
المؤمنين يوم يبعثون من قبورهم لا اله الا الله وعلى الله فليتوكل
المؤمنون ويكون الناس فيه ثلاثة افواج فوج سراكين طاعينين
كاسين وفوج تشبههم الملائكة على وجوههم وتحشرهم الى النار
وفوج يمشون ويسعون حفاة عراة غرلا وكلهم يبعثون من
القبور حفاة عراة ثم ادل من يكسى ابراهيم نبينا صلى الله عليه
وسلم وقد فوش الشمس على قد رميل ولو كانت ابدان الال خسة
كابدان الدنيا لا احترقت وصارت رمادا بالكلية ولكنهم يكونون
على قدر اعمالهم في العرق بعضهم الى العقب وبعضهم الى
الركب وبعضهم الى الحق ومنهم ناس يلجمهم الجحما يبلغ اذا هم

وافواهم ويذهب في الارض الى سبعين ذراع او باع وطول
 هذا اليوم خمسون الف سنة حتى يقول الكافر رب ارحني ولو في
 النار ويحشر في هذا اليوم الجن والانس والشياطين والدواب
 والطير وكلهم ثم ينزل الله تعالى من عرشه الى كرسيه ويناديهم
 بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب انا الملك انا الديان
 ويكون الحشر على ارض اخرى بيضاء عفراء كقرصة النقي ليس فيها
 معلم لا حد كما قال سبحانه يوم تبدل الارض غير الارض و
 السموات وبوروا لله الواحد القهار اذ هذه الارض لا تسمع المخلوقات
 لورفع عنهم الموت الى ثلاث سنين فكيف تسمع المخلوقات من اول
 الامر الى يوم القيامة وورد في حديث اخر ان الله يخبر هذا
 الارض ويتكفأها يمينا قيل يكون الحشر على هذا الارض وتسوى الوهاد
 والظلال وتوسع والله اعلم بحقيقة الحال **فصل** وزن صحايف
 الاعمال يوم القيمة حتى وثق ضم تلك الصحايف في الميزان الذي له
 كفتان فمن ثقلت كفة حسنة على كفة سيئة ولو مثقال صوابية
 دخل الجنة ومن ثقلت كفة سيئة على كفة حسنة ولو مثقال
 صوابية دخل النار ومن استوت كفتاه يكون من اصحاب الاعراف
فصل الحساب والكتاب والسؤال يوم القيمة حتى فاما من اوتي
 كتابه يمينا يعني المؤمن فسوف يحاسب حسبا يسيرا وينقلب
 الى اهله مسرورا واما من اوتي كتابه بشماله من وراء ظهره يعني

الكافر فسوف يدعوا ثبوت راوي صلى سعي راو من نقش في الحساب
 هلك قال النبي ان الله تعين ادى يوم القيمة بصوت رفيع غين
 فطيع يا عبادي انا الله لا اله الا انا ارحم الراحمين احكم الحاكمين
 واسمع الحاسبين يا عبادي لا خوف عليكم الي من ولا انتم تخفون
 احضروا مجتمكم وليس واجوابا فانكم مستثلون محاسبون يا اهل مكة
 اقيموا عبادي صفوف ا على اطراف اقدارهم للحساب ويتم الله
 حساب الخلائق كلهم في نصف يوم ويضع على المؤمن كنفه و
 يستوره ثمر يسال عنه اتعرف ذنب كذا اتعرف ذنب كذا حتى اذا
 قرره بذنوبه يقول اني غفرت لك وسترتك كما استرتهما
 عليك في الدنيا واما الكافر والذى يريد الله ان يفضي فيختم على
 فيه ثم تشهد عليه فخذ وكفه ويده ورجله ويدخل من هذه
 الامة الجنة سبعون الفا من غير حساب قالوا يا سبب الملكة
 ايضا والله اعلم **فصل** الحوض والنهر حتى قيل هما حوضان الاول
 قبل الصراط وقبل الميزان والثاني في الجنة اسمه الكوثر بين ناحيتي
 كما بين جوبا واذرج او كما بين ايلة والحفة او كما بين صنعاء وايلة او كما
 بين المدينة وعمان او كما بين عمان وايلة او كما بين صنعاء والمدينة
 او كما بين عدن وعمان او كما بين بصرى وصنعاء او كما بين عمان
 واليمن او كما بين ايلة ومصر او كما بين الكوفة والحجر الاسود او كما بين
 ايلة ومكة او مسيرة شهر او كما بين المشرق والمغرب او طول استقام

عام وعرضه ما بين المشرق والمغرب ولا يدري احد من الخلق
 اين طرفاه زواياه سواء اوانيه او اباريقه او كيزانه او اكوابيه عدد
 نفوس السماء في الليلة المظلمة حافته من ذهب او خيام اللؤلؤ وقيل
 الدر ومجراة على الدر والياقوت وعرضه ياقوت ومرجان وزبد
 ولؤلؤ فيه ميزابان يمدانه من الجنة احدهما من ذهب والاخر
 من ورق وطينه مسك اذق وحصاة اللؤلؤ ماء الشد بياضا من
 اللبن والثلم واحلى من العسل وابرد من الثلج واطيب ريحا من المسك
 من شرب منه شربة لا يظم ابدا ومن قضا منه لا يتشعث ولا يسود
 وجهه ابدا يرد طيور اعناقها كالجرا والبخت اعطاه الله لنبينا
 صلى الله عليه وسلم هو يسقى منه وقيل الساقى على ويرد عليه
 ناس من امته ولكن يحتجبون دون ويدفعون فيقول يا رب اصحابي
 اصحابي او اصحابي او اصحابي فيقال انك لا تدري ما احدثك بعدك
 فيقول فسحقا فسحقا ويكون لكل نبي حوض **فصل الصراط** حق
 وهو جسري وضع على ظهر جهنم وجميع الخلائق حتى الانبياء يؤمرون
 بالمرور عليها قال الله تعالى وان منكم الا واردها بجنبه كاليب النار
 حسك كحسك السعدان وخطا طيف تخطف الناس يمينا وشمالا
 وحض مزلة ادق من الشعر واحد من السيف اعلاه نفوس الجنة
 الملائكة بجانبه قيام ينادون وكن الانبياء اللهم سلم سلم و
 شعاع المومنين عليه رب سلم سلم ولا اله الا انت والناس

يبرون عليه منهم من يمر كالبرق وكطفة العين ومنهم كالريح
 ومنهم كاجاويد الخيل ومنهم كالفرس ومنهم كالركاب ومنهم
 كالشاد على الاقدام والساعي سعيًا ومنهم كالماشي مشيًا ومنهم
 من يجبو جبا ومنهم من يزحف زحفا وتأخذ النار منه بذنوب
 اصابها فجاج مسلم ومخدوش ومكدوش ومكور في النار
 على وجهه منكوس او مكروس مطروح فيها ويختبس بها حتى
 يعلم اينجو ام لا وهي تقول للمؤمن جن يامؤمن فقد اطفأ
 نورك لهيب **فصل** المقاضاة بين الظالمين والمظلومين يوم
 القيمة حق حتى الشاة الجماء تقتص من القرناء وروى البخاري
 يخلص المؤمنون من النار فيحبسون على قنطرة بين الجنة
 والنار فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى
 اذا هذبوا ونقوا اذن لهم في دخول الجنة **فصل** الجنة والنار
 حق وهما مخلوقتان موجودتان الآن اهل الجنة يتنعمون في
 الجنة ابدًا واهل النار يعذبون في النار ابدًا لا فناء لهما ولا
 لا هلهما ولا تنعمهما وتعذبهمما وفيه قول شاذ منسوب الى
 شيخنا ابن تيمية ان النار تفتي بعد امد لا يعلمه الا الله وتقل هذا
 عن عمر وابن مسعود وابي هريرة وابي سعيد وابن عباس واليه
 ذهب الحسن البصري وحامد بن سلمة وبه قال الوالي وجماعة
 من المفسرين وانا اظن ان نسبة هذا القول الى شيخنا ابن تيمية

ليست بصحيحة وفي كلام تلميذه ابن القيم دلالة على ان تعذيب
 اهل النار لا يدوم عنده واليه مال الشيخ ابن عربي والخواجه محمد
 ناصر وكثير من الصوفية ان اهل النار لا يبقى تعذيبهم دائما
 بل عندهم يصير عن باولو بعد قرون متطاولة لان التعذيب
 الدائم على العصيان الموقت لا يناسب عدله ورحمته وفضل
 ولنا قوله تعالى لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون وقوله تعالى
 كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدها واقبل لهم ذوقوا عذاب
 النار التي كنتم بها تكذبون وقوله تعالى كلما انضجت جلودهم بدلنا
 هم جلودا غير هاليزوقوا العذاب وقوله تعالى زدناهم عذابا فوق
 العذاب وقوله تعالى لا يفتقر عنهم وهم فيه مبلسون والا حاديت
 الصحيحة المتوافرة المشعة بان اهل النار يخلدون فيها ودوام
 التعذيب على المعصية الكبرى والبغى العظيم على المالك لو صدق
 في ان واحد ليس يجوز فان اهل القانون يحبس الرجل مدة عمرة
 اذا ارتكب القتل مع انه يتم في ان واحد وما رواه الديلمي لا يخرج
 من النار من دخلها حتى يكونوا فيها احقابا والحق بضع وثمانون
 سنة والسنة ثلاث مائة وستون يوما كل يوم الف سنة فما
 تعدون ضعيف لا يحتمل به ويمكن حمله على عصاة المؤمنين بدليل
 قوله تعالى للكفار وما هم بخارجين من النار واما الرواية التي ذكرها
 الصوفية في كتبهم ياتي على الناريين ميتة في قعرها البحر جبر فلم

نجد لها اصلا وما رواه احمد عن عبد الله بن عمر وليا تين على
جهنم يرون تصفون فيها ابو ابي اليس فيها احد في سنده من
رحى بالكذب ويمكن حمله على انه لا يبقى فيها من اهل الايمان
احد وان شئت التفصيل فارجم الى رفع الاستار لا بطل ادلة
القائلين بفناء النار للشهيد محمد بن اسماعيل الامير من اصحابنا
فصل اختلف في محل الجنة والنار على اقوال وصح البعض
التوقف في ذلك اذ لم يرد نص صريح بتعيين المحل والاصح ان
الجنة في السماء فوق سبع سموات وفوقها عرش الرحمن كما
ورد في الحديث ولا نعلم محل النار اذ لا احاطة لنا بخلق الله
وعوالمه وقيل انه تحت الارض وقيل محيطه بالديار والجنة
من ورائها وقيل تحت البحر وكن الك اختلف في جنة آدم وحواء
فقيل هذه الجنة التي في السماء اعدت للمتقين وقيل انها
كانت في الارض ورحم شيخنا عبد القادر الاول ولم يرحم شيخنا
ابن القيم احد القولين بل ذكر لكل منهما دلائل والله اعلم
فصل مرتكب الكبيرة غير الشرك الاكبر والكفر مؤمن غير انه
ناقص الايمان لان الايمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي
فلا يخلد في النار وان مات من غير توبة والعفو عن الكبائر غير
الشرك الاكبر والكفر وكن اعن حقوق العباد من غير توبة و
استحوال جائز وكن لك العقاب على الصغائر والله تعالى يغفر

المشرك والكافر اذا مات من غير توبة ويغفر ما دون ذلك لمن
 يشاء واستحلال الكبيرة وانكار فضة قطعية من فرائض
 الدين او صرف النصوص عن الطواهر وردّها الى معان بعيدة
 لا تقتضيها اللغة والاستعمال كما يدّعيها اهل الباطن والحاد
 كفر والنياجرة (الطبيعة) الذين ظهر وافي عصو ناههم افراخ
 القرامطة والباطنية الذين ظهر وافي المائة الثالثة ينكرون
 وجود ابليس وياولونه بالقوة الشهوانية والغضبانية وياولون
 جبرئيل بالقوة الالهامية وينكرون حشر الاجساد ووجود
 السماء والملئكة والجنة وياولون الحور والقصور ويحملون المعجزات
 على الامور العادية الخفية الاسباب والالات كالشعابذهم
 كفار بلا شك والذي يشك في كفرهم او يعدّهم مثل المعتزلة
 من اهل القبلة هو ايضا كافر اما سائر اهل القبلة ممن يطلق
 عليه لفظ الاسلام كالقدرية والمرجية والرافضة والمقلدة
 والناصبية فلا نكفرهم وهو قول اصحابنا اهل الحديث و
 اختلفوا في الجهمية الذين ينكرون كون الله فوق العرش فكفر
 امامنا احمد بن حنبل وغيره من ائمة الحديث لانهم انكروا
 اصلا عظيما من اصول الدين وانكروا نصوص الايات والاحاديث
 التي وردت لاثبات علو الله تعالى خلقه وكونه فوق العرش
 فوق سائر المخلوقات وتقف اخرون في تكفيرهم وقال الحلي لانكفر

ع
 اصحاب
 احمد بن حنبل
 انكسروا
 ١٢

احد امن اهل القبلة ببدعته كمنكري صفات الله وخلقه افعال
 عبادة وجوار رؤيته يوم القيامة ومنا من كفر هم اما من خرج ببدعت
 عن اهل القبلة كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للجسام
 والعلم بالجن ثبات فلا نزاع في كفرهم لا نكارهم بعض ما علم
 بحديث الرسول به ضرورة وقال الشيخ ولي الله والسيد من اصحابنا
 لا نكفر احد امن اهل القبلة الا بما فيه نفى الصانع القادر المختار
 او عبادة غير الله تع او انكار المعاد او انكار النبي او انكار ما علم
 بحديثه بالضرورة او الجمع عليه كاستحلال المحرمات وسائر
 ضرويات الدين ومهمات الشرع المبين قلنا اما المقلدة فهم
 مسلمون مبتدعون يجوز الصلوة خلفهم مع كراهة بشرط
 ان لا يهينوا الكتاب والسنة ولا اهل الحديث ويعتقدوا ان
 اتباع النبي مقدم على اتباع المجتهدين والا فهم كفار لا يجوز الصلوة
 خلفهم **فصل** اختلفوا في حد الكبيرة وتعيين الكبائر على
 اقوال اصحابها ان الكبيرة ذنب علم كونه ذنبا بالليل القطعي
 وورد عليه الوعيد واكبر الكبائر الشرك بالله والكفر ثم قتل
 النفس بغير حق وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات والزنا
 وشرب الخمر والفرار من الزحف والسحر واكل مال اليتيم
 ظلما وعقوق الوالدين والاحاديث في الحرام واكل الربوا والسقاة
 وغير ذلك مما ورد في الاحاديث والا صرا على الصغيرة

كبيرة وان شئت التفصيل فارجم الى الز واجر عن اقتراف الكبائر
للشيخ ابن حجر المكي الشافعي **فصل** المعصية اذا اطلقت فتشمل
الكفر والفسوق ايضا والفسوق اذا ذكر مقابلا للايمان فالمراد به
الكفر كما في قول الله تعالى فمن كان مؤمنا من كان فاسقا والمعاصي
على ثلاثة انواع منها كفر ومنها فسوق وليس بكفر ومنها نوع
عصيان ليس بكفر ولا فسوق والكفر اذا ذكر مفردا في وعيد
الآخرة دخل فيه المنافقون واذا ذكر مع النفاق فهو نوع خاص
من الكفر يشمل سائر المجاهرين بالكفر دون المضمريين للكفر اعني
المنافقين وكذلك الشرك قد يقرن باهل الكتاب فقط وقد يقرن
بالملل الخمس وقد يتناول اهل الكتاب ايضا وقد لا يتناولهم
ومن ههنا اختلفوا في ان قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى
يق من محكم او منسوخ بآية المائدة وكذلك لفظ الصالح والشهيد
والصديق يذكرون مفردا فيتناول الانبياء وقد يذكرون مع غيره فيراد
الذي صلح جميع امته وكذلك ظلم النفس اذا اطلق تناول جميع
الذنوب وقد يطلق الظلم على الشرك والكفر وكذلك لفظ العبادة
يتناول كل ما امر الله بالتقوى عليه والاستعانة والسلام والتحية
وقد يراد بها ما يقابل التحية وقد بيناها من قبل وكذلك لفظ
البر يتناول كل ما امر الله ولفظ الذنوب اذا اطلق دخل فيه
ترك كل واجب وفعل كل محرم ولفظ الهدى يتناول العلم

والعمل ولفظ التلاوة يتناول الخوض في المعنى مع العمل لأنها بمعنى
الاتباع فتلاوة القرآن عبارة عن ان يخوض في معناه ويعمل
به لا مجرد التلفظ باللسان قال امامنا احمد بن حنبل تلاوة
الكتاب العمل بطاعة الله كلها **فصل الشفاعة** تحت ثابتة للرسل
والاخير كالعلماء والشهداء سيما شفاعة نبينا **صلی الله علیه**
وسلم لاهل الكيثار من امته ومن امم الانبياء الماضين فهو
صلی الله علیه وسلم اول شافع واول مشفع غير ان هذه الشفاعة
شفاعة عبد الى مولاه باذنه ورضائه وامره وايمانه لا شفاعة
وجاهة وقوة بحيث يكون المشفوع عنده مرعوباً من الشافع
او مجبوراً على قبولها كشفاعة عمائد السلطنة وامراء الملك
الى ملوك الدنيا والكتاب ناطق بنفى الشفاعة واثبتها بالمنفية
هي الشفاعة الثانية والمثبتة هي الشفاعة الاولى والله سبحانه
وعد نبیه **صلی الله علیه وسلم** يقبل الشفاعة ووعد الله
لا يخلف ولكن الاذن يكون في الآخرة كما ورد في الحديث انه **صلی الله**
عليه وسلم يخرج ساجداً في السجدة ما شاء ويتثنى **رب**
يا حسن الثناء ثم يقال يا محمد ارفع راسك سل تعطه واشفع
تشفع والشفاعة على ستة انواع احدها الفصل القضاء وراحة
الناس من طول الوقوف وهي مختصة بنبينا **صلی الله علیه وسلم**
وثانيها الادخال الجنة بلا حساب وهي ايضا مختصة به وثالثها

لعدم ادخال النار من استحق النار ورابعها لاخراج بعض اهل
 النار من النار وخامسها الرفع الدرجات وهذه الثلث لا تختص
 به صلى الله عليه وسلم وسادسها التخفيف العذاب عن بعض
 الكفار كما ورد في حق ابي طالب وهذا الحديث مخصص لعنوم
 القرآن فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينصرون واسعد
 الناس بشفاعته من قال لا اله الا الله خالصا مخلصا من قلبه
 ومن اكثر من الصلوة عليه ومن احب اهل بيته ومن سكن المدينة
فصل الايمان ان تقم بالله وملئكته وكتبه ورسله ولقائه
 وتقم بالقدر خيرة وشره وحلوه ومرة من الله وتؤدي
 الفرائض والمحسن وتجنب الكبائر والمساوي وتقم من بالبعث
 اي حشر الاجساد يوم القيامة وللايمان بضع وسبعون شعبة
 افضلها لا اله الا الله اعني تقم الربوبية والا لوهية وادناها
 امانة الاذي عن الطريق فهو تصديق بالقلب وقول باللسان و
 عمل بالاركان يزيد وينقص قال الحميدي سمعت وكيعا يقول
 اهل السنة يقولون الايمان قول وعمل والمرجئة يقولون الايمان
 قول والجهمية يقولون الايمان المعرفة وهذا كفر وفي رواية
 عن وكيع المرجئة الذين يقولون الاقرار بحزبي عن العمل و
 من قال هذا فقد هلك ومن قال النية تجزي عن العمل فهو
 كفر وهو قول جهم ولا يسلب اسم الايمان بالكلية عن

عنه واما
 قصة تخفيف
 النار عن
 ابي طالب
 فنامية و
 الشرايط
 مجتعة في
 الشرع

ترك الفرائض او ارتكب المحرم فهو مؤمن ناقص الايمان لا يخلد
 في النار وقال امامنا احمد بن حنبل من ترك الصلوة متعمدا بلا غل
 فقد كفر اتباعا لحديث النبي لكنه يسلب عن اقتصر على
 التصديق القلبي ومحمد باللسان او لم يبرئ نفسه عن الكفار
 واشترك معهم في مسمى الكفر او عمل اعمال الكفر والشرك
 والا يلزم كون ابليس مؤمنا وكون فرعون وقومه مؤمنين قال
 الله تعالى ومحمد وابها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا وكفر النبي
 هرقل مع انه كان مستيقنا برسالة حيث قال لو كنت هناك
 لغسلت عن قدميه وخالفنا في هذا الجهمية فقالت ان الايمان
 نفس العلم والمعرفة ولا يشترط الاقرار باللسان ولا الغرلة
 عن الكفار ولا الاعمال وقد كفر السلف كوكيع بن الجراح وحمزة بن
 وابي عبيد وغيرهم من يقول بهذا القول وكذلك خالفناه
 الحنفية والمرجئة وجماعة من الفقهاء الجبيلية المتأخرة واهل الكلام
 حيث زعموا ان الايمان تصديق القلب قول باللسان فقط والاعمال ليست بداخل في
 الايمان وعد شيخنا عبد القادر الجبلي في هذه الفرقة من الفرق الضالة والاسلام ان
 تشهد لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان
 وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا وقد يطلق الاسلام على
 الايمان وبالعكس والحق انهما متلازمان فلا ايمان لمن لا اسلام
 له ولا اسلام لمن لا ايمان له وقد يطلق الايمان على الايمان

الكامل الجامع للعلم والعمل فينقل عن الاسلام وعليه يحمل
 حديث سعد او مسلم وقد يطلق الاسلام على الاتقياء الظاهري
 خوفا من هلاك النفس المال وان لم يكن في القلب تصديق وبهذا
 تنطبق الايتان فاخر جنا من كان فيها من المؤمنين فيما وجدنا فيها
 غير بيت من المسلمين وقوله تعالى قالت الاعراب امنا قل لم
 تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا وكذلك الايمان قد يطلق على التصديق
 القلبي فقط اذا قرن بالاسلام او بالعمل الصالح ومنه حديث
 ابي هريرة الايمان ان تؤمن بالله وملئكته ورسوله ولقاءه
 وتؤمن بالبعث الاخر والاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به شيئا
 وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان وهو
 المراد في قوله نعم وما يق من اكثرهم بالله الا وهم مشركون و
 الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك
 والدين يشمل الايمان والاسلام قال شيخنا ابن تيمية راجع الايمان
 اذا ذكر في كلام الشارع مقرونا مع الاسلام فالمراد به ما في القلب
 من الايمان بالله وملئكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والمراد
 بالاسلام هو الاعمال الظاهرة الشهادتان والصلوة والزكاة
 والصيام والحج واذا ذكر مجردا دخل فيه الاسلام والاعمال الصالحة
 والدين يشمل الاسلام والايمان والاحسان الاسلام ادنى و
 الايمان متوسط والاحسان اعلى فكل محسن مؤمن ومسلم

وكل مؤمن مسلم اما كل مؤمن فلا يلزم ان يكون محسنا وكذلك
 مسلم لا يلزم ان يكون مؤمنا قلت قد صرح كثير من الصوفية بأن
 الغرض الاصل من التصوف هو تحصيل مرتبة الاحسان وهذه
 لا تحصل الا بمتابعة الكتاب والسنة واصلاح الاعتقاد والعمل
 بمقتضاها والصحبة مع الاولياء المحسنين العارفين بالله المتبعين
 لشريعته **فصل** الايمان يهدم ما كان قبله من المعاصي وتبقى
 اعمال الخير التي عملها في حالة الكفر ينص الحديث الصحيح نعم
 اذا مات على الكفر او الشرك حبطت اعماله ولا يبقى بعد الردة شيء
 والايمان باق مع النوم والغفلة والاعماء والموت وهو غير مخلوق كما
 روى عن امامنا احمد بن حنبل وينبغي للمؤمن ان يخاف من سوء
 الخاتمة ولا يغتر بكمال ايمانه فلا يقول انا مؤمن حقا وايماني كايما
 جبرئيل بل يقول انا مؤمن ان شاء الله وهذا الاستثناء ليس
 للشك بل لعدم الاعتماد نفسه ولتفويض الامر الى الله والتوكل
 عليه قال امامنا احمد بن حنبل اذا كان الايمان قولا وعملا ويزيد
 وينقص فاستثنى مخافة واحتياطاف الاستثناء بقوية للايمان وروى
 الاثر من احمد انه لا يستثنى اذا قال انا مسلم لان الاسلام الكلمة
 والايمان العمل **فصل** ايمان البأس وكذلك تقبلة البأس غير مقبول
 بمحض الكتاب وفرعون مات كافرا واخطأ الشيخ ابن عربي حيث
 زعم ان فرعون مات طاهرا ومطهرا والسعيد من سعد في بطن

امه اى كته في الازل سعيد او الشقى من شقى في بطن امه اى كته
 في الازل شقيا ثم لا يتبدلان واما ما نرى ان السعيد قد يشقى الشقى
 قد يسعد فهد التغير يكون بحسب علمنا ونظرنا ولا تغير في علم
 الله تعالى غير انه قادر على اسعاد الاشقياء واشقاء السعداء وكذلك
 قادر على تكليف ما لا يطاق والمعدوم ليس بشئ اذا اريد بالشئ
 الموجود اها لو اريد به ما يصح ان يعلم فالمعدوم والممتنع شئ والله
 يعلمها **فصل** الالهام ليس بحجة شرعية وكذا الكشف المنام
 وأصول الشرع اثنتان الكتاب والسنة وزاد بعضهم الاجماع مطلقا
 والقياس الصحيح ايضا والحق ان الاجماع الظنى والقياس ليستا بحجتين
 ملزمتين ولكن مظهرتان اقناعيتان فيجوز مخالفة الاجماع الظنى
 والقياس اذا قام دليل الكتاب والسنة على خلافهما بل يجب ترك
 القياس اذا وجد الآية والخبر الصحيح على خلافه وزاد ابو حنيفة
 على هذا فقال يترك القياس بالخبر المرسل والضعيف والموقوف
 ايضا وواعجبالا حنافة يدعون انهم مقلدون لابي حنيفة ثم
 يشاقونه في هذا الاصل العظيم ويردون الاحاديث الصحيحة
 باقيستهم الفاسدة وارانهم الكاسدة قال شيخنا ابن تيمية لجماع
 المؤمنين حجة من جهة ان مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول
 ان كل ما جعلوا عليه فلا بد ان يكون فيه نص عن الرسول فكل
 مسألة يقطع فيها بالاجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين فانها ما

بين الله فيه الهدى ومخالف هذا ١ الاجماع يكفر كما يكفر مخالف
النص البين وأما اذا كان يظن الاجماع ولا يقطع به فهو هنا قد لا يقطع
ايضا باثباتها ما تبين فيه الهدى من جهة الرسول ومخالف هذا ١
الاجماع قد لا يكفر بل قد يكون ظن الاجماع خطأ والصواب في خلاف
هذا القول وبهذا التحقيق يظهر ان كلا القولين من كون
الاجماع قطعي الدلالة او ظني الدلالة بمعزل عن الصواب والصوفا
التفصيل قلت سنتكلم في الاجماع في الجزء الثاني من هذا الكتاب
ان شاء الله تعالى فصل في ارسال الرسل حكمة وقد ارسل الله
تعالى رسلا من البشر الى البشر ورسلا من الجن الى الجن ورسولا
من البشر الى الجن والبشر وكلهم مبشرون ومنذرون مبينون
للناس والجنة ما يحتاجون اليه من امور الدنيا والدين فما بين
الانبياء من احكام الدنيا يجب متابعتهم فيها كما في احكام الدين
نعم الامور الدنيوية التي سكت عنها الانبياء فللناس فيها الخيرة
كما قال النبي انتم اعلم بامور دنياكم اما القول بان امور الدنيا
يجزأ فيها مفوضة الى اراء الناس في كل عصر ولا يلزم فيها اتباع
الانبياء فنذرة والحاد وكفر اعاذنا الله منه فصل ايده الله سبحانه
الانبياء بالمعجزات اعني الامور الممكنة الخارقة للعادة وهي في الحقيقة
افعال الله تظهر على ايدي عباده الانبياء لتدل على صدق
دعواهم وتفهم خصومهم واعدائهم ومعصومون

عن الشرا والكفر بعد الوحي وقبله ومعصومون من بعد الوحي
عن تعد الكبار والصغار والاصرار عليها ويجوز صدور الصغار عنهم
سهوا او خطأ في الاجتهاد ولكن لا يثبتون عليه بل ينههم الله
على زلتهم وخطأهم وكرم من امور تكون مباحة لعامة الناس وهم
لا يلامون عليها ولكنها تعد من الخطايا والذنوب للانبياء فان شأهم
اجل وقر بهم من الحضرة الالهية اعظم واول الانبياء آدم عليه
السلام واخرهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو خاتم النبيين
لا يبعث نبي صاحب شريعة جديدة بعده في الدنيا وله اسماء
كثيرة منها احمد ومحمد وعبد الله والماسي والعاقب والحاشر
والرؤف والرحيم وسيد الانبياء وسيد ولد آدم وخاتم النبيين
والمصطفى وغيرها وسيدنا عيسى بن مريم اذا نزل فهو يحكم
بشريعته ويدخل في امته ويكون محمدا مطلقا كما ماما هذا المهدى
عليهما السلام ومضى بين آدم ومحمد عليهما السلام كثير من الانبياء
لا يحصون فانه ما من قوم ولا قرية الا خلا فيها نذير وقيل عددهم
مائة واربع وعشرون الف والمرسلون منهم ثلاثمائة وثلاثة
عشر ومن المشاهير بعد آدم عشتار وادريس لقبه الهامس
الاكبر عند الحكماء ونوح وهود وصالح وابراهيم ولوط و
اسماعيل واسحاق ويعقوب ويوسف وشعيب وموسى وهارون
ويوشع وعزير وسليمان وايوب وداود والكفل ونوح كرا ويحيى والياس

من المراء
 بالكسر ههنا
 انكر لاهوت
 يدل على الالهية
 كما نكر الصانع
 وتكذيبه عليه
 ونحوها اوالا
 الاضطر في بين
 الملك محمد بن
 وعنه كمال
 فانه يكون كمال
 في بعض الاول
 بان كماله
 بعضا مشا
 تحليله كماله
 الاسلام ولم يكن
 كمال في الشريعة
 العسبق فاوله
 عصب الاسباق
 وانكر الاختلاف
 بانقارن الملل
 بانقارن الملل
 الشكر في بين
 كما هو كماله
 كما في بعض الاول
 وانكر في بعض
 ومن هنا يعرف
 ان مبدء
 الحق في الخلق الله

فانما كانت حادثة في الشريعة السابقة ومن ذلك
ايضا تبديل الزمان الا وداين فهو سفيه جاهل واضنه

واليسع واشعيا وارميا وهوسيع وحجي ودانيال وعيسى بن مريم
عليهم الصلوة والسلام الى يوم القيام والمذكورون في القرآن منهم
خمس وعشرون وانما لم يذكر الله سبحانه انبياء الاقاليم الاخرى
كانبياء الهند والصين واليونان والفرس وبلاد اوردوبا وافريقية
وبلاد امريكا وجايبان وبرهما لان العرب ما كانوا يعرفونهم فلم
يكن في ذكرهم فائدة جليلة انما اشار اليهم بقوله منهم من
قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ولهذا ما ينبغي
لنا ان نحمد نبوة الانبياء الاخرين الذين لم يذكرهم الله سبحانه
في كتابه وعرف بالتواتر بين قوم ولو كفار انهم كانوا انبياء صلحاء
كمحمد وروحهم وكشعبي بين الهنود وزراشت بين الفرس
وكنفسيوس وبدوها بين اهل الصين وجايبان وسقراط وفيتاغور
بين اهل اليونان بل يجب علينا ان نقول انما جميع انبياء ورسله
لا نفرق بين احد منهم ونحن له مسلمون ونبيرتهم عما ينسب
اليهم اهل الكفر من الشرك والكفر والطغيان وكذلك ما ينبغي
لنا ان نذكر نبوة الناس الذين اختلف في نبوتهم كحضرة لقمان
وذلكم الذين ثمننا صل الله عليه وآله وسلم مبعوث الى الجن
والانس كافة ومن قبله من الانبياء كانوا يعيشون الى اقوامهم
واهل بلادهم خاصة وقيل نوح ارسل الى الناس كافة وهو
مخالف للكتاب حيث قال ولقد ارسلنا نوحا الى قومه وكلهم

كانوا مخبرين مبالغين عن الله تعالى صادقين ناصحين معصومين
 غير معزولين ولا يجوز تفضيل بعض الانبياء على بعض بحيث يؤدي
 الى اهانة الآخر لان توهين الانبياء كفر ومن سب الانبياء قتل ويجب
 علينا المسلمين احترام جميع الانبياء وتعزيرهم وتقديرهم لا نهم
 كلهم ابناء علات وكلهم ارسلا من اله واحد خالق عليهم. وكذلك
 يجب علينا ان نتغيب باهانة سيدنا موسى وسيدنا عيسى كما
 نتغيب باهانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم نعتقد بان
 نبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء واشرفهم وكلهم علماء
 عمال لقوله فضلت على الانبياء بست انا سيد ولد آدم ولا فخر
 ثم بعدة نوح وابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام وهؤلاء
 الخمسة هم اولوا العزم من الرسل ولا تعرف اى هؤلاء اربعة افضل
 وقد ورد في حديث ان ابراهيم خير البرية ولهذا قيل ان ابراهيم خير
 هم وقيل نوح ثم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى والله اعلم **فصل**
 الملائكة عباد الله المكرمون خلقهم من نور وخلق الجن من نار وخلق آدم من حمأ مسنون ثم صلصالا كالفخار واجسام الملائكة
 لطيفة سريعة الحركة وهم لا يوصفون بالذكورة ولا بالانوثة
 اولوا الجنة مشئى وثلاث ورابع منهم علويون مقربون ومنهم
 موكلون على كتابة الاعمال وحفظ العباد من الممالك والاعداء
 والدعوة الى الخيرات واشترائك محاسن الخير والذكور وانيات النبأ

وانزال المطر وقبض الارواح الى غير ذلك من الاعمال وافضلهم
اربعة وهم اولوا العزم من الملائكة جبرئيل ملك الوحي وهو الروح
الامين ذو قوة عند ذى العرش مكين وراه النبي مرتين في صورة
الاصلية ومرات كثيرة في صورة البشر وميكائيل الموكل على الارزاق
واسرافيل صاحب الصور وعزرائيل ملك الموت ثم حملة العرش
وخزنة الجنة والنار وكل منهم مقام معلوم لا يحصى عددهم الا
سبحان لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يوقن من وز وكذلك
الجنة عباد الله منهم الصالحون ومنهم دون ذلك مردة وشياطين
ورئيسهم وابوهم ابوجان الحارث الملقب بابليس كان من الصالحين
ففسق عن امر ربه وقيل كان من الملائكة ثم صار جنيا اعنى تنزل
من الملكية الى الجنية وخلق الله الجن من النار واجسامهم ايضا
لطيفة سريعة الحركة ولكن اقل لطافة وسرعة من الملائكة وهم
كالملائكة يتشككون اذ اشاءوا باسكال مختلفة فيراهم الناس وربما
يدخلون في بدن الانسان الحي فيزيدون في قوته وتحمل للشدة
وجلادته ويتصرفون في افعاله وخیاله ويجد هذا الحي ثقل على جسمه
ثم اذا فارقه يجد خفة ونشاطا وراى ابوهريرة شيطانا وراى النبي
شيطانا ونعرض له في صلواته وهاروت وماروت ملكان وقيل جنيان
وقيل كانا ملكين بكسر الهمزة من الانس ومن انكر وجود الملائكة او
الجنة فهو كافر زنديق والصحيح ان الجنى الكافر يعذب بالنار

والمؤمن يثاب بالجنة وقال تعالى ملائكة جنة من الجنة والناس اجمعين
فصل لله تعالى كتب انزلها على انبياء وبيين فيها امره ونهييه ووعد
 ووعيدة ومنها صحف ادم وشيث وابراهيم ومنها التوراة انزلها على
 موسى ومنها الزبور انزلها على داود ومنها صحف اشعيا وارميا و
 غيرها ومنها الانجيل انزلها على عيسى ومنها القرآن انزل على محمد صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو اخر الكتب الالهية واعلاها وافضلها و
 اجمعها نسخ به الكتب السابقة غير ان تعظيمها وادبها واحترامها باق
 على حاله وقد عظم نبينا صلى الله عليه وسلم التوراة وقال امنت
 بك وبمن اتوك ووقع التحريف فيها لا يستلزم عدم الاحترام فان
 اكثر ما فيها الى الان كلام الله تعالى مع انه قد اختلف اصحابنا في ان هل
 وقع فيها التحريف اللفظي ام لا فذهب الجمهور الى الاول وذهب طائفة
 الى الثاني منهم ابن عباس وهو مختار شيخنا ابن تيمية واليه مال الفقهاء
 من اصحابنا والحق وقع التحريف اللفظي ايضا في بعض المواضع بكاء الله ووزنه
 داود المذكورين في التوراة وتخليد دين عيسى وتعزب اهل الجنة المذكورين
 في الانجيل اختلفوا في زندق وسنا كتاب زارقت وبيد كتاب الهند وكذا
 اختلفوا في نبوة زارقت ولاحظ السكوت وعدم الانكار الايمان بجميع
 انبياء الله وجميع كتبهم وكذلك اختلفوا في امر الجوس هل حكمهم حكم
 اهل الكتاب او حكمهم حكم المشركين **فصل** المعراج لم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في النقطة بمسدة من مكة الى بيت المقدس قطعت

بالكتاب ومنه الى السماء الدنيا ثم الى ما شاء الله من العلى حتى ثابت
 بالخبر الصحيح المشهور فمن انكر الاول فهو كافر ومن انكر الثاني فهو
 مبتدع ضال هذا هو قول الجمهور من السلف والخلف وقيل لا سئل
 الى السموات وقع في النوم ويدل عليه رواية شريك الا انه مفرد
 وقيل وقع مرتين مرة في اليقظة ومرة في النوم ثم ان النبي رأى
 ربه ليلة المعراج ام لا فيه ثلثة مذاهب الرأى انه رآه بعينه وهو
 مختار امامنا احمد بن حنبل وقيل رآه بقوادع قيل لم يره وهو
 منقول عن عائشة وابن مسعود وابي هريرة **فصل** رؤية الله
 في المنام جائزة واقعة وقد رآه النبي في صورة شاب امرده وقرعة
 ورأه امامنا احمد بن حنبل ونقل عن كثير من السلف لا مشاحة فيه
 لانه يقدر ان يظهر في اى مظهر شاء قال ابن الهمام الحديثان
 حمل على المنام فلا اشكال وان حمل على اليقظة فهذا احجاب الصور
 قال على القارى يعنى التجلى الصورى والله سبحانه انواع من التجليات
 بحسب الذات والصفات وهو منزوع عن الجسم والصورة والجزأ
 بحسب الذات وبهذا ينحل كثير من الشبه في الآيات المتشابهات و
 احاديث الصفات **فصل** من رأى النبي في النوم فقد رآه فان
 الشيطان لا يتمثل به سواء رآه في حليته التى كانت له في الدنيا
 او في حليته اخرى وقيل اذا رآه في صورته التى كانت له في الدنيا
 فقد رآه **فصل** امة نبينا صلى الله عليه وسلم خير الامم وشيعته

اكل الشرائع ودينه ناسخ الاديان ولا يزال طائفة من هذه الامة
 قائمة بامر الله لا يضرها من خذلها حتى ياتي امر الله وهي طائفة
 اصحاب الحديث كثرها الله تعالى واقامها وهي الفرقة الناجية
 المنصورة كما فسر لها النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال ما انا عليه
 واصحابي وفي رواية اخرى الذين يصلحون ما فسد الناس من
 سنتي ولم يكن صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه احناف ولا مشواف
 بل كانوا اعمالين بالكتاب والسنة **فصل** اصحابه كلهم خيار
 لا شك فيهم ولا نطعن فيهم ولا نقول انهم كانوا معصومين
 بل نكف عن مساوئهم ونظهر السنتنا عن الطعن فيهم اتباعا
 لحديث النبي وخير القرون قرية النبي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهذا
 لا يستلزم ان لا يكون في القرون اللاحقة من هو افضل من رتبة
 القرون السابقة فان كثيرا من متأخري علماء هذه الامة كانوا افضل
 من هوام الصحابة في العلم والمعرفة ونشر السنة وهذا اما لا ينكره عاقل
 ويدل عليه حديث مثل المطر لا يدرى اول خير ام اخره قال الشيخ
 الجيلاني من اصحابنا ان لا يبلغ الولي درجة الصحابي قلت وهو قول
 الجمهور من اصحابنا والمحقق ان الصحابي له من فضيلة الصحبة ما لا
 يحصل للولي ولكنه يمكن ان تكون لبعض الاولياء وجوه اخرى
 من الفضيلة لم تحصل للصحابي كما روي عن ابن سيرين باسناد
 صحيح ان امامنا المهدي يكون افضل من ابي بكر وعمر وروى في حديث

ان من ورائكم ايام الصبر من صبر فيهن فله اجر خمسين رجلا منكم
 وجملة الكلام ان المراد بالفضيلة ان كان كثرة الثواب عند الله و
 ارتفاع الدرجات فذلك لا تعلم الا بنص صريح من الشارع وان
 كان المراد وجوها اخرى كالعلم والجمال والكمال وشرافة الاصل
 وغيرها فكم من متأخر فاق المتقدم بهذه الوجوه والفضيلة المطلقة
 من جميع الوجوه باطلة عاطلة لا يقول بها عاقل فصل كرامات
 الاولياء حق وهي امور خارقة للعادة من غير معاونة الآلات و
 مباشرة الاسباب يظهرها الله سبحانه على يد صلح من عبادة
 تقوية واثبات النبوة النبي الذي هذا الصالح يكون فردا من افراد
 امته وبهذا ظهر الفرق بين المعجزة والكرامة والاستدراج وكل
 ما جاز ان يكون معجزة لنبي جاز ان يكون كرامة لولي قال ابن السبكي
 تبع القشيري الا نحو ولد دون والد وقلب الحماد بهيمة فانه لا يكون
 كرامة والولي هو العارف بالله الذي اذا رأى ذكر الله وجمع بين
 الاعتقاد الصحيح والعمل الصالح والمخل باحدهما لا يكون وليا نعم العصمة
 ليست بشرط الاولياء ولكنهم اذا صدر منهم ذنب فيتقربون
 على الفور ولا يصرون على المعصية والتائب من الذنب كمن لا ذنب
 له ولذا قيل الانبياء معصومون والاولياء محفوظون والمراد ههنا
 من الولاية الولاية الخاصة التي تكون للكاملين من المؤمنين و
 الاكل مؤمن ولى بالولاية العامة وكل من زاد تقواه زادت

ولا يشترط للولاية زنى مخصوص او لباس مخصوص بل
يوجد الاولياء في جميع اصناف الامة من اهل القرآن واهل العلم
واهل السيف واهل التجارة والزراعة والصناعة ولا يشترط ان يكون
الولى عالما مخيرا او فاضلا متبحرا في علوم الكتاب والسنة بل يكفي
له علم الكتاب والسنة بقدر الحاجة اعني قدر ما يصلح اعتقاده
وعمله ومن جهل هذا القدر ايضا فلا يمكن ان يكون وليا ما اتخذ الله
وليا جا هلا قط قال الشافعي لو لم يكن العلماء اولياء الله فليس الله
وكن لك المقلد الجامد على التقليد المتعصب الذي يترك الحديث
الصحيح مع العلم به ويثبت على قول امامه لا يمكن ان يكون
وليا ولو طار في الهواء او مشى على الماء قال بعض الاولياء ما بين
المشرق والمغرب ولى على مذهب ابى حنيفة وادام مثل هذا المقلد
لان في الحقيقة عدو لله ولرسوله فلا يمكن ان يكون وليها اما الاصل
والشوافع المخلصون الذين هم على طريق ابى حنيفة والشافعي تبعوا
الحديث الصحيح ويتركون الراى والقياس حتى بالخبر الضعيف و
المرسل فهم كاهل الحديث كمنهم مضوا وهم كانوا اولياء وكم
منهم احياء يعرفهم الله سبحانه وعلامة الولي الصادق انك
اذا جلست معه تجد في القلب الشرا حواس وراوضيا فتروا وهذا
في الدنيا ورغبة في العقبى وتوجهها الى المولى واذا صليت خلفه
تجد نفسك خاضعا خاشعا لله تعالى وعلامة اخرى ان الولي

لا یخاصم احد او لا یعادى احد الا غراض الدنیویة بل یكون حیا
وبغضه لله ولا یروح عند كلوب الدنیا ولا یرغب فی لقاءهم
لاجل جلب الفوائد الدنیویة لنفسه اولعیاله نعم یكلف نفسه
فی بعض الاحیان لقاء اهل الدنیا وهو كاره له بالقلب لدفع الضرر
عن المظلومین او لمساعدة ارباب الاحتیاج من المؤمنین ولنصرة
الدين المتین وكسر شوكة الفجرة والكافرين قال شیخنا و مرشدنا
شیخ الاسلام وقدوة الانام ابو اسماعیل عبد الله الانصاری الهامی
یبین صفات الاولیاء باللسان الفارسیة -

مر جاتو می که داد بندگی را داده اند	ترک دنیا کرده اند و از همه آزاده اند
روزها بار و روزها بنشته اند و گوشها	یاز شبها در مقام بندگی استاده اند
انفس خود را کرده و روح را داده و حق	زاد تقوی برگرفته پیر مرگ استاده اند
طرقه العینی بنوده غافل از حضرت ولی	سپلها با این همه از وید با بکشاده اند
یکزمان از نوحه همچون نوح غافل نمیتند	همچو یحیی گویند از پیر زاری آزاده اند
ز آب و تاب تبسب الی الله غسل کرده و چنان	روی را بر خاک پاک اسجد و انبها ده اند
راحتی دیدند و ذوقی یافتند از انس و	روز و شب در کج خلوت پیر سر سجاده اند
وینا گویند از ان لبیک عبدی بشنوند	جمله سر مست الست از جبر علین با ده اند
تا بدینا آمدند از کلبه کتم عدم +	سوئی حضرت خبر نیاز و ناله نفر ستاده اند
پیر انصار را تو میدانی که ایشان کیستند	فرقه بے کرد و فر از زمره دلسا ده اند

ولا یشرط للولاية صل و رالکرامات بل الاستقامة علی الشریع

عنه
الصدوق
عن
مات من الهابة
في حياة علي بن
عليه السلام فضيه
اختلاف ١٢ سنة

فوق الكرامة **فصل** الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم الحسن بن علي وبه تم ثلثون سنة مدة الخلافة معاوية ومن بعده ملوك لا خلفاء وخالف فيه شيخنا عبد القادر الجيلاني فقال خلافة معاوية صحيحة ثابتة بعد موت علي وبعد خلع الحسن بن علي ولعله اراد بالخلافة الحكومة لان الذي يظهر من نص الحديث هو ان بعد الحسن بن علي ملك عضوض ولما حزن النبي من رؤية بني امية وقال عمر نزلت الآية **وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ** في الجهاد علي بن امية وبني مغيرة وقال هما الاخريان من قريش بنو امية وبني المغيرة فكيف تصير حكومتهم خلافة شرعية ولا تعرف اي هؤلاء الخمسة افضل وارفع درجة عند الله بل لكل منهم فضائل ومناقب جمّة وكثرة الفضائل لسيدنا علي ولا مامنا الحسن بن علي اذ هما جامعان لفضيلة الصحبة وفضيلة الاشتراك في اهل البيت هذا هو قول المحققين وقال اكثر اهل السنة افضل الناس بعد ان توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان او علي ثم علي او عثمان وليس على هذا دليل قطعي من الشارع ولا اجماع قطعي بل اجماع ظني فلا يضر الاختلاف انما استدلو عليه باثر ابن عمر وهو متروك البعض ويعارضه ما روى البزار عن ابن مسعود انه قال كنا نقول افضل اهل المدينة علي بن ابي طالب وابن مسعود رافقه

من ابن عمر ربه واقد من منه صحبة واجتهاد في الدين واستندوا بقوله
 علي من فضلي علي ابى بكر جلدته جلد المغترى وهو حجة لنا لا لهم
 وقوله خير الناس بعد رسول الله ابو بكر ثم عمر وما انا الا جلد
 من المسلمين قلنا هو محمول على التواضع لان الرجل لا يعد نفسه
 يدل عليه ما روى ابن عساکر عن الحسين بن علي قال سألت
 ابا بكر من خير الناس بعد رسول الله قال ابو بكر ثم سألت عليا من
 خير الناس بعد رسول الله قال ابو بكر والعجب ان هؤلاء المفضلين
 قرروا اصلا ان لا عبرة بالظنيات في باب الاعتقاديات ثم يكسرون
 في هذه المسئلة ويتمسكون بالاثار الضعيفة والموقوفة والف في
 هذا الباب شيخنا ولى الله الدهلوى كتابا طويلا سماه ازالة الخفا عن
 خلافة الخلفاء الا انه لم يأت بدليل واحد قطعى على التفضيل وكما
 ذكره ظن وخرص وتخيل وهو لا يجد في هذا المقام في مجال واسع
 للكلام قال امام الحرمين لم يقدم دليل قطعى على افضلية الخلفاء
 الاربعة بعضهم من بعض وما تمسكوا به ظنى وقال السيد من اصحابنا
 لا نغنى بافضلية احد من هؤلاء الا فضلية من جميع الوجوه انتهى
 فالحق ان جهات الفضيلة مختلفة ولكل منهم فضيلة على الآخرين
 بجهة خاصة به فابوبكر خيرهم باعتبار القدر في الاسلام وطول
 الصحبة مع النبي في السفر والحضر وعمر خيرهم باعتبار جودة الرأى
 في السياسة المدنية واشاعة الاسلام وجلادة القلب ونظم الحكومة

وعثمان خيرهم باعتبار النصرة المالية والحيلة والحلم وكون بنتي النبي
تحتة ولدن القربى بذي النورين وعلى خيرهم بالنظر الى قرب القرابة
من النبي والشجاعة في الحروب والحسن بن علي خيرهم بالنظر الى
جنسية النبي وجهه اياه لا يقال ان تفضيل الشيخين مجمع عليه حيث
جعلوه من امارات اهل السنة لا نأقول دعوى الاجماع غير
مسلم وخلاف الواحد مانع بخلاف الاكثر على انه لا بد للاجماع
من مستند واين المستند ههنا والا حاديث التي وردت في فضيلة
سيدنا ابي بكر وعمر ورد مثلها بل اكثر وارفع منها في فضل سيدنا
علي رضي الله عنهم ومن ينسب اليها اصحاب الحديث انهم تفضيلية
فهو كذا ب مفتري بل هو التفضيل العالي الناصبي وكذلك من
ينسب اليها انا مجسمة او مشبهة او حشوية فهو بطل ممترى بل هو
النافي المعطل الجهمي سود الله وجهه في الدارين فصل يجب على
المسلمين تعيين امام قرشي يقوم بتنفيذ الاحكام واقامة الحد ودور
سد الثغور وتجهيز الجيوش واعداد آلات الحرب وتحصين القلاع
وتحسين السلاح والكرام وقهر المتغلبة والمتصفة وقطاع الطريق
وقطع المنازعات الواقعة بين العباد ودفع البغي والفساد والقلاقل
في البلاد والسياسة الشرعية والراحة العمومية وتزويج النساء
اللاتي لا اولياء لهن وقسمة الغنائم واخذ الصدقات من الاغنياء
وردها على المساكين والفقراء وتربية اولاد المسلمين من اليتامى

والمساكين والافتاق على الارامل والمعزورين وابطال شبهات الكفار
 والملاحدة والمشركين واشاعة كتاب الله وسنة رسوله سيد المرسلين
 ونصرة الدين المتين بارسال الوعاظ الى بلاد الكافرين ثم انهم يسلموا ولم
 يرضوا بالجزية فاجهاد بالسيف والرافع والبناديق الى ثوالدين وينبغي
 ان يكون الامام ظاهر الاختفيا ولا منتظرا ويجب ان يكون مرقش
 ولا يجوز من غيرهم وكان ابو حنيفة يفتي سرابو ب نصرة
 زيد بن علي بن الحسين وحمل المال اليه واخرج معه على اللص
 المتغلب والمتسمى بالامام والخليفة يعني هشام بن عبد الملك المرواني
 مع كونه قرشيا والعجب من الاحناف المجريين عن الانصاف كيف
 يسلمون امامة التركي والقاجاري والافغاني والمغول عليهم مع ورود الحديث
 الصحيح الاثمة مرقش ولا يزال هذا الامر مرقش واجماع الصحابة عليه
 واما قوله اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي فليس المراد
 منه ان يكون العبد خليفة بل المقصود ان العبد اذا استعمل من جانب
 الخليفة فاسمعوا اي لا تنازعوا في استعماله لانه تنازع مع الخليفة ولا
 يشترط ان يكون معصوما او من بني هاشم او من بني فاطمة نعم
 الا فضل ان يكون من بني فاطمة ولا ان يكون افضل اهل زمانه ويشترط
 ان يكون من اهل الولاية المطلقة سائسا قويا قادرا على تنفيذ
 الاحكام وحفظ حدود دار الاسلام وحفظ الضعفاء من جور
 الاقوياء واستيصال اهل العدوان والجفاء ولا يجوز الخروج عليه بالجور

والفسق ما لم يترك الصلاة والمشاورة مع العلماء والعقلاء واهل الحل والعقد ولم يخل بشعائر الدين ^{للمهلك} اموال المسلمين في الفسق والفجور فاذا فعل شيئاً من ذلك يجب عزله والخروج عليه وخروج امامنا الحسين بن علي على يزيد لعنه الله لانه ما دخل في بيعته وكذا الكثر اهل المدينة والذين دخلوا في بيعته هم ايضا نكثوا بيعته لما راوا من فسقه وفجوره والحادة كتحليل الخمر والزنا وغير ذلك فهو عليه السلام يذل نفسه لاداء كلمة الله واقامة الشرع المتين وصار سيد الشهداء والصديقين ومن انكر شهادة الحسين وظنه باغياً فقد اخطأ خطأ فاحشاً

فصل الحج والجهاد ماضيان الى يوم القيامة مع كل امام او نائب وكذا مع كل سلطان مسلم او نائب ولو غير قرشي يراكان او فاجر او كذلك

صلاة الجمعة والعيد وسائر الصلوات جائزة خلفه وان كان الاولي الاقتراباً بامام متورع والنهي عن الصلاة خلف المبتدع محمول على الكراهة بشرط ان لا تبلغ بدعته الى الكفر والا لا يجوز الصلاة خلفه وكذا يصلي صلاة الجنازة على كل بروفاجر الا الغال وقاتل نفسه الشهيد ويجب على المسلمين نصر السلطان المسلم باي نوع امكنت ولو كان غير قرشي او في البلاد البعيدة عنهم اذا استنصر منهم على الكفار او خيف غلبة الكفار غير انه اذا قام قرشي بالخلافة فيجب عليهم ترك غير القرشي والاجتماع حواله اليه القرشي ومبايعته واطاعته ^{عليه} فصل من السنة قول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهم وذكر محاسنهم والتزخيم عليهم والاستغفار لهم وكف

سما العناء
لانه من عليه ما
احسن من ذلك الله
روى ابن الجوزي
من اصحابنا من
السلف جوار الله
عليه من القرشي
فانهم يلقون
للقلة تعار ذلك
فيكون القدر
لعمارة الله في الدنيا
والاخر فاعلم
عليه باهين اوى
بذلنا اعظم من
الاعمال على الله
عليه سائر صفاته
وقال اهل المدينة
يؤيدون القرشي
بمنه في ترك الكفر
وقد روي عن علي
الله ليس بشي
شدة او قلة يخرج
وقم لا سأل في قتل
قلنا انهم
وعلى ما سئل فاضل
فان كانت
الراية

صحة ما ذكره في هذا
في هذا الحديث
وكذا ان من
فمن ان الحسين
عليه السلام
نفسه في
يؤيدون القرشي
فيما احسن من
من الجاهل في هذا
وهو لا يدين
التاريخ في هذا
في هذا الحديث

اللسان عن مساوئهم وما شجر بينهم واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقهم
في الاسلام والاعتزاز بحقوقهم والتشكر لمساعدتهم في الدين وتفضيل
من انفق منهم قبل الفتح وقاتل على من انفق بعده وقاتل قطعي ثابت
بالكتاب وتفضيل اهل بدر على غيرهم ثابت بالسنة الصحيحة وما
عداهما من التفضيلات ما رأت ظنية قياسية او ما توارثه عن الصحابة
وبعضها اجماعية بالاجماع الظني السكوتي كتفضيل الخلفاء الاربعة
على بقية العشرة المبشرة وتفضيل العشرة المبشرة على بقية
المهاجرين الاولين من اهل بدر وتفضيل المهاجرين على الانصار
وتفضيل اهل احد ثم اهل بيعة الرضوان على ما عداهم نعم تشهد
للعشرة المبشرة وفاطمة وخديجة والحسن والحسين وثابت بن قيس
بن شماس وسعد بن معاذ وبلال وحارثة بن سراقة بائتهم من اهل الجنة
كما نص عليه الشارع وكذا اهل بيعة الرضوان كلهم واهل بدر
ولا تشهد لاحد غير من نص عليه الشارع بانه من اهل الجنة قطعا وهو
محبوب الله والاصل فيه حديث عثمان بن مظعون لو قلنا ان ذلك في
ظننا فلا مشاحة فيه وعليه يحمل قول من قال في حق شيخنا عبد القادر
الجيلاني ان محبوب السبحان وقطب الرحمان وانكر بعض اصحابنا مثل
هذه الالقباب الابدليل من السنة والكتاب وهو الصحيح واختلفوا في
اولاد الصحابة والصحيح ان فضلهم بالعلم والتقوى وقيل على ترتيب
فضل ابائهم الا اولاد فاطمة فانهم مفضلون على اولاد ابي بكر وعمر

حاشية
تقية
المتواتر
على شهادتهم
بما لا يوجب
الى ابن بادويه
لغير الله تعالى
لهذا النسب
واسمهم الروم
زين العابدين
مولى في صحيح
الذي هو صاحب الكتاب
بعد سائر الله
عنه كما يجب
نصر المسلمين
مؤيد بلو الكفار
بعض الآية الكريمة
وان استنصركم
في الدين فعليكم
الانصاف منه

وعثمان لانهم هم العترة الطاهرة فصل اهل الحديث هم شيعة
 علي رضي الله عنه اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتولونهم
 ويحفظون فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ذكرهم
 الله في اهل بيتي واني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل
 بيتي ويقدمون قول اهل البيت في المسائل القياسية على احوال
 الآخرين وقد الف في عصرنا هذا مولانا المحدث الشيخ حسن
 الزمان كتابا شريفا في فقه اهل البيت سماه احياء الميت واهل
 البيت على والحسن والحسين وفاطمة واولاد فاطمة واولاد
 الى يوم القيمة وقيل اولاد علي من غير فاطمة ايضا وقيل
 اولاد عقيل وجعفر ايضا وقيل اولاد العباس ايضا وقيل زوة
 النبي ايضا فصل وكذلك اهل الحديث يحبون ازواج النبي
 امهات المؤمنين كلهن ويؤمنون انهن ازواجه في الدنيا
 الآخرة ويخصون من بينهن خديجة لانها ام اكثر اولاده واول
 من آمن به وعاضده على امره بنفسه وماله رايه وكان لها منه
 المنزل العلية والصديقة بنت الصديق لانها كانت حبا وزوجا
 اليه وانزل الله سبحانه في براءتها آيات متعددة واختلف الناس في
 خديجة وعائشة ايتها فضلى وكذلك اختلفوا في خديجة وعائشة
 وفاطمة الزهراء والراح ان فاطمة بضعة النبي وسيدة نساء اهل
 الجنة بعد مريم ابنة عمران لا تساوى بها احد امن نساء العالمين

فهى فضلى ثم خديجة ثم عائشة **فصل** اهل الحديث هم
القائمون بالقسط فى باب التفضيل فيضعون كلام موضع
لا يُقرطون ولا يقرطون ولا يقصرون ولا يطرون فيراعون
اولا مرتبة الالهية والربوبية ولا يشركون فيها احدا بالله تعالى
ثم يفضلون النبي من بين سائر مخلوقاته مع الاعتراف
بانه عبد الله ورسوله وكان النبي اذ قيل له عبد الله فرح فرحا
شديدا لان عبودية الله سبحانه مرتبة عظيمة قال الله تعالى
لن يستنكف المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون و
قال النبي لا تطروني كما اطرات النصارى انما انا عبد الله ورسوله
ونهى فى حديث اخر عن استعمال لفظ السيد فى حقه تضرعا وقال
ان السيد هو الله مع انه سيد العالمين سد الابواب الشرك وقال
لرجل قال له ما شاء الله وشئت جعلتني لله ندا وقال انى لا اريد ان
ترفعوني فوق منزلتي التى انزلنيها الله انا عبد الله ورسوله وقالوا له
انت اخونا فقال قولوا مثل قولكم او بعض قولكم ولا يستجيب بينكم
الشيطان اما جملة الصوفية العوام عباد القبور والمولودية فهم
لا يبالون بحديث النبي لا يستحيون من الله ولا يراعون مرتبة
الالهية فتارة ينكرون على من يقول للنبي ان كان اخانا الاكبر
او ابانا مع ان الله سبحانه يستعمل لفظ الاخ فى حق الانبياء فقال
والى عاد اخاهم هو داوود الى ثمى داخاهم صا كما اجازة النبي

كما امرنا فقال عبد الله ربكم واكرموا انكم امراد به نفس وقال ودم دت
 انارينا اخواننا وقال لعمر يا اخي وقرأ ابن عباس واني بعد قوله تقوا الله
 امها تهم وهو ابوهم وقال النبي انما انالكم مثل الوالد لولده وتارة
 يتقوهون بما هو اكبر من ذلك كبرت كلمة تخرج من افواههم ان
 يقولون الا كذب يقولون ان الذي تقولون لعبد الله الذي تقولون
 له الله هو محمد المشتكى الى الله من هذا الجمل اين الله سبحانه
 خالق كل شئ ومالك كل شئ واين ملوكه ومخلوقه وعبد الله محمد صلى
 الله عليه وسلم وتارة يقولون ان احمد بلا ميم او عرب بلا عين
 وتارة يدعون النبي بمدح تخص حضرة الالهية او توقيدي الى
 سوء ادب بالنسبة اليها اعاذنا الله من هذه الكفريات والسخريات
 قل ابا لله واياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم
 بعد ايمانكم هو لا كفار في الحقيقة وان ادعوا الاسلام ونطقوا بكلمة
 الشهادة بل حكمهم حكم المرتدين يستتابوا ولا يقتلوا وفي قتلهم
 اجر عظيم لمن قتلهم قيل بالفارسية كمر حفظ مراتب نه كني
 زند يقى فالاله والنبي نبي اين الرب واين العبد واين التراب
 من رب الارباب والمجتهد مجتهد خادم للنبي وحامل تعليمه اين
 الخادم من الخدم لو اجتمع مجتهد والارض كله على قول وقال
 النبي بخلافه فالقول قول النبي وقول المجتهدين على خلافه
 كضربة البعير او نهي الحمير **فصل** اهل الحديث يتبرمون من

داب الر وافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم وكذلك تبرزون
 من طريق الخوارج والنواصب الذين يبغضون اهل البيت والائمة
 الاطهار فطريقتهم هي الطريقة المثلى والجدادة الفضلى هم سلم لمن
 سالم اهل البيت وحرب لمن حاربهم ولو جرى الحرب بين سيدنا
 علي وبين معاوية في عصرنا لكانت على ثم بعده مع امامنا الحسن
 بن علي ثم بعده مع امامنا الحسين بن علي ثم بعده مع امامنا
 جعفر بن محمد الصادق ثم بعده مع امامنا علي بن محمد الهادي
 التقى ثم بعده مع امامنا حسن بن علي العسكري التقى ثم ان يقينا
 ان شاء الله نكون مع امامنا السيد محمد بن عبد الله المهدي الفاطمي
 المنتظر هو لاء الائمة الاثنا عشر هم الامراء في الحقيقة انتهت
 اليهم خلافة سيد المرسلين ورياسة الدين المتين فهم شمس
 سماء الايمان واليقين واما ملوك بني امية والعباسية فلم يكونوا ائمة
 الدين بل اكثرهم كانوا لصوصاً متغلبين سفكوا دماء المسلمين و
 ملأوا الارض جوراً وظلماً وعدواً وانا كما ملأته في عهد النبي وخلفاءه
 الراشدين عدلاً ونوراً وايماناً اللهم احشرنا مع هؤلاء الائمة
 الاثنا عشر وثبتنا على جماعتهم الى يوم النشور فصل اهل الحديث هم
 القائمون على وصية النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اني تارك
 فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي او عترتي فالمقلدة تركوا اعتره الرسول
 وسنته وتمسكوا باذيال ابي حنيفة والشافعي ومالك وجعلوهم

على بن ابي طالب مع امامنا الباقر ثم امامنا محمد

موسى بن جعفر ثم
 بعده مع امامنا
 علي بن موسى
 ثم بعده مع امامنا
 محمد بن علي
 ثم بعده مع امامنا

كالا نبياء معصومين عن الخطاء ولقد قالوا كلمة الكفر اذ قالوا
 ما ينبغي قال قال ولكن ينبغي قال ابو حنيفة وقال الكيد اني منهم
 يحرم رفع السبابة عند التشهد كاهل الحديث فجعل سنة الرسول
 حراما واهان اهل الحديث والرافضة وان تمسكوا بالعترة الطاهرة
 ولكن تركوا كتاب الله وسنة رسوله الباهرة وطعنوا في اصحاب
 الرسول وكذلك الناصبية تركوا عترة الرسول وكفر وهم فهم
 اخبت الناس اتبعوا الخناس **فصل** نحن لا نقول ان الصحابة
 معصومون بل يجوز صدور الذنوب منهم ولكن من حيث انهم
 نصروا الله ورسوله وبذلوا انفسهم واموالهم لا علة كلمة الله
 ومحامدة رسوله صلى الله عليه وسلم فنرجي لهم المغفرة ولو صدر
 منهم ذنب والخطاء الاجتهادي ليس بذنوب بل يرجي لصاحبه
 الاجر ينص الحديث بالجملة هم خير الخلق بعد الانبياء سلالته
 الاولياء والاصفياء ثم بعد هم التابعون باحسان من اهل البيت
 كعلي بن الحسين ومحمد بن علي وزيد بن علي ومحمد بن الحنفية و
 جعفر الصادق ثم التابعون من غيرهم وخيرهم اويس القرني
 وقيل سعيد بن المسيب وقيل الحسن البصري ثم بعد هم اتباع
 التابعين من اهل البيت ثم غيرهم وهكذا اكل قرن هو قرن
 بعهد النبي صلى الله عليه وسلم فهو افضل من القرنين البعيدين
 واهل البيت منهم خير من غيرهم غير ان هذه الفضيلة للمجهول

على الجهور لا لكل فرد من افراد اذكم من متاخر سبق المتقدم كما سبق
فهذه القرون الثلاثة خير القرون بنص الحديث اما على مذهب الرافضة
فيلزم ان يكون خيرا لقرون شر القرون ويبطل الحديث **فصل** في عصفوا
هذا غلبت القصادى على اكثر البلاد الا سلا مينة و فرقت كلمة المسلمين و
جعلتهم مثل العبيد و سببه ان المسلمين تركوا القرآن والحديث وكل طائفة
منهم اختارت اماما و محبة هذا لنفسها تنقلها كما كبر و تعادى الطوائف الاخرى بل
قطعتهم كفار او قحاي الا اعداء على اهل اكرهم و ابادتهم و تفرج بجلال اخوانهم
فالان لا يحصى عن هذا البلاء الا ان يتفق المسلمون على امام واحد قريشي
يجمعون تحت رايته و يتبعون امره و يخلصون انفسهم و بلادهم من القصاد
بالقوة الاجتماعية والله الموفق اقل من اقل ينبغي لهم ان يعدوا جميع طوائف
المسلمين اخوانهم و يكفوا انفسهم عن الباس فيما بينهم و اذا صالت القصاد
على طائفة منهم تجتمع سائر طوائف المسلمين شرقا و غربا لضمهم و تجزيتهم
قال الله تعالى ان استصروكم في الدين فعليكم النصر و ينبغي لهم ان يتكروا العلوم
الغير المفيدة كالفسفة القديمة و الكلام و يقتصروا من المنطق على قدر يسير
و اذا فرغوا من تحصيل الكتاب و السنة فليتعلموا علوم الزراعة و التجارات
و الصناعات ما ملوك الدول اسلامية المستقلة فيعدوا اما استطاعوا لهم
قوة و هي الا توابع البناديق المائية و مكرم و ما زديما الا توابع المشينة التي تقصر
بالسرعة و البادوة و المجيد التي لا يخرج من الدخان و المركب الدخانية الحربية العجينة
و التاريد و دوايناميت و النكرات الحقيقية المنسقة الزبينية و غيرها لا ينبغي لهم

ان يسمى في بلاد اوردوبا وامريك وجاين ويدخلوا ارجا لهم بانواع الحيل في معالهم
 ومصانعها ويتعلموا كل شيء مما يصنع اعداؤهم من عبدة الاوثان واليهود و
 النصارى ولا يستقيموا ان يطلبوا العلم ولو من الكافر قال النبي كلمة الحكمة ضالة
 المؤمن حيث وجدها فهو احق بها **فصل** لا يبلغ الولي درجة النبي والنبي اعلى
 اشهر من الولاية وهي غير مكتسبة ولا محتلة بالاسباب فانها كرامة من الله تعالى ومزية
 غير ذلك فقد اخطأ قول الشيخ ابن عربي ان خاتم النبوة ياخذ العلم عن خاتم
 الولاية ظاهرة سوء ادب في حق نبينا صلى الله عليه وسلم اللهم الا ان يقول بتأويل
 بعيد وقد تشنع على هذا القول شيخنا ابن تيمية تشديعا ليلغا لا يتصور ان يثبت
 منه ولا يصل الولي الى درجة يسقط عن الامر والى ما لم يصير محمدا **فصل**
 عليه ومنه خلاف هذا فهو محمدا **فصل** الاستهانة والاستهانة بالشيء
 كفر فكذا اهانته بنى من الانبياء والهمزة بالكفر كفر وقيل ان لم يعلم ان كفر فهو كفر ولا يحكم
 بكفره اسكنه قال ابي ايل عليه قسمة حرم حيث غاب النبي الذي مع ما اتم الاعياد والامن من
 عذاب الله واليا من رحمة كفر لا ايمان بين الخوف والرجاء تصديق الكاهن بما يخبر
 عن الغيب كفر والسؤال عن الالتيان عند السؤال حرام وحلوان الكاهن
 حرام ولا يعلم الغيب احد الا الله حتى نبينا صلى الله عليه وسلم كان لا يعلم
 الغيب ومن زعم ان الالياء يعلم الغيب فقد كفر والمراد بالغيب الغيب المطلق
 يعني ما غاب عن اوجاب عن كل مخلوق وخص بعلم الله تعالى اعني امور
 الخمسة التي ذكرت في القرآن اما الغيب الاضافي فيجوز ان يعلم غير الله
 من الملائكة والمقربين وغيرهم من ليس عند غيب نعم لا يعلم من هو غيب

عنه ما قيل
موسى قال في الحديث
الشيخ

عنده الا باعلام الله تعالى ومنه قوله فعلت ما في السموات والارض لا نه لم
يبق حينئذ غيبا عنده **فصل** لاختلاف بين اهل السنة في ان الاموات
تنتفع بسعي الاحياء في امرين احدهما ما تسبب اليه الميت في حياته والثاني
دعاء المساكين واستغفارهم والصدقة والحج واختلاف اصحابنا في ثواب
العبادات البدنية كقراءة القرآن وغيرها ومذهب المحققين من اهل الحديث
ان ثواب كل عبادة بدنية كانت كتحتم القرآن او مالية كالصدقة يصل
اليهم سواء اهدى لهم كل الثواب او نصفه او ربعه نص عليه الامام احمد
وقال يصل الى الميت كل شئ من صدقة وصلوة وحج واعتكاف وقراءة
وذكر وغير ذلك وقوله تعالى **لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** لا يمان
يعنى لا ينفع الانسان ايمان غيره ان لم يكن هو مؤمنا والمراد بالانسان
ابو جهل او عقبته او وليد بن المغيرة او منسوخ بآية اخرى والذين
امنوا واتبعهم ذريةهم بايمان الآية والله مجيب الدعوات ويقضى الحاجات
قال شيخنا ابن القيم قراءة القرآن واهدائها للميت تطوعا بغير اجرة **فصل**
الثواب اليه وهذا وان لم يكن معروفا في السلف ولكن الدليل يقتضيه
فانه اذا وصل ثواب الحج والصيام والدعاء والاستغفار والصدقة الى الميت
بنصوص الاحاديث الصحيحة فاي مانع يمنع من وصول ثواب القرآن نعم
اذا عمل عملا لنفسه ثم بعد ذلك اراد ان يجعل ذلك لغيره لم يملك ذلك
اوله ذلك فيه قولان قلت وبهذا ظهر فساد ما قال بعض اعلام من اخبرنا
ان اهداء ثواب العبادات البدنية للاموات يدعى نعم الاجماع لقراءة

القرآن وتعيين يوم لهذا الأمر لا شك في كونه بدعة ويقاس على ختم
القرآن ختم صحيح البخاري فإنه ما تورد عن مشايخنا أهل الحديث كالسيد
جمال الدين المحدث وغيره وإجازة السيد العلامة ومنهم من منع عنه
جعل بدعة **فصل** ما أخبر النبي من أشرار الساعة كرفع القرآن وغش
الاسلام وقلة العلم وكثرة الجهل والموت والهرج والفسق والفجور وكثرة
الترار وظهور نار من الحجاز تضئ أعناق الأبل بصرى وثار من قعر عدن
تحتس الناس من المشرق إلى المغرب وظهور الرافضة والخوارج والقررية
وخرج ثلاثين من الدجالين الكذابين بعضهم يدعي الألوهية وبعضهم
يدعي النبوة وبعضهم يدعي المهذوية ومقاتلة فئتين عظيمتين عوانها
واحدة وفيم بيت المقدس فتح القسطنطينية وحدوث الزلزال السيول
وذوات الأذناب وسب السلف الصالح وأفتراق المسلمين والتعق في
القبور وتحسين الفاظ القرآن وترك الخوض في معانيه والعمل بمطالبها
السنة وعدم الاعتماد عليها وتفسير القرآن بالراي وتقسد الأمر إلى غير
أهلها والتهاون والتكاسل في أداء الفرائض وتأخير الصلوة عن وقتها وإهمال
العباد والفقراء وفسق القراء ونقص الأعمار والتمرات وكثرة النساء وقلة
الرجال وقلة الحياء وتساقط الناس كاليهاثم وعقوق الوالدين وكثرة الضل
كلًا وتطاول البهائم السوق رعاء النساء في البنيان وولادة الأمة ربتهما
وفشو الربو والزنا وشرب الخمر وكثرة القينات والمعازف والخسف
والسخر والقذف وغصب الأموال والفرار من الرحف وكثرة الروم يعني النفاق

وشيوع البدعات وغير ذلك وظهور السفيناني والمهدي والمحمية الكبرى بين
 المسلمين والنصارى وخروج الدجال الأعور العييني أو اليسري ونزول
 عيسى بن مريم عليه السلام وقتله الدجال بباب لد وخروج ياجج وياجج
 والقحطاني وجهجاه وهدم ذي السويقتين الحبشي الكعبة وطوع الشمس
 من مغربها وخروج دابة الأرض والدخان والريح الباردة وهلاك أرباب
 الأيمان وغيرها كلها حتى **فصل** الجمع بين الصلوتين من غير عز ولا
 سفر ولا مطر جائز عند أهل الحديث والتفريق أفضل واشتراط بعضهم
 أن لا يتخذ عادة ورواه الأمامية في كتبهم عن العترة الطاهرة وكذا
 المسموع على العامة والجوربين والخفين وكذا اشرب نبيذ القمر والغنم مالم
 يشد ولم يسكر وما أسكر كثيرة وقليل حرام كثيرة وكل مسكر خمر خالفنا
 فيه الحنفية وكذلك صلاة الزاوي في رمضان سنة عند أهل الحديث
 وهي التهجيد والاولى أن لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة مع
 التورم يثبت عد العشرين بالحديث الصحيح المرفوع وكذلك أهل الحديث
 يوجبون قراءة الفاتحة في كل صلاة للإمام والمأموم حتى في صلاة الجنازة
 عمدا بقوله لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب يجهرون بأمين خلف الإمام في الصلاة
 الجهرية ويواظبون على رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
 وعند القيام إلى الركعة الثالثة بعد القعدة الأولى ويضعون يمينهم على شمالك
 في الصلاة على الصدر وينوون للصلاة بالقلب ويرون أن النبي باللسان عند
 الصلاة بدعة منكدة لم تعهد عن النبي ولا عن أصحابه ويجوزون الدعاء برفع

عنه ما رواه
 من الأثر لا يحسن
 عنه مائة سنة
 مائة سنة
 كما ذكره ابن بجان في الأثر
 الأثر وذكر ابن خلدون في
 التي بناها ذو القرنين لمع ياجج
 وياجج كانت في وسط جبل
 في قبضه يورال صاحب
 من يرقى النافخ ان صاحب
 ان ذكره ابن بجان لما انفجرت بجلا
 إليه شاهد من راضه
 سه يعني بين
 الظاهر والعصر بين الغروب
 والعشاء ١٢ منه

الا يدى في الصلوة اى دعاء كان ولو من قبيل ما يسال عن الناس ويصلون
 الجمعة في اى محل تيسرت فيه الجماعة قروية كانت او بلدة ولا يشترطون عدد
 الترات او الاربعين ولا دارا لا سلام ولا سلطان الا سلام ويخطبون قبل الصلوة
 خطبتين يذكرون فيها الناس ويعطونهم يا امر ونهم بالمعروف وينهونهم عن
 المنكرات التى شاعت فيهم ويفهمونهم هذه الامور بلسانهم ولا يشترطون
 العربية في الخطبة ولا يلتزمون ذكر الخلفاء ولا ذكر سلطان الوقت لكونه بعد
 غير ما تروى عن النبي واصحابه ويقنعون فيها على الاذان التى تكون قبيل الخطبة
 حين يجلس الامام على المنبر وهو الاذان المأثور عن النبي انما النداء الثالث
 زادة عثمان رضي حين كثر اهل المدينة ويقنعون على الاستنجاء بالماء بعد البول
 ولا ينجون الاستنجاء بالحجارة او المدرة بعد البول اذ لم يثبت هذا في حاشية
 مرقوع فصل لا بد للعامة من تقليد العلماء في الاصول والفروع اذ كل حادثة
 على النظر والاجتهاد فتكليفهم بذلك تكليف لهم بما ليس في وسعهم ولا يطيقون
 اما تقليد عالم او مجتهد معين في جميع المسائل الشرعية الفرعية بالالتزام
 فيكون ذلك الواجب على صاحب العلم الاجتهاد وعلى العامة السؤال عن عالم اى عالم
 يتيسر هذا هو قول الجمهور وادعى شيخنا ابن حزم الاجماع عليه قال شيخنا
 ابن القيم للعامة ان يستفتي من شاء من اتباع الائمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا
 على المفتي ان يتقيد باحد من الائمة الاربعة باجماع الامة وقيل يجوز للعامة وقيل
 يجب ولا اعلم من اين اخذوا الجواز مع ان ائمتهم الذين يقلدونهم قد نهوا عنه
 وقول الله تعالى فاسألوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون ورد في محل خاص والمراد

بأهل الذكر أهل القرآن والحديث ومعنى الآية اسألو عن حكم الله ورسوله
 ان كنتم لا تعلمونه والسؤال عن العالم اذا سأل عنه حكم الله ورسوله لا يسمى
 تقليدا وهذا مما لا اختلاف في جواز مع ان النزاع في تقليد العالم المعين في أهل الذكر
 عام يشمل كل عالم من علماء الدين والقول بالوجوب اشد فسادا اذ لا وجه
 الا ما اوجب الله تعالى وكيف يصح الوجوب بعد ربع مائة سنة من مجيء النبي
 وكيف يمكن ان يكون السلف الصالحون تاركين للواجب ومن التقليد ما هو
 حرام كتقليد المجتهد فيما يخالف النص للعارف بالنص ولا يشتغال بتأويل
 لتصحيحه راي المجتهد هذا العسرى عجيب لم لا يقولون ان المجتهد لم يبلغه
 هذا الحديث ومنه ما هو شره كقوله يقول المجتهد على الكتاب والسنة
 وعدم الاعتقاد عليهما وهو المنذر باخذ الارباب من دون الله قال شيخنا
 ابن تيمية ولكن من علم ان هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على
 خطاه وعدل عن قول الرسول فهذا نصيب من الشرك الذي ذم الله
 يستحق صاحب العقوبة ولهذا اتفق العلماء على انه اذا عرف الحق لا يجوز
 تقليد احد في خلافه وانما تنازعوا في جواز التقليد للمقادير على الاستدلال
 انتهى ولا بأس بالانتقال من مذهب الى مذهب اخر اذا عرف ان المذهب
 المنتقل اليه اصح ووافق بالكتاب السنة وهو قول الاكثر من العلماء الذين
 يجوزون التقليد بل نقول ان هذا الانتقال واجب والذي يمنع منه فليس فيه
 جهل بمقاصد الشرع ولا يجوز تقليد المجتهد الميت وحكي بعضهم الاجماع عليه
 وقيل يجوز وجه الشيخ ابن القيم لان القول لا يموت وتقليد السلف قول

الصحابة والتابعين تدل على جوازها وقال ابن مسعود ربه من كان متبعاً
 فليستن بمن مات وخالفنا فيه المقلدة ووافقتنا فيه الامامية ثم خلتوا
 هل يجوز ان يقلد الرجل في بعض المسائل الشافعي وفي بعضها ابا حنيفة
 الصحيح انه لا بأس به لان الصحابة كانوا لا يكرهون على من قلدهم
 في مسائل وقلد الآخرين في الاخرى ورحى ابن برهان والنووي هو الحق
 ويدل عليه قوله تعالى فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قال نعم ما جعل
 عليكم في الدين من حرج وقال يريد الله بكم اليسر ولا يريد الله بالهرج
 من هذا ان الرجل يصير اسيراً لمجتهد واحد بحيث لا يقدر ان يتجاوز
 عنه الى غيره ولو في مواقع الضرورة وكذلك لا بأس بتتبع الرخص لقلوبها
 ونعمت واختيار قول اهل المدينة في الغناء واختيار قول اهل الكوفة
 في النبيذ واختيار قول اهل مكة في المتعة اذا اجتهد وعرف ان الحق معهم
 او قلد احد امهم ومنع الشيخ ابن القيم عنه تحكم بحجة لا دليل عليه وقول
 القطان ليس بحجة قال الشيخ ولي الله من اصحابنا تلحق الرخص ان لم تكن
 مخالفة لنص الكتاب الحديث الصحيح واجماع السلف والقياس الجلي حسن
 ولو منع عنه الفقهاء المتأخرون قال ابراهيم اذا بلغك في الاسلام امران
 فخذ ايسرهما ومثله روى عن الشعبي وفيه حديث صحيح ان النبي لا خير
 بين امرين الا اختار ايسرهما واهوئهما ومع ذلك لا ننكر ان الاخذ بالاشق
 على النفس افضل وقال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 قلوا ردنا ما اراد الله لنا ما علينا من شيء وكذلك دعوى الاجماع على منع

غير مسلم وإيمان المقلد صحيح ولا يتكلف العاصي بمعرفة الدلائل قليل
يفسق بترك الاستدلال وردة الشوكاني من اصحابنا وقيل لا يصح وهو
المنقول عن الأشعري والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب وإذا
أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر واحد ليس كل مجتهد مصيبا بل إذا
اختلفوا فاحصهم مصيب الآخرون مخطئون لا يجوز خلوا الزمان عن مجتهد قال ابن
دقيق العيد هذا هو المختار والذي ختم الاجتهاد على الأئمة الأربعة لم يزل
عليه لا من العقول لا من الكتاب السنة بل نقول الاجتهاد المتأخر
يكون أعلم من المجتهد المتقدم غالباً وليس كذلك في هذا الزمان ليس الاجتهاد
على الناس المحدث في هذا الزمان يكون أجمع لأحاديث النبي من أبي حنيفة
ومالك والشافعي ولا ينكره من له عقل سليم وفهم مستقيم ويجوز تجزئ
الاجتهاد يعني أن يكون الرجل مجتهداً في بعض المسائل مقلداً في بعضها
إذا كان عند رجل صحيح البخاري أو صحيح مسلم أو كتاب من سنن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كسنن أبي داود والترمذي فله أن يفتي بما يجد إذا عثر
منسوخات السنة وهي لا تبلغ عشرة أحاديث كما سنن بها أنشأ الله في الجزء
الثاني والذين منعوا عنه هم لا يستقيون من الله ورسوله حيث جوزوا الفتوى
من الهدية والنهاج ولا يجوزون من كتاب رسول الله والصواب إذا بلغهم حجة
رسول الله كانوا يعملون به على الفور وكذلك التابعون فاتباعهم خير من
اتباع هؤلاء الفقهاء المتكشفة الجبلية فصل كما لا يتعين مجتهد من
المجتهدين للتقليد كذلك لا يتعين قراءة من القراءات السبعة المشهورة بل يجوز

للرجل ان يقرأ القرآن بأي قراءة منها واختلف في القرات الشاذة والصحيحة
 اذ اريت باسناد صحيح وكذلك يجوز قراءة سورة على طريق الكسائي وقراءة سورة
 اخرى على طريق حمزة والترامقوة عاصم ورواية حفص في جميع السور مما لا دليل
 عليه ويجوز للعامة ان لا يقدروا على اخراج الصاد من مخرجها ان يقرأ بها الظواهر
 لانها مشابهة لها في كثير من الصفات اما قراءة الدال المضممة وغير المضممة
 بدلا عن الصاد كما هو ديدن الجاهل ان كانت لعجز عن اخراج الصاد او عدم
 وقوف فتكفي بجواز الصلوة يدل عليه حديث جابر عن نقرأ القرآن وفيها
 الاعراب في العجي فقال اقرأ وافعل حسن ان كانت مع القدرة على اخراج الصاد من محل
 فتفسد الصلوة وهو المخرج بخلاف ما اذا قرأ الظواهر فان صاد مجمعة ضعفت
 فتجوز الصلوة بالاتفاق والخروج من محل الخلاف هو الاول في فصل البيعة التي
 شاعت بين الفقهاء اصلها من الشرع وهي بيعة التوبة ولكن الباس الخلق
 والقلنسوة والتوام رسوم الفقر التي ليس لها اصل من الشرع والتسمية
 بشاه فلا يشاء فلان مما لا دليل عليه كذلك تقسيم الطرق الى النقشبندية والقاوية
 واليخشيتية والسهروردية تفرق في دين الله ويلزم على الكل اتباع السنة وترك
 قول المرشد فعلا اذا خالف الحديث فان المرشد الاعظم هو النبي صلى الله
 عليه وسلم وبسائر المرشدين خلاصه وحاملوا نعله ويجب علينا ان نخبر الاولياء
 كلهم ونعظمهم ونوقرهم من غير تفضيل وتخصيص وتفرقة لقوله من عادي
 اني ليا فقرا ذمت بالحرب العجب من الجهلة الذين يصرفون الايام والليالي في
 ان شاه خاموش افضل الشيخ جى حالي لله اعلم بها وكذلك رايت بعض

حديث البكر
 عطاء الخرق
 الحسن البصري
 من موقوف على
 مدحه به اكثر
 العلماء في زمان
 مولاهم
 الزمان ان ثبت
 باسناد ضعيف
 ان لا اصل له
 شئت ان ارجع
 الى القول للشيخ
 للفقهاء المذكورين
 ولا بد من عطف
 ان الشيخين
 رسالة السيل
 اتفاقا فيهما
 في قولهم
 انهم في الحقيقة
 انهم في الحقيقة
 الحسن بن علي
 رضى الله عنهما
 ١١٢

السفهاء يكتبون رسائل في ان الشيخ عبد القادر افضل وخواجه معين الدين يحسن
 عليهم ارحمة الله سبحانه ايش لهم الغرض بهذه الخرافات لا ندري ومنهم من يبحث
 في ان قد محي الشيخ عبد القادر على رقبة كل من الله المعاصر والمقدم والمتاخر او على رقبة
 الاولياء المعاصرين له فقط ولا يتفكر في ان بعد من هو افضل منه كما منا المهلك
 وناس من قبله كثيرون هم افضل منه بما تب كسيدنا ابي بكر وعمر وعثمان وعلي
 والحسن والحسين رضي الله عنهم فلا بد من حمل على الاولياء المعاصرين كما صرح به
 شيخنا المجدد **فصل** زعم بعض الصوفية ان عبادة الله تعالى خوفا من النار وطعا
 في الجنة ليست بشئ وشان المؤمنين الكاملين ارفع من ذلك هم انما يعبدون
 ربهم خالصا محبة من حيث ان مرتبة الالهية بنفسها تقتضي العبادة لا خوفا من النار
 ولا طمعا في الجور والقصور وانا اقول ان الله سبحانه بين صفة المؤمنين في كتابه
 فقال يدعون ربهم خوفا وطمعا قال ابن عباس في تفسيره اي خوفا من النار و
 طمعا في الجنة ولا مشاحة في ذلك اذ الخوف من النار التي هي غضب الله والطمع في
 الجنة التي هي رضا الله لا يمتحان الا في قلب المؤمن الذي يحب الله ورسوله فالعبادة
 بهذا الخوف والطمع كان عبادة لوجه الله والشوق الى الجنة يساوق الشوق الى لقاء
 الله لان اعظم النعم في الجنة هو رؤية الله سبحانه ومن ههنا دعا النبي بقوله
 اللهم اني اسالك الجنة وما قرب اليها من قول وعمل واخوف بك من النار وما قرب
 اليها من قول وعمل **فصل** الفقر هو الا خلاص التوكل على الله والزهد في الدنيا
 والاستغفار بذكر الله واتباع الكتاب السنة في الاصول والفروع وفقير من
 يخالف الشرع كاد ان يكون كفا فضلا عن ان يكون ولاية او تقربا الى الله تعالى

والتسمية بشاه للفقير تدل انه ليس بفقير لان الفقير الصادق لا ينبغي ان يعين
 نفسه عن عوام المؤمنين بامر من الامور بل يخفى فقره مهما امكن ويظهر للناس
 انه من ارباب الدنيا **فصل** رسل البشر افضل من رسل الملكة لان الله تعالى
 امر الملكة كلهم بالسجود لادم وجعله خليفة في الارض وكذلك رسل الملكة
 افضل من عافة البشر بالاجماع اما تفضيل عامة البشر على عافة الملكة فمختلف
 فيه لا فائدة للبحث في هذه المسئلة اذ لا يتعلق به عرض شرعي في الكتاب السنة
 ساكتان عنه **فصل** البدعة الشرعية هي الامور المحادث في الدين بعد القرون
 الثلاثة المشهود لهم بالخير لم يدل عليه دليل من الكتاب السنة ولم يدخل تحت
 عمومها بل كان في خلافها امر الله به ورسوله وهي المراد في قوله كل بدعة ضلالة
 وقوله ما احدث قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة وفي رواية ما ابتدع قوم بدعة في
 دينهم الا نزع الله من سنتهم مثلها ثم لا يعيدها اليهم الى يوم القيمة اما البدعة
 اللغوية فهي تقسم الى مباحة ومكرهة وحسنة وسيئة قال الشيخ ولي الله من
 اصحابنا من البدعة بدعة حسنة كالادخال للنواجز لما حث عليه النبي من غير ما
 كالزواج ومنها مباحة كعادات الناس في الاكل والشرب اللباس هي هبة قلعة
 وتدخل في البدعات المباحة استعمال الورد والرياحين والازهار للعروس ومن
 الناس من يمنع عنها اجل التشبه بالهنود الكفار قلنا اذ لم ينو التشبه اوجز الامر
 المرموم بين الكفار في جماعة المسلمين من غير نكير فلا يضر التشبه بكثير من الاقبيّة
 والا لبسة التي جاءت من قبل الكفار ثم شاعت بين المسلمين قد لبس النبي حبة
 رومية ضيقة الكمين في قسم الاقبيّة التي جاءت من بلاد الكفار على اصحابها ومنها

ما هي ترك المستون تحريف المشرع وهي الضلالة وقال السيد البدعة المحرقة
 هي التي ترفع السنة مثلها والتي لا ترفع شيئاً منها فليست هي من البدعة في
 شيء بل هي مباح الأصل والبراءة الأصلية مستصحية لها وقال شيخنا ابن الأثير
 الجوزي البدعة بدعتان بدعة هدى وبدعة ضلال فما كان في خلاف
 ما أمر الله به ورسوله فهو في حيز الذم والانكار وما كان واقعا تحت عموم
 ما ندب الله إليه وحض عليه الله ورسوله فهو في حيز المدح ولولم يكن له مثال
 موجود وعلى الأول يحمل الحديث الآخر كل محدثة بدعة تأمير ما خالفها
 الشريعة ولم يوافق السنة انتهى مختصراً وقال صاحب المجالس إن كل بدعة في
 العبادات البدنية المحضة لا تكون إلا سيئة واستشهد بقول ابن مسعود حيث
 قال للذين كانوا يجلسون بعد المغرب فيهم رجل يقول كبروا الله كذا وسبحوه
 كذا لقد جئتم بيده عظماء ولقد فقمتم على أصحاب محمد علماً انتهى مختصراً **فصل**
^{الله} **أمر الخاتمة** مبهم ولذلك أمر العبد بالتوبة إلى الله دائماً وقال النبي ^{الله} إنى لا يستغفر
 وأتوب إليه في كل يوم أكثر من سبعين مرة ومن قال إن الذنوب لا تقضى مع الإيمان
 فهو مرجئ ضال مبتدع ثم بعد التوبة نرجو العفو إن شاء الله ولا نقول إن
 إسقاط العقوبة بالتوبة واجب على الله تعالى **فصل** لا ريب في المذهب ليس بمذهب
 فإن أهل الحديث كلهم يشبهون جهة الفوق لله تعالى وصحة الإشارة إليه ^{لله} كذا
 الاستواء والنزول الصعود وكذا اليد والوجه والعين والأصابع وغيرها من
 الصفات التي ردت في الشرع ومع ذلك هم لا يقولون كالكرامية والمشيئة
 أنه جسم ولولم تمت الجسمية على من هبهم فمغرل عنها وعن انكارها **فصل**

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم حر مكلف عالم بذلك
 بشرط القدرة على وجه لا يوقى الى فساد عظيم وضرب في نفسه وماله واهله
 فلو خاف الضرر وامر وانكر فوافضل والا نكار باليد واللسان والسنة وباللسان العلم بالقلب
 للعلم وقيل لكل ما أمكن والثالث اضعف لانه يختلف في الامور المأخوذة من غير ان يكون الاقرب
 بما يأمر ولا يشترط وجع الشئ ولكل الامر لا يعمل به ملا ما كما قال تعالى اما مروه والناس
 بالبر وتنسون انفسكم ولا يجونا الانكار على امور مختلفة فيها بين العلماء كغسل
 الرجل ومسحه في الوضوء والتوسل بالاموات في الدعاء والدعاء من الله
 عند قبور الاولياء والانباء وارسال اليدين في الصلوة ووطي الاذنين والاهماء
 في الدبر والمتعة والجمع بين الصلوتين واللعب بالنشط ونحو الغناء والمزامير و
 الفاتحة المرسومة او مجلس الميلاء وهو المنقول عن امامنا احمد بن حنبل فقل يجوز
 الانكار باليسر السهولة بان يقرأ الحديث على علمها ولا يعنف ولا يزوج ولا
 يشترط ولا يتهرر وروى المروزي عنه انه لا ينبغي للفقير ان يحمل الناس على
 مذهبه ويشدد عليهم وقال سفيان الثوري اذا رايت الرجل يعمل العمل الذي
 قد اختلف فيه وانت ترى تحريمه فلا تنهه وقال شيخنا ابن القيم الراي الذي هو
 موضع الاستنباه لم يلزم السلف احد العمل به ولم يحرموا مخالفتهم ولا جعلوا مخالفتهم
 محققا للدين بل خيروا بين قبوله وردة قلت بهذا اظهر ان من
 الاحناف الجهملة من ينكر على رفع اليدين في الصلوة او الجهملة يامين او رفع السبابة في
 التشهد فهو مجلب لاثم على نفسه فضلا عن الاجر كذلك من زوج الناس بالنعف و
 التشدد على سماع الغناء او المزامير او عقد مجلس الميلاء او قراءة الفاتحة المرسومة

ويفسقهم أو يكفرهم على هذا **فصل** قال شيخنا عبد القادر الجيلي في
 أهل السنة يعتقدون أن الله يجلس بيننا محمد صلى الله عليه وسلم معه على
 عرش يوم القيمة قال مجاهد هو المريد بالمقام المحمود **فصل** لأهل البدع
 علامات يعرفون بها منها الواقعة في أهل الأثر والطعن عليهم ومنها تسميتهم
 أهل الأثر بالهائية والعرشية والمجسمة والحشوية والجبرية والمشبهة
 والناصبة وكل ذلك تعصب بغنى حسد لأهل السنة لا اسم لهم إلا الاسم
 الواحد وهو أصحاب الحديث كثروا الله تعالى إبقاهم إلى يوم القيمة ومنها
 أنهم لا يتبعون في تفسير القرآن الأحاديث وأثار الصحابة والتابعين بل يفسرون
 بآرائهم فيضلون ويضلون ومنها أنهم يصرفون أعمارهم في مطالعة الكلام
 والمنطق والجمل والخلاف والفلسفة الألهمية الاتحادية والطبعية الدهرية
 وقليل ما يطاقون كتب الفقهاء لا أهل التقليد الفقهاء الجبلية ولا توجهون
 إلى كتاب الله وكتب رسول ربهم وأكتفوا بالله فيقنعون على الألفاظ ويسرعون
 كسر الشعر لا يتخوضون في معانيه ولا يعملون عليه ولا ينوون العمل به بل يفتنون
 الناس عن مطالعة القرآن والحديث وتراجها والعمل عليها ويصدون
 الناس عن سبيل الله خذلهم الله تعالى وأبادهم **فصل** زعم بعض المقلدة
 أن إمامنا المهدي حين يظهر فهو يكون مقلداً لابي حنيفة وكذلك عيسى بحكم
 بمن هب أبي حنيفة وإلى الله المشتكى من أين عرفوا هذا أبا الكشاف فليس أصحابنا
 الكشاف صرح بخلافه في الفتوحات وشأن المهدي أعلى وأرفع من أن يقلد
 مجتهداً يخطئ ويصيب ويتولى الكتاب السنة وكذلك شأن سيدنا عيسى

ابن مريم صلوات الله عليه وسلامه يابى عن ذلك وهذا ليس بعجيب
 من بعض الاحناف فانهم اصحاب خرافات كثيرة مثل هذا منها ان ابا حنيفة
 لقي عدة من الصحابة وروى عنهم لم يثبت ذلك عند اهل النقل ومنها ان
 الخضر تعلم فقه الاحناف في ثلاثين سنة ثم علمه القشيري في خمس سنين
 والقشيري جمعه في كتب ضخمة ووضعها في صندوق ثم القاه في البحر
 فهو يبقى مغورا في الماء الى ان يظهر المهدى فيخرج الصندوق ثم يخرج منه
 الكتب ويحكم بما فيها نعوذ بالله من هذا الكذب والخرافات ومنها ما يروون
 عن النبي يكون في امتي رجل يقال له ابو حنيفة هو سراج امتي وهو موفو
 باتفاق المحدثين لعنة الله على واضعه ومنها ان ابا يوسف تلميذ ابي حنيفة
 كان يحفظ ثمان عشرة الف احاديث موضوعه فكم كان يحفظ من الصحيح
 يتفكر مع ان ابا يوسف القاضي لينة اهل الحديث لم يروا انا را موقوفة عديدة
 ولا رواد عنه وكتاب ابن الجوزي الذي هو اجمع الكتب للموضوعات لا تكاد
 تجد فيه ربع هذا العدد ولا ثمنه ومنها ما يقو فقيههم تلميذ عبد النبي فلانة
 رينا اعدا درمل على من رد قول ابي حنيفة وليسال عنه ان ابا حنيفة العيا
 بالله المورسول حتى يكون راد قوله ملعونا وانا قلت بدل هذا الشعر
 فرحمته رينا اعدا درمل على من رد اقوالا سخيفة: **فصل** قال النبي صلى
 عليه وسلم ستفتترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة
 قالوا او ماتلك الواحدة قال من كان على مثل ما انا عليه واصحابي فهذا الافتراق
 وقع في اخر عصر الصحابة والتابعين ظهرت اولاد بدعة معبد الجهمي في القدر ثم

بدعة واصل بن عطاء ثم بدعة جهم بن صفوان ثم بدعة خلق القرائ
 وهكذا انشأت بدعة بعد بدعة وافترق الناس في الاصول والفروع
 غير انهم الى المائة الرابعة ما كانوا يوجبون تقليد مذهب معين
 من مذهب المجتهدين ثم بعد ما اقتضت رايهم لهذا التقليد ونزادوا
 من عند انفسهم منع تقليد مجتهد آخر غير الاربعة والامر ان خرافيان
 محدثان مخالفان عما مشى عليه الصحابة والتابعون والسلف الصالحون
 ثم احاطت هذه البدعة المتكررة بجميع الناس ولطمتهم لطمه شديدة
 الا شريعة عديدة صانعها الله سبحانه بفضل ورحمة وهي الفرق الناجية
 المنصوبة الى قيام الساعة المسماة باهل الحديث والاثرا بقاها الله وكثر
فصل اصول هذه الفرق عشرة اهل السنة وهم اهل الحديث الاثرو
 اهل البدعة هم الخوارج والروافض والمعتزلة والمرجئة والمشيبهة و
 الجهمية والضرارية والتجارية والكلائية فاهل الحديث طائفة واحدة
 وتحت الفرق الاخرى طوائف متعددة يبلغ عددهم الى ثلث وسبعين
 فرقة فصاعد كما بينها النبي وعقائد تلك الفرق الضالة ومخالفاتهم
 لاهل الحديث والاثم مذكورة في المطولات ولا فائدة لنا في نقلها بل
 منع امامنا احمد بن حنبل عن حكاية اقوال اهل البدعة قلت من
 اهل البدعة الاحناف والشوافع الجاهلون على التقليد التاركون للكتاب
 الله وسنة رسوله يطلق عليهم اسم الا سلام كما قال شيخنا عبد القادر
 الجيلاني في كتابه الغنية الذي رويناها مسلسلة عن ابن من المرجئة الخفية

اصحاب ابي حنيفة النعمان بن ثابت زعموا ان الايمان هو المعرفة والاقرار
 بالله ورسوله وما جاء من عنده جملة يعني اخرجوا الاعمال من الايمان
 وهو مخالف اعتقاد اهل الاثر ويؤيده رواية نعيم بن حماد مرفوعة عن
 امتي على بضع وسبعين فرقة اعظمها فتنة قوم يقيسون الدين براهم
 يحرمون به ما احل الله ويحلون به ما حرم الله وانما اراد الشيخ رضا الرد
 على انكار علي اصحاب ابي حنيفة لا على ابي حنيفة نفسه فان كان امام
 اهل السنة ومحبا اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وان ضعفه ائمة
 الحديث في الرواية وعبروا عنه بامام اهل الراي قال البخاري سكتوا
 عن رايه وحديثه وقال الدارقطني لم يسنده غير ابي حنيفة والحسن
 بن عمار وهما ضعيفان اما اصحاب ابي حنيفة فمنهم مرجئة ومنهم معتزلة
 واكثرهم جهمية ويدعون انهم اتباع لابي حنيفة مع انهم يخالفونه في
 الاصول والفروع ابو حنيفة يمنع عن التاويل في صفات الله وهو لا
 يؤولون ابو حنيفة يقول ان الله في السماء دون الارض وهؤلاء
 يقولون انه في كل مكان ابو حنيفة يمنع عن قراءة كتاب غير القرآن
 والحديث وهؤلاء يقرؤون المنطق والفلسفة والعلوم ابو حنيفة يقول
 ان كان قولي مخالفا للحديث فارموا قولي على الجدار واتبعوا حديث الرسول
 وهؤلاء يردون الاحاديث الصحيحة ويمجدون على قول ابي حنيفة
 ابو حنيفة يقول يتروك القياس بالخبر المرسل والضعيف حتى يقول
 الصحابي وهؤلاء لا يتروك القياس مع وجود الخبر الصحيح المرفوع

على خلاف أبي حنيفة يمنع عن الغناء والمزامير وهو لا يجوز الغناء
 والمزامير بل يعد ونهاطه يبرجون عليها الا جواز فرقة الينا جرة اتباع
 احمد خان الكشميري فهم ليسوا بمسلمين بل كفار وملاحدة ولا يصح
 عدلهم من الامة ولا من اهل القبلة كما ذكرنا من قبل وكذا الفرقة
 الجكر اوية اتباع عبد الله الجكر اوى فانهم انكروا السنة بالكلية وجعلوا
 الاحاديث كلها غير قابلة للاعتقاد لعنهم رب العباد وكذا الفرقة المحدث
 زعمت ان المهدي الموعود هو السيد محمد الجوينوري جاء ومضى
 بسبيله ولهم اعتقادات فاسدة اخرى تبلغ الى درجة الكفر وكذا
 الفرقة القاديانية الضالة التي ظهرت في زماننا من دساش شيخ
 دجال نشأ بقرية قاديان من قري پنجاب اسمه مرزا غلام احمد
 رجل هندي من الموالي تارة يدعي النبوة ويقول انا المسيح الموعود وان
 عيسى قد مات ولا يرجع الى الدنيا وتارة يدعي المهلوية وتارة يدعي
 انه خاتم النبيين ثم كتاب الايمان والاعتقاد واخر عوانا ان الحمد لله رب العالمين

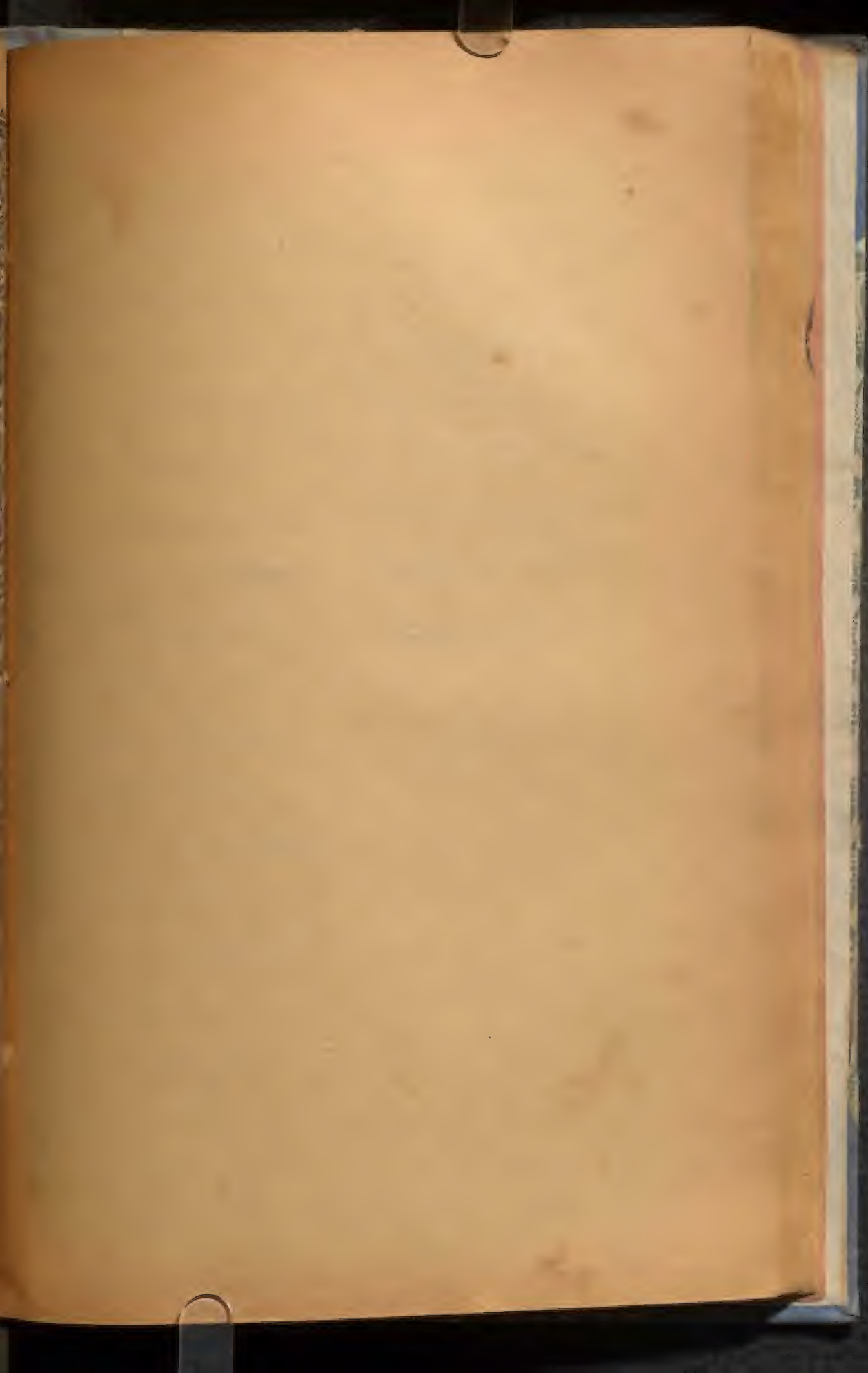
فهرست الجزء الاول	فهرست الجزء الاول
٢ خطبة الكتاب	١
٥ كتاب الايمان	٢
٦ اسماء الله تعالى	٣
٧ صفات الله تعالى	٤
٨ صفة العلم	٥
٩ صفة الكلام	٦
١٠ الاتصاف بجميع صفات الكمال	٧
١١ قدره تعالى وكونه في مكان وجهه	٨

له صورة		في امر الشرك -
١٠	الخلق من صفات الافعال	٣٥ تصور الشيخ
	وكذلك الاستواء -	٣٦ الشرك في العادة واقسامه
١١	الصفات الفعلية حادثة	٣٧ حكم التوسل الى الله
١٢	لا شبهة له ولا ضد ولا ندم	٣٨ حكم الدعاء بحق فلا يوحى منه
١٣	الشرك الاكبر غير مغفور	٥٠ هو سبحانه خارج عن العالم
١٤	بيان حقيقة الشرك -	بائن عن خلقه -
١٥	اقسام الشرك الاكبر -	بيان وحدة الوجود -
١٦	الشرك الاصغر واقسامه -	٥١ روية الله تعالى -
١٧	طلب الخواص من الموتى	٥٢ خلق افعال العباد
١٨	شرك ام لا -	تكييف ما لا يطاق
١٩	جواز الاستعانة بالخلق	٥٣ المقتول ميت باجله والحرام
	فيما يقدر عليه -	رنق
٢٠	حكم الاستعانة بارواح الصالحين	القبيح ما نهي عنه شرعا و
٢١	تحصيل الفيوض والبركات	الحسن بخلافه
٢٢	من قبول الصالحين -	٥٤ لا غرض لفعله نعم ولا قبيح منه
٢٣	الدعاء الشرعي عبادة فلا يجوز	٥٥ مخالفة الوعد والوعيد
	من غير الله -	كل صفة واحدة بالذات غير
٢٤	يجوز نداء غير الله ام لا -	متناهية بحسب التعلق
	تستدبر بعض الاخوان	لا يجب عليه بايجاب غيره شيء

المطلوبين	٥٣	يجوز الغفوع الكفر والشرك	٥٣
الجنة والنار مخلوقتان موجودتان	٥٤	سبع سموات وسبع ارضين	٥٤
لا فناء لها -	٥٥	آيات الاستواء والفوقية محكمة	٥٥
بمحت فناء النار -	٥٦	بيان بذ الخلق	٥٦
محل الجنة والنار	٥٧	عذاب القبر وبيان سماع الموتى	٥٧
مرتكب الكبيرة مومن	٥٨	مقر الارواح بعد الموت	٥٨
اختلفوا في حد الكبيرة	٥٩	كل مولود يطقن الشيطان	٥٩
بيان المعصية والفسوق	٦٠	لا يلزم من كون الارواح	٦٠
والشرك والظلم	٦١	في الجنة دخولها في منازلها	٦١
الشفاعة	٦٢	حقيقة الروح	٦٢
حقيقة الايمان الاسلام	٦٣	موطن الروح	٦٣
والاحسان	٦٤	بيان الصور	٦٤
الايمان باق مع النوم والغفلة	٦٥	البعث حق	٦٥
ايمان الباس كذلك توبة الباس	٦٦	منكر والبعث سفهاء	٦٦
غير مقبول -	٦٧	الحشر نوحان	٦٧
المعدوم ليس بشي والسعيد	٦٨	الوزن	٦٨
والشقة -	٦٩	الحساب والكتاب	٦٩
الالهام ليس بحجة شرعية	٧٠	الحوض والنهس	٧٠
اصول الشرع اثنا الكتاب والسنة	٧١	الصراط حق	٧١
الاجماع والقياس ليستا بحجتين	٧٢	المقاصد بين الظالمين	٧٢

يوم القيامة	ملزمتين	
من السنة تولى اصحاب رسول	٨٣	في ارسال الرسل حكمة
الله صلى الله عليه وسلم	٨٤	بيان المعجزات عصمة الانبياء
اهل الحديث هم شيعة علي	٨٥	وعددهم
بيان اهل البيت	٨٦	الملئكة والجنة
اهل الحديث يحبون زواجر	٨٧	كتب الله وصحائفه
النبي	٨٨	العراج
اهل الحديث هم القائمون	٨٩	رؤية الله في المنام
بالقسط في باب التقضيل	٩٠	من راي النبي في النوم
اهل الحديث يتبرأون من	٩١	اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
داب الروافض والنواصب	٩٢	كرامات الاولياء وتعريف
اهل الحديث هم القائمون	٩٣	الاولياء
على وصية النبي	٩٤	من الامام الحق بعد رسول
لا نقول ان الصحابة معصومون	٩٥	الله عليه وسلم
في عصرنا هذا غلبت النصارى	٩٦	مسئلة افضلية الشيخين
وكيف الاستخراص عنهم	٩٧	يجب على المسلمين تعيين
لا يبلغ الولي درجة النبي	٩٨	امام قرشي
ولا الى ان يسقط عنه	٩٩	بيان شهادة امامنا الحسين
الامر والنهي	١٠٠	بن علي
الاستهانة والاستهزاء	١٠١	الحج والجهاد ما ضيان الى

بالشرعية كفى -	١١٤	لازم المذهب ليس عن
الاموات تنتفع بسعي الأحياء	١١٩	لاهل البدع علامات
والثواب يصل اليهم -	١١٩	رد ما زعمه بعض الاحناف
اشراط الساعة -	١٠٨	ان المهدي يكون مقلدا
مسائل شتى وهي امارات	١٠٩	الابي حنيفة نج -
اهل الحديث	١٢٠	افتراق هذه الامة على
لا بد للعامة من تقليد العلماء	١١٠	ثلاث وسبعين فرقة
اما تقليد محدث معين في جميع	١٢١	اصول هذه الفرق عشرة
المسائل بالالتزام والجود		تمت
عليه لا يجوز -		
يجوز قراءة القرآن بأي قراءة	١١٣	
من القراءات السبع -		
البيعة الشايعة بين الفقهاء	١١٢	
لها اصل من الشرع -		
الفقر هو الاخلاص والتوكل	١١٥	
على الله -		
رسل البشر افضل من	١١٦	
رسل الملوك -		
البدعة الشرعية	١١٧	
اهل الخاتمة صبرهم	١١٨	



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُ يَهْدِي مَنِ ارْتَضَىٰ لِرَبِّهِ الْإِسْلَامَ
مُسْتَقِيمًا

بِعَوْنِ تَعَالَى شَاهِدِ دِينِ أَهْلِ الزَّمَانِ بِطَوْرٍ قَدِيمٍ مَطْمَئِنِّهِ الزَّمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ



تأليف ضيف عباد الله المنان المرحوم وحيد الزمان غفر له الزمان

مَطْبَعُ دَرْجِ مِيقَاتِ كَرِيمِ
دَارِجِ مِيقَاتِ كَرِيمِ
تَهْذِيبُ هَاطِعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب لعلم قال الله تعالى يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
فصل الفقه العلم بالحكام الشرعية بادلها التفصيلية فلا يقال للمقلد
 فقيه واصول الفقه قواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية
 عزادلتها والدليل فايكن التوصل بصحيح النظرية الى مطلوب خبري وقيل غير
 ذلك والامارة هي التي يمكن ان يتوصل بصحيح النظر فيها الى الظن والظن تجوز
 راجح والوهم تجوز مرجوح والشك تردد ذهن بين الطرفين وموضوع الدلالة
 والاحكام وغرض العلم باحكام الله تعالى او الظن بها والخروج عن حضيض التقليد
فصل اللغة هي اللفظ الدال وضعا والدلالة على تمام الموضوع له مطابقة
 وعلى جزء تفهم وعلى الخارج التزام والواضع هو الله تعالى وقيل البشر والصحيح
 التوقف والكلام الصواب المقطع المسبوع والموضوع كل لفظ وضع لغني ويخل
 في المفردات والمركبات الستة وهي الاسنادي والوصفي والاضافي والعددي

في
اللفظ

والمزجج الصوتي والموضوع له المعنى من حيث هو وقيل الصورة الذهنية
وقيل الصورة الخارجية وقيل الاعم منهما والوضع يعرف بالنقل المتواتر عن
ائمة اللغة ولا يجوز اثبات اللغة بالقياس نعم يصح بالحديث ككون كل مسكر
خمر **فصل اللفظ الموضوع** ان فصل بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو كـ
والا فهو مفرد والمفرد اما واحد ومتعدد وكذلك معناه فهذه اربعة اقسام
الواحد للواحد لم يشترك في مفهوه كثير من معرفة والا فكل ما تناول
الكثير على انه واحد فجنس الالفاسم جنس على الوجهين ان كان التناول على وجه
التفاوت باولية او باولوية او اشدية فهو لمشكك والافه المتعاطى وكل
واحد منها ان لم يتناول وضعه الا فردا معيناً في خاص خصوص الشخص ان تناول
الافراد واستغرقها فعام فاركان الاستغراق على سبيل الاجتماع فهو عموم
شعبي وان كان على سبيل البديل فهو عموم بديلي وان لم يستغرق وتناول
مجموعه فهو محصور فهو عام عند من لم يشترط الاستغراق كالمجموع المنكر
واسطة عند من يشترط والراجح انه خاص والمتعدد المتعدد وليس يسمى
المتباين تفاصلت افرادة كالانسان والفرس وتوحدت كالسيف
والصارم والواحد للمتعدد فالوضع لكل مشترك والافان اشهر في الثاني
فمنقول ينسب الى ناقله والاف حقيقة وهماز والمتعدد للواحد ويسمى المتراخي
وكل من الاربعة ينقسم الى مشتق وغير مشتق والى صفة وغير صفة والاشقاق
التناسب في المعنى والتركيب فتر واحد هما الى الآخر وركانه اربعة احدها اسم
موضوع والمعنى وثانيها شيء اخر له نسبة الى ذلك المعنى وثالثها مشاركة

بين هذين الاسمين في الحرف الاصولية ورابعها تغيير يلحق ذلك الاسم في
 حرف فقط او حركة فقط او فيهما معا وكل منهما اما ان يكون بالزيادة او النقصان
 او بهما معا فهذه تسعة اقسام وينقسم الى الصغير والكبير والاكبر والمجرب
 عندها الصغير ثم اللفظ ان دل على ذات مبهمة موصوفة بصفة غير معينة
 بتعريف شخصي وجنس في موصوفة والا غير موصوفة واختلف في ان بقاء وجه
 الاشتقاق شرط لصدق الاسم المشتق ام لا ولذا هو حقيقة في المباشر
 اتفاقا وفي المستقبل مجازا اتفاقا وفي الماضي الذي انقطع حقيقة لقوله
 القاتل لا يرث وقيل مجازا والتراخي توالي الالفاظ المفردة الدالة على معنى
 واحد باعتبار معنى واحد وهو واقع في اللغة العربية والاشتراك وضع اللفظ
 لحقيقتين مختلفتين او حقائق مختلفة وهو ايضا واقع فيها وفي الكتاب و
 السنة واختلف في جواز استعمال المشتق في معنيين او معانيه معا ولم يرد
 جوزه واللفظ ان استعمل فيما وضعه فحقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة مع
 قرينة فجاء واستعمله في المعنى الشرعي حقيقة والواضع الشارع والمجاز واقع
 في اللغة والشرع ولا بد من العلاقة فيه وهو اتصال المستعمل في الموضوع
 لاتصال الكلية والجزئية والحالية والمحلية او السببية والمسببية
 او الاطلاق والتقييد او الزوم والمجاورة والظرفية والمظروفية او البدلية
 او الشرطية والمشرطية او الضدية والجنسية او الكون في الماضي والاو في
 المستقبل وغير ذلك ولا يشترط النقل في بل تكفي العلاقة ولا يجوز
 اللفظ عن الحقيقة الى المجاز الا بقرينة والقرينة اما خارجة عن المتكلم والكلام

او معنى في المتكلمة او تكون من جنس الكلام خارجة عن الكلام الذي فيه المجاز
او غير خارجة عنه ثم هذا على نوعين اما ان يكون بعض الافراد اولى من بعض
دلالة ذلك اللفظ عليه او لا يكون اولى والقرينة قد تكون عقلية وقد تكون
حسية وقد تكون شرعية والفرق بين الحقيقة والمجاز اما ان يقع بالنص او
الاستدلال واللفظ قبل الاستعمال لا يتصرف بكونه حقيقة او مجازا والحقيقة
لا تستلزم المجاز والمجاز يستلزم الحقيقة واذا دار اللفظ بين المجاز والمشارك
فالعمل على المجاز اولى واذا دار بين الاشتراك والنقل فالاشتراك اولى واذا
دار بين الاشتراك والاضمار فالاضمار اولى واذا دار بين الاشتراك والتخصيص
فالتخصيص اولى واذا دار بين النقل والمجاز فالجواز اولى واذا دار بين النقل و
التخصيص فالتخصيص اولى واذا دار بين المجاز والاضمار فالجواز اولى وقيل هما
سواء واذا دار بين المجاز والتخصيص فالتخصيص اولى واذا دار بين الاضمار والتخصيص
فالتخصيص اولى والجمع بين الحقيقة والمجاز وكذا بين المعنيين المجازيين
لا يميز فصل بحث الحروف منها الواو مطلق الجمع بلا معية ولا ترتيب ومنها
الفاء للترتيب بلا مهلة ومنها ثم للتراتب في الوجود او المنزلة ومنها ياء
للعطف والاضراب عما قبل بصرف الحكم الى ما بعده وجعلها المسكوت عنه
ومع كلمة لا نص في النفي وقد يستعمل للترقي وللاضراب عما قبلها بطلاله و
للافاضة في كلام اخر من غير ابطال وقد تكون ابتدائية ومعنى ان ومعنى
هل ومنها لكن للاستدراك خفيفة او ثقيلة ويجب في المفرد ان تكون بعد
النفي وفي الجملة اختلاف ما قبلها وما بعدها اثباتا ونفيًا وقد تجيء للتأكيد ومنها

أو للابهام والتخيير والشك والجمع المطلق والتقسيم والاباحة والاضراب
والتقريب والشرطية وبمعنى إلى والاستثناء والتبعيض وبمعنى لا ومنها
حتى للغاية وتكون جارة وعاطفة وللتعليل والاستثناء ومنها الباء
للإصاق والتعديدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبلدية
والمقابلة والمجاورة والاستعلاء والقسم والغاية والتوكيد والتبعيض ومنه
على تكون حرفا واسما وعلى الأول للتعليل والاستدراك والاضراب و
الاستعلاء وبمعنى مع وزائدة وبمعنى في ومن والباء والشرطية وعلى الثاني
بمعنى فوق اذا دخل عليه من الحارة ومنها من لابتداء الغاية وبيان الجنس
والتعليل والبدل وبمعنى عن والباء وفي وعند وربما وعلى والفصل و
تضييع العموم ومنها إلى لانتها الغاية والمعينة وبمعنى الأمر وفي وعند
ومن ومنها في للظرفية والتعليل والاستعلاء والمضما والمقايضة والتوكيد وبمعنى
ومن وإلى وعن وعند وتجيئ زائدة ومنها من للاستفهام والشرط وتكون
اسما موصولا ونكرة موصوفة وبمعنى ما ومنها هل لطلب التصديق الإيجابي ومنها لا للنفي
الاستقبال ولا تدل على التابيد ومنها ما ترد اسمية موصولة ونكرة بمعنى
شيء ومصلية ومرفعية للاستفهام والنفي والشرط والزمان بمعنى ما دام وزائدة كافة
وغير كافة ومنها اذن للجواب الجزاء ومنها أي للتفسير وتداء القريب أو
البعيد أو المتوسط ومنها أي بالتشديد للشرط والاستفهام وموصولة ومنها
أذا اسم للماضى ظرفا ومفعولا وبدا لا من المفعول ومضافا إليها اسم ظرف
والمستقبل في الأصح وترد للتعليل حرفا وظرفا والمفاجأة ومنها اذا

وضعية والتكليفية الواجب وهو الفرض والحرام والمندوب والمكروه والمباح
 فالواجب ما يمدح فاعله وينمى مآثره على بعض الوجوه والتحريم ويسمى المحرم ورو
 المحرم والمعصية والذنب والمرجور عنه والمتوع على والقبيل ما ينمى فاعله
 ويمدح تاركه والمندوب ما يمدح فاعله ولا ينمى مآثره ويسمى المرغوب المستحب
 والنفل التطوع والاحسان والسنة وقيل السنة فادام عليه الشارع
 كالوتر والسؤال ورواتب الفرائض وقراءة سورة آل تنزيل السجدة والذكر
 يوم الجمعة في صلوة الفجر والمكروه ما يمدح تاركه ولا ينمى فاعله ويطلق على ما نهى
 عنه نهى تنزيه وعلى تركه الاولى وقد يطلق على الحرام وهو المعروف في كلام السلف
 والمباح ما لا يمدح على فعله وتركه او لا ضرر على فاعله ويسمى الحلال والجائز
 والطلق والكل يثبت بالكتاب وبالسنة وقرئت الاحناف بين الواجب
 الفرض وزعمت ان الثاني لا يثبت بخبر الاحاد والسبب هو جعل وصف ظاهر
 منضبط مناط الوجوه حكم والشرط هو الحكم على الوصف بكونه شرطا للحكم فعدا يستلزم
 عدم الحكم وعدم السبب المانع هو وصف ظاهر منضبط يستلزم وجوب
 عدم الحكم او عدم السبب فصل الحاكم هو الشرع بعد البعثة وقبل الدعوة
 وقبلها وكذا الحسن والقبيل شرعيان كما ذكرنا في الجزء الاول والمراد بالحسن
 كون الفعل متعلق للمدح والثواب وبالقبح كونه متعلق للذم والعقاب فصل
 المحكوم به فعل المكلف متعلق بالاجاب واجب متعلق الذم مندوب متعلق
 الاباحه مباح ومتعلق الكراهه مكروه ومتعلق التحريم حرام يحجب تكليفه ما لا
 يطاق ولا يقع وقيل لا يحجب واما التكليف فاما في علم الله انه لا يقع فصحيح اجماعا

وحصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في التكليف ولذلك يخاطب لكفار بالشأن
أي قرض العبادات كما يخاطبون بالإيمان والتكليف يتعلق بالفعل وهو
في النهاية كلف النفس هو ثابت قبل الفعل وبقا حال حدوثه وينقطع بعد اتفاقه في
الاستطاعة والقدرته انهما مع الفعل وقبله تقدمت في الجزء الأول فصل
ليشترط في صحة التكليف بالشرعيات فهم المكلف ولذلك لا يصح طلاق
النائم والسكران والمعتق والصبي الغير المميز والمعدوم وليس بمكلف
وكلام الله تعالى في الحوادث ولو كان غير مخلوق كما هو في الجزء الأول ولا دليل على
افتناع قيام الحوادث بذاته تعالى **فصل** اصول لشرع اثنان الكتاب والسنة
وقيل الاجماع والقياس الصحيح ايضاً اما الكتاب فهو كلام الله المنزل على
محمد صلى الله عليه وسلم المتلو المتواتر وهو منزل على سبعة احرف قيل اي سبع
قرأت مشهورة فيجوز تلاوته على أي قراءة منها شاء ولا يجوز التلاوة على قراءة
الاحاد الا ما كانت مروية عن رسول الله بالسند الصحيح ويجوز العمل بها تنزيلاً
لها منزلة خبر الاحاد وهو اسم للنظم والمعنى جميعاً فلا يقال لترجمة القرآن
قرآن ولا يجوز قراءة الترجمة في الصلوة بل ينتقل الى بدله كما جاء في الحديث
والسورة قطعة مترجمة من القرآن توقيفاً وبسملة آية من كل سورة
غير سورة التوبة فان الصحابة لم يكتبوا في اولها البسملة لعرض الشبهة
لهم بانها سورة مستقلة او داخلية في سورة الانفال واقلها اربع آيات
مع البسملة وثلاث آيات بدونها الآية طائفة من كلمات القرآن تتميز
بالفاصلة ومنه فاضل وهو كلام الله في الله ومفضل وهو كلامه في غيره

ولا يجوز نقل القرآن بالمعنى اعنى روايته كما يجوز رواية الحديث بالمعنى
 وكذا لا يجوز تفسيره بالراى اما ترجمة القرآن بالالسنه العجمية فحاشا لمرادنا
 لنشر الدعوة الاسلاميه وتعليم الامم العجمية واختلف فى التاويل ومذهب
 السلف تركه الا فيما لا بد منه للتطبيق كتاويل المعية بالعلم والنصرة و
 الفضل والحفظ وقال شيخنا ابن تيمية آيات المعية محمولة على ظاهرها
 وهي لا تقتضى المقارنات والالصاق فلا تخالف آيات الاستواء الحكمة المشعة
 بكونه سبحانه على العرش بل انه فاعله تعالى على العرش حقيقة ومعنا حقيقة
فصل السور والآيات التي نزلت قبل الهجرة مكية والتي نزلت بعدها
 مدنية وهذا اصطلاح اذ من الكتاب ما نزل فى الاسفار والسور والمدنية
 البقرة وثلاث تليها والانفال والبراءة والرعد والحج والنور والاحزاب الفاتحة
 والياها والحديد والتحرير وما بينهما والقيمة والقدر والزلزلة والنصر و
 المعونتان قيل والرحمن والانسان والاخلاص وسائرهما مكية والفاتحة
 نزلت مرتين ومن حضري وسفري والاول كثير والثانى سورة الفتح تليها
 بين مكة والمدينة فى شان الحديبية وآية التيمم فى المائة بذات الجيش
 او البيداء واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله بمعنى وامن الرسول الى اخرها
 يوم الفتح ويسألونك عن الانفال وهذا خصمان بيدرو اليوم اكملت لكم
 بعرفات وان عاقبة اخر سورة النحل باحد ومنه نهارى وليلى والاول
 كثير والثانى كسورة الفتح وآية القبلة ويا ايها النبي قل لازواجك وبناتك
 ونساء المؤمنين الآية وآية الثلاثة الذين خلفوا - ومن صيف وشتاى

الاول كآية الكلاله والثاني كالآيات العشر في براءة امنا عاشته رضومنا
 فراشي نومي الاول قوله تعالى والله يعصمك من الناس آية الثلاثة الذين
 خلفوا والثاني كسورة الكثر ومنه ارضي وسماي وما نزل بين السماء والارض
 وما نزل تحت الارض في الغار فالاول كثير والثاني كالآيات الثلث في سورة
 الصافات وما مننا الا له مقام معلوم وواحدة في الزخرف واسأل من ارسلنا
 من قبلك والثالث الآيتان من اخر سورة البقرة والرابع كسورة السجدة
 فصل اول ما نزل بمكة اقرأ الى ما لم يعلم وقيل المدثر وقيل سورة الفاتحة
 وقيل البسملة واول ما نزل بالمدينة سورة البقرة وقيل سورة التطفيف
 واخر سورة نزلت بمكة المؤمنون وقيل النحل وقيل العنكبوت واخر
 سورة نزلت بالمدينة البراءة واخر آية نزلت من القرآن واتقوا يوماً
 ترجعون فيها الى الله الآية عاش النبي بعد نزولها تسع ليال واحد
 وثمانين يوماً وقيل آية الدين وآية الربوا وقيل يستفتونك وقيل لقد
 جاءكم رسول من انفسكم وقيل اليوم اكملت لكم دينكم وقيل فمن كان
 يرجو لقاء ربه وقيل فاستجاب لهم ربهم اني لا اضيع وقيل اذا جاء نصر
 الله قال جابر بن زيد اول ما نزل الله تعالى من القرآن بمكة اقرأ باسم ربك
 ثم ن والقلم ثم يا ايها المزمل ثم يا ايها المدثر ثم الفاتحة ثم تبت يدك الى
 لهب ثم كورت ثم الاعلى ثم والليل ثم والفجر ثم والصبح ثم الم نشرح ثم والعصر
 ثم والعاديات ثم الكوثر ثم الهنك ثم الماعون ثم الكافرون ثم الفيل ثم الفلق
 ثم الناس ثم الاخلاص ثم والنجم وهي اول ما اعلنها النبي ثم عبس ثم القدر

ثم والشمس ثم البروج ثم التين ثم القارعة ثم القيامة ثم الزلزلة ثم
 والمرسلات ثم ق ثم البلد ثم الطارق ثم اقتراب الساعة ثم ص ثم الاعراف
 ثم الجن ثم ليس ثم الفرقان ثم الممطرة ثم كهيض ثم قطر ثم الواقعة ثم الشعراء
 ثم طس سليمان ثم طسم القصص ثم بني اسرائيل ثم التاسعة يعني يونس
 ثم هود ثم يوسف ثم الحجر ثم الانعام ثم الصافات ثم لقمان ثم السبا ثم الزور
 ثم حم المؤمن ثم حم السجدة ثم حم الزخرف ثم حم الدخان ثم حم الجاثية
 ثم حم الحاقق ثم الذاريات ثم الغاشية ثم الكهف ثم جمعسق ثم
 تنزيل السجدة ثم الانبياء ثم النحل اربعين وبقية باب المدينة ثم انا اسلنا
 نوحا ثم الطور ثم المؤمنون ثم تبارك ثم الحاقة ثم سأل ثم عم ينساء لون
 ثم والنازعات ثم اذا انفطرت ثم اذا انشقت ثم الروم ثم العنكبوت ثم
 ويل للطفقين واول ما انزل بالمدينة سورة البقرة ثم آل عمران ثم
 الانفال ثم الاحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة ثم اذا جاء نصر الله ثم النور
 الحج ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التوبة ثم الجمعة ثم التغابن ثم
 سبح الحوايين ثم الفتح ثم التوبة خاتمة القرآن فصل معرفة سبب النزول
 فيها فوائد منها معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم ومنها تخصيص
 الحكم به عند مزبوري ان العبرة بخصوص لسبب والاصح ان العبرة
 بعنى اللفظ الا اذا دل الدليل على التخصيص ومنها قصر اللفظ على افعال
 صورة السبب اذا قام الدليل على التخصيص ومنها الوقوف على المعنى
 وازالة الاشكال ومنها دفع توهم المحصر ونزل القرآن على لسان عبد

عنه لم يذكر ما بين
 زيد سورة الاحزاب
 لا في المكيان ولا في
 المدينة وقد
 قد منها انما نزلت
 في المدينة وقد
 على ان جعله
 على سبب النزول
 منه

وسعد بن معاذ وزيد بن حارثة وابي ايوب ومصعب بن عمير وتكررت نزول بعض
الآيات كخواتيم سورة النحل واول سورة الروم وآية الروح وما كان للنبي واقم
الصلوة وكذلك بعض لسور كالفاحة والاحلاص وقد يتاخر الحكم عن النزول
وبالعكس ومنها نزل مشيعا بالملائكة ومنها نزل مفردا ونزلت ام الكتاب
وآية الكرسي وخاتمة سورة البقرة والكوتر من كنز تحت العرش واختلف في
كيفية نزول القرآن والاصح انه نزل ليلة القدر الى السماء الدنيا جملة واحدة
ثم نزل بعد ذلك مجزأ في عشرين سنة او ثلث وعشرين او خمس وعشرين
على اختلاف الاقوال في مدة اقامة النبي بمكة بعد البعثة واما سائر الكتب
الالهية فنزلت جملة واحدة وكان جبريل يسمع كلام الله ثم يؤديه من غير
تغيير في اللفظ والمعنى الى النبي وهذا هو الحق وما عدا ذلك من تاويل الكلام
بالكلام النفسي او التلقى الروحاني او التلقى من اللوح المحفوظ كل خيال فاسد
عصمنا الله منه **فصل** لوحى على اقسام احدها ان ياتي الملك في مثل صلصلة
الجرس وهو شاهدها على النبي ثانياً بان ينفتح الكلام في الروح فتفتأ ثالثها ان
ياتي الملك في صورة الرجل ويكلمه رابعها ان ياتي الملك في النوم خامسها
ان يكلمه الله اما في اليقظة او في النوم **فصل** ترتيب السور وقعت باجتهاد
من الصحابة اما جمع الآيات فتوقيفي قولاه النبي بامر جبريل ولذلك يجوز
التقديم والتاخير في قراءة السور دون الآيات وجمع القرآن في عهد النبي
ولكن كان مفردا في الرقاع والاكتاف والعسب والصدور فجمع ابو بكر رضي
الله عنه في بعض الآيات ثم جمع كل عثمان في مصحف واحد ورتب السور

ارسل نسختي الى كل ناحية واهربا سوا ان يحرق وجمعوا على ان يترتب
التزول وابن مسعود وابي علي غير هذا الترتيب المعروف **فصل** اعراب
القران وعلامات الاوقات لم تكن في عهد الصحابة الا ان لما شاع الاسلاف
في بلاد العجم فاجازها المتأخرون للضرورة والاولى تجريد القران منها
اما اتباع رسم الخط العثماني فاستحسنه بعض المتأخرين ولادليل على
وجوبه وكذلك لادليل على منع كتابة الترجمة مجردة عن النظم العربي
فصل لسور مائة واربع عشرة سورة وقيل مائة وثلاث عشرة بجعل
الانفال وبرقة سورة واحدة وقيل مائة واثنى عشرة كما في مصحف ابن مسعود
لانه اخبر المعوذتين وقيل مائة وخمس عشرة كما في مصحف ابي لان جعل
القبيل القرين سورة واحدة وزاد سورتي الحقد والخلع بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اننا نستعينك ونستغفرُكَ وننتي عليك ولا نكفرُكَ ونخلع ونترك من
يقهرُك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك
نسبح ونحقد وترجو رحمتك ونخشى عن ايك ان عن ايك بالكفار ملحق
اما سورة علي يا ايها الذين امنوا امنوا بالنورين انزلناهما يتلوان عليكم
اياي الخ فمن مقتريات الروافض لعنهم الله والعجب ان بعض الجاهل من
الداروشة الملاحدة ذكر في كتابه هذه السورة وظنها حديثا قد سياتعوه
بالله من الجهل **فصل** ختلفوا في عدد الايات والصحاح انها علمت بتوقيف
من الشيوخ قال ابن عباس جميع آي القران ستة الآيات وستة وستة
عشرة آية وقيل ستة آلاف وقيل ومائتا آية واربع ايات وقيل واربع عشرة

وقيل وتسع عشرة وقيل وخمس عشرة وقيل ست وثلاثون وقال ابن عباس جميع حروف القرآن ثلاثمائة الف حرف وثلاثة وعشرون الف حرف وستمائة حرف واحد وسبعون حرفاً ونقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الف الف حرف وسبعة وعشرون الف حرف اما كلمات القرآن فثلاثمائة وستون الف كلمة وتسعمائة واربع وثلاثون كلمة وقيل واربع مائة وسبع وثلاثون وقيل ومائتان وسبع وسبعون ولا يتعلو بعد الكلمات والحروف غرض شرعي **فصل** مخرج الضاد حافة اللسان وما يليه من الاخراس من الجانب اليسار واليمين ومخرج الدال طرف اللسان واصول الثنايا العليا فبينهما تباين في المخرج وكذلك في الصفات واما الظاء فهي وان تباينت الضاد في المخرج ولكنها تتحد مع في الاستعلاء والاطباق وغير ذلك من الصفات فمن لم يقدر من العوام على اخراج الضاد ينبغي له ان يقرأ الظاء بدلا عن الضاد اما قراءة الدال مفتحة او غير مفتحة بدلا عن الضاد كما هو معمول به من الجاهل فلا يجوز **فصل** يجوز ان يقرأ ترجمة القرآن بالجمجمة خارج الصلوة وكذلك تفسيره والذي منع منه هو سفيان نعم هذه القراءة ليست بتلاوة شرعية لان ترجمة القرآن لا يسمع قارئاً ولكن الاجر بيد الله وليس كل ان يحسن فاسعا **فصل** لا يصح انقسام آيات القرآن الى محكمة ومتشابهة فالحكمة ما عرف المراد منها بالظهور والتاويل او ما وضع معناه او ما لا يحتمل الا وجهاً واحداً او ما استقل بنفسه او الفرائض والوعد والوعيد او الناسخ والحلال والحرام والحدود والفرائض وما يؤمن به ويعمل به

والمتشابهة ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحرق
المقطعة في أوائل السور وما خفي معناه أو ما احتمل أوجهها أو ما لا يستقل
بنفسه أو القصص والأمثال أو المنسوخ والمقدم والمؤخر أو الأمثال
ما يؤمن به ولا يعمل به قال شيخنا ابن تيمية كل فريق يعد الآية التي توفق
مذهب محكمته والآية التي تخالف مذهب متشابهة وصرح شيخنا ابن القيم
بان آيات الاستواء والفوقية وعلو الله تعالى على خلقه محكمة وآيات العية
وأمثالها متشابهة والحق ان تاويل المتشابهة مما لا يعلم الا الله أوائل السور
اسرار الله وتفسيرها تحل وتفسير بالراي فصل اختلفوا في انه هل وقع
في القرآن لفظ معرب أو لا قال الأكثرون لا واختاره ابن جرير من أصحابنا
وقيل نعم واختاره الشوكاني والسيد ومن الألفاظ المعربة لفظ الاستير
والأباريق والاب والسجل والبهيل وغير ذلك ذكرها السيوطي مستوعبا
في الاتقان والحق ان تلك الألفاظ أصولها كانت اعجمية ثم استعملت بين
العرب فصارت عربية وبهذا ينفع النزاع ويصح القولان فصل اشتهر
بالتفسير من الصحابة الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس والي
ابن كعب وزيد بن ثابت وابو موسى الأشعري وعبد الله بن زيد ثم علي
وابن مسعود وابن عباس كثرت عنهم الروايات في التفسير سيما ابن عباس
فانه جبر هذا الأمة ما نسبة التفسير للمستقل المشهور بين الناس بالتفسير
العباسي إلى ابن عباس يستصحيح واعلم الناس بالتفسير من التابعين مجاهد
وعطاء وعكرمة وسعيد بن جبيرة وطاوس وزيد بن اسلم والضحاك

وعلقمة والاسود والحسن البصرى ومحمد بن كعب القرظى وابو العالية و
عطية وقتادة ومرتضى الهملاني وابو مالك وغيرهم واحسن الطرق عن ابن
عباس طريق علي بن ابي طلحة واسماعيل السدي وطريق الكلبى عن ابي صالح
عن ابن عباس وكذلك طرق محمد بن مروان السدي ومقاتل وبشر بن
عمارة وجوير والعوف ضعيفة بعضها اضعف من بعض فهو لا يعدل المفسرين
ثم بعد هذه الطبقة الفت تقاسير مستقلة جامعة لا قول الصحابة و
التابعين كتفسير سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وشعبة ويزيد
بن هارون وعبد الرزاق وادمن بن اياس واسحاق بن راهويه وروح
بن عباد وعبد بن حميد وابي بكر بن ابي شيبة ثم تفسير امامنا ابن
جرير هو احسن التفاسير لم يؤولف مثله ثم تفسير ابن ابي حاتم وابن فليحة
الحاكم وابن مردويه وابي الشيخ ابن حبان وابن المنذر ثم تفسير ابن
سيرين ثم تفسير الشوكاني المسمى بفتح القدير وهذا ان التفسير ان من
حسن التفاسير بعد تفسير ابن جرير واجمعها رواية تفسير العلامة
بيضاوي المسمى بالدر المنثور ثم تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل
ثم تفسير حسن غير انه يتضمن القصص الضعيفة ثم تفسير الواحدى
ثم سيدنا العلامة تفسير الشوكاني وسماه بفتح البيان في مقاصد
الشران وهو تفسير حسن وكذلك الف الشيخ ثناء الله الباني بفتح تفسير
اسماها بالتفسير المظهر وهو تفسير حسن لكن يتعصب للاحناء
فيحيل الى تاويل الصفات وكذلك تفسير روح البيان للرومى وكذلك

الف من اصحابنا معين بن صفى تفسير مختصر على طريقة اهل الحديث
 سماه جامع البيان وهو جود واحسن من تفسير الجلالين المشهورين
 اما الكشف والمدارك والتفسير الكبير للرازي وتفسير ابن عربي
 والثعالبي والعباسي والنيشاپوري واليعقوبي والحسيني الغريزي والحازني
 بمعتبرة بل ملائت من اقوال الفلاسفة الجاهلة والقصص الضعيفة
 الباطلة والتاويلات القاتلة والاحاديث الموضوعة العاطلة وكذلك
 التفسير الاحمدى للملاحيون من المتأخرين ليس بشئ وموافقا لغير
 الافقه الخفاف وتفسير العلامة القرطبي المالكى وان كانت عريضة عن
 هذه المعائب لكنها ملائت من تاويلات المتكلمين والى الله المشتكى و
 فصل السنة قول النبي اوفعله او تقريره وقد تطلق
 على الواجب وعلى ما تقابل البدعة وقيل السنة ما واظب عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم مع الترتك احيانا وفيه انه لم ينقل عنه ترك الوتر مع انه سنة
 وكذلك ترك قراءة سورة السجدة والى الله المشتكى يوم الجمعة مع انه لم
 يقل بوجوبها احد والمراد بالسنة ههنا ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من غير القرآن من قول اوفعله او تقريره فصل السنة كالقرآن في
 التشريع والاعتقاد الحديث الصحيح والحسن المسند الى النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم يكفي في باب العقائد وقيل خبر الواحد ولو كان صحيحا لا تفيد
 القطع قال السبكي لا يشترط في الاعتقاديات كون الحديث قاطعا متواترا
 بل متى كان حديثا صحيحا ولو من رواية الاحاد جاز ان يعتمد عليه

عنه قلت فثبت
 ذكر في رواية
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في الحديث
 وسلم
 الجمعة
 العود
 سنة

ولا يمكن العمل على القرآن الابتناء السنة لان القرآن مجمل واخذت
 بيينه ويفضله وفي القرآن ما أشكر الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
 والانبيا معصومون عز الكبار وتعد الصغار كما صر في الجزء الاول اما
 النسيان في غير الاقوال البلاغية فيصم وقوعه منهم فصل الفعل يدل
 على الجواز والقول اقوى من الفعل واتم لان الفعل يحتمل الاختصاص
 وايضا الفعل يدل على الجواز والقول على الاستحباب وافعال النبي صلى
 الله عليه وسلم على سبعة اقسام الاول الحركات البشرية وهو اجسر
 النفسانية وهذا يتعلق به عرض شرعي لكنه يفيد الاباحة الثاني ما
 تتعلق بالعادات كالقيام والقعود وهذا مثل الاول وقيل انه متدق
 الثالث ما فيه احتمال التشريع كالاكل والشرب واللبس النوم على فخذ
 مخصوص ووجه معروف وفي خلاف مثل الثاني الرابع ما علم اختصاص
 به ولا يقتدى فيه الخامس ما بهما فليل يقتدى به في ذلك وقيل
 لا السادس ما فعله عقوبة لغيره وهو موقوف على معرفة السبب
 ويجب القضاء بما قضى به اذا فعله بين اثنين السابع الفعل المجرد
 عما سبق فان ورد تصريح الاقتداء به فهو دليل في حقنا واجب علينا وانما رد بيان الجمل
 فحكمنا حكم ذلك المجمل وان ورد ابتداء وعلمت صفتي حق من وجوب
 او نداء او اباحة فامته مثله في ذلك الفعل الا ان يدل دليل على
 الاختصاص وان لم تعلم صفتي وظهر في قصص القرية فهو للندب وقيل
 للوجوب وان لم يظهر فهو للندب ايضا وهو الراجح وقيل للاباحة

واختاره بعض المخابله من اصحابنا اما استمرار الفعل اذا كان بنية
 القربة فيدل على تأكيد النذب لا على الوجوب كما ذكرنا من قبل
 وجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء او وجوب صلوة الجماعة
 لغير المعدن وراخذ من دليل اخر لا من المواظبة ولذلك اهل الحديث
 لم يقولوا بوجوب صلوة العيد وصلوة الوتر مع ثبوت المواظبة عليهما
 واذا تعارضت الافعال فيخرج بالآخر فالآخر من فعله وان لم يعلم
 الاخر فالترجيح يكون باختاره اكثر الصحابة او يكون لحوط او يكون اوفق
 للمقياس واذا تعارض القول والفعل ففقيه ثمانية واربعون قسما وما
 يكثر وجوده في السنة اربعة عشر قسما الاول ان يكون القول مختصا
 مع عدم وجود دليل يدل على التامس والتكرار فلا تعارض حقيقة
 والثاني ان يتقدم القول فيكون الفعل ناسخا للقول والثالث ان يكون
 القول خاصا به ويجهل التاريخ فلا تعارض في حق الامة واما في حقه
 ففقيه خلاف الرابع ان يكون القول مختصا بالامة وحينئذ لا تعارض
 الخامس ان يكون القول عاما فالفعل على تقدير تاخره يخص
 عموم القول السادس ان يدل الدليل على التكرار وجوب التامس
 ويكون القول خاصا به وحينئذ لا معارضة في حق الامة واما في حقه
 فالمتاخر ناسخ وان جهل التاريخ ففقيه يؤخذ بالقول وقيل بالفعل وقيل
 بالوقف السابع ان يكون القول خاصا بالامة مع قيام دليل التامس
 والتكرار فلا معارضة في حقه واما في حق الامة فالمتاخر ناسخ وان جهل

التاريخ يؤخذ بالقول وهو الراجح وقيل بالفعل التام ان يكون القول
عاما له وللأمة مع قيام الدليل على التكرار والتأسي فالمتأخر ناسخ
في حقه وحقنا وان جهل التاريخ يؤخذ بالقول التاسع ان يدل الدليل
على التكرار في حق دون التأسي به ويكون القول خاصا بالامة وحينئذ
فلا تعارض العاشر ان يكون خاصا به مع قيام الدليل على عدم التأسي
فلا تعارض ايضا الحادي عشر ان يكون القول عاما له وللأمة مع عدم
قيام الدليل على التأسي به في الفعل فيكون الفعل مخصصا له من العموم
ولا تعارض بالنسبة الى الأمة ^{العموم} وجود دليل يدل على التأسي به فان جهل
التاريخ ففي ثلاثة اقوال كما مر في القسم السادس الثاني عشر اذ دل
الدليل على التأسي والتكرار او يكون القول مخصصا به فلا تعارض
في حق الأمة واما في حقه فان باخر القول فلا تعارض وان تقدم بالفعل
ناسخ في حقه وان جهل التاريخ ففي ثلاثة اقوال كما مر الثالث عشر ان
يكون القول خاصا بالامة مع عدم قيام الدليل على التأسي فلا معارضة
في حقه واما في حق الأمة فالمتأخر ناسخ الرابع عشر ان يكون القول عاما له
وللأمة مع قيام الدليل على التأسي دون التكرار ففي حق الأمة المتأخر
ناسخ وفي حقه ان تقدم الفعل فلا تعارض وان تقدم القول بالفعل ناسخ
ومجهل التاريخ يرجح القول في حقنا وحقه واعلم انه لا يشترط وجود دليل
خاص للتأسي بل مجزئ فعل لذلك الفعل بحيث يطلع عليه غيره ينبغي ان
يحمل على التأسي لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الا ان

يكون من الافعال التي لا يتاسى به فيها كافعال الجبلة **فصل** التقرير
ان يسكت النبي صلى الله عليه وسلم عن الانكار على قول او فعل قيل او فعل بين
يديه او في عصره او علم به وشك القدرة على الانكار ليس بصحيح لكنه يشتت ط
كون المقرر منقاد للشيخ وهل يدل على انتفاء الحرج لمن قرأوا لسائر
المكلفين فيه قولان والصحيح الثاني اذا لم يكن مخصصا للعموم سابقا اما اذا كان
مخصصا له فيكون لمن قرأوا اذا كان التقرير في شيء سبق تحريمه فيكون
ناسخا للتحريم وقول الصحابة كذا وكذا انما يفعلون كذا في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم له حكم التقرير اذا كان مما لا يخفى مثله عليه اما ان كان
مما يخفى فلا والذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم ليس من اقسام السنة و
قيل سنة لان ابن الزبير هدم الكعبة وبنائها كما هم به النبي صلى الله عليه
وسلم اما الاشارة والكتابة فمن السنة بالاتفاق واختلف في الترك قال بعض
احبابنا ان الترك لا يكون سنة وقال الآخرون يمكن ان يكون سنة لانه بمعنى
كف النفس هو فعل واختاره ابن السمعاني وقال القيروز ابا دى من احبابنا
قراءة القلوبي صلاة الفجر سنة وتركها سنة والحق ان الترك احيانا لا يعد سنة
نعم الترك المستعمل من السنة فترك الرفع عند الركوع وعند رفع الرأس
لا يكون سنة اما ترك مجلس الميلاذ او الفاتحة المرسومة في زماننا هذا وكذلك
ترك النيازات يكون سنة والاثيان بهابذة ومن جوزها فقد قسم البديعة
الى حسنة وسيئة والكلام فيها مر من قبل قال صاحب المجالس كما ان فعل
ما فعل عليه سنة كذلك ترك ما ترك عليه مع وجود مقتضى وعدم المانع

يكون سنة كترك الاذان في العيدين **فصل** الخبر ما يصح ان يدخل الصدق
والكذب لذاته فمن مقطوع بصدقه ومن مقطوع بكذبه وما لا يقطع بصدقه
ولا كذبه ولا يترجح شئ منهما ومن ما ترجح صدقه ومن ما ترجح كذبه و
الخبر في اصطلاح الشرع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله او فعله
او تقريره وهو الحديث والمرفوع والسنة والاشرايع منه يشمل الثبوت والاعتقاد
او فعله او تقريره وكذا قول التابعي وفعله او تقريره ليضمنا وقيل الحديث والاشرايع
متروكان وعلوم الحديث يعرف بحال المراد من النبي او الصحابة او التابعين من حيث
القبول والرد وموضوع المتن والسند او المروي والراوى وغاية معرفة
احكام الشرع والقوى بالفلاح والعرفان والنجاة من الشقاء والخسران والتمتع
عبارة الحديث والاشرايع والاسناد حكاية طريق المتن اى رفعه الى قائله و
السند نفس لطريق وقيل بوحدهما **فصل** الخبر ان كان له رواية كثيرة
في كل طبقة من الابتداء الى الانتهاء بحيث يحيل العادة تواطئهم على الكذب
وكان مستند انتهاهم الحسن اعنى المشاهدة والسمع ويقيد العلم الضمير
فهو متواتر والصحيح علم تعيين العدد فيه وافادته العلم الضرورى وهو على
قسمين لفظى ومعنوى فاللفظى مما عزم وجوده كحديث من كذب على متعمدا
وحديث الشفاعة والحوض وحديث من بنى لله مسجدا وحديث الاسنة
من قرئش وحديث حنين الجذع والنهى عن الصلوة فى معاطن الابل و
اهتزاز العرش لموت سعد وانشقاق القمر وحديث غد يرمخ وحديث
رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع وحديث المسح على

الخفين وغيرها وقال الحافظ اذا اجتمعت الكتب المشهورة المتداولة على
 اخراج حديث وتعددت طرق تعدل الحيل لتواطؤهم على الكذب افادت
 العلم اليقيني بصحة الى قائله ويصير متواترا والمعنوي هو القدر
 المشترك بين اخبار الاحاد وامثلة كثيرة **فصل** الخبران لم يبلغ الى
 حد التواتر فهو احاد منه مقبول وهو ما غلب على الظن صدق بثبوت
 صدق الراوي او بقربته تلحق به ومنه غير مقبول وهو ما غلب على الظن
 كذب او يتوقف فيه ولا قرينة هناك تلحقه بالمقبول فاذا كان مقبولا يجب
 العمل به ويترك به القياس عند الاكثر ولا يشترط وجود خبر اخر وموافقة
 الظاهر له وانتشاره بين الصحابة او عمل بعض الصحابة به
 ولا كونه من طريق امان انه يفيد العلم اولا في خلاف وصح عن اماننا احمد بن حنبل
 انه يفيد العلم اذا كان صحيحا وبه قال داود الظاهر وابن حزم من صحابته
 وهو الحق وقالت العامة لا يفيد العلم مطلقا وقيل يفيد العلم بالقرائن لا
 بنفسه ثم خبر الاحاد ان كان له طرق محصورة باكثر من اثنين فهو
 مشهور وهو المستفيض وقيل المستفيض اخص منه اعني ما يكون
 في ابتداء وانتهائه سواء وعلى هذا القول حديث انما الاعمال بالنيات
 يكون مشهورا لا مستفيضا لانه لم يروى عن عمر الا علقمة ثم تفرد به عن
 علقمة محمد بن ابراهيم ثم تفرد به يحيى بن سعيد عن محمد واخطأ من
 عداه متواترا وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الامة ولو كان
 موضوعا وان لم يروى اقل من اثنين عز اثنين في كل طبقة فهو عز

شيخنا ابن تيمية الحديث اما صحيح او ضعيف فحسب ونقل مثله عن احمد
 فادخلا الحسن لذاته في الصحيح والحسن لغيره في الضعيف ولذا قال احمد
 ان الحديث الضعيف عندنا اولى بالقبول واقوى من القياس قال الطبري
 الحديث الحسن هو مسند من قرب من درجة الثقة او مرسل ثقة وروى
 كلاهما من غير وجه وسلم عن شد وذو علة ويتفاوت درجات الصحيح والحسن
 بحسب تفاوت درجات الرواة في الضبط والاتقان والعدالة وتفاوت درجات
 الجموع والمسانيد فاعلم الاسانيد فالك عن نافع عن ابن عمر ومالك عن الزهري
 عن سالم عن ابيه او مالك عن ابن شهاب عن انس وابن سيرين عن عبيدة عن علي
 او ابن ابي عمير النخعي عن علقمة عن مسعود وقال الحاكم نقلنا عن ابن ابي شيبه
 اصل الاسانيد كلها الزهري عن علي بن الحسين عن ابيه عن علي وكذا قال
 عبد الرزاق واعلم الصحيح ما اتفق عليه الستة ثم ما اتفق عليه البخاري مسلم
 ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما كان على شرطهما ثم ما كان على
 شرط البخاري ثم ما كان على شرط مسلم ثم ما صحح غيره من الائمة والحسن حجة
 كالصحيح وما سكت عنه ابوداود فهو حسن وكذلك ما حسنه الترمذي وغيره
 من ائمة الحديث وتصحيح الحاكم وتضعيف ابن الجوزي مما لا يعتمد عليه الا اذا
 تابعهما الذهبي والسيوطي واحسن النقادين للحديث من المتأخرين
 ابن حزم وابن تيمية وتلميذه ابن القيم والذهبي المزني والعراقي والنووي
 والهيثم العسقلاني ثم الجزري ثم السخاوي والصغاني ثم السيوطي ثم
 المشوكاني ومن المتقدمين احمد بن حنبل ويحيى بن سعيد القطان

وابن معين وابوزرعة وابوحاتم والبخاري والترمذي والنسائي وابوداؤد
والدارقطني وابن خزيمة والخطيب والبيهقي والطبراني وغيرهم وزيادة
راوى الصحيح والحسن مقبولة فالتقية منافية لرواية من هو وثق منه فاذ
خولف الراوى بالثقة رجع منه فالراجح المحفوظ والمرجوح الشاذ وان خولف
الراوى الضعيف فالراجح المعروف والمرجوح المنكر وقد يطلق الشاذ على
الرواية التي تفرج بها الثقة من غير مخالفة له وهو من اقسام المقبول
فان وافق الراوى غيره فهو المتابع وان وجد متن يشبهها فهو الشاهد
ثم للقبول ان سلم من المعارضة فهو المحكم وان عورض بمثله فان امكن
الجمع فهو مختلف الحديث وان لم يمكن وثبت التاريخ فالمتاخر ناسخ و
المتقدم منسوخ والا يصار الى الترجيح ثم التوقف فصل خبر الاحاد
المردود اما ان يكون موجب رد سقط من اسناد او طعن والسقوط
اما ان يكون في مبادئ السند او من اول السند الى اخره فهو المعلق
او من اخره بعد التابعي فهو المرسل او في اثناء السند باثنين فصاعدا
مع التوالي فهو المعضل والا فهو المنقطع وقد يطلق المنقطع على من لم يتصل
اسناده باى وجه كان وقد يطلق المرسل على المنقطع ايضا ثم السقوط
قد يكون واضحا يدرك بعدم التلاقي وقد يكون خفيا وهو المدلس يعنى
رواية رجل عن رجل عمن لقيه او عاصره مالم يسمع منه على سبيل يومهم
ان يسمع منه والطعن اما ان يكون لكذب الراوى او تهمة بذكره
او فحش غلط او غفلة او فسق او وهما او مخالفة للثقات او جهالة

أو بد عنه أو سوء حفظه فالقسم الأول الموضوع والثاني المتروك والثالث
 المنكر على رأي وكذا الرابع والخامس والوهو أن اطلع عليه بالقرائن
 وجمع الطرق فهو معلول ومعلل وقد يجامع الصحيح إذا كان مشتقاً على
 مخالفة لا تقدر في الصحة كإرسال ما وصله الثقة الضابط والمخالفة
 إما أن تكون بسبب تغيير سياق الإسناد فهو مدرج الإسناد
 أو بدحج موقوف بمرفوع فهو مدرج المتن أو بتقدير وتأخير فهو موقوف
 أو بزيادة أو من لم يزد لها اتقن ممن زادها وصرح في موضع الزيادة
 بالسماح فهو المزيد في متصل الإسناد أو بإبداله والامرح فهو المظهر
 وقد يقع الإبدال عمدًا امتحانًا أو بتغيير حرف أو حروف مع بقاء
 صورة الخط فهو مصحَّف كان التغيير في النقط وصحرف أو كان التغيير
 في الشكل أيضًا ولا يجوز تعدد تغيير المتن مطلقاً ولا الاختصار
 ولا الإبدال بالمرادف إلا لعل هو الصحيح فإن خفي المعنى احتيج إلى شرح
 الغريب وبيان المشكل وللطحاوي والخطابي وابن عبد البر فيها تصانيف
 واجمع الكتب في هذا الباب النهاية لابن الأثير والمجمع لابن طاهر الفتن
 والجهالة تسببها أن الراوي قد يكثر لغوته فيذكر بغيرها أشهر تعرف
 وصنفوا في الموضوع وقد يكون مقلداً لا يكثر الأخذ عنه وقد صنفوا
 فيه الواحدان أو لا يسمى اختصاراً أو صنفوا فيه للمبهم فما نرى سمي و
 انفرد واحد عنه فهو مجهول العين أو اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو
 مجهول الحال وهو المستور والبديعة أن كانت مكفرة فقل لا تقبل

رواية صاحبها والصحيح قبولها ان كان صاحب ضبط وورع ما لم ينكر امر متواترا
من لشرع معلوما من الدين بالضرورة وان كانت غير مكفرة تقبل رواية
صاحبها ما لم يعتقد حل الكذب وقيل لا تقبل وقيل تقبل فيما يخالف
مذهبه اولا يؤيد مشربه واختاره النساءى والحنابلة وسواء الحفظ
ان كان لازما للراوى فهو الشاذ على راي وان كان طاريا فهو المختلط
وتقبل روايته قبل الاختلاط ان عرف ومتى توبع سيئ الحفظ بغير
فوقه او مثله وكذا المختلط والمستور والمرسل والمدليس صايرهم
حسنا لغيره **فصل** المسند ما اتصل بسنده مرفوعا الى النبي صلى الله
عليه وسلم والمتصل ما اتصل بسنده سواء كان مرفوعا الى النبي صلى
الله عليه وسلم او موقوفا او المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
من قول او فعل او تقرير سواء كان متصلا او منقطعا فالمتصل قد يكون
مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع قد يكون متصلا وغير متصل والمسند
المتصل المرفوع كما هو والموقوف ما انتهى سنده الى الصحاح والمقطوع
ما انتهى سنده الى التابعى ويقال للاخيرين الاثر والاعتبار هو النظر
في حال الحديث هل تفرده راويه ام لا وهل هو معروف ام لا **فصل** اختلاف
الحديث للمرسل هل هو حجة ام لا فقال ابو حنيفة ومالك وسفيان
الثوري والاوزاعي انه حجة وقال الشافعى ليس بحجة وعزما منا احمد
فيه روايتان وقيل يحتج به ان ارسله اهل القرن الثالثة لان ارسله
من بعدهم وقيل يحتج بمرسل الثقة وقيل يحتج بمرسل سعيدين السيب

اما المتكسر
بالكسر فانه
يختلف لا يصح
الحديث حسنا
امنه

نص عليه الشافعي وقيل يحتمل براسيل الصحابة دون غيرهم واختاره
 جمهور العلماء وقيل يحتمل به ان اعتضد والا لا وقيل يحتمل براسيل كبار
 التابعين دون غيرهم وقيل هو اقوى من المسند وقيل يحتمل به ان لم يكن
 في الباب حديث مسند وقيل الاحتجاج به ندب لا وجوب ولا يجوز
 الاحتجاج بالحديث الضعيف كالشاذ والمنكر والمعلول والمنقطع والمذموم
 ولا ذكره الا مع بيان ضعفه او بصيغة الترمذي مثل روى اويس ويحيى
 او بلغنا ونحوه وقيل يجوز ذكره وقبوله في فضائل الاعمال والمواظف والقصر
 من غير بيان ضعفه كما يفهم من صنيع شيخنا عبد القادر الجيلاني وروى
 عن ائمتنا احمد بن حنبل ان ضعيف الحديث احب اليه من راي الرجال
 واختاره ابو حنيفة قال شيخنا ابن حزم مذهب ابى حنيفة ان ضعيف
 الحديث عنده اولى من الرأى والقياس اذ لم يوجد في الباب غيره قلت
 ان سلك هذا الطريق اتباع ابى حنيفة لم يبق بينهم وبين اصحاب الحديث فرق
 واختلفوا في ان الضعيف يتجرب بتعدد الطرق ام لا والمختار الانحياز اذ كان
 الضعيف ناشيا من سوء الحفظ او بالارسال فاذا جاءت الرواية من وجه
 اخر يصير الحديث حسنا والا فلا وقول الحنفية ان حديث لامهر
 اقل من عشرة دراهم حسن لتعدد طرقه فاسد لان طرق كلها ضعيفة
 ورواؤه متروكون او متهمون بالكذب والوضع وكذلك حديث زيارة النبي
 لا يكون حسنا بكثرة الطرق وقيل حسن حسنه السبكي في شفاء
 السقام قلت رد عليه الحافظ ابن عبد الهاد من اصحابنا في الصارم

سقا الشافعي
 في القول بالاحتجاج
 بالرجال
 ان الضعيف
 من الرجال
 لا يثبت
 له الحديث
 الا مع بيان
 ضعفه
 من

المبكي وذبح عن شيخنا ابن تيمية اما الحديث للموقوف فليس بحجة
مطلقا واختاره ابن حزم من اصحابنا واتفق معه السيد والشوكاني
وهو الراجح وقال عمر بن عبد العزيز لا يقبل الحديث النبي صلى الله عليه
وسلم وهذا فيما يعقل بالراى اما فيما لا يعقل بالراى كتفسير القرآن وغيره
فهو حجة عند الاكثر وحكم المرفوع وقيل بعضهم ^{بسط} ان يكون قول
صحابي لا ياخذ عن الاسرائيليات ومذهب شيخنا ابن القيم انه حجة
مطلقا واختاره اكثر الاحناف وقالوا يترك به القياس ثم هم يقيسون
ويخالفون اقول الصحابة بل اقول النبي صلى الله عليه وسلم وافعال وهل
هذا الاتهام ويقال حجة على غير الصحابة اذا سلمه غيره من الصحابة
او سكتوا عنه ولم يرد المخالف له فيهم اما اقول التابعين وافعالهم
وفتاوهم واقول اتباعهم وافعالهم وفتاوسهم فليست بحجة وقيل حجة
واليه مال الشيخ ابن القيم من اصحابنا وروى صاحب البحر من الاحناف
عن ابى حنيفة انه لا يصح تقليد التابعي وفي قول شاذ لبعض الاحناف
ان التابعي اظهرت فتواه في زمن الصحابة كشرح والحسن وسعيد بن
المسيب والشعبي النخعي ومسروق وعلقمة وعمر بن عبد العزيز فمما
حكم الصحابة قلت لاشك ان اقول العلماء من التابعين واتباعهم وفتاؤهم
ما يعتد ويستشهد به سيما الصحبة الراى والقياس والافقيف يستدل
البخارى في صحيحه وابن ابى شيبة وعبد الرزاق والطحاوى والبيهقى و
محمد بن الحسن وابن جرير وابن ابى حاتم وابن المنذر وابو يوسف

وغيرهم باقوا لهم وقتا وراهم اما قول الصحابي من السنة كذا الحكم حكم المرفوع
 عند الأكثر وقيل ليس بحجة واختاره ابن حزم من اصحابنا وقيل حجة
 ان صمد رهن القول عن مثل ابى بكر لانه لا يمكن حمل على سنة الخلفاء
 واما قول التابعي من السنة كذا فليس بحجة وهو الاصح اما قول الصحابي
 كنانى كذا او كذا نفعل كذا او نقول كذا او نحو ذلك فليس لحكم المرفوع
 واختاره الاسماعيلي وقيل له حكم المرفوع مطلقا وقيل اذا كان مقيدا
 بعصر النبي صلى الله عليه وسلم اما قول التابعي كنانى كذا او نفعل كذا
 فليس بحجة بالاتفاق قال الحافظ حكم الصحابي على فعل من الافعال انه
 طاعته او لرسوله او معصية بمنزلة الرفع فصل الحديث المعنعن
 حكم حكم المتصل اذا امكن اللقاء فيكفى المعاصرة بشرط ان يكون الراوى
 بريئا من التدين ليس خالف فيه امامنا البخارى فشرط ثبوت اللقاء
 ولو مرة واحدة ورجى ابن عبد البر بل ادعى الاجماع عليه وكذلك
 صحى المنوى وقال هو المختار اما قول الصحابي عن رسول الله او قال رسول
 الله فحصل على الاتصال الا اذا قام الدليل انه لم يشهد هذه القصة
 فيكون مرسل الصحابي وقد مر الاختلاف فيه وقول الراوى قال فلان
 مثل عن فصل تعد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة
 من الكبائر وقيل كفر ولا يحل رواية الموضوع بحال مع العلم بوضعه
 الا مقررنا ببيان الوضع ويعرف الوضع باقرار واضعه او ركاكة الفاظ
 او بالوقوف غلط ومن احسن ما صنف في الموضوعات كتاب شيخنا

ابن الجوزي ولكنه شدد في حكم الوضع فتعقبه السيوطي في الآتي الحافظ
 ابن حجر في القول المسد للذب عن مسند احمد ثم كتاب الصغاني
 والسخاوي والفتني والشركاني والقاري فصل الصحابي كل مؤمن
 لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الايمان والصحابة
 كلهم عدول قبل زمان الفتن وبعده وهو الحق المعتمد والتابعي كل
 من لقي الصحابي كذلك فابو حنيفة على هذا الحد من التابعين لانه رأى انسا
 رواه ابن سعد بسند صحيح وقيل يشترط طول الملازمة او حتى السماء
 والتميز والمخضرم من اختلف في كونه صحابيا او تابعيا اعني من ادرك
 زمن الجاهلية والاسلام ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عدة من
 التابعين فصل قد يكون الاسناد صحيحا والمقتن شاذ او منكرا فلا
 يلزم من صحة الاسناد صحة المقتن كما في اثر ابن عباس في كل ارض
 آدم كما دمكم الحديث نص علي الحافظ ابن كثير قلت ومن هذا القبيل
 حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح
 يوم الجمعة بالتمتيز السجدة وهل اتى على الانسان زاد فيه الطبراني يدين
 ذلك قال الهيثمي رجاله موثقون وكذا قال الحافظ الا انه اخرج ابن
 ماجه وليس فيه قوله يدين ذلك واخرجه الطبراني عن علي وليس فيه
 ذكر لدوام قال الهيثمي اخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل جمعة في صلاة الغداة التمتميز الكتاب
 وهل اتى على الانسان وسنده ضعيف وهو الصحيح خلا قوله في كل

جمعة فعلم بذلك ان زيادة الدوام في هذا الحديث ليست بصحيحة وان
كانت روايتها ثقات قال الشيخ الامام صرعي بن يوسف المقدسي الحنبل
في كتاب دليل الطالب وليس ان يقرأ في فجر الجمعة الحمد السجدة وهل اتى
وتكره مدأومت عليها قال شارح لئلا يظن الوجوب وكذا حكى شيخنا
ابن القيم الحنبلي في زاد المعاد ومن هذا القليل حديث انس اذا مات
مبتدع فانه قد فتح على الاسلام فتح قال الخطيب لاسناد صحيح والمتن منكر
فصل ان قل عد السند ويشتهى السند الى النبي صلى الله عليه وسلم
فهو العلو المطلق ولو انتهى الى امام ذي شان فهو العلو النسبي وفيه
الموافقة وهي الوصول الى شيخ واحد المصنفين من غير طريق وفيه البطلان
وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك وفيه المساواة وهي استواء عدد
الاسناد من الراوي الى اخره مع اسناد احد المصنفين وفيه المصلحة
وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف ويقابل العلو باقسامه الى نزول
فان تشارك الراوي ومن روى عنه في امر مثل السن واللقى فهو رواية
الاقران وان روى كل منهما عن الآخر فهو المديح وان روى عن
هو دونة فهذا رواية الاكابر عن الاصاغر ومنه الاباء عن الابناء اما رواية
الاصاغر عن الاكابر او رواية الابناء عن الاباء فكثيرة وهي الجادة المساواة
الغالبية وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت احدهما فهو السابق
واللاحق قال الحافظ واكثر ذلك الفصل مما وجدنا مائة وخمسون
سنة وان روى الراوي عن اثنين متفقين الاسم ولم يميز فان كانا

ثقتين لم يضر والاي نظري وجع الاختصاص فان حصل احدهما وهوثقة
ببتين المهمل ويكون حجة والا فلا وان روى عن شيخ وجد مر و به
جز ما رد ذلك الخبر وان محمد احتما الا قبل في الاحمد وفي كتاب الدارقطني
من حدث ونسي وان اتفق الرواة في صيغة الاداء او غيره من الحالات
والاقوال فهو المسلسل ومنه المسلسل بالاولية انا اروي عن شيخنا
فضل الرحمن وهو عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي وهو عن ابي الشيخ
ولي الله وسنده مشهور ومنه المسلسل بالمصافحة والمشاورة
والضيافة ومنه الحديث المسلسل بالسبحة وتنتهي الى امامنا الحسن
البصري قال الراد تبين من قول الحسن ان السبحة كانت موجودة
في زمن الصحابة قلت لم يضر وجودها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا في زمن الصحابة انما صح تسبيح جماعة من صغار الصحابة النوى للحمد
ولكنه انكر عليهم ابن مسعود وهو فضل الله و اجلائهم و عمر العد
عن ابي هريرة بالخيط الذي فيه عقد ورواية الديلمي مرفوعة المذكر
السبحة لم تضر ويمكن حملها على صلوة النافلة وهو الصواب من المسلسل
بقوله اشهد بالله واشهد الله وانى حبك والمسلسل بقراءة سورة
الصف والمسلسل بيوم العيد ويوم عاشوراء والمسلسل بقبض
الحية والمسلسل بالمهرين والمصريين والصوفية والاحمديين
والمسلسل بالحفاظ والمسلسل بالآخريه والمسلسل بقراءة القانت
وغيرها قال النوي انا اروي ثلثة احاديث مسلسلة بالمشقين

فصل ثلج الحديث على انواع الاول السماع من لفظ الشيخ الثاني القراءة
عليه والتحمل باحد هذين النوعين لا يحتاج الى الاجازة ومنقول البخاري
قال لنا فلان وقيل انه اجازة الثالث الاجازة وهي اما اجازة معين
لمعين او اجازة معين في غير معين او اجازة غير معين في معين
او اجازة غير معين في غير معين والصحيح جواز الرواية بهذه الاقسام كلها
وآختلف في العمل بها وكذا في اجازة المجهول والمعدوم والمعلق والصحيح
ولو قال فلان وليس يولد له اولك ولعقبك جاز كالوقف والاجازة
للطفل الذي لم يميز صحيح لانها اباحة للرواية والاباحة تضم للعاقل
وغیره وحكى عن الشافعي بطلان الاجازة لمن لم يستكمل سبع سنين
وكذا الاجازة المجاز كاجزت ما اجيز لي وتستحب الاجازة من اهل
العلم لا اهل العلم وينبغي للجهل بالكثرة التلطف بها فان اقتصر على الكتابة
صحت الرابعة المناولة اعني دفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب
واعلاها ما يقرب بالاجازة كان يقول اجزت لك روايته او اروه
اعني ثم يبقيه في يده لتعليكا او عارية الى ان ينسخه والمناولة ان لم يقرب
بالاجازة فلا اعتداد بها عند الجمهور وقيل هي كالمكاتبة في صحة الرواية
ومن المناولة قسم اخر يسمى عرض المناولة وهي ان يناول الطالب
الشيخ سماعا وهو عارف متيقظ ثم يناوله الطالب ويقول هو حديثي
او سماعي فاروعني الخامس المكاتبة وهي ان يكتب مسموعا لغائب
او حاضر بخطه او ياذن بكتبه له وهي اما مقترنة بالاجازة او مجردة

عنها والصحيح جواز الرواية على التقديرين ولا بد فيها عن معرفة المکتوب
 اليه خط الكاتب وقد اخرج مسلم في صحيحه كثير من هذا النوع والبخاري
 لم يرو بهذا النوع في صحيحه الا في موضع واحد السادس لعلام وهو ان
 يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب رواية من ^{غير} ان يقول اروه عني
 والصحيح عدم جواز الرواية بهذا النوع وجوزة كثير من الحديثين وليتقوا به
 الوصية وحكمها حكم الاعلام السابعة الوجادة وهي ان يقف الطالب
 على كتاب بخط شيخ فيه احاديث فلا يجوز له رواية ما فيها وله ان يقول
 وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان
 ويسوق باقى الاسناد والمتمن وقد استمر عليه العمل قديما وحديثا
 وهو من باب المرسل ثم انهم اختلفوا في رواية الحديث فبعضهم شددوا
 فيها وقالوا لا حجة الا فيما رواه حفظا وتساهل آخرون وقالوا يجوز
 الرواية من نسخ غير مقابلة باصولها والحق انه اذا قام في التحمل والضبط
 والمقابلة بما تقدم مجازت الرواية عنه وكذا ان غاب عنه الكتاب
 اذا كان الطالب سلامتة من تغيير ولا سيما اذا كان ممن لا يخفى
 عليه تغييره غالباً فصل صبيغ الاداء سمعت وحدثني ثم اخبرني
 وقرأت عليه ثم قرئ عليه وانا اسمع ثم انبأني قال البخاري قال
 لنا الحميد وكان عند ابن عيينة حدثنا واخبرنا وانباؤا سمعت ولعل
 ثم ناو لنى ثم شافهني ثم كتب الي ثم عن ونحوها وقال سمعت وحدثني
 صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ وان ^{وقال} جميع سمعنا

وحدثنا فهو دليل على انه سعه مع غيره وقد يكون الجمع للتعظيم
 فقط واخبرني يعم قراءة الشيخ والقراءة على الشيخ وقيل يختص بالخير
 قال الحافظ تخيص الحديث بها سمع من لفظ الشيخ اصطلاحاً
 والا فلا فرق بين الحديث والاخبار وصرح المراتب سمعتان حدثني
 قد يطلق في الاجازة ايضاً تدليلاً وقد يترجح حدثني على سمعت ارفعها
 الاملاء ثم السرد ويقال اخبرني وقرأت علي من قرأ بنفسه على الشيخ
 فان جمع فهو مثل قرأ علي وانا اسمع والصحيح ان القراءة على الشيخ
 والسماع من لفظ الشيخ سيان في الصحة والقوة ومن انكره فقول
 مردود ورجح ابو حنيفة العرض على السماع والانباء بمعنى الاخبار الا
 في عرف المتأخرين فهو للاجازة كعن وعنونة المعاصر محمول على السماع
 وعليه اكثر اهل الحديث ورجح مسلم وصححه الجماعة والطبري قال البخاري
 وعلى بن المديني يشترط ثبوت اللقاء ولو مرة وكون الراوي غيره لسر
 قال الحافظ هو المختار وادعى ابن عبد البر الاجماع عليه واطلقوا المشافهة
 في الاجازة المتلفظ بها وكذا الكتابة في الاجازة المكتوب بها ويجوز
 كتابة الحديث واجمع السلف عليه وحديث النهي منسوخ بالحديث
 ابى شاه او محمول على الكتابة مع القرآن بحيث يختلط احدهما بالآخر
 وكان عبد الله بن عمر ومن الصحابة يكتب الحديث وكانت عند
 امير المؤمنين على صحيفة مكتوبة فيها احاديث فصل الرواة
 ان اتقت اسماً وهم واسماء اباؤهم وكنائهم واسماءهم واختلفت

اشخاصهم فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق وهو عكس ما تقدم
من للمهل وان اتفقت خطأ واختلفت نطقا فهو المتوكل والمختلف وان
اتفقت خطأ ونطقا واختلفت آباء نطقا او بالعكس فهو المتشابه ومنه
ان وقع الاتفاق في الاسم واسم الاب الاختلاف في النسبة ويتركب
منه وما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشتباه الا في حرف
او حرفين او يحصل الاختلاف بالتقديم والتأخير او نحو ذلك فحصل
ومن المهم في علم الحديث معرفة طبقة الرواة ومواليدهم ووفياتهم
وبلادهم واحوالهم تعدى لا وتجرب حواجلها والجرح مراتب اسوءها
الوصف بافعال كاذب الناس ثم دجال او وضاع او كذاب اسهلها
لين اوسى الحفظ او محتاط اوفيه ادنى مقال اوفى عيني من شئ وبينهم
مراتب كثيرة بعضها اشد من بعض كقولهم ضعيف او ليس بالقوي اوفى
مقال او ليس بل او فاحش الغلط او منكرا الحديث او ساقط او متروك
او ليس بشئ ولا يعتد بحديثه وكذلك للتعديل مراتب ارفعها الوصف
بافعال كوثق الناس واشتبهت الناس واتقن الناس واضبط الناس
او افضل الناس واليه المنتهى في التثبت ثم ماتا كد بصرة او صفتين
كثقة ثقة او ثبت او ثقة ثبت او عدل ضابط او ثقة حافظ او ثقة امام
او ثقة عدل وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ
او يقبل حديثه او يروي حديثه او يعتد بروايته وبينهم مراتب بعضها
اقوى من بعض كثقة او حافظ او حجة او ضابط او لا باس به او ليس

به بأس وصندوق او مامون او خيار وتقبل التزكية من عارف بأسباب
 ولو من واحد ولهذا قال النساءى لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع
 على تركه ولا يقبل الجرح من غير عارف بالاسباب وكذا جرح المعاص
 للمعاصر اذا كان هناك قرينة تدل على الحق او الحسد او التعصب
 او الغرض الفاسد وكذا الجرح المبهم اذا قابله التعديل ولو من واحد
 اما ان لم يقابله تعديل فالمختار القبول ومال ابن الصلاح الى التوقف
فصل ومن المهم في علم الحديث معرفة كنى المسلمين واسماء المكنتين
 ومن اسمه كنيته ومن اختلف في كنيته واسمه ومن كثرت كناه
 او نعتة واللقاب ومن وافقت كنيته اسم ابية او بالعكس وافقت
 كنيته كنية زوجته او وافق اسم شيخه اسم ابية ومن نسب الى
 غير ابية او نسب الى امه او الى غير ما يسبق الى الفهم ومن اتفق اسم
 واسم ابية وجدته واسم شيخه وشيخ فصادا ومن اتفق اسم
 شيخه واسم الراوى عنه ومعرفة الاسماء والكنى المجردة والمفردة
 ومعرفة الالقاب والانساب والانساب تارة تقع الى القبائل وتارة
 الى الاوطان بلاد او ضياعا او سككا او مجاورة وتارة الى الصنائع و
 الحرف ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع الانساب
 القابا ومعرفة اسبابها ومعرفة الموالي من اعلى ومن اسفل بالرق
 او بالخلف ومعرفة الاخوة والافرات ومعرفة ادب الشيخ والطالب
 ومعرفة سن التحمل والاداء ومعرفة صفة كتابة الحديث وصفة

عرضه وسماعه واسماعه والرحلة فيه وصفقة تصنيفه اما على المسانيد
 او الابواب او العلل او الاطراف ومعرفة اسباب الحديث فصل
 لكتب الحديث طبقات ففي الطبقة الاولى موطا مالك وصحيح البخاري
 وصحيح مسلم وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وصحيح الاسماعيلي وفي الطبقة
 الثانية مسند احمد وسنن ابى داود ومصنف عبد الرزاق وابن ابى
 شيبة ومسند ابى داود والطيا لسي ومسند الدارمي وسنن الترمذي
 والنسائي وفي الطبقة الثالثة سنن ابن ماجه والبيهقي والطبراني و
 الدارقطني والطحاوي والبعقي والمستدرک الحاكم وفي الطبقة الرابعة
 توليف ابن عساكر والدليلى والخطيب والشيرازي وابى الشيخ و
 ابن الجديا وابن شاهين وابن النجار وابن مردويه وغيرهم فصل
 ائمة الحديث هم مالك والثوري وبن المبارك وسفيان بن عيينه
 واسحاق بن راهويه وعلى بن المديني ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن
 معين وكيع بن الجراح وعثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن بشار وقتيبة
 ومسدد وعمر بن علي الفلاس والاعمش والاوزاعي وامام الائمة احمد بن
 حنبل حشرنا الله في اتباعه وابو زرعة وابو حاتم وامير المؤمنين في الحديث
 محمد بن اسماعيل البخاري ومسلم وابن خزيمة وداود الظاهري والدار
 القمي والترمذي والنسائي والبوداود وابن ماجه وابن حبان وابو نعيم والحاكم
 وابن اسحق وعبد الرزاق والحارث بن ابى اسامة وابو نجيبة والعمري
 والدورقي والبعقي وابو داود الطيالسي الحكيم الترمذي وابو

شعبة وابنه حاتم وهناد وابنة مودة وابنه الفخار وابنه ابى الدنيا
 وابو يعلى وابنه المنذر وابنه منيع والسلف والدينورى ومحمد بن نصر
 المروزي والخطيب وابو نصر السنجرى والدارقطنى والطحاوى والطبرانى
 والبزار والعقيلي وعثمان بن سعيد الدارمي والاسمعيلى وابو الشيخ
 وابنه عساكر والعدي وابنه عبد البر وابنه عبد الله وابنه قاتن والخلو
 وابنه شاهين وابنه سعد والباوردى وابنه الضريس والشيرازى و
 الاصهبانى والبيهقى وابنه مردويه وابنه حزم وعبد بن حميد وسعيد
 ابن منصور واللالكائى والازرقى وابنه جريد وابنه كثير وابنه الجوزى
 والصابونى والمقدسى والفريابى والاجركى وابنه تيمية وابنه القيم و
 ابن دقيق العيد وابنه مناوى ونعيم وابنه قدامة وابنه عبد الهاد
 وشيخنا عبد القادر الجيلى وعبد الله الانصارى وافضل الحفاظ ابو
 الفضل ابن حجر الحافظ عبد الغنى والسيوطى والمزى والمنذرى والذهبي
 والعراقى والسبكى والهيثمى السنى وابنه الصغرى والجوزقانى والنوى
 والجوزيان والفيروز ابادى والفتنى والشيخ ولى الله الدهلوى ومحمد
 ابن اسماعيل الامير والكردى والشكلى ومحمد بن ابراهيم الوزير و
 ابن حسن القنوجى وغيرهم ممن لا يحصى عدهم اللهم اجعلنى معهم
 فى البرزخ واحشرني معهم يوم النشرو اغفر لي ولمشائني فى الحديث
 الشيخ عبد الحق البونتنوى والشيخ بشير الدين القنوجى العثماني والعلامة
 نذير حسين الدهلوى والشيخ حسين بن محمد الانصارى اليمنى

والشيخ عبد العزيز اللكهنوي والشيخ احمد بن عيسى بن ابراهيم الشيرازي
 الحنبلي والشيخ فضل رحمان المراد ابادي فصل الاجماع هو اتفاق
 مجتهدي امة محمد بعد وفاته في عصر من الاعصار على امر من الامور فان
 خالف واحد منهم ولو كان مبتدعا غير كاف لم يكن اجماعا واختلف
 في امكانه ثم في وقوعه ثم في امكان العلم به والحق وقوعه وامكان العلم
 به في عهد الصحابة واما بعدهم فلا ولهذا قال امامنا احمد بن حنبل
 من ادعى وجود اجماع فهو كاذب وارا بعد عصر الصحابة واجماع
 الصحابة حجة عند الاكثر وكذا اجماع العترة المطهرة بنصر الحديث و
 اجماع غيرهم ليس بحجة قال ابو حنيفة اذا جمعت الصحابة على شئ
 سلمناه واذا جمع التابعون زاحمناهم والحق انه لم يقدم دليل شرعي
 او عقل على حجية اجماع بل الحق احق بالاتباع والحجة اثنان الكتاب والسنة
 كما في حديث معا واذا لم يوجد الفتوى في الكتاب والسنة فالقياس الصحيح
 اجماع اهل المدينة او مكة واجماع اهل الحرمين واجماع اهل مصر والبصرة والكوفة واجماع الائمة
 الاربعة واجماع الخلفاء الاربعة فليس بحجة بل الحق في بعض المسائل
 يعدو عما اتفق عليه الائمة الاربعة كمسئلة الجمع بين الصلوتين
 من غير مرض ولا مطر ولا سفر ووقوع الطلاق الواحد اذا طلق
 ثلثا بلفظ واحد او الفاظ متتابعة وعدم وقوع الطلاق المعلق بشرط
فصل الذين يحتجون بالاجماع يختلفون في انه حجة قطعية
 او ظنية ثم يختلفون فيما ينقد به اجماع فقال اكثرهم لا بد له من

معه من علم
 هو لا يقتضي جواز
 المقتضى ان يثبت
 من الشيخ عبد الله بن
 ابن مستبدر في
 الشيخ عبد الله بن
 واجاز في سبيل
 اولية وابي بطون
 الفقه على يد شاه
 حاد في شاه
 خلاص على صحتها
 الله الشهودين
 في الحنابلة
 منه

مستند وقيل يجوز عن غير مستند يجوز الشافعي الاجماع عن قياس منعه
اصحابنا الظاهرية فصل قول امام الحرمين والغزالي تبعاً للقاضي ابوبكر
والاستاذ ابى اسحاق انه لا يعتد في الاجماع بخلاف من انكر القياس
من الظاهرية فاسد وكذا قول النووي ان مخالفة داود لا تقدم
في انعقاد الاجماع بين البطلان فان امامنا داود الظاهري افضل
بمراتب عن النووي واستاذة وكذا قول ابن السبكي ان مخالفة ابن
حزم وامثاله لا تعتبر فان شيخنا ابن حزم كان جبلاً من جبال
العلم والدين وهو كان اعلم من ابن السبكي وايب بمراتب غريفاً
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن الذي يساويه في علم
الدين والشرعية غير شيخنا ابن تيمية وقد رآه الشيخ ابن عمر
في المنام عانق رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتحد وغاب احدهما
في الآخر هل حصل مثل هذا الاتحاد لابن السبكي او ابيه فصل
القائلون بحجية الاجماع اختلفوا في انه هل يشترط في انعقاده ان يقر
اولاً والراجح الثاني وكذا لك اختلفوا في الاجماع السكوتي فقل حجة
وقيل لا واختاره امامنا داود الظاهري وهو الحق وكذا لك اختلفوا
في الاجماع على شيء قد وقع الاجماع على خلافه فان كان الحكم الثاني من
المجدين على الحكم الاول فقل يجوز وقيل لا يجوز وان كان من غيرهم
فلا يجوز عند الاكثر وقيل يجوز واختاره الرازي وكذا لك اختلفوا
في حدوث الاجماع بعد سبق الخلاف فجوزة الاكثر وقيل لا يكون

اجماعا وقيل ان لم يسوغوا فيه الاختلاف صراحة وان سوغوا لم يصح
 اجماعا وكذا لك اختلفوا في انه اذا اختلف اهل العصر في مسألة على
 قولين فهل يجوز لمن بعدهم احداث قول ثالث فمنعه الجمهور
 والمحق المجاز واختاره اصحابنا اهل الظاهر ثم انه لا اعتبار بقول العامة
 في الاجماع وكذا بقول المقلد قال المجوبني المقلد عامي فلا يعتبر
 اجماع المقلدين وقال الشيخ ابن القيم المقلد ليس بعالم ولا يصلح
 للقضاء والافتاء وكذا لك اختلفوا في انه لا بد لنقل الاجماع من خبر
 متواتر ويجوز نقله بخبر الواحد ونقل عن الجمهور اشتراط عدد التواتر
 قيل انه اذا لم يبق في العصر الاجتهاد واحد فقله حجة كالاجماع
 وقال شيخنا ابن حزم قول القائل لا اعلم فيه خلافا لا يدل
 على الاجماع **فصل** الامر هو قول انشائي دال على طلب فعل غير كلف
 وهو حقيقة في الوجوب فلا تكون لغيرة الابقرينة وقيل حقيقة
 في الندب وقيل مشترك بين الوجوب والندب والاباحة ويستعمل
 للايجاب والندب والتاديب والارشاد والاباحة والتهديد و
 الانذار والامتنان والاكرام والتشخير والتعجيز والاهانة والتسوية
 والدعاء والتبني والاحتقار والتكوين والاذن والخبر والتفويض
 والمشورة والاعتبار والتكذيب والالتماس والطهيف والتصيير
 والامر لا يقتضي التكرار اذا كان مجرعا عن التعليق بعلة او صفة
 او شرط فان كان معلقا على علة يجب اتباع العلة واشتات الحكم

بثبوتها فاذا تكررت تكرر وان كان معلقا على شرط او صفة فان
 كان فيها ما يدل على التكرار تكرر والا فلا وكذا لا يقتضى الفور
 او التراخي الا بقريضة وقيل يقتضى الفور والامر بالشئ يستلزم
 النهى عن صفة وكذا النهى عن الشئ يستلزم الامر بصفة والبيان
 بالما مورب على الوجه الذى امر به الشارع يستلزم الاجزاء وسقوط
 القضاء والقضاء لا يلزم فى الامر المقيد الا بالمرجيد وقيل يستلزم
 الامر بالاداء فى الزمان المعين اما فى الامر المطلق فمتى فعل المامور
 خرج عن العهدة والامر بالامر بالشئ لا يكون امر بذكر الشئ
 والامر بالمأهية الكلية امر بفعل مطلق تصدق عليه المأهية ويحذف
 عنها صدق الكل على جزئياته من غير تعيين واذا تعاقب الامران
 المتماثلان فالثانى للتاكيد فصل النهى القول الانشائي الدال
 على طلب الكف عن فعل على جهة الاستعلاء وهو حقيقة فى التحريم
 وقيل حقيقة فى الكراهة وقيل مشترك بين التحريم والكراهة ويستعمل
 للكراهة والدعاء والارشاد والتهديد والتحقيق وبيان العاقبة
 والتأنيس والالتماس وهو يقتضى التكرار فى جميع الازمنة و
 كذلك الفور وكذلك الفساد والبطلان ان كان النهى عن الشئ
 لذاته او لجزئه او لوصف لازم له اما اذا كان لوصف مفارق او خارج
 فيقتضى الفساد ما دام الشئ متصرفا به كالنهي عن نكاح الزانية
 فاذا تابت محل نكاحها للزاني وغيره واختلفوا فى طريان الفور

بعد النكاح فقليل يفسد النكاح وقيل لا يفسد يجب طلاقها على الزوج الا
 اذ لم يصبر على مفارقتها فيجوز الامساك اختيار الاخت وخذراً
 عن الوقوع في الاشد فصل العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح
 له بحسب وضع واحد دفعة واختلف في اتصاف الاحكام والمعاني
 بالعموم ويتميز عن المطلق بالعموم الشمول لان العموم المطلق يدل
 ومن صيغ العموم اسماء الشرط والاستفهام والموصولات والجموع
 المعرفة تعريف الجنس والمضافة واسم الجنس النكرة المنفية
 والمفرد المحل باللام ولفظ كل وجميع ونحوها مما يدل على عموم الحكم
 وثبت بنص الحديث كون هذه الآية فمن يعمل مثقال ذرة خيراً
 يرهه جامعة عامة وكذلك استدل عمر بن العاص بعموم قوله تعالى
 لا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ وبالحجة ليس للعموم صيغة تخص به كل ما فهم منه
 العموم لغة وشرعاً وعرفاً فهو عام ومن الالفاظ العامة من وما
 واين ومتى في الاستفهام وما ومن في المجازاة وكل جميع واذا تقدمتا
 على النفي كما في قوله في حديث ذي الريد بن كل ذلك لم يكن افادتا
 عموم النفي والانتفاء العموم ومنها اي الشرطية والاستفهامية
 ومنها النكرة الواقعة في سياق النفي والنهي ومنها معشر و
 معاشر وعامة وكافة وقاطبة واهل ومنها الالف واللام الحرفية
 اذا دخلت على الجمع واسم الجمع واسم الجنس الحق جملها على
 الاستغراق الا ان يوجد هناك ما يقتضي العهد فتحمل على العهد ومنها تعريض

الاضافة سواء كان المضاف جمعا او اسما جمع او اسما جنس ومنها
 الاسماء الموصولة ومنه نفى المساواة بين الشيئين ومنها الفعل
 الغير المتعدي في سياق النفي او الشرط او المتعدي الذي لم يصرح
 بفعله ومنها الامر للجمع بصيغة الجمع ومنها اسماء الشرط ومنها
 جموع الكثرة المنكرة عند شيخنا ابن حزم اما جمع القلة المنكرة
 فليس بعام بالاتفاق واقل الجمع ثلاثة وقيل اثنان والفعل المثبت
 ليس بعام وحكي عن ابن الحاجب عموما كما في نهى عن بيع الغرر
 وقضى بالشفعة الجار وقوله تعالخذ من امواليكم صدقة افاد اخذ
 الصدقة من كل نوع من انواع المال الا ان السنة خصصته
 ببعض الانواع والفاظ الجمع منها ما يختص بالمدكر كرجال وبالأنثى
 كنساء فلا يدخل احدهما في الاخر بالاجماع الا بدليل من خارج ومنها
 ما يعم الفريقين بوضعه وليس للتذكير والتانيث في دخول الناس
 والانس والبشر وما يشبههما باصل وضعه ولا يختص باحد هما
 الابيان كمن وما قيدل فيهما النساء والرجال ومنها ما يستعمل
 بعلامة التانيث في المؤنث ويحدفها في المدكر كسلمان ومسلات
 وفعلوا وفعلن فلا يدخل فيه النساء الا بدليل وبه قال الجمهور
 وقال اصحابنا الحنابلة واهل الظاهر تدخل فيه النساء وهو المختار
 والخطاب بمثل يا ايها الناس ويا ايها الذين امنوا يعم الذكور
 والاناث والموجودين في عصر النبي صلى الله عليه وآله من بعدهم

الى يوم القيمة وكذا ياتي الناس بعمر الكفار ايضا وكذا الرسول بنفسه اما
 الخطاب الخاص بالامة فلا يشمل كخطاب الخاص بالرسول فانه لا يشمل
 الامة والخطاب الخاص برجل ان صرح فيه بالاختصاص مثل محزيك
 ولا يجزي احد بعدك فيختص به وان لم يصرح فيه بالاختصاص فيعم
 ولو ورد في شخص خاص وجماعة مخصوصة والمخاطب بالكسر لا يدخل
 في الخطاب الا بدليل والمقتضى لا يعمم له بل يقدر فادل الدليل
 عليه كالاكل في حرمت عليكم الميتة والنكاح في حرمت عليكم امهاتكم
 والا يكون مجعلا بتقدير الواحد يحصل المقصود وتندفع الحاجة
 وتختلفوا في الفعل هل له عموم او لا اما المفهوم فله عموم وهو قول الجمهور
 وقيل لا عموم له وكذلك ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام
 الاحتمال يدل على العموم كذلك حذف المتعلق مثل قلان يعطى
 ويمنع عند البعض وكذلك الكلام العام الخارج على طريقة المصحح
 اذا لم يرد العام على سبب خاص فالعبرة لعموم اللفظ لا خصوص
 السبب والحق في التفصيل فان كان الخطاب جوابا غير مستقل
 فهو تابع للسؤال في عمومته وخصوصته وان كان مستقلا مساويا
 للسؤال فيجب حمله على ظاهرة وان كان اخص منه فيقتصر ولا يعم
 بخلاف وان كان اعم منه في حكم اخر غير ما سئل عنه فيعم
 وان كان اعم منه في ذلك الحكم الذي وقع السؤال عنه كقوله
 ما سئل عن ماء بئر بصناعة الماء طهور فيعم ايضا وهو الحق وقيل

عن كسب العباد
 اللفظ العام
 لا يخصص
 منه

لا يعم وقيل بالوقف والتخصيص على بعض افراد العام بالحكم المرافق
الحكم العام لا يقتضي تخصيص العام اذ لا مفهوم له واذا علق الحكم
على علة فتعم العلة اعني يوجد الحكم بوجودها في كل صورة بشرط ان
تكون العلة منصوصة او ثابتة بالقياس الصحيح والعام اذ اخص منه
البعض فيكون مجازا في الباقي وقال اصحابنا الحنابلة انه حقيقة فيه
واختلفوا في انه بعد التخصيص بمبين يبقى حجة في الباقي ام لا والخبر انه
يبقى اما اذ اخص بمبهم فلا يبقى حجة في شيء من الافراد بخلاف واذا
ذكر العام وعطف عليه بعض افرادة فهل يكون المعطوف داخل تحت
ام لا فيه قولان واذا كان المعطوف خاصا فلا يقتضي تخصيص المعطوف
عليه وقيل يقتضي وقيل بالوقف ويجوز التسك بالدليل العام
للعارف بالكتاب والسنة وقيل لا يجوز قبل البحث عن المخصص و
حكى ابن الحاجب الاجماع عليه والمراد بالبحث غلبة الظن بعدم وقيل
القطع به والعام الذي اريد به المخصوص ما كان مضمنا بالقربة
عند التكلم به على ارادة المتكلم به بعض ما يتناول له سواء كان المراد
اكثر الافراد او قلها وهو مجاز لانه استعمال اللفظ في بعض ما وضع
له بخلاف العام المخصص فانه يتناول كل افرادة عند التكلم فهو
حقيقة فاذا لجاء المتكلم بما يدل على اخراج البعض يبقى حقيقة في
الباقي ويصير مجازا فيه خلاف كما تقدم فصل الخاص اللفظ
الدال على مسمى واحد سواء كان فردا او نوعا او صنفيا والمخصوص

الواحد وقيل ان كان العام مفردا كمن وما جازا التخصيص الى الواحد
 وان كان جمعا فالى اقل الجمع وقيل ان كان التخصيص بالاستثناء والبدل
 جازا الى الواحد والا فلا والمخصص متصل او منفصل ومن الاول
 الاستثناء المتصل والشرط والصفة والغاية وبدل البعض والحال
 وظرف الزمان والمكان والمجرور والمجهول والمفعول معه وله
 فالاستثناء يجوز ان يكون متصلا بالمستثنى منه لفظا او يكون
 بعده بفصل يسير او كثير عند التذكر اذا كان ناويا للاستثناء او
 ينبغي ان يكون غير مستغرق والا يبطل وجاز استثناء الاكثر والمساو
 خلافا لامامنا احمد بن حنبل ولو فصل بين المستثنى منه وحرف
 الاستثناء بحرف العطف يبطل الاستثناء ويجوز الاستثناء من
 شئ معين مشارا اليه والاستثناء من اثبات نفى ومن النفي
 اثبات والاستثناء الى رد بعد جمل متعاطفة يعود الى الجميع نص عليه
 امامنا احمد بن حنبل وقيل الى الجملة الاخيرة الا ان يقوم دليل
 على التعميم واذا وقع جملة بعد المستثنى منه والمستثنى تصلح ان تكون
 صفة لكل واحد منهما فهي ترجع الى المستثنى منه وقيل والمستثنى
 والشرط وما يتوقف عليه الوجود ولا دخل له في التأثير والافضاء
 وهو عقل او شرعي او لغوي او عادي وهو واحد او متعدد والثاني
 اما مجموع اى يتوقف الشرط على حصولها جميعا او منفردا يعني يحصل
 الشرط بحصول واحد منها وحكم حكم الاستثناء في الاتصال

مع فلو قال لا
 انت طالق كان
 تاويا بالاستثناء
 فلو استثنى
 بعد شرط
 او بغيره
 عند اصل الشرط
 وصح في ذلك
 الزيادة
 من

والانفصال وقيل لا بد فيه من الاتصال والشرط الداخل على الجمل ترجع
الى كلها وقيل الى الجملة التي تليها ويجوز تقدير الشرط على الجزاء والتأخير
عن الصفة كالاستثناء اذا وقعت بعد متعدد وان كانت الصفات
كثيرة وذكرت بعد جملة فاما تحمل على الجمع فتقيد بكلمها او على البدل
فبى احد منها وان ذكرت بعد جمل ففيه قولان تعود الى كلها
او الى الاخيرة وان توسطت بين الجمل فتعود الى ما قبلها لا الى ما بعدها
والغاية لها حس فان حتى والى وغاية الانتهاء لا تدخل في المغيا وقيل
تدخل ان كانت من جنسه والا فلا وقيل ان تميزت بالحس عما قبله
نحو اتموا الصيام الى الليل فلا تدخل وان لم تميز بالحس فتدخل نحو
الى الموافق والى الكعبين واختارة الرازي وغاية الابتداء لغاية الانتهاء
لا تدخل في المغيا وقيل تدخل والغاية الواقعة بعد متعدد حكمها حكم
الاستثناء بعد جمل متعدد والتخصيص ببدل البعض لا يشترط فيه
بقاء الاكثر ويلحق به بدل الاشتمال والحال كالصفة واذا وقع بعد جمل
فيلحق بالجميع وقيل بالجملة الاخيرة وكذا الظرف والجار والمجرور والتمييز
والمفعول له ومعه اذا وقعت بعد جمل فتلحق بالجميع وقيل بالجملة
الاخيرة اما المخصص المنفصل فهو العقل كما في قوله الله خالق كل شئ
خصص منه الله نفسه بالعقل وقوله تعالى والله على الناس حجة البيت
خصص منه الصبي والمجنون او الحس كما في قوله تعالى واوتيت من
كل شئ او تدبر كل شئ بامر ربها والكتاب او السنة ويجوز تخصيص

الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والكتاب بالسنة الصحيحة ولو كانت
 خبر الواحد وبالعكس الخفية خالفت في تخصيص الكتاب بخبر الواحد
 الصحيح ولم تجز شاهد واحد مع يمين المدعى ولا تعليم القرآن في المهر
 لثخبطت وخصصت الكتاب وزاد عليه بخبر الواحد في مواضع متعددة
 لعدم توريث الإنباء وعدم توريث المسلم الكافر بالعكس تحرير
 الجمع بين المرأة وعمتها وأختها وعدم جواز الوصية لوارث بل خصصت
 وزادت على الكتاب بأخبار ضعيفة منكرة أحاديث كافي جواز الوضوء بالنبد
 وتقدير المهر ونصاب السرقة بعشرة دراهم وحل هذا الانتهاك و
 لا يجوز تخصيص الكتاب والسنة بالقياس وقيل يجوز بالقياس الجلي أو
 بما كانت عليه منصوصة ومجمعة عليها واختاره السيد والشوكاني من
 أصحابنا والخفية مجوزة مطلقاً ولم يجوزوا تخصيص الكتاب بخبر الواحد
 الصحيح فكان القياس عندهم مقدم على الحديث الصحيح مع أن أباهم يقدم
 الحديث الضعيف والمرسل بل قول الصحابي على القياس إلى الله لشك
 من هذه التناقضات ويجوز تخصيص المفهوم المخالف أو الموافق و
 قيل لا يجوز بالخالف واختاره الخفية وكذلك يجوز تخصيص بالاجماع
 كما في قوله تعالى إِذَا نُدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ مُبْتَلًى فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ
 خص منه العبد والمرأة بالاجماع ولا يجوز تخصيص بالعادة وقيل يجوز
 أن كانت مشتركة في زمن النبوة واختاره السيد والشوكاني من أصحابنا
 وكذلك بذهب الصحابي وقيل أن كان هو الراوي يجوز تخصيص به

وكذلك بالسياق والاستصحاب ويجوز بقضايا الاعيان كاذن صلى الله
عليه لم يلبس الحرير المحكة واذا تعارض العام والخاص وعلم التاريخ فان
تاخر الخاص يكون ناسخا او بياناً لذلك القدر الذي تناوله من افراد العا
وازل تاخر العام فيبني العام على الخاص وقالت الحنفية ينسخ الخاص وكذلك
يبني العام على الخاص ان جهل التاريخ وقيل بالتوقف الى ظهور التاريخ
او الترجيح والمحق البناء لان الخاص اقوى دلالة من العام وفي العمل بالعام
اهمال للخاص ليس في التخصيص همال للعام فصل المطلق مادل على
الماهية بلا قيد والمقيد ما كان له دلالة على شيء من القيود والخطا للطلو
محصول على الاطلاق والمقيد على التقييد واذا ورد مطلقا في محل مقيد
في محل اخر فان اختلفا في السبب والحكم فلا يحمل احدهما على الآخر
وان اتفقا فيهما فيحمل المطلق على المقيد اتفاقا وان اختلفا في السبب
دون الحكم فيحمل عند الجمهور ان امكن والا فلا وقيل لا يحمل واختلفا
الا حانف وان اختلفا في الحكم دون السبب فقيل يحمل وقيل لا يحمل
فصل الجمل ما لم يتخذ دلالة والمبين بخلاف ذلك والاجمال واقعة
في الكتاب والسنة وقيل لا وبجزم امامنا داود الظاهري ولا اجمال
في آية السرقة والمسح على الرأس كما زعمت الحنفية اذ بينه الشارع
بالفصل من الكوع والمسح على كل الرأس اذ لم يكن عليه عمامة والمسح
على الناصية واتمامه على العمامة والمسح على العمامة وكذلك لا اجمال
قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَلَا نِكَاحُ

فصل في
الاجمال

الابولي وآما الاعمال بالنيات واصلوة الا بطهور واصلوة الابفاتحة
 الكتاب وورق عن امتي الخطأ والنسيان واصلوة لجار المسجد الا في
 المسجد واصلوة لمن لم يبت الصيام من الليل لوضوح دلالة الكل بل
 الاجمال في لفظ القرء وفي الذي بيده عقدة النكاح والمسعى الشرعي
 اوضح من المسعى للغوى فيجب الحمل على المسعى الشرعي فان تعدد حقيقة
 يرد اليه تجوز او المسعى العرفي مقدم على الغوى والمختار ان اللفظ
 المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين ليس لك المعنى احدهما يحمل محتاج
 الى البيان فان كان احدهما فيعمل به جزم او يوقف الاخر فصل
 البيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي وهو يكون للكتاب
 بالكتاب والسنة وللسنة بالسنة والكتاب وبالقول وبالفعل ولا
 يجوز بالقياس كما الحق المقلدة سائر المطعومات في باب الرويات
 بالاربعة المنصوص عليها وبعضهم الحق سائر ما يباع بالكيل والوزن
 بالسنة المنصوص عليها اما عند ارباب الحديث فلا ربوا الا في الاشياء
 الستة المنصوصة عليها وغيرها لا يلحق بها بالقياس وتأخير البيان عن
 وقت الحاجة لا يجوز ويجوز الى وقت الحاجة ويجوز تأخير النسخ اتفاقا
 فصل الظاهر اذا دلالة ظنية راجحة على معنى مع احتمال غيره مرجوحا
 والتاويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح والظاهر هو النص وقيل النص
 ما لا يقبل التاويل والتاويل في الفروع بال دليل الشرعي القطعي
 جائز وبالمظنون فاسد ولا شيء لعب بالدين ولا يجوز التاويل في العقائد

واصول الديانات وصفات الله تعالى بل يجري ما ورد فيها على ظاهرها
 واخطا السيد العلامة حيث قال مذهب السلف ان لها تاويل
 ولكننا نمسك عنه وجعل اجراءها على ظاهرها مذهب المشبهة اللهم
 الا ان يراد بالظاهر الظاهر المتعارف في حقنا ويشترط في التاويل
 ان يكون موافقا لوضع اللغة او عرف الاستعمال او عادة صاحب
 الشرع والا فلا يقبل ولا يجوز التاويل بالقياس وقيل يجوز بالقياس
 الجلي فصل المنطوق ما دل عليه اللفظ من جهة النطق نصريحا
 والمفهوم ما دل عليه تلويحا وكل منهما ان لم يحتمل التاويل فنصر
 الاظاھر ثم النص صريح ان دل عليه اللفظ بالمطابقة او التضمن
 وغير صريح ان دل عليه بالالتزام وهو ينقسم الى الاقتضاء والايحاء
 والاشارة والمفهوم مفهوما موافقا حيث يكون المسكوت عنه موافقا
 للملفوظ به فان كان اولى بالحكم من المنطوق فهو فحوى الخطاب
 وان كان مساويا لفحوى الخطاب والدلالة عليه لفظية وقيل قياسية
 ومفهوم مخالف حيث يكون المسكوت عنه نقيضا للمنطوق ويسمى
 دليل الخطاب وهو حجة عند الجمهور الامفهوم للقب وخالف فيه
 ابو حنيفة رحمه الله وشرط الاحتجاج به ان لا يعارضه ما هو ارجح منه ولا يقصد
 بالمدح والامتنان او التمجيد وتاكيد الحال ولا يتعلق بالسؤال عن حكم
 خاص او حادث خاصة ولا يذكّر تبعا ولا يقصد منه التعميم ولا يخرج
 مخرجا الاغلب لا يبطل المنطوق وهو على انواع مفهوما الصفة ومفهوما

والمنطوق والمفهوم

العلة ومفهوم الشرط ومفهوم العدد ومفهوم الغاية ومفهوم المص
 ومفهوم الحال ومفهوم الزمان والمكان وقيل مفهوم القلب أيضا
 اذا دلت عليه القرينة فصل السنة هو رفع حكم شرعي بمثلهم ترخي
 عنه وهو جائز عقلا واقعا في الكتاب بالسنة وكذلك نسخ السنة
 بالكتاب وبالسنة ويجوز الى بدل مثله او اعلا او اخف او بلا بدل
 وشرطه ان يكون المنسوخ شرعيا والناسخ منفصلا عن المنسوخ
 متاخرا عنه حكما شرعيا مثله او اقوى منه ولا يكون المنسوخ مقيدا
 بوقت ويكون المقتضى للمنسوخ غير المقتضى للناسخ ويكون الحكم قابلا
 للنسخ كسائر الاحكام الشرعية الفوعية فلا يجوز في توحيد الله تعالى واسما
 وصفاته وكذلك في الاخبار الغير المتغيرة ويجوز النسخ بعد اعتقاد المنسوخ
 والعمل به وقيل العمل به والمنسوخ على النسخ المنسوخ الحكم دون التلاوة
 وبالعكس منسوخ الحكم والتلاوة معا وكذلك الناسخ يمكن ان يكون ثابت
 الرسم والحكم وثابت الحكم فقط ويجوز ان يكون الناسخ متقدما في
 التلاوة على المنسوخ لان ترتيب السور والآيات ليس على وفق ترتيب
 النزول ويجوز نسخ القرآن والسنة المتواترة بخبر الاحاد اذا كان صحيحا
 وخالف في المقلدة ثم ناقضت قولها وخصمت الكتاب وزادت
 عليه باخبار ضعيفة وآثار موقوفة مع اعترافها بان التخصيص الزيادة
 نسخ والفعل من السنة ينسخ القول كعكسه وقيل الفعل لا ينسخ القول
 لان القول اقوى واذا تعارض القول والفعل فيصير الى القول لان

والسنة يجوز
 نسخ الكتاب
 بالكتاب

الفعل بمحتمل التخصيص ما اجماع لا ينسخ ولا ينسخ به وقيل يجوز النسخ
 بالاجماع اذا كان له سند وكذا القياس لا ينسخ شيئا من القرآن والسنة
 ولا الاجماع ويجوز نسخ مفهوم المخالفة مع اصله وبلا اصله ولا يجوز نسخ
 الاصل دون المفهوم وكذلك يجوز نسخ مفهوم الموافقة مع بقاء اصله
 او تبعا لاصله وفي الاول خلاف والزيادة على النص ليست بنسخ
 خلافا للاحناف حيث يردون بهن الاصل الفاسد احاديث صحيحة
 ثم يزيدون في مسائل كثيرة على النص باثار ضعيفة منكورة و
 ينقضون اصلهم بانفسهم وهذا العمري اتباع الحق والنقصان من
 العبادة نسخ لما اسقط منها وما لا يتوقف عليه صحة العبادة لا يكون
 نسخا نسخا لها اما ما يتوقف عليه ففي خلاف والاصح عدم النسخ في
 الشرط والنسخ في الجزء ويعرف النسخ بمعرفة التاريخ او بتصریح اللفظ
 او بقول الشارع وفعله واجماع الصحابة على المخلاف يدل على وجدان
 الناسخ لا انه ناسخ كما مر فصل زعم المقلدة ان معرفة الناسخ
 والمنسوخ عويصة مشككة جدا ولذا اوجبوا تقليد المجتهدين وانا اقول
 ان معرفة الناسخ والمنسوخ يسيرة جدا الان المنسوخ في القرآن اثنا
 وعشرون آية واخرج الشيخ ولي الله منها سبع عشر آية فبقيت خمس
 آيات ونحن نذكر ههنا الآيات المنسوخة والاحاديث المنسوخة
 تيسير الاحباب الحديث اما الآيات فهي ثمانية اتم وجه الله
 وكتب عليكم اذا حضر احدكم الموت وكتب عليكم الصيام كما كتب

على الذين من قبلكم وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين وأنفقوا
 الله حق ثقاته وقل قتال فيه كبير والذين يتوفون منكم ويذرون
 أزواجا وصية لازواجهم متاعا إلى الحول غير أخرج وأن تبدوا أما
 في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله وإذا حضر القسمة أولوا القربى
 الآية والذين عقدت إيمانكم فأنوهم نصيبهم واللاتي ياتين الفاحشة
 من نسائك الآية وأخران من غيركم آيات الصفح والأعراض عن الشركين
 وترك القتال معهم إن يكن منكم عشرين صابرون الآية أنفروا
 خفافا وثقالا الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة الآية لا يحل لك النساء
 من بعد وأن فاتكم شيء من أزواجكم الآية يأيها الذين آمنوا إذا ناجيتم
 الرسول الآية فم الليل الا قليلا واتقوا يا أيها الذين آمنوا
 ليستأذنكم الذين ملكت إيمانكم فهذه اثنتان وعشرون آية وقد اختلف
 في نسخ أكثرها وبقيت خمسة آيات فهي منسوخة بالاتفاق الأولى
 واللاتي ياتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن أربعة منكم
 الآية الثانية كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الثالثة والذين يتوفون
 منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا إلى الحول غير أخرج
 الرابعة إن يكن منكم عشرين صابرون الخامسة إذا ناجيتم الرسول
 فمن حفظ هذه الخمس فقد حفظ منسوخات الكتاب أما منسوخات
 السنة فلا تزيد على عشرة أحاديث نص عليه شيخنا ابن تيمية وقال
 شيخنا ابن القيم لا تبلغ منسوخات الأحاديث عشرة بل ولا شطرها

او على احد وعشرين حديثا كما جمعها شيخنا ابن الجوزي الاولى حديث
 حذيفة في البول قائما والاصح انه ليس منسوخ الثانية حديث ابي
 ايوب اذا اتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وهو
 ايضا ليس منسوخ بل الصحيح ان النهي في الصحراء والجواز في البنيان الثالثة
 حديث ابن عباس تصدق على مولاة ليمونة بشاة فمر بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتموها بها قد بغتموه فانتقمتم
 به فقالوا انها مميته فقال انما حرما كلها والاصح انه ليس منسوخ
 وحديث ابن عكيم محمول على الانتفاع باهاب الميتة قبل ان يدبغ
 الرابعة حديث ابي هريرة تقضاء وامامت النار الحاشية
 حديث بسير من مس ذكره فليتوضأ اختلف في نسخه والاصح انه
 ليس منسوخ السادسة حديث الماء من الماء ويقال انه ليس
 منسوخ واليه ذهب جماعة من الصحابة قال البخاري اذا التقى
 الختانان فالغسل احوط السابعة حديث ابن عمر اذا جاء احدكم
 الجمعة فليغتسل والحق انه ليس منسوخ واليه ذهب ابن حزم
 وكثير من الظاهرية من اصحابنا الثامنة حديث ابي هريرة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب
 الشمس والحق انه ليس منسوخ وجوازها مخصوص بالنبي صلى الله
 عليه وسلم كصوم الوصال التاسعة حديث التطبيق في الركوع
 العاشرة حديث الكلام في الصلوة الحادية عشر حديث ابو سعيد

اذا رايتم الجنازة فقوموا لها ويقال انه ليس بمنسوخ والامر للندب
 وحديث على محمول على الجواز الثانية عشر حديث ابى هريرة
 من ادركه الصبح وهو جنب فلا يصوم له ويقال انه محمول على
 من جامع بعد طلوع الفجر فيومر بالامسالة ولا يصوم له الثالثة
 عشر حديث افطر الحاجم والمجمر ويقال انه ليس بمنسوخ واليه
 ذهب امامنا احمد بن حنبل وابن المبارك والاوزاعي وغيرهم
 الرابعة عشر حديث الامر بصيام عاشوراء ويقال انه محمول
 على الندب وليس بمنسوخ الخامسة عشر حديث اباحة المتعة
 مع النساء ويقال انه ليس بمنسوخ وهو قول ابن عباس وجماعة
 من التابعين واليه ذهبت الامامية السادسة عشر حديث
 النهي عن اكل لحوم الاضاحي بعد ثلثة ايام ويقال انه ليس بمنسوخ
 بل النهي محمول على الكراهة او مخصوص بزمن الجماعة واحتياج
 الناس لسابعة عشر حديث النهي عن الانتباذ في الدباء والمزفت
 والنقيور والمقيور ويقال انه ليس بمنسوخ وهو المروي عن مالك
 واحمد الثامنة عشر حديث لا تكتبوا عني شيئا الا القرآن التاسعة
 عشر حديث النهي عن قتل النساء والصبيان في الغزو والمحاربة
 ليس بمنسوخ بل محمول على التعمد او من غير ضرورة العشرة وحديث
 الاحراق بالنار الحادية عشر ون حديث ابى نهيت عن زهد
 المشركين ولا قبل هدية مشرك ويقال انه ليس بمنسوخ واحاديث

القبول تختص باهل الكتاب او النهي محمول على الكرافة او عدم المصلحة
او ارادة المولاة وزاد بعضهم ثلث احاديث اخرى اعني قتل شارب
الخمر في المرة الرابعة وحديث الجمع بين الصلوتين من غير خوف ولا
مطر لا سفر والحق انه ليس بمنسوخ وهو جائز دفعاً للسرّ وقيل اذا
لم يتخذ عادة وحديث النهي عن الجمع ضعيف لا يصلح للاحتجاج فكيف
يكون ناسخاً للحديث الصحيح وحمله امامنا احمد بن حنبل على المريض
فجوزله الجمع وحديث قطع الخفين في الاحرام حتى يكونا اسفل من
الكعبين والحق انه ليس بمنسوخ وحديث ابن عباس مقيد به جملاً
للمطلق على المقيد فهذه اربعة وعشرون حديثاً والمنسوخ منها
بالاتفاق او على القول الرابع اربعة عشر حديثاً الرابعة والتاسعة
والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر والثالث عشر والرابعة
عشر والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر والثامنة
عشر والعشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون فمن
ضبط خمس ايات واربعة عشر حديثاً فقد عرف المنسوخات اى
معرفته تكون يسيرة من هذا فصل القياس استخرج مثل حكم
المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما وهو حجة ظنية في حق القائل العالم
بالكتاب والسنة وفتاوى السلف الصالحين ليس بحجة على غير
الذي هو مثله ولا يجوز له تقليده بل يجب عليه ان يقيس بنفسه
وانكر من اصحابنا داود وابن حزم وغيرهما من الائمة الاعلام

نقله عن
عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم

خلفه
واو اخرها

فيه بقية خبر

آيات وكتابه

القياس وقالوا انه لاحادثة الا وفيها حكم منصوص عليه في الكتاب
او السنة او معدول عنه بقوى النص ودليله وذلك يعني عن القياس
ويشهد لله قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وقوله عليه السلام
تركتمكم على الواضحة ليلها كنهها وماردهم نفى القياس لغير الصحيح
كالاستحسان وغيره لا القياس الجلي الصحيح وهو ما كان منصوصا على
علة او مقطوعا فيه بنفى الفارق او كان من باب فحوى الخطاب او السنة
اذ هذا النوع من القياس ليس بقياس في الحقيقة بل مدلول عليه
بدليل الاصل فكانه منصوص عليه ومندرج تحته ومشمول به
اتفق اصحابنا اهل الحديث من غير خلاف بينهم انه لا يجوز القياس
اذا كان الحكم منصوصا عليه في الكتاب او السنة الصحيحة واختلفوا
في السنة الضعيفة قال امامنا احمد بن حنبل ضعيف الحديث
اقوى من الراي وهو مذهب ابي حنيفة رح الا ان الاحناف
تركوه ثم يدعون انهم مقلدون لابي حنيفة وكذلك اختلفوا في قول
الصحابي اذا خالف القياس والذي مال اليه شيخنا ابن القيم وغيره
من المحققين انه حجة وكذلك فتاوى السلف والتابعين ثم فتاوى
تبع التابعين فلا يصح الالتماس الا اذا لم يوجد الحكم في الكتاب
ولا في السنة ولا في اقوال الصحابة وافعالهم ولا في فتاوى التابعين
واتباعهم يدل عليه قول ابن مسعود رضي الله عنه من عارضكم قضاء
فليقض بما في كتاب الله فان لم يكن في كتاب الله فليقض بما قضى

به نبيه صلى الله عليه وسلم فان جاء امر ليس في كتاب الله ولم يقض
 فيه نبيه صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون فان جاء
 امر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ولم يقض به الصالحون فليجتهد
 رايه فان لم يحسن فليقم ولا يستحي قال الشوكاني والسيد من
 اصحابنا قول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس حجة اتفاقا لانه يحمل على
 السماع من النبي صلى الله عليه وسلم اما قوله في مسائل الاجتهاد
 فالحق انه ليس بحجة ولا فرق بين الصحابة ومن بعدهم في ذلك ثم
 المحبون باقوال الصحابة يقولون اذا اختلفت الصحابة فالشق الذي
 فيه الخلاف راجع لان اختلف الخلاف فالصواب في الشق الذي عليه
 الاكثر وان كانوا اثنين واثنين فشق ابى بكر وعمر اقرب الى الصواب
 فان اختلف ابو بكر وعمر فالصواب مع ابى بكر ولا دليل على هذا التقريق
 غير حسن الظن والاشارات متعارضة قال الشافعي رحمه الله طبعات
 الاولى الكتاب والسنة الثانية الاجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة
 الثالثة قول الصحابي الذي لا يعلم له مخالف من الصحابة الاربعة
 اختلاف الصحابة الخامسة القياس وكان امامنا احمد بن حنبل
 اذا وجد النص من الكتاب او السنة افتى به ولا يلتفت الى من خالف
 كائنا من كان من الصحابة او غيرهم ثم اذا لم يجد النص فياخذ
 بما افتى به الصحابة ولا يعرف له مخالف منهم ثم اذا اختلفت الصحابة
 تخير من اقوالهم ما كان اقرب الى الكتاب والسنة ولا يخرج عن

اقوالهم وكان ياخذ بالحديث المرسل والضعيف اذ لم يكن في البناء
 شيء يدفعه ويقدمه على القياس قال شيخنا ابن القيم ليس
 المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته من بل الحديث
 الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من اقسام الحسن ولم يكن يقسم
 الحديث الى صحيح وحسن وضعيف بل الى صحيح وضعيف ثم اذ هو بعد
 الفتوى لا في الكتاب ولا في السنة الصحيحة او الضعيفة ولا في اقوال
 الصحابة فيميل الى القياس ولا يستعمله الا للضرورة فلهذا الاصول
 الخمسة اصول امام اهل السنة فصل اركان القياس اربعة
 الاصل والفرع والعلة والحكم وشرط الاصل ثبوت الحكم الذي
 اريد تعديته فيه وان يكون ثبوته شرعيا وطريق معرفته سمعيا
 وان يكون ثبوته بالنقل والاجماع فلا يجوز القياس على الحكم الثابت
 بمفهوم الموافقة او المخالفة وقيل يجوز وان لا يكون الاصل فرعاً
 لاصل آخر وان لا يكون دليل حكم الاصل شاملاً لحكم الفرع
 وان يكون الحكم في الاصل وفاقياً ولا يكون معد ولا به عن قاعدة
 القياس ولا مغلظاً ولا ثابتاً في الفرع قبل الاصل وشرط العلة
 ويقال لها السبب والامارة والداعي والمستدعي والباعث و
 الحامل والمناط والدليل والمقتضى والموجب والمؤثر ان تكون
 صحيحة ثابتة بطريق شرعي مؤثرة في الحكم لحكمة مقصودة للشارع
 وظاهرة جليلة سالمة لا يرد هانص ولا اجماع غير معارض بما يق

منها مطردة وان لا تكون محلا او جزء منه وان ينتفي العلم او انظر
 بالحكم بانتفائها وان يكون الاصل معللا بها بنص او اجماع وان لا
 تكون موجبة للفرع حكما وللاصل حكما غيره وان لا تقجب
 الضدين وان لا يتاخر ثبوتها عن ثبوت حكم الاصل وان تكون
 وصفا معينيا لا مقدرا ومسا لك العلة الاجماع والنص ^{عط} والايماء
 والتنبيه والاستدلال ^{عط} بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتركه
 او فعل غيره بامر ^{عط} والسبر والتقسيم ^{عط} المنصوص ^{عط} ما المنتشر فليس محجة
 قيل حجة في العمليات فقط وقيل للناظر دون المناظر والمناسبة ^{عط}
 والشبه والطرح والدوران ^{عط} وتقييم المناط وتحقيقه ولا يجري القياس
 في الاسباب وقيل يجري والاعتراض امام مطالبة او معارضة
 او قبح والاستدلال ^{عط} ما ليس بنص ولا اجماع ولا قياس له اقسام
 خمسة التلازم واستصحاب الحال استدامة اثبات ما كان ثابتا
 او نفى ما كان منقيا وهو علمي ثلثة اقسام استصحاب البراءة
 الاصلية واستصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي حتى ثبت خلافا
 واستصحاب حكم الاجماع والثاني حجة وفي الاول والثالث قولان
 قيل حجة وقيل ليس محجة وشرع من قبلنا اذ بلغنا على لسان الرسول
 او لسان من اسلم ولم يكن منسوخا ولا مخصوصا وهو شرع لنا على
 الاصل والاستحسان وهو ليس محجة خلافا للحنفية والمصالح المرسلة
 ولا يجوز التسلك بها وقال ابن برهان الحق انها ان كانت ملازمة

لاصل كل اوجزئي من اصول الشرع جاز التسك بها والافلا ولا^{خلة}
 باقل ما قيل اثبتته الشافعية وانكره شيخنا ابن حزم وكذلك
 الاخذ بالاخف او الاشق ليس بشئ بل يجب الترجيح بالدليل
 واتباعه وان لم يرجح احدهما فهما سريان والمثبت يحتاج الى دليل
 لا النافي وقيل النافي ايضا واختاره شيخنا ابن حزم وكذلك
 سد الذرائع ليس بشئ والدليل عليه عدم منع عائشة النساء
 عن الخروج وقال مالك يمنع من الذرائع وهو مختار شيخنا ابن القيم
 وكذلك دلالة الاقتران ودلالة الالهام وكذلك رؤيا النبي صلى
 الله عليه وسلم في المنام وان كان رؤيا حق ولكنه لا يثبت حكما
 شرعيا وقيل يعمل به ما لم يخالف شرعا ثابتا **فصل الاجتهاد**
 استقراغ الوسع في طلب الظن بشئ من الاحكام الشرعية والحق
 من يفعل هذا ولا بد له من ان يكون عاقلا بالغاعلم بانصوص
 الكتاب والسنة اى آيات الاحكام واحاديثها فعد الآيات
 يبلغ الى خمسمائة وعدد الاحاديث كذلك قال شيخنا ابن القيم
 اصول السنن التي تدور عليها الاحكام نحو خمسمائة حديث و
 فرشها وتفصيلها نحو اربعة آلاف وقال ابن العربي هي ثلاثة آلاف
 وقال امامنا احمد بن حنبل الاصول التي يدور عليها العلم عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ينبغي ان تكون الفاو مائتين قال الغزالي يكفي
 مثل سنن ابى داود ومعرفة السنن للبيهقي وقال السيد من

اصحابنا لا بد ان يكون عالما بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي تصنفها
 اهل الفن كالامهات الست وما يلحق بها من المسانيد والمستخرجات
 والكتب التي التزم مصنفوها الصفة ولا يشترط حفظها واستحضارها
 في الذهن بل يكفي التمكن من استخراجها عن مواضعها عند البحث
 والحاجة قلت لا ادرى من اين اخذ السيد رحمه الله الشرط اذ لم
 يثبت علم جميع الاحاديث التي في الامهات الست وغيرها من
 المسانيد والمستخرجات لاحد من المجتهدين الذين اتفق الناس
 على كونهم صالحين للاجتهااد كما لك وابي حنيفة والشافعي والثوري
 بل لاحد من احبار الصحابة كعبد الله بن مسعود وابن عباس
 وغيرهما واین جمع معاذ ذلك القدر من الاحاديث مع ان النبي
 صلى الله عليه وسلم رخص له في الاجتهاد فالصحيح انه يكفي للاجتهااد
 ضبط آيات الاحكام واحاديث الاحكام في الجملة اعني اصولها وهي
 لا تزيد على خمسمائة حديث كما قرره شيخنا ابن القيم وكذلك
 يشترط للمجتهد ان يتمكن من تمييز الصحيح والسقيم في الاحاديث
 اما تقليد الائمة الحديث واما معرفة رجال الرجال والعلل بعد
 التصريح في كتب المخرج والتعديل والتاريخ وان يكون عارفا بمسائل
 الاجماع عالما بلسان العرب واصول القرآن والحديث والفقه
 ويكفي له ما ذكرنا في كتابنا هذا والحق انه لا يشترط علم الاصول
 وكذا لا يشترط علم الفروع وليعلم ان هذا الشرط للاجتهااد

المطلق لا للاجتهاد الجزئي فيكفي للاجتهاد الجزئي في مسألة أو مسألة
 معدودة أن يحيط الرجل بدلائلها ويعلم مالها وما عليها ولا
 يجوز خلو الزمان عن مجتهد وقيل يجوز وهو بين البطلان لأن الاجتهاد
 قد تيسر للمتأخرين تيسيرا لم يكن للسابقين ربعة ولا عشرة وورد
 في الحديث أن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لها
 دينها ولا يزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق والمقلدون
 ليسوا بظاهرين على الحق بل مجمعون على الباطل في كثير من المسائل
 كما نشير إليها إجمالا فحصل اختلافوا في جواز الاجتهاد للأنبياء
 في الأحكام الشرعية واجمعوا على أنه يجوز لهم الاجتهاد فيما يتعلق
 بمصالح الدنيا حكى ذلك ابن حزم وكذلك اختلفوا في جواز
 الاجتهاد في عصره صلى الله عليه وسلم والحق أنه كان جائزا لمن
 غاب عن حضرته وليس كل مجتهد مصيبا كما ذكرنا بل الحق مع
 واحد منهم ومخالفة مخطئ ما جواز إذا كان قد وفي الاجتهاد حقه و
 يجب للمجتهد أن يرجع عن رأيه إذا وجد الحق في خلافه ولا يجوز أن
 يكون للمجتهد في مسألة قولان متناقضان في وقت واحد وأما
 في وقتين فجائز وإذا أفتى مرة ثم سئل ثانيا عن تلك الحادثة
 فإن كان ذاكر الاجتهاد الأول جازله الفتوى به ولا يجتهد ثاني
 مرة وحكم المجتهد بخلاف اجتهاده باطل ولا يحل له تقليد مجتهد
 آخر بالإجماع وقيل يجوز له تقليد من هو أعلم منه قبل الاجتهاد

وقيل يجوز له تقليد الصحابي كما نقل عن الشافعي فصل قد مر
 البحث في التقليد في الجزء الاول من هذا الكتاب فلا نعيد وكذلك
 البحث في ايمان المقلد هل هو صحيح او لا والحق انه صحيح بل نقول
 ان ايمان العامي الذي له جزم ثابت باصول الدين خير من ايمان
 علماء السوء اصحاب الوساوس الذين غلب عليهم الفلسفة والكلام
 ولذا قيل من مات على دين الجائر فهو الفائز فصل المقلد
 ليس من العلماء ولا هو حري للقضاء والافتاء وان لم يتيسر الجهد
 فقضاؤه صحيح ولا فيه قولان وكان ابو حنيفة رح من اتبع الناس
 للكتاب والسنة محتنباً عن الرأي والقياس داخل الكتاب
 والسنة ويعرف ذلك من تركه القياس في القهقهة وجعله
 اكثر الحيز عشق اياه حتى انه تمسك بالآثار الموقوفة وترك
 القياس في مسألة الآبار فهو رحمه الله كان شديد المتابعة
 للكتاب والسنة غير انه لم تدون في عصره الاحاديث ولم تجمع
 فقامت مسائل وانفق انه وقع قياسي مخالفاً للسنة فلهذا اوصى
 الناس بترك قوله ورأيه اذا وجدوا حديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على خلافه وقال ابو يوسف تلميذه لا يجمل احد ان يعمل برأينا
 حتى يعلم من اين قلنا وهكذا اوصى الشافعي ومالك واحمد بن
 حنبل ونهوا الناس عن تقليدهم وامروا بطاعة الله والرسول والخلف
 الصادق هو الذي يمشي على طريق امامه ابى حنيفة ويترك

قوله وقياسه اذا وجد الحديث على خلافه ولندكر ههنا بندا من
 الاقيسة الفاسدة التي صدرت عن بعض المجتهدين او بعض
 العلماء وظننا فيهم خيرا انهم لم يجدوا فيها نصا فقاوا منها
 ردهم حديث رفع اليدين عند الركوع وعند القيام منه مع
 انه متواتر رواه خمسون من الصحابة منها ردهم حديث الجهر
 بآمين باثر موقوف لم يثبت صحة وبالقياس على عاء الاستفهام
 منها ردهم حديث تعيين التكبير للدخول في الصلوة منها
 ردهم حديث وجوب الطمأنينة في الصلوة منها ردهم النصوص
 المحكمة في تعيين قرلة الفاتحة فرضها للامام والمأموم والمنفرد
 منها ردهم الحديث الصحيح الدال على توقف الخروج من الصلوة
 على التسليم منها ردهم الحديث الصحيح الصحيح في اشتراط النية
 للوضوء والغسل منها ردهم الحديث الصحيح من ادرك ركعة من الفجر
 قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر منها ردهم السنة الثابتة
 المحكمة في صحة صلوة من تكلم فيها جاهلا او ناسيا منها ردهم الحديث
 الصحيح الدال على وجوب العادة على من صلى خلف الصف وحده منها
 ردهم السنة الصحيحة في جواز الاذان للفجر قبل دخول وقتها منها
 ردهم السنة الصحيحة في جواز الصلوة على القبر منها ردهم السنة
 الصحيحة في صفة صلوة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة منها
 ردهم السنة الصحيحة في الجهر بالقرلة في صلوة الكسوف منها

ردهم السنة الصحيحة في الاكتفاء في بول الغلام الذي لم يطعم بالنم
 منها ردهم السنة الصحيحة في لو تر بواحدة مفصولة منها ردهم السنة الصحيحة في انه
 لا يجوز التنفل اذا اقيمت صلوة الفرض منها ردهم السنة الصحيحة في صلوة النساء جماعة
 منها ردهم السنة الصحيحة في السلام عن اليمين والشمال منها
 ردهم السنة الصحيحة في وضع اليمين على الشمال على الصديق باثر
 موقوف ضعيف منها ردهم الحديث الصحيح في صلوة الجنازة في
 المسجد منها ردهم الحديث الصحيح ان الصلوة الوسطى صلوة العصر
 منها ردهم الحديث الصحيح في قول الامام ربنا ذلك الحمد منها
 ردهم الحديث الصحيح في اشارة المصلي اذا جلس للشهادة منها
 ردهم الحديث الصحيح في جواز التفتيح في الصلوة للضرورة وجواب
 السلام بالاشارة وحمل الصبي ووضع في الصلوة والصعود على
 المنبر والنزول عنه وفتح الباب اذا لم يكن في البيت غيره منها
 ردهم السنة الصحيحة في تعجيل صلوة الفجر وادائها بالغسل منها ردهم
 السنة الثانية في امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق منها
 ردهم السنة الصحيحة في ان وقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثله
 منها ردهم السنة الصحيحة في طهارة بول ما يؤكل لحم منها ردهم
 السنة الصحيحة في طهارة النعل بالدلك وطهارة الارض بالقاء
 ذنوب الماء عليها وطهارة بول الغلام بمرش الماء عليه منها
 ردهم السنة الصحيحة في تسليم المصلي اذا انا به شئ في صلوة منها

ردهم السنة الثابتة في اثبات سجدة المفصل والسجدة الأخيرة
 من سورة الحج منها ردهم السنة الثابتة في سجود الشكر منها
 ردهم السنة الصحيحة في جواز الجمع بين الصلوتين جمع تقديم وتأخير
 لمطر وسفر وعذر أو بغير عذر إذا لم يتخذ عادة منها ردهم
 السنة الثابتة في جواز التخلّف عن الحج للجماعة لمطر ونحوه منها ردهم
 السنة الثابتة في نداء المؤذن الأهلوا في الرجال منها ردهم
 السنة الصحيحة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة منها ردهم
 السنة الصحيحة في جواز صيام الولي عن من مات وعليه صيام منها
 ردهم السنة الصحيحة أن من باع متاعاً ثراً فليس المشتري فوجده
 بعينه فهو أحق به وزعمهم أنه أسوة للغرماء منها ردهم السنة
 الصحيحة أنه لا يجوز للرجل أن يمنع جارة من غرز خشبة في جداره
 منها ردهم السنة من كان له شريك في أرض أو ربعة أو حائط
 فلا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه منها ردهم السنة في جواز
 تعليق الولاية بالشرط منها ردهم حديث الشاهد واليهم منها
 ردهم الحديث الوارد في وجوب التسوية بين الأولاد في العطية
 منها ردهم حديث المصرة بقياس فاسد منها ردهم السنة
 الصحيحة في جواز العرايا منها ردهم الحديث الصحيح في القسامة
 منها ردهم الحديث الصحيح في النهي عن بيع الرطب بالتمر بقياس
 الفاسد منها ردهم الحديث الصحيح في الإقراع بين الأعبد الستة

الموصى بعقدهم منها ردم السنة الصريحة في تحريم الرجوع في الهبة وجواز الرجوع للوالد
 فيما يهب لولد منها ردم السنة المحكمة في القضاء بالقافة منها ردم السنة الصريحة
 في جعل الأمة فراشا منها ردم السنة الثابتة في دفع اللقطة الى من صرف عنها
 ووعاءها ووكاها منها ردم السنة المحكمة في اشتراط البائع منفعة للبيع
 الى مدة معلومة منها ردم السنة المحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وسلم
 الولد بين ابويه منها ردم السنة الصحيحة في جلد الزانيين الكتابيين منها ردم السنة
 الصحيحة في قطع السارق الذي يسرق البيضة والحبل وتقدير بثلاثة دراهم او ربع
 دينار ورواية ضعيفة منكورة وهي لا تقطع يد السارق فيما دون عشرة دراهم منها
 ردم الحديث الصحيح اذا زنت امه احكم فليضربها الحد بالرأى الفاسد ان اقامته
 الحد ودمفوضة الى الامام منها ردم الحديث الصحيح لا يجلد فوق عشرة جلدات الا فاحدا
 من جلد وادله وتجويزهم التغزير الى تسع وثلاثين سوطا منها ردم السنة الصحيحة في
 وجوب الوفاء بالشروط سيما الشرط التي تستحل بها الفروج منها ردم السنة
 الصحيحة في دفع الارض بالثلث والرابع منها ردم السنة الصحيحة في ان المدينة حرم
 ومن الناس من جعل شركا اعوذ بالله من هذا الجهل منها ردم السنة الصحيحة في
 تقدير نصاب لعشرة ارب خمسة اوسق منها ردم السنة الصحيحة في جواز النكاح
 بما قل من المهر لو خاتم من حديد منها ردم السنة الصحيحة في جواز النكاح على تعليم القرآن
 منها ردم السنة الصحيحة في جواز غناء الجوى سيما في ايام العيد والفرح ومنعهم من
 الغناء مطلقا منها نهيم عن التزعم واستعمال الصفره والتعصب بالحناء للرجال
 مطلقا مع ورود الحد الصحيح الدال على جوازها للرجال ومنعهم عن الزمير مطلقا

حتى في النكاح والاعیاد ومراسم الفرح وتراء الحديث الصحيح الوارد
 لضرب الدقوف في النكاح منها ردهم السنة الصحيحة فبمن أسلم
 وتحت اختان انه يخير في امساك من شاء منها منعهم عن التكلم
 بكلام الدنيا في المساجد مع ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز لبني
 ارفدة الرقص فيها منها منعهم النساء عن النظر الى الاجانب مع
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام عائشة لتري رقص بني ارفدة
 وحديث اقميا وان انتما محمول على النظر بالشهوة او على مواضع
 الفتنة منها ردهم السنة الصحيحة في جواز ان يكون عتق الامت صدقا
 منها منعهم النساء من الخروج للحوائج واداء الصلوة في المساجد
 حضور الجمعة والمصلي مع ان النبي صلى الله عليه وسلم امر باحضارهن
 الى المصلي ولو ذوات الخدور والعواتق والحیض وقال لا تمنعوا النساء
 مساجد الله وقال ان الله اذن لكن ان تخرجن حاجتكن منها ردهم
 السنة الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم
 وبين امراته اذ لم تسلم مع بل متى أسلم الاخر فالنكاح بحال ما لم
 تتزوج منها ردهم السنة الصحيحة بان ذكوة الجنين ذكوة امهاتها
 ردهم السنة الصحيحة في اشعار الهدى وقوله هانده مثله منها ردهم
 السنة الصحيحة في عدم الضمان والاثم على من فقا عين المظلم بغير
 اذن منها ردهم السنة الصحيحة في عدم الضمان على من ضرب المار
 بين يديه بيده وبين السترة وهو يصلي منها ردهم السنة الصحيحة

في النهي عن الخلو على فراش الحرير منها ردهم السنة الصحيحة في نهي
 الثمار في الزكوة والعرايا اذ ابدلوا بها من ردهم السنة الصحيحة
 القولية لا يقتل مسلم بكافر بحكاية ضعيفة ان النبي قتل مسلماً ابدل
 منها ردهم السنة الصحيحة انما انا لبشر لعل بعضكم يكون الخن بجحته
 من بعض فمن قضيت له من حق اخيه شيئاً فلا يأخذ فانما اقطع
 له قطعة من النار وقولهم ان قضاء القاضي ينفذ ظاهر وباطن
 واستحل لهم الفروج المحرمة والمغصوبة بهذا الرأي الفاسد
 منها ردهم السنة الصحيحة في ضمير رأس امرأة الميتة ثلاث ضعفاً
 منها تخييرهم الخمر بالنبي من ماء الغنبي ردهم السنة الصحيحة ان
 كل مسكر خمر وتضعيف هذا الحديث مع انه في اعلى درجات
 الضعيف والافتراء على يحيى بن معين انه ضعف منها ردهم السنة
 الصحيحة في جواز ركوب المرتهن للدابة الموهونة وشرب لبنها
 بنفقته عليها وتقاس عليه سكونة المرتهن في الدار الموهونة بنفقته
 عليها في صفائها واصلاح ما تنكس منها منها تركهم الحديث الصحيح
 في ان الطلاق الثلاث كانت واحدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 والصديق وثلاث سنين من خلافة عمر واقتداؤهم بقول عمر
 والذي ندين الله به ان لا نترك الحديث الصحيح بخلاف واحد كما من
 كان والله المستعان - تم الجزء الثاني من كتاب هدية المهدي

فهرس البحر الثاني

صفحة	
٢	كتاب العلم
//	تعريف الفقة وموضوعه وغرضه
//	بحث اللغة
٣	اللفظ الموضوع
٥	بحث الحروف
٤	الحكم خطاب الله تعالى ببيان الواجب الحرام والمندوب والمكروه والمباح
٨	الحاكم هو الشرع
//	المحكوم به فعل المكلف
٩	اشتراط فهم المكلف لصحة التكليف
//	بحث الكتاب
١٠	السور والآيات
//	اول ما نزل وآخر ما نزل
١٢	معرفة اسباب النزول
١٣	اقسام الوحي
//	ترتيب السور والآيات
١٤	اعراب القرآن وعلامات الاوقاف
//	عدد السور
//	عدد الآيات والحروف
١٥	مخرج الضاد
//	بمذا ترجمة القرآن وتفسيره بلسان العجم
//	الحكم والمقشابه
١٦	هل في القرآن لفظ معرب

الذين اشتهروا بالتفسير	١٧
التفاسير المعتبرة	١٤
بحث السنة	١٨
السنة كالقرآن في التشريع	//
الفعل والقول وبحث الافعال	١٩
التقرير	٢٢
الخبر والاشتر	٢٣
اقسام الخبر المتواتر	//
الاحاد منها المقبول	٢٤
منها المردود واقسامه	٢٤
الحديث المعنعن	٣٢
بحث الصحابي والتابعي	٣٣
بحث العلوي الاسناد	٣٢
المسلسلات	٣٥
تحمل الحديث وانواعه	٣٧
بحث الرواة	٣٨
معرفة طبقات الرواة	٣٩
معرفة الكنى والاسماء	٤٠
ائمة الحديث	٤١
بحث الاجماع	٤٣
الاجماع حجة قطعية او ظنية	//
فساد قول من قال لا يعتد بخلاف الظاهرية	٤٤
الاجماع السكوتي واجماع المقلدين لا يعتد به	//

بحث الامر	٢٥
بحث النهي	٢٦
بحث العام	٢٤
بحث الخاص	٥٠
بحث المطلق والمقيد	٥٥
المجمل والمبين	٥٥
البيان	٥٤
الظاهر والنص	٥٤
المنطوق والمفهوم	٥٤
النسخ	٥٨
زعم المقلدة ان معرفة الناسخ والمنسوخ مشككة	٥٩
بيان منسوخات القرآن	٥٩
بيان منسوخات الحديث	٦٠
بحث القياس	٦٣
اركان القياس	٦٤
الاجتهاد	٦٨
هل يجوز الاجتهاد للانبياء	٤٠
بحث التقليد	٤١
المقلد ليس من العلماء	٤١
الاقيسة الفاسدة	٤٣

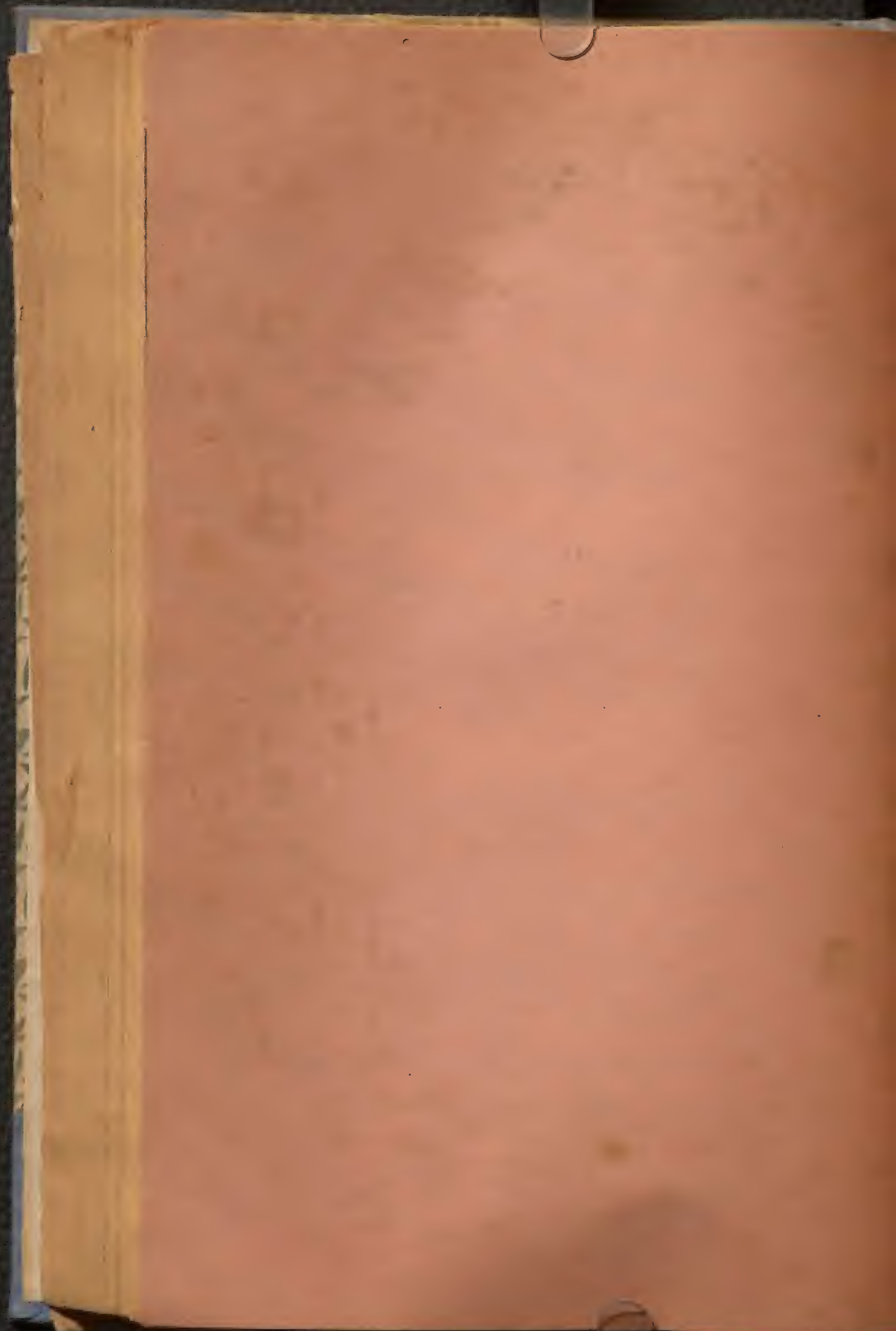
صحت نامه جلد اول هدی المهدی

صحيح	غلط	سٲٲ	سٲٲ	صحيح	غلط	سٲٲ	سٲٲ
بھنا	لھنا	۳	۲۲	القرب	القرب	۸	۲
النبي	النبی	۱	۲۵	الغمة	انعمة	۱۰	۱۱
دائمة	ذائمة	۸	۱۱	حشيت	حيث	۸	۳
وكلما	وكلما	۱۱	۱۱	كشفت	كشف	۱۱	۱۱
ظما	ظماء	۹	۱۱	لأثم	مع راثم	۱۳	۴
ذكره	ذكر	۱	۲۶	وصرت	صرت	۶	۵
التشديد	التشديد	۱۱	۱۱	والمقندر	والمقتدر	۵	۶
سبما	سبما	۱۱	۱۱	والحنة والحفن	والحنة	۱۰	۷
نمہ	نبينه	۱۲	۱۱	بعد	بعد	۱۶	۸
عرضنا	عرضنا	۱۱	۱۱	قرب	قرب	۱۷	۱۱
الانبياء	الانبياء	۱۱	۲۸	ولايعي	ولايعي	۲	۹
النبي	لنبی	۱۶	۱۱	لايتزوج	لايتزوج	۲	۱۱
راحمه	راحمه	۱۲	۲۹	يبغى	ينبغي	۱۰	۱۱
المفوضه	المفوضه	۱	۳۰	اجعل	اجعل	۱۶	۱۲
بيناه	ببياه	۱۹	۱۱	يقفون	يقضون	۴	۱۵
تبرك	يتبرك	۲	۳۱	المرء	المرء	۱	۱۶
بقبر	لقبر	۱۹	۱۱	هذا	هذا	۲	۱۸
يجب	يجب	۱۹	۳۲	بغير الله	بغير الله	۸	۱۹
حاجته	حاجته	۱۲	۳۳	الدعاء	الدعاء	۳	۲۲
التسريح	التسريح	۲	۳۵	الصوفية	الصوفية	۴	۲۳
بمستعد	بمستعد	۵	۳۶	والادراك	والادراك	۶	۱۱
انبيكم	انبيكم	۷	۱۱	اذا كان	اذا كان	۱۸	۱۱

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٣٤	١٩	تتن بها	تتن بها	٤١	٤	الموت	الموت
٣٤	٢	مغفوة	مغفوة	١٠	١٠	تتلاق	تتلاق
١١	١٣	المعرفة	المعرفة	٢٢	٢	لهذا	لهذا
١٢	١٢	يبعد	يبعد	٩	٩	يتوافق	ويتوافق
٣٨	٤	ابتغيه	ابتغيه	١١	١١	مع الالة	والالة
٤٠	١٣	لا يقصدون	لا يقصدون	١٩	١٩	المختار	المختار
٤٣	٤	الموسوم	الموسوم	٢٣	٢	فتبت	فتبت
٤٥	١٣	الربوبية قال انهم	الربوبية قال انهم	١٢	١٢	يشهد عليه	يشهد
٤٦	٦	قوله	قوله	١٥	١٥	الكثيفة	الكثيفة
٤٦	١٨	لم تثبت	لم تثبت	٢٢	٢	بالمأهية	بالمأهية
٤٨	١٦	والخلف	والخلف	٢٥	٢	اثارة	اثارة
٤٩	١٤	ثابت	ثابت	٩	٩	اضغ	اضغ
١١	١٩	مستأى	مستأى	١٨	١٨	يتناهى	يتناهى
٥٠	١٤	تغايين	تغايين	٢٤	٦	لا تفقد	لا تفقد
١١	١٨	النسبة	النسبة	٢٨	١٨	ينقلب	ينقلب
٥٨	٣	بالقوس	بالقوس	٢٩	٨	ليسترة	ليسترة
١٢	١٢	الحجر	الحجر	١٨	١٨	واليمين	واليمين
١١	١٨	التعذيب	التعذيب	٤٠	١٢	واصمياى و	واصمياى و
٥٩	٢	تدريكتف	تدريكتف	٤٢	١٤	بدليل	بدليل
١١	٤	يتنعمون	يتنعمون	١٩	١٩	كتيهم	كتيهم
١١	١١	ولا يعلمون	ولا يعلمون	٤٣	٢	تصفق	تصفق
١٢	١٢	لا يلفتون	لا يلفتون	١٢	٢	دفع	دفع
٦٠	٤	المزو	المزو	٤٢	٥	النياجة	النياجة
١١	١٨	بالحجة	بالحجة	١١	٦	الباطنية	الباطنية
٦١	٦	لا نسمع	لا نسمع	١٠	١٠	كالشعاب	كالشعاب

صفحة	سطر	عَلَط	صَلَح	صفحة	سطر	عَلَط	صَلَح
٤٥	١	لَمَكَرِي	لَمَكَرِي	١٠٠	١	الْحَدِيث	الْحَدِيث
٤٦	٢	جَوَار	جَوَار	١٠١	١٢	وَوَايَه	وَوَايَه
٤٧	١٠	بَالْبَل	بَالْبَل	١٠٢	١٩	الْحَدِيث	الْحَدِيث
٤٨	١٥	يَتَنَقِي	يَتَنَقِي	١٠٣	٤	ثَمَّ بَعْدَ مَعَ أَهْلَانَا	ثَمَّ بَعْدَ مَعَ أَهْلَانَا
٤٩	٢	تَأْقَص	تَأْقَص	١٠٤	٤	أَهْلَانَا مَعَ بَنِي جَعْفَرٍ	أَهْلَانَا مَعَ بَنِي جَعْفَرٍ
٥٠	١٢	أَبُو عَيْبِد	أَبُو عَيْبِد	١٠٥	٨	النَّقْ	النَّقْ
٥١	١٣	الْجِيلِيَّة	الْجِيلِيَّة	١٠٦	١٤	جَهَنَّمُ إِلَى	جَهَنَّمُ إِلَى
٥٢	١٩	تَقْعَم	تَقْعَم	١٠٧	١٩	الْمُنْشَقَّة	الْمُنْشَقَّة
٥٣	١١	كَتْفَسِيرِينَ	كَتْفَسِيرِينَ	١٠٨	١٠	الْأَسْتَهْزَاءُ	الْأَسْتَهْزَاءُ
٥٤	١٥	شَكَرَه	شَكَرَه	١٠٩	١٣	كُفِرَ	كُفِرَ
٥٥	٥	عَلِيْم	عَلِيْم	١١٠	٥	كَقِرَاءَةِ	كَقِرَاءَةِ
٥٦	٨	الْأَجَنَّة	الْأَجَنَّة	١١١	١٢	الْفَاطُ	الْفَاطُ
٥٧	١٢	يَدْخُلُونَ	يَدْخُلُونَ	١١٢	١	ظَهَرُوا	ظَهَرُوا
٥٨	١٦	خَفَّة	خَفَّة	١١٣	٨	تَتَخَذُه	تَتَخَذُه
٥٩	١٩	الْبَيْقُظَة	الْبَيْقُظَة	١١٤	٩	وَالْغَنَب	وَالْغَنَب
٦٠	٩	لَنْبُوءَة	لَنْبُوءَة	١١٥	١١	التَّوَاوُجُ	التَّوَاوُجُ
٦١	١٠	بِهَذَا	بِهَذَا	١١٦	١٩	وَرَدَقِي	وَرَدَقِي
٦٢	١٢	وَالِد	وَالِد	١١٧	٣	قِرَاءَة	قِرَاءَة
٦٣	١٠	بَارَوْزَهَا	بَارَوْزَهَا	١١٨	١٣	فَلَانِ وَشَاه	فَلَانِ وَشَاه
٦٤	١٢	طَرَقَة	طَرَقَة	١١٩	١٩	أَوَالْتَشِيخِ	أَوَالْتَشِيخِ
٦٥	١٦	رَبْنَا كَوَيْتِد	رَبْنَا كَوَيْتِد	١٢٠	١٦	مِنْ مَنَع	مِنْ مَنَع
٦٦	١٣	زَادَهْ أُنْد	زَادَهْ أُنْد	١٢١	١٥	وَأَحِب	وَأَحِب
٦٧	١٢	خَوْض	خَوْض	١٢٢	١٩	فَهْوُ يَمْعَزَل	فَهْوُ يَمْعَزَل
٦٨	٢	لَمْ يَهْلِكْ	لَمْ يَهْلِكْ	١٢٣	٨	وَوَطِي	وَوَطِي
٦٩	٨	وَوَظَنَه	وَوَظَنَه	١٢٤	١٥	أَوْ رَسُول	أَوْ رَسُول

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٢٢	١٤	يحدون	يحدون	١٢٣	٥	يحدون	يحدون
صحت نامه جلد ثانی							
٦	١٥	حرفاً معنی	حرفاً معنی	٣٤	٢	من ان يقول	من ان يقول
٨	١٠	فوقت	فوقت	١٩	١٩	وان يبه مع سمعة	وان يبه مع سمعة
٩	١٥	نقيقاً	نقيقاً	٣٩	١٨	او تعبد	او تعبد
١١	١٨	بد ونهوى	بد ونهوى	٣١	٦	مستدلى	مستدلى
١٢	١١	او ثمانين	او ثمانين	٣٢	٢	عقار من سبعة	عقار من سبعة
١٣	١٢	الحكمة	الحكمة	٣٣	٤	وا زاد	وا زاد
١٤	٢	أبي	أبي	١٥	١٥	يعود	يعود
١٥	١٥	الطاء	الطاء	٣٤	١٥	والتأسيس	والتأسيس
١٦	٢	اوحى	اوحى	٣٤	٥	لان العمى	لان العمى
١٧	٢	بعد	بعد	٣٨	١٤	المختار	المختار
١٨	٤	اوائل	اوائل	٣٩	٤	المبتة	المبتة
١٩	١٣	لهذا	لهذا	٥٢	١٦	وما يتوقف	وما يتوقف
٢٠	٢	النشأ يورى	النشأ يورى	٥٣	٥	توريت	توريت
٢١	١٣	والخش	والخش	٥٤	١٢	تقدم	تقدم
٢٢	٨	وجو	وجو	٥٤	١٣	كان كان	كان كان
٢٣	١٩	فعلة عليه	فعلة عليه	٥٥	١٤	ارجح	ارجح
٢٤	٢	تلكه عليه	تلكه عليه	٥٩	٨	وهذا	وهذا
٢٥	٢	الارجح	الارجح	٦٩	١٩	هذه	هذه
٢٦	٢	الجو جاني	الجو جاني	٧١	٦	العجائر	العجائر
٢٧	١	نص	نص	٧٢	١٢	اوصى	اوصى
٢٨	٣	الاحاديث	الاحاديث	٧٣	١٥	اذا	اذا
٢٩	٥	قبل بعضهم بان	قبل بعضهم بان	٧٥	٢	بالقافة	بالقافة
٣٠	١	تقليد	تقليد	٧٦	٤	فعياً وان	فعياً وان
٣١	٣	وكيس	وكيس				
٣٢	١١	تشبيه	تشبيه				



تاريخ اتمام كتاب زمولف

لما اكمل الكتاب قيل للعبد

تاريخه تاريخ هديته الهية

ايضا

مبعود ظهور المهدى

١٠

وبالسنة العيسوية

مشيئة الايات الباطل من يزيد ولا من خلف

ايضا

صحيحة انيقة لا ياتي الباطل من يزيد ولا من خلف

١٩٦٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب

مَدَامَةُ الْوَحِيدِ

جلد سوم

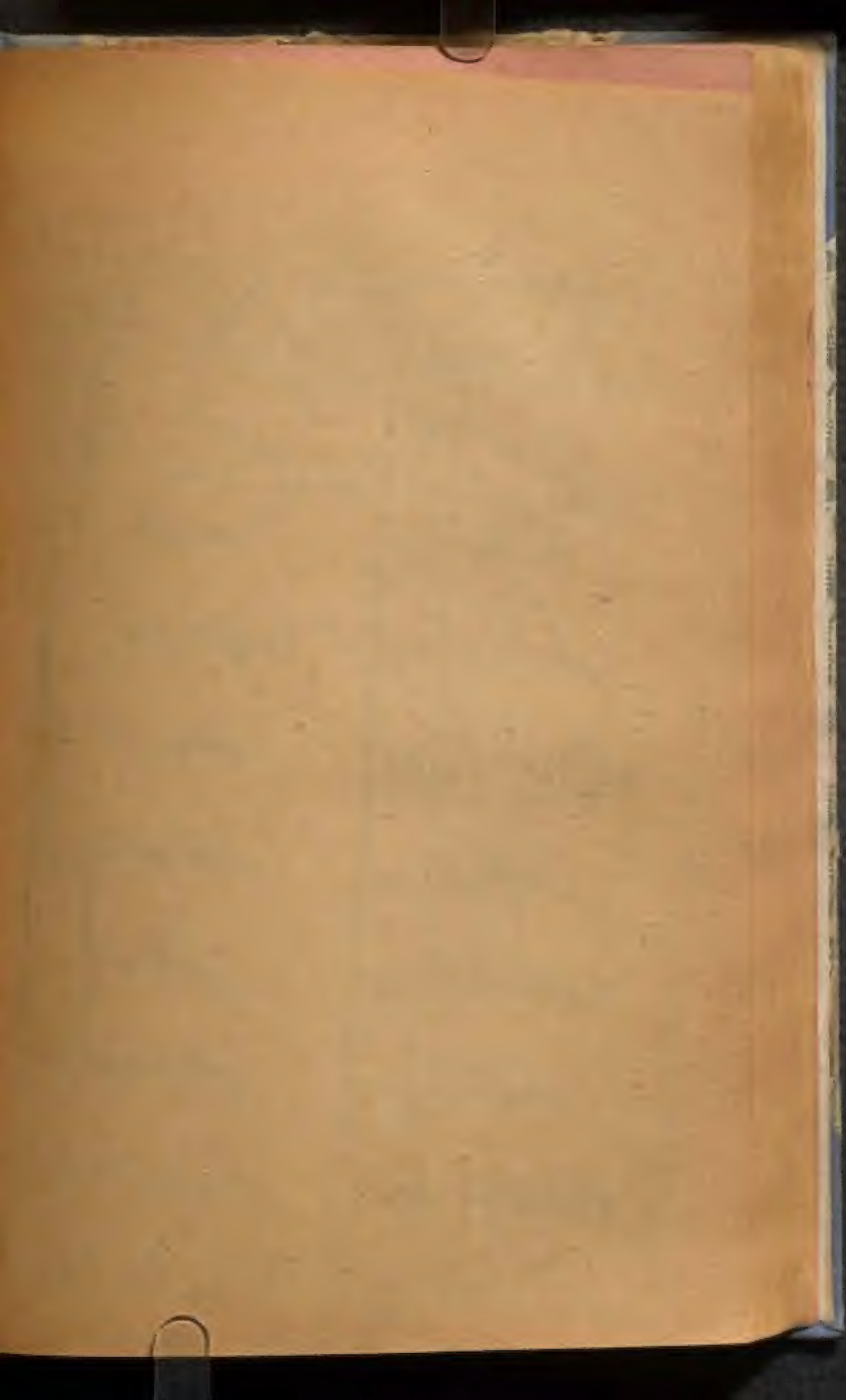
کتاب الطهارة

مطبعة الاملاک اسلام آباد



فَرْسِيَّةُ بَيْتِ هَيْدَرِ الْهَيْدَرِ جِلْدُ ثَلَاثٍ

مضمون	مضمون
خطبة كتاب	٢
كتاب الطهارة	٦
باب الوضوء	٨
نواقض الوضوء	١٥
باب الغسل	٢٠
موجبات الغسل	٢٢
بحث الماء	٢٤
باب البير	٣٥
الاسار	٣٤
باب التيمم	٣٨
باب المسح على الخفين	٣٦
باب الحيض	٥٠
باب المستحاضة	٦٤
باب النفاس	٤٢
باب الانحاس تطهيرها	٤٣
باب قضاء الحاجة والاستنجاء	١٠١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِسْلَامُ

بَعْدَ مَا نَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رَبِّكَ وَبِشْرَارِ مَا كُنَّا سَاءَ صَاحِبَاتٍ لِيَأْخُذُوا بِكُمُ الْيَوْمَ لِكُلِّ أَصْحَابٍ

الْقِطْعَةُ الْأُولَى
مِنْ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنْ

مَنْ تَعَالَى
كِتَابُ
الْقُرْآنِ
وَرَبِّكَ أَنْ تَرْجِعَ

الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ
فَقَدْ سَيِّئَ

تَأْيِيدَ ضَعْفِ عِبَادِ اللَّهِ الْمُنَانِ الْمَعْرُوحِ حَيْدَ الزَّمَانِ غَفَرَهُ الرَّحْمَنُ

مُطْبَعَةُ الْأَمِيرِ
مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بارئ العوالم وخالقها. ومبدئ النعم قبل استحقاقها. المبدع الحكيم
والبر الرحيم. المتفضل على ما يرى. والمنعم بما يرى. لم يخلق الخليقة سدا
بل أعطى كل شئ خلقه ثم هدى. وجب شكره. على كل من وصل إليه به.
كونه لا كوان. وعمها بالاحسان. ركب فيها غرايزها وقواها. وما يصلح
نظامها ويقاها. فهو الرب الحق. وللنعم المطلق. جبلت الفطر على محبته
وطاعته. وقضت العقول بوجوب شكره وعبادته هذا مع عجزها عن
ادراك ما يليق بجلاله. ومعرفة حرامه وحلاله لاكتنافها بالمضادات والوانع
المتقابلات وكل صنف مائل بطبعه الى الاستيثار بالبقاء لنوعه بل كل فطر
محبول على حفظ كيانته وان ادى الى الاضرار باقرانه وانحوانه فاقضت حكمة الرب
وعدله ارسال رسله ليلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فوضح بهم الحقيقه
ونصب بهم اعلام الطريقه وحذر وانذر وارهب ونشر دل على كل خير
وشحركم بالقرآن احكاما نجمة وحدود عن الافراط والتفريط حاجه سبحانه
ما اعظم شأنه وما اظهر برهانه وما اوضح بيانه فلا اله الا هو لا معبود سواه
اشهد بذلك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالسبحه البهيته

والسهملة الواضحة المرضية فختبر الرسالة ومحابه الضلالة فقال نعم هو الذي
 ارسل رسولاً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون
 فصدق وعده ونصر عبده وقال اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم
 نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فشرح لنبيه صدره ورفع له ذكره ووفاه
 اجره فلم يبق لقائل مقال ولا للمتنتع مجالا وحيداً قال صلى الله عليه وسلم
 من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقال كل بدعة ضلالة ولا ريب
 ان الاحداث بالزيادة والنقصان فيما هو كامل اخراج له عن كماله وتشوير
 الحسن وجمالها ان الله جل شانعه غني عن العالمين وعالم بما يصلحهم في الدنيا
 والدين فهو لا يبيح الزيادة والنقصان في دينه وشريعته لجاهلين جاء هذا
 الذين والارض مظلمة بدياجي الضلال وتسلط بصوف الجور الشرا اهلوا
 فآمن به واخذوا خالصا غيبه شوب الرعيل الاول ومن اختارهم لنصرة
 نبي المرسل فاخرجهم به من الظلمات الى النور ومن الخفاء الى الظهور
 واستخلفهم في الارض وجعلهم ائمة وجعلهم الوارثين ثم جاء من بعدهم اقوام
 استقام لهم الامور واستقاموا به وقارنهم النصر والفوز ما اعتصموا به وعقبهم
 اخرون نكثوا ايمانهم ونكصوا على عقابهم ولم يمسكوا بعروة الوثيقة وتسلوا
 لو افان جناحه الانيقة وبساتين الرشيقة فحاق بهم الفشل واحاط بهم
 الزلل ونزل عليهم الخزي والبوار وجعل في قلوبهم الذل والجبن والعار
 اختلفوا فقتلوا وجنوا الى ان ذهب ريحهم وتسلط عليهم الكفار فاذا قوه
 لباس الخزي والصغار وضربت عليهم الذلة والنغار فيا ايها المومنون هذا

حذارو عليكم بالفكر والاعتبار فيقوا من سبائكم وتلافوا ما فاتكم
 واستيقظوا من نومكم وانتهوا من غفلتكم فانما قهركم من قهركم
 بتفرقكم في الدين وترككم سنن سيد المرسلين واقتفاءكم سنن اعدائكم
 المنحرفين عن كتابهم للتسمين باسم اهل الكتاب حتى اصاب التابعين
 ما اصاب المتبوعين الذين قال الله تعالى فيهم اخبارنا واعتبارنا وقضينا
 الى بنى اسرائيل في الكتب الاية الى قوله وان عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين
 حصيرا ايها المؤمنون المريان لكم ان تخشع قلوبكم لذكر الله والاتحاد والاجتماع
 لاعلاء كلمة الله واتباع القرآن وسنة رسول الله اما قرائتم وما اختلفتم فيه
 من شيء فحكم الى الله وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول وجل
 الكلام انا لا نحصل المرام ولا ترفع عنا الملامح ما لم نجعل القرآن والحديث اما
 ولائنا الغر والتمكين الا بالعود الى اصل الدين الذي كان مرسوما من الصحابة
 والتابعين والتبرئة عما الصوقي وكذا صفوة وجب ضوئه وكذب نوئه حتى صار
 مهمل حزنا وحره ضمنا وجبه ضغنا صعبه على السالكين وتعذر الاخذ باحكامه
 على الامراء والسلاطين حتى على عامة المؤمنين فصار له معرضا للطاعين
 وانتقاد الجاهلين فيا لله ما بال المسلمين وماذا اصابهم فان الله وانا اليه راجعون
 افليس الاسلام هود بن الحق والحقيقة طابق البجلة والقطرة السيلمة اليس هو
 العدل والحكمة والرافة والرحمة وهو المصلح والمصلحة لكل زمان وكل امة
 بل بلى والله شهيد على ذلك والملائكة والانبياء والمقسطون والمنصفون
 من العلماء ومن عرف حال الاولين من الصحابة والتابعين لهم باحسان

علم ذلك علم اليقين - اللهم وفقنا لاتباع شرعك والايثار بامرك أمّا بعد
فان اجل العلوم قدرا واكثرها بعد علم التوحيد والاصول خيرها هو علم فروع الفقه
اللتعلق باعمال العباد من حيث الصحة والفساد والحرمه والايجاب والكرهه
والاباحه والاستحباب وقد قال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين ولما فرغت من تاليف الجزء الاول والثاني من كتابي هدية المهدي
الذي بنيت فيها العقائد والاصول سمخ لي ان اولف كتابا اخر اجعله الجزء الثالث
للكتاب المذكور المقبول ابين فيه المسائل الفرعية الشرعية المحكمة بدلائل الكتاب
والسنة مزيفا للمذهب المخالف المعروف في الامصار مع التزام طريقة الايجاز
والاختصار قصدت به خدمة اصحابنا اهل الحديث ليستعينوا به ويسرون
اليه سير احديث اخترت في كل مسألة ما هو الراجح والصواب والمقصود من
دلائل الخطاب جمعت فيها المسائل واشت في الى الدلائل ليمهل تناولها ويسهل طلبها ما أخذها
ادور الى حيث دار الدليل مع بيان مطابقتها بالمصلحة والعقل وصحة التعليل وتلوا
فيه قلو صاحب الهداية للسادة الاحناف مع تحري الانصاف في نقط الخلاف
فما ريت فيه من الصحيح البقية على حاله ونسجت العبارة على منواله ما ضعف ما خذ به مستعلى وجه
الضعف وبخافة مقالة متوكلا على من يتوكل المتوكلون على رحمة وافضاله والحقت
في اخره كتاب الفرائض والتركات الذي تركه صاحب الهداية وقسمته على
القطعات فهذا الجزء الثالث كانه تهذيب وتكميل واصلاح لهذاية الاحناف
وخدمة عظيمة لمذاهب اهل العدل والانصاف وهو بغية الطالب وقررة
عين الراغب يزف الى قارئه شرعية الاسلام في ثوبها القشيب ويرى كانه ينظر

الى السلف الصالح من مكان قريب بشري لكراميا الاخوان من اهل التوحيد
والايمان فقد جاءكم كتاب جامع للعقائد والاصول حاو على الفروع بصحيح
النقول ولا اريد ان يقلدني مقلد فاني لا ارى نفسي اهلا للاجتهاد في مسألة
من مسائل السداد فكيف الاجتهاد المطلق الذي دونه خرط القتاد انما ينبغي
ان يستعان به على فهم الكتاب والستر ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم
باحوال الناس والجنة وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وا اليه انيب.

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قال الله تعالى - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
الاية فوايض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس وغسل الاثنتين ومسح الاثنتين على قول مخرج
واخاره شيخنا ابن جرير لا يدخل غسل الاذنين ولا المسترسل من الخيطة في الوجه المرفق
والكعبان يدخلان في الغسل للاية للذكورة ولان غسل ذراعه اليمنى حتى
جاوزه المرفق وكذلك غسل يساره وفي رواية غسل يديه حتى اشبع في العضدين
ورجليه حتى اشبع في الساقين وخروج بعض الغابات محتمل ولكنه رفع بفعله
والغايرة ان لم يتميز بالحس قد دخل في المغياء على قول وفيه الاحتياط ولان
المرفقين كالكعبين لا يتم الواجب الابهام وما لا يتم الواجب الابهام فهو واجب ويجب
في مسح الرأس امرار اليد المبسوطة على كله وهو المختار المنقول في اصح الروايات انه
مسح راسه فاقبل بها وادبر وقيل يكفي المسح على بعضه اذا كان مكشوف الرأس
او على بعضه مع التكميل على العمامة او على العمامة فقط ايما فعل اجزائه والاول

عنه
ابن جرير
صحيح

افضل لما صح عنه انه مسح راسه بيديه فاقبل بهما وادبر بداً بمقدم راسه ثم
ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بداء منه كان اكثر ما يداوم على هذه
الهيئة والصورة الثانية دل عليها انه توضع ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى
الخفين والثالثة دل عليها حديث الضمري رايته يمسح على عمامته وعلى خفيه
ولان مسح الراس كله هو التبادر من الاطلاق واذا كان الراس معهما فالعمامة
تقوم مقام الراس كالحف يقوم مقام الرجل في المسح وقال الاحناف المفروض
مقدار ربع الراس وتمسكوا بحديث المغيرة بن شعبه انه اتى مسبطة قوم في ال
وتوضع ومسح على ناصيته وخفيه وقالوا ان الكتاب يحمل الحديث الحق بياناً له
قلنا ان هذا الحديث لم يوجد بهذا اللفظ في كتب الائمة والمروى في صحيح مسلم
وغيره عن المغيرة انه توضع ومسح بناصيته وعلى العمامة وهو حجة لنا في تكميل المسح على العمامة ولا
يخالف حديثنا في مسح مقدم راسه فلم ينقص العمامة انه هو ساكت عن نفي التكميل قال شيخنا
ابن القيم لم يصح عنه في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض راسه البته ولكن
اذا مسح بناصيته كمل على العمامة ومع ان الرواية التي رووها لا تكاد توجد في شيء
من الكتب يقتضي العجب من قولهم هو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات
وعلى مالك في اشراط الاستيعاب فان قال الاحناف كيف يجوزون المسح على
العمامة مع كونه مخالفاً للكتاب قلنا لهم كيف يجوزون المسح على الخفين
مع كونه مخالفاً للكتاب وكيف تعينون ربع الراس مع انه لم ينطق به الكتاب
فان قالوا بالخبر الصحيح قلنا ان حديث المسح على العمامة صحيح ايضاً وهو لا يخالف
الكتب بل يخصصر ويبين وهو جائز عندنا كما تقر في الاصول ومن الفريضة

النية. ثبت فرضيتها بالسنة لقوله. انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
 ولان الوضوء عمل شرعي مقصوده القرينة ويترتب عليه الثواب لقوله. اذ اتوضأ
 العبد للمؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه الحديث وقوله. من توضأ على طهر
 كتب له عشر حسنات والقرينة لا تتم الا بالنية كما في التيمم لو ضرب احديده
 على التراب من غير نية لا يسمى تيمما فكذلك لو غسل احد اعضاءه تطظيفا
 او تبريدا فلا يسمى بالوضوء خلافا للاحناف حيث زعموا انه لا يقع
 قرينة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلاة قلنا اذا لم يكن قرينة فلا يكون وضوء
 شرعيا ولا يكون مفتاحا للصلاة وقوله. من ان يقع طهارة باستعمال المطهر لا يستقيم
 في رفع الاحداث وانما يستقيم في ازالة النجاسات والازالة ربما تكون بالتراب
 والشمس وتنشيف الهواء ونحن لا نشترط النية فيها والمضمضة والاستنشاق
 لقوله. اذ اتوضأت فمضمض وانذر امر بهما وقوله. هما من الوضوء الذي
 لا بد منه وفي لفظ من الوضوء الذي لا يتم الصلاة الابرة والاخيرة صحت مرسلته
 وقوله. اذ اتوضأ احدكم فليستنشق وفي رواية. اذ اتوضأ احدكم فليجعل
 في انفه ماء ثم لينثر وفي رواية. بالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون
 صائما ولان الغم والانسف محل الرياح المنتنة والوساخ فلا بد من تطهيرها
 وتنظيفها قبل الصلاة التي تكون فيها المحصور عند الملك الجبار وقرينة الصلاة
 الابرار الاظهار وقال الشوكاني والسيد من اصحابنا انهما من جملة الوجوه الذي
 ورد الامر بغسله في القرآن العظيم خلافا للاحناف لهم انه لم يرد الامر بها في القرآن
 قلنا قد ورد الامر بهما في الحديث اذا دخل في الوجه فور ودا لهما الاشك فيه انتم قد اوجبتم الوضوء مع انه

لم يرد الأمر به في القرآن ومن أصحابنا من استدل على فرضيته بمواظبة النبي
 وعدم ثبوت الترك ولو مرة واحدة وهو منقوض بان المواظبة لا تدل على
 الوجوب كما تقر في الأصول والترتيب لقوله عن بدء بما بدء الله ولم يثبت
 التقديم والتأخير ولو مرة واحدة للتعليم وقوله عن توضاء كما أمرك الله وقوله
 اذا توضا تم فابدأ بما منكم وقوله عن هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به
 وهو كان مرتبا ولان الوجه اشرف من اليد ثم الرأس افضل من الرجل فبدء
 الغسل بالوجه والمسح بالرأس واما غسل الرجل فمختلف فيه كما قدمنا مع
 قطع النظر عن الخلاف قد ينوب للمسح عن الغسل في الرجل فاعطى له حكم
 المسح خلافا للاحناف واستدلوا بان الواو لمطلق للجمع قلنا هذا فاسد
 بتصريح اهل اللغة فان الواو يحكي كثيرا للترتيب التسمية لمن ذكرها ما لم تيم
 لقوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقوله ان الله رفع عن امي
 الخطاء والنسيان ولان الوضوء عبادة وتطهير للبدن فيقاس على الذبح
 الذي هو تطهير للحیوان خلافا للاحناف واستدلوا بقوله من توضاء
 وذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن توضاء ولم يذكر اسم الله
 عليه كان طهورا لاجزاء وضوئه وقوله ان لم يمنعني ان ارد عليك الا اني
 كنت على غير وضوء وفي رواية الا اني لم اكن على طهارة وقد حوا في ما روينا
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه بانه ضعيف لان يعقوب بن سلمة لم يمتح
 به مسلم ولا يعرف لابي سماع من ابي هريرة قلنا قد صححه الحاكم وليس في اسناده
 ما يسقطه عن درجته الاعتبار وله طرق اخرى عن سعيد بن زيد والشمس

وسهل بن سعد وابي سبرة وامر سبرة وعلى وانس رضي الله عنهم والحديث
 حسن وهو حجة كالصحيح ولنا حديث آخر توضحا واباسم الله قال البيهقي
 هذا الصحيح ما في التسمية اما ما استدلو به بالحديث الاول في سنده متروك
 اضعيفان والثاني معلول ويعارضه الاحاديث الصحيحة المشعرة بذكر الله
 وقرآته القرآن في حالة الحدث وهم بانفسهم قد تركوا هذا الحديث وجوزوا
 رد السلام وقراءة القرآن على غير وضوء ثم يجتنبون به علينا هل هذا الاشياء
 عجاب فهذه تسعة فرائض في الوضوء واذا دخلت المضمضة والاستنشاق
 في غسل الوجه فعدد الفرائض سبعة واختلفوا في الولاية ومذهب امامنا
 احمد بن حنبل انما فريضة وهي ان لا يورغسل عضو حتى يجف ما قبله من
 معتدل فحينئذ يبلغ عدد الفرائض الى عشرة او ثمانية ومن الوضوء غسل
 اليدين الى الرسغين قبل غسل الاعضاء المتقدمة ومن استيقظ من النوم
 اكد الحديث اوس قال رايته توضاء فاستوكف ثلثا ولقوله اذا استيقظ
 احدكم من نومه فلا يغسل حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده ولا ان
 الرسغين وما يغسلان لاجراج الماء ويستعان بهما في غسل الوجه فلا بد من
 غسلهما اولاً والسواك عند كل وضوء وكذا عند كل صلوة ولو كان ظهراً
 لقوله لو لان اشق على متى لا مرتهم بالسواك عند كل صلوة والحديث ثمة
 كان لا يوقد من ليل ولا نهار فيستيقظ الا يتسوك قبل ان يتوضاء ولان
 الفم لا يوقد نائمه ونحوه بالمضمضة فقط سيما الاسنان فانها لا تنظف الا
 بالسواك وما يقوه مقامه ونزعت الاحاف انه لا يتحب عند كل صلوة

ان في هذا
 كلاماً
 لا ينبغي
 ان يغفل
 عنه

ان كان طاهر المارواه النساء وفيه عند كل وضوء قلنا قد ورد في اكثر
 الروايات عند كل صلوة فلا وجه لانكاره وتخليل الحية لانه كان يخل
 الحية ولم يكن يواظب على ذلك ولان فيه ابلاغ الماء الى اصول الشعر الذي
 هو من متعلقات الوجه والاصابع لقوله اذ انقضت فخلل اصابع يديك
 ورجليك ولان الماء ربما لا يصل في فروجاتها فتخليلها يحصل الاطمينان
 قال شيخنا ابن القيم وكذلك تخليل الاصابع لم يكن يحافظ عليه وتحريك
 الخاتم لانه اذ انقضاء حرك خاتمه ولان الماء ربما لا يصل الى ما تحت
 الخاتم سيما اذا كانت ضيقة فبالتحريك يحصل الاطمينان قال شيخنا ابن القيم
 حديث تحريك الخاتم ضعيف والدليل لانه توضع فجعل يقول هكذا يدلك
 ولانه يصفى الجسم ويتم التطهير والقيام من الحديث عائشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يحب القيام في تنعله وترجله وطموحه وفي شأنه كله
 ولان الجانب الايمن اشرف واغنى من الايسر فالابتداء به اولى ولا بأس
 لو بداء بالاييس كما روى عن علي رضي الله عنه والتثليث في غير الراس لانه توضع ثلاثا
 ومسح برأسه مرة واحدة ولان في التثليث زيادة انقاء للعضو ما للمسح ^{يقصد} قلة
 فيما لا ينقاء فلا فائدة فيه من التكرار وتكرار المسح لم ينقل في الروايات المعتبرة
 قال ابوداؤد واحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على ان مسح الرأس مرة
 واحدة وقال بعض الاحناف والذي يروى فيه يعني مسح الرأس من التثليث
 محمول عليه بهاء واحد قلنا احاديث تكرار المسح كلها مجردة سيما الحديث
 الذي رواه ابو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قال ^{قطعي} الدار

ذكر فيه ابو حنيفة ومسح راسه ثلاثا وخالف جماعة من الحفاظ الثقات
 وكلهم قالوا ومسح راسه مرة ولا نعلم احدا قال فيه ومسح راسه ثلاثا غير ابو حنيفة
 ولم يجئ في تلك الاحاديث تصريح بهذا الحمل الا في رواية الطبراني وفيها انه
 مسح راسه ثلاثا بماء واحد وسنده ضعيف لا يليق بالاحتجاج وفي رواية
 النسائي انه مسح راسه مرتين قال ابن عبد البر لم يذكر فيه احد مرتين غير ابن
 عينية ولعله وهم وتاول قوله فاقبل بهما وادبر فجعلهما مرتين وقد صح عنه
 انه توءم من مرة وهو الواجب توءم مرتين مرتين وهو اقل السنن وتوءم ثلاثا
 ثلاثا وهو كمال السنن وبكرة الزيادة لقوله فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء
 وظلم او ظلم واساء او تعدى وظلم وفي رواية النسائي فقد اساء وتعدى وظلم
 ولان فيها اضاعة الماء من غير ضرورة اذ بالتثليث يكمل المقصود والمؤلاة
 سنة لان لم يدل الدليل على الفرضية ومن اصحابنا من ذهب الى فرضية
 لقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وقد توءم مرتين متواليين
 وقوله لو جل يصلي وفي قدس لمع لم يصبر الماء ارجح فاحسن وضوءك وفي
 رواية امره ان يعيد الوضوء والصلوة وهو مذموم لما هنا احمد بن حنبل
 وهو الاصح عندنا قال الاضاف ان الحديث الاول اسناده ضعيف والثاني
 فيه بقية وهو مدلس قلنا رفعت التدليس برواية الحاكم ورواه جريحه قبا
 عن انس قال الدارقطني جريح ثقة وتمسكوا بحديث ابن عوف فاغسل راسك
 عندها هلك فاذا حضرت الصلوة فاغسل سائر بدنك قلنا ان في اسناده
 اسمعيل بن يحيى وهو متروك وكذا الدعاء لما تفرغ عند الفراغ بان يقول

شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول سبحانك اللهم ومحمد
 اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك ولا بأس بان يصب عليه
 غيرة لانه فعل ذلك كما في الصحيحين عن المغيرة ولا بأس بالتنشيف ولا
 نقض اليد ببقية ماء الوضوء اما النقض ببقية ماء الغسل فروى عن صلى الله
 عليه وسلم واحاديث التنشيف وان كانت واهية ولكن لم يرد النهي عنه فبقى
 على الاباحة وكرهه بعض اصحابنا قال شيخنا ابن القيم ولم يكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يعتاد تنشيف اعضائه بعد الوضوء ولا صح عنه ذلك
 حديث البتة بل الذي صح عنه خلافه ويستحب التوضؤ لكل صلاة ويجوز
 يصلي الصلوات بوضوء واحد لان غالب احوالهم كان التوضؤ لكل صلاة
 وواجب اهل الظاهر وقد صلى يوم الخندق صلوات متعددة بوضوء واحد
 افادة الجواهر ورفعا للحج عن امته والوصل بين المضمضة والاستنشاق
 بان يأخذ نصف الغرفة لغمر ونصفها لانه هكذا روى في الروايات الصحاح
 وحديث الفصل المروى عن طلحة بن مصرف عن ابي عبد الله عن جده متكلما فيه
 قال شيخنا ابن القيم لم تجزئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث
 صحيح والاستنشاق باليد اليمنى والاستنشاق باليسرى هكذا روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والمباغتة في الاستنشاق الا في حالة الصوم لما مر
 من الحديث بالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما وتعاهد الماقين
 لما رواه احمد وكان يتعاهد الماقين ومسح الاذنين والصدغين مع الراس

في الوضوء وان من الشيطان وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال
 اني الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار قال شيخنا ابن القيم كان يتوضأ
 بالماء تارة وبثلثية تارة وبازيد منه تارة وذلك في اوج اوراق بالدمشق الى
 اوقيتين وكان من ايسر الناس صبا للماء الوضوء انتهى **فصل في جليلية**
 الوضوء من خصائص هذه الامة ولما جاهد العبادات التي تتوقف حتمها عليه
 مطابق للحكمة فان من اراد ان يقف لمخاطبة رب يعتقد له من العظمة بما يقف
 من عظمة وبنا لا اقل ولا ايسر له من ان يتنظف ظاهره بالماء وباطنه بالاسكندرية
 والخشوع مع تحسين النية وحكمة تخصيصه بالاعضاء السبعة والستة انها
 هي البادية في غالب الحالات سيما في السير وعليها يجتمع الغبار والغيث وبها
 تكون المباشرة للاشياء الطيبة والقذرة ولان تبريدها يسكن هجاج
 الحرارة الذي يتبعه الخشوع والخضوع غالبا وهو مع ذلك غير مشق فان
 قيل انه في بعض البلاد الباردة مضر وبعض الأشخاص في بعض الفصول
 قلنا قد قام مقام القيمة اذ لجف الضرر وديننا يسر قال نبينا صلى الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا ضرار قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها.

فصل في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج
 من السبيلين لقوله ثم اوجاء احد منكم من الغائط الاية وقيل لا في هريرة
 ما الحدث فقال فاء واضراط وقد قيل انه نبي بالاحف على الاغظ ونقص
 الوضوء بذلك متفق عليه ورؤى الدارقطني بسند ضعيف مرفوعا لا ينقض
 الوضوء الا ما خرج من قبل او دبر لما قيل صاحب الهداية سئل رسول الله

صلى الله عليه وسلم ما حدث فقال ما يخرج من البيبين ثم فرغ بقوله وكلمة
 ما عامة فيتناول المعتاد وغيره ففينا ان هذا الحديث باطل لم يرد في نسخة
 من كتب الحديث ولا يلزم من عدم هذا المعين عدم المدلول لجواز وجود
 دليل اخر او دخوله في عموم قياس مقبول كما قدمنا ذلك وما يوجب الغل
 والامر في ذلك ظاهر والنوم مضطجعا لا قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا
 لقوله ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فاذا اضطجع استرخت
 مفاصله وهو مخصص لما روى عنه فروعا وكاء السر العيان فمن نام فليتوضأ
 وهذا التخصيص مما لا بد منه لومر والاحاديث الصحيحة ثناء نام حتى نفع فقام
 وصلى ولم يتوضأ وكان اصحابه ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤسهم وفي
 رواية ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون والسر في ذلك ان النوم بنفسه
 ليس بجذبة ولكن مظنة للحدث فاذا اضطجع او استلقى على قفاه او نام متكئا استرخت
 المفاصل وقوى مظنة الحدث فيحكم بالحدث احتياطا اما النوم قائما او قاعدا
 او راكعا او ساجدا لا يسترخى منه المفاصل فمظنة للحدث مرجوح والاصل
 بقاء الحادث حتى يقوم الدليل على نفيه او يترجح النفي واكل لحوم الابل لا اكل
 ما مسست النار والقياس عدم الالتقاط ولكننا تركناه بالحديث الصحيح
 اتوضأ من لحوم الابل قال نعم والقي والقلس والرعاف لقوله من اصاب
 قي او رعاف او قلس او مذي فليتنصرف وليتوضأ في سنده ابن عياش واختلف
 في وصله وارساله ولنا حديث آخر انه قاء فتوضأ ومن اصحابنا من قال
 ان القي والقلس والرعاف غير ناقض للوضوء واختاراه مالك والشافعي

ومس الذكر بل مطلق الفرج بطن الكف او يبطون الاصابع وينقض وضوء
 اللامس والممسوح حديث بسنة بنت صفوان النبي قال من مس ذكره
 فليتوضأ وقد عرفت احاديث ور وايات كثيرة وهو مجردة ارجح وارجح من
 حديث طلق قال شيخنا محمد بن حسن الانصاري وبسنة اصغر سنان طلق
 فيعتل ان يكون حديث طلق منسوخا به كما قال ابن حبان ان قدوم
 طلق كان في اول مسنة من سنين الهجرة وشئ اخر ان الاثبات مقدم على النفي
 واللقنى للحفظ والى من المقتضى للاباحة على نزاع معرف في ذلك فالحنى الاثبات واختاره السيد
 والشوكاني من اصحابنا والفرج في ذلك كالذكر لقوله من مس فرجه فليتوضأ
 رواه ابن ماجه والاثم وصححه احمد وابو زرعة وفي حديث ابى هريرة اذا قضم
 احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما حاسر ولا حائل فليتوضأ وقيل لا ينقض
 الموضوع به واختاره الثوري وابو حنيفة واصحابه ومن اصحابنا من ذهب
 اليه قال الاحناف الدم واليقع اذا خرج من البدن فتجاوزا موضوعا لمحقه
 حكم التطهير ينقضان الموضوع وقيدوا التي بملاء الفم ثم ذكروا انهما يردون
 فيه على الشافعي وهو راجح فيما رجحناه واما دم القروح والجروح وفيحها ومما
 اذا سالت او لم تسل والتفريق على كونها نجسة ان خروج النجاسة موثقة في زوالها
 الطهارة وقولهم هذا الاصل معقول فيقال عليه نجاسة ذلك محل نزاع ولم يدل عليه دليل
 ولو سلم فان ارادوا بزوال الطهارة للحديث الاضغوا والاكثر فهو محل النزاع وجعل اصله
 وان ارادوا بزوال الطهارة نجاسة المحل الذي لا قاة اليقح والدم بعد التسليم انما يتنجس به
 المحل الملاقى وهو لا يدل على مرادهم باحد الا لا تذكر اوقاين البادي من احد السيلين والباد

من الجرح والبثور بان الاول ليس موضع النجاسة بل منقذها فينتقض الوضوء
 بيدهما في بخلاف الثاني فلا بد من سيلانها عنه وهذا تاصيل لم يدل عليه
 كتاب ولا سنة غاية ما في الباب ان من قال بنجاسة الدم والقيح انما يقول
 يعني عنه ما في الجرح وما عسرا لا حترانه عن الا ترى انهم قالوا في الخارج من احد
 السبيلين بما يقارب ذلك ويضارعه في حق المستحاضة والمبسوورة من به سلس
 البول او خوذ لك ثم ذكروا الاختلاف فيما اذا اقاء بلغوا ولم يذكروا دليل على هذا
 الاختلاف ثم قالوا اما النازل من الراس الى الفم فغير ناقض بالاتفاق
 ولو نزل من الراس الى ما لان من الانف نقض اتفاقا لوصوله الى موضع يلحق
 حكم التطهير وانت ترى ان ما نزل من الراس لا يقال لرقى حتى تقع عليه هذه
 التقاريع ونحن لو قلنا لهم ان ما نزل من الراس الى الفم قد وصل الى موضع
 يلحق حكم التطهير لم يكن بينه وبين النازل الى الانف فرق بل الامر اظهر فيما
 نزل الى الفم ولا الدم والقيح الخارجا من الجروح والبثور لان الصحابة كانوا
 يصلون في جراحاتهم روى جابر انه روى رجل في غزوة ذات الرقاع بسم الله
 الدم فركع وسجد ومضى في صلوته واحتجهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد على
 غسل محاجمه خلافا للاحناف واستندوا بحديث الرعاف وقوله الوضوء من
 كل دم سائل وقوله المستحاضة توضع لكل صلوته قلنا الحكم الوارد في الرعاف
 على خلاف القياس فيختص بموردة ولا يبعد ان يكون لخروجه من الاعماق تاثيرا
 في النقص وحديث الوضوء من كل دم سائل منقطع وفي سنده مجهولان واحده
 ابن الفرج عن بقية وهو من لا يمتنع بحديثه وبقية مدلس وقوله المستحاضة لا

حجة على المطلوب لان النزاع في الدم الخارج من غير السيلين ولا من المرأة
 ولا المباشرة الفاحشة لحديث عائشة اذا سجد غمزني وفي رواية فوقعت يدي
 على قدميه وانه قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ وفي
 رواية حتى اذا اراد ان يوتر منى برجله وخالف فيه الشافعي والاحناف اما
 الشافعي فجعل من المرأة ناقضا للوضوء واستدل بقوله تعالى ولا تمس النساء وقد
 معاذان رجلا لقي امرأة فليس ياتي الرجل الى امرأة شيئا الا اتاه اليها الا
 انه لم يجامعها فامره النبي ان يتوضأ ويصلي وفي رواية توضأ وضوء حسنا
 قلنا المراد من المس في الآية الجماع كما روى عن ابن عباس والاحاديث الصحيحة
 المرفوعة تدل عليه فلا نعمل بقول ابن مسعود وابن عمر وعمران المس ما دون
 الجماع والحديث ضعيف لا يحتج به فكيف تعارض الاحاديث الصحيحة ويمكن
 ان يكون الامر بالوضوء للتبرك وازالة الخطيئة يدل عليه قوله توضأ وضوء
 حسنا ثم صل وكعتين واما الاحناف فنزعم ان المباشرة الفاحشة ناقضة
 قلنا لهم اي دليل يدل على هذا وحديث معاذ مع ضعفه يكفي للرد عليهم
 ولا الضحك ولا القهقهة ولو في صلوة ذات ركوع وسجود لان الضحك والقهقهة
 كسائر افعال المرء ليس لها دخل في انتقاض الوضوء وقد صح عن قتادة عن
 الحسن انه كان لا يري من الضحك في الصلوة وضوء او كذلك روى عن الزهري
 خلافا للاحناف في قهقهة صدرت في صلوة ذات ركوع وسجود واستدلوا
 بقوله الامن ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلوة جميعا قلنا ان الحديث
 يجمع طرقا ما مرسل واما ضعيف فلا يصلح للاحتجاج وقول صاحب الهداية

ان الاثر ورد في صلوٰة مطلقة غير مستقيمة.

فصل

في الغسل فريضه المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن مع نية رفع موجبه اما المضمضة والاستنشاق فقد تقدم في الوضوء دليل وجوبهما وحيث ان الغسل مشتمل على غسل اعضاء الوضوء وزياده فوجوبهما فيه من باب اولي وتمسك الاحناف في هذا الباب بحديث باطل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضه ما يقضى منه الحب واجب منه ما تمسك به صاحب الهداية بقوله في المضمضة والاستنشاق انهما فرضان في الجنابة وسنستان في الوضوء حيث لم يوجد في شئ من كتب الحديث وتفريقه بوجوبها هنا وعدم وجوبها هناك بان الواجب في الوضوء غسل الوجه والمواجهه فيهما متعد متعجب من الاعجب يقال عليه يا لله العجب استترك سنة المعصوم لتعليل لغوي بعيد لا يعرف اهو الصحيح ام عكس الا ترى انه يمكن تغليل الواجب بان يقال المواجهه مفاعلة مأخوذة من تقابل الوجهين فان معرفة الانسان لوجهه قبل معرفته لوجه غيره وتقابلهما وحيث فلا يلزم ان ما لم تقع به المقاتلة او ما لم يرمع المواجهه فليس من الوجه بل لا يلزم ذلك على قوله ايضا فانه لا يجب ان يساوى الفرع اصله في كل شئ وايضا لو كان كل ما يواجه به من الوجه وجب غسل القطعة التي بها يواجه كلها من الراس الى القدم في الوضوء ولم يقل يراحد والحاصل انه لا ينبغي ان ترد السنة بمثل هذه التاصيلات الواهية واما تعميم البدن كله بالماء فلقوله اما انا فاخذ ملاء كفي فاصب على راسي ثم افوض بعد على سائر جسدي وفي حديث ميمونة ثم غسل سائر جسدي

ولا يلزم على المرأة ان تنقيض صفاتها راسها بخلاف الرجل لقوله لا مرسلة انما يكفيك
ان تحشى على راسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية
افانقضه للجناية والحجض فقال لا الحديث ولقوله اما الرجل فليبتئ راسه
فليغسل حتى يبلغ اصول الشعر واما المرأة فلا يعلمها ان لا تنقضه وصاحب
المداية ذكر حديث امرسلة هكذا يكفيك اذ بلغ الماء اصول شعرك ولم
اجده بهذا اللفظ ولا ادري من اين يجيء بالاحاديث المقلوبة والموضوعة اما
قوله لما يدرى في نقض الصفات من الحج فلعلة تعليل صحيح لا يقال ان الرجل
اذا شد صفاته ففي نقضها الحج لا نأقول الرجل لا ينبغي له شد الصفات ^{تشبه}
بالنساء فاذا فعل هذا فيومر بالنقض تغير له وجاء لما فعل ويندب لذلك
لما يمكن ذلك عند الاكثر من اصحابنا وقيل لذلك واجب لان مجرد بل الثوب
او البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا واختاره الشوكاني من اصحابنا ولنا
قوله ثم تفيضين عليك الماء وما ثبت في الصحيحين ثم يفيض على سائر جسده
وفي حديث ميمونة ثم افرغ على جسده وافاضته الماء على سائر الجسد ولا لغاس
في الماء يسمى غسلا وغسل اعضاء الوضوء قبله الا القدمين. لما يسجى ويبدأ
بغسل كفيه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوئه للصلاة
ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل رجله هكذا ورد في حديث عائشة
في الصحيحين وغيرهما وفي حديث ميمونة فغسل كفيه مرتين او ثلاثا ثم ادخل
يده في الاتاء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فذكرها
ذلكا شديدا ثم توضأ وضوئه للصلاة ثم افرغ على راسه ثلاث حفنات

مائة كفة ثم غسل سائر جسده ثم تنحى عن مقام ذلك فغسل رجله ثلثين
 بالمنديل فردة وفي حديث عائشة ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء
 ويدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأه حفن على رأسه
 ثلاث حثيات ثم افاض على سائر جسده ثم غسل رجله ومن هما يتبين
 الفرق بين غسل شعر رأس الرجل والثلاث الحثيات على رأس المرأة المضفرة
 وبالتأمل في كيفية غسل رأس الرجل منها وغسل رأس المرأة في حديثنا مسلمة
 يظهر ضعف ما زاده صاحب المداية في غسل رأس المرأة من قوله إذا بلغ الماء
 أصول الشعر ويندب التيامن لبثوته عنده قوله أو فعلاً عموماً وخصوصاً وقد قلنا
 في الوضوء فلا تغفل ولو يداء بالأيس جاز ولا يتوضأ بعد الغسل لما قد ثبت
 عنده أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل وسئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل فقال
 أي وضوء أعمر من الغسل وكذلك نقل عن حذيفة وغيره من الصحابة ولأن
 الغسل تطهير أكبر مشتمل على التطهير الأصغر فلا حاجة إلى الإعادة بل هي إضاعة
 للماء وذبح من أصحابنا ما أورد في أن الغسل لا ينوب عن الوضوء وكان
 النبي يغتسل من الفرق وهو مكيا ليعسع مائة عشرة طلا وهو اثنا عشر مائة وثلاثة
 أصع في الحجاز وقيل الفرق خمسة أقطار والقسط نصف صاع ولا يريد اغتساله
 من مائة بل يريد أنه إناء يغتسل منه وبالصاع وكان يكفي له هذا القدم من
 الماء مع كثرة شعره فكيف لا يكفي من هو أقل شعراً منه.

فصل - والمعاني الموجبة للغسل أنزال المني بشهوة من الرجل والمرأة
 نوما أو يقظة ولو تفكروا عند الشافعية أنزال ولو بلا شهوة قال في المداية

وعند الشافعي خروج المني كيف ما كان بوجوب الغسل لقوله الماء من الماء
اي الغسل من المني قال ولنا ان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنب في اللغز
خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المراه
والحديث محمول على الخروج بشهوة اقول للشافعي ان يقول يرد له حديث
عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجبد بللا ولا يذك
اختلافا فقال يغتسل وعن الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجبد بللا فقال لا يغسل
عليه وقد رويت احاديث صحاح بمعناه والجنب في اللغز بمعنى المني والنجاسة
ويلزم ان لا تتناول الآية من اوج ونزع قبل ان يقضى شهوته منهما وكذا من
انزل بتفكر فالحق ان تحمل الآية على ما ورد عن المعصوم والاقتصار عليه
وقول الشافعي هو الراجح عندي وان خالفه الاحناف وكثير من اصحابنا
قال ثم المعتبر عند ابي حنيفة ومحمد انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة
وعند ابي يوسف ظهوره ايضا اعتبار الخروج بالمرأثة اذا الغسل يتعلق بهما
ولهما انه مرق وجب من وجه فالاحتياط في الايجاب انتهى وقول ابي يوسف
هو المطابق للحق وقوله ولهما يقال عليه لا شك ان الاحتياط اولى ولكن
انما ذلك في بعض الحالات وفيما يتعلق بخويزة نفسك اما الايجاب على
الامة فالاحتياط والخوف في تحايفه والاصل عدمه وخير الم عند الاشتباه
لا ادري والتقاء الختانين لقوله اذا قعد بين شعبهما الاربع وجهدها فقد
وجب الغسل وفي رواية اذا مس الختان الختان زاد مسلم وان لم ينزل وهذا
الحديث صحيح قال صاحب الهدية لقوله اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب

الفصل انزل اوله ينزل قلت رواه عبد الله بن وهب في مسنده واسناده
 ضعيف جدا واخرجه الطبراني عن ابي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جداه والاثنيان بالحديث الضعيف مع وجود الصحيح من خواص صاحب
 المداية رحمه الله وعفا عنه زاد الشافعي ومالك واحمد وجوبه بالايلاج
 في فرج البهيمة وخالفهم الاخاف وهو الحق عندنا وواجبه الاخاف
 على من وطئ دبرا لادمي وان لم ينزل منه ولم نر على ذلك دليلا والخير
 كل الخير الوقوف في مثل هذا الامور التي لا يتمشى فيه الراي والقياس ثم
 ان ههنا مذاهبا اخر وهو عدم وجوب الغسل بالدخول ما لم ينزل عملا بحديث
 انما الماء من الماء وقد روى عن عثمان وعلي وطخمة والزبير وابي بن كعب
 وابي ايوب رضي الله عنهم فيمن جامع امراته ولم يمين قالوا يتوضأ كما يتوضأ
 للصلوة ويفعل ذكرا ويرفع ذلك الى النبي واختاره البخاري من اصحابنا
 الا انه قال الغسل احوط وقيل ان حديث الماء من الماء منسوخ كما روى
 عن ابي بن كعب قال ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في اول الاسلام ثم امرنا بالاعتسا
 بعدها وقال ابن عباس ان حديث الماء من الماء للاختلام وفيه ما فيه
 وانقطاع الحيض والنفاس قال في الروضة لا خلاف في ذلك وقد دل عليه
 نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفا^س
 والاختلام مع وجود بلل وهذا ايضا مجمع عليه الا ما يحكى عن النخعي قد تقدم
 عن عابشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ويؤيد ذلك حديث خولة وام سلمة

والمراد بالبلل المني فان راي بطلا ولم يتقن انه مني لم يجب الغسل عند اكثر
 اهل العلم والموت اى يجب على الاحياء غسل الميت وذلك بالاجماع
 وسباق قى الجائز والحكمة فى هذا الايمان الى تطهير الروح من الالوان
 الدينوية وتوديعه من هذا العالم الى عالم آخر والتهياء للسفر الطويل
 والاسلام لامر عيسى ابن عاصم لما اسلم ان يغتسل وقوله لثمامة
 حين اسلم مروءة ان يغتسل وكك امر لواء ثلثة بن الاسقع وقتادة
 وعقيل ولان الكفر نجاسة تتعلق اصلا بالذات بالروح وبتعاو بالعرض للجسم
 فلما طهر بالاسلام وجب معه تطهير الجسم تطبيقا بين الظاهر والباطن
 خلافا للاخاف والشوافع والاحاديث حجة عليهم وسن للجمعة لحديث ^{الصحيح}
 اذ اجاء احدكم للجمعة فليغتسل وظاهر الامر الوجوب وهو قول طائفة من
 من اصحابنا الا انا حملناه على الندي بقضية حديث اخر رواه الحسن عن سمرة
 من توءاء للجمعة فيها ونعمت ومن اعتل فذلك افضل وسماع الحسن
 من سمرة قد اثبت على بن المدينى والترمذى والحاكم وعلى تقدير كونه مرسلا
 قد ايد برواية انس والخذرى وابى هريرة وجابر وعبد الرحمن بن سمرة وابن
 عباس وتلك الروايات وان كانت ضعيفة ولكنها مجموعها تكفى للاستشهاد
 والتقوية ولنا حديث اخر رواه مسلم من توءاء فاحسن الوضوء ثم اتى للجمعة
 فاستمع وانصت غفله ولم يامر عمر عثمان بالعود الى البيت للغسل ولا عاد
 عثمان وهذا قريب مما لحته للمرف عن الوجوب وزجج ابن الجوزى من
 اصحابنا قول الوجوب وقال ان احاديث الوجوب اصح واقوى والضعيف

معنى قوله
 اصلق بالجمعة
 ١١

لا ينسخ القوى والعيدين للحديث فأكبر بن سعد أنه كان يغتسل يوم الجمعة
 ويوم الفطر ويوم النحر والكلام في سنده لا يضاف للحديث طرقاً أخرى
 يقوى بعضها بعضاً وأثار جديدة من الصحابة ينشرح الصدر للعمل بها
 قال السيد من أصحابنا أما اعتبار كون المغتسل يصلي صلاة العيد ذلك
 الغسل أي من دون أن يتخلل بين الغسل وبين الصلاة شيء من الأحداث
 فلا حفظ فيه حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا قول صحابي وما أحسن الإقتضاء
 على ما ثبت وأما العباد مما لم يثبت وعرفته لما روى عبد الله بن أحمد
 في المسند عن الفاكه بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وقد روى من طرق كلها
 ضعاف لا تصلح للاحتجاج ويمكن أن يقاس على غسل الجمعة مؤيداً له ولأن
 غسل ميتاً وللأحرام وللدخول مكة وصاحب الهداية وغيره من الأئمة
 لم يذكروا هذه الأغسال وذكروا غسل العيدين وعرفته وقد عرفت
 ضعف ما ورد فيها وكان الأولى بهم أن يذكروا هذه الأغسال لصحة
 الأحاديث فيها ولكن التقليد حارج عظيم دون إدراك الحقائق لنا قول
 مرغسل ميتاً فليغتسل وحسن الترمذي وصححه ابن القطان وابن خزم
 وأما بعض العلماء قال الحافظ أسوء حاله أن يكون حسناً وقد قال
 الماوردي رحمه الله أن بعض أهل الحديث خرج لمائة وعشرين طريقاً ظاهر
 الوجوب وبه قالت الإمامية وأما صرفناه عن الوجوب بحديث أن ميتكم
 يموت طاهر فحسبكم أن تغسلوا أيديكم وهو حديث حسن وقال ابن عمر

تغسل المبيت فمنما من يغتسل ومنما من لا يغتسل وفي الغسل الثاني لنا
حديث زيد بن ثابت انه رأى النبي ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل وحسن
الترمذي وضعف العقيلي ويؤيده حديث عائشة عند احمد وحديث
اسماء عند مسلم ولنا في الغسل الثالث ما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما
لا يدخل مكة الا باثبدي طوي حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة
نهارا ويذكر عن النبي ﷺ انه فعله واخرج البخاري معناه. **فائدة**
ايجاب الشارع الغسل من الجنابة هو من اعظم محاسن الشريعة وما اشتملت
عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة وقد صرح بعض افاضل الاطباء بان الغسل
بعد الانزال يعيد الى البدن قوته ويخلف عليه ما يحل منه ويؤيد في الحجارة
الغريزية قدر ما ينقص منها بالانزال اما تقوية للارواح وتهيئة العبد
للنشاط والانشراح والانابة والانطراح لعبادة الفتح فقد جرب
ذلك اهل الصلاح وهو رفع حجاب الحيوانية عن حظيرة القدس وترك
النفس اذا قاد ذلك حسن القصد فهو الطهارة الكبرى للبدن والقلب
واما لم يوجب الغسل بعد البول والبراز لمكان الحج ولا نهما لا يحل
شيئا من اجزاء البدن حتى يجبر بالغسل.

فصل في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به الطهارة من
الاحداث جائزة بماء السماء والارضية والعيون والابار والبحار لقوله
وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله الماء طهور لا ينجس شيء وروى
بزيادة الا ما غلب على ربحه واطهر وزاد ابن ماجه اولونه وهذه الزيادة

اجمع اهل الحديث على ضعفها لكن وقع الاجماع على صحة مدلولها
 وصاحب الهداية ذكر هذه الزيادة وغيره ويدل بعض اللفظ فزادها
 ضعفا على ضعف ووهنا على وهن وقبلها الاحناف طوعا وكرها وهو
 مطهر لغيره وطاهر في نفسه غير مطهر لغيره ومتنجس فالاول هو الماء
 المطلق عن قيد لازم وقد دل القرآن والحديث على طهوريته والثاني هو
 ما تغير بخلاط طاهر بحيث لا يسمى ماء المقيدا قال في الهداية ولا يجوز
 الموضوع بما اعتصر من الشجر والشوكة لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقهاء
 منقول الى التيمم ثم قال اما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي
 به وعلمه بان ماء خرج بلا علاج وهذا توجيه بلا وجه ثم قال ولا يجوز
 بماء غلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كالا شربة والخل وماء الوتر
 وماء الباقلي والمرقة وماء الزروج لانه لا يسمى ماء مطلقا والماء بماء
 الباقلي ما تغير بالطحين فان تغير بدون الطحين يجوز التوضي به ويجوز الطهارة
 بماء خالطه شيء طاهر فغير واحد او صافر كماء المد والماء الذي اختلط به
 الزعفران والصابون والاشنان ثم قال وقال الشافعي لا يجوز التوضي
 بماء الزعفران واشباهه مما ليس هو من جنس اجزاء الارض لانه
 مقيد الا يرى انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء
 لا يخلو منها عادة قال ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق الا يرى لانه
 لم يتجدد له اسم على حدة واذا فتر الى الزعفران كاضا فتر الى البير العين
 ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما في اجزاء

الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح واقول صاحب
 الهداية قد سلم ان الماء الطهور هو الماء المطلق واما تفريعه وتعيينه ان هذا ماء
 مطلق وان هذا ليس بماء مطلق وان هذا الخاطيء يخرج له من الطهورة وهذا
 ليس يخرج وان هذا مضر مع الطبخ وهذا غير مضر مع الطبخ فقد خلط في ذلك
 وتناقض في بعضه ونحيط وقول الشافعي في النقطة التي خص البحث بها اصح
 واضبط ولو وجدنا ان احد هما فيه ماء مثاب برعفران لكنه قد غير لونه
 وطعمه ورجه وفي الاخر ماء بيرا ونهر وراهما عربي لم يعلم من اين جئ بهما الا ترى
 اني حذف ذكر الاضافة الى البير فيقول لا محالة هذا ماء ولا يحذف التقييد بالزعفران واما قوله
 لعدم امكان الاحتراز منه فيقال عليه متى راج خلط مياه التطهير بالزعفران فضلا ان يقال لا يمكن
 الاحتراز عنه وهذا بالهملس والتحال شبه الحق ما قد هنا ان الماء طاهر مطهر مادام يسمى ماء بلا قيد لا زهر
 فان تغير طاهره لم يمتنع الماء عنه ولا يعسر الاحتراز عنه بقي للماء طاهر غير مطهر
 لعدم اطلاق اسم الماء عليه لغته وعرفا وان تغير بالتراب مع بقاء السيولة
 المزيله للحدث والخبث فهو مطهر لا السلف لم يتحاشوا عن ماء السيول
 وعن مياه مكدره كثيرا بالتراب ولان التراب شقيق في التطهير لكثير من
 النجاسات وللحدث عند عدمه وتعذر استعماله شرعا وحسنا وقد ورد في ان
 التراب طهور المسلم وسياتي ان خلط التراب بالماء شرط في غسل الائناء الذي
 ولغ فيه الكلب ولا يغير الماء ما في مقرة او معة من الاجزاء الارضية او ما
 عسرا لا حتما عنه كالدهن في القرية يغير الماء تغييرا يسيرا وكذلك ما بقي
 فيما من القرظ لان الدين يسر وما جعل عليكم في الدين من حرج ويعسر الاحتراز

وكذلك ما شرع خلطه بالماء كالسدر وغيره لا يضره سوء طبعه او لم يطبخ لان
اذن الشارع غير مقيد بهذا دون هذا بل التطهير بذلك في مؤخر سنة
اذ بقي الماء على سيولته المنقية وان خالطه طاهر يبر لم يرفع عنه الاسم
المطلق فلا يضر ايضا ثم الجواز بماء العفان وعدم الجواز بماء الورع الذي
قرره صاحب الهداية عجيب فان ماء الورع لا يتغير فيه الا الريح وماء العفان
يتغير فيه اللون والريح معا وهما تؤثر في سيولته فالقياس ان لا يجوز الوضوء
بهما وهو الحق عندنا لان المقصود من الماء المطلق الشئ المطلق لا مطلق
الشئ ولو اريد مطلق الشئ لحاز الوضوء بماء مطلق ومضاف مع انه مطلق
الشئ يجتمع مع المقيّد والذي اراد في النص مطلق الماء فيقتضي قول ان الماء
المقيّد المضاف المشاب بشئ طاهر كالورع والصابون والياقلى واللحم والتمر
يجوز الوضوء به وليت شعري كيف يجوز صاحب الهداية الوضوء بنبيذ التمر
ولم يجوز الوضوء بماء الورع وهذا العمري عجيب والحديث الذي يستشهد به
على جواز التوضي بماء التمر يسمى ذكره فانتظر والثالث الى المتنجس هو الماء
الذي وقعت فيه نجاسة وغبرت احد اوصافه الثلاثة فلا يرفع به الحدث ولا
تزول به النجاسة ولا فرق بين قليل وكثير ولا بين وارد ومورود وفاقا
للإمام مالك رحمه فقوله في باب الماء ارجح الاقوال واختاره اهل الحديث
كافة وقال في الهداية وكل ما وقعت النجاسة فيه لم يحجز الوضوء به قليلا
كانت النجاسة او كثيرة قال ولنا حديث المستيقظ من منامه وقوله
لا يبول احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة اي من غير فصل ^{تنته}

ونقدم حديث المستيقظ من منامه وليس فيه ان يده متنجسة يقينا فغسل
 اليدين هناك ليس بواجب بل من باب النظافة لئلا يستقدر الماء بالأسح
 كغسل اليد قبل الأكل وبعد الاستحمام السواك وما ذكرناه هو ما يدل
 عليه حديث المستيقظ بالمطابقة والدلالة الصريحة واما التماس انه
 انما امر بغسل اليدين لاحتمال مجرد النجاسة لا لها مع غيرها من المستقدرا
 ثم التفرع على ذلك بان مثل هذه النجاسة تنجس الماء ثم اطلاق تفسيرها
 وان لم تغير احد اوصافه الثلاثة فلا شك ان هذا التحميل لهذا الحديث كما
 يحتمل بل هو عند برئ بلفظه ومعناه كيف والاحاديث قد وردت بان
 الماء طهور وان لا يغيره شئ او لا يغيره الا ما غير طهر او لون او ريح واما ما ذكر في
 حديث الماء الدائم وان من بال فيه لا يغتسل فيه وتقييدها لا بفصل
 فيقال عليه انه كما ورد النهي عن الغسل بعد البول كذلك ورد النهي
 للجنب عن الغسل ولم يذكر البول وورد النهي عن البول مفرا فإللهي
 جاء عن الجوع والافتراء وحديث النهي عن غسل الجنابة على الفراء حاج
 مما استدلل به صاحب الهداية فما كان جوابه فوجوابنا ولا نسلم التأويل
 لرد الاحاديث الى موافقة الاقوال وهو وافقنا في الماء الجاوي فلم يفرق
 بين قليله وكثيره قال وهو ما لا يتكرر استعماله واغرب في هذا التفسير
 فان بطئ الجري لا يعدل ان يأخذ المتطهر منه ما تناثر من عضوه قبل ان
 يتجاوز ولا يعجب ان ياتي التدقيق في التضييق بمثل هذه التحكمات
 على الشرع واللغة والعجب ان صاحب الهداية استدلل بحديث الماء الدائم

الذي ذكره وليس فيه تقييد وتفریق بين قليل وكثير فاستدل به ثم خالفه
في قوله والخدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الآخر
اذ وقعت نجاسته في احد جانبيه جاز الوضوء في الجانب الاخر انتهى وانت
تعبير بان الحركة والحرك لا يضبطان بل يختلفان بالشدة والضعف وهذا
اختلفوا في ذلك قال وقد روي بالمساحة عشرة في عشرة بذرار الكرواس توسعة
للامر على الناس وعليه الفتوى وذكر في العمق ان لا ينحسر الماء بالاغتراف
يعني لا يظهر قعر الارض او الطرف بالغرف وانظر الى هذا التضييق ثم الادعاء
بان توسعة الامر على الناس ويقال عليه انه اذا كان الامر شرعيا فهل لاحد
كما ثما من كان ان يوسع فيه او يحجر بغير اذن من الشارع اللهم سلم سلم
واذا كان المختار عندنا ما عرفت من مذهب مالك فلا يحتاج الى استثناء
ما استثناء غيرنا من نجاسات زعموا ان وقوعها في الماء لا ينحسر بعد قولهم
بنجاستها فتاوتها صيلا لم يدل عليها دليل ثم نقضوها واستثنوا منها
بالدليل فاطوا الكلام في الحيوانات التي لا دملها سائل الا كالبق والذباب
والنمور والعقرب والضفدع ولم يأتوا في ذلك بما يشفي ويقنع ولا فرق
عندنا بين مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومتحرك والمتغير بالنجاسة
نجس وبالطاهر طاهر غير مطهر غير المتغير طاهر مطهر لو كان مستعملا
ولو كان ساكنا ولو كان قليلا لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا
اي كثير التطهير وذلك بمقتضى دلالة فاعول على من يكثر منه الفعل وان
كان قد يدل على مجرد ثبوت الصفة لقوله الماء طهور لا ينحسر شي ولا

كان يغتسل مع بعض نسائه وكان يعود الرشايش الى الاناء وورثاها كانا يعترفان من اناء
 واحد وتغسل بفضل ما تغسلت به بعض نساء وقال الماء لا يجنب قوله هذا نص في عمل النزاع فان
 معنى قولهم المستعمل لا يرفع الحدث مفسر بان المانع الذي كان قائما باعضاء الحدث اثر
 في الماء وقام به بعد الانفصال من الاعضاء كان الماء صادرا محدثا
 او جنبا او حايضا والنبي نفاه وكذبه ولانه مسح راسه بما فضل في يديه
 وفي لفظ ببلل في يديه واغتسل من جنابة فواى لمعة لم يصيبها الماء فقال
 بجمة فيما عليه قال السيد من اصحابنا والشوكاني الحق ان الماء لا يخرج عن كونه
 طهورا بمجرد استعماله للطهارة لان تغيير بذر الكريهة اولاونه او طعمه وقد كان
 الصحابة يكادون يقتتلون على ما تاقط من وضوءه فياخذونه
 ويتبركون به والتبرك به يكون بغسل بعض اعضاء الوضوء كما يكون
 بغير ذلك انتهى خلافا للاحناف حيث زعم بعضهم ان الماء المستعمل طاهر
 غير مطهر ونزعنا بعض انه نجس ضيق على الناس امر الوضوء والغسل اقول
 قد توسعوا في التقارب على مسئلتهم في الماء المستعمل حتى ذكر في الهداية
 عن ابن خزيمة ان من انغمس جنبا في البير لطلب الدلو يتنجس هو والماء
 لاسقاط الفرض عن بعض اعضاءه ياول الملاقاة واذا تنجس الماء تنجس
 الرجل بنجاسة حقيقية بعد النجاسة الحكيمة فزاده الله مرضا بعد مرض وبعضهم
 قالوا ان مسئلة البير حط ونمسكوا بمحدث لا يغتسل احدكم في الماء الدائم
 وهو جنب او لا يبولن احدكم في الماء الدائم وحديث النهي عن فضل الطهور
 للمواكلة كل ذلك بمنزل عن الاستدلال اما النهي عن الغسل في الماء الدائم

فمحول على النظافة والتجنب عما يكره الطبع ويستقذره النفس ليس فيه ان الماء ينجس به
 ولو سلم ثم بانفسهم يخالفون ما استدلوا به علينا اذا كان الماء الدائم عشرة في عشرة كذلك النهي
 عن فضل طهور المرأة محمول على التنزيه ولو كان لاجل الاستعمال لم يكن لتحصيل الرجل والماء
 ويبريضاعة كان يلقي فيه الحيفض ولحوم الكلاب والنتن ولم تنجس القول بان ماءها
 كان جاريا باطل صريح البطلان صريح به البيهقي رد اعلى الطحاوى والصحابه كافا
 يتوضؤون بماءها ويطهرون به كل نجاسة ولا ندرى هل كانوا ياخذون من جانب بعيد
 عن جانب النجاسة بعشرة اذرع ام ماذا يفعلون كيف وهذا البير كان عرضها
 ستة اذرع فلا يتمشى فيه تاويل الاحناف انه كان عشرة في عشرة ان فذلك
 لعبارة وذكرى لمن توغل في القول براءه ونحن لا نريد بذلك الطعن على
 امامنا الاعظم ابي حنيفة الا كرميل قصدنا الرد على من قلدها عيبا وصما
 ولم يلتفت الى قول النبي المصوم عن الخطاء صلى الله عليه جاسما وقد
 قال الامام الاعظم ما جاء عن النبي صلى الله عليه والعيون فابى مقلد وهم
 الاخوان ^{الفتنة} تحريها للفتنة صلى الله عليه وسلم ومخالفة سنته اللهم و
 وايهاهم للا اتباع وترك الابتداع ولا بين القلتين وماد بينهما وما فوقهما
 كما اختار الشافعي وقدرهما بنجس قرب وفسرهما اصحابه بنجس مائة رطل
 واستدل بقوله اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ لم ينجس شي
 وفي لفظ لم ينجس وانما تركناه لانه معلول بالاضطراب من حيث الاسناد
 والمتن والمعنى وحديث الماء طهور اقوى منه ما قول صاحب الهداية
 ان اباد او ضعف حديث القلتين فحبيب لان ابادا ودسكت عنه

فصحح على عادته وصححه الحاكم وقال ابن مندة اسناده على شرط مسلم وبكره
 الفسل والبول في الماء الساكن والبول ثم الغسل فيه او الوضوء منه لو ورد النهي
 بذلك في الحديث الصحيح وفيه قالوا يا باهريّة كيف يفعل قال يتناول تناولا
 قال السيد من اصحابنا من لم يجد الاماء ساكنا وارا دان يتطهر منه فعليه
 ان يجتال قبل ذلك بان يجره حتى يخرج عن وصف السكون ثم يتوضأ
 منه واما ابوهريرة فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولكنه لا يتم
 في الوضوء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر برأته
 قلت يستثنى من هذا الحديث البحر العظيم دلالة العقل وقيل بالاجماع
 وقيل ان الماء الساكن لا يجل التطهير ما دام ساكنا فاذا تحرك عاد له وصفه
 الاصل وهو كونه مطهرا ولا يجوز التوضي بنبيذ التمر لانه ليس بالماء المطلق
 كما قد منا خلافا لاخاف وتمسكوا بحديث ابن مسعود وابن عباس قلنا
 حديث ابن مسعود في سنده ابو نريد مجهول وابوقرارة لم يعرف من هو
 وفتح عن ابن مسعود انه لم يكن معه ليلة الجن وحديث ابن عباس باطل
 في سنده ضعفاء ومتركون والمحفوظ قول عكرمة وهو ليس بحجة وقد مر
 في الاصول انه لا يجوز الزيادة على الكتاب بالخبر الواحد فكيف الزيادة
 بالخبر الضعيف **هـ** مسائل البير فقد خط فيها الاخاف خطا عظيما
 وخطوا فيها خلطا ونحما قالوا اذا بال الشاة في البير تبخس ماءها
 ووجب نزع كل وان ماتت فيها فارة او عصفورة ونحوها نزع منها
 عشر دن ولو اوجوا وثلاثون استحبها باوان ماتت فيها جماعة او داجتر

عبد الله بن النجاشي
كما في نسخة
في المجلد ١١٠

عن المولى المولى
المسافر وكان قتل من
في غنم ولا ولا
بوقوع الفجاءة
لا خلاف من

ونحوها نرح منها ما بين اربعين الى ستين وان ماتت فيها شاة او كلب او مات
 فيها بقرا وادى او كلب او اسد او نمر او فهد او فيل ونحوها نرح جميع ما فيها
 فان انتفخ الحيوان او نفسه نرح جميع ما فيه ما صغر الحيوان او كبر فهد الخمس
 صور ذكرها صاحب الهداية ولما كان بعض الابرار لا ينرح كل ماءها
 فقد ذكر ذلك بتقادير هي من جنس اصل المسئلة وهي من مائتين الى ثلثمائة
 ثم رفع على ذلك بان اذا وجد في البير ميتة قبل ان تنتفخ ولا يدري متى
 اعاد من يتوضأ بمائها صلوة يوم وليلة وغسل كل شئ اصابه ماءها
 فان وجدت منتفخة او متفسخة اعاد واصلوة ثلثة ايام وليا اليها قال هذا
 عند ابى حنيفة وقال ليس عليهم اعادة حتى يتحققوا انها متى وقت انتهى
 واقول ان من تصور هذا وعرفه تبين له فساد ما يادى بدء وقد عرفت
 المباهل من حديث بير بضاعة وغيرها ولا فرق بين ماء وماء الا
 بتغير احد او صاف كما تقدم فاهل الحديث لا يحتاجون الى مثل هذه التفهيمات
 والتعريجات القى تباي عنها العقل السليم كما يابى عنها الشرع المستقيم اما
 قول الاحناف انه روى عن انس اذا ماتت الفارة في البير ينرح منها
 عشرون دلو او عن ابى سعيد في الدجاجة اذا ماتت في البير ينرح منها
 اربعون دلو او عن ابن عباس انه راى في بئر من البير كلها حين مات
 الزبيح في الزمزم مع قطع النظر عن حجية الاقوال الموقوفة لم يثبت منها
 قول بالسند الصحيح انما اخرج الطحاوى عن شيخ ابى حنيفة حماد بن ابى سليمان
 انه قال في دجاجة وقعت في البير فماتت قال ينرح منها قدر اربعين دلو

او خمسين وهذا راى من حماد ولا يجوز تقليد اسيما اذ لم يستشهد له بكتاب ولا سنة.

فصل في الاسار غيرها عرف كل شئ مقتبس سورة قال صاحب الهداية
سور الادعى وما ياكل لحم طاهر وسور الكلب نجس ويفسل الاناء من ولوغه
نثار سياتى بيانه فيما بعد وسور الخنزير نجس وسور سباع البهائم نجس
وسور الهرة مكروه ولو اكلت القارة ثم شربت على قولا الماء يتنجس
الا اذا مكثت وسور الدجاجة المخلقة مكروه وكذا سور سباع الطير
وسور ما يسكن البيوت كالحيّة والقارعة مكروه وسور الحمار والبغل
مشكوك فيه قليل في طهارته وقليل في طهوريته فان لم يجد غيرهما يتوضأ
بهما ويتيمم ويجوز بهما قدام يعنى الوضوء والتيمم وسور الفرس طاهر
عندهما وعند الامام فى الصحيح وكذا جميع الاسار غير سور الخنزير
والكلب ففيه اختلاف بين اصحابنا اهل الحديث ومذهب الجمهور
نجاستهما لقول الله تعالى فى لحم الخنزير انه رجس وقوله فى الكلب
اذ شرب الكلب فى اناء احدكم فليغسله سبعا وفى رواية ويعفر الثامنة
بالتراب واختاره الشوكانى والسيد العلامة والحق عدم النجاسة والامر
بالغسل تعبدى او لما فيه من السمية ويدل عليه قول ابى هريرة اذ اوى
الحمار القليل فلا تطعمه واختاره البخارى وغيره من اصحابنا وتمسك
الاحناف على نجاسة سور السباع بقوله يغسل الاناء من ولوغ الهرة مرة
او مرتين وقوله يغسل الاناء من سور الهرة كما يغسل من سور الكلب

وقوله اذا وثقت الهرة غسل مرة قلنا الحديث الاول والثالث مع ضعفهما
 حجة لنا لا لهم والثاني لم يصح مرفوعاً ويعارضه الاحاديث الصحيحة الدالة
 على طهارة سور الهرة كقوله انها ليست بنجس انما هي من الطوائف
 عليكم والطوائف وكان تربية الهرة فيصغى لها الاناء فتشرب ثم
 يتوضاء بفضلها وسئل عن الحياض بين مكة والمدنية فقيل لا ان
 الكلاب والسباع ترد عليها فقال لهما ما اخذت في بطونها ولنا ما بقي
 شراب وطهور قيل ان توضاء بماء افضلت المحرق قال نعم وبماء افضلت
 السباع ويغسل الاناء اذا ولغ الكلب فيه سبع مرات والثامنة بالتراب
 او الاولى او احدهن ولا تحسب من السبع عملاً بالحديث الصحيح المروي
 عن ابي هريرة وعبد الله بن مغفل ولا دليل على نجاسة سور السباع من
 البهاثم والطيور وكراهة سور سواكن البيوت كالقار والحية وشوكية
 سور البغل والحمار واختلاف الصحابة انها وقع في اياحة الحمار وحرمة
 لا طهارة سورة والحكمة لا تستلزم النجاسة والدليل عليه قوله لها
 ما اخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور وقد اطل صاحب الهداية
 ههنا واتى بتقريرات لا طائل تحتها المريات بحجة شرعية ولو اتى بالحجة
 لكن اول من اتبعها ولو ضناها على الراس والعين.

فصل في التيمم قال الله تعالى واركنتم مرضى او على سفر
 او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا
 صعيدا طيبا فممسوا علىه فامسوا التيمم وان يبيح الصلوة

وغيرها من العبادات اذا تعين ووجدت شرطه ويستباح به ما يستباح
 بالوضوء والغسل لمن لم يجد الماء عدل على ذلك الكتاب والسنن الصحيحة واقوال
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا ما روى عن عمرو ابن مسعود انهما
 كانا لا يريان التيمم من الجنابة فهو نائب عن الوضوء والغسل فيصلى بهما
 الصلوات المتعددة ولا ينتقص بالفرغ من الصلوة ولا بالاشتغال بغيره
 ولا بخروج الوقت فمن اراد عبادة كالصلوة او الطواف ولم يجد الماء
 في محلته وسر فقتة ونحوهما سأل التيمم ولا فرق في ذلك بين مقيم ومافر
 ولا من هود اخل البلد واخارجها ولا يشترط طلبه ميلا من جهة او اربع جهات
 سبابة المذكورة في الآية ثلثة السفر والمرض وعدم وجود الماء وخط السف
 بالذكروا فان كان يدخل في عادم الماء لانه مظنة عدم الماء او انه لا يلزمه
 ان يطلب الماء في غير رحله عندنا وقد صح انه صلى الله عليه وسلم تيمم في
 المدينة من جدار وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ايما ادركتي الصلوة
 تيممت وصليت وعن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 جعلت لي الارض كلها الى ولا متي مسجدا وطهورا ايما ادركت رجلا من امتي
 الصلوة فعنده مسجده وعند لا طهوره وهذا كما ترى ظاهرا في المراد
 وليس فيه تقييد نعم عدم الوجدان في الآية مشعربان هناك طلبا
 وهو لا يدل على انك ثمة ما ذكرناه ومن زعم غير ذلك فعليه البيان قال
 السيد من اصحابنا اذا دخل الوقت المضروب للصلوة واراها لمصلحة

القيام اليها فلم يجد حينئذ ما يتوضأ به او يغتسل في منزله او مسجده او ما
 يقرب منها ساع له التيمم ولا ينبغي له ان ينتظر الى آخر الوقت بل يتيمم ويصلي
 ثم اذا وجد الماء والوقت باق فلا إعادة عليه قلت قد خالفنا الاخاني في هذا
 ١ شترطوا طلب الماء الى ميل شو عدم وجدانه لجواز التيمم وهو قول لا دليل
 وتكلف بلات كليف من الشارع ومن وجده بثمن مثله واستطاعه فهو
 واجد له ولا اعلم في ذلك خلافا وهل يلزم للمسا فق شرائه والحالة هذه امر
 لا محل نظر والظاهر عندي انه لا يلزمه لان الله تعالى جعل السفر سببا متقلا
 لجواز التيمم فيكفي فيه عدم وجود الماء عند المصلي وقيل يلزمه عليه شرائه
 كالمقيم ان يبيع بثمن مثله واستطاع قال في الهداية ومن لم يجد الماء وهو
 مسافر او خارج للمصريين وبين المصوميل او اكثر يتيمم بالصعيد ثم قال
 والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحج يدخل المصوم والماء معدوم حقيقة
 والمعتبر المسافة دون خوف الفوت لان التفريط يأتي من قبله وكلامه
 ظاهر في ان عدم الماء للمقيم من اسباب جواز التيمم وظاهر في ان
 من عدم الماء في مصر التيمم وهو تفريق لم يذكر عليه دليل بل الدليل
 على خلافه كما تقدم من فعله ذلك في المدينة وما ذكره من التقدير بالميل
 ثم اناطة الحكم بالمسافة هو رأي له والاحاديث المتقدمة وغيره لم تقيد
 بمسافة بل فعله نص في خلاف ما قال ولا معنى لقوله والتفريط يأتي من
 قبله لما علمت ان التيمم رخصة شرعية ولما علمت ان اشتراط الطلب قد
 اخرجوا الحاكم وقل صحيح على شرط الشيخين عن ابي سعيد قال خرج وجلان

في ستر فحضرت الصلوة ومعهما ماء فيهما صبيداً طيباً فضلياً ثم وجد الماء في
 الوقت فاعاد احدهما الصلوة ولم يعد الآخر ثم اتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكر ذلك له فقال للذي لم يعد اصليت السنة واجزأتك
 صلواتك وحديث آخر رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا شريتم فقتل له ان الماء منك قريب قال
 فاعلى لا ابغره ومن خاف من استعمال الماء ضراً او زيادة مرض جاز له ان يتمم
 وان كان واجداً للماء وذلك لنقص الكتاب ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم حين
 قال اصحابه لو جل شبح في راسه ثم احتلم ما يجد ذلك رخصة وانت تقدر على الماء
 فاغسل فمات قتادة قتلهم الله الاسألوا اذ لم يعلموا فانما شفاء العي السؤل
 انما كان يكفيه ان يتمم ويعصب على جرحه ثم يمسخ عليه ويغسل ساثر جرحه
 واحتلم عمر وبن العاص في ليلة باردة فتمم وصلى باصحابه فلما قدم الناس
 ذكره واذا لك لو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر اصليت مع اصحابك
 وانت جنب فقال ذكرت قول الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيماً
 فتممت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً
 ويغسل الصحيح ويمسح على الجبائر وما اخذت من الصحيح للاستمسك ولو كانت
 في اعضاء التيمم لما عرفت من الحديث ووفق الشافعية بين ما اذا كانت الجبائر
 في اعضاء التيمم وغيرها ووجبوا الاعادة في الاول قالوا القوات البدل المبدأ
 ولنا انها رخصة فالمسح على الجبيرة كافي وقد اكتفى به المعصوم في تعليم امتهم
 فلا تنريد على ارشاده من عند انفسنا ولم ار في المداينة كلاماً في هذه المسئلة

والظاهر انه موافق لنا ولو خاف من استعماله بحد ايقبله او يمرضه يتيهم ولا إعادة
 خلافا للشافعية في ايجاب الاعادة عليه ولنا حديث عمر كما مر ولو حال دون
 الماء سبع او خاف من قطاع الطريق ان قصده على نفسه او ماله او كان الماء في بير
 وليس عنده ما ينضح به الماء او كان في بركة او حوض او بير وهو لا يقدر النزول
 اليها الممرض في راسه يخاف به ان يسقط فيه يتيهم لانه كالعاذر للماء وقد اتفق اكثر
 الفقهاء على انه لو وجد الماء يباع بثمن غال اكثر من ثمن مثله لم يلزم شرائه
 ولو قدر عليه وله ان يتيهم فهنا من باب اولى واليتم جازي ب كل ما على وجه
 الارض من اجرائها الطاهرة وفاق الاحناف وخلافا للشافعية في تخصيصهم
 ذلك بالتراب لان الصعيد المذكور في قوله فتيهوا صعيدا طيبا معناه وجه
 الارض واما قوله فمنه فالمراد ما يتيسر من الصعيد ويبدل على ذلك فعله وفعل
 كثير من اصحابه فانه يتيهم بضربه من حائط واما الاستدلال بحديث وجعل
 الى التراب طهورا وفي رواية وجعلت تربتها لنا طهورا على تخصيص التراب فلا يتم
 لان مفهوم اللقب ضعيف كما نقرر في الاصول واقله ضربة واحدة للوجه
 والكفين ناويا مسميا وفاقا لما لك واحد وخلافا للاحناف والشواغف زعموا
 ان الواجب ضربتان احدهما للوجه والاخرى لليدين الى المرفقين استدلوا
 بقوله اليتم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وهو حديث ضعيف
 لا تقوم بمثله الحجة وكيف يعارض الاحاديث الصحيحة المستندة لنا حديث
 عمران النبي قال في اليتم ضربة للوجه واليدين رواه احمد وابوداود وفي
 لفظ عند الترمذي وصححه امره النبي باليتم للوجه والكفين وعند قال

اجنبت فلم اصب الماء فتمكنت في الصعيد واصلت فذكرت ذلك للنبي
 فقال اما كان يكتفك هكذا وضرب النبي بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح
 بهما وجهه وكفيه متفق عليه اما النية فقد تقدم حديث انما الاعمال بالنية
 ذكرها الشوكاني وغيره من اصحابنا ولم يذكروها في التيمم دليل وانما
 قاسوا على الوضوء لان التيمم يدل عند وقد يقال ان قوله كل مردي بال
 لم يبدأ باسم الله فهو ابتداء لعمومه على المراد وعندى انه لا يدل على الفرضية
 ولو صح هذا الاستدلال لصح ان يستدل بحديث كل مردي بال لا يبدأ فيه
 بالحمد فهو اقطع على وجوب الحمد في الوضوء والتيمم ولم ار من قال به
 واحديث صفة التيمم لم يذكر فيه ما يدل على وجوب ذلك والقياس على
 الوضوء لا يصح لوجود الفارق الكثير بين الوضوء والتيمم بالزيادة ^{لنقص}
 وعندى ان الحق عدم الوجوب اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ونوا
 نواقض الوضوء ولو تيسر له الوضوء وهو في الصلوة او بعدها وفي الوقت
 لم تجب عليه الاعادة بالوضوء وفاقا لما لك رحمه الله واما الخفيفة فاتفقوا
 في الصورة الثانية وخالفونا في الاولى لان رواية الماء من نواقض التيمم
 عندهم فتبطل الصلوة وتجب عليه الطهارة فيتوضا بالماء لانه واجد للماء
 ابى سعيد وله شاهد من حديث ابن عباس كما مر من قبل ان النبي بال ثم
 تيمم فقبل ان الماء قريب منك قال فلعلني ان لا ابغره وهو ظاهر في ان من فرغ
 من الصلوة ثم وجد الماء لا يبطل صلوته فمن وجد الماء في اثناها لا يبطل
 ما مضى منه بهذا الحديث ايضا وافساد العبادة وابطال الاعمال ممنوع

شرعاً والحديثان يدلان على أنه لا يطلب تأخير الصلوة لمن ظن وجود الماء أو يقينه
 وخالف في ذلك الأخاف والشوافع ومن وجد الماء بعدة أي بعد التيمم
 قبل الصلوة وجب عليه الوضوء إذا كان قادراً على استعماله لأنه واحد للماء
 والصعيد معاً عند إرادة العبادة وفي حديث أبي ذر أن الصبي طهر من لم
 يجد الماء وقد قال تعالى فلم تجدوا ماء ويصلي به ما شاء من فرض ونفل ما بقي
 شرطه خلافاً للشوافع حيث زعموا أنه يتم لكل فرض ولم يأتوا على ذلك
 بحجة ولنا قوله جعل إلى التراب طهوراً وقوله الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد
 الماء عشر سنين والمسافر وغيره إذا نسي الماء في رحله فيتمه وصلّى ثم ذكر
 الماء لم يعد لها وبه قال أبو حنيفة ومحمد في المسافر وخالفنا في غير المسافر لما
 أنه لا قدر له بدون العلم وهو المراد بالوجود بل هو في حكم المفقود وقوله رفع
 عن أمم الخطاء والنسيان وليس على التيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه
 أن يقربه ماء لما تقدم في الأحاديث أي ما ذكرته الصلوة تمسحت وصليت
 ولم يذكر الطلب في شيء منها بل حديث ابن عباس عند إسحاق بن راهويه
 ظاهر في ذلك وفاق الطهومي بن يوحنا إذا خاف فوت الوقت يصلي من غير
 وضوء وتيمم وقيل يؤخر الصلوة إلى أن يقدر على أحد الطهورين ولنا أن
 الطهارة كستر العورة وغيره من الشروط فيسقط الوجوب عند عدم القدرة
 وهذا الحديث إما الجنب فيبغى له أن لا يصلي حتى يقدر على أحد الطهورين
 ويظهر قياساً على الحيض والحائض كالجنب وفي الباب حديث عائشة ^{كتهم} قد روى
 الصلوة وليس مهمم ماء فصولاً وبغير وضوء ولا الجماعة إلا الترمذي

عبيدة قول ابن مسعود
 لا يصلي حتى يجد الماء
 وذلك الحديث
 من غير ما ذكرناه

وفي الاستدلال بركات كمال لا يخفى على الناقد البصير **فائدة**
 قال في الاعلام ما ملخصه التيمم على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه
 جعل من الماء كل شئ حي وخلقنا من التراب فلنا مادة تان للماء والتراب فعمل
 منهما نشأتنا وقواتنا وبهما تطهرنا وكان اصل ما يقع به تطهير الاشياء من
 الانسان والاقدار هو الماء في الامر المعتاد فلم يحذفه لدول عنه الا في
 حال العدم والعذر بمرض ونحوه فكان النقل عنه الى شقيقه واخير التراب
 اولى من غيره ولما كان وضع التراب على الرأس مكروها في العادات وانما
 يفعل عند المصائب والنوائب والرجلان محل ملابسة التراب في اغلب
 الاحوال وفي ترتيب الوجوه من الخضوع والتعظيم لله والذل والاكس
 ما هو من احب العباداة وانفعها للعبد صدر الامر بترتيب الوجوه لذا يستحب
 للساجدان يتوب وجهه ويسجد على الارض او على ما هو من جنس حرم
 الامامية السجدة على الثوب او على ما ليس من جنس الارض ما يוכל
 او يلبس وبه تحصل الطهارة الياضنة والظاهرة تبعالها وايضا التيمم
 جعل في العضوين المغسولين واسقط عن العضوين الممسوحين فان
 الرجلين يمسحان في الحف بالاتفاق وبغير الحف على قول وكذا الرأس
 في العامة فلما خفف عن المغسولين بالمسح خفف عن الممسوحين بالعفو
 وحيث ان بناءه على التخفيف كفى المسح الى الكفين عن غسل اليدين
 الى المرفقين ولم ينقص في الوجه لاكتشاف كل عادة بخلاف اليدين
 فان المكشوف منهما في الاكثر الكفان اما عفو بقية البدن فمن

باب اولى انتهى مع زيادة وحذف -

باب المسح على الخفين جائز بالسنة

وقد اجمع المسلمون على جوازها في السفر ولم يخطوها غير الخواجر والروافض والائمة
اتفقوا على جوازها في الحضر ايضا الادوية عن مالك على ما قيل - ونقل ابن المنذر
عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن صحابة اختلاف وقال ابن
عبد البر لا اعلم من روى عن احدهم فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع
ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه باثباته والاصل في ذلك ما روى عن
جرير انه قال شع توضاء ومسح على خفيه فليل له تفعل هكذا قال نعم رأيت
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بال شع توضاء ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان
يعجبهم هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه
والاحاديث في هذا الباب كثيرة يجوز المتوضون ان يمسخ على خفيه اذا لبسها
على طهارة كاملة لحديث المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله
عليه واله وسلم ليلة في مسير فافرغت عليه من الادوية فضل وجهه ونفاسه
ومسح برأسه ثم اهويت لانتزع خفيه فقال دعهما فاني ادخلتهما طاهرتين
فمسح عليهما متفق عليه ولا يبي داود عن الخفين فاني ادخلت القدمين
الخفين وهما طاهرتان فمسح عليهما ومن ثم قال الشافعي وكثير من
العلماء لو ادخل احد الخفين رجلاه بعد تطهيرها وقبل تطهير الاخرى
لم يكفه حتى يطهر الاخرى وينزع الذي لبسه ثم يلبسه ثانيا وما قاله

ليس فيه فائدة ولا يعود بعائدة وهو أشبه بالعبث منه بالمقاصد الشريعة
والحديث اذا كان يحتمل قال الشافعي ويحتمل ان يكون ليس كل واحد
منهما بعد تطهير الرجل له والاول ليس للشارع فيه حكمة واذا كان
كذلك فرائفة ورحمة تجل عن ان يوجب على الامتة ويكلفها به بل
ايما فعل العبد اجزائه للمقيم يوماً وليلة والمساورة ثلاثة ايام ولياليها
من اول مسح بعد الحدث لحديث شريح بن هاني قال سألت عائشة رضي
عن المسح على الخفين فقالت سل علياً فإنه اعلم بهذا مني كان يسافر مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمساورة
ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة رواه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه
وغيرهم وعن خزيمة مثله رواه احمد وابوداؤد والنزدي وصححه وقال في
المهذبة ابتداء المدة عقيب الحدث باتفاق من الشافعي والامام مالك
وعلى ذلك بان الخف مانع لسراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع
ويقال عليه فيلزم ان تكون العمامة مانعة لسراية الحدث الى الواس
وان تكون الجباثر ولغايفهما مانعة لسراية الحدث حتى الجنازة وغيرها
عن ما تحتهما وايضاً يلزم بهذا التعليل نفسه ان من توضأ ومسح ثم
انقضت ثلاثة ايام ولياليها اذا كان مسافراً او يوماً وليلة اذا كان
مقيماً ان يصلي بهذا المسح ما شاء وان زاد على مدته ما لم يحدث و
ذلك ان لا يلزمه غسل رجله اذا نزع الخفين بعد المسح وقوله
يوجب به مناقض لما علق به في ابتداء المدة ولنا ان السؤال وقع في الاخذ

عن مدة المسح لا عن مدة لبسها ومن ثم كان قول من عدا المدة من اللبس
اقرب مما ذكر وعلل والله اعلم والمسح الواجب على ظاهرهما الحديث
على رضى لقدر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه ابو داود
وعن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهور الخفين
رواه احمد رواه ابو داود والترمذى ولفظه على الخفين على ظاهرهما وقال
حديث حسن وقد اشترط في الخف شرط من قوته وثخنه وعدم تحرقه
وامكان تتابع المشى عليه كل لمدة والحق عدم اشتراط ذلك لان
الاحاديث المتقدمة وغيرها لم تدل على شئ من ذلك والمسح
على الخفين رخصة فنقبل هذه الهدية ولا نقول ما هي وما لونها
ولا نعسر على الامم ما سهل الله لها واختلاق اسباب وعلل لم تذكر
عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للمتابع لتبويبها فحسب الاحتياط في عمل الان
لنفسه خيرا ما يتجاوز الى الغلو المذموم شرعا ومثله الجرموق والموق
والجورب ثخين او غير ثخين خلافا للاحناف في غير الثخين ولنا ما روى
الامام احمد وابن خزيمة في صحيحه عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم يمسح على الموقين والخمار وابدأؤد كان يخرج يقض حاجته
فاتيه بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه وسعيد بن منصور في
سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على النصف
والموق وعن المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح
على الجوربين والنعلين وهو حديث صحيح عند الترمذى وغيره ويمسح

لكل وضوء للاتباع في ذلك ولا ندره مقام غسل الرجل أو مسح راسه وهو
 في كل وضوء وإذا انقضت المدة أو نوعه فيها أو أراد غسلًا من جنابة ونحوها
 وجب عليه غسل الرجلين لأن مقتضى التأقيت بالمدة في الأحاديث مبرح
 في أن ما بعدها لا يكفي فيه المسح الألبس جديد بشرطه السابقة ومن نزع
 فليس بلائس ومسحهما عن غسل الجنابة ونحوها المراد عن الشارع فيه أن
 فيبقى على الأصل وهو وجوب الغسل والله أعلم ومن ابتداء المسح وهو مقيم
 فافر قبل تمام يوم وليلة أو مسح مسافر عملاً باطلاق الأحاديث عنه صلى
 الله عليه وآله وسلم ولو أقام وهو مسافر أن استكمل مدة مقيم نزع ولائها
 لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه وقال صاحب الهداية رحمه الله يجوز للمسح على العمامة
 والقلنسوة والبرقع والقفازين لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء والخصة
 لدفع الحج ويقال عليه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على العمامة
 وقوله أن الرخصة لدفع الحج غير مسلم بل كما تكون لدفعه تكون تسهيلها
 جواز فعل الخف وقد يكون نقض العمامة برفعها فاصلاحها أن لم يكن أشق
 من نزع الخف لا يكون إيسرها ولعل الرخصة في المسح على ما ذكره اتفاقاً
 لما عسى أن يكون من إصابة هواء بارد أو نحوه للرأس فاقصته رحمة الشارع
 وتشريع ذلك شفقة ورحمة بالأمة فاندفع حصرة العلة فيما ذكرناه على
 فرض صحتها فلا تنافي أباحه المسح على العمامة وغيرها لما ثبت أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم فعله وإجازة لأمته والله أعلم علاناً لا تنكر على من لم يكتف
 بالمسح على ذلك ما لم يكن دأب السنة منكراً للجواز لا طاعناً على من عمل بها

والله اعلم **فائدة السمع على الخفين** نخصة وتخفيف ورحمة من الله تعالى وهو مطابق علم المصلحة وموافق للعقل اما كونه رحمة فظاهر اما كونه مطابقا للعقل فانه لو نهمل به الطهارة مطلقا وكان السمع في ظاهره لا اسفله لان مسحه اعلاها ازالة للقذرة وما عليه من الاوساخ التي لا تليق ان تلبس من قام لنا جالة ربه العظيم مع ما في ذلك من الاثيان بما تبسرها امر به لقوله اذا امرتكم بامر فاءتوا منه بما استطعتم ولم يوجب ولم يكف بالسمع اسفله لا اسفل الخف مباشرة للتراب وهو مطهر لكثير من الجراثيم وسماتي انه يكفي مسحه ما اصابه من الاذى بالارض ومسحه اسفله بالماء غير واف بالمراحم من التطهير بل وما زادة قذارة ينشأ القذر في كل اسفله وهياها لان تلتصق به اقدار لولا المسح وبلت لما لصقت باسفل الخف فتبين بذلك ان مسحه اعلاها هو الموافق للعقول لا اسفله وقول بعض السلف لو كان الدين بالواي لكان باطن الخف اولى بالسمع من ظاهره محمول على بادي الراي لا على خايبه والله اعلم.

بَابُ الْحَيْضِ

دل الاستقراء على ان اقل سنه تسع سنين اى اقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين والدليل على ذلك الاستقراء اى لم يعلم ان امرأة حاضت قبل ان تبلغ التاسعة من العمر وعليه الائمة الاربعة ولم يأت في تقدير اقله واكثره عن النبي صلعم ما تقوم به الحجة اما الباحثون عند ذلك

فقال الشافعي رحمه الله اقل يوم وليلة واكثره خمس عشر يوما بلياليها
 وقال ابو حنيفة رحمه الله اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وقال مالك رحمه الله ليس
 لاقله حد واكثره خمس عشر يوما واقل الطهر الفاصل بين الحيضتين
 خمس عشر يوما عند ابى حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله وعند احمد رحمه الله ثلاث عشر يوما
 وقال مالك رحمه الله لا اعلم بين الحيضتين وقتا يعتمد عليه واقول ان كل ما قالوا
 صحيح وذلك يختلف باختلاف النساء والبلاد والطباع ولو عرفنا
 احدا من النساء على غير ما قوروا لما سألنا الشيوخ بدنيته ان يهمل عاداتهن
 والامور وسع مما ذكرناه لاستحالة الوقوف على جميع عادات نساء العالم
 كله ولهذا النكتة لم يأت عن الشارع تحديد ذلك بمدة معلومة
 لاستغناءها معينة وانما عرف بما ينضبط كردها الى عاداتها والقرائن
 واللون فالحمد لله على تيسيره وسلامه على المبعوث بالشريعة الكاملة
 والرحمة العامة صلى الله عليه واله وسلم فذات العادة المتقدمة نقل عليها
 نقول صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة فاتركي الصلوة فاذا ذهب قدها
 فاعلمي عنك الدم وصلي اخبرني البخاري وغيره ولحديث امرئته انها استفتت
 النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة تهراق الدم فقال لتنتظري قدر الليالي والايام التي كانت
 تحيضن وقد رهن من الشهر فتدعي الصلوة وغيرها ترجع الى القرائن
 المستفادة من الدم لحديث فاطمة بنت ابى حبيش انها كانت تستحاض فقال
 لها النبي صلى الله عليه وسلم ان كان دم الحيض فدا سود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلوة
 واذا كان الآخر فوضي وصلي فانما هو عرق فدم الحيض يتميز عن غيره

فتكون حايضاً اذا رأت دم الحيض اخرج ابو داود والنسائي من حديث
فاطمة بنت حيش ان قال صلى الله عليه واله وسلم دم الحيض اسود يعرف صح
ابن خزيمة واخرج النسائي من حديث عايشة مرفوعاً نحوه واخرج الطبراني
والدارقطني من حديث ابى امامة مرفوعاً بلفظ دم الحيض لا يكون الا اسود
قال السيد من اصحابنا في الروضة قدلت هذه الاحاديث على انه لا يفتا
للصفرة والكدر في دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دغى حيض او
بعد دم الحيض وليس التخيض بين دغى الحيض مع تحلل الصفرة والكدر
لاجلهما بل لكون ما توسط بين دغى الحيض حيضاً كما لو لم يخرج دم اصلاً
بين دغى الحيض ولا يعارض هذا ما اخرج في الموطا وعلقه البخاري ان النساء كن
الى عايشة بالدرجة فيها الصفرة والكدر من دم الحيض ليساً لهما عن الصلاة
فقول لهن لا تجلن حتى تزين القصة البيضاء فان هذا مع كونها رايها
ليس بخالف لما تقدم لانها لم تخبرهن بان الصفرة والكدر في حيض انما
امرهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على ان قد انقضى الحيض وهو خروج
القصة فمتى خرجت لم يخرج بعد هادم حيض ولم تأمرهن بالانتظار ما
ما مت الصفرة والكدر وهذا واضح لا يخفى وقال في الهداية اقل الحيض
ثلاثة ايام ولياليها وما نقص عن ذلك فهو استحاضة واكثر عشرة ايام
والزائد استحاضة وما نفاة المرأة من الحمر والصفرة والكدر في حيض حتى ترى
البياض ناصباً وقال ابو يوسف لا تكون الكدر من الحيض الا بعد الدم
واستدل على تقدير المدة بحديث الدارقطني وغيره اقل الحيض للحجارية

لبكرو الثيب ثلاثة ايام ولياليها اكثره عشرة ايام قال وهو حجة على الشافعي وقول
 هذا حديث لا تقوم به حجة لان في سنده الضعفاء والمتروكين والرضاعين والكذابين
 وكذلك ما احتج به الشافعي بقوله تمتك احدا كن شطوطه ههلا فصل الفصل ^{لغير} ليغنا
 للواقع مع ضعف سنده حجة نبوة على عدم صدوره عن الصادق المصدوق الذي لا يخبر بغيره ^{الصد}
 ومطابقة الواقع واستدل على ان الصفة والكثرة حيض بما تقدم انفا عن ام المؤمنين
 سيدتنا عايشة ^{رض} وقد عرفت ما في ذلك وماله وعليه وان لا يدل على ما يخالف
 ما دل عليه الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من قوله دم الحيض
 اسود يعرف وقد تقدم عليك بالتأمل والاتصاف في طلب الحق فان الدين بحلاله
 وحرامه وادابه ومحظوماته هو ما شرعه الله على لسان رسول صلعم فاذا كان الحيض
 في نفس الامر يكون اقل من اليوم والليلة واقل من الثلث كما دل على ذلك الاستقراء
 والقضاء بانها استحاضة وايجاب الصلاة وتجويز جماعها للرجل فيمن الخاطرة عليها
 وعلى المفتي ما هو معلوم عند العلماء وكذلك القضاء على من رأت الصفة والكثرة
 بانها حائض واسقاط الصلاة عنها وتجويز جماعها على زوجها فيمن الخاطرة مثل
 ما تقدم اذ لم يرد عن النبي ما يفيد ذلك بل ورد ما هو صريح في خلافه كحديث
 امر عطية قالت كنا لانعد الصفة والكثرة شيئا رواه البخاري وليس فيه بعد الظهور
 انما زادة ابوداود والحاكم وكذا اخرجه الاسماعيل وهو ظاهر في محل النزاع
 فتأمل والحائض لا تصلي ولا تصوم اتفاقا ولما ورد في ذلك من الاحاديث
 الصحيحة كحديث اليس اذا حاضت لم تصل ولم تصوم وهو في الصحيحين وغيرهما
 من حديث ابى سعيد قال في المروضة وهو مجمع عليه وكان هذا شار الحائض

في زمن النبوة وایام الصحابة فمن بعدهم انتهت مع الصلاة والصوم ایا حقیقتها
 ونقضی الصوم ولا تنقضی الصلوات لحديث معاذة قالت سألت عائشة فقلت
 ما بال الحايض تنقض الصوم ولا تنقض الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك مع رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة وهو
 في الصحيحين وغيرهما وعند الاسماعيلي من وجه آخر يلفظ فلم تكن تنقض وقد اجمع المسلمون
 على ما دل عليه هذا الحديث الصحيح الا ما يحكي عن طائفة من الخوارج في ايجاب قضاء
 الصلاة عليها وههنا لا تنوع المعارضة بان القضاء يجب بدليل الادعاء لا الله
 في حديث عائشة رضي الله عنهن كن يؤمرن بقضاء الصوم لا الصلاة وظاهره في النهي
 لم يكن يقضين الصلاة وقد صرح به في رواية الاسماعيلي فاقرارهن على عدم
 قضاء الصلاة حجة لاستحالة ان يقرر الشارع احدا من الامة على باطل وقت نزول
 الوحي ولا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر هذا ما تقدم مجمع عليه الا ما عرفت عن
 بعض الخوارج فيما تقدم اما هذه المسئلة اعني وطئ الحايض فقد نص على تحريمه
 الكتاب العزيز فقال تعالى وبيأ لؤنك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء
 في الحيض وحي عند صلى الله عليه واله وسلم انه قال اصنعوا كل شيء الا النكاح
 وفي لفظ الاجماع ومستقلة كافر لانه مكذب للقرآن ومن جامع جاهلا بوجود
 الحيض او ناسيا فلا اثر ولا كفارة او عامدا عالما فختارا فقد اتى بكبرية يجب
 عليه التوبة واختلف في وجوب الكفارة عليه اذ لم يصح فيهما ما تقوم بحجة على
 الوجوب ومن اخطأ فقد استبرأ لدينه والله اعلم اما سبب التحريم الى غاية
 الغسل او ما يقوم مقامه عند عدم الماء بعد انقطاع الحيض فلقولنا الى

ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث امركم الله الآية وعلى
هذا أكثر أهل العلم بل قال ابن المنذر هذا أكابر الإجماع منهم وقال الأوزاعي وداود
إذا غسلت فوجهها جزو طؤها واما أبو حنيفة فقد قال بعض الأحناف وإذا
انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطئها حتى تغتسل ولو لم تغتسل
ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتيمم حل
وطئها لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً وأقول قوله طهرت
حكماً غير صحيح فإنها لم تطهر حكماً وما مراده بالحكم فإنه لم يرد في القرآن
ولا في السنة أمر بالبيان بأن يحل وطؤها في هذه الحالة وإن أراد بقوله طهرت
حكماً يعني تقديراً فيقال فإذا كانت الصلاة صارت ديناً عليها ولم يحج فغسلها
فكذلك يقال إن قوله تعالى فاذا تطهرن فأتوهن يدل على عدم جواز اتئاهن
قبل التطهر الذي حظر الصلاة بغير طهور هو الذي حظر جماع الحيض قبل
التطهر تقديراً أنها طاهر بصيرورة الصلاة ديناً في ذمتها إذا صح أن يكون عليه
فإنما يدل على أن المرأة إذا خرت الغسل مع طلب زوجها للجماع تكون مأثومة
قياساً على أمثها في تأخير الغسل للصلاة أما جواز فعل الجماع قبل الغسل والتطهر
فما علل به لا يدل عليه هذا على فرض تسليم تعليله والحق ما قدمناه له لا أنه
الكتاب والسنة عليه وقد عرفت أنه قول أكثر العلماء حتى قال ابن المنذر ما
قدمناه والله أعلم قال وإذا انقطع الدم عشرة أيام حل وطئها قبل الغسل إلا
أنه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالشدائد انتهى وقد عرفت ما هو
الحق في ذلك. قال ولا تدخل المسجد وكذا الجنب لقوله عليه السلام فاني لأحل

المسجد الحايض ولا جنب وهو باطلا لقصة حجة على الشافعي في اباحة الدخول على
 وجه العبور والمروءة ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد وليس للحايض والجنب
 والنفساء قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا تقرأ الحايض والجنب شيئا
 من القرآن وهو حجة على مالك في الحايض وهو باطلا لقصة يتناول مادون الآية
 فيكون حجة على الطحاوي في اباحته وليس لهم مس المصحف الا بغلاف ولا اخذ
 درهم فيه سورة من القرآن الا بصحته وكذا الحديث لا يمس المصحف الا بغلافه
 لقوله عليه السلام لا يمس القرآن الا طاهر ثم الحديث والجنب حلالا ليدفستوي^ن
 في حكم المس والجنب حلت الفم دون الحديث فيفترقان في حكم القراءة وغلا^ف
 ما يكون متجاويا عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشتمل هو الصحيح ويكون مسه
 بالكم هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخس في مسها
 بالكلان في ضرورة ولا بأس بدفع المصحف الى الصبيان لان في المنع تضيق^{حفظ}
 القرآن وفي الامر بالتطهير حرجا بهم وهذا هو الصحيح انتهى بطوله واقول
 استدلال على منعها عن المروءة حديث جسد اني لا احل المسجد الحايض ولا
 جنب لو سلم له صحة الحديث وقطع النظر عن قول البخاري ان عند جسد
 عجائب وان افلت داوود مجهول الحال وقول الخطابي وعبد الحق انه لا يثبت
 من قبل اسناد لا ممنوع لانه اذا تعارض الدليلان واكثر فليغلب احدهما
 لا يجوز ان ليس احدهما باولي من الاخر الا لبرجح وهذا الحديث مع انه مختلف
 في صحته فهو معارض بما هو مثله وبما هو اصح منه فمن ذلك ما ذكره في التتبع
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ناو لي^ن الخ من المسجد فقلت اني

حايض فقال ان حيضتك ليست في يدك رواه الجماعة ^{الا} البخاري
 وفيه عن ميمونة رضي الله عنهما قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على احدانا وهي حائض
 فيضع راسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حايض ثم تقوم احدنا فخرجت
 فضعها في المسجد وهي حايض رواه احمد والنسائي وهذا الحديث مؤيد
 ومفسر للحديث الذي قبله وعن جابر قال كان احدنا يمر في المسجد فحيا
 جئت ازاروا سجد في سننه وعن زيد بن اسلم قال كان اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر وهذه ادلة من
 اجاز الدخول للماء في المسجد وهو جنب منهم ابن مسعود وابن عباس
 والشافعي واصحابه واستدلوا ايضا بقوله تعالى ^{المعنى} الا عابري سبيل
 انما يكون في محل اصابة وهو المسجد في الصلوة وتقييدها بذلك
 بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلق المارة لان المسافر كونه
 فيكون تكرار اريضان القرآن عن مثله وقد روى ابن جبرين وجال من
 الانصار كانت ابوابهم الى المسجد فكانت تصيبهم جنابة فلا يجدون
 الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل
 وهذا من الدلالة على المطلوب بحمل لا يبقى بعد اريب فقبح تخصيص
 حديث المنع بما ذكره وحمله على من يدخل للمكث ان صح وايضا القياس
 الصحيح يدل على جواز العبور لان الصحابة كانوا ينامون في عهد النبي في المسجد
 وربما تصيبهم جنابة فيما كان لهم يد من العبور لو كان مطلق الدخول
 محرما لمنعهم الشارع عن النوم في المسجد اذ هو يودي في غالب الاحوال

الى ارتكاب الحرام غاية ما في الباب تحت طاء الاخاف لانفسهم اما الاجاب والتحرر
 فلا يصار اليهما الا عند صحة ما يقتضيهما من الشارع وعدم المعارضة بمثل فضلما هو
 اقوى منه والله اعلم اما قوله ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد انتهى الى
 لان الطواف لا يكون الا في المسجد وقد استدلل على منع ذلك بحديث منع دخول
 المسجد المتقدم وقد عرفت ماله وما عليه واهل الحديث انما يستدلون على ذلك بقوله
 انما الطواف بالبيت صلاة فاذا طفتم فاقولوا السلام وسياق في كتاب الحج
 اما استدلاله على منع الحيض والجنب والنساء عن قراءة القرآن بحديث لا تقراء
 الحيض والجنب شيئا من القرآن مع الاختلاف في رفعه فهو حديث مطعون ولا
 يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ضعفه ائمة الحديث نعم بعض اهل الحديث يستدل
 على ذلك بما روى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجنبه وربما قال لا يجنبه
 عن القرآن شي ليس الجنابة وقد اختلف اهل الحديث فيه بين مصلح ومضعف حتى
 قال لشافعي هل الحديث لا يثبتونه وانت ترى ان هذا حكاية فعل مع اختلاف
 الحديثين فيها لا يصلح للاحتجاج وذكر البخاري من اصحابنا عن ابن عباس انه لم
 يرب القارة للجنب باسا وقالت عائشة ان النبي ^{كان} يذكر الله على كل احيانه ويحرم القارة
 على الحيض يوجب الحج وربما يودي الى النسيان ان كانت الحيضة متعلمة
 للقرآن وقوله وليس لهم من المصحف الخ واستدل لا بقوله عليه السلام لايس
 القرآن الا طاهر يقال عليه هذا الحديث قد اختلف في صلاحية الاحتجاج وقد
 ذكر الشوكاني في النيل اختلافا في ضعفه وقال هو من صحيفة غير مسموعة
 وفي رجال اسناده خلل شديد قال والطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن والطاهر

من المحدث الأكبر والأصغر ومن ليس على بدنه نجاسة ويدل لإطلاقه على الأول
 قوله تعالى إنما المشركون نجس وقوله صام كأي هزيمة المؤمن لا ينجس وعلى الثاني
 وإن كنت نجساً فاطهروا وعلى الثالث قوله صلح في المسح على الخفين دعمهما في
 أدخلتهما طاهرتين وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة
 حسية ولا حكمية يسمى طاهراً وقد ورد إطلاق ذلك في كثير من أجاز حمل
 المشترك على جميع معانيه حمله عليها هنا والمسئلة مدونة في الأصول وفيها مذاهب
 والذي يترجح أن المشترك يحمل فيها فلا يجعل به حق يتبين وأما الاستدلال
 بقوله تعالى لا يمس الا مطهرون فلا يتم إلا بعد تسليم مرجع الضمير إلى القرآن
 والظاهر رجوعه إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب والمطهرون الملائكة
 ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمتنع العمل بأحد الأمرين ويتوجه الرجوع
 إلى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التعيين وتنازلاً عما تقدم كذا
 كانت دلالة على المطلوب وهو منع المحدث من مسه غير مسلمة لأن المطهرون ليس
 بنجس المؤمن ليس بنجس دائماً الحديث المؤمن لا ينجس هو متفق عليه لا يصح حمل الطهارة على
 نجس أو حيض أو محدث أو متنجس بنجاسة أصابت بدنه أو توبه الذي عليه لأنه
 لا يقال لكل من تطهر عن أحد هذه الأشياء على أفرادها مطهرون ولا طاهر على
 الإطلاق وإنما يقال طاهر من المحدث الأصغر وإن كان قد يكون على كل بدنه
 جنابة كما هو مذهب الشافعية وطاهر من الجنابة والحيض وإن كانت على بدنه
 نجاسة عينية نعم يقال لما يعها مضافاً للعبادة كان يقال طاهر بطهارة الصلاة
 لأن هذا الأخير لا يقول به المانعون لأنهم لا يشتطون في حمل المصنف ومسه

الطهارة عن النجاسة فتبين بذلك ان اطلاق المطهر والطاهر بلا قيد انما يصح
 في المؤمن فهو مطهر وطاهر وان كان مجنباً او على بدنه نجاسة ولهذا يقال
 لضلّة اعني الكافر نجس كما قال تعالى انما المشركون نجس ويقال للمؤمن
 مطهر من اي بالايمان لا بالماء ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث
 حدثاً اكبر واصغر فقد عرفت ان الراجح كون المشترك مجمل في معانيه فلا يبين
 حتى يبين وقوله لا يمس القرآن الا طاهر كذلك لا يتعين على المتطهر من الجنابة
 او المحدث حدثاً اصغر والطاهر عن النجاسة العينية ولو سلم ايضاً ان اطلاقه
 على المؤمن انما هو مثل اطلاقه على المتطهر عن هذه الاشياء فالدليل على
 ارادة تعيينه هنا قوله صلعم المؤمن لا ينجس ولو سلمنا ان هذا الحديث اعني
 قوله ان المؤمن لا ينجس لا يمنع من ارادة منع الجنب او غيره ممن تقدم
 فتعيين احدهما محل النزاع ترجيح بلا مرجح فتعيينه لجميعها مع انه خلاف
 الراجح عند الاصوليين لا يستقيم لانهم لا يقولون بطرد الان من آفة
 بدنه نجاسة لا يمنعونه من المصحف ولا عكساً في المؤمن فانه طاهر ومطهر
 وان كان مجنباً وهم يمنعونه فاستدلوا لهم بحديث لا يمس القرآن الا طاهر
 مع عدم صلاحية الاستدلال هو نظير استدلالهم بالآية المتقدمة ويمكن
 حملهما على الخبر ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال قال السيد العلامة محمد بن
 ابراهيم الوترية من اصحابنا ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر
 من الجنابة او الحيض والحدث الاصغر لا يصح لاحقيقة ولا مجازاً ولا لغة وقوله
 هذا قد سبق اليه الصادق صلى الله عليه واله وسلم بقوله ان المؤمن لا ينجس

ثم ارجع على نفسه سوا لا واجاب عنه فقال فان قلت اذا تم ما تريد من حمل الظاهر
 على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس
 انه صلعم كتب الى هرقل عظيم الروح اسلم تسلم الى اخره حاصله ان كتابا لبق
 الى هرقل مشتمل على قرآن وقد مره هرقل واصحابه وكانوا كفارا متنجسين لامطهرين
 من الاحداث فاجاب بتخصيص ذلك بمثل الآية واليتين فانه يجوز تمكين
 المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن ان يجاب
 عن ذلك بانه قد صار باخلاطه بغيره لا يجوز له مس كتب التفسير والتلخيص
 به الآية والحديث وقد عرفت ان ما تقدم في الجنب واما المحدث حدثا اصغر فذهب
 ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية ووقفوا
 القضية ودأود الى ان يجوز له مس المصحف انتهى ما اردته من النيل بزيادة ونقصا
 والله اعلم اما قوله مفرقا بين الجنب والمحدث حدثا اصغر ان الجنب حلت
 جنباته الفم فحرمت عليه قراءة القرآن والمحدث حدثا اصغر لا يحل حدثه فحازم
 قراءة القرآن فهو من المصادرة لاننا لانسلم هذا التفريق وما الدليل عليه وقد عرفت
 حكم قراءة القرآن مما تقدم والغلاف والجلد المشتركون كراهة المس بالكم هي مبنية
 على اصل المسئلة وهي المس وقد عرفت ولحق عندنا انه وان صح قول المانعين
 فالتوسع بالمنع الى ما ذكر غير صحيح وما احسن الاقتصار على ما دل الدليل عليه
 وقوله بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يخصص في مسها بالكم مضموم ان
 مسها باليد للمحدث غير مخصص فيه ولعله يكرهه ونحن نترك قوله ولا نرد عليه
 فيه لانه مجرد عن الدليل وما هذا حاله فيما شبهه بحكايات الناس السائرة

في مسامرتهم وما لنا ولها حجة الله واثابة على حسن قصدا والله اعلم **نظرة**
 ثانية لنا على ما قد فند ذكره عن الامام الشوكاني رحمه الله لما استمداه من كتاب واهله
 ان يكون الصواب وفصل الخطاب في هذه المسئلة واقول انه بعد تحوير ما
 نقلته عن الامام الشوكاني رحمه الله قد ظهر لي ان ناسا من المبالغين عن مص المصحف
 قد فرروا دليهم على صورة غير ما ذكرها الامام رحمه الله وذلك بانهم قالوا قد نقل
 المنع عن اكثر السلف بل قيل انه اجماع منهم لولا ما نقل من خلاف داود
 في ذلك وخلافه انما يعد شذوذا ومثل هذا الاجماع يعد حجة في محل النزاع
 عند كثير من الناس انت تعلم ان دعوى الاجماع لا يستقيم مع مخالفة داود
 وابن عباس والشعبي وغيرهم كما ذكرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب
 نعم لهم ان يقرروا استدلالهم بالاية والحديث على وجه اخر بان يقولوا ان
 الآية جاءت لبيان شان القرآن وعظمته وسيقت للتشويه بعلم مرتبة
 ومكانته فقال تعالى انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون
 والزهير في لا يمسه ان كان عائدا الى الكتاب المكنون فهو لا يخلوا ما ان يراد به
 حمود الخبراي ليس هناك من يمسه غير المطهرين ويكون لو امكن ان يصله
 غيرهم لما كان عليه في المسألة وهذا لا يقضي سياق الآية وان كان
 المراد ان شان القرآن لا يمسه الا المطهرون باعتبار ما اشتمل عليه من كلام الله
 وكلماته فقياس المصحف عليه بان لا يمسه الا المطهرون من باب اولي لان
 القرآن اجل واكرم ما في اللوح المحفوظ على الله تعالى ويمكن ان يقال ان
 ذكر اللوح المحفوظ ووصفه بانه لا يمسه الا المطهرون في معرض مدح

القرآن والتتوية بشأنه بينهما للمؤمنين على أن ما كان هذا حاله عند الله من التكريم
 حيث وضعه بمحل لا يمس به أي ذلك المحل إلا المظهر وينبغي أن يكون عندهم بمحل
 وهو المصحف لا يمسوه إلا وهم طاهرون وهذا من الأولوية بمحل فهذه
 الاحتمالات والتوجيهات مخرجة على تسليم أن مرجع الضمير إلى الكتاب
 الذي لا يراد به غير اللوح المحفوظ أما إذا فسر الكتاب المكنون بما هو أعم من اللوح
 المحفوظ وذلك بأن يقولوا المكنون المستور والمراد به المصون من التبديل
 والتغيير وظاهر أن المصحف أيضا محفوظ مصون من التغيير والتبديل
 كما قال تعالى أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له حافظون فالقراء قبل نزوله وبعد
 نزوله في كتاب مكنون وخيئذ لا أشكال في تفسير المطهرون بل شأنه قبل
 نزوله وبعد نزوله أن لا يمس إلا المطهرون وهذا التفسير للآية يعم القولين الذين ذكرها
 المفسرون وتبعهم الشوكاني وما إذا كان هذا الخبر عن شأنه وإظهار العظمة
 وكرامته مكانه فهو خبر ومعناه انتهى بل قالوا إن ذلك يبلغ من جود النبي
 ولا يبقى الأشبه اشتراك الهمام والمظهر لفظا في المعاني التي ذكرها الهمام الشوكاني
 وهذه الشبهة غير واردة ولا مانعة للدلالة على ما اردناه بل للدلالة بنية
 وواضحة صريحة في محل النزاع يوضح ذلك أن الإنسان من حيث هو إنسان
 بما يعم المسلم المؤمن والكافر طاهر العين اتفاقا منا ومن الشافعية ونحو
 الكافرانما هي معنوية باعتبار ما قام به من الاعتقاد الباطل المستقدر عقلا
 وشرعا ولا ينجس ما لا قام من الطاهرات والمسلم هو طاهر مطهر لا ينجس
 حيا ولا ميتا ولكن مع ذلك قد تقوم به أشياء معنوية أو حسية تمنع عن كثير

عنه هذا عند أكثرهم
 أصحها أما بعض
 فزعم أن الكافرا
 العين اتفاقا بال

من العبادات فالجهر احتاج الى الطهارة الظاهرة بالمطهرات المادية فقيام
 الاحداث والنجاسات به تعوزة الى طهارة مخصوصة شرعاً مع طهارته الاعتقادية
 وهذه هي الطهارة الكاملة التي لا يمكن ان يتلبس بالعبادات الشرعية التي من
 شرطها الطهارة الا بها ونحن لا ننكر ان الايمان يسوغ اطلاق اسم الطهارة عليه
 وينزيد على الكافر باطلاق اسم المطهر فلا يقال للكافر مطهر وان كان يقال
 طاهر العين من حيث انه ادعى وهذا من حيث العين اما طهارة المؤمن فمن حيث
 العين والاعتقاد جميعاً بقي الطاهر والمطهر المتطهر في العبادات ومباشرة ما يلزم
 تعظيم من المشاعر وغيرها شرعاً فاذا طلبت لها الطهارة او قيد فعلها بكونها الفاعل
 طاهر ومطهر ومتطهر افحن نجلها على اتمها واكملها واشهرها استعمالاً وهي
 الطهارة الباطنة والظاهرة وحمل اللفظ على اشهر معانيه واكملها هو المتعين شرعاً
 وعرفاً ولغة والالامتنع طلب الطهارة المخصوصة في قوله لاصلاة الا بطهورة
 ونحوه ولجاذان يومه عليه ما اوردتم هذا بان يقال المراد بها الايمان او يمنع
 تخصيصها بمعنى دون معنى الابدليل لان ذلك بمنزلة الجمل فيحتاج الى المبين
 وحيث لم يصح ذلك تبين ان حمل اللفظ على اكمل معانيه هو المتعين اتفاقاً
 عند العلماء ويؤيد ما رتبنا اثباته من دلالة الآية والحديث ما عرف من حال
 النبي صلى الله عليه وسلم وعادته حتى انه صلح لا يحجب عن قراءة القرآن شئ غير الجناية وقد
 قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة واذ كان صلح قد احتاط
 حق في رد السلام وتيمم له فما بالك بقراءة القرآن ومسه وايضاً لو صح
 ما اردتم من الحديث لفسد معناه ولم يعد من الكلام المعقول اذ يصير معناه

بها الطاهر من لا يمس القرآن الا طاهر وهذا يصان عنه كلام ادنى الناس فصا
 فضلا عن افضلهم وافصحهم صلعم ولا يخرج من حرج قوله لا تافروا بالقرآن الى
 ارض العدو اذ لو كان هذا مراده صلعم لكان له مندوحة في العدو ولعلفظ
 مشتبه الى ما هو ابين في المراد كان يقول لا يمس القرآن الا مسلم ومؤمن
 وبهذا يندفع ما اعترض واطال به الامام الشوكاني في ما اتضح دلالة الآية
 والحديث على منع المحدث حدثا اصغرا واكبرا من مس المصحف واماما ذكره من
 الكلام في صحة الحديث فلا يضرنا في تقرير المسئلة لما عرفت من شمول دلالة
 الآية لذلك على انه يمكنهم ان يجيبوا بان الحديث بعد النظر وجمع طرق كلها
 لا يسقط عن درجته الحسن حتى عند الطاعنين فيه كيف وقد صحح ابن حبان
 والحاكم وغيرهما من المحدثين وروى عن عدة من الصحابة كعمر بن حزم وابن
 عمر وحيكم ابن حزم وعثمان بن ابي العاص وثوبان رضي الله عنهم وابدا على الامة
 الذي كاد ان يكون اجماعا في الجنب قالوا وانتم قد اخذتم واستدلتم في كثير من المسائل
 بما هو مثله واحط منه وليس ما اطلتم به الا فقه شق او شقة شقة ظن والحق
 معنا وما قلنا ولهذا اختار انه يجوز على الحايض مس المصحف وحمله وقراءة القرآن
 الا اذا كانت متعللة لان الضرورات تبيح المحذورات والمكث في المسجد الصلوة
 والطواف ومثلها الجنب وكذا الحديث فيما سوى القراءة والمكث اما قرأوا القرآن
 للمحدث فاجازة اتفاقا وامام المصنف فختلف فيه كما مر في المختار عند الاكثر واجيبنا
 الجواز سيما المتعلم والمحدث والمريض فعا للحرج واختاره الشوكاني والمحقق ما ذكرنا
 فلا يفيد وكذا مس التوراة والانجيل والكتب الباقية السماوية وقد صرح بعض

فقهاء الأخاف بتجريم مسها للحديث امام كتب التفسير والفقه والحديث وسائر
 كتب الشريعة فلا خلاف في جواز الحديث الا ما نقل عن بعض الأخاف كراهته
 وكذا المجنب لانه لا دليل على الحرمة والكراهة بل حديث هرقل يدل دلالة التزائم
 على جوازه لان كتاب النبي اليه مع كونه مشتملا على آية من القرآن من افضل كتب الشريعة
 واعلاها درجة ولا ريب في كون الكفار محدثين ومجنبيين والصنف والكثرة والفتنة
 بين دمي الحيض وقبل القصة البيضاء حيض القصة بفتح القاف وتشديد الصاد
 المهملة النون والمولد البياض لما تقدم عن عائشة رضيها الصنف والكثرة بعد ذلك
 القصة اعني بعد الظهر فقد صح عن ام عطية قالت كنا لانعد الكثرة والصنف شيئا
 ويمكن ان تجبض بعض النساء في الشهر ثلاثة حيضات ذكره الامام البخاري في صحيحه
 عن علي وشريح فان كانت في عدة وصاد قهار زوجها فذاك والا فلتأتي بيئته
 يرضى دينه ولو من بطانة اهلها تشهداها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل
 قرة وتصلي كذا في الصحيح وشرح الفتح واذا رأتها طهرت فغسل وتبع اثر الدم
 بفرصة ممسكة او ما تيسر من اى طيب لما صح عنه صلعم انه قال تأخذ احدكن
 ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على راسها فتدلكه ككاشد يد
 حتى تبلغ شئو راسها ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة وتتبع الحادة
 بخور الكست ونحوه لما في الصحيح عن ام عطية رضيها قالت كنا نسمي ان نحد على
 ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا ولا نكحل ولا نطيب ولا نلبس
 ثوبا مصوغا الا ثوب عصب وقد خص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدا من
 محبيها في نبذة من كست اظفار الحديث وغير الحادة اذا لم تقدر غسل

المسك كفاها أي طيب إذا لو كان المسك متعينا لما عدل عنه هذا إلى القسط
ولما احتيج إلى البديل عنه عند تعذر استعماله.

فصل في المستحاضة إن كانت مبتدأة أو مقادة ناسية لعادتها قدر أو وقتا

فدم الحيض تعرفه النساء فإذا ذهب قدره في كالطاهرة لما صح عنه صلعم أنه قال

إن كان دم الحيض فانه اسود يعرف وقد تقدم وإن كانت ذات عادة مستمرة

لا تختلف ولم تميز دم الحيض فتراجع إلى عادتها لأن الشارع اعتبر العادة وفي

الصحيح إذا قبلت الحيضة فأتى الصلوة فإذا ذهب قدرها فأغسل عنك

الدّم وصلّى وفي مسلم نحوه وأخرج أحمد وابوداود والنسائي وابن ماجه

من حديث أم سلمة رضي الله عنها استفتت النبي صلعم في امرأة تنهراق الدم فقال

لستظرفد الليالي والأيام الق كانت تحيضهن وقد رهن من الشهر فتدع

الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج وكذلك حديث زينب بنت جحش

أن النبي صلعم قال في المستحاضة تجلس أيام قوائها والأحاديث في هذا المعنى

كثيرة ولو نسبت بعض العادة المستمرة وذكرت بعضها عادت إلى العادة فيما

ذكرت وفيما سواه كالمبتدأة إعطاء كل شيء حكمه وعملا بالأحاديث المتقدمة

فإذا رأت غير دم الحيض في كالطاهرة لما في الصحيح عن عائشة قالت اعتكفت

مع رسول الله صلعم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست

تحتها وهي تصلّى وفي الباب أحاديث كثيرة وتفضل أثر الدم لقوله صلعم فأغسل

عنك الدم الحديث وهو في الصحيح وقد مر ما يفيد معناه من غير وجه

وتوضاء كل فرض ولو توضأت آخر وقت الأولى وقدمت الثانية

اول وقتها اجرائها وقال الاحناف تتوضأ لوقت كل صلاة فتصلي بذلك
 الوضوء في الوقت ما شاءت من الفريضة والنوافل واذا خرج الوقت بطل
 وضوؤها واستأنفت الوضوء لصلاة اخرى قالوا ولنا قوله عليه السلام المستحاضة
 تتوضأ لوقت كل صلاة وقد روي واللفظ الوقت فيما سواه مما مر بمعا
 في هذا الباب ولم ينقل احد من اهل الحديث هذا الحديث بهذا اللفظ
 انما المروي لكل صلاة وقول بعض الاحناف ان اللام يستعار للوقت يقال
 آيتك لصلاة الظهر اي وقتها مما لانعلم احدا قالوا انما دل كلام القائل
 على الوقت بالالتزام لان الظاهر من الظهيرة وهو وقت فأضاف الصلاة اليه
 يدل على انها تقع فيه والآتي لها التي في وقتها لان اللام تستعار يدلا عن
 الوقت فهذا مما لم يقع في كلام العرب وايضا ان اوقات الصلاة المقررة
 قد تختلف لضرورة السفر ونحوه وللعذر كمن نام او نسي فان وقت صلاته
 اذا ذكر واستيقظ كما صح ذلك عنه صلعم فليأمرهم احد امرين اما مخالفة
 الحديث وتجعلوا صلوة هؤلاء قضاء في غير وقتها او تناقضوا مدعيهم
 وهذا لا نعلم عليكم فيما اذا نام كل وقت صلوة الظهر حتى دخل وقت العصر لنا قوله صلعم انه قال في
 المستحاضة تدع الصلاة ايام اقوائها ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة
 وتقوم وتصلي وقوله صلعم توضع لكل صلاة ثم تصلي وان قطرات الدم على
 الحصى وقوله عند كل صلاة لا يدل ولا يستفاد منه الا انها لكونها ذات
 ضرورة حدث ما يميزه اذ قد مر ساعة فاعطى منها تعجيل الصلاة
 عقب الطهارة تخفيفا للمانع عن الصلوة مهما امكنها يوضح ذلك قوله

صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر وان قويت على ان تؤخرى الظهر تعجل
 العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر العصر جميعاً ثم تؤخرى المغرب وتعمل المساء
 ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع المغرب تصلين
 فذلك فافعلي وصلي وصومي ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا
 اعجب الامور التي وهذه الطهارة وان كانت اولى لكن فعلها ليس بواجب
 فلا اقل ان يكون فعلها احب واحسن لمن قدرت عليها فالشاهد في ما كونهما
 كافي لفرضين وفي وقتين وهو صحيح في الرد على الاخاف والشافعية ومثلها دائماً
 الحديث كس البول ونحوه اى مثل المسحاضة في الموضوع لكل صلاة وذلك
 لتمام العلة واعطائها حكمها في المماثلين ونحو سلس البول سلس المذي
 والريح البواسيري وكل من دام به حدث ضروراً من الاحداث المتقدمة ذكرها
 واستفيد من حديث المسحاضة جواز الجمع بين الصلوتين ولو مواظبة للعدو
 بل كونه اعجب واحسن ونقيس الموضوع على الفصل دفعا للرجح عن الامة
 ويتبرأ على المسلمين وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليس ولا يريد بكم العسر
 اما اخواننا من الاخاف فهم نيكون هذا التيسير للعدو ومن والمنقول عن
 ائمة اهل البيت ولو في كتب الزيدية والامامية جواز للاصحاء فكيف
 لا يجوز للمرضى وقد جوزه امام الائمة احمد بن حنبل رضي الله عنه وعن اتباعه
 وعشرنا في اوليائهم ولعمري ان ائمة اهل البيت احق بان يقلدوا من هو لاء
 المجتهدين الذين امر الله ورسوله بتقليدهم ولا تخافوا على اتباعهم كما حرم
 نبينا صلى الله عليه وآله وسلم على تقليد اهل البيت والتمسك باقوالهم وافعالهم

حيث قال اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعشر
 اما كون الناقلين متبدعين فلا يضر في هذا الحل اذ لا يتعلق بغيرهم ولا يتقوا
 به مشربهم والصحيح قول روايتهم في مثل هذا كما بينا في الجزء الاول فتذكر
 وتامل ولا تعقل وقد اضطربت اقوال الفقهاء رحمهم الله في مسائل المسح
 بحسب اختلاف اصولهم واختلفوا ثانيا في رد افراد كل مسألة الى اصلها
 حتى صارت من اصعب المسائل عليهم في فهمها وعلى النساء في الفهم
 والعمل والشافعية قد قسموها الى سبعة اقسام ومنهم من زاد على ذلك
 وفرقوا بين للبثاءة والمعادة التي نسبت حدتها وجعلوها ثلاثة اقسام
 وسهوها متغيرة وهي اما متغيرة في الوقت فقط او القدر فقط فالاولى
 كائن تقول اعلم اني احيض في الشهر مرة واكون في سادسها ايضا مثلاً
 والثانية كان تقول اعلم ان حيضى ستة ايام العشر الاول من كل شهر مثلاً
 والثالثة المتغيرة المطلقة وهذه المسكينة قد جعلوها وكلفوها انواع المشقات
 التي تنزع الشريعة السهلة السمحة ان تاتي بها فقالوا ينعى عليها وعلى حليها
 وطؤها ومس المصحف والقراءة في غير الصلوة وتصلى الفرائض والمندورة
 والبنائة ابدأ وكذا النوافل وتغتسل لكل فرض وتصوم رمضان وفهموا
 كالمين ونبتى عليها يومان فصوم لقضاء من ثمان عشر يوماً من الشهر
 ايام اولها وثلاثة ايام اخرها فيحصل لها اليومان الباقيان وقد عرفت مما
 تقدم ان لا متغيرة وان لا بد ان تعرف النساء دم الحيض واذا لم تكن عادة
 محفوظة ولا تميز للدم فانها مطلق المستحاضة وانها كالطاهرة وقد تقدم

فلا فائدة في الاعادة والله اعلم.

فائدة مستفادة من قوله تعالى ويسئلونك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا
النساء في الحيض فتحريرات بيان النساء وجماعهن ^{بالحكم} لاسباب احدها حمية
وحفظ للصحة لان دم الحيض لا يخلو غالبا عن ^{الدم} الثمن كثيرا ما تقارنه الجواثيم
المؤنة التي ربما تنقل الى قبل الجماع والثاني الاستقذار الذي ربما ادى
الى نفرة طبع عنها في عقبه عدم الوداد والبغض المودى الى انحلال الزوجة
والثالث تأذى المرأة وربما زادها الجماع ضعفا وتأذى فاقضت الحكمة
منع الجماع لذلك ولئلا يزيد سيلان الحيض بحركات الجماع العينية ومنعت
عن الصلاة لان حالتها بهذه الصفة لا تصلح لان تقوم بها للدخول على الحضرة
المقدسة لاداء العبادة المخصوصة المشروطة بالطهارة الكاملة وايضا
لغالبيتها في النساء حين حيضهن لا يخلون غالبا عن الكرب والغثيان
فتكليفهن الصلاة التي لبها الخشوع وانشراح الصدر احوالهن
فاقضت رافة الشارع الرحيم الحكيم التحفيف والشفقة من والصو
لك بل امره اوضح فان منعها الاغذية مع خروج الدم منهك للقوة
ومثلها القاس لا يقال ان ذلك موجود في المستحاضة ولم تقولوا به
لانا نقول ان الاحكام الشرعية انما تنطبق بما يكثر ويغلب لا يلبس
وينذر في افراد مسببا عن امراض وضروا في المستحاضة هو شبه
بدم الجراحات ومن قامت به اعداها وامراض وهذه الاشياء لها احكام
تستخصها وعند الضرورات المتحققة بتباح المحذورات وغير ذلك من جهة

الى الطبيب الثقة واما وجوب الصلوة على المستحاضة وهي قد يزيد دمها
على دم الحيض فيقال ان دم المستحاضة وغيرها من الدماء سوى دم
الحيض فمختلف في نجاسته واما حشوها الحل وعصبيه بالثغر عليه
فليس هو للنجاسة بل لمنع الخارج وتخفيفه الناقض للطهارة ولئلا تؤذي
ويستقذرها الناس والصوم هي فيه كغيرها من ذوى العاهات فان
اضر بها او قال الاطباء انه يضرها لم تصم لقوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج والله اعلم

فصل في النفاس اكثره اربعون يوماً فما زاد عليه فهو استحاضة لمحدث
ام سلمة قالت كانت النفاء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوماً
اخرجه احمد وابوداود والترمذي والدارقطني والحاكم والحديث طرق
يقوى بعضها بما رواه الى ذلك ذهب الجمهور قال الترمذي في سننه وقد اجمع
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان النفاء تدع الصلاة
اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغسل وتصلى انتهى وقال
مالك والشافعي ستون يوماً وقال الليث بن سعد سبعون وقيل
غير ذلك ولا حداً قله اذ لم يأت في ذلك دليل بل ما دام الدم باقياً فهو
نفاس الى الأربعين وان انقطع انقطع حكمه والنفاس هو الدم مع الولد
او عقب وضع الحمل ولو وضعت توأمين فمن الاول ما لم يتجاوزا بينهما
وضعهما اربعين يوماً فان تجاوز قدم فساد فاذا وضعت الثاني فهو نفاس
ايضاً الى اربعين اخرى وقال ابو حنيفة ج وابو يوسف نفاسها من الاول وقال

محمد من الولد الاخير قال لانها حامل بعد وضع الاول فلا تصير نفاسا
 كما انها لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالاخير ولهما ان الحامل انما لا تحيض
 لانسد فم الرحم وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نقاسا
 والعلة تعلقت بوضع حمل مضاف اليها فتناول الجميع انتهى ونقول هم
 قد قوروا ان النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة وكذا بعد خروج
 بعض الولد عند ابى حنيفة محمد وعلى قولهما فلو باطأت في الولادة
 بباقيه بعد خروج بعضه كان ذلك الدم دم نفاس وعقب الولادة تماما
 تحسب الاربعين ما لم ينقطع الدم وعلى هذا اصح لنا ان نعلل مسئلتنا بان
 يجعل احد التوأمين بمنزلة خروج بعض الولد الواحد والثاني كخروج بقية
 وكما ان عدتها لا تنقضي الا بخروج كل الحمل فكذلك مدة النفاس وهي
 الاربعون يوما لا تحسب الا بعد وضع كل الحمل وما قارن الاول والثاني
 كما قارن بعض الواحد الى خروج باقيه والادلة هنا مطلقة كما هي في انقضاء
 العدة فلا نقيدها بآراينا بل نتركها على اطلاقها هناك وهنا ما قوله كما انها
 لا تحيض فهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها والحق عند بعضهم ان الحمل
 قد تحيض وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك ان شاء الله فانظر وسببه
 وضع حمل ولو علقه او مضغته فيها صورة خفية اى سبب النفاس ذلك
 لانها لا تسهي ولادة الا حينئذ ويجرم به ما يجرم بالحيض كالوطي وترك الصلاة
 والصيام وغيره مما مروى وكذا لا تنقضي النفاس الصلاة لما روى ابو داود
 من حديث ام سلمة قالت كانت الموائمة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تنقضي النفاس

اربعين ليلة لا يأمرها النبي صلعم بقضاء صلاة النفاس وقد تقدم الاجماع
 على ذلك في الحيض وهو في النفاس اجماع ايضا والله اعلم.
فصل في الانجاس وتطهيرها والانجاس جمع نجس بالفتح وهو في
 الاصل مصدر ثم استعمل في كل ما يستقذر وكذا النجاسة لغة ومعناها
 شرعا مستقذر يمنع صحة الصلاة ونحوها حيث لا مخصص وهذا تعريفها
 بالحد واختار الكثير العلماء تعريفها بالعد وهو اولى واوضح. وهي غايط
 الانسان وبوله وهذا متفق عليه بين العلماء لا نعلم فيه خلافا واستدل
 على ذلك من وجوه عديدة احدها ان نجاستهما معلوم من الدين بالضرورة
 ثانيهما الاستدلال على نجاسة غائط الانسان ايضا بقوله صلعم اذا وطئ احدكم
 بنعله الاذى فالتراب له طهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى بنجف طهورها
 التراب رواها ابوداود ورواين السكن والحكم والبيهقي وقد اختلف فيه
 على الاوزاعي واخرج احمد وابوداود والحكم وابن حبان من حد
 ابى سعيد ان النبي صلعم قال اذا جاء احدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر
 فيها فان اى خبثا فليمسح به بالارض ثم ليصل فيها ورجح ابو حاتم في
 العلل وصلة واخرج اهل السنن عن امر مسلمة مرفوعا بلفظ يطهروا ما بعلا
 وعن انس عند البيهقي بسند ضعيف نحوه وقد روى ما يقارب ذلك
 ايضا من طرق اخرى والاذى يراد به غايط الانسان وقد اوضح ذلك
 ما صح عنه صلعم انه كان اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذى اذهب
 عني الاذى وعافاني وثالثها ما اورد عنه صلعم من وجوب الاستنجاء بالماء

والاستنجار بالأجار وما في معناها أو الجمع بينهما وقد روي أن قوله تعالى فيه
رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين نزلت في أهل قباء لأنهم
كانوا يستنجون بالماء بعد الحج وقوله تعالى يحبون أن يتطهروا والله يحب
المطهرين ظاهر في أن غايط الإنسان وبوله نجس فإن الطهارة شرعاً
تطلق على إزالة النجس هنا والامر في ذلك أظهر من أن يستدل عليه
لأطباقي الأمة جيل بعد جيل عليه وهم إنما أخذوا ذلك من تعاليمهم صلعم
ويستدل على نجاسة بوله بما ثبت في الصحيحين من أمره صلعم أن يهراق
على بول الأعرابي ذنوباً من الماء وبما صلعم عنه صلعم أنه موبق بين فقال إنها
يعد بان وما يعد بان في كبيرهما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله الحديث
وقد روي أن عامة عذاب القبر منه وكذا أحاديث النضج من بول الرضيع
والفلس من بول الجارية وهي أحاديث صحيحة فكل ما قدمناه وغيره يدل
على نجاسة بول الأدمي وغائطه ولا ينافي ذلك الاكتفاء في تطهير بعض
ما لا يمتنع بسلح الأرض أو بأجار الاستنجار لأن ذلك قد سماه الشارع تطهراً
ولا يصح إطلاق التطهير في ذلك إلا بعد ثبوت أنها نجاسة وهو المروء
وأنما ينبغي أن يقال هذا التحقير على الأمة وتوسعة لها وهو رحمة من الله
تعالى ويكفي نضج بول الذكر الرضيع بالماء لحديث يغسل من بول الجارية
ويرش من بول الغلام أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري وابن
خزيمة وصححه الحاكم وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث علي بن
النبي صلعم قال بول الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية يغسل وثبت في

الصيحيين وغيرهما من حديث امر قيس بنت محسن انها انت باين لها
 صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال على ثوبه فدعا بماء
 ففصح ولم يقبله والاحاديث في المسئلة كثيرة صحيحة وما ذكرناه هو ايضا
 مذهب الشافعي والى حنيفة وقال احمد بن يونس الصبي ما لم يأكل الطعام
 طاهر وقال مالك يغسل من بولهما وهما في الحكم سواء والاحاديث الثابتة
 ترد عليه والله اعلم والروث نجس لقوله صلى الله عليه وسلم في الروث انها ركس
 والركس هو النجس لغته وقال التيمي ان الروث يختص بغائط الخيل والبغال
 والحمير كذا في الرضة النذرية وقال الشافعي وابو حنيفة ينجس البعوض والابوال
 والارواث من كل حيوان الا ما يروى عن ابي حنيفة من طهارة ذرق الطير
 الماء كولا كالحمام والعصافير ووافقهما مالك بن احمد بن يونس في غير الماء كولا
 بطهارتهما من ماء كولا اللحم وقالوا ان الروث نجس لك كله وهو غير
 مسلم لما عرفت عن التيمي وقد روى مفيد ابان تلك الروث كانت روثه
 حمار وقد اختلفوا ايضا في الركس حتى قال ابن بطال لم ار هذا الحرف
 في اللغة يعني الركس وتعقبه ابو عبيد الملك بان معناه الرد من حالة الطهارة
 الى حالة النجاسة وقال الحافظ ابن حجر لو ثبت ما قال لكان بفتح الراء
 يقال اركس ركسا اذا دسه وفي رواية الترمذي هذا ركس يعني نجسا
 ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما
 بالحجيم واغرب النسائي فقال الركس طعام الجن وفي القاموس الركس
 رد الشيء مقلوبا وقلب اوله على آخره وبالكسر النجس وقد قيل ان في

الحديث تدليس خفي وقد اجاب عنه الحافظ في الفتح قلت ولذا عرفت ما في
الروثة من الاختلاف ثم ما في لفظ الركن مع القول بان في الحديث تدليس خفي
علمت حالة الاستدلال به وتعيين المطلوب منه واذا صح ان الركن يأتي في اللغة
بمعنى الرود من حالة الى حالة فلا ريب في صحة ما قاله الامام الحافظ النسائي
لان قد صلح عنه صلعم النهمي عن الاستنجاء بالروث وعلل ذلك بانه طعام الجن
وقال اني دعوت الله لهم ان لا يمروا بعظم ولا بروثة الا وجدوا عليه ما طعاما
وهذه الصبر وروثه هي انقلاب وروثهما على حالتهما الاولى اي قبل ان تستحيل روثا
فانهما كانت طعاما ثم روثا ثم ردت وصارت طعاما للجن واذا كانت في الرواية
تدليس فلا يبعد ان روى بعضهم ما هو مكسور مفتوح حاسم والاتحاد صورتهما
خطا ولعل بعض الرواة استبعد معناه مكسورا لاسيما اذا كان يرجع في رواياته
الى كتاب عنده لما عرفت ان صورتها واحد في الخط ولو كانت الرواية بكسر
الواو مخفوفة فقد عرفت ما قال ابو عبد الملك وعلى تسليم عدم صحة شيء مما
ذكرناه وصلا حية الحديث للاستدلال على هذا المعنى الخصوص والتقييد في بعض
رواياته بروثة الحمار يقصر على الحل الواحد فيه جملا للمطلق على المقيد ولو حل على
عمومه فهو لا يتناول غير روث الخيل والبغال والحمير اما قياس خواء مسائل الحيوان
وبعدها عليه فلا نسلم بل استصحاب الاصل وهو الطهارة في كل شيء اولى فنكتفي
به حتى يردنا قل صحيح ونحن لو رجعنا الى القياس الصحيح لكان القياس معنا
ايضا الا ترى ان النبي صلعم صلى في مرايض الغنم ومواضع الابل وذلك صريح
في طهارتها لاسيما وامره للعرينيين بشرب ابوالهائض في محل النزاع فقياس

ارواث سائر البهائم والدواب عليها اولى من قياس ذلك على الروثة لاسيما وهذا
 قياس مؤيد بان الاصل في الاشياء الطهارة وحديث الروثة ناقل لها عن الكل
 مع ما عرفت مما قيل فيه فاحسن حالاته قصة على مودة والله اعلم وقد ورد ان
 ان الكلاب كانت تقبل وتدبر في المسجد وفي بعض الروايات وتبول ولم يكونوا
 يغسلون من ذلك واذا كانت ابوالها نجسة كيف لم تمنع ولم ينسب ولو في حد
 واحد على تفصيل ابوالها وهي من اكرة الحيوانات عليهم اذ ذاك حتى انه قلما
 يقتلها وهل يتصوره نصف ان اصحابه صلعم يتساقطون الى زحرا الاعرابي عن
 البول ثم هو صلعم يأمرهم بصب الماء على بوله ولا يأمرهم بصب الماء على
 ابوال الكلاب ولا هم يمنعوها عن دخول المسجد اذا كانت ابوالها نجسة
 واذا كانت هذه حالة ابوال الكلاب فما بالك مما سواها وما هو احسن
 حالها من سائر الحيوانات والحاصل ان الانحرام يتكلف الا في ما لم يشبهه
 الله ولا تنكر على من احتاط لنفسه وما اصابه المذي ينضح بالماء وقد صح انه امر
 بغسل ما اصابه وبغسل الفرج والانشين منه وتارة برش الماء على ما ظن انه
 اصابه والغسل يحمل على الاستحباب والكمال والنضح على اقل الواجب وقد روي
 النضح ابو داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ يكفيك
 ان تأخذ كف من ماء فتنضح به حيثما ترى انه اصاب من ثوبك واما المني فلم يرد
 فيه ما يدل على نجاسته بل ورد ما يدل على طهارته واما فعل بعض الصحابة نزع
 انه لم ينقل عن احد منهم القول بنجاسته صريحا فليس بحجة لاسيما وقد صح
 انه صلى في ثوبه والمني عليه ومنها دم الحيض وذلك لحديث احمد وابي داود

والترمذي عن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد
 وانا حيض فيه قال فاذا اطهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلي فيه قالت يا رسول
 الله لم يخرج اثره قال يكفيك الماء ولا يضر كثرته وفي اسناد ابن لهيعة
 واخرج احمد وابوداؤد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث
 ام قيس بنت محصن مرفوعا بلفظ حكيم بضمع واغسله بماء وسدر قال
 ابن القطان اسناده في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث اسماء
 بنت ابي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا نا يصيب ثوبها
 من دم حيض فكيف تصنع قال تحتته ثم تقرصه بالماء ثم تنفضه ثم تصل
 فيه والامر بغسله وحكمه بالضع يفيد وجوب غسله ولا يجب في التطهر
 من النجاسة اكثر من ذلك ولا شك ان ذلك يدل على نجاسة دم الحيض كيف
 وقد جعل الصلاة في الثوب المصاب به موقوفا على غسله بالصفة المذكورة
 وما ذكرك الا لقوله تعالى وثيابك فطهر اي عن النجاسات وهذا ظاهر واخرج
 قال في الروضة واما سائر الدماء فالادلة فيها مختلفة ومضطربة واستصحاب
 الاصل متعين حتى ياتي الدليل الخالص عن المعارض الراجح او المساوي ولم
 الخنزير لقوله تعالى او لحم خنزير فانه رجس والرجس والنجس معناهما
 واحد هنا قال الشوكاني في الدر وفيما عدا ذلك خلاف والاصل الطهارة
 فلا ينقل عنها الا نقل صحيح لم يعارضه ما يساويه او يقدم عليه قلت ومن
 المنصوص بحوم الحمر الانسية وميتة الفارة ولم يذكر الامام الشوكاني
 ذلك في الدر ولعله سهو منه ومن الشارح والا فالدليل على ذلك اصح

واضح من دليل نجاسة المروثة وقد سلم ذلك في النيل ودليله ما روى
 عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال لما أمسى اليوم الذي فتحت فيه خير^{نا} واوقدوا^{نا}
 أنا كتيبة قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما هذه النار على أي شيء توقد قالوا على لحم قال
 على أي لحم قالوا على لحم الحمر الأنسية فقال أهر يقوها واكثرها فقال رجل
 يا رسول الله أوهن يقوها وتغسلها فقال أوداك وفي لفظ فقال اغسلوا وعن
 أنس قال أصبنا من الحمر يعني يوم خير فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله إن الله
 ورسوله ينهيانكم عن لحم الحمر فانهما رجسا ونجسا فتفق عليه وقد روى جمع
 من الصحابة نحوه ذلك في الصحيح وغيرها وهذا الحديث نص في النجاسة والحرم
 وروى في الفاراة عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله سئل عن فلاة سقطت
 في سمن فقال القوها وما حولها فاطرحوها وكلوا سمنكم ولا فوق بين جامد وذئب
 ومن فرق قائما عول على ما لا يصح مع شدونه انظروا في الفتح وغيره والله أعلم
 والحق فيما اعتقد الحاق كل الميتات بذلك ونجاستها إلا ما لا نفس له سائلة وأقول
 قد اختلف العلماء واضطربت أقوالهم في مسائل النجاسات حتى اشتبه
 أمرها على كثير منهم وعلى العامة ووقعوا في حيص بيص وسبب ذلك
 لكثير من الناس الوسواس ومن نسبها وإينا من أقوال العلماء مع ادلتهم
 ومالها وما عليها ثم ندكر ما فتح الله به علينا مما نعتقد أنه الحق ونسأل الله
 الهداية والأصابة للحق فنقول قد تقدم لنا الكلام في الأموار والفضلاء
 كالابوال والخراء وكذا المنصوص عليها المتفق على نجاستها وبقي الكلام
 على ثلاثة أمور أحدها المسكر المائع اعني الخمر بجميع أقسامها وثانيها الدم

ومحققاته كالقيح وماء القروح وثالثها الميتة وما اتصل بها من اللحم
 فقد قال بنجاستها بالجمهور واستدلوا على ذلك بالقرآن قالوا لا
 الله تعالى سماها رجساً وهو شرعاً النجس وقالوا هو حقيقة في اللحم
 مجازياً بعده او هو حقيقة في اللحم وفيما بعد ما في الآية لكن قواعد
 الشريعة واصولها قد دلت على عدم نجاسته ما سوى اللحم مما ذكر
 بعدها فكان كالمستثنى واذا كان الرجس معناه الظاهر النجس
 فلا يعدل به عن معناه وتلغى دلالة الحقيقة فيعين حملها على ما
 حمل عليه وهو اللحم واذا امكن الحمل على الحقيقة فلا يجوز العدول عنه
 الى المجاز قالوا ومما يؤيد ما قلناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه
 هذه الآية وحرمت اللحم اتلف انبيتهما وشق زقاقهما ثم قال لعنت
 اللحم وشاربها وسابقيها وبايعها ومبتاعها وحاملها والمجولة اليه
 وعاصرها ومقتصرها واكل ثمنها قالوا ولا معنى لاتلاف الانبيته
 الا النجاسة واستدلوا ايضا بحديث ابي ثعلبة قال قلت يا رسول
 الله انا بارض قوم اهل كتاب افأأكل في انبيتهم قال ان وجد
 غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها متفق
 عليه وعند احمد وابي داود ان ارضنا ارض اهل الكتاب وانهم
 يأكلون لحم الخنزير ويشربون كيف نصنع بانبيتهم وقد وهم
 قال ان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء واطبخوا فيها واشربوا
 قالوا وهذا يدل على نجاسة اللحم الا ترى ان سوال الصحابي قد

على من المقر وعندهم نجاسة الخمر لا تجعل ملاقات الخمر علة
للاشتباه في استعمال آيئتهم ومما لا يبقى شبهة في ذلك
تقرير النبي صلى الله عليه وسلم على ما اظهر من اعتقاده نجاسة الخمر بل زاده
ايضا حوا وتقريره بان امره بتطهيرها كشان سائر النجاسات
فأمره بفصلها ورحضها بالماء قبل استعمالها قالوا ولئن سألنا عننا
البحث في منع اطلاق الرجس على الخمر في الآية فانه لا يمكنهم
ان ينادعونا في امره تعالى بالاجتناب والاجتناب ترك الشئ جانبا
والابتعاد عنه في كل حال ونرمان ومكان ولا معنى لتطهير
النجاسة الا الابتعاد عنها ومجانبتها وهذا ما اردناه هنا وايضا حرمته
الشئ تدل على نجاسته اذا امكن اطلاقها عليه ككونها يباعا وما في
معناه وقال اخرون الخمر حرام وليست بنجاسة العين وما بنجاستها
الا تطهير نجاسته ما قارنتها في الآية من الميسر والانصاب والازلام
ولا نفرق بين ما جمع الله الا بدليل قطعي والا للزم نقص كثير
من اصول الدين ولا يستثنى منها من شاء اما قولكم هو حقيقة
في الخمر حجاز فيما بعده فيرده ما قرر ورجح اساطينكم من عدم جواز
اطلاق اللفظ على حقيقته وعجازه معا فاما بالكم تهدهون اليوم
ما بنيتوه امس كالحق نقضت غزلها فليست هذه باول مناقضة
تدفعكم اليها التمهيد وليست هذه باول قارورة يد فيها
النعصب اما قولكم بان الرجس في الآية محمول على الحقيقة وما

بعد الخمر هو في حكم المستثنى فيقال عليه وبأى شئ استثنى ما ذكر
 بعد الخمر فانكم لم تأتوا على ذلك بدليل سالم عن المعارضة وانا
 أعلم الله منا ان الوراثة بايديكم دليلا قاطعا للنزاع لكننا اول اخذ به
 وان ليس فليس يوضح ذلك انه لا يجوز في الوجه المذكور في الآية
 الا ان يكون مجازا في الكل فلا يدل على النجاسة وحقيقة في
 الكل وحينئذ يلزم الحكم بنجاسة الميسر الانصاب والازلام
 وحقيقة في الكل ويكون بعضها مستثنى وهذا ايضا لا يجوز
 ان لو جاز لبطل دلالة الآية على تحريم المستثنى لان لفظ الرجس
 ذكر دليلا وعلته للحرمة واما ما استدلتتم من اتلاف الانية
 وتحقيق الزقاق فذلك لا يدل على النجاسة بحال وانتم لا تقولون
 ولا تقتضي هذا هبكم اتلاف المتنجس الذي يمكن تظهيره بل
 قد صرحتم ان الاتلاف لما ذكر لا يجوز وقلتم ان المتلف بالسكر
 يضمن المتلف بالفتح فالجواب عن جواز الاتلاف مشترك
 والاستدلال بان اتلاف الانية على النجاسة لا يصح اتفاقا قاننا ومنكم
 ونحن نجيب عن ذلك تبوعا بما اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم
 حين قالوا له ان في هذه الزقاق منفعة فقال اجل ولكني انا افضل
 ذلك غضبا لله عز وجل لما فيهما من سخطه وقد روى وضح عنه
 صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة عدم اتلاف اوعية الخمر
 ايضا وذلك بعد ان اتلف ما اتلف فقال لا بى طمعة حين سال

عن إتيانهم في حجره وثوابهم فقال اهرقها وقال له رجل يا رسول الله
الاعية تنفع بها فقال له حلوا اوكيتهما فانصبت حتى استقرت
في الوادي الحديث وهو لم يأمروهم بغسلها فلو كان الامر
كما ذكرتم من نجاستها لأمروهم بغسل الاعية وآما استدلالكم
بحديث ابى ثعلبة فهو معارض بما روى انهم كانوا في الغزو
ويصيبون من آنية المشركين واسقيتهم فبتمعون بها ولا يعاب
ذلك عليهم وضح انه صلعم توضع من مزادة مشركة وانرا جاب
دعوة يهودى واكل عنده وقد قال تعالى وطعام الذين اوتوا
الكتاب حل لكم اما قولكم ان سوال الصحابي قد دل على انه
من المقرر لديهم نجاسة الخمر لان منشاء وعلته تودده شربهم
الخمر فيها فنقول لا شك ان من المقرر لديهم تحريم الخمر لانبجاسها
وهي اذا وضعت في ظرف وصبت منه تبقى فيه منها اجزا بها
يشعر من الظرف ريحها ويبقى طعمها فهم اذا اكلوا طعامهم
في هذه الاعية لا شك يجدون في طعامهم ريح الخمر
وطعمها وقد حرمت عليهم قبايلها وكثيرها فاعل الصحابي سئل
عن جواز شرب الماء واكل الطعام الذي يصير هذا حاله
بسبب هذه الآنية وقد اجاب في النيل بغيره لك نقلا عن الفتح
وقال وجه الدلالة انه لم يأذن بالاكل فيها الا بعد غسلها
وم بان الفل لو كان لاجل النجاسة لم يجعله مشروطا

بعدم الوجدان لغيرها اذ المتنجس لا فرق بينه وبين ما لم يتنجس بعد
 ازالة النجاسة فليس ذلك الا الاستقذار وورد ايضا بان
 الغسل انما هو لتلوثها بالخمور ولحم الخنزير وانتمى قلت والجواب الصحيح
 هو ما قدمتموه والنبى لم يقل للسائل ولم يصرح له ان الغسل للنجاسة
 والسائل لم يقل ان هذه الاشياء نجسة فكيف نفعل فالغسل
 المأمور به يحصل بزالة النجاسة في الخنزير فقط ويحصل به حفظ
 طعامهم عن مخالطة الاجزاء المجرمة من لحم الخنزير والخمر ايضا واذا
 وقع الاحتمال في ذلك بطل الاستدلال به ونقول ايضا لا ينعى على من
 ادنى اطلاع على شرع الله ودينه ان ما استفاض وتواتر من نقل تحريم
 الخمر وعدم صحته نقل واحد في صراحة نجاستها كاف في الجرم بعدم
 نجاستها اذ لو كان ثابتا لنقل في نجاستها ما يقارب ما نقل في تحريمها
 ونحن وان كانت البرأة الاصلية كافية لنا عن الاستدلال
 على طهارتها لكننا نؤيد البرأة بما نقل وصح ان الخمر قد حرمت ثلاث
 مرات كما روى عن ابى هريرة رضي الله عنه قال حرمت الخمر ثلاث مرات
 قدم رسول الله صلعم المدينة وهم يشربون الخمر ويأكلون ليس
 فاء لو ارسول الله صلعم فانزل الله تعالى يسئلونك عن الخمر واليسر
 قل فيها اثم كبير ومنافع للناس الى آخر الآية فقال الناس ما حرمها
 علينا انما قال فيها اثم كبير ومنافع للناس وكما نوايشر بون
 الخمر حتى كان يوما من الايام صلى رجل من المهاجرين ام اصحابها

في المغرب فخلط في ثرائه فانزل الله آية اغلظ منها يا ايها الذين امنوا
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فكان الناس
 يشربون حتى يأتي احدهم الصلوة وهو مغيب ثم انزلت آية اغلظ منها
 يا ايها الذين امنوا الخمر والميسر الانصاب والازلام وجس من عمل الشيطان
 فاجنبوه لعلكم تفلحون واذا كانت قد حوت ثلاث مرارة وهي
 في المرة الاولى اثم كبير وفي الثانية لا يقرب الصلاة السكران بها
 وهي طاهرة لم يوجب عليهم تطهير ثيابهم منها فالقول بان التحريم لاخير
 قاض الحكم بنجاستها مما يحتاج الى دليل اوضح مما يكون في الظهور واذا
 لم يكن دليل فالقول بان التحريم الاخير انما يفيد التعميم ونشرها
 في كل وقت وهو من جنس الخطر السابق الا ان هذا مقيد بقرب
 الصلاة وذلك اى التحريم الاخير مطلقا والخمر في الثلاث المرات
 محرمة وليست بنجسة وهذا ظاهر بقي اصل الطهارة في الاشياء
 عاضدا ومؤيداً والله اعلم اما قولهم ان الاجتناب بمجانبة الشيء
 ولا ابتعاد عنه فيقال نعم ان الله امر باجتنب كل ما هو من
 عمل الشيطان وشرب الخمر داخل في عمله ولهذا خرج مخرج العلة
 والاجتناب في كل شيء بحسب شرعاً لا لغة الا ترى انها اى الخمر
 كانت محرمة وقت قربان الصلاة ولم يتناول ذلك تحريم منها
 ولا نجاستها اما قولهم ان تحريم الشيء يدل على نجاسته فيكون مسلم
 وانتم لم تطردوا بل فرقتم هنا بين المسكر المايع والجامد فقلتم

نجاسة الاول دون الثاني ولم تاتوا على ذلك بدليل بل خالفتم
الدليل فان الشئ قد يكون حراما مع انه طيب طاهر كيف وقد قال
تعالى في ظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقال تعالى وعلى الذين
هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها
الا ما حملت ظهورها او اللوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزيئناهم
ببغيتهم وانا الصادقون فقد سمي الله بعض الاشياء المحرمة طيبات
والطيب والطاهر يتصادقان بل الطيب طاهر من كل الوجوه
وقد يكون الطاهر غير طيب من بعض الوجوه وهذه الآية تكسح
جماعهم وتتقضى اصلها الذي اصلوه بلا هدى من الله هذا
ما ظهر لنا في هذه والامر كما ترى واضح في عدم قيام دليل على
نجاسة الخمر بل تحريمها مرتين مع مباشرة نعم لها يدل على طهارتها
واخر الحكم انما قطع ما بقي عندهم من جواز شربها في بعض الافا
وسوال ابى ثعلبة لا يفيد اكثر مما افادت الآية الكريمة لانه في
الحقيقة سوال عن جواز اكل الاجزاء التي تبقى في آنية الكفار وشربها
كما قدمنا ذلك فاجاب النبي صلى الله عليه وآله الى غسها ثلاثا بخايط
طعامهم ذلك المحرم وان قل والله اعلم اما قولهم في نجاسة
الدم غير دم الحيض فلم ار لهم دليلا يصح للتحويل عليه وغاية ما
ما يستدلون به غسل بماء عاف من الانف وهو لم يصح فيا رذل
الفعل لكونه نجسا والنبي صلى الله عليه وآله كان يفصل انفه من المخاط ويفعل

يده بعد الطعام فلو قال لهم ملزم ان ذلك يفيد نجاسة المخاط
 والطعام على اصلكم لم ينفصلوا عن الزامه الا بالرجوع الى نقض
 اصلهم والقول بطهارة الدم لما علمت ان لا ملازمة بين الحرمة
 والنجاسة لاسيما وقد كانت الصحابة يباشرون الحروب فقتل سيوفهم
 وابدا نهم و ثيابهم الدماء ولم ينقل انهم كانوا يغسلونها للصلاة
 وقد يغسل بعضهم ذلك نظافة ولو كان نجسا كيف ترك شهادتهم
 ملطخة بالدماء الا ترى انه لو اصاب احدا من الشهداء عذرة لم يادروا
 الى ازالة النجاسة وقد عرفت ان مع ذلك كله فالاصل في الاثماء الطهارة
 فلا ينقل عنها الا نقل صحيح لم يعارضها هو مثله والله اعلم اما الميتة
 فقد قدمنا انها كلها نجسة الا ما استثني منها نبصير الشارح وقد
 على ذلك قواعد الشرع واصول منها حديث الجمر الانسية وفيه
 النص على نجاستها ومنها حديث الفاريق في السمن وهو في الصحيح
 وغيره ومنها احاديث عامة تتناول الميتة بجميع انواعها واصنافها
 فمن ذلك حديث ابن عباس رضي قال تصدق على مولاة ليموت
 بشاة فماتت فمري بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابها
 فدبغتموها فانتفعتكم به فقالوا انها ميتة فقال انما حرما كلها قال
 في المتقي رواه الجماعة الا ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعل ميتة
 وليس فيه للخاري والنسائي ذكر الدباغ بحال وفي لفظان دلحا
 ليموت ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا انتفعتن باهابها الا دبغتموها

فانه ذكاته وفي رواية لاحد **م** ولدارقطني يطهرها الماء والقرظ
رواه الدارقطني مع غيره وقال هذه اسانيد صحاح وروى انه صلح
مربد رجال يحرون شاة لهم مثل الحمار فقالوا اخذتهم اهلها فقالوا
انها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ وصحح ابن السكن والحاكم
قال في النيل وفي الباب ايضا عن ابن عباس **ع** عند الدارقطني
وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن اسلم عن ابي وعلة بلفظ
دباغ كل اهاب طهور **و** واصل في مسلم من حديث ابي الخير
عن ابي وعلة بلفظ دباغ طهور **و** وعن ابن عباس **ع** قال سمعت رسول
الله صلعم يقول ايما اهاب دبغ فقد طهر **و** رواه احمد **م** ومسلم **م** وابو داود
والترمذي **م** ولدارقطني عن عائشة عن النبي صلعم قال طهر كل اديم
دباغ قال الدارقطني اسناده كله ثقات قال في النيل روى في ذلك
اعني تطهير الدباغ للاديم خمس عشرة حديث وروى بلفظ دباغ ذكاته
احاديث كثيرة ايضا وقوله فانه ذكاته اراد ان الدباغ في التطهير بمنزلة
الذكاة في احلال الشاة وهو تشبيه بليغ كذا في النيل فهذه الاحاديث
واضعها تدل على نجاسة الميتة ولو لم تكن الميتة نجسة لما كان
لتطهير جلد هامعني فان التطهير لا يكون الا لما كان نجسا او متنجسا
وهذا بين ظاهر والقول بان الموت يتنجس به الجلد دون للميتة
لا يصح ان يصدر عن يتفكر في ما يقول اما قول بعض اصحابنا يطهر
الميتة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه واله وسلم انما حرم

من الميتة اكلها فضعيف لان عقله منه عن قول صلعم هلا اخذ
 اهابها قد بغتوه وقد صحت روايات لهذا الحديث نفسه بلفظ
 يطهرها الماء والقرظ والاستدلال بما ذكره على عدم النجاسة انما هو
 استدلال بلفظهم وهو لا يعارض المنطوق الصحيح في الروايات
 الصحيحة او خرج فخرج الغالب بان يقال ان لحم الميتة لا يستفح
 في غير الاكل غالباً فنبه عليه وامامنا يمكن الانتفاع به في غير
 الاكل ويمكن تطهيره كالجلد بالديباغ فانه يطهر بالديباغ للحاجة
 اليه في غير اكل ومثل الجلد كل ما يمكن الانتفاع به في غير الاكل
 كاعظم ونحوه وهذا اما اردنا بيا نر ونسئل الله التوفيق لا صابة
 الصواب اما ما لا نفس له فيقل نجس معفو عنه لا ينجس ما لا يقبل
 انطاهر على القولين هو محرم اما ان لا ينجس ما لا يقبل فحديث الى هروية
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وقع الذباب في شراب
 احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في احد جناحه شفاء وفي الآخر
 داء رواه احمد وم والبخاري وم وابوداود وابن ماجه ولا احمد وابن
 ماجه من حديث ابى سعيد نحوه قال في النيل واستدل بالحديث
 على ان للماء (اي ونحوه) لا ينجس بموت ما لا نفس له مسائل فيلزم
 يفصل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب
 والخنفسا اللذين وجدتهما صلعم ميتتين في الطعام فامر بانقائهما
 والتمية عليه والاكل منه ورواية انا احدثكم (اي بدل شراب

احدكم تشمل اناء الطمام والشرايب وغيرهما فهي اعم من رواية ثرية
 احدكم والحق بذلك الزنايب والذباب والورغ وما اشبه ذلك وما قارب
 اعظام للمماثلين حكم المماثلة والله اعلم وستثنى من الميتة عظامها
 وقرونها واطلافيها والريش والشعر واصوافها واورها لقوله تعالى
 ومن اصوافها واورها اثاثا ومتاعا لآلئها واما العظام والظلف والحافر
 والقرن والذباب ونحوه فقد اختلف العلماء في ذلك وقال بنحوها
 اكثر الشافعية وغيرهم وقال اكثر اصحابنا بطهارة عظام الميتة
 ونحوه مما تقدم قال في زاد المعاد واما عظامها راي الميتة فمن لم
 ينفس بالموت كابي خيفة وبعض اصحاب احمد واختيار ابن وهب
 من اصحاب مالك ونقل الامام البخاري عن الزهري قال ادركت
 ناسا من سلف العلماء يتشطون بها ويدهنون فيها لا يبرون به
 ياسا وقال ابن سيرين وابو ابيهم لا يباس بنجاسة العاج قال ولا يصح
 قياسها على اللحم لان احتقان الرطوبات والفضلات الجيثة يختص
 ببدون العظام كما ان ما لا نفس له سائلة لا ينفس بالموت وهو حيوان
 كامل لعدم سبب التبخيس فيه فالعظم اولى وهذا المأخذ اصح
 واولى وا قوى من قول الشافعية ومن وافقهم وقال بطهارة الشعر
 ونحوه اكثر اهل العلم وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمد
 والليث والاوزاعي والثوري وداود وابن المنذر والمزني ومن التمسك
 الحسن وابن سيرين واصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد الشافعية

بالقول بنجاستها واستدل بانها تحملها الحياة كقول تعالى قال من يحيى
 العظام وهي رميم واجيب بان لو كان موت كل ما حلت به الحياة
 ينجم لزوم نجاسة الزرع والشجر فان حياة النمل الذى فى الشعر والعظام
 ونحوها هي موجودة فى الزرع فيلزم القول بنجاسة الزرع وقد تقدم
 ان نجاسة اللحم انما هو بسبب احتقان الرطوبات والفضلات
 النجيسة فيه واما الشعور وما قاربها من العظام ونحوها فانه لو سلم
 احتقان شئ يسير فيها فهو اقل من عفونته اللحم بل لانه بينهما وقد
 قال تعالى ومن اصوافها وابارها واشجارها اثا ثامتا عالى حين
 وهذا يعم احياءها وامواتها والنبي صلعم مر بشاة مهيونة ميتة فقال
 الا انتفعتم باها بها قالوا وكيف وهي ميتة قال انما حرم لحمها
 رواه احمد فى المسند وهذا ظاهر جدا فى اباحته ما سوى اللحم والشحم
 والكبد والطحال والالية كلها داخله فى اللحم كما دخلت فى لحم
 الخنزير والشعر ونحوه واخذ فى حال الحياة لمكان طاهر بالانفا
 فلما لم ينجم بجزء فى حال الحياة دل على انه لا روح فيه وانما لا ينجم
 بموت حيوانه وهو متصل به لقوله صلعم ما بين من حي فهو ميتة رواه
 اهل السنن وما تقدم عن المسند من قوله صلعم انما حرم لحمها
 هو كالتفسير لقوله صلعم فى الحديث الاخر انما حرم من الميتة اكلها
 اى ما يوكل منها فانه قد اشتبه على بعض اصحابنا وقد ذكرنا
 ذلك انفا والجواب عنه والسمك والجراد لا ينجم بالموت والمراد

بالتك ما لا يعيش الا في الماء او ما يغلب اقامته في الماء وقد تقدم
قوله صلعم في البحر هو الطهور ماءه الحل ميتة وعن ابن ابي اوفى قال
غزونا مع رسول الله صلعم سبع غزوات نأكل معه الجراد قال
في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه وفي الباب احاديث والله اعلم
اما القى وما خرج من الفم من الجوف فقال الجمهور بنجاسته ولو باتوا
بدليل قاطع في نجاسته ولا يلزم من غسل شئ بنجاسته لاحتمال
ان يكون ذلك نظافة عن الاستقذار كالغسل عن البصاق والخبث
ونحوه فحن واقفون مع الاصل.

فصل ويظهر ما تنجس بغسل بالماء اى باسالة الماء عليه ثمان
وم فيه شئ عن الشارع كان الاحب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك
الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه او نقصان كما ورد في اربع النعم
اذ اتلوث بالنجاسة طهر بمسحه وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم
ايضا ما ورد في كيفية تطهير ما تنجس بدم الحيض وبلعاب الكلب
وبالحمة في كل ما علمنا ان الشارع اكتفى فيه بكيفية التطهير كان
لنا الاقتصار على تلك الكيفية وان عدلنا الى ما هو اعلا اجزاء وما لم يرد
عنه فيه كيفية كان الواجب في تطهيره الماء حتى لا يبقى عين ولا لون
ولا ريح ولا طعم ولو عسر زوال اثر فلا يضر لما تقدم في غسل دم الحيض
ولو وجد عند ماء لا يكفي للوضوء وغسل النجاسة او يكفي له وغسل
بعض النجاسات قدما للوضوء للاتفاق بانه شرط في صحة الصلوات

وللاحدِيث الواردة القاضية باشتراطها فان بقي عنده ماء
 شئ بعد الوضوء قدم تطهير النجاسة المنصوصة بكيفية تطهيرها
 الوارد ثم غيرها مما ذكرناه بعدها ولو كان الماء قليلا لا يكفي
 للوضوء استعماله في بعض اعضاءه ثم يمسو لباقيها و قيل سيتم
 فحسب لانه كعدم الوجدان وكان محل ذلك في باب التيمم ذكرناه
 ههنا يتبع البعض الاخاف فلا تغفل والتغفل بمسحه الارض
 الحديث الى هريزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وطى احدكم بنعله
 الاذى فان التراب له طهور وفي لفظ اذا وطى الاذى بنخب فطهرها
 التراب رواها ابوداود وعن ابى سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء
 احدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فان راى نجسا فليمسح
 بالارض ثم ليصل فيه ما رواه احمد وابوداود وقد روى ذلك عنه
 بروايات وطرق كثيرة قال في النيل بعد ان استوى في طرقه روايات
 وهذه الروايات يقوى بعضها بعضا فتفتوح للاحتجاج بها على ان
 النعل يطهروا بركه في الارض رطبا او يابساً وعند الاخاف ان اصاب
 الخف نجاسة ذات الجور رطبة وجفت فيه كفى مسح بالارض قالوا
 وهذا مستحسن وخصوا الاحاديث المذكورة بهذه الصيغة وقد
 عرفت انها اعم من ذلك والتخصيص من عند ياتهم فلا تقبل
 بل ادليل وقول ابى يوسف هنا هو الحق لانه لم يفرق بين اليابسة
 والرطبة قالوا فان اصابه بول ثم ليس لم يجز حتى يغسل وكذا

قلت
 مستحسن
 في
 الحديث
 ابو حنيفة
 من
 هذا

كل ما لا جرم له كالخمر لان الالتصاق ينتشر فيه ولا جاذب يجذبها وقال
بعضهم ما يتصل به الرمل له جرم اي يعطى له حكم ذات الجرم وهذا القول
موافق للحديث واهله وقد صححه من الاحناف السرخي وقالوا المنى
نجس يغسل وطبا ويفرك يا بسا قال بعضهم لقوله عليه السلام
لعائشة فاغسليه ان كان وطبا فاغسليه ان كان يا بسا وما ذكر بهذا
اللفظ او صح لا يمكن الاستدلال به لكنه لم يرد في شيء من كتب
الحديث بهذه العبارة نعم قد صح من فعل عائشة انها تفركه
وروى انه صلح غسل ثوبه من المنى وهذا لا يدل على النجاسة كما انه
كان يغسل ثوبه من الاوساخ وكان يغسل يديه قبل الاكل وبعده
فليس كلما غسل بنجس اما قولهم قال عليه السلام انما يغسل
الثوب من خمس وذكر فيها المنى فلا يصح ايضا وهم كغيرهم ممن
توسعوا في النجاسات قسموا النجاسات الى مغلظة ومخففة واختلفوا
فمنهم من جعل المغلظ ما هو عند الآخر مخفف وبالعكس والاحناف
قالوا قدر الدرهم ومادونه من النجس المغلظ كالدم والبول والخمر
وخرء الدجاج وبول الحمار تجوز الصلوة معه وان زاد لم تجز ثم
اختلفوا فمنهم من قال قدر الدرهم بالمساحة ومثل عرض الكف
وقيل قدر الدرهم بالوزن اي النجاسة التي لا يزيد وزنها عن مثقال
تجوز صلاة حاملها ثم اختلفوا في اخشاء البقر وخرء ما لا يؤكل
لحمه من الطيور هل هو مخفف او مغلظ فالاول مخفف عند

محمد وإبي يوسف مغلط عند أبي حنيفة وعنده وعند أبي يوسف
 أن الثاني مخفف وقال محمد ومغلط وقالوا في البول المغاظ لو انتضخ
 عليه مثل رؤس الأبرقد لك ليس بشئ والخففة عندهم هي كبول
 ما يوصل لجم فتجوز الصلاة معه حتى يبلغ ربع الثوب وقالوا دليل
 التخفيف تعارض النصين مع تعارض الأصلين وأنت خير بان
 الأحاديث الصحيحة دلت على جواز الصلاة في مواضع النجس ومعاظن
 الأبل وصح امرؤ صلعم العنيين بشرب إيوال الأبل ولم يعارضه فيها
 ما يدل على نجاستها ولو بالالتزام فضلا عن النص وإنما قال من قال
 بنجاسة إيوالها قياسا على بول الإنسان وقاس بعروها واختائها على
 الروث وغايط الإنسان وقد تقدم ضعفه لانه قياس معارض للنص
 ولأنه لم اتحاد العلة أيضا وعلم من قولهم على اختلاف الأصلين
 أي المذهبيين أن أقوال الرجال ومذاهبهم هي من أصول الدين
 وهذه جراءة نبرئ إلى الله منها واختلفوا في بول الخيل فعند
 أبي يوسف وأبي حنيفة مخفف لكن عند أبي يوسف لأنه من مأكول
 اللحم وعند أبي حنيفة لتعارض الآثار ونحن لأنسلم تعارض
 الآثار البينة وقوله صلعم استنزهوا من البول فإن عامة عذاب
 القبر منه هو مثل قوله صلى الله عليه وسلم وقد مر بقبرين فقال
 إنما يعذبان وما يعذبان في غيرهما أحدهما فكان لا يستتر
 عن البول الحديث والمراد به بول الإنسان لما في صحيح البخاري

وتقدله بالطيب واذا استحال خبيثا صار نجسا كالماء والطعام
 اذ الاستحال بولاً وعذرة فكيف اثرت الاستحالة في انقلاب الطيب
 خبيثا ولم تؤثر في انقلاب الخبيث طيبا والله تعالى يخرج الطيب
 من الخبيث والخبيث من الطيب ولا عبرة بالاصل بل بوصف الشيء
 في نفسه ومن المنع بقاء حكم الخبث وقد زال اسمه ووصفه والحكم
 تابع للاسم والوصف دائره وجودا وعدما فالنصوص المتناوذة
 التحريم للميتة والدم ولحم الخنزير والخمر لا تثبت اول الزرع والثمار والوا
 والمخ والتراب والخل لا لفظا ولا معنى ولا نصا ولا قياسا والمفروق
 بين استحالة الخمر وغيرها لم يأتوا بفارق معقول ولم يدلهم على الضرر
 منقول ما لا يمكن غسله في الصب عليه والنزع منه حتى لا يبق للنجاسة
 أثر هذا اذا بقي ما لا فئة النجاسة فتغيرا بصغرة النجاسة اما ما لم يتغير احد
 اوصافه فزال منه النجاسة مع ما حو اليها ان كان ما يعلو او جامدا
 وتزال من الماء فقط ويبقى طاهر مطهرا اذا لم يتغير احد اوصافه
 الثلاثة باحد صفات النجاسة كما تقدم هذا اذا كانت ذات
 جرم ولون فان لم تكن كذلك فينظر في التغير وعدمه فقط في المائع
 فان وقع بول ونحوه على الارض او الثوب فيصب على الاول ويسفل
 الثاني كما تقدم وعند الاحناف اذا اجفت بالشمس حتى ذهب
 اثر النجاسة طهرت الارض وجازت الصلوة على مكانها وقول اذا علم
 محل النجاسة فلا بد من صب الماء عليه بالقول صلعم صبوا عليه ثوبا

من ماء وقد تقدم والماء هو الأصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه
 إلا بآذن الشارع وفي الروضة لأن كون الأصل في التطهير هو الماء
 قد وصفه بذلك الكتاب والسنة وصفاً غير مقيد بل قول صلعم الماء
 طهور يرشد إلى ما ذكرنا من أن شأنا تشهد له قواعده علم المعاني وعلم
 الأصول فإذا ثبت عن الشارع أن تطهير شيء من النجاسات يكون
 بغير الماء كسحق النعل بالأرض ونحو ذلك فالماء غير متعين
 في تطهير ذلك النجاسة بخصوصها ويتعين الماء فيما عداها وهذا
 هو الحق وقد ذهب الجمهور إلى أن الماء هو المتعين في تطهير النجاسات
 وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يجوز التطهير بكل مائع
 طاهر وقال حماد بن المنكدر لا يجوز بغير الماء وقالوا أصل القياس
 أن لا يطهر للماء وإنما ترك القياس للضرورة قالوا لأن الماء يتنجس
 بأول الملاقات والنجس لا يفيد الطهارة فيبقى المحل نجس أيضاً فلذا
 لا قلاماء آخر صار مثل الأول وهو لم جزاء وقد عرفت أن الماء
 مطهر مما تقدم نقلاً وهو كذلك عقلاً لا اتفاقاً لجميع البشر
 على إزالة جميع الأقدار به ما كونه يتنجس بملاقات النجاسة فقد عرفت
 مما تقدم فإدعاء أن الأصح أنه لا يتنجس إلا إذا تغيرت أحد
 أو صافيه الثلاثة بأحد صفات النجاسة فإذا تغير لم ينزل النجاسة
 بل ينقصها فإذا زال النجاسة وهو غير متغير فقد طهر المحل
 والماء طاهر ومطهر لأن النجاسة التي خالطته ولم تغيرها هي

بلفظ كان لا يستتر من بوله قال البخاري ولم يذكر سوى بول الناس
 قال تعريف للعهد ولو كان جميع الابوال نجسا لاستغاض فيها النقل
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى الاقل يرد ولو حديث واحد في تعيين
 نجاسته بول حيوان واحد بخصوصه غير بول الانسان وحيث لم يصح
 في ذلك شيء مع توفر الدواعي المنقلة علم عدمه وحيث ان الاصل
 الطهارة فلا تغدل عندها عرفت حاله في الاستدلال به على العموم
 لا سيما وقد عارضه ما هو مثله مما يدل على طهارته ما تقدم وليس
 القياس على ما ذكرنا وبأولى منه على ما ذكرنا ويقال للاحناف انتم
 جوزتم صلوة من اصاب ربع ثوبه بول واستدلتم على نجاسته بقوله ^{صلى}
 استترهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه وقوله في الذي يغتسل
 في قبره انه لا يستتر من البول ومذهبكم يخالف دليلكم وبيننا قضاة
 فان التنزله من البول يراد به التحفظ عن قليله كالرشاش والقطرة
 ونحوها فنقول لكم لا بأس بتنجس ربع الثوب به مخالف لدلالة الحديث
 في منصوصه وليس المراد بالتنزله عن البول التنزله عما زاد عن مقدار
 ربع الثوب ولو بها بال بعض الناس بولا كاملا حسب عادته في بوله
 وكان جميع بوله لا يبطل ربع ثوبه صلوة فان قيل انما قولنا هذا في بول
 ما يوجب نجاسة قلنا قد قلتم في بول الانسان وما لا يوجب كل نجاسة يوجب
 قدر الدرهم وقد تقرر قوة في المساحة بما يابا والكف وقال بعضكم
 المراد به وزن من مثقال وهذا يخالف ايضا لما يفهم من معنى الاستتر

الذي يطلق على الرشاش ونفوه او على القطرة ونفوها في آخر البول ووزن
المتقال قد ينقص عند جميع بول مرة واحدة من بعض الناس فلو لم يكن
دلالة الحديث على العموم لم يصلح دليلا لمذهبكم وايضا كيف يدل
الحديث الواحد على حكمين مختلفين بينهما بان يعيد اعني تحديد بعض
الابوال بالدهم وتحديد بعضها بربع الثوب وهل هذا الاثر عجايب
والاستحالة مطهرة لعدم وجود الوصف المحكوم عليه وفي اعلام الموقعين
فطهارة الخمر بالاستحالة على وفق القياس فانها نجسة لوصف الخبث
فاذا زال للوجوب زال للوجوب وهذا اصل الشريعة في مصادرها
وموارد هابل واصل الثواب والعقاب وقولها نجسة لوصف الخبث
هو عندنا قول ضعيف وقال به قبله شيخ الاسلام ابن تيمية وكثير
من اصحابنا وكذا ما ذكر بعده في الدم لما عرفت مما تقدم فعلى المعتقد
عندنا ان وصف الخبث هنا انما اثر في الحرمة ثم قال وعلى هذا فالقياس
الضحيح تعديرا الى سائر النجاسات (اي ولحمها اكلها او شربها) اذا
استحالت وقد قال صلعم نعم الادام الخلل وهو حرام استحالت ونشر صلعم
قبور المشركين في موضع مسجدة ولم ينقل التراب وقد اخبر الله سبحانه
عن اللبن انه يخرج من بين فوث ودم اى وهما خيتان محرم اكلهما
وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علفت بالنجاسة ثم حبست
وعلفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذا الك الزرع والثمار اسقيت
بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت لاستحالة وصف الخبث

قد استحال في الماء أي صارت فيه كالجاسة المستحيلة إذ لم تنبق
على اسمها ووصفها الذي هو مناط الحكم فقولهم تطهير الماء للجاسة
خلاف القياس إنما يرجع إلى ما أصحوه من أن الماء يتنفس بمجرد
ملاقات الجاسة وقد عرفت ضعفه شرعا وهم لم يولوا ذلك بأمر يعود
إلى وصف الماء لا شرعا ولا عقلا فتبين أن القياس الصحيح عقلا مطابق
لما تقر من ظهورية الماء شرعا والله أعلم.

فصل في قضاء الحاجة والاستنجاء والحاجة كناية عن خروج
البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلعم إذا قعدا حدكم لحاجة وقد يعبر
عنهما بالاستطابة أو التخلي أو التبرز والكل عبارات صحيحة تدل على
معنى واحد وهو ما ذكرناه والاستنجاء مأخوذ من النجوه وهو القطع
فكان المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه على المتخلي الاستنجاء
عبد الله بن جعفر قال كان أحب ما استتبر به رسول الله صلعم
لحاجة هذفي أو حائش فخل رواه أحمد ومسلم وابن ماجه قال
في التتقي وحائش تخل أي جماعته ولا واحد له من لفظه وعن أبي
هريرة عن النبي صلعم قال من أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد إلا أن
يجمع كتيبا من رمل فليستد به فإن الشيطان يلعب بمقاع بني آدم
من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
قال في النيل رواه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي ومداحه
أبي سعيد الخبر أني الحمصي وفيه وفي الراوي عنه حصين الخبر أني اختلا

عن
ما رواه
أبو داود
عن أبي
هريرة
عن النبي
صلعم
قال من
أتى
الغائط
فليستتر
فإن لم
يجد إلا
أن يجمع
كتيبا من
رمل فليستد
به فإن
الشيطان
يلعب بمقاع
بني آدم
من فعل
فقد أحسن
ومن لا فلا
حرج رواه
أحمد وأبو
داود وابن
ماجه

وقيل ان الاول صحابي ولا يصح والثاني ذكره ابن حبان في الثقات
وفيه ان السترة تكون وراءه ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض لما
فيه من الادلة الدالة على وجوب ستر العورة عموما وخصوصا الا
عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند الدنو
من الارض ويبعد الحديث جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
فكان لا ياتي البراء حتى يغيب فلا يرى رواه ابن ماجة ولا يداود كان
اذا اراد البراء ان يمشي لا يراه احد ورجال رجال الصحيح الا اسمعيل
بن عبد الملك الكوفي ففيه مقال خفيف وقال الشافعية يقدم داخل
الخلوة يساره والحاج يمينه اي في الحل المعد لذلك واما غير المعد
فاذا نوى قصد الحل لقضاء حاجته قدم يساره للحل الذي عينه
ويمينه عند من ابته وطردوا ذلك في الدخول والخروج الى كل
قنبر واقدح وشريف واشرف فقالوا اذا دخل الى محل قنبر قدم
يساره وان خرج منه الى اقدح منه قدمها وان خرج من قنبر الى مله
اقل منه قنبرة قدم اليمين وفي الشريف والاشرف اليمين للاشرف
واليسرى للشريف وان استويا تخيرا قول وهذا ادب حسن ليس
على من خالفه معتبة شرعا ومثله قولهم يعتمد جالس على رجله
اليسرى وقت خروج الخرج وعلوه بانه ليسهل خروج الاذى او يدخل
عنيفا فيقضي حاجته فيه وان قرب من الناس والاولى ان لا يعدل
عن الكنيف الى غيره من غير عذر ولا يحمل ما له حرمة لحديث انس

قال كان النبي صلعم اذا دخل الخلاء نزع خاتمته قال في المنتقى رواه
 النخبة الا احمد وصححه الترمذي وقد صح ان نقش خاتمته كان محمد
 رسول الله وهو يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخال الخشوش
 والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يحرم ادخال المصنف الخلاء لغير
 ضرورة ولو دخل برعده او سموا غيبه بثوب ونحوه لان الميسور لا يقيم
 بالمعسور وهو لا يمكن غيره ذلك والحالة هذه ولو كان بيضا خاتمته
 عليه معظم وجب وقت الاستنجاء نزع لان في تلويثه بالنجاسة اهانة
 اشد من اهانتهم بحود استصحابه الى محل قضاء الحاجة ومن العجائب
 ما ذكره صاحب القنيتة من الاحناف يجوز قراءة القرآن في الخلاء
 وستعرف فيما ياتي ان النبي لم يرد السلام حالة البول فصيف
 قراءة القرآن والى الله المشتكى من هؤلاء الفقهاء الجبلية ولا يتكلم
 الحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا من رسل الله صلعم يبول فلم عليه
 فلم يرد عليه قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري زاد في ابوابه
 من طريق ابن عمر وغيره ان النبي صلعم يتمم شتمه على الرجل السلام
 ورواه من طريق المهاجر ابن قنفذ بلفظ انه اتى النبي صلعم وهو يبول
 فلم عليه فلم يرد عليه حتى توفضاء ثم اعتذر اليه فقال اني كرهت
 ان اذكر الله عز وجل الا على طهر واخرج هذه الرواية ايضا النسائي
 وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان
 واجبا كود السلام ولا يفتق المسلم الجواب في تلك الحالة بل لا ينبغي له

ان يرد السلام الا بعد ان يتوضأ او يقيم اذا لم يجش فوتر المسلم
 اما اذا خشى فوتر فهي مسألة اخرى لم يدل عليها الحديث بالمنع لان
 النبي صلى الله عليه وسلم تمكن من الود بعد ان توضأ ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
 في غير معد ويحرم بالصحراء اذا لم يكن بينه وبين القبلة شئ سائر
 اما في المعد فلا يحرم ذلك بل ولا يكره وذلك لحديث ابن عمر رضي قال
 رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل
 الشام مستدبرا للكعبة قال في المنتقى رواه الجماعة وهو صلعم انما
 قضا حاجته في كنيف معد لقضاء الحاجة وقد جاء مصرحاً به عند
 البيهقي من طريق عيسى الخياط قال قلت للشعبي اني لا أعجب لاختلاف
 ابى هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت الى بيت حفصة
 فحانت مني التفاتة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة
 وقال ابو هريرة اذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة
 ولا يستدبرها قال الشعبي صدق جميعا ما قول ابى هريرة في الصحراء
 فان الله عباد املائكت وجئاً يصلون فلا يستقبلهم احد يبول ولا غائط
 ولا يستدبرهم اما كنفكم هذه فانما هي بيوت بنيت لا قبله فيها
 واخرج ابن ماجه مختصراً اما غير المعد مع السائر والحكم في ذلك معلق
 على ما روى مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر اناخ راحلته مستقبل
 القبلة يبول اليها فقلت يا اعيد الرحمن اليس قد نهى عن ذلك
 فقال بلى انما نهى عن هذا في الفضاء فاذا كان بينك وبين

القبلة بشئ يترك فلا بأس رواه ابن ماجه فان كان قد علم ذلك
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالامر ظاهر في ابلخه ذلك في غير المعدان كان
 هناك ساتروا لافا الامر محتمل لان يكون فهو ذلك مما رآه آحين
 وقاء بيت حفصة ويحتمل ان يكون فهو ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيبقى الحكم في هذه الصورة محتملا لك باحة والحرمه واولى طريقتة
 الجمع القول بالكراهة في هذه الصورة اذ لا يمكن اطلاق الحرمه او الكراهة
 على ما دأب عليه صلعم من قضاء حاجته في ذلك الكنيف المستقبل القبلة
 ولا يمكن اطلاق الحرمه على من فعل ذلك عند ساتر لما روى
 عن ابن عمر ولا يقدم على القول بالحرمه الا بدليل قاطع لا يحتمل التخصيص
 واحاديث النهي وان كانت بالفاظ عامة الا ان مثل حديث ابن عمر
 يحتمل ان يكون مخصوصا لها ولذا تبقى دلالتها على الكراهة لاسيما
 وقد روى عن عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان ناسا يكرهون
 ان يستقبلوا القبلة بفروجهم فقال او قد فعلوها حو لو مقعدى
 قبل القبلة رواه احمد وابن ماجه قال الذهبي في الميزان في توجمة
 خالد بن ابي الصلت ان هذا الحديث منكرو قال ابن حزم خالد بن ابي الصلت
 مجهول لا ندرى من هو وقال النووي في شرح مسلم ان اسناد حسن
 فان صح ما قال النووي جاز تخصيصه لعموم احاديث النهي اما
 قول امام الشوكاني رحمه الله لو صح لما كان فيه حجة لان نصه صلعم
 يبين انما كان قبل النهي لان من الباطل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم

نها هو عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكروا عليهم طاعتهم
 في ذلك هذا ما لا يظن مسلم ولا ذو عقل انتهى وانت ترى ان ذلك
 فتويل من محمد الله لا يمكن ان يكون وقع منه صلعم ذلك بعد النهي
 وجيشه يحمل انكاره عليهم في فهمهم ان النهي عام في كل شيء
 ومجمل حتى مع الساتر وفي المحل المعد لذلك وعلى هذا الوجه ما ذكره النووي
 من حسنة لو يكن في دلالة نكارة والله اعلم ويؤيد ذلك ما
 روى من حديث جابر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 قيل ان يقبض بعام يستقبلها وقد حسن الترمذي الحافظ والبراء
 وصحة البخاري وابن السكن لا يقال ذلك خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم
 لانا نقول لا دليل يدل على الخصوصية انما يدل على الجواز عند الساتر
 والكرهية هنا معناها خلاف الاولى وفعله صلعم لئلا يفهموا دخول
 ذلك في عموم احاديث النهي والله اعلم اما استقبال القبلة واستدبائها
 وان ذلك حرام في غير المعد فقد دل عليه احاديث صحيحة منها حديث
 ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جلس احدكم لحاجة فلا يستقبل
 القبلة ولا يستدبرها رواه احمد ومسلم اما قول ابي ايوب رضي
 الله عنه فقد هجم الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فشخروا عنها
 ونستغفر الله فلانك انما راى من ابي ايوب قال من قبل نفسه
 وليس بمجتمعا تقدم عن ابن عمر راى كيف رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقبل
 القبلة هذا ما ظهر لنا في هذه المسئلة العويصة التي اضطربت فيها

لا قال لتعارض الاخبار فيها وقد اطل الكلام فيها الامام
 شوكانى رحمه الله فى النزيل وذكر للعلماء فيها ثمانية اقوال فان شئت
 ان تعرف ذلك فارجع اليه ونحن ذكرنا هنا ما هو الحق ومن تأمل فى
 ذلك سيظهر له ان ما رجحناه هو المتعين ولا يبول على محل صلب لا في ثوب
 روى لما روى عن ابن موسى قال مال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى دمت الى جنب
 حائط فبال وقال اذا بال احدكم فليؤتد لبوله رواه احمد وابوداؤد
 والدمث السهمى الرخو وتحوى ذلك المحل وامر بارتياده من اراد قضاء
 حاجته لا يعود اليه الرشاش واذا كان غايظا رطبا مائعا
 فليؤتد له محلا رخوا والحق بالمحل الصلب محب الریح وقت هبوبها
 لتعاد العلة ولان ذلك محل فى عموم قوله صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول الحدیث
 هو صحيح وحججه لما روى قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبالي فى الحجر قالوا الفتادة مما يكره من البول
 فى الحجر قال يقال انها ما كن الجن رواه احمد والنسائى وابوداؤد صحيح
 ابن خزيمة وابن السكن والحق به السرباى الشق المستطيل فان فعل
 كره لما تقدم وليلا يؤذى جوارنا او يذير حيوان وطريق ومقتل
 وموارد الناس وظلمهم لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما
 اللاعنان يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذى يتخلف فى طريق الناس وظلمهم
 رواه احمد ومسلم وابوداؤد والمراد باللاعنين الامران الجالبان
 لللعن الحاملان الناس عليه واللاعنيان اليه وذلك من فعلهما العن

وشتم يعني عادة الناس لعنه فلما صار اسببا استدل اللعن اليه على
 طريق المجاز العقلي والحديث ابى سعيد الحميري تقوا الملا عن الثلاث البراءة
 في موارد الحديث وصحة الحاكم وابن السكن وقوله في طريق الناس وظلم
 زاد في رواية لابن حبان وافنيتهم وفي رواية ابن الجارود وعجاسهم
 ولا تحت شجرة مثمرة اى ولو كان ثمرها للتداوى لملا ثلثا وث
 فتعاف ولا يبول قائما ما روى عن عايشة قالت من حدثكم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا جالسا قال
 في المنتقى رواه الخمسة الا ابا داود وقال الترمذي هو احسن شيء
 في هذا الباب وقد روى عنه صلعم النهي عن بول الرجال قائما وروى
 انه بال على سباطة قوم قائما وقد قيل انه انما فعل ذلك لعذر لانه
 قد روى عنه بطريق كثيرة ان بول الرجل قائما من الجفاء والاولى ان
 يقال السنة ان يبالي قاعدا والبول قائما خلاف الاولى وان كان
 جائزا ووقع ذلك منه صلعم نادر البيان الجواز حيث ائمن عود الرشاش
 اليه ولا في مستحبه لقوله صلعم لا يبولن احدكم في مستحبه يتوضاء
 فيه فان عامة الوسواس منه قال في المنتقى رواه الخمسة
 لكن قوله ثم يتوضاء فيه لاحد وابى داود فقط ولا يبول في الماء
 الراكد لانه صلعم نهى ان يبالي في الماء الراكد رواه احمد ومسلم
 وابن ماجه وقد تقدم تهيه عن البول ثم الاغتسال عن الجنابة
 فيه وعن غسل الجنابة فقط وهذه الثلاثة اعني البول قائما وفي المستحبه

وفي الماء الركد علة النهي فيها متقاربة وبه يظهر الجواب عما استشكل
هل الماء الدائم مطهر حال وقوفه لا والحق انه مطهر والنهي مخرج على المعنى
والسبب الذي ذكرناه هنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان كثير الخوض على تجنب
ما يؤذى العباد او ما يؤذى الى ما عساه ان يؤذى وغسل الجنابة في الماء
الدائم مما يؤذى ويعاف بالماء لاسيما مع قلة الماء في ذلك القطر وذلك
الزمان فقول بعض اصحابنا ان الماء الراكد يوصف بكونه مطهرا لا بعد تنقيته
على الاقل غير صحيح ولا محل للماء عرف كيف وقد اطلق الكتاب السنة كونه مطهرا
بلا قيد فاما ذكره من النهي لا يصح لمعارضته الكتاب لا للتخصيص لاحتمال
ان يكون علة ذلك ما ذكرناه وحيد ينبغي على ما علمنا عليه كتابا لله من ظهوره
جميع المياه حتى ياتي نص يقتضي التخصيص والله ولا يأس ان يمتد ظروفا
كقدح ونحوها قريبا منه لئلا يبول فيها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم
قدح من عيدان تحت سريره يبول فيه بالليل وهو حديث صحيح عندنا
وبالجملة يجنب الامكنة التي منع عن التخلي فيها الشرع والعرف ويقول
عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة الحديث
انس بن مالك رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل قال اللهم الحديث
قال في المنتقى رواه الجماعة ولسعيد بن منصور في سننه كان يقول
بسم الله اللهم الحديث والخبث جميع خبيث والنجاسة جميع خبيثة قالوا
ان المراد بهم ذكوان الشياطين وانا نفهم وباسكان الباء بمعنى المفرد هو الكثرة
من الكلام كالشتم ومن الملل الكفر والمراد هنا المكروه

من الغائط والبول والنجاسة المأد بها المعاصي والمكروهات مما يخالف
 آداب قاضى الحاجة وقد تلونا عليك كثير منها وعند خروج
 غفرانك الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني لحديث عائشة
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك قال في المنتقى
 رواه النجسة الا النساءى وقد صححه غير واحد من ائمة الحديث وعن
 انس بن مالك قال كان النبي اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذى اذهب
 عني الاذى وعافاني رواه ابن ماجه وصححه السيوطى والاستنجاء واجب
 وفاقا للشافعى واحمد ومالك لكن عن مالك لكن عن مالك في رواية افران
 صلى ولم يستنج صحت صلواته والاحاديث الصحيحة ترد هذه الرواية وتورد
 مذهب الامتياز حيث ذهبوا الى الاستنجاء سنة بالماء لحديث
 انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحمل انا وغلام
 نحوى اداة من ماء وغيره فيستنجى بالماء متفق عليه اوبا لمجرح حديث
 عائشة رضي الله عنها قال اذا ذهب احدكم الى الغائط فليستطب بثلاثة اججار
 فانها تنجئني عنه رواه احمد والنسائى وابوداود والدارقطنى وقال
 اسناد صحيح حسن واقله ثلثة اججار فان حصل الانقاء والاوجب
 وسن الايرادى فان لم يحصل الانقاء بالثلاثة الاججار وجب الزيادة
 عليها وليس الاثلاث انفق المحل بشفع اما وجوبه فلان مشروعيه
 الاستنجاء هي لا الالة عين النجاسة التي يمكن ان تلوث ما لاقت من ثوب
 او بدن بل وجودها بهذه الصفة في المنفذ يوجب تطهيره

وقد دل على وجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء حديث عائشة المتقدم
وحديث عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان وفيه النبي عن الاستنجاء باقل
من ثلثة اجزاء وهذا يدل على الوجوب وقال الاخاف ليس فيه عدد
مسنون واستدلوا بقوله صلعم من استنجى فليوتر من فعل فمن الحديث
هذا رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه وفي اسناده ابن لهيعة وقال النجاشي
في الفتح هذه الزيادة حسنة الاسناد وهذا الحديث لا يقوى على معارضة
ما تقدم ولا يصار الى المعارضة والتزجج الا عند عدم امكان الجمع
بين الاحاديث قال في النيل وقد اشار المصنف الى ما هو الحق وهو
الذي لا ح لى فقال وهو محمول على ان القطع على وترسنة فيما اذا زاد
على ثلاث جمعا بين النصوص والادلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز
الاستنجاء ببدون ثلاث وليس لمن جوزه دليل يصلح للتمسك به في
مقابلتها وجمعها افضل للحديث ابى هريرة رضي عن النبي صلعم قال نزلت
هذه الآية في اهل قباء فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب
التطهرين قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية
رواه ابوداؤد والترمذي وابن ماجه واخرجه البزار في مسنده من
حديث ابن عباس رضي عنهما قالوا انتبع الجارية الماء وقد روى من طرق
ضعاف وفرق الشافعية هنا فقالوا يتعين للماء في استنجاء الخنثى
المشكل في قبليه وكذا الاقلف اذا اصاب الخارج قلقة والمرأة
اذا تجاوزت الخارج الى مدخل الذكر ونحن نقول هذا تفريق من

عندياتهم فلا وجب للوجوب وكنت في بما ورد من جواز الاستنجاء بالاحجار
 عن الخارج الا اذا انتقل الى محل لا يصلح الخارج عادة عرفا كان
 انتقل من الارض الى غير محل خروجه حينئذ حكم سائر النجاسات
 اذا اصابته او البدن وقد تقدم حكمها في فصل زالة النجاسات فاجب
 اليه والله اعلم وفي معنى الحجر كل قالع غير نجس ومخترم لمحة
 خزيمة بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال بثلاثة
 احجار ليس فيها رجيع رواه احمد وابوداود وابن ماجه ولحديث بريد
 قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتمسح بعظم او بعرة رواه احمد ومسلم وابوداود وعن
 ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يمتحن بروت او بعظم وقال انهما لا يطهران وروى
 انه نهى عن الاستنجاء بهما لانهما طعام للجن واشترط الشافعية
 في الاستنجاء بالحجر ان لا يحف النجس ولا ينتقل ولا يطراء عليه شيء
 اجنبى وان لا يجاوز الخارج صفحته وحشفتة وهي عندنا شر وطغير
 معتبرة لعدم الدليل عليهما بل ظاهر ما جاء في الاستنجاء خلاف
 ذلك للاطلاق فيها ولو وجد حرا ذلث اطراف جازان يمسح بكل
 طرف مسحة وحل محل الثلاثة الاحجار حصول المراد به ويسن الاستنجاء
 بيساره لا يمينه لحديث ابي قتادة اذا بال احلكم فلا يمسح بيمينه
 واذا اتى الخلاء فلا يمسح بيمينه متفق عليه وعن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث قال فيه ونهى عن الاستنجاء باليمين اخرجهم مسلم والاحناف
 حيث لم يوجبوا الاستنجاء كما مر آنفا وقالوا وجازت النجاسة

يخرجها لم يجز الا الماء والماء قالوا ويعتبر المقدار المانع وراء موضع
 الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع
 وعند محمد مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع يريدون
 ان مقدار النجاسة المعفوعة عنها تقدر كما تقدم بمقدار الدرهم البغلي
 اي وهل يعتبر مقدار الدرهم زيادة على منفذ الخارج بان تصيب
 النجاسة مقدار الدرهم مما حو الى المنفذ ام يعتبر المنفذ مما يقدر بالدرهم
 اختلفوا في ذلك كما عرفت وهم استدلوا بحديث الاستبراء عن
 البول على نجاسة جميع الابول من جميع الحيوانات ومع فساد استدلالهم
 على الجميع براهملوا وجوب الاخذ به في منصوصه وهو الاستنجاء وهذا
 مما يقضى بالجيب والله اعلم والى هنا انتهى الكلام مع الاختصاص
 واختيار المختار عن الوسائل التي هي مقدمات وتجهي واستعداد
 لما هو مقصود من المقاصد العالية التي توجهها العقول مع صريح
 المنقول ولما كان صدور الكلام والفعل من المختارين يستلزم
 تصورا والتصوير يكون كاملا وناقضا والكامل يستلزم
 تصورا ذاته وصفاته وفائده وغاياته واسبابه وما هو لاجله
 الى غير ذلك مما يذكرو في غير هذا الموضع والمقصود هنا ان
 هذه الوسائل التي انتهينا الكلام عليها هي بمنزلة ما يلزم
 اعداده لمن اراد ابرار ما تصوره الى الخارج ولما كانت عبادة
 الاله الخلاق العظيم تشمل طرفين متقابلين احدهما العبد

والعابد بخضوعه وذلة وافقاره ورجاءه وخوفه وشكره وثناءه
والطرف الثاني معبوده ووجلال وعظمة وغناء ذاتي ولما كان
عبادة هذا الآلهة هي اجل وافضل اعمالنا وهي لا محالة دخول الى
حضرة وتعرض لمخاطبة رب بشكره والثناء عليه والتذلل والخضوع
بين يديه ومناجاة في طلب رضاءه وجزيل عطاؤه وهو جل شانه
يعلم بجميع حركاتنا وسكناتنا وهو يقبل على العابد واقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد فلا يدع له وجبت هذه الوسائل والمقدمات
تطهيرا وتطهيرا واستعدادا وتوطينا للنفس وترسيخا للعظمة من
يريد العبد المشلول والقيام بين يديه وفي ايجاب هذه الوسائل
والايمان بها على اكمال الوجوه والحالات مقدمة على العبادة
دلالة ظاهرة على وجوب الطهارة الباطنة اعني طهارة الارادة
التي هي مصدر الاعمال وسواء كانت هذه الاعمال عبادة الله
او معاملته ومعاشته مع العباد فما تقدم من ايجاب ذلك ظاهرا على
العابد يدل على وجوبها باطنا عليه وكل عاقل يعرف من نفسه
ومن غيره بالقياس والتجربة ان اعمال الظاهرة مرتبطة باعمال
الباطنة بالعكس ارتباط الاثر بمؤثره والاعمال وان كانت
فرعا واثر من آثار الارادة والقصد لكنها قد تكون علو وبعثا
لارادة واعمال باطنة وظاهرة اخرى غيرها ومن ذلك يتبين
ويظهر ان هذه الوسائل والمقدمات على وجهها وان كانت

مما تتعلق بالظاهر قد تكون ولا بد اسبابا ومكملة لأعمال أخرى
 غيرها ظاهرة وباطنة كما امتلاء قلب المشتغل بها عظمة واجلالا
 للآلة الذي يستعد ويتهيأ لعبادة ربها ومناجاة وبهذا ينبغي
 سقوط ما يهدى به الجهلة المنيذون في المسارح المحبوبة على سبيل
 الدين ونقول ايضا قد علم مما تقدم ان هذه المبادئ والوسائل
 ليس هي عبارة عن تغيب ثوب نحو فقط بل فيها مقاصد وغايات
 مع ما قدمناه دينية ودنياوية والديناوية منها النظافة المستزمنة
 للابتعاد عما يؤذي ويضر من الاقدار المشتملة على الجرائم المؤذية
 والخلة بالصحة او ما تعافى النفس ومنها ما يسقط مرتبة الانسان
 واعتباره بين اقرباء مع ما فيه من المضرات الاجتماعية فالاول كالنجاسة
 وهذا الاخير كسر العورة وسياتي الكلام عليه في اثناء الكلام
 على المقاصد ومحل ان يذكر في المبادئ ولكن جرت عادة الفقهاء
 بتأخيرها هناك وحيث كان الاتيان بجميع هذه المقدمات
 والمبادئ والوسائل على عمل وجوهها قد يكون في بعض الاحوال
 وبعض الازمان مشقوقة فاستأرجحة ارحم الراحمين شفقة واظهار
 لكمال هذا الدين وتأسيسه على دعائم الشفقة مع العبد
 والحكمة فشرع التخفيف في بعضها كالتييم والمسهة على الخفين
 والتخفيف في ازالة بعض النجاسات في بعض الحالات والازمان
 ثم هذه الفوائد الدينيية هي وان كانت تتعلق بالاشخاص

فلا شك انهما مستلزمة وينتج عنهما من باب اولي اجرائهما في الامور
الاجتماعية والمرافق العمرانية وقد تقر من اصول ديننا الطاهر
ان الشخص يجب عليه ان يحب لآخر ما يجب لنفسه فينتج من هذا
الاصل ان كل من اعتبر هذه الامور مفيدة لذاته ونفسه يلزمه
ان يعتبرها مفيدة لآخوانه واهل وطنه وبلده فإدأ وجمعاً
فيسبب عن ذلك تنقيس البلدان وتصفيتهما وغيرها الى غير ذلك
من الفوائد المرتبطة بعظم بعضها ببعض شرعاً وعرفاً أما الفوائد الدينية
فقد تقدم في اول هذا البحث بعضها وهي ملاك الامور صلاح الد
مضمون صلاح الدنيا ولا عكس بل لاصلاح الدنيا بلا دين - محال
ذلك ان يكون منها الاشارة الى الاستعداد لكل امرهم بما يلزم
له ويستحقه ومن فوائد الجواب ما تقدم وتشرع توطيئ النفس
على هذه الاعمال حتى تصير خلقاً للنفس بحيث تصير تنفرد كل
ما يخالف النظام ومن اعظم فوائد ذلك استشعار عظمة الله
بسبب هذا الاستعداد لعبادته وجعلها امراً مهما يعتنى به
قبل حلول اوانه وتعظيم الله قضت به العقول لصلاح شؤونها
في دنياها ومآلها وهو اكبر وانزع الانسان من نفسه وقت تدركه
وفي خلوته ولا يمكن قيام هذا النظام بدون قيام هذا الوانع
ومن زعم انه يقدر ان يقيم نظام الممالك والعباد بقوة وحده
فقد افترى وخالف العقل والمشا هدة ومن اين له ولجندة علم

تَمَّ الْقِطْعَةُ الْأُولَى مِنْ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنْ كِتَابِ هَدِيَةِ الْمَهْدِيِّ
 وَتَتْلُوهَا الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ
 أَقْلَهَا كِتَابُ الصَّلَاةِ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 أَقْلَاوَاخُ



التماس

— (۴) —

یہ کارخانہ اہل اسلام کی توجہ کا امیدوار۔ اور ہمدردی کا
خواہاں اور آپ کے الطاف کا جویندہ ہو کر عرض رہا
کہ امور لاحقہ سے کارخانہ ہذا کو یاد شاد فرما کر اپنے
مشکوروں میں اسکا بھی شمار فرمادیں گے۔

إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِ

— (۵) —

خیر خواہ عام

نیجر مطبع شمس الاسلام واقع چھتہ بازار

اللَّهُ يَهْدِكُمْ مِنْ شَأْنِكُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

كِتَابُ

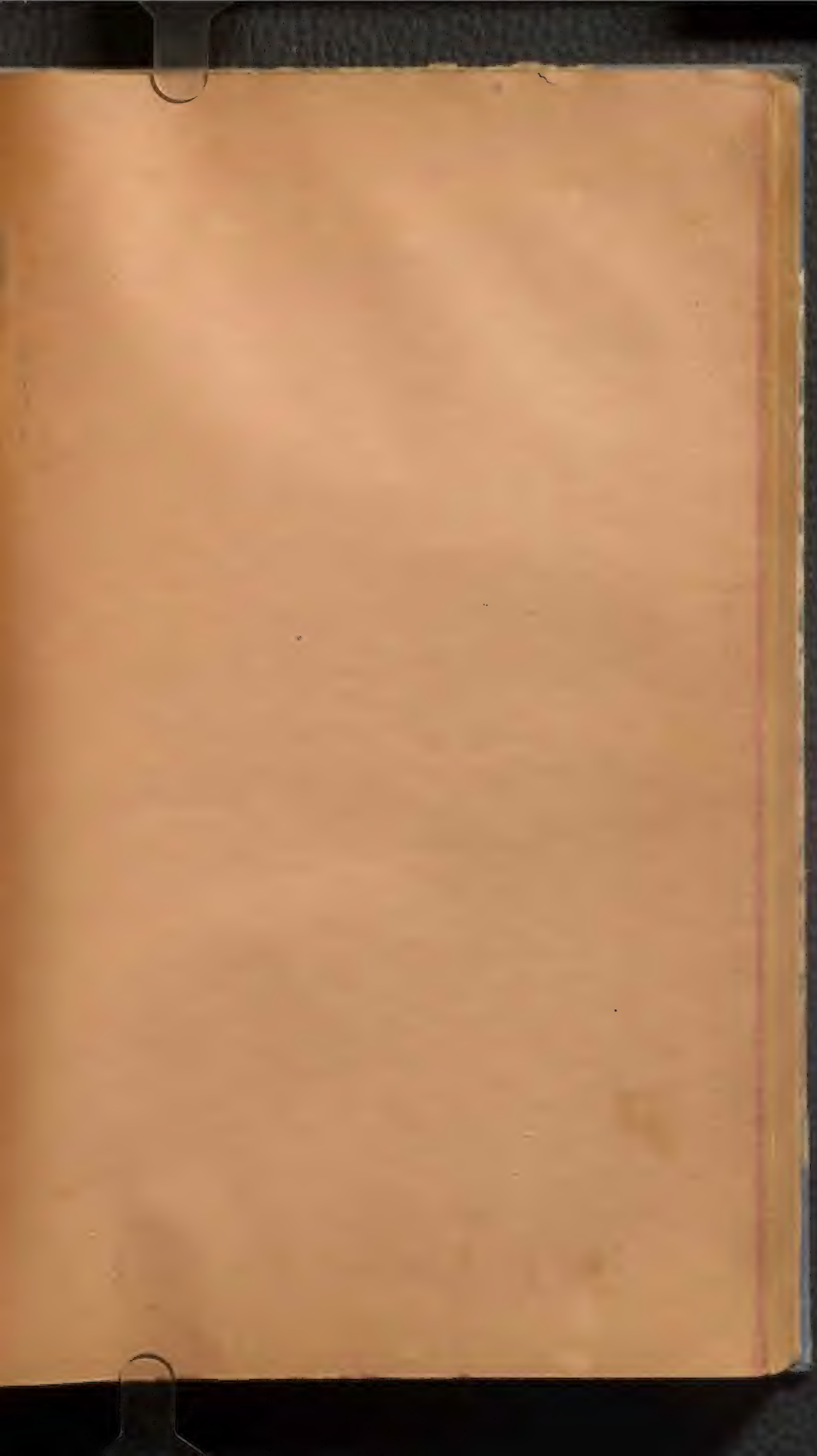
هَدْيَةُ الْمُهْدَى

مِنْ الْفَقْهِ الْمَحْمَدِ

جُلْدُ ثَمَانٍ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

مُطْبَعُ قَارُونِي دِينِي بَابِ تَمَامِ عَيْنِ السَّلَامِ طَبْعُ شَد



صحت فاما حرام وهدية المهدى

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
٣	٣	موقت	٢	٤٥	١١	المن كور قد	المن كور قد
٤	١٩	محبلة	عحبته	٤٦	٥	المريد	المؤيد
٥	٢	يخصمها	يخصمها	٤٩	١٤	كان الناس	كان الناس
٦	٨	يخلوا	يخلو	٤٢	١	المقتضية	المقتضية
٩	٥	الشيطاء	الشيطان	٤	١٢	قلم	قلم
١٢	٢	فقد من	فقد منا	٤٧	١٣	على من لم	من لم
١٤	١٤	تشترك	تشترك	٤٢	٢	وعدا وهو	وعدا وهو
٢٢	٤	من يحيى	من يحيى	٨٠	١٢	الامامة	الامامة
٢٩	٥	نقير	نقير	٤	١٥	الامامة	الامامة
٣٥	٢	مؤيدان	مؤيدان	٨٢	١٥	فامسوا	فامسوا
٣١	١٢	والعارف	والعارف	٨٣	١١	ارنى	ارنى
٣٣	٣	والامامة	والامامة	٨٤	٥	ير والمتمد	ير والمتمد
٤	٢	الامامة	الامامة	٨٨	٤	والجلدين	والجلدين
٣٣	١٤	استدل	استدل	٨٩	٣	فما ار	فما ار
٣٦	١	اذا انا	اذا انا	٩١	١٥	اططقوا	اططقوا
٤	١٢	برودها	برودها	٩٣	١٨	عبادات	عبادات
٣٨	١٠	تبلغ	تبلغ	٩٥	٢٠	الاية	الاية
٥٣	١٢	محمل	محمل	٩٤	١٥	المنصف	المنصف
٥٣	٣	يحسن	يحسن	٩٨	٨	تمنع	تمنع
٦٠	٨	الاسماء	الاسماء	٩٩	٢	ياحيان	ياحيان
٦١	٣	ويشترط فيها	ويشترط فيها	١٠٣	٥	احيل الصلوة	احيل الصلوة
٦٥	١	الترتيب	الترتيب	١٠٥	٢٠	المغضوب	المغضوب
٦	٢	ملال	ملال	١٠٥	٢٠	يجرود	يجرود

صحي	غلط	صفحة	سطر	صحي	غلط	صفحة	سطر
سبقك	سبقك	١٩	١٣١	لا فظن	لا فظن	٦	١٠٦
خطا	خطا	١٢٧	١٣٨	الستر	الستر	١٢	١٠٧
خطا	خطا	١٠	١٣٩	جوانبه	جوانبه	٣	١١٠
النسبة	النسبة	٩	١٤٠	ترضى	ترضى	١	١١١
اذا قرئ	اذا قرئ	٩	١٤١	يسدل	يسدل	١٧	١١٢
متعينة	متعينة	١	١٤٢	بهذا	بهذا	٢	١١٣
الزيادة	الزيادة	١	١٤٣	البذلة	البذلة	٥	١١٥
براءة	براءة	١٠	١٤٤	المصلحة	المصلحة	١٠	١١٦
فأخذه	فأخذه	١١	١٤٥	والمسئلة	والمسئلة	١٣	١١٧
من وافق	من وافق	٢	١٤٦	به او ما	به او ما	١٧	١١٨
يزد	يزد	٦	١٤٧	علمتكم	علمتكم	١٨	١١٩
المعضوب	المعضوب	٤	١٤٨	يعني بهي	يعني يا	١٠	١٢٠
التعصبة	التعصبة	١٠	١٤٩	يجبر	يجبر	١٠	١٢١
الناس	الناس	٩	١٥٠	سأل	سأل	٣	١٢٢
بالصافات	بالصافات	١	١٥١	المقتدون	المقتدون	١٧	١٢٣
الابتداء	الابتداء	١٠	١٥٢	الخفة	الخفة	٤	١٢٤
الصلوة	الصلوة	٥	١٥٣	أخطأ	أخطأ	٢	١٢٥
كانت	كانت	٤	١٥٤	وابي	وابي	٦	١٢٦
كادت	كادت	٩	١٥٥	قصار	قصار	٤	١٢٧
ليتقيد	ليتقيد	٩	١٥٦	غير موضعها	غير موضعها	١١	١٢٨
فقط	فقط	٩	١٥٧	نافلا	نافلا	٣	١٢٩
كان يقرأ	كان يقرأ	٨	١٥٨	فهو	فهو	٨	١٣٠
وليس في شيء	وليس في شيء	١٥	١٥٩	لا يفرض	لا يفرض	١٤	١٣١
من الصلوات	من الصلوات	١٩	١٦٠	ضعف	ضعف	١٨	١٣٢
حالتا	حالتا						

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
١٥٨	١٤	فاذا	فاذا	١٨٩	٢	لصلوة	في الصلوة
١٥٩	٧	فسرفة	فسرفة	١٩٠	١٨	يضع	يصنع
١٥٩	٨	اضاعتها	اضاعتها	١٩١	١٠	حدوا	جدوا
١٥٩	١٢٧	لاتاوية	لتاوية	١٩٢	١١	عزو	عزو
١٦١	١٣٣	المعتبة	المعتبة	١٩٣	١٨	خفيفة	خفيفة
١٦٢	١٠	يزاد	يزاد	١٩٤	١٤	لا من	لا على من
١٦٣	٥	المراة	المراة	١٩٥	٥	فما يقضى	فما يقضى
١٦٤	١٤	طاعة	طاعة	١٩٦	١٥	الاحاديث	الاحاديث
١٦٤	٢	لايجزى	لايجزى	١٩٧	١١	لم يذكرها	لم يذكرها
١٦٥	١٢	عرفا	عرفا	١٩٨	٨	فاذا قرأ القرآن	فاذا قرأ القرآن
١٦٦	١٣	لم ثبت	لم ثبت	١٩٩	١٢	فاستعمل الآية	فاستعمل الآية
١٦٦	٥	مارع	مارع	٢٠٠	١٩	اي فاذا اردت	اي فاذا اردت
١٦٧	٣	يشاؤل	يشاؤل	٢٠١	١١	ان تشرع في القرآن	ان تشرع في القرآن
١٦٧	٨	الفرق	الفرق	٢٠٢	٢	فاستعد	فاستعد
١٦٨	١٤	يتبادرك	يتبادرك	٢٠٣	١٢	انصرح	انصرح
١٦٨	١١	نوشر	نوشر	٢٠٤	١١	البلة	البلة
١٦٩	١٠	نهن	نهن	٢٠٥	٢	الصلوة	الصلوة
١٦٩	١٥	الثور	الثور	٢٠٦	٨	مشية	مشية
١٧٠	١٣	وان يفهم	وان يفهم	٢٠٧	١٧	معي	معي
١٧٠	١	عن جنبه	عن جنبه	٢٠٨	١٢	قاله	قاله
١٧١	٣	يغفل	يغفل	٢٠٩	١٤	السفطات	السفطات
١٧١	١٧	كل منه	كل منه	٢١٠	١٨	المنشفة	المنشفة
١٧١	١٤	السباية	السباية	٢١١	٥	اورجع	اورجع
١٧١	١٤	وركبته	وركبته				

صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ	غلط	صحیح
۲۰۷	۱۳	فقولہ	۲۲۸	۳	ر صفحہ
۲۰۸	۲	الراویہ	۱۱	۵	ابتداءً وقع
۲۱۱	۶	يجروا			الیه
۲۱۳	۱۴	یریدہ	۲۲۹	۱۷	الحق
۲۱۳	۱۹	صلیتنا	۷۳۰	۹	یمینہ
۲۱۷	۴	الصلو	۲۲۲	۱۷	کالمندری
۲۱۷	۶	لا یثوب	۱۵	۵	اولم یعی
۲۱۷	۵	فی عیبنا علیہ			فی عیبنا
۲۲۰	۱۸	فی الدار			فی الدار
۲۲۲	۳	جلوس			جلوس
۲۲۲	۱	بقص			بقصد
۲۲۲	۱۶	فلیس			لیش
۲۲۲	۱۵	لا یطیق			انطیق
۲۲۳	۲	صراط			قراط
۲۲۳	۵	فقاما بالک			فقال ما بالک
۲۲۳	۵	خیل			خیل
۲۲۳	۱۱	خلدہ			خلدہ
۲۲۳	۱۷	خلدہ			خلدہ
۲۲۳	۱۵	تسلیمات			تسلیمات
۲۲۳	۱۱	تقلت			تقلت
۲۲۳	۱۱	تمہا			تمہا
۲۲۳	۱۷	عائیا			عائیا
۲۲۵	۸	تطاطأ			تطاطأ
۲۲۵	۹	ولین			ولین
۲۲۷	۶	ثابت			ثابت

التاس

جو حضرات اس کتاب کا مطالعہ فرمائیں یہ سب اخلاط حسب صحت نامہ ہذا درست فرمائیں افسوس ہے کہ طبع میں اس قدر کثیر اخلاط رہ گئے مگر اس کا بندوبست میرے امکان سے باہر ہے کہ ایک کلمہ لکھ سکوں۔

خامس مؤلف عفا اللہ عنہ

اللَّهُمَّ إِنِّي مَسْتَقِيمٌ

بِعِزَّةِ اللَّهِ تَعَالَى شَهِيدٌ فِي خَيْرِ الزَّمَانِ بِطَوْلِ قَدَرِهِ وَصَاحِبُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

القطعة الثانية

من الجُزء الثالث من كتاب



كتاب الصلوة

٣٢٤٤ ج ٢

تأليف ضيف عباد الله النان المدعو حيد الزمان غفر له الرحمن

مطبعة دار الفقه الإسلامي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

كتاب الصلوة الكتاب المكتبة الثانية لغة الفهم والاصطلاح اسم الحجة
مختصة من العلم فهمها ما ياق على مصدقته او بمعنى اسم المفعول او الفاعل
والإضافة بيانها وفي الأكتاف والغالبين الباب يدخل تحت الكتاب الفصل
تحت الباب والكل يشتمل غالبا على فائد ومساائل والصلوة لغة قيل هي
الاستقامة عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والعقهاء وغيرهم وقيل
ثانية لشهادة التوحيد كالمصطلح من السابق في خيل الحلبة وقيل مأخوذة من
تحريك الصلوات وقيل غير ذلك والاصطلاح في الشرع هي قول وحركات
وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم غالبا وهي كن من أركان
الدين وفريضة قطعية منكها كافر وكذا أثارها عمدا من غير عمد ولقوله
من ترك الصلوة متعمدا فقد كفر وهو قول امامنا أحمد بن حنبل وأصحابه الحنفية
وقيل لا يكفر بل يقرب من الكفر وحملوا الحديث على التشديد

اليه ثم التسليم بقضائه وعدم وجلان المحرجه من ذلك ومع مخالفتهم بما قضته
 العقول والقطر اتفق عليه جميع البشر سواهم من سلكوا من سلكوا فلا تارسل الى و
 رسول الله وجعل عليه بعد التسليم قبول جميع ما جاء به من عند المرسل وامتثال جميع
 ما امر به واجتناب جميع ما نهى عنه وكما ان الرسول صلعم مأمون ومصديق في تبليغ جميع
 القرآن وعدم الكتمان كيف جهل ما الى به تفسيره وبياناً لزيادة على ما في كتاب
 المرسل وقوله هذا وهذا متوقع على الادعان برسالاته وتكون يديه في هذا التأكيد
 في ذلك لا فرق في ذلك عند العقلاء وكونه الرجل رسول الله يقتضي قبول جميع
 ما بينه عن الله ومن قبل بعض ما جاء به دون البعض من عقلاء وشراة ما قبلوا
 الكل ورد الكل عن احداً الامر يكاد ممتنع ان يكون يديه او تصديقه وليست شعري فاذا
 يقول هو لاء المدين بوزن الصلوة والنكوة ونحوهما من شعائر الدين اذ المجلو
 على معانيها واركابها المبنية في السنة فهل يحملها على مجرد المعنى اللغوي فان قالوا
 نعم لمن متهمة فظانهم وشائعاتهم لا يلائم فيها الامن تبين ونقض يديه من الدين الاسلام
 الا ترى ان الصلوة معناها في اللغة الدالة فاذا اتركة هو لاء السنة وحملوا الصلوة
 على هذا المعنى اللغوي فقد خالفوا الرسول صلعم الله عليه وسلم وجميع المسلمين بل
 كن بوجه صلعم وكن بوا سلف الامة وخلفها في تقليم الصلوة الواجبة نقلاً لا بطلان
 لقواته شئ وهذا يفضي الى القدر في نقل القرآن اليها ايضا الى غير ذلك من اللوازم
 المنكرة وايضا الصلوة في الاصل مأخوذة عن تحريك الصلوة فهل يكفي لاداء الصلوة
 هذا التحريك عندهم وكيف ينبغي هذا التحريك الى اليمين والشمال كما تحرك اليدين
 تسامدوس عند ذي الخليفة او الى الفوق والتحت والكل واسع وايضا اذا كان

معنى الصلوة التي هي عماد الدين الداعي فسيب إصادق بقوله القائل (يا الله)
 فهل تصدق دلالة القرآن ونظم هذه المعنى وفي القرآن الجواب لصلوة كما
 قال تعالى حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى ما هم عنها مجموع فامعنى الصلوة الوسطى
 وهل معنى المحافظة ان يستغرق العبد جميع ازمته يدعوا الله تعالى انما انجزها
 بأوقات تدون اوقات واين دلالة القرآن عند ذلك وايضا كيف تنجز وكيف يحاذ
 الكتاب ساكت عن تفصيل الزكوة والحج وحديثه تعطل بشئ ثم الاسلام وتغفل
 على هذه الاسلام الخاص والعوام خطأ ككفره اللئام وعبادة الاصنام وقد
 اطلت ههنا بما لا يخفى عن قارئه ردا على من زعم ان الدين هو القرآن فقط والسته
 ليست بشئ يعتمد عليه والخوف لا يشك فيه الا من سقى نفسه وارتاب في
 الديانات والرسول ومثل هذا لا ينبغي له تسليم القرآن ايضا اللهم احفظنا
 من الاخن والخن واعصمنا عن البلياء والفتن والغرض ههنا بيان مواقيت
 الصلوة اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المعترض في الافق واخر وقت
 ما لم تطلع الشمس محدث اقامة جبريل ١٢ انه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحدله اوقات الصلوات الخمس فيه قم فضله فصل الفجر حين يرق الفجر
 او قال سطع الفجر في اليوم الثاني اسفر جدا او كادت الشمس تطام ثم قال
 في اخر الحديث يا محمد صل على هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت قيار بين هذين
 الوقتين وقد روى من طرق كثيرة ذكر لكشها في النبيل فان شئت الزيادة
 فارجع اليه وقد قيل ان احاديث التوقييت عنه صلعم متواترة والله اعلم والى
 وقت الظهر اذا زالت الشمس لما في حديث جبريل عليه السلام ايضا انه قال قم

فضله فصله الظهر حين زالت الشمس في آخر وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله
 سوى ظل الاستواء وقد اتفق على ذلك جماهير العلماء ومن الاجتاف محمد بن ابو
 ولهم في ذلك الا ابو حنيفة رحمه وعنه رواية ثقات في الجوهري واستدلوا لاحد
 لقول الامام بقوله صلعم اريدوا بالظهور فان مدة الحر من فيه جهنم قالوا واشتد الحر
 ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الاراء فلا ينقض الوقت بالشك وقد يستدل
 لهم بما خرج النسخا وابوداؤد من حديث ابن مسعود كان قد روى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصبيقة ثلاثة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام
 واقول اما حديث الابرار فهو اخص من مدعاهم فلا يصح دليله مدعاهم ان وقت
 الظهر يقي الى ان يصير ظل كل شيء مثليه في حر وبرد اي صيف وشتاء وليست فيه
 ذكر للظل فضلا عن التقدير بالمثل والمثاليين والحديث الثاني لا يصح دليله لم يصح
 لانه محمول على الابرار وبالسبعة الاقدام في الشتاء تنقص صلواته صلعم وهو
 اقل من ظل الانسان مع ظل الاستواء وايضا لا يرد في الحديث نسبة الظل الى
 شيء وظل اي شيء هو والحديث ليس فيه دلاله لمدعاهم وقد قدح فيه ايضا فاذا
 في سنده عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن ابي مالك سعد بن طارق وفيه
 خلاف فهو ضعيف لا يفي على معارضة ما استفاض عنه صلعم من الاحاديث الصحيحة
 في تقدير اخر وقتة بمصير ظل كل شيء مثله وقد عرفت انه حتى لو سلم صحته فلا
 دليل لهم من الوجوه التي عرضتها اما قولهم واشتد الحر في ديارهم في هذا
 الوقت فهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فان اراد ان الحر يزاد من بعد الزوال
 الى مصير ظل الشيء مثليه فهذا لا نسلم وليس المراد بالابرار الا ان يواخروا

الى ان يجد واقفاً لحدان البيوت ينظرون وقت الزهايو الا ياب ذلك يوجد
 قبل نصف وقت الظهر اي قبل ان يصير ظل كل شئ مثلاً بضعة فواتير بقاوة
 ولا شك لتجد ذى يقين وهو اول وقت العصر ^{مستل} الاغتيا الى مصير الظل
 ويبقى الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفار ووقبل اذا صفر خرج
 وقت العصر هذا القول اعتمد الا قام الشوكاني من اهل ابناء في الدرس وقرره
 الشان واستدل على ذلك بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس قال
 وهذا الحديث لا يخالف في روي بعض الاحاديث ان اخر وقت العصر حين يظل الشوكاني
 مثليه لان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للاصل وحمل الحديث
 من ادراك من العصر كفة قبل ان تغرب الشمس فقد ادركت العصر كذا قبل
 الفجر وقبل طلوع الشمس على صلاة المعدن وروا ذلك في الاعتقاد وضعيف
 والحق ما ذكرناه من وجوه احدها ان ما استدلل به من حديث ابن عمر هو رواية
 وفي رواية اخرى عنه عند مسلم ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويستقط
 قراها الاول والن زيادة من الثقة مقبولة اتفاقاً ويقوى ذلك حديث ابى موسى
 في الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة وفيه تراخا العصر فانصرف
 منها والقائل يقول احسب الشمس يرفعها از احمر الشمس يكون موخرا بعد
 انقلاها ولا يكون الا بعد ان يمسقط بعض الشمس للغروب وما في الصحيحين من
 قوله صلعم من ادرك من الصبر كفة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبر
 ومن ادرك من العصر كفة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر هو مقرون وشك

لما تقدم من الأحاديث وكذا قوله يوم الحندق لما في ما صليتها تحت غرب الشمس
فحديث ابن عمر الذي استدل به الشوكاني بحوله على الوقت المتأخر والمجرب والفرقة
فيه الوجه الثاني أن الخطاب في الأحاديث المذكورة عام فأتى في مقام التشريع
للأمة والرجل لسائل في حديث أبي موسى لم يكن من المعدولين وأيضا النبي صلى
صلى بأصحابه في هذه الاوقات فلا يصح أن يحمل صلواتهم على صلوة المعدولين وهذا
محتمل من فعله صلعم هو في الصلوات فلا يربط بالتحقق والتحيز وأيضا إذا حمل روية
ابن عمر رضي الله عنهما التي ذكرها الشارح على العموم والتوقيت وتحديد اوقات الصلوة وأما
الأخرى لمقيدة بسقوط قرن الشمس لأول مثلها وصلواته على ما حملت عليه
الرواية الأولى والوجه للتفريق هو زيادة مقبولة لانتفاء الرواية الأخرى
بل توضيحها الوجه الثالث أن الغرض بالذي ذكرناه صادق لغة بغرض أول جزء
من الشمس الذي هو سقوط قرنهما الأول ومنه إلى سقوط باقيها لا يكفي لصحة
ركعة على نحو ما كان يصلي صلعم فظهر أن صلوة الركعة وأدائها قبل الغروب
المأدبة قبل غروب قرنهما الأول وعلى هذا تناسق الأحاديث وتتعاقد و
يكون بعضها مويلا وشارحا للبعض الآخر وما يزيد أيضا كما روى في الصحيحين
وغيرها أنه قال صلعم من أدرك من الصلوة ركعة فقد أدرك الصلوة فإنه حلال أدرك
الصلوة بأدراك الركعة وأوضح منه ما رواه البخاري إذا أدرك أحدكم سجدة رأى
ركعة من صلوة العصر قبل أن تغرب الشمس فليقم صلى الله عليه وسلم ثم يركع أدرك الركعة
بما قبل الغروب بين في أن الركعة وقعت في وقت الصلوة والاما كان لهذا المقيد
فائدة وأدراك الركعة من الصلوة ظاهرا وحقيقة في أدراكها في وقتها والنبي

الحق بأق الصلاة بالركعة مرید اما ذكرناه وان لما علم الاطلاق الوجه الرابع ما ذكره
 شارح الدرر في روضته من ان الشارع جعل الصلاة المفوعة في هذه الاوقات
 المعينة يعني ما بعد الاضطرار ونحوه صلاة المنافق و صلاة الامراء الذين
 يميئون الصلاة وذكر ما في الصحيح من حديث النضر قال سمعت رسول الله صلى الله
 يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان
 قام فقرا اربعاً لا يذكر الله الا قليلاً ثم ذكر حديث صلاة الامراء الذين يميئون
 الصلاة او يؤخرون الصلاة عن وقتها وقال له الرازي فيها قاصر في قال صل
 الصلاة لوقتها الحديث قال وهكذا اما حديث النضر عن الصلاة بعد العصر بعد
 الفجر قال فكان ما ذكرناه دليلاً على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن الاوقات
 المضربة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالمعدن وركن من ركبن
 مرضاً شديداً لا يستطيع معه تاديت الصلاة ثم شفى وامكنه ادراك ركعة وكان الشف
 اذا ظهرت وامكنها ادراك ركعة ونحو ذلك وما ذكره استدلال ساقط لا يدل
 على مرادة وغايته ان يدل على ان فقد تأخيرها الى ما ذكره في الحديث من موطن
 حديث صلاة المنافق الذي يرقب الشمس لان الذم فيه معلق على التأخير
 وعلى عدم اتيانه بالصلاة على وجهها وما يؤيد ان تحقق احد الامرين يتعلق به
 الذم على حديثه حديث ابن عمر في الصحيح قال قال رسول الله صلى الله لا تخروا
 الصلاة بطلوع الشمس ولا غروبها فالفرض بالصلاة ذلك الوقت عند من عذر
 مكرهه والمنافق ذكر في الحديث انه يتعذر ويرقب الشمس اما ان تلك الصلاة
 خارجة عن الوقت فلا دلالة من الحديث عليها بل الحديث يدل على انها في الوقت

فان رصده ومراقبته للشمس ليل على حرصه وخوفه ان تغرب فتفتوته لئلا تصيبه
 عقوبة وتاديب تارك الصلوة فيه فضم ويظهر للناس نفاقه الذي هو حرص على
 اخفائه ففي رقوب الشمس ليل على انه ياتي في الوقت ولو كان اتينا له في ذلك
 الوقت خارج وقتها لكان قد تركها في وقتها وتارك الصلوة عن الايسر عنه الشارح
 بل لا بد من ان يودبه وهذا ظاهر لمن تأمل وأما حديث الامراء فلا يدل على المطلوب
 ولا له تعلق بحل النزاع البتة وقول الشارح ان ذلك خاص بالمعد ودرجه ما نقله
 من التقيد بأدراك الركعة قبل الغروب اذ مفهومه ان من لم يدرك الركعة لم يدرك
 الصلوة وليس حكم المعد وكذلك بل من فاتته صلوة بعد وجوب عليه قضاءها
 سواء ادرك من وقتها ركعة او لم يدرك والمختار عند الشارح كما تراهم الحديث
 انها اداء فلا معنى للتقيد بأدراك الركعة فتعين ما ذكرناه وأما ما ذكر من
 ان الحائض اذا أدركت بعد طهر ما قبل ركعة فقد أدركت صلوة العصر فيرده
 انه يلزمها صلوة الظهر ايضا فالحديث مع احتماله لغير المراد منه على قول الشارح
 غير كاف في دلالة على ما يجب على الحائض اذا طهرت حينئذ ان يلزم ان ينزه
 حديث الصادق صلعم عن حمل على ما لا يدل عليه ما يشوهه ويخرج به السبعة
 وعدم الاضطرار عما في الضمير باحسن القصاصة التي لم يقاربه صلعم احد فيها
 ونحن لا نتكبر اهتدائنا ولا ان المعد ويرى حينئذ بلا كراهة ولكننا منع
 الحصر والقصر على ما ذكره ودعوانا ان وقت العصر اوسع مما رجحه وما ينبغي التنبيه
 عليه انه هل يجزئ وقت الظهر نحوه بمصير ظل الشمس مثله ام لا قال في النيل ذهب
 الهادي مالك وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر لا يجزئ وقت الظهر

وقالوا بيق بعد ذلك قد رابع ركعات صالحي الظاهر العصر اداء واجتبا بقوله صل
 صلى بن الظاهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر في اليوم الاول
 حين صار ظل كل شئ مثله وظاهرة اشتراكهما في قد رابع ركعات وذهب الشافعي
 ولا اكثر من الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر وقت العصر قلت ومنشأ هذا
 الاختلاف ان قوله في حديث جبريل صلى الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم
 على الشرع امر على الفراغ منها ومن امعن النظر عرف وتيقن ان قوله جاء جبريل
 فقال قم فمروا في الظاهر حين زالت الشمس ان المتعين هنا انه شرع في الصلوة
 حين زالت الشمس لا اتفاق على ان اول وقت الظهر النوال ولو كان قوله صلى
 الله عليه وسلم حين زالت الشمس محمول على الفراغ منها لكان دخوله في صلوة الظهر
 قبل النوال وبكلا المتنارين غير قائل به وبه يرجح مذهب القائلين بامتنان
 قد رابع ركعات بين الصلوتين بناء على ما تقدم موبه يظهر التوفيق بين الاخذ
 وانها متطابقة على وتيرة واحدة وان كلاهما يدل على ما دل عليه الاخر وذلك
 بان نقول ان قوله في صلوة اليوم الثاني صلى العصر حين صار ظل كل شئ
 مثليه اي شرع في الصلوة حينئذ اي ولعله فرغ منها مع الاصل والاختلاف
 بالحرة حين سقط قرن الشمس الاول فليتنا مل المنصف ومثل العصر
 العشاء ما لم يطلع الفجر والصبح ما لم يطلع الشمس ابو حنيفة رحمه الله
 بالعصر اي حديث من ادرك اتم تقدم وقد د عليه الامام ابن القيم في اعدا
 المؤمنين قال رحمه المثل الثامن والعشرون من السنة الصحيحة الصالحة للحكمة
 في ان من ادرك ركعة من الصلوة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصلوة يكون

خلاف الاصول وبالمشايخ من نهي صلوات عن الصلوة وقت طلوع الشمس
 قالوا والعام عندنا يعارض الخاص فقد تعارض حاضرونا وبينهم فقد من الحاضر
 احتياطاً فانه يوجب عليه إعادة الصلوة وحديث الاتمام يحجز له المضى فيها
 واذا تعارضنا صيرنا الى النص الذي يوجب الاعادة لتيقن براءة الذمة
 فيقال لا ريب ان قوله صلوات من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
 فليتم صلوته ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوته
 حديث واحد قال صلوات في وقت واحد قد وجبت طاعته في شطره فجب
 طاعته في الشطر الآخر هو محكم خاص لا يحتمل الاوجه واحد او لا يحتمل
 غير البتة وحديث النهي عن الصلوة في اوقات النهي عام محمل قد خص
 عصر يومه بالاجماع وخص منه قضاء الغائبة واداء المنسية بالنص وخص
 ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلوات سنة الظهر بعد العصر وافر من
 قضى سنة الفجر بعد صلوته الفجر وقد اعلمه انها سنة الفجر وامر من صلى في
 شرعاء مسجد جماعة ان يصلي معهم وتكون له نافلة قال في صلوته الفجر
 سبب الحديث امر الدخول والامام يحجب ان يصلي تحية المسجد قبل ان
 يجلس ايضاً الامر باتمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امر باتمام لا ابتداء
 والنهي عن الصلوة في ذلك الوقت نهى عن ابتداءها لا عن استدامتها فانه
 لم يقل لا تتموا الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا وابتداءها
 لا ابتداء من الدوام وقال سيدنا عمر رضي الله عنه اطل صلوته الفجر حتى كادت
 الشمس ان تطلع لو طلعت مما وجدنا غافلين وقد فرق النص والجماع

والقياس بينهما فلا تؤخذ احكام الدوام من احكام الابتداء ولا احكام الابتداء
 من احكام الدوام في عامة مسائل الشريعة فالاحكام ينافي ابتداء النكاح
 والطيب ون استدل امتها والنكاح ينافي قيام العدة والحرة دون استدلالها
 والحدث ينافي ابتداء المسح على الخفين دون استدلالها ورواها خوفا والعنت
 ينافي ابتداء النكاح على الامة دون استدلالها عند الجمهور والزنا من المرات
 ينافي ابتداء عقد النكاح دون استدلالها عند الامام احمد ومن وافقه
 والذم حول عن نية العبادة ينافي ابتداءها دون استدلالها وفقد
 الكفاءة ينافي لزوم النكاح في الابتداء دون الدوام وحصول الغنى ينافي
 جواز الاخذ من الزكوة ابتداء ولا ينافيه دواما وحصول الجور بالسفاه
 والجنون ينافي ابتداء العقد من الجمهور عليه ولا ينافي دوامه وطريان
 ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعداوة بعد الحكم بها لا يمنع العمل
 بها على الدوام ويمنع في الابتداء والقادرة على التكفير بما لم تمنع التكفير
 بالصوم ابتداء لا دواما والقادرة على هذا التمتع تمنع الا تنقل الى الصوم
 ابتداء لا دواما والقادرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقا وفي منعه
 استدالة الصلوة بالتيمم خلاف بين اهل العلم ولا يجوز اجابة العين
 المغصوبة ممن لا يقدر على تخليصها ولو خصها بعد العقد من لا يقدر المستأجر
 على تخليصها منه لم تنفسه الاجارة وخير المستأجرين فمنع العقد امضاة
 ويمنع اهل الامة من ابتداء احداث كنيسة في دار الاسلام ولا يمنع
 من استدلالها ولو لم يمنع لا يتزوج ولا يتطيب ولا يتطهر فاستدل ذلك

منه في النكاح
 وهو
 ان يكون ان طريان
 الجور لا يفسد النكاح
 وقال بعض العلماء
 ان حكمه يقتضي
 الابتداء فلهذا لا ينافي
 في نفسه ففهم
 حكمه ان الجور لا يفسد
 النكاح
 انما هو في المفسد
 الشهادة وهو ان
 من كان شتما
 من كان شتما
 بالنية
 ففساد النكاح

لم يحنث وان ابتداء حنث واضعاف اضعاف ذلك من الاحكام التي يفرق
 فيها بين الابتداء والامم فاحتاج في ابتداءها الى ما لا يحتاج اليه في دوامها
 ذلك لقوة الدوام وثبوته واستقرار حكمه وايضا فهو مستصحب الاصل ايضا
 فالرفع اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت المتبوع
 والمستدام تابع لاصله الثابت فالول يمكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضيه
 صحة ما ورد به النص فكيف وقد توارد عليه النص والقياس فقد تبين ان
 لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص ولا نص وقياس بل النص فيهما و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مخرج الخاص ولا هو داخل تحت
 لفظه ولو قد رخص لفظه فالخاص بيان لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل
 حكمه وابطاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله
 صلعم بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تضمن ابطال الحكم
 السنتين والغاء احد الدليلين والله الموفق ثم نقول الصلوة التي يبطلها
 فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصلوة التي وافقتم فيها
 السنة فانه اذا ابتدأ العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهي وهو
 وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلعم وقت صلوة
 المنافقين حين تصير الشمس بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها
 انكفارا وانما كان النهي عن الصلوة قبل ذلك الوقت حريما له وسد للذريعة
 وهذه بخلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ
 لا يسجدون لها بل ينتظرون يسجدوا لها طلوعها فكيف يقال تبطل صلوة

من ابتداءها في وقت تأمل لا يسجد فيها الكفار للشمس وتصح صلوة من ابتداءها
 وقت يسجد الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرعة الشيطان
 فإنه حينئذ يقارنها ليقع السجود كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجود له فإذا
 كان ابتداءها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من الصحة من صحتها فلا
 تكون استدانتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة من بطلانها
 والآخرى فإن كان في الدنيا قياس صحيح فهذا من الصحة فقد تبين أن الصورة
 التي خالفتم فيها النص والى بالحجاز قياساً من الصورة التي وافقتموه فيها
 انتهى وأمرته بطوله لكثرة فوائد المطالع من جمع المسائل والنظائر للتوفيق
 بين السنين التي يظن قاصر النظر التعارض فيها وهو لا يخلو عن تشديد ذهن
 وفق بصيرة وبه يتبين موافقته روحها قرأناه من توسيع وقت الصبح والعصر
 والعشاء وقد أثبت ذلك بالأدلة الصحيحة وإنه لا اختلاف بيننا والله أعلم
 قال صاحب الهداية لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس لا عند قيامها في
 الظهيرة ولا عند غروبها إلا عصر يومه عند الغروب لأن السبب هو الجواز
 القائم من الوقت لأنه لو تعلق بالكل لوجب الأداء بعده ولو تعلق بالجواز
 فالمدى في آخر الوقت قاض وإذا كان كذلك فقد أداها كما وجبت بخلاف
 غيرها من الصلوات لأنها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص قلنا هذا رأى
 فاسد بما يقابل النص الصحيح وقد قال إمامنا إن الرأى ولو كان صحيحاً
 فهو تترك إذا خالف الحديث فكيف هذا الرأى الفاسد وفساده ظاهر لا نناقش
 السبب هو الجواز الأول من الوقت إلا أنه سبب للوجوب لا لوجوب الأداء

فوجوب الأداء يمتد الى اخر الوقت وحي لا يكون المودى في اخر الوقت قاضيا بسل
 موديا وقولكم انها اذا وجبت كاملة فكيف تودى ناقصة مدفع بان من عفو^{الله}
 ونواله ورحمته وافضاله كما ورد عنه صلعم ان الصلوة في اخر وقتها عفو الله
 او نقول ان السبب هو الجرح المقارن والوجوب في الوقت الاخر ناقص في كل
 صلوة ولا نسلم ان الوقت الاخر من الجرح اولى وافضل كيف انه صلعم كما نرى
 عن الصلوة عند غروب الشمس هي عند طلوعها ولفظ العفو يدل على
 عموم النقص في كل صلوة الا فيما وثر النص فيه واستحب الشارع فيه
 التأخير وليت شعري كيف تركت الذي الصحيح الموافق لكتاب الله المقتض
 لجواز النكاح بما هو مال قليل لا كان او كثيرا لجديث موضوع او منكر ضعيف
 ذكر فيه فقد ير المهر بعشرة دراهم وخالف الاما ديث الصحيح الواردة في
 عدم تعيين المألية كقوله التمس لو خاتما من حديد وتترك في مسألة البذل
 الاما ديث الصحيحه برأى فاسد وهذا من اعجب العجائب عند اولي النجى والالبا
 واول وقت المغرب اذا غربت الشمس اخر وقتها ما لم يرغب الشفق الاخر وذلك
 لقوله في حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وجبت الشمس لحديث سلمة بن الأكوع
 ان رسول الله صلعم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا النسائي ويكون اول وقت المغرب بالغروب مجمع عليه
 واما اختلف في العلامة التي يعرف بها الغروب فقليل يسقط قرص الشمس
 بكامله وهذا انما يتم في الصحراء واما في العمران فلا قيل بربية الكواكب الليلي
 وهو قول القاسمية والامامية واجتروا بقوله حتى يطالع الشاهة الشاهة النجم

أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل الظلام واليه ذهب
 زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى والمام
 يحيى الحديث إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم
 متفق عليه ولما في حديث جبريل فصل في حين وجبت الشمس فافطر الصائم
 ويؤيده حديث أحمد والطبراني بلفظ لا تزال امتي على الفطرة ما صلوا
 المغرب قبل طلوع الفجر وحديث أبي أيوب روى عاباد بن رافع عن المغيرة
 قبل طلوع الفجر وحديث النس ورافع بن خديج قال كنا نصلي مع النبي صلى
 ثم رمى فيرى أحداً ما واقع مثله ويتخيم بما ذكرناه أن دخول وقت المغرب
 إنما هو بالغروب فقط وأما قوله حتى يطلع الشاهد فقد قيل أنه مدبر
 من بعض الرواة وهو لا يدل على تأخير غايته أن يكون علامة لمن
 اشتبه عليه معرفة الوقت لغيره وهو هل يعمل بالساعات المعروفة
 لمن تغدو أو عسر عليه معرفة غروب الشمس أو حتى فيما تعتقد أن من عند
 ساعات مضبوطة تتمشى بالصحة جازله العمل بها في التوقيت وهي
 في هذا الزمان من أقوى الامارات لمعرفة الدورات سيما إذا طابقت
 بعضها ببعض وعن عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال امتي
 بخير أو على القطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم رواه أحمد
 وأبو داود والحاديث يدل على استقباب المبادرة بصلوة المغرب
 وكراهة تأخيرها إلى اشتباك النجوم وقد عكست الرافض القضيية
 فجعلت تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم مستحباً والسنن ترد عليهم

أما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت
 البيان الجواز أو تحديد أوقات الصلوة وما ذكرنا من الأحاديث هي اختيار عن
 عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها فالسنة هي الاعتماد
 عليها إلا لعذر كحضور الطعام ونحوه لما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم قال إذا قدم العشاء فابدأ به قبل صلوة المغرب ولا تعجلوا
 عن عشاءكم وفيها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قيمت الصلوة وحضر العشاء فابدأ بها العشاء وفيها عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاءكم فابدأوا
 بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه وفي الصحيحين كان ابن عمر رضي الله عنهما
 الطعام وتقام الصلوة فلا يأتها حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام
 وعند مسلم لا صلوة بحضرة الطعام قال أصحابنا ذلك عام في كل
 الصلوة يقدم الطعام على الصلوة ولم يأت من مخالفة نكحة وظاهر
 الأحاديث أنه يقدم ذلك مطلقا سواء كان محتاجا إليه أو لا وخفيف
 الجوع كثيرة وإن لم يخش فساد الطعام وفاق للظاهرية وأحمد والشافعية
 ومن الصحابة أبو بكر وعمر وابن عمر ورواه العراقي عن الثوري فقال
 يجب تقديم الطعام كذا في النبيل قال وجزموا بطلان الصلوة إذا
 قدمت وشحن لا تختار الوجوب ولا بطلان الصلوة بل المختار ما ذهب
 إليه الجمهور من حمل ذلك على الكراهة وظاهر الأحاديث أيضا أنه يقدم
 الطعام وإن خشي شؤم الوقت وهو المختار عندنا وقولنا صلعم في الحديث

ولا تعجل حتى تفرغ منه حجة علي من قال انه يقتصر على تناول القيمات
يكسر بها سورة الجوع واما كون الخروقت المغرب ذهاب الشفق المعصر
فالحديث عبد الله بن عمرو بن عوف وذكروا فيه مواقيت الصلوة وفيه ووقت
صلوة المغرب ما لم يسقط ثورا الشفق الحديث وثور الشفق ثورانه
وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حمرة الشفق الثائرة فيه
وعن ابن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا غاب الشفق وجبت
الصلوة وفي الشيل قال الدار قطن في الغرائب هو غريب وكل رواياته
ثقات وقد رواه ابن عساکر والبيهقي وصححه وثقه وقد ذكره الحاكم في
المدخل وجعله مثالا لرفع الخرجون من الموقوفات وقد اخبر ابن
خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن عوف وحدثه وقت صلوة المغرب الى ان ذهب
حمرة الشفق قال ابن خزيمة ان حديث هذه اللفظة اخذت عن جميع الروايات
لكن تفردها عن ابن زيد قال الحافظ محمد بن يزيد حدثنا قال البيهقي روى
عن الحديث عن عمر بن علي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن
اوس وابي هريرة ولا يجهل فيه شيء والحديث يدل على صحة قول من قال
ان الشفق حمرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبادة بن الصامت
والقاسم والهادي والمؤيد بالله وابو طالب وزيد بن علي والناضر من
اهل البيت والشافعي وابن ابي ليلى والثوري وكان ابو يوسف ومحمد بن
احناف ومروان بن عيسى عن ابي حنيفة ومحمد بن عيسى والقاسم قال
القاموس الشفق حمرة ولا يدرى كماله في قول ابو حنيفة في الرواية الاخرى

والوزاعي والمزني وبه قال الباقر بل هو الابيض ولم يأتوا بحجة واستدل
صاحب الهداية بما لا يعرف في شيء من كتب الحديث فقال لقوله صلعم
وأخروقت المغرب اذا السود الافق وقال اما من احمد بن حنبل في الاصحاح
في الصحاري والابيض في البنيان وهذا قول لا دليل عليه قال ومن
جرح الاولين ما روي عنه صلعم انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة اشهر
أخروجه احمد ابوداود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى
قبل غيبوبة الشفق وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد علم
كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل
الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروجه اكثر الوقت به فهم يقيمن ان
وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقيمن فقد ثبت بالنص انه داخل
قبل مغيب الشفق الذي هو البياض فتبين بذلك يقيناً ان الوقت دخل
بنهاية الشفق الذي هو الحمرة واذا غاب الشفق دخل وقت العشاء
واستدل الى الفجر والاختيار الى نصف الليل اما كون دخول وقت صلوة
العشاء بمغيب الشفق فلقوله صلعم في حديث جابر بن عبد الله في العشاء حين
غاب الشفق ولما في حديث ابي موسى في الذي سئل عن مواقيت الصلوة
وفيه فاقام العشاء حين غاب الشفق الحديث وهو صحيح في مسلم وغيره
واما كون الاختيار الى نصف الليل فلحديث ابي هريرة رضي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان اسبق علمي لا مروتهم ان يؤخروا
العشاء الى ثلث الليل او نصفه رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه

وأما كون وقتها يمتد إلى الفجر فلحد يث عائشة قالت اعتمر رسول الله صلى
 ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصل فقال
 أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي رواه مسلم والنسائي وهو صريح في أنه
 ما خرج صلح الأبعد أن ذهب عامة الليل أي الكثرة ومجمله ومعظمه وأنه
 لم يشترع في الصلوة الأبعد ذلك ولا يخفى على منصف صفة صلوة صلح
 ونطويله فيها والذي يظهر أنه لا يفرغ منها الا وقد بقي من الليل أقل القليل
 وقوله صلح أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي يستفاد منه أن ما كان يفعله
 من صلواتها عند غيبوبة الشفق أو ثلث الليل إنما شورعاً في شفقة
 بهم لئلا يشق عليهم وإذا جاب صلوة الليل ما بعد نصفه وأفضل صلوة
 المفروضة وإذا لم يصح أن التقدير بالثلث والنصف توقيت وتجريل لصلوة
 العشاء فتبطل استدامة وقتها ما لم يدخل وقت الصلوة التي بعد ها وهي
 صلوة الفجر بيان ذلك أن ما يؤهم التوقيت وتجريل هو صلوة صلح
 نصف الليل أو ثلثه لا غير وقد ثبت بهذا الحديث أنه صلح صلى بعد
 أن ذهب عامة الليل وعامته ما زاد على نصفه فتعين أن المراد بقوله
 صلح صلواتها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وكذا من قوله صلح
 في حديث جبرئيل ثم جاء العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث
 الليل فصل العشاء أنه بيان لتجديد الوقت الذي لا تكون عليهم مشقة
 بالتأخير إليه على أن حديث جبريل هو كما تراها ليس فيه أنه صلى
 العشاء ثلث الليل أو نصفه بل فيه بيان مجيء جبريل على نصف الليل

ولا يدري ان كان الناس مجتمعين حين جاء امرودى بالصلاة بعد ان جاء
وحينئذ لا بد من مضى مدة يعتد بها بعد نصف الليل لا اجتماعهم ثم يكون
بعد ذلك دخولهم في الصلاة ولا يدري ايضا متى كان الفراغ من هذه
الصلاة فعلم بلا شك ان ما روي من اصحابنا الشوكاني والسيد من جزم
قال الحافظ في نصب الراية وذكروا استدلال به صاحب الهداية على هذه
المسئلة بحديث آخر وقت العشاء حين يطلم الفجر لم اجد وقال الزيلعي
غريب ولا ادري من يجيء صاحب الهداية بمثل هذا الحديث الذي لا يوجد
في شيء من كتب الحديث وقد اكثر في كتابه بامثاله من الاحاديث الموضوعة
والساقطة والمقاوبة والواهية وروى ما يرفع الموقوف وروى ما يضعف الصحيح
والله يخفى لنا وله قال الطحاوي الخنف يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر
وقت العشاء حين يطلم الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والحري
رووا انه اخرها الى ثلث الليل وفي حديث ابى هريرة والنس انه اخرها
حتى النصف وفي حديث عائشة انه اعتمر بها حتى ذهب عامة الليل ثبت
ان الليل كله وقت لها ويؤيد كتاب عمر الى ابى موسى وصل العشاء الى
الليل شئت وحديث ابى قتادة ليس في النوم تقريظ انتهى اما التطوع
فوقت صلاة الليل والوقت اخرها هو بعد صلاة العشاء الى الفجر قال
سهم بن نصر المرودي احد ائمة الحديث اتفق اهل العلم ما يبر صلاة
العشاء الى طلوع الفجر وقت الوتر في الصحيحين من حديث عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيها بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر

إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة وقال ابو حنيفة وقت
 وقت العشاء اذ انه لا يقدر على صلوة العشاء عند الترتيب وهذا
 التعليل لا يصح على اصل الاحناف لانهم ما جعلوا الترتيب فرضا فيما
 هو منصوص فيه فكيف صح الاستدلال به ههنا والله اعلم **فصل**
 افضل الصلوة الصلوة في اول وقتها الا صلوة العشاء فالافضل تأخيرها
 عند عدم المشقة والاصلوة الظهر فيبرد بها في شدة الحر لقوله عيا على
 ثلاث لا تؤخر الصلوة اذ انت والجماعة اذ حضرت الحديث رواه الترمذي
 وقوله الوقت الاول من الصلوة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله
 رواه الترمذي ايضا وقالت الاحناف يستحب الاسفار بالفجر واستدلوا
 بقوله ع اسفروا بالفجر الحديث وقد اختلف في الاسفار هنا وما المراد به
 وهو التبين والتحقيق والمراد به تبيين الفجر وتحقيق طلوعه والاصل في ذلك
 ان القوم اذ ذاك كانوا يتسابقون الى مرضى الله نحر والصلوة هي بعد
 التوحيد اصل كل خير فكانوا يأتونها مع اول اذان في آخر الليل قبل طلوع
 الفجر وروى ما ترك بعضهم محصورة عند ذلك ولهذا قال رسول الله صلعم
 لا يغرونكم من سحوركم اذان بلال ولا بياض الافق المستطيل هكذا احق
 يستطير هكذا يعني معترضها راه مسلم وقال ان بلا يؤذن بليل فكلوا
 واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق عليه ولاحمد والبخاري فانه
 يؤذن حتى يطلع الفجر لمسلم ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا
 ولعله بعد قدر الوضوء وقد علم ان الثاني كان يؤذن حين يقال اصبحت

أصبحت فإذا كان اذان الاول بليل والثاني حين يقال أصبحت أصبحت وليس
 بين الاذانين اذان ينزل هذا ويرقى هذا فلا ينحل الاسفار على ما حمل عليه
 قولهم أصبحت من باب اولى وايضا قد تقر عدد الاحناف وغيرهم لا يفصل
 بين الاذان والاقامة بمدة طويلة وانما يفصل بما يكفي لا تمام ركعتين او بما يكفي
 لا كل طع أهل العشاء وهذا الاخير لا يتصور في صلوة الفجر و
 في الصحيح انه صلح بركعتين خفيفتين بين النداء والاقامة من صلوة
 الصبح وهذا الفصل والمقدار من الصلوة يكفي للاسفار بمعتكاه عند
 الاحناف فتعين ان المراد بالاسفار وقولهم أصبحت أصبحت تحقق لطوع
 الفجر وتنبيهه وسمعت من شيخنا المحدث عبد الحق النيوتنوي ان المراد تطويل
 القراءة الى ان يسفر بالفجر وهذا امتنعين للجمهور بين الاحاديث كحديث ابن مسعود
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة مرة بغسل ثم صلى مرة اخرى فاسفر بها
 ثم كانت صلوة بعد ذلك التغليس حتى مات لم يجد الى ان يسفر واه ابو اؤد
 ورجالهم رجال الصحيح ومن المحال ان يحرض امت على ما هو الا فضل و
 الا عظم للاجر ثم يدعى على المفضل الناقص الاجر ولو سلمنا المعاصرة
 وان الاسفار معناه ما يذكو الاحناف لكانت المعاصرة بين هذا الحديث
 ودليلهم موجبا لاسقاط المتعارضين على وفق اصولهم وتبقى احاديث
 الاذان وانه حين يبدوا اول الفجر حيث لم يكن بينه وبين الاقامة الا ما قد
 عرفت وحديث عائشة وفيه ان النساء ينقلن الى بيوتهن متلفعات
 بمروطهن لا يعرفن من الغسل قال في المنتقى رواه الجماعة وحديث

على ثلث لا تفرح وحديث الوقت الاول من الصلوة رضوان الله بجمعارض
وفيهما حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليها فوجب
المصير اليها وعن انس عن زيد بن ثابت قال تسحرنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الصلوة قلت كم كان مقدرا ما بينهما قال قد رخصين اية
متفق عليه وذهب الى ما رجعنا العترة ومالك والشافعي واحمد
واسحق وابوثور والاوزاعي وداود بن علي وابو جعفر الطبري هو المروي
عن عمر وعثمان وابن الزبير وانس وابي موسى وابي هريرة وحكي الحارثي
هذا عن بقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي مسعود الانصاري و
اهل الحجاز كذا في النيل وكتب عمر الى عامله ان صل الصبح والفجر
بأدوية مشنكة وليت شعري هل يترك المؤمن المتبع للسنة ما واظب
عليه النبي وخلفاء الراشدين واهل بيته الطاهرين لاجل ابي حنيفة
سبحانك هذا اخطاء عظيم اما صلوة الظهر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في اول وقتها الا في ايام الصيف وفي حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر اذا حضت الشمس وقد روي انه كانوا يضعون
ثيابهم تحت جباههم من شدة الومضات وهذه كانت عادته صلى الله عليه وسلم
ويؤيد ذلك الاحاديث الواردة في افضلية اول الوقت والى ذلك ذهب
الجمهور اما ايام شدة الحر فيس فيها الايراد لقوله اذا اشتد الحر فابدوا
بالصلوة فان شدة الحر من قيم جهنم قال في المنتقى رواه الجماعة والمراد
بالايراد شئ من التأخير ما لم يخرج وقتها السابق ذكره وقد حذر بعضهم

بقدر حصول ظل للمجدد ان يمكن الساعي المشتى فيه ولا فرق عندنا بين
 قرب المسجد وبعده ولا بين من يصلي في جماعة او منفرد الا ان هذه الرخصة
 في ايام شدة الحر مطلقة والله يحب ان توفى رخصته وسمعت عن بعض
 الاقاضل يفسر حديث الابراد بان المراد منه الابراد بالصلوة فكما ان الماء
 يطغى ويبرد ناسا الدنيا كذلك ناسا هم تطفئها وتبردها الصلوة واما صلوة
 العصر فلها وقت فضيلة واختيار ما لم تصغر الشمس ثم ما بعد ذلك فوق
 كراهة او حرمة على خلاف بين العلماء فوقت الفضيلة اوله وقول بعض
 الاحناف ان تاخير العصر افضل من تعجيلها لا دليل عليه والاستدلال
 بحديث استنجاى اليهود والنصارى والمؤمنين لا يتم لان المذكور في رواية
 صحيحة قال اهل الكتابين ولا شك في كون مجموع وقتها طويلا بالنسبة الى
 وقت المؤمنين وفي رواية ان هذه المقالة صدرت من اليهود ولا ريب في كون
 وقتهم اطول ولنا ما تقدم من الاحاديث في فضيلة اول الوقت وما روى عن
 النبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية
 فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا الترمذي والبخاري وبعض العوالي من المدينة على اربعة
 اميال او نحوه وعنه ايضا قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فاذا رجع
 من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد ان نخرج جزور النوا وانا نحب
 ان نحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تقرب ففوت
 ثم قطعتم ثم طهر منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم

وقالت الاحناف تؤخر العصر ما لم تتغير الشمس في الصيف والشتاء و
 خالفوا الاحاديث المتقدمه واضعافها بشبهة ان في تأخيرها تكثير
 للنوافل لكرامتها بعدة اما صلوة المغرب فيستحب تعجيلها بالاتفاق و
 قد تقدم لا تزال امتي بخير الحديث وقد روى ان كثيرا من الصحابة كانوا
 يصلون قبلها ركعتين خفيفتين وكانوا ينصرفون منها واحد هم يري
 موافق نبيله وقد تقدم واما صلوة العشاء فالى ما قبل ثلث الليل ونصفه
 وذلك موقوف على حصول المشقة وعدلها والحكميد ورمع العلة
 المنصوصة فلو كان اهل قرية محترفين في اشغال شاقة وكان ياذيهم
 التأخير الى ثلث الليل فالمستحب في حقهم صلواتها بعد غيبوبة الشفق
 الا حمرو الله اعلم والتعليل بان التأخير لقطع السهر غير صحيح وان كان السهر
 بعدا مكرها للصحة الاحاديث في منعه لكنه لم يرد انه حلة للتأخير بل
 المنصوص ان حلة ذلك هو ما تقدم من المشقة ويستحب في الوتر بل باللف
 صلوة الليل آخر الليل فان لم يثق بالاستبابة او توقل النوم ان شاء و اذا
 كان غير فيستحب ان لا يجعل على الصلوة حتى يتيقن دخول الوقت
 او يترحم الظن بدخوله ويجهد بالامارات ومنها تقدم بقراءة
 وادرا ومن اقوالها الساعات الموجودة بأيدي الناس واذ تحقق
 الوقت فلا يؤخر وقال الاحناف يستحب التأخير في الفجر والظهر و
 المغرب والتعجيل في العصر والعشاء وفي كتبهم يجعل ما فيه عين
 يوم غين وعن ابى حنيفة رحم التأخير في الكل ولم يرد لهم دليل على ذلك

هذا اذا لم يكن مطر ونحوه فان كان فسيأتي حكمه في باب الجمعة والجماعة

فصل في الاوقات المنهى عن الصلوة فيها لا تجوز الصلوة عند طلوع

الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها الحديث ابن سعيديان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلوة بعد صلوة العصر حتى

تغرب الشمس ولا صلوة بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس متفق عليه

وفي لفظ لا صلوة بعد صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر

حتى تغرب رواه احمد والنخاسي وعن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس و

روى ابو هريرة مثل ذلك متفق عليها وفي لفظ عن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلوة بعد صلوة الصبح حتى

تطلع الشمس رواه البخاري ورواه احمد وابوداود وقال فيه بعد صلوة

العصر عن عمر بن عيسى قال قلت يا نبي الله اخبرني عن الصلوة قال

صل صلوة الصبح ثم اقصر عن الصلوة حتى تطلع الشمس وترتفع فانها

تطلع حين تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صل

فان الصلوة مشهودة محصورة حتى يستقل الظل بالرحم ثم اقصر عن

الصلوة فان حينئذ تسجد لله سجدة فاذا اقبل الفتي فصل فان الصلوة مشهودة

محصورة حتى تصلي العصر ثم اقصر عن الصلوة حتى تغرب فانها تغرب بين

قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار رواه احمد ومسلم ولا يبي داود ونحوه

واوله عنده قلت يا رسول الله اي الليل اسمع قال جوف الليل الاخر

فصل ما شئت أن الصلوة مشهودة مكتوبة حتى تصل الصبح انتهى قلت
وهذه احاديث صحيحة صريحة في النهي العام عن كل صلوة بعد الصلوات
المدكورة وفيه تقيد النهي بما بعد الصلوات المذكورة واعلم منها حديث
عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن نصل فيهن وإن تقير فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع
وحيث يقوم قائم الظهيرة المراد به الظل وحين تضعف للغروب حتى تغرب
قال في المستقى رحمه الله الجماعة إلا البخاري قلت وفيه عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلوة
حتى ترتفع وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلوة حتى تغيب ووجه
الاعتماد في حديث عقبة وابن عمر أنه لم يقيد النهي فيهما بما بعد صلوة تلك
الاوليات واخص مما تقدم كله ما روي مسلم رحمه الله عن طريق طاووس عن عائشة
قالت وهم ابن عمر لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخروا طلوع الشمس وغروبها
الحديث وفي الصحيح عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتخروا بصلواتكم طلوع
الشمس ولا غروبها وفيه بأسناد أخر عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يتخروا أحدكم في صلته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وفيه عن ابن عمر
قال أصل كما رأيته أصحابي يصلون لا أنهي أحد أن يصل بليل ولا نهار وأنشاء
غير أن لا تتخروا طلوع الشمس ولا غروبها قال الحافظ زاد عبد الرزاق في آخر
هذا الحديث عن ابن جريح عن نافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك قال
أنه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس وروى لا تحينوا بدل لا تتخروا

ومحصل ما ورد من الاخبار في تعيين الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انها
 خمسة عند طلوع الشمس وعند غروبها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة
 العصر وعند الاستواء وترجع بالحقيق الى ثلاثة عند الاستواء ومن بعد
 صلوة الصبح الى ان ترتفع فيدخل فيه الصلوة عند طلوع الشمس وكذا
 من بعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس فيدخل فيه الصلوة عند
 غروبها وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب طائفة من السلف الى
 الاباحة مطلقا وان احاديث النهي منسوخة قال الحافظ وبه قال
 داود وغيره من اهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو من ذهب الهادي
 والقاسم ويقابل هذا المذهب ما حكى عن جماعة منهم ابو بكره وكعب بن
 عجرة فان من هبهم المنع مطلقا حتى من صلوة الفرض وحكى اليعمرى
 عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهي عن الصلوة بعد صلوة الصبح
 وبعد صلوة العصر انما هو اعلام بانه لا يتطوع بعدها ولم يقصد الوقت
 بالنهي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب اما من ذهب الاحناف فانهم
 قالوا ويكره ان يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب
 الشمس وقالوا لا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد
 للتلاوة ويصلي على الجنائز ومحصل مذهب الاحناف جواز فعل كل
 صلوة واجبة في هذين الوقتين وما تسبب في ايجابه على نفسه كالمنذر مرة
 ونحوها ففي جواز فعلها خلاف بينهم والمعتد عدم الجواز اما النقل المطلق
 فقد اتفقوا على منعه واما حين الغروب والطلوع والاستواء فقد منعوا فيه

على صلوة العصر يومه حين الغروب انتهى وقد تقدم رد الامام ابن القيم
عليهم في التفارقة بين عصر يومه وصبح يومه وذهب الامام الشوكاني والسيدي
من اصحابنا في الدرر الاول وشرحه للثاني باطلاق الكراهة وهذه عبارة
واوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر
حتى تغرب وقرر ذلك الشارح وذهب الشافعي والمؤيد بالله وابن القيم
من اصحابنا ونقله عن شيخه الامام ابن تيمية رحمه الله يجوز من الصلوة في هذه
الاوليات ما له سبب متقدم او مقارن ما لم يتبين للصلوة فيها قلت وهذا
المدح هو المختار عندنا من وجوه احدها ان الصلوة بعد العصر وبعد
الصبح قبل ان تشرق الشمس في الغروب والطلوع انما هي عنها سدا للذريعة
وليس هو مقصود بالنهاي كما قصد به وقت طلوع الشمس غروبها وقد روي
من صلى بعد صلوة العصر ثم قال اخاف ان ياتي بعدكم قوم يصلون
ما بين العصر الى المغرب حتى يمروا بالساعة التي هي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان يصلي فيها ثم يقولوا قد راينا فلانا وفلانا يصلون بعد العصر
وقد روي عن غيره نحوه وفي معناه ذلك ما رواه ابو داود والنسائي بإسناد
صحيح او حسن عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر
الا ان تكون الشمس نقية وفي رواية مرتفعة ويدل على جواز فعل المفاتنة
صلواته صلعم لو كعتي الظهر بعد العصر ودعوى الامام الشوكاني اختصاص
ذلك به صلعم غير مسلم والخاص به صلعم انما هو المداومة وما يدل على جواز
ما سبها مقارن حديث الرجلين الذين امرهما رسول الله صلعم بأعادة

صلوة الصبح والاعتدال امر باحتمال ان تكون الثانية هي الفرض مرد ولا فها
 لولم يأتيا مسجدة صلعم ولم يصليا لكفتها مصلواتهما الاولى انفاقا فلا معنى
 لكون الثانية هي الفرض وما يجلي ذلك باخص معانيه قوله من نام
 عن حربه من الليل او عن شيء منه فقراءة بين صلوة الفجر وصلوة الظهر
 كتب له كما قرأه من الليل قال في المنتقى رواية الجماعة الا البخاري ولا شك
 ان ما بين هاتين الصلوتين يشمل وقت النحر واحاديث الباب في النحر
 قد تقدمت وما ذكرناه فخصص لها اعني احاديث النحر عامة وقد دخلها
 التخصيص ما ذكرناه فيتعين عندنا تخصيصها ايضا باحاديث قضاء الفوائت
 ومجديث ان ثلثا لا توخر وعد منها صلوة الجنابة اذا حضرت المحدث ومجديث
 صلوة الكسوف واحاديث صلوة الاستحارة واحاديث تحية المسجد ثم
 نقول فاما ان تخص هذه الاحاديث عمومات النحر في هذا الباب او
 تتعارض والقول بالتعارض هو الغناء لما ذكرناه لاحاديث الباب لا
 مقتضى احاديث الباب هو عدم الصلوة ومقتضى ما ذكرناه هو فعل
 الصلوة واذا ثبت عنه صلعم او عن قراءة فعل الصلوة في اوقات النحر
 فقد ثبت التخصيص لاسيما واكثر ما نقل انه فعله او امر بفعله فيها ما
 تقدم هو عند الشارح ٤٠٠ اقل عناية وثوابا من قضاء الفوائت وصلوة
 الجنابة كما ذكرناه الخ ونقول ايضا احاديث النحر قد جاءت على ثلاث
 مراتب كما ذكرنا هاهنا مرتبة فمنها ما النحر فيه من بعد صلوة العصر
 بعد صلوة الصبح ومنها ما النحر فيه وقت الغروب ووقت الطلوع ومنها ما

ايضاح وبيان كما روي من طريق عمر وعائشة وابن عمر مرفوعا وموقوفا لا تقروا
 وفي بعضها لا تحيئوا في المناقب يرقب الشمس حتى اذا اصارت بين قرتي
 الشيطان في صلاة العصر وقد روي ان الصبي انقل الصلوة على المناقب
 اي منهم يؤخرونها كصلوة العصر فيذكرنا تخصيص احاديث الباب ولا اهمل
 معنى قوله لا تقروا ولا تحيئوا وكل صلاة ساق الى فعلها سبب قرينة الشارح
 لها فلا بد من فعلها عند حصول السبب والا لعد تأمر كما حينئذ مخالفا
 للشارح وهو اذا فعلها لاجل دخول وقتها او وجود سببها لم يكن الا انيا
 للمأمور بفعله حين وقته غير متعين للصلوة في اوقات النهي فاما مقصد
 السبب للصلوة في هذه الاوقات فلا شك انه واقع في النهي عنه والحق
 انه انما لا تتعقد صلاته والعلّة في ذلك منصوصة عنه صلعم وتكره صلوة
 النقل المطلق لان فعله لا يكون الا تحيئا وما يؤيد ما ذكرنا قوله عمر ادرك
 من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومن ادرك من
 الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ووجهه انه اجتمع
 وقتان وقت النهي عن الصلوة واخروقت العصر والصبح والنجس اعتبر به
 وقتا للصلوة دون كونه وقتا للمنع عنها فعلم انه لا يعتبر كونه وقت كراهة
 فيما اذا اجتمع الوقتان بالنسبة الى صلوة لها وقت وسبب مقرب شرعا قد
 يقال ان ذلك خاص بموردة لا نقول ان امكن الا يرا دهنافانه لا يرد على
 قوله من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لانه يعم كل
 صلوة لها سبب ووقت يمكن ادراكها فيه او ادراك ركعة منها فيه ايضا اذا كان

صلعم قد جود قضاء ما فات من راتب نفل الليل المطلق في هذه الاوقات
فجواز اداء ذات الوقت في وقتها اذا صادفت وقت الكراهة من باب الى اخرى
واللزم مخالفة امره صلعم بترك ما امر بفعله وايضا امتثال الامر اقوى
من حلة النهي الذي هي مخالفة عبادة الكفار في وقت واحد وايضا في الفعل
هنا من الاحتياط ما ليس في الترك ولذا قال بعض الصحابة لما قيل له في
الركعتين بعد العصر ان الله يعذب على فعل عبادته وانما يعذب على تركها
او كما قال هذا فاسأنا اليه الدليل لا تخيد الى مذنب من الله العناية والتوفيق
وقال الاحناف زيادة على ما يكره ان يتنقل بعد طلوع الفجر باكثر من
ركعتي الفجر وبعد الغروب قبل الغرض وحال الخطبة يوم الجمعة وليس
ما ذكره صحيح على اطلاقه وسياتي ما فيه من التفصيل كل في محله و
هل يكره النفل المطلق في هذه الاوقات في بقاء الحرم المكي في المسجد وغيره
ما يحرم صبيحة فذهب الجمهور الى المنع وذهب الشافعي ومن وافقه الى
الجواز واستدل الشافعي بحديث جابر ان النبي صلعم قال يا بني عهد عني
لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلاة ساعة من ليل او نهار قال في المنتقى
رواه الجماعة الا البخاري وهذه غفلة من محمد الدين رحمه الله فان الامام مسلم
لم يروها ايضا وفي النيل اخوجه ايضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني
وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ
وهو معلول فان المحفوظ عن جابر لا عن جابر وجه الدلالة ان رسول الله
صلعم هي ان يمنع مرير الطواف والصلوة في جميع الاوقات بشمول اوقات

الكراهة ونقول احاديث الترمي عن الصلوة في اوقات الكراهة عامة في كل مكان
وهذه الحديث اعني حديث جبير بن مطعم خاص بالبیت فيبني الخاص
على العام ويندفع قول الامام الشوكاني وليس احد العمومين اولى بالتخصيص
من الاخر لما عرفت ان هذا مقيد بالمكان وذلك عام في كل مكان فالتقنين
بالمكان وعدمه مؤثر في العموم والتخصيص لان المكان من ضروريات
الفعل كما ان الزمان من ضرورياته ومن مؤيداته ما ذكرته حديث ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد المطلب او يا بني عبد مناف لا تمنعوا
احدا يطوف بالبیت ويصلي فانه لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع ولا بعد العصر
حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني
والطبراني وابو نعير في تاريخ اصبهان والخطيب في تليخيصه ويؤيده ايضا
حديث ابى ذر عند الشافعي بلفظ لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس
ولا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس اذ مكة وكررا استثناء ثلثا ورواه
ايضا احمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف لكن تابعه
ابراهيم بن طهمان وهو ايضا من رواية مجاهد عن ابى ذر وقد قال ابو حاتم
وابن عبد البر والبيهقي والمندري انه لم يسمع منه ورواه ابن خزيمة في صحيحه
وقال اذا شك في سماع مجاهد من ابى ذر قلت وهذا لا يدل على ان هذا
الحديث ساقط مرة والشك لا يصلح قد حاططعيا وغايته ان يكون مرسل
وقد اختلفوا في المرسل والاحتجاج به وقد مناهما هو العلة في هذه المسئلة
والله اعلم اما وقت الزوال يوم الجمعة فقد جوز الصلوة فيه الشيخان ابن تيمية

عن قوله الزوال
المراد به وقت
الاستواء

وابن القيم وهو الذي نعتناه وفخترنا قال في زاد المعاد لا يكره فعل الصلوة فيه (اي في يوم الجمعة) وقت الزوال عند الشافعي ومن وافقه قال هو اختيار شيخنا ابن تيمية ولم يكن اعتناؤه على حديث لينث عن مجاهد عن ابي الخليل عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان تكلمت بغير الايام الجمعة وانما كان اعتناؤه على ان من جاء الى الجمعة يستحب له ان يصلح حتى يخرج الامام وفي الحديث الصحيح لا يغتسل رجل يوم الجمعة فيغتسل ما استطاع من طهر ويدهن من دهن او يس من طيب بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلح ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه البخاري فذهب الى الصلوة ما كتب له ولم يمنعه عنها الا وقت خروج الامام ولهذا اقال غير واحد من السلف منهم عمر بن الخطاب وتبعه عليه الامام احمد بن حنبل ان خروج الامام بمنع الصلوة فجعلوا المانع من الصلوة خروج الامام لا انتصاف النهار وايضا فان الناس يكونون في المسجد تحت السقوف ولا يشعرون بوقت الزوال والرجل يكون متشغلا بالصلوة لا يدري بوقت الزوال ولا يمكنه الخروج وتخطي رقاب الناس حتى ينظر الى الشمس ويخرج ولا ينزع له ذلك وحديث ابي قتادة هذا قال ابو داود وهو مرسل لان ابا الخليل لم يسمع من ابي قتادة والمرسل اذا اتصل به عمل وعضدة قياس او قول صحابي وكان مرسله معروفا باختيار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضيه قوة عمل به ايضا فقد يعضدة

شواهد اخر منها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن ابي سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة
 نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة هكذا رواه في اختلاف
 الحديث ورواه في كتاب الجمعة حدثنا ابراهيم بن محمد عن اسحق ورواه
 ابو خالد الاسمر عن شقيق من اهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد
 المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه البيهقي في المعرفة
 من حديث عطاء بن عجلان عن ابي بصرة عن ابي سعيد وابي هريرة
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقيم في الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ولكن اسناده
 فيه من لا يحتج به قال البيهقي ولكن اذا انضمت هذه الاحاديث الى حديث
 ابي قتادة احدثت بعض القوة قال الشافعي من شأن الناس التقدير
 الى الجمعة والصلوة الى خروج الامام قال البيهقي والذي اشار اليه الشافعي
 موجود في الاحاديث الصغيرة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم غلب في التكبير
 الى الجمعة وفي الصلوة الى خروج الامام من غير استثناء وذلك موافق
 لهذه الاحاديث التي ايجت فيها الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروينا
 الرخصة في ذلك عن طاووس والحسن ومكحول انتهى واورده بطوله لان
 في المسئلة اختلاف اباين احمي ابنا والمحقق ما عرفت والله اعلم فائدة
 لا يخفى على ذي بصيرة ان توزيع الاعمال على الاوقات المناسبة لها هو شان
 ذوي الالباب وانه يحسن للناس على اتمام اعماله والنجاح فيها واحوط
 شئ عن الغفلة والاهمال فتعين الاوقات للاعمال هو عادة ذوي العقول والكمال

وخلقهم وقد قد منا ان الزمان والمكان من ضروريات الفعل وقد منا
 ان العقول تلزم وجوب شكر المحسن وعبادته وان العبد لو امضى جميع
 مدة حياته في سجدة لما وافى بما وجب عليه عقلا ولما كافا الله في احسانه
 عليه وبيننا هنا ان تعيين الاوقات للاعمال اعون للتيان بها والمحافظة
 عليها ولما كان وجوب عبادة الله جل وعز هي بالمرتبة التي عرفت وجبت
 في اوقات معينة لتخف وتسهل على المكلفين واختير لها احسن الاوقات
 والاما كروا وفقها للمصلحة والحكمة ومن اعظم ذلك الصلوات الخمس في
 خمسة اوقات غالبا اذ لا يليق بالعبد امضاءها بلا عبادة ولا نها اولى من
 خبرها بان لا تتركها لغيرها فاولها الظهر حين نزول الشمس عن كبد السماء
 وذلك حين ما يسكن الغضب المتعلق باسماء ربه تعالى وذلك مما ينبغي فيه
 الاستغفار والتوبة والدعاء الذي لا يوجد اكمله على اتم وجهه الا بالصلوة
 بصفتها المعروفة وايضا هذا الوقت هو وقت راحة لاكثر الناس وهو ايضا
 وقت فراغهم من الاعمال الدنيوية وقد يكون في تلك الاعمال ما يوجب
 الاستغفار والتوبة وحينئذ تكون الصلوة مكفرة لذلك فتأسر به
 الصلوة المصلحة والحكمة والعدل والعقل في هذا الوقت ولما كان وقت
 قائم الظهيرة شاقا عليهم بسبب قرب فراغهم من اعمالهم الدنيوية
 وهو وقت شدة الحر ووقت الغضب الذي تستجرف به بهتهم الا ترى ان
 الانبياء في الموقف لم يجسر منهم احد على القيام للشفاعة الا سيدنا
 ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما كان قيامه صلعم الامعاء

وخصوصيات الحاجة بناهنا الى ذكرها فكان تأخيرها الى وقت الزوال
 عدل ووافق تزامها مع ريتما يتأهبون للخروج والانتشار في اعمالهم
 ايضا فتناسب ان لا يجزوا اليها الا وقلوبهم قريبة عهد بذكر الله فاجب
 صلوة العصر اذ ذلك وفيه مصلحة اخرى ان وقت العصر وقت المستأغل
 من التجارات في الاسواق وغيرها من المعاملات وهو مقتض للعجلة
 التامة والذهول الكامل عن ذكر الله فتناسب ان تصلى فيه العباد
 تذكر الله تعالى وترغب الشيطان فاما اهل الكد والتعب والاعمال الشاقة
 كالأجواء ومن ضاهاهم من يشرعون في اعمالهم بعد الظهر فصلوة العصر
 ترويح لهم وتسكين لحوارة قلوبهم وكلال اعضاءهم وانابة واستغفار
 عما عسى ان يكونوا اقترفوه في انشاء عملهم وهم قد وقع لهم التسهيل لهم
 الصلاة ولغيرهم تبعها لهم فامتد الوقت الى الغروب حتى قال بعض
 العلماء ان حديث جمعه صلى الله عليه وسلم بلا خوف ولا سفر ولا مطر على
 ظاهرة لئلا يجوبه امته وهو في حق هؤلاء من باب اولي سيما اذا مر وقت
 الامامية عن العترة الطاهرة بالتواتر وايضا وقت العصر قد اتفق اهل
 الملل على انه وقت عبادة فمنهم من اختار اوله ومنهم من اختار آخره
 حتى ان المشركين لا يخلونه عن عبادة اصنامهم وكذا المجوس يقومون
 تجاه الشمس في هذا الوقت ويعبدون يزدان ويثنون على الشمس فكون
 وقت العبادة لله تعالى اخرى وكراهة تأخير صلوة العصر الى وقت الغروب
 انما هو لمن ليس بمعذور والفرق بين النهي عن مقامرة عبادة الشمس

في وقت عبادتهم وعدم النهي عن مقارنته من يعبد الاصنام ونحوها
 في وقت عبادتهم بصلوة ان عباد الشمس يسجدون لها بلا قيد مكان
 وعباد الاصنام تنقضي عبادتهم وتختصر في مواضعها فيكون العابد لله
 كما لمكثر لسواد اولئك عند غير العالم بالحقيقة بخلاف عباد الاصنام
 فافترقا وايضا الشمس حارية اما حقيقة او عريضة الجوى على تقدير
 حركة الارض فهي معيار اوقات العبادات الشرعية في الحقيقة وسواء
 في ذلك العبادات الليلية او النهارية فلما كانت الاوقات عبادة عن غيرها
 او عن مزياتها كانها تجوى ناسب مخالفة من يعبدها ليظهر لكل ذي بصيرة
 انها ليس لها من الامر في التوقيت وخيرة شيء ولا في العبادة لها شيء وانما
 حركاتها امارة وعلامة لعبادة غيرها وما ذكرناه في التعليل فوق صلوة
 المغرب اولى به واما صلوة العشاء فما اوفق وقتها للصلوة والعبادة لان
 بعد ما الموت الا صغر وهو النوم الذي به يفقد الاحساس انظاره في كانت
 الصلوة قبله من اعظم المنبهات للتوبة والتأهب للموت الحقيقي والروح
 في النوم قد تستعد لملاقاة الامراض الصالحة الزكية وقد يفيض عليها
 من حضرة القدس ما هي له مستعدة وهذا الاستعداد لا يكون البتة
 لمن اعرض عن خالق الروح فلا بد من العبادة وهي صلوة العشاء و
 تعليل وقت الصبح للعبادة اظهر مما تقدم اما عند الخمس في الصلوات
 فهو يقوم مقام الخمسين كما ينظر من حديث المعراج وقيل ان في جسم
 الانسان خمسون مفصلا فوجب الشكر كل يوم خمسين مرة وقيل فيه

ثلاثة أعضاء رئيسة الدماغ والقلب والكبد فيجب الشكر على صحتها كل يوم
 ثلاث مرات ومن حيث ان وقت الظهر والعصر كذلك وقت المغرب والعشاء
 مشترك فهذه الخمس في حكم ثلاث صلوات في ثلاثة اوقات واليه الانتماء
 في قوله ثم فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه وادبار السجود واما عدد الركعات ففرض في اول الامر ركعتان
 اعني ادنى مراتب الشفع لكل صلوة غير المغرب ثم زيد في صلوة الحضر
 اقرت صلوة السفر على حالها وزيدت ركعة في المغرب لجعلها وترا د
 الثلاثة ادنى مراتب التوابع الشفع ووجهه ان سائر الصلوات شفع و
 معبودنا لما كان واحدا وتوافجت الصلوة الواحدة وترا والباقية تركت
 شفعاً وزيدت ركعتان في الظهر والعصر والعشاء لكون اوقاتها وسيرة و
 لانها ساعات الاشتغال بالمشاغل الدنيوية التي تحلب الغفلة واوقات
 النوم فتاسب في تلك الاوقات ان يزداد في عبادة الله هذا اما اللهم الذي سبناه
 وقد ذكرناه بالاختصار لان غرضنا في هذا الكتاب انما هو التنبيه على المهمات
 العقلية بالاجاز والمعارف لو وسع نظره وفكره لوجد اضعاف ما ذكرنا
 واضعاف اضعافه وتيقن ان الشريعة المحمدية هي الفلسفة الكبرى
 والحكمة العظيمة ومن لم يجعل الله نورا فماله من نور باب الازان
 الازان لغة الاعلام قال الله نعم واذان من الله ورسوله واشتقاقه من
 الازن بفتح زين وهو الاستماع وشرحا الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ
 مخصوصة والاصل فيه وفي الاقامة تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوحى لرؤيا عبد الله بن زيد المشهورة المسبوقه باجتماعهم للتشاور
 فيما يجمع الناس للصلوة وقد اختلف في اى وقت كان شرع الاذان فقل
 ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة واستدل به بما لا يصح وقيل ليلة الاسراء
 وهو ضعيف ولا يصح ايضا وقد اطل بذكر هذه الاقوال الحافظ في الفتح
 وذكر ادلتها ودهاها والحق ان الاذان المعروف الآن لم يشرع الا بعد رؤيا
 عبد الله بن زيد ليلة التشاور وما روى عن عبد الله بن عمر في الصحيح
 وغيره كان المسلمون حين قد مو المدينة يجتمعون فيتخيئون الصلوة
 ليس ينادى لها فتكلموا يوم افي ذلك وقال بعضهم اتخذوا ناقوسا
 مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقا مثل قرن اليهود فقال عمر ولا
 تبعثون رجلا ينادى بالصلوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمروا
 بالصلوة فليس هو عندنا محمول على هذا الداء والاذان المعروف انما هو
 ان يقول الصلوة جامعة قال الحافظ اشوجه ابن سعد في الطبقات عن ابي اسيل
 سعيد بن المسيب وحدث ابن عمر ظاهر يدل على ان هذا الداء كان قبل
 رؤيا عبد الله بن زيد وقد رأى ذلك عمر ايضا قيل وبضعة عشر صحابيا
 وفي الفتح قال القرطبي وغيره الاذان على قلة الفاظه مشتمل على مسائل
 العقيدة وذكر وجهه وهو اعلام بدخول الوقت والدعاء الى الجماعة واظهار
 شعائر الاسلام واختيار القول دون الفعل اسم بولته وتيسره لكل احد
 في كل زمان ومكان وعدل عن ناقوس النصارى وبوق اليهود وشيوخها
 لما فيه من المشقة والكلفة وقد تتعدى على بعض الناس في بعض الاوقات

والأماكن ولا تنال تناسب ما هو المقصود من العبادات بل هي بالهوى
 المغرور واللعب أشبه وقد قال تعزوما كان صلواتهم عند البيت ألا مكاء و
 تصديّة وذلك ذم لما كانوا يفعلون واختلف في الاذان والاقامة ايهما
 افضل قال الحافظ ثالث الاقوال ان من علم من نفسه القيام بحقوق الامانة
 فهي افضل والا فالاذان وفي كلام الشافعي ما يوعى اليه واختلف ايضا
 في الجمع بينهما فقليل بكثرة وقيل خلاف الاولى وقيل يستحب وسيأتي لذلك
 مزيد بيان ان شاء الله تعالى والاذان والاقامة مشروعان لما تقدم وما يأتي
 الاقامة مصدر اقام وشرعوا الذكرا في لانه يقيم الى الصلوة قال الله تعزوا اذا
 ناديتهم الى الصلوة اتخذاها هزوا ولعبا ذلك بانهم قوم لا يعقلون وقال
 اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة الاذية وعن ابى الدرداء رضي قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلوة الا
 استحوذ عليهم الشيطان امرأة احمد بن حنبل وابن حبان والحاكم وقال صحيح
 الاسناد وعند ابى داود ما من ثلاثة في قرية او بدو ولا تقام فيهم الصلوة الا
 استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب القاصية وقد
 اختلف في وجوب الاذان والاقامة وعدمه ومنشأ الاختلاف ان مبدء
 الاذان لما كان عن مشاورة اوقعها النبي صلى الله عليه وسلم بين اصحابه حتى استقر
 برويا بعضهم فاقره كان ذلك بالمند وبات اشبه كذا في الفقه وايضا هو
 اعلام بدخول الوقت واصل مشروعيته لذلك فمن كان بعيدا منفردا
 وقد عرف الوقت بنفسه فلا معنى للاعلام في حقه وايضا هو دعاء للجماعة

وقد اختلف في وجوبها ولو سلم وجوبها فلا يسلم ان اقامتها مقصود عليه
 وايضا قد سئل هل علم عن الواجبات اليومية وغيرها ولم يرد كوالاذان
 فيها ولم يثبت اليه صلعم كاسمها وقد علم عنه صلعم انه ترك الاذان واكتفى
 بالاقامة يوم المزدلفة وقيل غير ذلك وبه قال الجمهور قالوا وقد اختلفت
 الرواية في صفة الاذان والمعهود ان الواجب لا يكون الا على صفة واحدة
 اذ ليس هو من الواجب على البدل ولا من التخيير وقالوا قد شرع فعله قبل
 الوقت كاذان بلال قبل الفجر ولم يقل بوجوبه احمد وقال طائفة ما لم يعلم
 بوجوبه وانه يسقط وبجوبه عن الكل بفعل البعض قال في النبل وهو
 من ذهب العترة وعطاء واهم بن حنبل ومالك والاضحى وعجاض
 الازاعي وداود وسلي الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكى عن مجاهد
 ان الاذان والاقامة واجبان معا لا يتوب احداهما عن الاخر فان تركهما
 او احدهما فسدت صلاته وقال الازاعي يعيد ان كان وقت الصلوة باقيا
 والا لم يعيد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر
 اجزأه ولغيره عن رقتي ورزي عن ابى طالب ان الاذان واجب كالاقامة
 وعن الشافعية قول بوجوبها وقول في الجمعة خاصة وعن مالك واصحابه
 انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية
 وقد عرفت ما استدل به القائلون بعدم الوجوب واستدل الموجبون
 بما تقدم من حديث ابى الدرداء وثوقا لواترك الاذان والاقامة دل الحديث
 على انه نوع من استحوذ الشيطان فيجب تجنبه واجيب بان ذلك لا يدل

على الوجوب فان الشيطان كما يضل عن العبادات الواجبة يضل عن
المستحبة ويقال انما قال صلحهم استحوذ عليهم الشيطان لان تساهلهم
في ترك هذه الشعائر الظاهر هو مؤذن وعلامة لتزكهم الجماعة وعدم مبالاة
بالصلوة عند دخول وقتها الى غير ذلك وبالجملة فقد علم ان الشيطان عدو
الانسان يكره له كل خير فيثبته عن كل ما يوجبه ولو كان سنة فابطله
الحديث على الوجوب بوجه الخصوص واستدلوا بقوله في حديث ما لك
بن الحويرث فليؤذن لكم احدكم وفي لفظ للبخاري فاذا نذر اقيماً واجيب
بان فاسا الكثيرين سألوا رسول الله صلعم عن الصلوة والواجبات و
لم يقل لهم ان الاذان واجب واستدلوا ايضا بحديث النضر المتفق عليه
بلفظ امر بل وان يشقم الاذان ويوتر الإقامة واجيب بان ذلك كان بعد
المشاورة وقبل ان يعلم ان الله على يقين امره وهذا واحد يكفي في المرف
عن الوجوب وايضا ايتى امر الإقامة وروى في بعض الاحاديث وروى في بعضها
غير ذلك والفقهاء لا يوجبونها الا يمكنهم الاستدلال على تعيين ايتى الإقامة
وانه المتعين للوجوب والالزام من الاحاديث المؤذنة بشفعها وللزم حمل
الامر بصيغة واحدة على الوجوب في شيء وعلى الندب في شيء آخر وهو مرجوح
عند علماء الاصول اما قوله صلعم في رؤيا عبد الله بن زيد انها لرؤيا حق
ان شاء الله ثم امر بالتأذين فنقول هذا لا يدل على الوجوب لما عرفت من
الجواب عن حديث النضر وايضا قوله في هذا الحديث ان شاء الله دليل على
عدم الوجوب اذ التعليق ينافي ما يقتضيه الوجوب من الجزم فيه فانقلب

دليل عليهم لا لهم وكن ذلك كونه صلعم ينظر اذا غزا فان سماع اذان كلف والا
 غاير فانه لا يدل على الوجوب اذ لو سماع تأمينا في الصلوة ونحوه لكف عن الغارة
 عليهم ايضا وهل لو كان كذلك يدل على وجوب التأمين في الصلوة
 وكذلك لو سماع القنوت في صلوة الفجر والاستغفار بعد الصلوة وانما فعله
 صلعم هذا من باب التاخي والتبصر لئلا تنفع اغايرته على قوم مسلمين واما
 للملازمة من الهجرة الى الموت فيقال قد لازم صلعم على كثير من الاداب و
 المستحبات بالاتفاق فلو كانت الملازمة تدل على الوجوب لما كانت تلك
 مستحبات وايضا هذا غير مسلم على اطلاقه فقد ثبت انه ترك ذلك يوم
 المزدلفة وقد تردد في حكم الاذان من اصحابنا الامام محمد بن اسمعيل في الصحيح
 والحق ان ذلك سنة مؤكدة فيما نعتقد حتى يأتي ما يدل على الوجوب والله
 اعلم نعم هو من شعائر الدين فلو تركه اهل بلد قوتوا وهذا على القول
 بالوجوب اظهر للمكتوبات الخمس اى دون المندورة و صلوة الجنابة و
 العيد والنوافل وان شرعت لها الجماعة فلا يند بان بل يكره ان لعدم
 وجهها فيها وانما الوارد فيها ان يقال فيها الصلوة جامعة وسياتي ما له تعلق بهذا
 ان شاء الله نعم قد ليس الاذان لغير الصلوة كما في اذن المولود وعند
 تغول الغيلان ونحو ذلك واما الاذان لدفع الوباء او الطاعون كما اعتاده
 الجهاد فلا اصل له في الشرع وسياتي كل في محله اما كونهما مشترعين
 للمكتوبات فلما تقدم ولما ياتي في الاصل في ذلك اظهر من ان يذكروا وقد تواتر
 النقل ووقع الجمع نقله وعمله مشترعين لئلا يكون ذلك ومن اذان او اقام على صفة

وامرأة كفاه واجزأة الاذان قد ثبت بأحاديث كثيرة صحيحة وفي بعضها
اختلاف بزيادة ونقص وبذلك نشأ الاختلاف بين العلماء فمنهم من اخذ
بكيفية دون كيفية ومنهم من أباح الكل وجعله من المخير وان كان بعضه
اولى من بعض عند تساوي المصلحة زماناً ومكاناً وبالنسبة الى اهل المكان
اما اذا اختلفت فلا يشك في ان المفضل قد يكون بها افضل ويبقى الآخر
مباحاً وفي الفقه قال ابن عبد البر ذهب احمد واسحق وداود وابن جرير الى
ان ذلك من الاختلاف المباح وفي الحجة عندي انها كاحرف القرآن كلها شاف
كاف قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض رسائله وليس لاحد ان يتخذ قول
بعض العلماء شعراً يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة
بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بلالا ان يشفع الاذان و
يوثر الاقامة وثبت عنه في الصحيح انه علم بأحسن مرة الاقامة شفعاً شفعاً
كالاذان فمن شفع الاقامة فقد احسن ومن افرد بها فقد احسن ومن
اوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن عادي من يفعل هذا دون
هذا المجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من حين تسليط الله التتبع عليها
كثر التفرق والفن بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد المنتسب الى الشافعي
يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب
الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج من
الدين والمنتسب الى احمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا وهذا وفي المغرب

تجبد المنتسب الى مالك يتعصب لمن هببه على هذا او هذا او حروب
الاحناف والشوافع في نيسابور مشهور قتل فيه الوف وكن ذلك حروب
اهل السنة والامامية وحروب الاحناف مع اهل الحديث الى الان جارية
ان الله وانا اليه راجعون واعدا الذين من الجانب الاخر ^{مستبشرين}
باختلاف اهل الاسلام فيما بينهم وقتل بعضهم بعضا والعجب ان هؤلاء
السفهاء يحامون النصحاء على اخوانهم المسلمين ويبيدونهم ويؤادون
من حاد الله ورسوله ولا يتفكرون في ثمة هذا الشقاق يحاربون لابي حنيفة
والشافعي ويخاصمون لاجل عمر على مع ان اسم محمد صلى الله عليه وسلم
كاد ان يقنى وينعدم اى شئ يضره ^{الولي} يبق اسم ابي حنيفة والشافعي واسم
السيد المرتضى واليا فنى ينبغي لنا ان تبلغ جهدهم لابقاء اسم محمد صلى الله
عليه وسلم وشرعيته الحقبة الباهرة ولو باى شعب من شعابها ونفهم
الاحناف والشوافع والحنابلة واهل الحديث والامامية كلهم اخواننا
مسلمين ونعاهدهم على اعداء الدين فكل ذلك من التفرق والاختلاف
الذى غي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم عن كل هؤلاء المتعصبين بالياطل
المتبعين الظن وما تهوى النفس المتبعين لاهواءهم واباءهم بغاير
هدى من الله مستحقون للزم والعقاب وهذا باب لا تتحمل هذه الفتيا
لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والامتناع من اصول الدين والفرع
المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدح في الاصل بخفض النوع
وجهور المقلدين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل يمسكون

بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والزهاد
 والدرأوشة والشيوخ قد تكون صدقا وأكثرها كذب وافتراء ومغالطة و
 إذا كانت صدقا فليس صاحبها بمعصوم اذن تمسكهم تمسك بنقل منقطع
 غير مصدق عن قائل غير معصوم فهل يفيد هذا التمسك عند من له
 ادنى فهم وكيف يرد به النقل المتصل المصدق عن القائل المعصوم وهو
 ما نقله الاثبات الثقات من اهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان الناقلين لذلِكَ مصدقون باتفاق ائمة الدين
 والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وقد وجد الله
 على جميع الخلق اتباعه وطاعته وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
 فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم محرما ما قضيت وليساموا تسليما وقال تعالى
 فليحذر الذين يخافون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم
 والله تعالى يوفقنا وسائر اخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من القول و
 العمل والهدى والنية والله اعلم والاولى ان يشتم الاذان ويوتر الاقامة
 اللفظ الاقامة والتكبير اولها واخرها فتمت في مثني والالتكبير اوله فاربعها
 وكلمة التوحيد آخرها واحدة الحديث عبد الله بن زيد وذكر فيه رواية
 الذي امر بالعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرها الله واقرها
 بالوحى وفيه نقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الحديث وفي آخره لا اله الا الله
 وفيه ثم نقول اذا قمت الصلوة الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله
 شهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفلاس قد قامت الصلوة

قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وهذا الحديث قد اخرج
 كثير من الأئمة والحفاظ بطرق صحاح وحسان وهو صريح فيما ذكرناه وذهب الإمام
 مالك وابو يوسف الى تشنية التكبير واستدلوا بما وقع في بعض روايات
 هذا الحديث من التشنية ويحدث ابى محمد ومرة في رواية مسلم وسيأتي و
 يحدث امره بلا لا ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة ولنا ان الزيادة من الثقة
 مقبولة ولا نسلم المعاصرة وقال يزيغ التكبير ايضاً الشافعي وابو حنيفة
 واحمد وجمهور العلماء ويدل على ايتنا ان الإقامة حديث الشاذ قال امر بلا لا
 ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة ان الإقامة متفق عليه وقد استشكل علم
 استثناء التكبير في الإقامة فانه ينبغي كما قد مناه والجواب ان ثوباً للنسبة
 الى الاذان فانه في الاذان امر بعزل النظر عن هذا التوجيه فان تشنية
 التكبير فيها قد ثبت بالرواية الصحيحة فهي زيادة مقبولة قال في النيل
 وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي واحمد وجمهور العلماء الى ان
 الفاظ الإقامة احدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في اولها واخوها و
 لفظ قد قامت الصلوة فانها مشي مشي ودليلهم ما ذكرناه وحديث ابن
 عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين و
 الإقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الحديث
 وقد اختلف فيه وبعضهم صححه قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذي
 جرى به العمل في الحرفين والحجاز والشام واليمن ومصر المغرب الى اقصى
 بلاد الاسلام ان الإقامة شرادى قال ايضاً مذهب كافة العلماء انه يكرر

قوله قد قامت الصلوة الا ما كان المشهور عنده انه لا يكبرها وذهب
 الشافعي في قد يرد قوليه الى ذلك قال النووي ولما قول شاذ انه يقول في
 التكبير الاول الله اكبر مرة وفي الاخير مرة ويقول قد قامت الصلوة مرة
 قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الاقامة احدى عشر كلمة
 عمر بن الخطاب وابنه وانس والحسن البصري والزهرى والاوزاعي واحمد
 واسحق وابوثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي ومن قال
 بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن
 عبد العزيز قال البغوي وهو قول اكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية
 والثوري وابن المبارك واهل الكوفة الى ان الفاظ الاقامة مثل الاذان
 عند هم مع زيادة قد قامت الصلوة مرتين واستدلوا بما في رواية عبد الله
 بن زيد عند الترمذي وابي داود بلفظ كان اذان رسول الله صلعم شفعا
 شفعا في الاذان والاقامة واسيب عن ذلك بانه منقطع كما قال الترمذي
 وذكر اختلاف اهل الحديث بما يدل ويحبر هذا الا نقطاع ويتقوى به الحديث
 بعض القوة واستدلوا بما رواه الحاكم وغيره من رواية سويد بن غفلة
 ان بلالا كان يثني الاذان والاقامة وادعى الحاكم فيه انقطاع وقد اجاب عنه
 الحافظ بان في رواية الطحاوي سمعت بلالا وفيه ما فيه واستدلوا بحديث
 ابن محن ومرة ان رسول الله صلعم علمه الاذان تسع عشر كلمة والاقامة سبع
 عشر كلمة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ثم قال في السيل اذا عرفت
 هذا انبى لك انما حديث تنبيه الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما اسلفت

واحاديث افراد الاقامة وان كانت احص منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين
لكن احاديث التثنية مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لا سيما مع تلخيص
تأثير بعضها انتهى ملخصا مع بعض تصرف واقول قد منا ان الاتيان
بها على اى كيفية واحدة يكفي ويجزى وانما اختونا ان الاولى ما ذكرناه لرحمان
الاحاديث وكثرتها ولا ان عليه عمل اكثر سلف الامة ولا ان بلاه لم يزل مودنا
ولم يزل انه لقن غير ما كان يفعل سابقا وقد قد منا ان الاختلاف في المسئلة
هذه هو اشبه شئ بالاختلاف في قراءة القرآن فلا معنى للقول بالنسخ ولا
تقديم التاخير ولا تأخره واذا كان كل من ذلك كاف شاف فالاولوية بما ذكرناه
لا ينبغي ان ينادعنا فيه منازع وذلك ان من حاول القول بالنسخ اتيته
ما ادعاه واذا كان مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك مرادة صلعم في
قراءة القرآن على سبعة احرف فلا شك ان ما بيناه واضحه ومخرجه اكثر وعمل
به اكثر المساهرين فالخذ به احوط لا طمينا القلوب باقوى الخبرين دون
اضعفها فان قيل ان تثنية الاقامة زيادة من ثقة يجب قبولها قلنا فرق
بين قبولها وبين تقديمها على ما هو اصح منها يوضح ذلك ان بلاه هو المؤذن
الراغب لرسول الله صلعم وقد امره بايتنا الاقامة ولم يرد انه منعه عن
ذلك وابو محمد ومرة علم رسول الله صلعم الاذان والاقامة شفعاً شفعاً
وهو ليس بمؤذن لرسول الله صلعم راتب مثل بلال وانما كان يؤذن له
بمكة واذا كان هذا ايقير كذا او هذا ايقير كذا او كان احدهما اكثر اذنا له
واقامة لرسول الله صلعم ونقل اقامة احدهما اصح من نقل اقامة الاخر

فلا شك ان اولها اصحها والله اعلم وانما يلزم الاخذ بالزيادة اذ الفقت
 الاقامة من مجموع الاقامتين اما اذا اخذ كل منهما كاملا على حد ثبوتها مع
 للاخذ بالزيادة الا القول بجوازها واذا صحت اقامة اخرى اصح منها استدلال
 وكان العمل بهما في زمنه صلعم جاريا ولكن العمل باحد هما اكثر من الاخرى
 كان العمل بكل منهما جائزا والاولوية تابعة لما عرفت والله اعلم ويستحب
 الترجيع فيه وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث سمعه من يقر به عرفا
 قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما اذ هما المقصودتان المنجيتان وليتذكر
 خفاؤها اول الاسلام ثم ظهورهما الذي انعم الله به على الامة انعاما لا غاية
 وراءه سمي بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه اول الشهادتين بعد ذكرهما و
 قالت الاحناف بعدم استحبابه قال بعضهم لنا انه لا ترجيع في المشاهير كان
 ماروا ابو محمد و مرة تغليما فظنه ترجيعا اى ظنه المستدل او ابو محمد و مرة
 كل محتمل فليتأمل ولنا في ثبوت ذلك ما صح واستغاض عن ابى محمد و مرة
 ان رسول الله صلعم علمه هذا الاذان وفيه اشهد ان لا اله الا الله اشهد
 ان لا اله الا الله اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمد رسول الله
 ثم يعود فيقول الحديث وقوله كان تغليما فظنه ترجيعا يقال عليه ان كونه
 ترجيعا اقطع في الدلالة نعم ان امكن ان يقال ان ايا محمد و مرة لا يحسن النطق
 بالشهادتين بعد ذكرهما مرتين فكررهما رسول الله صلعم له اربع مرات
 ليعلمه ما كان لا يقدر على نطقه والتلفظ به بعد التكرار فظنه ابو محمد و مرة
 ترجيعا ساغا ان يقال انه كان تغليما لا ترجيعا ثابتا في كل مرة من الاذان

وهذا الامكان في غاية البعد فانه لا ينبغي ان يظن مسامحة هذا الظن
القديم يابى عن مرة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومؤذنه العربي القم لان
ذلك يودي الى القدر في دينه وسميه بالحي والحيمة فان من لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد التكرار لا يتعلمه اياها اربع او خمس مرات كيف
تصح سابقته الاسلام قبل التعليم وهل يعقل ان العربي القم البليد
الشريف بل من عرف شيئا من لسان العرب يحتاج في النطق بها كالشهادتين
الى تكرار التعليم اربع او خمس مرات على انه لو كان التكرير تعليمًا فينبغي
التكرير في الحيعلتين بالطريق الاولى اذ من لا يحسن النطق بالشهادتين
مع تلفظهما مرتين لا يقدر على الحيعلتين ايضا الا بعد اربع او خمس مرات
وهكذا في سائر كلمات الاذان سيما كلمة الشهادتين الاخرى كيف يقدر على النطق
بها في مرة واحدة وظاهر انه لا يقول به عاقل فمن له ادنى فهم يتيقن ان
هذه التكرار كان ترجيعا لا تعليمًا وايضا لو كانت للتعليم لكرر كل شهادة اربع
او خمس مرات وهذا طريق التعليم للرجل الجاهل السخيف الحفظ النسي
ان تكرر له جملة واحدة لا محتمل ان فما منشأ هذا الاحتمال الا التعصب و
التصليب وهو يعم ويصم وما يؤيد ما قلناه ويرد ما قالوه ما ترى عند ايضا
ان النبي صلى الله عليه وسلم اذ ان تسع عشر كلمة قال في المنتقى راحة الخمسة وقال
الترمذي حديث حسن صحيح وهذا يعين ان الذي فهم انه ترجيعا هو
ابو عن مرة وقوله تسع عشر كلمة لا يعبر الا اذا كان تلفظ بكل من الشهادتين
اربع مرات وايضا هو فعل ذلك كما ترى وفهم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم

صلحهم ومن اصحابه ومسمعهم فهل نقل ولو حرف واحد ان احدا نكر
 عليه ويقال للاحناف ان ما روي في شفع الإقامة كلها لا يسلم من مقال
 مع ذلك لم يبق لكم الا الاستدلال بما روي فيها عن ابي محمد ورقة فاذا جوزتم
 عليه سوء الفهم في الترجيع فانه يمكن خصمكم ان يحمل ما روي عنه فيها من
 التكرير على التعليم بل قوله اولى من قولكم لان الاصل اقامة بطلان
 النبي صلحهم حيث امر ببلال ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة فهذه التوجيه
 يطابق ما روي ابو محمد ورقة بما روي بطلان ومن حمل التكرير فيها على التعليم
 لا يلزمه ما لم يكره من القديم في الصحابي العربي القم بان يقال كان من عادة
 النبي صلحهم في كلامه وتعليمه ان يورد الكلمة على السامع ليعيها عنه ثابتة
 فهو لما كرر الفاظ الإقامة كلها كان جريا على عادته المألوفة تعليما اذ الاصل
 معلوم في الإقامة انها توتر وليس كذلك في الاذان كانه لم يكرره فيه الا
 الشهادتين فكان خلاف عادته فكان التكرير فيه مقصودا ونحن لانقول
 بان شفع الإقامة غير مسترذم وانما بينا ضعف ما قالوه وما حملوا الحديث

عليه ثم تناقض كلامهم وسخافة ما به استدلالهم والتثويب في اذان الفجر
 لما روي عن ابي محمد ورقة ايضا قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعمله
 وقال فان كان صلاة الصبح قلت الصلوة خير من النوم الصلوة خير من
 النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله سرناه احمد وابوداود وابن حبان
 والنسائي وصححه ابن خزيمة ورواه النسائي من وجه آخر وصححه ايضا ابن
 خزيمة ورواه بقى بن مخلد كن في النبيل وفيه ورقي التثويب ايضا الطبراني

والبيهقي بأسناد حسن عن ابن عمر ^{رضي} بلفظ كان الاذان بعد حي على الفلاح
الصلوة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح وروى ابن
سزيمة والدارقطني والبيهقي عن انس انه قال من السنة اذا قال المؤمن
في الفجر حي على الفلاح قال الصلوة خير من النوم قال ابن سيد الناس
البيهقي وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم
النخعي عند البيهقي وقد ذهب الى القول بشريعة التثويب عمر بن الخطاب
وابنه والنس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري و
اسحق الشافعي وابوثور ودأود واصحاب الشافعي وهو روى الشافعي في القديم
ومكرهه عندة في الجديد وهو مروي عن ابي حنيفة واختلفوا في محله
فالمشهور انه في صلوة الصبح فقط انتهى ومن استحبها في غير الصبح فلم يأت
بشيء ومن انكره مطلقا فلا حديث ترد عليه لثبوت ذلك في اذان الصبح كما
قد منا وما ينكر في حي على خير العمل لم يثبت مرفوعا والمنقول في كتب
الحديث معروفا ليس فيه هذا اللفظ والله اعلم والترتيل فيه وادراجها
اي التاني والترسل في تادية الفاظ الاذان والاسراع في الإقامة لانه للغائبين
وهي الحاضرين ومن ثم استحب ان يكون الاذان في مكان عال بخلاف الإقامة
وان يكون الاذان بصوت ارفع منه في الإقامة وقد ورد في ذلك حديث
يختلف فيه رواه الترمذي وضعفه الحاكم ومال الى تصحيحه عن جابر رضي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا اذنت فترسل واذا اقميت فاحد
الحديث ذكره في المشكوة واخرج الدارقطني عن عمر مثله موقوفا وعن علي رضي

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل الأذان وتحد من الإقامة استخرج
 الدار قطنه واخرج الطيراني من وجه آخر عن علي قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا نزل الأذان وتحد من الإقامة استخرج الدار قطنه
 يا مريد لا مثله قلت وعلى ذلك اتفق العلماء ولم يخالفيه خلافاً وعليه
 عمل الأمة خلفاً عن سلف وبذلك ينبغي ضعف ما قد مناه من الأحاديث
 ويرفع صوته به كحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن يغفر له
 مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس قال في المنتقى رواية الخمسة
 إلا الترمذي وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بصير عن أبي بصير
 الخدري قال له أني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك وباديتك
 فأدغم صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس
 ولا شيء إلا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رواه أحمد البخاري والنسائي وابن ماجه قلت وهذه فضيلة عظيمة
 يشهد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرفع صوته ما استطاع وهل من كان في
 بيته من بين نسائه وأولاده يرفع صوته بالنداء أم لا يرفع له غلاياً
 للصلاة من لا يسمع له بالدخول في بيته على حريمه لا أن يكون في ذلك أثراً
 وقد رأيت في ذلك جواباً إذا دري الآن أين رأيته لشيخنا ابن القيم وشيخه
 شيخ الإسلام أنه لا يرفع صوته لئلا يوذى ويوذى ويعزى بعيرة لأن
 في النداء أي الأذان طلب حضور من اراد الصلاة لها فإذا كان لا يذن
 لأحد في الدخول للصلاة فلا ينبغي أن يرفع به صوته والحالة هذه وليس
 في ذلك مخالفة للمحدث لا اختلاف المورخين إذا حدثت إلى سعيد فيمن

هو ببادية ولا يتصور فيه ان يمنع من ياتيه لمشاركتة في الجماعة بخلاف
الاول فان قوله يخالف صهيوة وارادته وفي الحديث دليل على ان المنفرد
يؤذن وايضا هل يرفع صوته بالاذان في مسجد وقعت فيه جماعة والحق
انه لا يرفع اذ لم يتقل في ذلك اثر وقد كان كثير من الصحابة فاتتهم الجماعة
وبعضهم جاء الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يؤدون الصلوة ولم يتقل
ان احدا منهم اذن بل قد نقل انهم لم ياذنوا وصلوا من غير اذان و
اقامة وذلك عند الطبراني واحمد وعبد الرزاق وهي وان كانت ضعاف
الا انها مطابقة للاصل اذ الاذان معلل بامور كالاعلام بدخول الوقت
ولما اشرع فيه رفع الصوت اذ قد رما يرفع صوته يزيده في الاعلام والنداء^ع
للصلوة واظهار شعائر الاسلام وليجتمع الناس للجماعة فاذا كان قد اذن
في مسجد فلا معنى للاذان فيه برفع الصوت بل ينبغي ان يكره في ذلك
لئلا يشكك على الناس ولئلا تقع الجهلة والنساء في المغالطة وتظن
بحجبي وقت صلوة اخرى ولان ذلك زيادة في المشروع وما كان عليه السلف
بلا دليل ولو اكتفى باذان الحى او المحلة واقام فقط فهو حسن لما عرفت
وذكر صاحب الهداية في ذلك اثر الاذان الحى يكفيننا لكنه لم يوجد في كتب
الحديث انما روى الطبراني ان ابن مسعود وعلقمة والا سود وصلوا بغير
اذان ولا اقامة ورواه ابو حنيفة زاد فيه عن ابن مسعود اقامة المص
تكفينا وان يؤذن قائما مستقبلا ويجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى
عنقه عند الجيلة ولا يستدبر اما كونه يؤذن قائما فلا نه المانور

سلفاً وخلفاً وكبر الصالحين قرياً بلال فنادوا لم ينقل ان احد اذن قاعداً
 وكذا لك استقبال القبلة هو عمل المسلمين قاطبة خلفاً عن سلف الى
 يومنا هذا وقد روى من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى جاء عبد الله بن
 زيد فقال يا رسول الله اني رأيت سر جلا نزل من السماء فقام على
 جمل م حائط فاستقبل القبلة فان كره الحديث وهو عند ابي داود من رواية
 عبد الرحمن بن معاذ واخرج ابن عدي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن
 سعد القرظ حدثني ابي عن ابيه ان بلاه كان اذ كبر بالاذان استقبال القبلة
 كن اني نصب الراية وما رواه الطبراني وابو الشيخ ان بلالاً كان يترك الاستقبال
 في بعضه غير الجعلتين فمع مخالفة المأثور وعمل الكوفة ضعيفاً في الفتحة لعملي الكوفة فظاهرهما
 مخالفته للمأثور فانه نقل في الصحاح انه يلوى عنقه او يخوف في الجعلتين
 فقط لم ينقل انه يلوى راسه في غيرها ولا معنى للاخفاف الا اذا كان مستقبل
 القبلة ياذا انه نعم لباس ياذا ان المسافر راكباً او ماشياً اذا اقتضى الحال ذلك
 والله اعلم اما كونه يجعل اصبعيه في اذنيه الى اخره فحديث ابي حنيفة رضي
 وفيه فاذا ن بلال فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً حتى على
 الصلوة حتى على الفلاح الحديث متفق عليه ولا يبي داود من ايت بلاه اخرج
 الى الايطي فاذا ن فلما بلغ حتى على الصلوة حتى على الفلاح لوى عنقه يميناً و
 شمالاً ولم يستدرف في رواية رأيت بلاه يؤذن ويد من اتبع فاه ههنا وههنا
 واصبعاه في اذنيه الحديث وفي النيل بعد كلام ورواه ابن خزيمة بلفظ رأيت
 بلاه يؤذن يتبع بقبه يميل راسه يميناً وشمالاً ورواه من طريق اخرى بزيادة

ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا ارشاه ابو عوانة في صحيحه وابو نعيم في
 مستدرجه بزيادة راي ابو حنيفة بلا يؤذن ويدور واصبعا في اذنيه كان
 ارشاه البزار وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طرق صحيحة ثم قال بعد
 كلام طويل وقال الحافظ ويمكن الجمع اي على تسليم صحة احاديث الاستدارة
 الضعيفة بان من اثبت الاستدارة عني بها استدارة الرأس فمن نقاها
 عني استدارة الحسد كله وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد وذكر كلاما
 طويلا على حديث ابى حنيفة المتفق عليه قوله فجعلت انتبعا فاه ههنا و
 ههنا يريد يميننا وشمالنا فيه دليل على استدارة المؤذن للاسماء عند الدعاء
 الى الصلوة وهو وقت التلفظ بالجميعتين واختلقوا في موضعين احدهما
 انه هل تكون قد ما قارتين مستقبلتي القبلة ولا يلتفت الا بوجه دون
 بدنه اوليستدركه الثاني هل يستدبر مرتين احدهما عند قول حي على الصلوة
 حي على الصلوة والاخر عند قول حي على الفلاح حي على الفلاح اوليلتفت يمينا ويقول حي على
 الصلوة مرة ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الصلوة اخرى يلتفت يمينا ويقول حي على الفلاح
 ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الفلاح اخرى نقل وهما لاصحاب الشافعي
 وقد يوحى الثاني بانه يكون لكل جهة نصيب من الصلوة والفلاح وهو
 اختيار القفال والاقرب عندي الى لفظ الحديث هو الاول انتهى قلت
 وظاهر سياق الحديث يدل على ان المؤذن ليستقبل القبلة باذنه لان
 التفاته يميننا وشمالنا يدل على انه متوجه الى جهة ما وانه محافظ على تلك
 الوجهة لم يلتفت عنها حتى يوجهه الا لضرورة النداء وهو الجعلتان ليس

للمسلم وجهة غير الكعبة فظهر ان المؤذن يتوجه في اذانه الى القبلة والله
 اعلم وفيه دليل على انه يؤذن قائماً والالتفات عليه الاستدراك بما سواه
 قد مية وليتناظر فيها الترتيب ولا يضر كلام وسكوت وضمان يسير اما الترتيب
 فلا يتباع لان التقدير والتأخير فيها قلب للمشتري وهو مخالف لامر واشرافه
 وكل ما كان كذلك فليس من امره اي هور فالاذان المنكسر ليس من
 امره وهو رداى مردود غير معتد به وقد اختلف في الكلام الاجنبى
 الضمان اليسيرين وقد جزم بجوازه من اصحابنا صاحب الصحيح وغيره
 قال في الصحيح باب الكلام في الاذان وتكلم سليمان بن صرد في اذانه وقال
 الحسن لا بأس ان يضحك وهو يؤذن او يقيم وذكر عن ابن عباس امر
 المؤذن اذا بلغ محى على الصلوة ان ينادى الصلوة في الرجال وكان يوم
 ربح فنظر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل ذلك من هو خير مني انها
 عزمة قال الحافظ وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء
 الحسن وقتادة وبه قال احمد وعن النخعي وابن سيرين والاذاعي الكواهي
 وعن الثوري المنع وعن ابى حنيفة وصاحبيه انه خلاف الاولى عليه
 يدل كلام مالك والشافعي قلت وفي المنهاج من كتب الشافعية وليتناظر
 ترتيب الاذان وموارته وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلان اما اليسير
 فلا يضر ويكره وهل يستأنف فيه خلاف بينهم ثم قال في القم عن اسحق
 ابن موهوبه يكره الاذان كان فيما يتعلق بالصلوة اي كما روى عن ابن عباس رضي
 واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس ونازع في ذلك الداودي

فقال لا حجة فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور مشروع من
 جملة الاذان في ذلك المحل قلت وهو قولي وقد يجاب عنه بان نقول قوله
 الصلوة في الحال ليس من الفاظ الاذان المشروعة ولم ترد في الاذان
 الذي لقنه صلعم لمؤذنيه وايضا لو كان من جملة الاذان المشروعة لما جاز
 ابداله بما هو مرادف له ومؤد لمعناه ولم يقل به احد بل لو قال المؤذن
 يا عباد الله وخصت لكم صلوة الجماعة اليوم لجاز ذلك اتفاقا يدل على ذلك
 انه قد مر في الاصل في حالكم كن ارضى مرفوعا وفيه زيادة على قول
 ابن عباس الصلوة في الحال ورضى انه قال في بعض الاحيان ومبعد
 فلا حرج وقد صح ذلك وهذا يدل على ان هذه اللفظة ليست من الاذان
 المشروعة لفظه بل هي كلام اجنبي اتى به للحاجة اليه اى ولو كانت من
 الفاظ المشروعة لم يجز العدول عنها الى لفظ غيرها وان ادى معناها
 وهذا يرد ما قال الراوى ويدل على ان الاذان لا يشترط فيه ترك
 الكلام الاجنبي عنه كالصلوة وما ذكره البخارى يدل عليه لا محالة
 ونشر المؤذن الاسلام والتميز والذكورة ويكره للمحدث والجنب و
 الإقامة مثله بلا غلط وذلك للاتباع ولان صوت المرأة عورة ويحشر
 منه الفتنة وذلك عكس ما هو المراد من مشروعية الاذان ولانه يشترع فيه
 رفع الصوت ولانه تولية وقد قال صلعم لن يغلم قوم ولوا امرهم امرأة
 الحديث ولا نه شهادة بدخول الوقت وهي نصف شاهد لانه يحتاج
 الى اجتهاد بمعرفة علامات دخول الوقت واكثر النساء ليس كن لا تفهم

ناقصات عقل ودين والحكمين بالاعقاب فلذا امتنع اذان النساء بجماعة
 الرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة لنساء او خنثى لهن فلا
 ينبغي المنع بل الجواز هو الرأى المحمى وكذا لك اقامة المرأة في جماعة النساء حين
 يصلين وحدثهن ظاهرها الجواز قلت فيه اثر عائشة انها كانت تؤذن
 وتقيم وتؤم النساء فتقوم وسطهن اخوجه الحاكم في المستند من وسكت
 عنه اما منع اذانهن للرجال فلان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لامرأة مؤذنة
 وامرها ان تؤم اهل بيته كما سيبيجي في بحث الامامة فلم يجز لها الاذان ولو
 لا اهل بيته لوجود الذكور فيه وروى ابن عدي في الكامل والاصمعي في
 في كتاب الاذان عن اسماء بنت ابي بكر من فوعا ليس على النساء اذان ولا
 اقامة ولا جمعة ولا اغتسال ولا يقدر مهن امرأة ولكن تقوم وسطهن
 في سنة حكم بن عبد الله الايلي مازول وانكر ابن الجوزي في التحقيق
 هذا الحديث وقال حكى اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف من فوعا انما هو شيء يروى عن الحسن
 البصري وابراهيم النخعي انتهى ويجوز اذان الاعمى والصبي المميز والمحبوب
 والعندين والمخنث اما الكافر وغير المميز فلا لعدم تأهلها للعبادة وعدم
 الاعتماد على خبرها واذا اراد الامام نصب مؤذنا فيلزم ان يختار مكلفا
 ذامنا ومعرفة بالوقت او من صدق لاعلامه به لان ذلك ولاية فيشترط
 ان يكون من اهلها اما كراهته للمحدث فلان النبي صلى الله عليه وسلم كره من السلام غير
 طاهرة فلا اذان من باب اولى واحوى وليس ان يكون صبيا حسن الصوت عدا

اما كونه صبيته فللخبر الصحيح انه صلعم قال لورائي الاذان في النوم القه
 على بلال فانه اندي صوتا منك اي بعد مدي صوت وقيل احسن
 لان ذلك ابلغ في الاعلام وابتعث للاجابة وامر غيب للخصوم العدل
 يقبل خبره ولا يتردد فيه ويؤمن نظره الى العورات لاسيما اذا كان يؤذن
 على محل من تقع كالمنازل ونحوها وشروط الاذان ايضا دخول الوقت
 واوله افضل الا في الفجر فيشرع له اذانان واحد قبل الفجر والاخر بعده
 اما كونه بعد دخول الوقت فلما تقدم من الاحاديث الدالة على ان تشاور
 النبي صلعم مع اصحابه في امر اعلام الناس بوقت الصلوة يدل على المشروعية
 انما هي لدخول الوقت والاعلام به وذلك يدل على انه لا يصح ولا يحرم قبله
 وقد حكى الاجماع على ذلك ولا نه يؤدى الى الالباس والتجهيل وقيل انه
 اذا امن اللبس لم يحرم لانه ذكر ما كونه في اول الوقت افضل فحدث سمة
 قال كان بلال يؤذ اذا زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلعم
 فاذا خرج اقام حين يراه رآه احمد ومسلم وابوداود والنسائي قال في النيل
 قوله لا يحرم اي لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه المحافظة على الاذان
 عند دخول وقت الظهر ومن تقدير ولا تاخير وهكذا اساء الصلوات في الفجر
 لما سياتي انهي وفيه فوائد اخرى ليس هذا محل بيانها اما كون الفجر ينشر له
 اذانان فالحديث ابن مسعود ان النبي صلعم قال لا يمنع احدكم اذان بلال
 من سحوره فانه يؤذن او قال نيا دي يليل ليرجع قائمكم ويوقظ قائمكم قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي قوله ليرجع معناه يرد القائم اي المتجدد

الى امره ان يقوم الى الصلوة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى
 الصبح او يوقظ الناس لميتا عيب للصلوة بالغسل والوضوء او يتجهز و عن
 سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزى من سحر ذكر اذان
 بلال ولا يباح الا في المستطيل هكذا حتى يستطيع هكذا يعني معوضا
 من اه مسلم واسم الترمذي ولفظها لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر
 المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر النخعي
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق
 عليه ولا حرج البخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر والمسلم ولم يكن
 بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا وقد روى ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال وقد ذكر ذلك الحافظ في الفقه وذكر ان حدث
 ابن عمر المذکور قد روى بطرق صحيحة عن عبد الله بن دينار ورواه عنه
 شعبة واختلف عليه فيه ثم ذكر ايضا ان له طرقا اخرى صحيحة عن غيره
 عبد الله بن دينار قال وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين
 بما احاصله انه يحتمل ان يكون الاذان كان نوبيا بين بلال وابن ام مكتوم
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الاول منهما لا يحرم على الصائم
 شيئا ولا يدل على دخول الوقت بخلاف الثاني وجزم ابن حبان لذلك و
 لم يرد له اعتراض وانكر عليه الضياء وغيره انتهى ملخصا وقيل غير ذلك و
 اطال في ذلك الحافظ في الفقه ان شئت فارجم اليه والا فرب ما ذكرناه
 وفيه واعترض ابن التيمي (اي على البخاري) حيث قال قبل يروى حديث

ابن عمر باب الاذان بعد الفجر فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة بجعله
 غاية الاكل ابتداء اذان ابن ام مكتوم قد دل على ان اذانه كان يقع قبل
 الفجر بقليل انتهى يعني هو مخالف لقوله باب الاذان بعد الفجر واجاب عنه
 الحافظ بان ابن ام مكتوم يؤذن مع طلوع اول جزء من الفجر وليس
 يستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم المريد بالملأكة فلا يشتركه في ذلك
 بتلك الصفة والجواب وان كان ان شاء الله هو الصواب الا ان اعترض
 ابن التيمي ليس في محله وغيره وارد على ترجمة الصحيح اذ قوله في الحديث
 ان بلا كينا دي بليل يقتضي ان زداء ابن ام مكتوم لا يكون بليل وهذا
 من دقة فهم الامام البخاري فاعترض ابن التيمي لا يتوجه على الترجمة
 وانما هو في الحقيقة استشكل ما دل عليه الحديث محصلا انه اذا كان
 غاية الاكل ابتداء اذان ام مكتوم وهو لا يؤذن بليل كما يفهم من الحديث
 فكيف يصح صوم من ترك الاكل حين ابتداء اذانه فلما استبعد ذلك لانه
 غير جائز اكل من اراد الصوم بعد الفجر قال ان اذان ابن ام مكتوم
 يقع قبل الفجر بقليل ولا يخفى عليك ان ما فهم ابن التيمي منقوض برواية
 اخرى ان ابن ام مكتوم كان رجلا اعمى لا ينادي حتى يقال له اصبح
 اصبح وبه يبطل ما اجاب به الحافظ والجواب الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اباح لعامة الناس والنساء الا ان لا يعبرن الفجر الاكل الى اذان ابن
 ام مكتوم لان تبين الفجر جعل غاية للاكل لا طلوع الفجر وكان ابن ام مكتوم
 يؤذن حين طلوع الفجر قبل تنبيه وظهوره لعامة الناس والنساء

ولا مشاحة فيه قلت وما ذكرناه يدل على جواز الاذان قبل الفجر خاصة
 وهو من ذهب الجمهور وقال الشافعي واسحق واصحابهما انه يكتفى بالمصلاة
 والحق انه لا يكتفى به بل لا بد من اذان اخر بعد طلوع الفجر وقال ابو حنيفة
 ومحمد وابو ثور لا يجوز قبل الفجر لانه تجهيل لا اعلام للوقت واستدل
 بعض الاحناف بما روى عنه صلعم انه قال لبلال لا تؤذن حتى يستبين
 لك الفجر هكذا او مد يدك عرضا قال في نصب الراية اخرج ابو داود من
 طريق شداد عن بلال وفيه انقطاع وفي النيل واستدلوا ايضا بما اخرج
 ابو داود من حديث ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلعم
 ان يرجع فينادى الا ان العبد قد نام قالوا فوجب تاويل احاديث الباب
 بما قال بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان
 تذكيرا كما يقيم لبعض الناس اليوم واجيب عن الاحتجاج بالحديثين
 المذكورين بان الاول منهما لا يثبت في معارضته ما في الصحيحين لا سيما
 مع اشعار الحديث بالاعتقاد واما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بوثقه
 الكبار ائمة كاسم والبخاري والذاهلي وابو داود وابو حاتم والدارقطني و
 الاثرم والترمذي وجموع ائمة حاد الخطأ في رفعه وان الصواب وقفه
 واما التاويل المذكور فقال الحافظ في الفقه انه مردود لان الذي يصنعه
 الناس اليوم (من الترحيم والتذكير والوجه في الحومين الشريطين) محدث
 قطعاً وقد تظاهرت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً فحمله على
 معناه الشرعي مقدم وكان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة

لما التبس على السامعين انتهى قلت وذكر في نصب الرواية الحديث
 بلال الثاني شواهد لا تخلو من طعن ومقال بحيث لا تصلح لمعارضة
 ما قد مناه ثم قال وروى الطبراني من حديث ابى هريرة يجهى بن عباد
 ابن شيبان عن جده شيبان قال تسحرت ثم اتيت المسجد فاستندت
 الى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال يجهى قلت تسحرت قال نعم الى الغدا عقلت اني
 اريد الصيام قال وانا اريد الصيام ولكن مؤذنتا هذان في بصرة سواد
 وانه يؤذن قبل طلوع الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن
 حتى يصبح اسناده صحيح ونحن نجيب عن ذلك بانه وان كان صحيحا من حيث
 الاسناد ولكنه لا يلزم منه كون الماتن صحيحا فهو ليس باصح واحسن مما روى
 في الصحيحين وايضا اذا لم يكن قارن لهذا وهذا فلا يصح اطلاق التسمية
 ولا يضرب كلام النبي صلى الله عليه وسلم ببعضه بعضا اذا امكن الجسم وهو ممكن ههنا
 بان نقول اذا كان الثاني والاول نوبيا بين بلال وابن امر مكتوم كما عرفت
 مما قد منا فيحتمل ان تكون هذه الواقعة جوت حين كان بلال وامور على
 الاذان الثاني وكان اخطأ في بعض الاحيان للسبب الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم
 وما يظن انه اصرح من ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سكت المؤذن بالاذان الاول من الفجر قام فركم ركعتين خفيفتين
 قال الحافظ واسناده جيد وضعف الاما احمل قلت وهو لا يعارض ما في
 الصحيحين مع ضعف الاحتمال ان تكون الركعتين في هذا الحديث بخصوصه
 غير ركعتي الفجر وهذان متعين في الجهم واصرح من ذلك كله ما روى الاسود

عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر اخبرناه ابو الشخير
 باسناد صحيح قلت وممن في الصحيحين امرهم ما روي في هذا الباب وهو قصر
 في المسئلة ولا يمكن تأويله الا بطرحه واهماله مع العامة بعينه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا الذي يروى عليه مسلم فما بالك بالائمة رجعهم الله
 ولعل لا في حنيقة من عذر في ذلك على انه يمكن الجمع ايضا بان يقال
 كما قال الحافظ في الفتح انه في اول الامر لم يكن له صلح الا مؤذنا واحدا
 فان بدلا كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع
 الفجر كذا في الفتح وفيه وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار
 قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا راي الفجر
 تطأ ثم اذن اخوجه ابوداود واسناده حسن ثم اراد في باب امر مكتوم
 كان يؤذن بليل واستمر بلال على حالته الاولى ثم في اخرا امر بشر ابن
 امر مكتوم لضعف ووكيل به من يراعى له الفجر واستقر ان بلال بليل وذكر
 سبب ذلك فان شئت فارجم اليه والغرض هنا امكان الجمع وقد عرفت
 فالمصير اليه معين على ان احاديث الصحيحين مثبتة وحديث عائشة
 هذا افاق وقد تقر ان المثبت مقدم على النافي لان عند زيادة علم
 فعل كل تقدير ولا وجه للقول بعدم مشروعية اذان قبل طلوع الفجر
 ليرجم قائمهم ويوقظ قائمهم وما ذكره من التجهيل فهو مدفوع كان الناس
 اذا علموا باذانين وغاية كل منهما غير غاية الاخر فلم يبق التجهيل قد اختلف
 في وقت الاذان الاول وفي النبيل قد خرج ما ينشعر بتعيين ذلك الوقت الذي

كان بلال يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة
 أنه لم يكن بين اذان بلال وابن أم مكتوم الا ان يرقى هذا ويؤذن هذا وكان
 يؤذنان في بيت مرتفع كما أخرجه ابوداود قلت ويمكن انها قالت في الحديث
 الذي رواه الاسود وعنها وقد قد منها انفا من قولها ما كان المؤذن يؤذن
 حتى يطلع الفجر فهو ما فهمت من سرعة طلوع هذا واذانه بعد نزول الاول
 بلا فصل كثير فظنت ان كلامهما انما وقع بعد طلوع الفجر وبهذا مع ما تقدم
 يزول الاشكال والمقصد هنا ان وقت الاذان الاول قد دل الحديث على انه
 قرب الفجر الصادق وقبلة وغايته ان يتقدم على الفجر بمدة قليلة تكفي للاستعداد
 للصلاة ونحوها كما دل على تعليل مشروع عيته في حديث ابن مسعود المتقدم
 حيث قال ينادى بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم اي لصلاة الصبح واذا
 كان شرع لذلك فلا يتجاوز به عنه والالزام الا ببيان بالمشروع في غير الشرع له
 وذلك ظاهر بعون الله وتأنيده وهل يشترع اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد
 الحديث يدل على جواز ذلك واما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها و
 قد اختلف في ذلك العلماء لكن خيرا الامور السالفات على الهدى و
 الاقتصار على ما اكتفى به المصطفى السلام عليه وعلى عباده الذين
 اصطفاه والاحاديث المتقدمه تدل بالنص على جواز كون المؤذن اعمى
 اذا وجد من يعلمه بدخول الوقت وهو يدل على جواز الاخذ بقول الغير
 في دخول الوقت ولو تخافهموا على اذان قد م انداهم صوتا وان استوا
 اقرع بينهم اي اذا لم يوجد شيء من وجوه الاولوية بان يستوا في معرفة

الوقت وحسن الصوت ومدة ونحو ذلك من شرائط المؤذن وكما ان اقرع
 بينهم قال صاحب الصحيح فيه ويذكر ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع
 بينهم سعد وذكر بسنده الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستموا
 لحديث ويؤذن للفأتمنة ويقبر وان كان عليه قوائت اذن للاولى فقط و
 اقام لها ولكل صلاة بعدها الحديث ابى قتادة في قصة نومهم عن صلاة
 الفجر قال ثم اذن بلال بالصلاة فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم ثم اراه احمد مسلم
 والحديث صرح في مسئلتنا هذه وفيه فوائد سياقي بيانها في قضاء
 القوائت وفي حديث عمران بن حصين قال سرينا مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم امر بلال فاذا نثر صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلين الحديث ثم اراه
 احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان وابن ابى شيبة والطبراني وعن
 ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله
 عليه وسلم يوم الخندق عن امر بربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلال
 فاذا نثر اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام
 فصل العشاء ثم اراه احمد والنسائي والترمذي وقال ليس باسناد به بأس
 الا ان ابا عبيدة لم يسمعه من عبد الله وفي الباب عن ابى سعيد الخدري
 عند احمد والنسائي ورواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي باسناد صحيح
 جليل وفي كل ما قد منا صراحة باستحباب الاذان والاقامة في الصلاة

المقتضية والى ذلك ذهب الهادي والقاسم والناصر ابو حنيفة واسم
ابن حنبل وابو ثور قال مالك والاوزاعي وهو قول للشافعي له قول مرجحه
اصح اياه باستحباب ذلك واحتمل المانعون بانه لم ينقل في قضاة الاربع
واجيب عنه بانه قد نقل كما قد منا ذكره قال النووي في شرح مسلم واما ترك
الاذان في حديث ابى هريرة وغيره فجوابه من وجهين احدهما ان يترك ترك
ذكره انه لم يؤذن فلعله اذن واهله الراوى ولم يعلم به وغيره لم يعلمه
وعلم به وراه كما ذكرناه والثاني لعله ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز
تركه كذا في النبل ونقلت منه مع تصرف وبعض زيادات ومن سمع
الاذان او الاقامة قال مثل ما يقول في الكل وان شاء ان يقول عند
الحجعتين لا حول ولا قوة الا بالله وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادها
وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك
صدق رسول الله فلم يثبت فالكل غير سواء دل على الاول حديث
ابى ان النبي صلى الله عليه وآله اذ اسمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن في
المنقبة وراة الجماعة وظاهر قوله اذ اسمعتم اختصاصا من اجابة بمن سمع حتى
لو راي المؤذن على المنارة مثلا في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه
لبعد او صم او ثقيل سمع لا تشرع له المتابعة كذا في التيل نقلا عن النووي
ويدل على الصورة الثانية من صور اجابة حديث عمر بن الخطاب قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال
احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال شهد ان لا اله الا الله

ثم قال اشهد ان محمداً رسول الله قال اشهد ان محمداً رسول الله ثم قال
 سمي على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سمي على الفلاح ثم قال
 لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال
 لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه مثل الجنة ثم قال مسلم وابوداود وروى البخاري نحوه
 من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلعم يقول وعن شهر
 ابن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب النبي صلعم ان بلالاً
 اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلعم اقامها الله
 وادامها وقال في سائر الاقامة بنحوه من حديث عمر في سائر الاذان رواه
 ابوداود كذا في المتن قال في النيل في انشاء الكلام على حديث ابي سعيد
 المتقدم والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الجعلتين
 وغيرها وقد ذهب الجمهور الى تخصيص الجعلتين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى تخصيص
 الجعلتين بحديث عمر فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدا الجعلتين واما في الجعلتين
 فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من
 الاختلاف فيقول تارة كذا وتارة كذا او يحتمل ان السامع يجمع بين الجعلتين
 والحوالة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقولوا بالتعبيد
 بالقول وعدم كفاية امرار الجاوبة على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول
 عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه وظاهر الحديث اجابة المؤذن في
 جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة حتى
 يفرغ وقيل يجيب الا في الجعلتين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة

الاجابة في الصلوة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والحداء قليل و
 القول بكراهة الاجابة في الصلوة يحتاج الى دليل ولا دليل في الاحتياط حديث
 ان في الصلوة لشغل دليل على الكراهة ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة
 السلام فيها وهو اهم من اجابة المؤذن ويجاز فيه ان هذا الشغل من جنس
 شغل الصلوة فلا يتعلق به الحديث وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان في
 الصلوة والقياس على رده السلام لا يصح اذ السلام وردة يتعلق بالاعتناء
 مع الناس والمختار ان اجابة المؤذن سنة لوجود الصارف عن الوجوب
 ولانه صلى الله عليه وسلم غلب في الثواب على ذلك ولم يتوعد على التردد ولا اصل
 الاذان سنة فيكون رده سنة ايضا ويقال على الوجه الاخير ان رده السنة
 لا يلزم ان يكون سنة فان السلام سنة وردة واجب ولا يستحب تقبيل
 الا بها ميم ووضعها على العينين عند قوله اشهد ان محمدا رسول الله
 كما اعتاده الجاهلاء في عصرنا اذ لم يصح في ذلك حديث والعجب انهم يلومون
 على من لم يفعل ذلك ويتزكون ما هو السنة من اجابة المؤذن انما نقل الحديث
 عن بعض الصالحاء هذه التقبيل وذكر ان من فعله لم يرد عيناه والله اعلم
 وعند الفراء منه يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة
 والصلوة القائمة ان محمد بن الوسيطة والفضيلة وابعته مقاهم محمود الذي
 وعدته او يقول اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق
 وكلمة التقوى احيننا عليها وابعنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء و
 اموات هكذا روي في الروايات الصحيحة اما جملة ان لا تخلف ان يعاد

في الدعاء الاول بعد قوله وعدته فلم يصح وذلك لما روي عن عبد الله بن
 عمر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم
 صلوا على فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله الوسيلة
 فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوان اكون انا هومن
 سأل الله الى الوسيلة حلت له شفاعتي وفي المنتقى روافد الجماعة الا البخاري
 وابن ماجة وما ذكرنا من الدعاء الاول روافد الجماعة الا مسلمان وقول الذي
 وعدته اي في قوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال بعض العلماء
 وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحده فيه الاولون
 والآخرين انتهى ويجهتد في الدعاء بين الاذان والاقامة لا ياتهم وقطبيعة
 راحم كحديث النس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد
 بين الاذان والاقامة روافد احمد وابوداود والترمذي وفي النيل خروجه ايضا
 لانسائي وابن خزيمة وابن حبان والذهبي في المختارة وحسنه الترمذي
 ورواه سليمان التيمي عن النس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوى
 الاذان ففتح ابواب السماء واستجيب الدعاء وروي يزيد الرقاشي عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا تزد دعوة
 وقد روي من حديث سهل بن سعد الساعدي روافد مالك عن ابن ابي حازم
 عن سهل بن سعد قال ساعتان تفتح لهما ابواب السماء وقل اعوذ عليه
 دعوته عند حضور النداء للصلوة والعنف في سبيل الله روي موقفا
 ورواه اخر الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة

وهو مقيد بما لم يكن فيه اثر او قطيعة رحم كما في الاحاديث الصحيحة وقد مر
تعيين ادعية تقال حال الاذان وبعده وهو وبعد بين الاذان والاقامة
منها ما سلف ومنها ما اخرج له مسلم والنسائي وابن ماجة والترمذي في حسنة
وصححه البيهقي من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا بلفظ من قال
حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا
عبده ورسوله رضي الله عنه ربنا ونبي ربنا وسؤددنا ويا ابا عبد الله
ومنها ما اخرج له ابو داود والترمذي من حديث امرئ القيس قال سمعت رسول الله
ﷺ يقول ان اقول عند اذان المغرب اللهم ان هذا اقبال ليلك وادبار نهارك
واموات دعائك فاعف عني وقد عين صلعم فاندحوبه لما قال للدعاء بين
الاذان والاقامة لا يرد قالوا فما نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو
والعافية في الدنيا والاخرة قال شيخنا ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام
ادعية غير هذه انتهى بتصرف ويفصل بين الاذان والاقامة بحلقة او
صلوة كحديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله
ﷺ قال لقد اعجبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة وذكر
الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني رجعت لما رأيت
من اهتمامك رأيت رجلا كان عليه ثوبين اخضرين فقام على المسجد فاذا
تم قعد قعدا ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلاة وذكر الحديث
رواه ابو داود وذكر لها في النبل طرق كثيرة صحح بعضها ابن حزم وابن دقيق
العبد وفي الصحيح عن عبد الله بن مغفل المزني ان رسول الله ﷺ

قال بين كل اذانين صلوٰة ثلثا من شاء اى قالها ثلثا والمراد بين كل اذان
واقامة لان الصلوٰة بين الاذانين ليستعمل المفروضة ولا يمكن فيه التخيير
وقد توارى شرحه على ان هذا من باب التغليب كقولهم القمر بالشمس
والقمر يحتمل ان يكون اطلق على الاقامة الا ان كان لها اعلام بحضور فعل
الصلوٰة كما ان الاذان اعلام بدخول وقت الصلوٰة كذا فى الفقه وفى الصحيح
ايضا عن انس بن مالك قال كان المؤذن اذا اذن قام ناس من اصحاب
النبي صلعم يستدرون السوارى حتى يخرج النبي صلعم وهم كذلك يعملون
الركعتين قبل المغرب ولم يكن بينهما شئ وقال عثمان بن حذيفة وابوداؤد
عن شعبة لم يكن بينهما الا قليل وقوله لم يكن بينهما شئ التنوين فيه للتعظيم
اى لم يكن بينهما شئ كثير وبهذا يندفع قول من زعم ان الرواية المتعلقة ^{بها} رخصة
للازمة الموصولة بل هى مبنية لها ونفى الكثير يقتضى اثبات القليل
وذلك يدل على ان بين الاذان والاقامة فصل بمجلسة او صلوٰة فى اى
وقت صلوٰة كانت وكذا بعد اذان المغرب قبل صلوٰته والى ذلك ذهب
الامام احمد والشافعى واصحاب الحديث كذا فى الفقه وذكر من منع منها قبل
صلوٰة المغرب وروى ما استدلوا به ثم قال واما قول ابى بكر بن العربى اختلاف
فيها الصحابة ولم يفعلها احد بعد هم فمردود بقول محمد بن نصر المروزي
وقد روي عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يصلون الركعتين
قبل المغرب ثم اخبر ذلك باسناد متعدد واطال فى ذلك رحمه الله وانت
ترى ان ذلك منقول صحيح من فعل اصحاب النبي صلعم فما رأى من ذلك يدل

على الاستحباب ومن ادعى النسبة فلم يأت بحجة تصح له ذلك والمثبت مقدم
على النافي لان عند زيادة علمه وخالفه الاحتاف حديثي الباب في الصلوة
قبل صلوة المغرب وقلدوا امامهم ايا حنيقة في الصلوة والجلسة نقل
عنه انه لا يجلس ولا يصلي سنة بين اذان المغرب واقامته ولم امر لهم
دليلا وقد عرفت السنة في ذلك والعجب من اهل عصرنا الذين يدعون
انهم من اهل الحديث ثم يفترون سبيل الاحتاف في هذه المسئلة و
يتركون طريق الصحابة والتابعين وفقهم الله لما هو صواب ومن اذن فهو
يقيم او من اختاره الامام والا اقرع وذلك لحديث زياد بن الحارث الصديق^ع
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخا صدا اذن قال فاذنت
وذلك حين اضاء الفجر قال فلما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الى الصلوة
فأراد بلال ان يقيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم اخو صدا اذن من اذن
فهو يقيم قال في المنتقى في الخمسة الا النسائي ولفظه لا هذا الحديث
في اسناد عبد الرحمن بن زياد بن ابي اوفى قال الترمذي فما نعرفه
من حديث اوفى وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن
سعيد القطان وغيره وقال احمد لا اكتب حديث اوفى قال رأيت
عمر بن اسمعيل يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا
عند اكثر اهل العلم ان من اذن فهو يقيم انتهى قال الحازمي في كتابه الناسخ
والمنسوخ وانفق اهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره ان ذلك جائز
واختلفوا في الاولوية فقال اكثر الفرق والامر منتسب ومن رأى ذلك

وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور قال بعض العلماء
 من أذن فهو يقيم قال الشافعي وإذا أذن الرجل حببت أن يتولى الإقامة
 واحتم القائلون بعدم الفرق بالحدِيث الأثني والآخر بحديث الصدائ
 أولى لأن حديث عبد الله بن زيد الأثني كان أول ما شرع الأذان في السنة
 الأولى وحديث الصدائ المأمر بعده بلا شك فإذا أذن واحد فقط فهو الذي
 يقيم وإذا أذن أكثر من واحد مرتباً أو دفعة فلا مرأى إلى الإمام فيما يختار وكذا
 لو أذن واحد فقط ورأى الإمام مصلحة في أن يقيم غيره تعين إذا كان الكافراً
 هو الأماير أو راتب والأفمن أذن والأخير إذا ترتبوا والقرعة إذا أذنوا دفعة
 ونشأوا والسنة أن لا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد ويدل على أن
 الإمام يختار من شاء للمصلحة حديث عبد الله بن زيد أنه رأى الأذان
 قال فجمعت إلى النبي صلعم فأخبرته فقال الله على بلال فالقيته فأذن
 فأدأه أن يقيم فقلت يا رسول الله أأرأيت فأريد أن أقيم قال فأقم أنت
 فأقام هو وأذن بلال ثم أراه أحمد وأبو داود وفي أسناده محمد بن عمرو الواقفي
 الأنصاري البصري وهو ضعيف قال ابن عبد البر أسناده أحسن من حديث
 الأفرقي وقد روي له شواهد وهي ضعيفة أيضاً وأشار في النيل إلى هذا
 الحديث منسوخاً بما تقدم أعني حديث من أذن فهو يقيم ورأينا أن طريق
 الجمع أولى من العدول إلى القول بالنسبة وما ذكرناه من أن ذلك يعود إلى
 اختيار الإمام بالمصلحة هو الذي يدل عليه حديث عبد الله بن زيد و
 لا يلزم إبطال النص أعني قوله من أذن فهو يقيم لأننا نقول من أذن فهو أحق

بالاقامة بالنسبة الى مقيم آخر واما اذ راي الامام تقدير غيره لها المصلحة فله
 ذلك كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد اما القول بان ذلك خاص
 بعبد الله بن زيد وان الحكمة في التخصيص تلك المزية التي لا يشاركه فيها
 غيره اعني الرويا فالحاق غيره به مع الفارق لا يجوز كذا في النيل ملخصا
 واقول لا نسلم عدم مشاركته في الرويا اذ نقل ان غيره راي مثله تلك البلية
 وانما هو اول واسبق من اخباره النبي صلعم ولوسلنا ذلك فلم يستمر ونذر
 له تلك الاولوية في اقامة كل صلوة فاذن علم ان ذلك مفوض اليه صلعم
 وقد راي صلعم جبر خاطره اولى حيث ظن ان له الحق في اقامة الاجل
 الرويا فكان مثل هذه المصلحة وما قاربها اذا وجدت كان للامام ان يختار
 من قامت به للاقامة وهذا بين وهو اولى من القول بالنسبة واما الاستعانة
 حيث لا يختار الامام او لم يكن هناك امام راتب وقد اذناود فتم وتشاخا
 فلما تقدم في الاذان من انهم عند التنازع يستهيمون فالحقنا الامامة به
 لانها فرع عنه حيث ان من اذن فهو يقيم اي فكل واحد من المتنازعين
 انما يقول انا اذن فالاقامة محق لي والقرعة تبين ان اذن هذا هو المعتبر
 فيستحق ان يتقدم للاقامة فالقرعة وان كانت في شان الامامة لكنها في
 الحقيقة قرعة في بيان ان من هو اذنه معتبر حتى تترتب عليه الاقامة واجوان
 يكون هذا هو الحق في هذه المسئلة والله اعلم ولا يقيم الا بامور الامام
 نطقا او عرفا وذلك مستفاد من عمل المسالين في زمانه صلعم وبعده الى
 يومنا هذا وقد عرفت ما تقدم قوله صلعم لعبد الله بن زيد اقول ذلك نص

في ان الاقامة انما تقام بأمره ولو كان امره عرفا كان عرفا انه اذا دخل المسجد
 يريد ان تقام الصلوة او اذا نزل عن المنبر ويبدل على ذلك حديث جابر
 ابن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولا يقوموا الا اذا رأوا الامام وان كان حاضرا حتى يقرع منها وما ذكرناه في الصورة
 الاولى هو اختيار البخاري من اعطاء بنا وهو الحق قال في صحيحه باب متى
 يقوم الناس اذا رأوا الامام عند الاقامة فالترجمة مشبهة على استفهام
 وجوابه وقوله اذا رأوا الخبر جواب الاستفهام وقد فهم الحافظ غير ذلك ما ذكرناه
 هو الاخرى بحال الامام من جومته في المسائل التي يصح فيها الحديث على شرطه
 وقد استدلل على ذلك بما مرهه عن ابي قتادة عن ابيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا قيمت الصلوة فلا تقوموا حتى تروني انتم اي
 خرجت قال الحافظ وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى بن
 مسلم ولا بن حبان من طريق عبد الرزاق وحدثه عنه تروني خرجت اليكم
 وفيه مع ذلك حذف تفرقة فقوموا وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام
 الناس حين تقام بعد محمد ولا ابي اري ذلك على طاعة الناس فان منهم
 الثقيل والخفيف كذا في الفقه قد يقال ان ظاهر هذا الحديث وحديث
 ابي هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وهو في الصحيح يخالف حديث جابر بن سمرة الذي تقدم
 لا نقول لا مخالفة ويحمل ذلك على الجواز وان بلاه كان يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل الناس فيقيمهم واما ما روي وصحهم انهم كانوا يعدلون صفوفهم قبل

ان يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيميل على بيان الجواز ويقرب ان يكون فعلهم
 هذا اسبباً للنهي في حديث ابى قتادة الذي نتكلم فيه وعلى كل حال فحديث
 ابى قتادة هو المقدم في هذا الباب لانه قول وتلك حكايات عن فعلهم و
 القول مقدم على الفعل وفيه النهي عن القيام قبل ان يروى بعد اقامة
 قلت وقوله اذا اقيمت الصلوة يدل على ان وقت قيامهم حينئذ ولذلك
 خصه بالنهي عن القيام وقال في الفقه ذهب الاكثرون الى انهم اذا كانوا
 معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الاقامة وعن انس انه كان يقوم اذا
 قال المؤذن قد قامت الصلوة رآه ابن المنذر وغيره وكذا رآه سعيد بن
 منصور من طريق ابى اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب
 قال اذا قال المؤذن الله اكبر وجب القيام واذا قال سجد على الصلوة عدلت
 الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الا امام وعن ابى حنيفة يقومون اذا
 قال سجد على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الا امام وحديث الباب
 حجة عليهم ويرد قول ابى حنيفة ما روى مرفوعاً انه اذا قيل قامت الصلوة
 قال صلعم اقامها الله وادعها كما امر ولا يعجلوا وليأتوا اليها بسكينة ووقار
 الحديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم الاقامة فامسوا الى
 الصلوة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تسترعوا فما ادرى كثير فصلوا وافتكم
 فامسوا رآه البخاري وفي هذا الحديث فوائد سيكون لنا انعام بها في ابواب
 الصلوة انشاء الله ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحييم وان طال
 الحديث انس قال اقيمت الصلوة والنبي صلى الله عليه وسلم يتأخر رجلاً في جانب المسجد

فما قام الى الصلوة حتى نام القوم وهو نص في جواز الفصل بين القامة
والاحرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغیر حاجة فمكروه وفيه رد على من اطلق
من الخفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة وجب على الامم التكبير
وفيه عن ابي هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صعوفهم فخرج
رسول الله صلعم فتقدم وهو جنب فقال على مكانكم فخرجوا فغسل ثوبه
خرج وراسه يقطر ماء فصل بهم وقوله وهو جنب لعله اعلمهم او عرفوا
بالقرآن حيث عادوا غتسل وخرج والماء يقطر من راسه واذا كان
مطرا او برد شديد او ريح عاصف او نحوها قال المؤذن الاصلوا في الرحال
وفي الصحيح عن نافع قال اذن ابن عمر في ليلة باردة بضمجنان ثم قال
صلوا في رحالكم واخبرنا ان رسول الله صلعم كان يامر مؤذنا يؤذن ثم
يقول على اثره الاصلوا في الرحال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر
قوله كان يامر مؤذنا في رواية مسلم كان يامر المؤذن وقوله ثم يقول على اثره
صريح في ان القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي حديث ابن عباس
وخطبته في يوم نزع فلما بلغ المؤذن حي على الصلوة فامر ان ينادي الصلوة
في الرحال فتظفر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل هذا من هو خير مني
وانها عرفة وقوله من هو خير مني يعني النبي صلعم وقوله فلما بلغ المؤذن حي
على الصلوة فامر اي اذاد ان يقولها فامر اي امره ان يقول الصلوة في الرحال
بدلا عن الحيعلتين ويتبعني ان يقال الامران جائزان كما نص عليه الشافعي
لكن بعده احسن ليعلم نظم الاذان كن في القبة ملخصا من باين ويمكن

ان يعترض على حديث ابن عمر هذا بان الجمع بين الحيعلتين فيه و
 قوله صلوا في الرحا لي تناقض واجاب عن ذلك الحافظ في الفقه بان يكون
 معنى الصلوة في الرحا مرخصة لمن اراد ان يترخص ومعنى هلموا الى الصلوة
 يعني الحيعلتين ندب لمن اراد ان يستكمل الفضيلة ويتحمل المشقة و
 استشهد بذلك بحديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في سفر فمطرونا فقال ليصل من شاء منكم في رحله وعند الشافعية
 ان الرمي عذر في الليل فقط وليس كذلك ولعل متمسكهم ظاهر هذا
 الحديث لكن قد عرفت من حديث ابن عباس ان ذلك في يوم رزق
 وفي السان من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث ايضا في الليلة
 المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث ابى الميمون عن ابى ابيهم
 مطروا يوما فرخص لهم كذا في الفقه ببعض زيادة وقال لم ارني شيئا من
 الاحاديث الترخص بعد الرمي في النهار صريحاً لكن القياس يقتضي
 الحاقه وقد نقله ابن الرفعة وجهها وقوله في سفر ظاهر اختصاص ذلك
 بالسفر ورواية مالك عن نافع الاقية في ابواب الصلوة ان شاء الله مطلقه
 وبها اخذ الجمهور لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك
 بالمسافر مطلقا ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه
 ولا يشترط اجرة على الاذان لحديث عثمان بن ابى العاص قال اخبرنا عن
 ابى سفيان عن ابى سلمة عن ابى ابيهم مؤذنا لا ياخذ على اذانه اجرا قال في المنتقى رواه
 الخمسة قال في النيل صحيح الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان سواد الله صلى الله عليه وسلم

قال لعثمان بن ابي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وقال رجل
 لابن عمر اني احب ان في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضك في الله فقال ابي الله
 احبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على اذانك اجرا وروى
 عن ابن مسعود انه قال امرهم لا يؤخذ عليهم اجرا الا ان يقرؤا القرآن
 وللقاسم والقضاء وروى ابن ابي شيبة عن الفخري انه كره ان يأخذ المؤذن
 على اذانه جعلوا يقول ان اعطى بغير مسئلة فلا بأس وقد ذهب الى تحريم
 الاجور شرط على الاذان والاقامة الهادي والناظم والناصر ابو حنيفة وغيرهم
 وقال مالك لا بأس باخذ الاجر على ذلك وقال ابو حنيفة يحل عليه و
 لا يوجر وقال الشافعي في الامم احب ان يكون المؤذنون متطوعين قال
 وليس للامام ان يوزقهم وهو مجبر من يؤذن متطوعا من له امانة
 الا ان يوزقهم من ماله قال اذا حسب احد ابيد كغير اهل يعوزة المجبر
 مؤذنا امينا يؤذن متطوعا فان لم يجبر فلا بأس ان يوزق مؤذنا ولا يوزق
 الا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي العمير يجوز اخذ الاجرة
 على الاذن والصلاة والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان الخليفة يأخذ
 اجرة على هذه الاشياء وفي كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما يأخذ المستنيب
 والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤذني فاعلم ان المؤذن
 انتهى فقاس المؤذن على العامل وهو قياس في مصداق النص وفيما
 ابن عمر لقي مرت لم يجز لها احد من الصحابة كما امر به بن لك العمير وقد
 ابن حبان ترسية على الرخصة في ذلك واخرج عن ابن عمر انه قال

فالق على رسول الله صلى الله عليه وآله الاذان فاذنت ثم اعطاني حين قضيت التاذين
 صرة فيها شئ من فضة واخوجه ايضا النسائي قال اليعمرى ولا دليل فيه
 لو صحين الاول ان قصة ابي محمد ودة اول ما اسلم لانه اعطاه حين علمه
 الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن ابي العاص فحدث عثمان متاخر
 الثاني انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال واقرّب الاحتمالات فيها ان يكون
 من باب التأليف لحد اثة عهده بالاسلام كما اعطى حينئذ غيره من
 المولفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال
 لما يبق فيها من الاجمال انتهى وانت خبير بان هذا الحديث لا يرد على ما قال
 ان الاجرة انما تحوم اذا كانت مشروطة لا اذا اعطيها بغير مسألة والجمع بين
 الحديثين يمثل هذا احسن انتهى ما في النيل وانت ترى ان حالة المسلمين
 غير حالتهم في زمانه صلى الله عليه وآله بل وغير حالتهم في زمان هؤلاء العلماء الذين
 قالوا عليك اقوالهم ففي عصرنا حال اهل الدين والقائمين ببعض اعماله
 ما يرونها اذ هم في حالة من البوس والفقر يستوجب ان يرحمهم العل وفضلت
 الصديق وان حالة الناس اقتضادية والعمرانية اليوم مبانة لحالتهم
 في الزمان السالف فان من يكدي ويسعى في التكسب على نفسه وعياله في هذا
 الزمان لا يكاد يسمي له بالتفرغ لتادية الواجبات العينية فما بالك اذا اراد
 صرف بعض معتد به من اوقاته للاذان والاقامة ونحوها من الافتاء
 او القضاء فان لا يسمي له احد ممن يستفد منه من باب اولي احوى ان ترك
 الاستفاد ام فامتنك انه يلجأ الى التكفف والمسألة وقد قل لم تصدقون

فهو لا شك يهلك جوعاً وقد تقر أن من اصول الشريعة التفريق بين حال
العسر والبسر والضرورة أحكام تخصها فحال المؤذن ونحوه في زماننا هذا حال
ضرورة غالباً فلا شك لدى في جواز اخذ الاجرة ان اعطى بلا شرط وعرف
انه لا يعطى الا بشرط فالذي يظهر لي انه يجوز له ان يشترط ذلك وعارضاً
عامراً ثم دأى ثم على المسلمين ان يروا المتدينين منهم يتكفون المسألة ولا يغتوبهم
بما يسد حاجتهم على اني لا اسلم للمنعين مطلقاً ولا اظهر ان يحل قوله
صلعم اخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجوا على الا فضل والاولى وهذا
احسن الجمع بينه وبين اعطاءه صلعم الصرة لاني محذور فان اعطاءه
يقضي النذب الى الاعطاء بالصراحة وعلى ان المؤذن يجوز له ان يشترط
مثل هذا العطاء المباح اذ لو لم يكن مباحاً لما فقه بآيه صلعم واما فتياً
ابن عمر فليست بحجة اذ لم يصح انه وقع الاجماع عليها مع ان الاحتجاج به
مختلف فيه وقد عرفت اختلاف العلماء في المسئلة فالحق جواز اخذ
واشتراطه لاسيما في هذا الزمان اما لو كان على المسجد واقفاً للقائمين
يشؤون فلا خلاف في ان اولاهم واحقهم به المؤذنون ثم الائمة والكناسون
بعد ما هو ضروري شرعاً من عمارته لا الزخرفة والفروش والقناديل سائر
اسباب الزينة مما لا يحتاج اليها فان بقي من اوقافه بعد مؤون ونفقات
القائمين فيه فيصرف في عمارته الغير الضرورية ولا يتجاوز بها الواجب اليك
الشرع والله اعلم **باب** شروط الصلوة التي تتقدها والشرط بسكون المرء
هو لغة تعليق امر مستقبل بمثله او الزام الشيء والتزامه وبقيتها العلامة

واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم المشروط له ولا يلزم من وجوده
 وجوده ولا يلزم من وجوده عدمه لذاته والمانع ما يلزم من وجوده عدمه
 وهذا المانع السبب والعللة التامة وهو ما يلزم من وجوده وجود المسبب وتعريف
 الشرط لا يخلو عن ايوانه لانه لا يمنع دخول الركن الذي يسهيه بعضهم الفرض
 ويفرق بينه وبين الواجب نعم قد يظهر بعض فرق بين الواجب والفرض
 في ابواب الحج لان بعضهم يجعل الواجب هناك ما يجبر بالدم ومحصل
 البحث في مثل هذه الفرق مبني على الاصطلاح ولا مشاحة فيها والبحث
 بالفحص هو ما يوجب من الاحكام على ذلك ككون الشيء يفسد بترك الفرض
 او الشرط ولا يفسد بترك الواجب وان اتم تركه وسياتي بالبحث عن كل
 شيء من ذلك في محله ان شاء الله تعالى يجب على المصلح ان يقدم الطهارة
 من الحدثان والنجاس والكلام في هذا المقام من المزايا التي ذلت
 فيها الاقدام وقد اختلف اصحابنا اهل الحديث كغيرهم من سائر العلماء
 فمن قائل بان ذلك شرط واجب لا تصح الصلوة بدونه ومنهم من قال
 ان ذلك واجب ياتى من تركه لكن تصح صلواته اى لا تلزمه الاعادة وقيل
 غير ذلك وذهب الى القول بشرطية ذلك وما ياتي في الصلوة من اصحابنا
 الشيخان وهو ظاهر كلام البخاري في صحيحه وهو من ذهب الاصناف للقادر
 في النجاسة الغير المعفوعة عنها وهو المعتدل من من ذهب الشافعي الى انما احل
 لكن عندنا ان من ابتلى بنجاسة يعلمها غير معفوعة عنها ولم يجد ما يزيلها
 به صلى به للصلاة واحاد بعد از انتهاء ذهب بعض اصحابنا كالشوكاني

والسيد ومن قال بقولهما الى ان ذلك واجب لا يؤثر عدم صحة الصلوة
واعلم ان ذلك الاختلاف انما هو في الطهارة عن الانجاس اما طهارة
الاحداث فمما ارفيه الخلاف وحيث ان المقام مظنة الاشتباه على الناظر
فلا ارى باسما ينقل حجج الفريقين ليظهر الصواب وان ادى الى شئ من
الاسهاب قال في النيل وهل طهارة ثوب المصلحة شرط لصحة الصلوة
ام لا فذهب الاكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد
ابن جبير وهو مروي عن مالك انها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية
عن مالك قول ابن ابي شيبة انها ازالة النجاسة سنة وليست بفرض وثانيها انها
فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان وقد يروى الشافعي ان ازالة النجاسة
غير شرط احمه الجمهور يحجج منها قوله نعم وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلوة
للاجماع على ان لا وجوب في غيرها ولا يخفك ان غاية ما يستفاد من الآية
الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية
لان كون الشئ شرطاً حكماً شرعياً وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بانه شرط
او بتعليق الفعل به ياداة الشرط او بتقي الفعل بدونه نفياً متوجها الى
الصحة لا الى الكمال او بتقي الثمرة ولا يثبت بمجرد الامر به وذكر ادلة اوجدها
القائلون بالشرطية واجاب عنها بانها لا تصلح للدلالة على الشرطية وقال
ومنها احاديث الامر بغسل النجاسة كحديث تغذيب من لم يستنزه من البول
وحديث الامر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في هذا الكتاب فيجيب
عنها بانها او امر هي لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع نعم يمكن الاستدلال

بالادام المذكورة في هذا الباب على الشرطية ان قلنا ان الامر بالشئ في
 عن ضده وان النهي يدل على الفساد وفي كلا المسئلتين خلاف مشهور
 في الاصول لو لا ان ههنا مانعا من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
 اعادة صلعم للصلوة التي خلعت فيها نعليه لان بناءه على ما فعله من الصلوة
 قبل الخلع مستعربان الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل اعادة للصلوة
 التي صلها في الكساء الذي فيه لمعة من دم ثمر قال اذا تقررت لك فاسقناه
 من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تنقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صل
 وعلى ثوبه نجاسة كان قاسرا كالواجب واما ان صلوته باطلة كما هو شأن
 فقد ان شرط الصحة فلا لما عرفت قال السيد من اصحابنا في شرح الدرر
 ذهب جميع الى ان ذلك شرط لصحة الصلوة وذهب آخرون الى انه سنة والحق
 الوجوب فمن صل على نجاسة عامدا فقد اخل بواجب وصلوته صحيحة
 والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره اهل الاصول لا يصلح
 للدلالة عليه الا ما كان يقيده ذلك مثل نفى القبول او نحو الصلوة لمن صلى
 بثوب متنجس او مكان متنجس والنهي عن الصلوة في المكان المتنجس لردالة
 النهي على الفساد واما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشرط اللهم الا على قول من
 قال ان الامر بالشئ في عن ضده فليكن منك على ذكر فانك ان تقطعت
 له رواية الصحيح في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون الشئ شرطا ولا يستفاد
 من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية
 والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذ هوول عنها

والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير
بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب
ان تاركه يذم واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من
اجزاءه او عارض من عوارضه فلا فمن حاكم على الشيء بالوجوب وجعل
عدمه موجبا للبطلان او حاكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا
للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين انتهى واقول قد عرفت كونه طهارة
النجاس شرطاً او فرضاً للصلاة وفيها معنى ان الصلاة لا تكون مجزئة شرعاً
بدونه للقادر غير المعذور وهو مذهب الجمهور والمتقدمين من اصحابنا
اهل الحديث وهو الذي نختار وندين الله به وما قال الشوكاني وتبعه
السيد فالحجواب عنه من وجوه احدها ان نقول قد تواترت الدلة على
ايجاب الطهارة وافترضاها للصلاة وبذلك صرح الكتاب كما عرفت وقد عرفت
في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان لا فرق عندنا بين الواجب والمفروض و
من فرق فلم يأت بحجة نيرة وكما ان الشرط يتقضى بانتفاء المشروط كذلك
الواجب المرادق للمفروض لا تكون العبادة شرعية الا به ولو لم يكن كذلك لما
كان لا فتراضه في العبادة معنى لان ما كان فرضاً لعبادة وفيها فترضاها ما يكون
جزء منها او صفة لها او مؤديها حال تأديتها مقصود الشارع فلا تكون شرعية
الا به اما قوله لولا ان ههنا ما فاعا يمنعه من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
عادته صلح للصلاة التي خلع فيها نعليه لان بناءه على ما فعله من الصلاة
قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرعية وكذلك عدم نقل عادته للصلاة التي

صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم لان نقول اما لمعة الدم فقد عرفت
فما تقدم في ابواب الطهارة ان لا تختار القول بنجاسة الدم غير دم الحيض
واما بناؤه في الصلوة المذكورة على ما قبل الخلع فخير واراد ان عدم العلم
بها عذر والشروط والفروض للعبادة منها ما تسقط للعذر المقبول شرعا
ومنها ما لا تسقط مثال الاول التسمية في الوضوء فانها تسقط بالنسيان
مع ورود لفظ دال على الشرطية وهو قوله لا وضوء لمن لم يسبح الله عليه
اما القادر المستطيع الذي لم يقم به عذر مقبول فلا تجزئ عبادته
الا بشرطها واجباتها اعني فرضها الا ما نصب له الشارع بدلا كبعض
الواجبات في الحج وسياتي انشاء الله الكلام عليها هناك مستوفي الثاني
ان الامر وان كان حقيقة للوجوب فحينئذ لا يسلم انه لا يستلزم الشرطية وذلك
بان نقول اذا كان معنى الشرط انه ما يلزم من عدمه عدم الشرط فالواجب
والفرض هو كذلك والتعريف غير مانع ولا يبق علينا الا ان نقول الواجب
للعبادة فيها قسمان منها ما هو قبلها وفيها ومنها ما هو واجب فيها وكل واحد
من ذلك يلزم من عدمه عدم العبادة لكن ما وجب لها قبلها وفيها قد اطلق
عليه بعض الناس انه شرط والثاني اطلقوا عليه انه فرض والمناقشات
في المعاني لا في اللفاظ اما قولهم لا يفيد الشرطية الا ما قرره اهل الاصول
مثل نفي القبول او نحو الصلوة او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس الى
اخرة فالجواب في ذلك ان الحصر غير مسلم قال شيخنا وشيخ الاسلام ابن تيمية
في رسالته في العقود المحرمة بعد ان ذكر ان الحرام لا يكون حبيبا وان ذلك

مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وجهودهم
 ثم قال وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالف في هذا الماخذ
 ان بعض ما أتى عنه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلوة في الدار
 المغصوبة ونحو ذلك قالوا لو كان النهي موجبا للفساد لزم انتقاص هذه
 العلة فدل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النهي وهو كلاء
 لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقبل لهم بأى
 شئ يعرف ان العباد فاسدة والعقد فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح
 وهذا فاسد وأما هذا فشرطه في صحته كذا أو كذا أو وجد لما منع انتفت
 الصحة وهو كلاء وأما الحكماء يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة
 التي جعلها الله ورسوله صلعم أدلة على الأحكام الشرعية بل يتكلمون في
 أمور يقدر ثبوتها في أذهانهم إذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل و
 الكلام في ذلك لا فائدة فيه ولهذا لا يمكنهم ان ينتفعوا بما يقدر ثبوت
 من أصول الفقه في الاستدلال بالأدلة المفصلة على الأحكام فأنهم لم يعرفوا
 نفس أدلة الشرع الواقعة بل قدروا الأشياء قد لا تقع وأشياء ظنوا انها من
 جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب فالشارع لم يدل الناس قط
 على هذه الألفاظ التي ذكروها ولا يوجد في كلامه شرط البيع أو النكاح كذا
 وكذا ولا هذه العبادة أو العقد صحيح أو ليس يصح ونحو ذلك مما جعلوه
 دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبادات أحد ثما من أحد ثما
 من أهل الرأي والكلام وأما الشارع يدل الناس بأوامر والنهي والتحليل

والتحریم ويقوله في عقود هذا لا يصلح فيقال الصلاة مضاد للفساد فإذا
 قال لا يصلح علمانه فاسد انتهى ما اردته فاذا عرفت ذلك تبين لك ان
 ما ذكر من اهل الاصول من حصر الشرطية فيما ذكره غير صحيح عند اصحابنا
 اهل الحديث وانما الصحة والفساد عند هم مؤسسة على ذلك وعلى
 الامر بالنهي والتحليل والتحریم فكل عبادة او معاملة محرومة فري فاسدة
 والدخل في العبادة او المعاملة بهيأة محرومة عبادته ومعاملته فاسدة
 فان الحرام خبيث وفاسد والله لا يحب الفساد الثالث ان نقول لو سلمنا
 حصر الشرطية فيما ذكر عن بعض الاصوليين فلا نسلم انه لم يرد عنه صلح
 ما يدل على اشتراط طهارة ثوب المصلي على الطريقة التي ذكرها ونقول ايضا
 ان ما ذكره الشوكاني ورجحه ما يدل على الوجوب قد يقال ليس هو دليل الشرطية
 عند من يوافق على دليل الشرطية وانما دليلهم هو ما ذكره البخاري نسيجه
 باب من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلوة بغير طهور قال في الفقه اخرج
 مسلم وخبايرة من حديث ابن عمر ابوداود وخبايرة من طريق ابى اليهم بن اسامة
 عن ابيه وله طرق كثيرة هذا حديث صحيح صريح في عدم قبول الصلوة بغير
 طهور وقد اخرج ابوداود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله
 وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجوزة مرفعة لما في الذمة ولما كان الاتيان
 بشرطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرة صحت ان يقال هذه صلوة مجوزة
 لما كملت شرطها ولا يتحقق ان الصلوة غير مقبولة الا بتخلف شرط او ركن
 اى فرض من فرضها فاذا تعين ان عدم قبولها لاجل امر معين فلا محالة

ان ذلك الشيء اريد وان يكون اما شرط او فرضا جزءا من تلك العبادة
 فلا تقبل ولا تصح الامة وعن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح
 الصلوة الطهور الحديث صححه الحاكم وغيره واعلاه بعضهم والمنشئ مقدم
 عليه واذا كان الطهور بالضم هو الفعل اى المصدر والطهارة هى النظافة و
 التنزه عن الاقل امر او صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلوة بها او فيها
 اولها فهذا الاخير ثمرة ونتيجة للطهور الذى هو الفعل فهذا هو المراد بالطهور
 ههنا وهو ما يعمر طهارة الاحداث والنجاس وكان الشوكاني لم يلتفت الى هذا
 او حمل الطهور على الطهارة من الاحداث فقط وتبعه السيد لكن نقول ان
 حمل العام على بعض معانيه دون البعض الاخر لا يصح اريد ليل يفيد
 التخصيص فان قيل ان الطهور بالفتح الماء الذى يتطهر به وهو ما نقله
 اهل الحديث في هذا قلنا ان المنقول بالفتح وبالضم كلاهما وبالضم معناه التطهر
 وهو يشتمل الطهارة عن النجاس والاحداث كليهما وقال البعض ان الطهور
 بالفتح ايضا بمعنى الفعل فتأمل ولولم يجد ما يزيل به النجاسة او تعدل ان النجاسة
 او نسيها او لم يعلم بها او صلي جازت صلواته ولم يعد وذلك لما تقدم في المستأضة
 والافصاح الذى صلى والدم فيه عند من قال بنجاسة الدم ومن قال بالدم
 غير نجس الا دم الحيض فالدم طهور وهو جواز الصلوة مع تلطم الثوب او الجسد
 بالدم ولولم يتعد راز التمه ولم ينس وعلم به اما فى سائر النجاسات فالحكم كما ذكرنا
 فى المتن اما الناسى ومن لم يعلم فلان القلم قد رفع عن الاول والثانى دل عليه
 الحديث خلع النعلين لما اخبره صلى الله عليه وسلم جبريل ان فيهما خبثا وهو لم يعد بالصلوة

قبل الزرع وما قال الاحناف من التفريق بين ما اذا كان سربع التوب طاهر يصل
 فيه واذا كان اقل من سبعة يتخير بين ان يصلع عريان او يصلع فيه وهو الافضل
 وقال محمد يصلع فيه على كل حال ولو صلع عريان لا يتخيره فقال محمد هو الموافق
 للدلالة والمؤيد بالقياس وقد تقدم الكلام على النجاسات وكيفية تطهيرها
 وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها الا ما لا يدركها الطرف كما يلصق برجل الذباب
 الذي يقيم على ثوب قاضى الحاجة ونحوه لانه داخل فيما لا يعلمه مشاعرا ولو اشتبه
 طاهر متنجس تحوى واجتهد فان لم يتعين بالتخوى وصلع في اى ثوب اجزاءه ولم يجد
 ولو تنجس بعض الثوب او البدن وجهل محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه
 بعلامات غسل ما ظنه فقط خلافا للشافعية ولو اخبره من يقبل خبره بها
 او محلها اخذ بخبره واذا اراد اى فراشا او ثوبا او حصيرا او اسر ضا يجوز له الصلوة عليها
 ولا ينبغي السؤال بانه طاهر او نجس ولو وقعت نجاسة في بيت او بساط اجاز له
 ان يصلع عليه ما لم يعلم انه صلع على موضع النجاسة وحيث لم يجد ما يزيل به
 النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصلع في باقيه الا ان كان المقطوع يسيرا
 لا يضره في قيمته لان الدين يسر خلافا للشافعية ولا بأس ان يصلع في ثوب طرفه
 البعيد الذي لا يتحول بحركته على نجاسة خلافا للشافعية ايضا لانه صلح قد صلع
 في كساء عليه وعلى بعض نسائه ولا يضر حمل غير مستحرم لحمله صلح امامة وغيرها
 وكذا ما يعسر الاحتراز عنه كطين الشارع المتيقن نجاسته ونحو ذلك خلافا
 لتدقيقات بعض الفقهاء وقد ذكرنا الاشياء وحكموا بنجاستها بغير دليل وكذلك
 اطالوا في المعقولات عنها بلا دليل وكذلك الفرق بين القليل والكثير وفيما اذا تكثرت

وانتشرت بعرق وشوة واما اصحابنا فقد استراحوا واستغنوا بما دل الدليل
عليه فقالوا تنسل كثيرا نجاسة وقليلها اذا استطاع فتذكر ومع هذا الطريق اهل
الحديث ليس بدرجة عظيمة من الله سبحانه على عباده وقد تقدم في ابواب النجاسة
ما فيه الكفاية ومن وقعت عليه جيفة او قدر وهو يصلح ولم يمكن دفعها عنه
او يتنجس ساؤدبانه فلم يدفعها لم تنفس صلواته وان امكنه يدون ذلك
لزمه دفعها فور الحديث عبد الله بن مسعود قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلح عند
البيت وابوجهل واصحاب له جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيء بسلي
جوزر فلان فيضعه على ظهر محمد اذ اسجد فانبعث اشق القوم (عقبة بن
ابي معيط) فجاء به فطرحه اذ اسجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره يابن كنفية
وانا انظروا اغنى شيئا لو كانت لي منعة قال فيجعلوا يصيحون ويميل بعضهم
على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة
فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقرينش ثلث مرات الحديث
رواه البخاري في الصحيح وفي الفقه استدلال به على ان من احل شاة في صلوة
ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلواته ولو تمادى وعلى هذا ينزل كلام
المتصف (يعني البخاري) ولو كانت نجاسة وازالها في الحال ولا اثر لها صحت
اتفاقا اما ما امكن ازالها حال بدن تلويث موضع من بدنه بسبب الازالة
فقد دل عليه حديث نزع النعل الذي به خيمت وقد تقدمت الاشارة اليه
وان يستوعورته اي يجب على المصلح ان لا يدخل في الصلوة الا ساواها ورتبه
مما استطاع وقد هم الا هم فالاهم فمن استطاعه ولم يفعل لم تصح صلواته

وسائر العورة في الصلوة قد اختلف فيه ذهب الجمهور الى انه شرط من شروط
 الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكور والنساء ومنهم من اطلق
 كونه سنة في الصلوة لا يبطل تركها الصلوة وقال الشوكاني ونبت السيد
 لا يرد دليل صحيح على الشرطية قال لان الشرط مسكوك وضعي شرعي لا يثبت بمجرد
 الادوار نعم يمكن الاستدلال للشرطية بمحدث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلوة حائض الانحمار ومحدث ابن قتادة عند الطبراني يلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض
 حتى تحتمل لكن لا يصفو عن شوب كدر لانه اوله يقال نحن نمنع ان نفى القبول
 يدل على الشرطية لانه قد نفى القبول عن صلوة الابق ومن في جوف الخمر
 ومن ياتي عار فامع ثبوت الصحة بالاجماع وثانيا ان غاية ذلك ان السائر
 شرط لصحة صلوة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء
 لا يعم ههنا الوجود الفاسق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معنى
 لا يوجد في عورة الرجل وثالثا بمحدث سهل بن سعد عند الشيخين و
 ابن داود والنسائي يلفظ كان الرجال يصلون مع النبي عاقدين ازرهم على اعناقهم
 كهياة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوي الرجال جلوسا
 زاد ابو داود من ضيق الازر وهذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن الشرطية
 ومراعاة محدث عمر بن سلمة وفيه فكنتم اؤمرهم وعلى برودة مفتوحة فكنتم اذا
 سجدت تقامعت عني وفي رواية خرجت اسقي فقالت امرأة من الحى لا تغطوا
 اسبت قامر نكر المحديث اخوجه البخاري وابوداود والنسائي فالحق ان سائر العورة

في الصلوة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضيه تركه عدم الصحة انتهى
 ملخصاً مع بعض زيادات قلت والمعتد عند عامة اصحابنا اهل الحديث
 هو ما ذهب اليه الجمهور من انه لا تصح ولا تجوز صلوة من قدر على ستورته
 ولم يستورها ونقول في جواب العلامة الشوكاني اما قوله ويجب عن هذه الدلة
 بان غايتها افادة الوجوب المحض بوجوبه ما ذكرناه انما من مذهب الصحابة والتابعين
 لهم باحسان من اهل السنة ان من ادعى فهمهم لشرائع الاسلام واحكامه
^{الاصول} والنهي والتحليل والتخيير واما قوله صلعم في احكام الشريعة لا كذا
 الا يكن الا يقبل الله كذا الا يكن او هذه العبادة او المعاملة لا تصح ولا تجوز
 الا يكن الى غير ذلك ما قد يقول صلعم في بعض الاحيان في بعض الاحكام
 فتارة العبادات ليست هي الاصول لحدود المشرع بل اصول شرعه صلعم
 هي الاوامر والنواهي والتحليل والتخيير وبها تعمل الامة وتتكمم وتعرف الجائز
 والفاسد وكل ما امر الله ورسوله صلعم فهي واجب وفرض لا يعذر احد
 بتركه الا بدليل شرعي مع وجود مقتضيه وعلة العذر وما أملى الله ورسوله
 صلعم فلا يجوز تعاطيه وهو فاسد وفساد ومن فعله فقد استحق العتاب و
 العقاب وكل ما اوجبه صلعم في حياة عبادة او معاملة فهو معتبر كالجزم
 الواجب منها لا تكون جائزة شرعية الا به ما لم يدل دليل على انه بدلا وان
 مقيد بمجال دون حال وزمان دون زمان ومكان دون مكان وما جعله الاصوليون
 اصولاً في هذه المواضع من ان الشرط لا يثبت الا يكن او كذا من عبارات مخصوصة
 والغرض لا يثبت الا يكن او كذا هي اصطلاحات اصطلموها واختراعوا اخترعوها

لم يأتوا على الحصار ما ذكره فيها بدليل عن الشارح ع يوخر ذلك انه صلعم
 انما يقول هذه العبادات والالفاظ غالباً بعد استمرار عمل الامة بما شرعه فاذا رأى
 من اخل ببعض الفرائض والواجبات قد يقول لا يكون كذا الا بكذا وقد يقول
 عد واذا فعل كذا فانك لم تفعله وهذا انما يكون ممن لا علم له بامر صلعم تفصيلاً
 في تلك العبادة او المعاملة ولهذا لا يكون ذلك غالباً الا من قريب عهد بالاسلام
 او بالبادية اما كبار الصحابة فهم يفهمون انه صلعم اذا امرهم بامر وانما هم عن
 امر لا تكون العبادة عبادة شرعية الا بالانبياء بجميع واجباته اما قولهم ان الشرط
 محكم وضعي فان ارادوا انه وضعي بمعنى ان الشيء لا يكون شرطاً الا بالفاظ مخصوصة
 كقوله لا يجوز كذا الا بكذا او غير ذلك فما ذكره فغير مسلم بل ذلك يثبت بالامر
 والنهي ولا فرق معنوياً بينه وبين الواجب والفرض انما اصطلاحاً على ان تقدم
 العبادات واستمر فيها من الواجبات والفرضات يسمى شرطاً وما سواه يسمى
 واجباً وفرضاً ونحن لا ننازعهم في ذلك اذا قالوا ان الكل لا بد منه في العبادة ولها
 لا تكون مجزئة الاداء وان ارادوا بكونه وضعياً شرعياً ان الشارح ع رتب عليه
 صحة العبادة وعلى عدمه فسادها فيقال وكذلك الواجب والفرض في العبادة
 لا تكون مجزئة شرعية الاداء وتخصيص ما يسمونه شرطاً باحكام اكثر من الواجب
 والفرض لم نزلهم عليه من دليل ونقول ايضاً قد قرروا ان كل عمل شرعي لا يكون
 شرعياً الا بالنية واستدلوا على ذلك بقوله صلعم انما الاعمال بالنيات وطروقه
 في جميع العبادات ثم غفلوا في موضع اخر لم يكن اسطوا خفي من حديث انما
 الاعمال بالنيات وهو قوله صلعم من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو مردود عليه

وسلف الامة لم يغفلوا عنه بل كان حديث انما الاعمال بالاصول عظيم من
 اصول الدين فذلك هذا الحديث هو اصل عليه مدار عامة الاحكام
 الدينية وجه الدلالة من هذا الحديث في هذه المسئلة ونحوها ان نقول
 ان صلوة مكشوف العورة ليس من امرة ولا من شرعة بل هي مخالفة لامرة و
 شرعة وكل ما هو كذلك فهو مردود الى غير معتد به شرعا فصلوة مكشوف
 العورة مع قدرته على سترها مردودة وغير معتد بها شرعا والشوكاني قال
 في ستر العورة ما قال كما عرفت وغفل عما قاله في شرح هذا الحديث ولكن
 ما جعل الله لوجل من قلبيين في جوفه والعصمة لوسل الله صلوات الله عليهم
 وسلامه واما من سواهم فيجوز عليه ما يجوز على امثاله من البشر سواء كان
 ابا حنيفة او الشافعي او مالكا ومن قلدهم في كل ما قالوا ولم يعرض ما قالوا على
 الكتاب والسنة فهو جعلهم انبياء اعادنا الله من هذا التقليد العمياء الصماء
 ودونك ما قال الشوكاني في النيل ومن مواطن از وسند كمال بهذا الحديث
 كل فعل او ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله
 صلعم مخالفا في اقتضاء البطلان او الفساد متسما بما تقر به في الاصول من
 انه لا يقتضي ذلك الا عدم امر يؤثر عدمه في عدم كالشرط او وجود امر يؤثر
 وجوده في عدم كالمانع فعليك بمنع التخصيص الذي لا دليل عليه الا بخروج
 الاصطلاح مستندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد
 من افراد الامور التي ليست من ذلك القبيل قائدا هذا امر ليس من امرة
 وكل امر ليس من امرة فهو مردود وكل مردود باطل فهذا باطل فالصلوة مستند

التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله فيها ما يتوكله ليس من امره
 فتكون باطلا بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر لمفعول والمترك والمترك
 باصطلاح اهل الاصول او شرطا او غيرها فليكن هذا منك على ذكرنا انتهى
 اما قوله رحمه الله ممن تمنع ان نفي القبول يدل على الشرطية لانه قد نفي
 القبول عن صلوة الايق الخ فتقول ان اخبار النبي صلى الله عليه وآله بالصلاة المذكورة
 لا يقبلها الله مستند احد من قبولها الى امر معين هو ابلغ في الوجوه من غيره
 الذي واوضح في الدلالة على الفساد منه وان كان كل من مدلولها فاسدا
 باطلا لكن هذا الظاهر من ذلك وهل يليق بنا ان نقول هذه الصلاة غير
 مقبولة عند الله بنص رسول الله صلى الله عليه وآله لكنها صحيحة مقبولة شرعا نعم
 قد تحققت علينا موانع عن الصحة والقبول كالمنافق يصلي لا تعلم نفاقه وكن
 صلي وهو محدث او صلي فيما سئى يعلمها وخفي علينا حديثه وتنجسه ففصلوة
 هو لا غير صحيحة شرعا ولا مقبولة عند الله مع انها صحيحة في اعيننا لعدم
 علمنا بموانعها ولو علمنا بذلك الحكمنا بفسادها وهل يليق بعقل ان يكتفى بما
 هو غير مقبول ثم نقول ايضا قد يكون اخباره بان هذه العبادة غير مقبولة
 باسباب غير مخصوصة بالصلاة لكونها شرطا وضرعا للصلاة وغيرها وقد
 يكون الاخبار بعدم القبول معلقا بحق ادعي او بحق الله وحق ادعي وحق الله
 فحسب وفي كل الصور هي غير مقبولة ولا يقال انها صحيحة شرعا بل نقول
 لا بد من تلافي ما كان فيها من الخلل فان امكن تلافيه وجب ولا تكون
 الصلاة معتد بها الا بعد التلافي وعلى ذلك فصلوة الايق وجميع عباداته

ومن في جوفه الخمر ومن اتى الكاهن وصدق بما يقول غير مقبولة عند الله
في موقف غير صحيحه شرعا عندنا وليست هي كعبادة من لم يقم به ما نفع
انما عدم القبول والصحة من باب التوبة وسجود الذيق كما مر في ذلك في الشواذ
فاذا فعلوا ذلك زال المانع وحكمنا بصحة الصلوة ولا سبيل لنا لمطالبتهم
بغير التوبة والرجوع الى السبيل لاننا لو قلنا لهم اعيد الصلوة قبل التوبة
والرجوع لكان حكم المعادة كحكم الاصل فتعين مطالبتهم بالتوبة ورجوع
العبد الى سبيله ولما كان الشمارع جعل التوبة حدا وغاية للقبول حكمنا
بالوقوف في الصحة والتقية بما اكتفى به وبما ذكرناه يتبين الفرق بين الخمار
صلحهم بعد عدم قبول صلوة الذيق ونجاسة واضمارا بعد عدم قبول صلوة الخاضر
الاضمار اذ لا معنى لظهور التوبة فقط مع قدسها على لبس الخمار والصلوة فيه
كما انه لا معنى لتوبة المختصم الا بعد من الغضوب فلا سبيل الى قبول صلواتها
الا ان تصلح نجاسته وتلزمها التوبة لمخالفته الامر اما قوله كان الرجال يصلون
مع النبي صلحهم عاقلين اذ هم اهل الحديث ثم قوله وهذا يدل على عدم وجوب
الاستنواة عن الشريعة فجوابه انه فعلوا ما يستطيعون وما كان الواجب
عليهم واما القول للنساء لا ترفعن حتى تستوى الرجال جلوسا فليس فيه
صراحة على ان عوراتهم تنكشف عند السجود نعم ذلك في حديث عمر بن
سالمه ولكن يقال هذا لا يكشف كان من غير تعدل كون الثوب مفتوقا وهو
كان عاجزا عن اصلاحه وعن شراء ثوب آخر والمكلف اذا اتى بما في وسعه
كفاه واذا وسع الله فوسعوا وايضا استراة العورة من اسفل لم يقل احد بوجوب

والله يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد قال صلعم في حديث
 حميد عنه لما سئل عن سائر العورة فان استطعت ان لا يراها احد فلا يريها
 فقليل له فاذا كان احدنا خاليا قال فالله تبارك وتعالى احق ان يستحي
 وقد ورع النبي عن التعري مطلقا والصلوة اولى به وعن ابى هريرة قال سمى
 رسول الله صلعم ان يجتنب الرجل في الثوب الواحد ليس على فوجهه شيء
 وان يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على احد شقيه منه يعني شيء
 متفق عليه واذا كان هذا النبي عن اشتمال الصماء لما عسى ان يبد من
 عورة فيما بالك بالصلوة عاريا مكشوف العورة وما في عن بعضه فكله
 اولى بالنهي والنهي يقتضي الفساد والاشتمال الصماء قد جاء مفسرا في الحديث
 فلا حاجة بنا الى ما ذكره اهل اللغة وغاية ما عندهم ان يكون له معنى متعددة
 لكن النهي جاء في معنى مخصوص فنقتصر بالنهي في مورد واحد وما يدل على
 اشتراط النسوة للصلوة ما ذكره الامام البخاري في صحيحه معلقا ان النبي
 صلعم قال لا يطوف بالبيت عريان وفي الفقه اشار بن لك الى حديث
 ابى هريرة في بيعت علي في حجة ابى بكر بن لك وقد وصله بعد قليل لكن ليس
 فيه التصريح بالامر ورؤى احمد باسناد حسن عن حديث ابى بكر بن نفسه
 ان النبي صلعم بعثه لا يجز بعد العام مشترك ولا يطوف بالبيت عريان الحديث
 ووجه الاستدلال به للباب ان الطواف اذا منع فيه التعري فالصلوة اولى
 اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة انتهى الا ترى انه واقف فائلا مع
 هذا الحديث لكنه يصلح عند البيت عريان لصدق ان يقال عليه كبريت

كلمة تحريم من افواههم وانما يجب سائر العورة عند القد مرة وان كان خاليا في
 ظلمة ويلزمه السؤال اذا عرف ان المستأول يجوز به وكذا قبول الهبة لحديث
 ام عطية وفيه يا رسول الله احد اليس لها جلباب قال لتلبسها صاحبها
 من جلبابها وهو في الصحيح فان يجوز صلى عاريا وانحر كوعه ومجوده ولا إعادة
 عليه فان وجدته فيها استأذنه فوراً وبقي وعورة الرجل ما تحت سترته وفوق
 ركبته اي فتفس السرة ليست عورة لعدم ورود ما يفيد انها عورة بل ورد
 ما هو صريح في انها ليست من العورة كقوله صلى عاريا اذا زوج احدكم خادماً
 عبداً او اسيرة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ودعوى ان ذلك
 انحصر من الدعوى غير مسلمة ولتقبله صلى عورة الحسن وقد قيل انه
 لا يدل على المطلوب لكن انقول الدليل على مدعى انها من العورة لان
 الواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حيث لم يوجد ما ينقل عن
 ذلك واما كون الفخذ عورة وهو ما فوق الركبة فلحديث محمد بن جحش قال
 مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر فخذاه مكشوفتان فقال يا معمر
 غط فخذيك فان الفخذين عورة مرة احمد والبخاري في تأريخه وفي الصحيح
 معلقاً وعن علي بن ابي طالب فخذاه ولا تنظر الى فخذ سي ولا ميت مرة ابو داود
 وابن ماجه وفي الباب احاديث ارسند ائمة فيها الى ان الفخذ عورة وهي امرة
 وقوله وقد عارضتها احاديث من فعله انه كشف في بعض الحالات عن فخذ
 لكنها لا تقوى على معارضة ما تقدم من امرة وقوله وغاية اجواز ابداء عاريا
 الركبة من اسفل الفخذ اذا كان راكباً وتعسر عليه او شق عليه ارسل الثوب

على سائر الفخذ وأما ما روي في غير الركبة فقد ورد من وجوه أحسنها أن يقال
لم يتعين المراد منها الوقوع التردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق والساق
ليس بعورة إجماعاً أما نفس الركبة فقد صح أنه صلعم كشفها عرات ولم يأت
عنه ما يدل على أنها من العورة التي يجب ساترها إنما ورد من فعله ما يروى إلى
استحباب ساترها وأما السرة فقد روي أن إباحة ربة استدلال يجوز تقييدها من
الحسن بن علي بتقيد النبي صلعم سرته ولا فطن بأبي هريرة مع جلالة وكمال
علمه وفقهه أن يستدل بحال الصغير غير المكلف على حال الكبير البالغ بل لعلة
وهو الأقرب أنه رأى أو سمع النبي صلعم قبل أحد أبعد بلوغه في مثل ذلك
الموضع أو بلغه عن النبي صلعم أن السرة ليست بعورة ولهذا اطلب أن يضعفه
حيث وضعه رسول الله صلعم ولو كان من الكبير لكانه ليست بعورة لاسيما
وقد عرفت أنه لم يعم في كون السرة عورة حديث فالأصل البراءة واستدل بعض
الاحناف على أن السرة ليست عورة وأن الركبة عورة بأحاديث لا تثبت و
لا تقوم لها حجة عند أهل المعرفة بالحديث منها ما يذكرون عنه صلعم أنه قال
الركبة من العورة جعل هذا الحديث الضعيف أصلاً وذكر حديثاً آخر ضعيفاً
لا يدل على المراد فأوله ليوافق دلالة هذه الحديث وذلك غير مسلم
من وجوه كثيرة بل لا ينبغي الالتفات إلى ما هذا حاله سيما إذا عارض خالف
الأحاديث الصحيحة من فعله وتقريده وكذا من قوله وأمره ما هو أصح مما ذكر
وادل على المراد منه على أن الركبة ليست عورة والمرأة كلها عورة الأوجهها
وكفيها وقيل عورة الأمة كالرجل يدل على ما اعتدناه قول النبي صلعم لا يقبل الله

صلوة حائض الوبخار قال في المنتقى رواه الخمسة الا النسائي وروى بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى تواسى زينتها ولا من جارية بلغت
 الحيض حتى تختم رواه الطبراني في الأوسط والصغير والحائض من بلغت
 سن الحيض لا من هي ملائمة للحيض فانها ممنوعة من الصلوة كما اوضح
 ذلك في اية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلوة امرأة قد حاضت
 الوبخار والخمار بكسر الخاء ما ينط به راس المرأة وهو غايه لتكميل الستر
 جميع بدنهما سوى الوجه والكفين وفي النيل الحديث المذكور استدل
 به على وجوب ستر المرأة لراسها حال الصلوة واستدل به من سوى
 بين الحرة والامة في العورة اى في الصلوة لعموم ذكر الحائض لم يفرق
 بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر فوكت العاترة والتأقي ابو حنيفة
 والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة
 كالرجل والحجة لهما رواه ابوداود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو
 بن شعيب عن ابيه عن جده في حديث اذا زوج احدكم خادما عبدا
 او اميرة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا وما
 رواه ابوداود ايضا بلفظ اذا زوج احدكم عبدا امته فلا ينظر الى عورتها
 قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح به في الحديث
 الاول انتهى وما ذكره غير متعين وليس ذلك نصا في الصلوة وقال
 مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها فليس بعورة كذا قيل و
 المشهور عنه ان عورة الامة كالرجل قال بعض الاحناف وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهورها عورة وما سوا ذلك
 من بدنها ليس بعورة واستدل على ذلك بما يحكى عن عمر الق عند
 الخمار يادق امراتشيمين بالحوادث ولا تنها تخبر الحاجة مولاها في ثياب
 مهنتها عادة في اعتبار حالها بين وان المحارم في حق جميع الرجال دفعا
 للحوادث انتهى اما ما ذكره من التعليل فنقوض عند من يورى انه يجوز
 لبعض الحوادث كالحدمات ان يكشف عن وجوههن للضرورة وايضا
 لا نسلم ان جاز للضرورة يجوز في الصلوة اذ يجب ان يحتاط لهما لا يجب
 ان يحتاط في غيرها وقول عمر ليس هو انكار اعلاها للاختار في الصلوة
 فليس هو وارد في محل النزاع بعد تسليم القول بان قول الصحابي حجة
 وهم لا يقولون به مطلقا ومن تأمل عناية الشارح بلبس الثياب حصص
 على اسبغها والاحتياط في التساوي حتى على الرجال كقوله لا يصلين
 احدكم في التوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء الى غير ذلك من
 الاحاديث عرف ان الشارح اجل من ان يجوز لامرأة او حرة ان تخرج
 من الثياب فيما سوى ما بين سرتها وركبتها وتكشف صدرها وتديها
 وهل يجوز عقل ذلك بان تدور امرأة بين الرجال على هذه الهيئة
 فضلا ان تصل بينهم على تلك الحالة ولا دمرى هل يجوز لها ان تكشف
 عن جنبها او منكبيها او صدرها وتديها على مذهب الاحناف ان جاز
 ذلك كان مقتضى ذلك ان لا يلزمها ما يلزم الرجل سترة بنص النبي صلى
 من قوله لا يصلين احدكم في التوب الواحد الحديث وقد تقدم وقد اختلف

في مقدام عورة الحوة فقبل جميع بدنهما معد الوجه والكفين وهو
 من هيب الشافعي وابي حنيفة واصحابهم اوقيل غير ذلك اقول سببها
 الاختلاف في تفسير قوله نعم الا ما ظهر منها والحق ما قد مناه الحد يث ام
 سألته انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم في المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار
 قال اذا كان الدرع سايقا يغطي ظهورها قد ميراها ابوداود وعن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة قالت ام سألته فكيف تصنع النساء بذيولهن قال يرخين شيئا
 قالت اذن تنكشف اقد امهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه مراه
 النسائي والترمذي وصححه وراه احمد ولقطه ان لساء النبي صلى الله عليه وسلم
 سألته عن الذيل فقال اجعلنه شيئا فقلت ان شيئا لا يستمر من عبودة
 فقال اجعلنه ذراعا فان قيل اذا فسرتم الاستثناء في الآية بما سوى
 ما ذكر في هذه الاحاديث فهو يخالف ما اعتمدتم من التسوية بين الحوة
 والامة في الصلوة لان ذلك يخالف ما عليه العمل منذ اول الاسلام حتى
 الآن من انه لا يعرف ان الاماء يرخين ذيولا لا شيئا ولا ذراعا بل لم يزل
 يمشين في حاجاتهن كاشفات اقد امهن بل ورؤسهن كما صح ذلك عن
 عمر قلنا في الجواب ولكن لك الحرائر الخدامات فالجواب هو الجواب ايضا نقول
 لم يصح ان الاماء كن يصلين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كاشفات ما سوى
 ما بين السرة والركبة فالحق ما ذكرناه ومن شرط الساتر منع ادراك لون البشرة
 اي وان لم يمنع حجمها كالسراويل فلا يكفي زجاج وماء صاف وثوب رقيق

ولا الظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا وكذا اصباغ لا جرم له لانه وان منع
 اللون لا يسمى ساترا نعم ان عدم الثياب وطاين على عورتاه وصلى المستحب له
 ذلك ولا يجب ويجب من اعلاه وجوانبيه لا اسفله كحد يث سلمة بن الاكوع
 قال قلت يا رسول الله اني اكون في الصيد واصلي وليس على الاقميص
 واحد قال فاذرته وان لم تجد الا ثنوكه رداء احمد وابوداود والنسائي
 والمراد جمع طرفيه لثلاثين وعورتاه والقميص لا يستتر من اسفل وكذا
 الازار فلو صلى على محل عال او سجد مثله لم تضر رؤية عورتاه من ذيله
 وههنا حد يث اخوه هو في النساء عن رقع الرأس حتى تقوم الرجال
 وهو يدل اقتضاء على عدم وجوب الستر من الاسفل والا لا امر الرجال به
 فلو لم يستر قميصه ولم يثد وسطه ورؤيت عوته عند ركوعه من اعلى
 سواء هورائها بنفسه او امكن ان يراها غيره بطلت صلواته الا ان استرها
 حالا فكشف الا ان لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزر او بيده او
 غطي ذلك الموضع بالحيتة وثوبها فان لم يجد ساترا الا ما يستتر سواتيه تعين لها
 او احدها فيقدم القليل لانه يارن للناظرو القبلة تجاهه فان كان خشي
 ساتر قبيله فان وجد ما يستتر احدها فقط ساتر الة ذكر اذا كان يصلي بحضرة
 امرأة وعكسه بحضرة من اجل وبحضرة خنثى مثله يتخير كما لو كان وحده كل ذلك
 احب اليه ان يفعل ادبا وتهذيبا بحيث لم يردقيه عن المعصوم صلعم واذا
 كلام الاحناف انه لو تترتب ثوب محرق يقارب كل خرق من العضو الذي
 يستتره كان ذلك محرما وقال ابو يوسف ما لم يكن نصف تجوز الصلوة ونحن

لا تنقض بذلك لمعارضه اطلاق الاحاديث واي سائر وجد اذا كان اليادي
من كل عضو ما يقارب ربعه او نصفه مع ان التقدير بالربع والنصف
ما لم يدل عليه دليل شرعي ولا غير ولو انهم اخذوه من مسير ربع الراس
في الوضوء ونشأتان ما بينهما ولو سلم فالما اخذ منه لم يثبت بالدليل الشرعي
ايضا اما قول ابي يوسف شبهناه على ان لا اكثر حكم الكل فاذا كان الاكثر
مستورا فكان الكل مستورا واذا كان الاكثر مكشورا فكان الكل مكشورا
قلنا ان هذا لا يجري في كل محل فانه لو غسل عضو في الوضوء ونزل بالربع
او النصف منه فانزله لا يجعلونه مغسولا فالحق ان الواجب لا يجوز صلواته
في الثوب المخوق سواء كان المكشوف قليلا او كثيرا او اما غير الواجب فيستور
ما امكن وهو اوجب من كشف الكل اما لو لم يستور به وصله عريان لا يجوز
صلواته هذا اذا لم يمكن اصلاح المخوق وان امكن فهو في حكم الواجب
ولا يشتمل الصماء وهو ان يشتمل بالثوب الواحد ليس على احد ثقب
منه شيء وقد روي النهي عن ذلك في الصالحين فمن صلى كذلك عاملا
عالم اخر واعاد لان النهي يقتضي الفساد ولا يستدل وقد ذكرت المعاني
كثيرة فقليل السدل اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه بين يديه
فان ضمه فليس بسدل وقيل هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من
داخل فبركع وليسجد وهو كذلك وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب
وقيل هو ان يضع وسط الاذراع على راسه ويرسل طرفيه عن يمينه و
شماله من غير ان يجعلها على كتفيه وقيل هو مجرد ابراء الثوب كالهود

حيث يصلون من خيبر اريدتهم وقيل اسال الثوب حتى يصيب الارض
 وعلى هذا فهو الاسبال واحد وقد اختلف في صحة النهي عن ذلك كما اختلف
 في معناه المراد ولا يخفى الاحتياط في هذا حاله وبعض صورة لا شك انها
 داخلية في عمومات الحجاب سواء العورة ولا يسيل ازاره خيلاء لعممة النقي
 عن ذلك فان استرخى ثوبه لا عن قصد او لا بقصد الخيلاء فلا بأس بحديث
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جرد ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة فقال ابو بكر ان احد شق ازارى ليسترخى الا ان اتعاهد ذلك منه
 فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء قال في المنتقى راحة الجماعة الا
 ان مسلما وابن ماجة والترمذي لم يذكر واقصة ابى بكر ولا يصل في ثوب
 حرير اى كله او كثره لان اطلاق الاسم لا يتحقق بدونه والنهي انما هو عن ثوب
 الحرير فمن صلى فيه عالما عامدا النثر ولم يتزنى صلواته وعدم الاجزاء به اولى
 من عدمه مع ملاقاته النجاسة او الثوب المتنجس لان النهي يقتضي الفساد
 وثوب الشهرة والمصبوغ بالصفرة او الحمرة قد اختلف الاحاديث فيها و
 كذلك ثوب الشهرة لا يتعين المراد منه في كل زمان ومكان وهو مختلف
 باختلاف ذلك ولم نقف لذلك عن التماس ما يتعين به المراد وحيث لا
 فهو فيما يظهر انه يعتبر فيه ما يعتبره اهل كل زمان بالنسبة لحالهم او
 باعتبار ما يريد لا بلبسه فان فعله حيا للشهرة وهو ثوب شهرة كان ذلك
 حراما والمحمل الاول احب الى الله اعلم ولا في مغصوب وكذا لا يتوضأ
 بماء مغصوب او مسخن بحطب مغصوب وقد دل على المنع من ذلك الكتاب

والسنة فمن صلى في ثوب مغصوب او مكان مغصوب ونحوه كانت صلوته
 في ذلك الثوب او المكان محرومة موقوفة لا يعطى لها حكم الصحة ولا حكم الفساد
 فاذا تاب الى الله عن تعدى حدوده وارضى بالك الثوب والارض ونحوه
 فقد زال عن صلوته المانع ولهذا يتبين ان كل منهي عنه لتعلق حق الله
 به فقط فالنهي فيه يقتضي الفساد ويلزم اعادته وكل ما كان النهي فيه
 لحق العباد فالنهي فيه بمنع الصحة المطلقة بمعنى ان تلك العبادة او المعاملة
 موقوفة على التوبة وتوضيئة المالك وصاحب الحق فاذا زال المانع علمنا
 صحة صلوته ومعاملته فان مات رب الثوب او الارض قبل الرضا عنه
 فلا يبعد ايجاب الاعادة حيث لم يوجد من يقوم مقامه فان قام احد
 مقامه تبقى موقوفة على ارضائه فائلا لبس الثياب هو هيئات
 الانسان قال الله تعالى واذا نكحتم عند كل مسجد وبه امتاز عن سائر
 الحيوات وهو يختلف باختلاف الناس وباختلاف المكان وباختلاف
 الحالات فالمرأة الحرة جميع بدنها عورة غير الوجه والكفين عند الاجانب
 وفي الصلوة عامر وعند المحارم والنساء قد يساهم عاظرهم بدون السرة
 وفوق الركبة والاماء المستحبات عند الاجانب كالحواشي عند المحارم
 فان تحقق خوف الفتنة فكالحواشي عند الاجانب ويجوز رؤية اجنبية
 للشهادة والقضاء ونحوها وللمداواة حيث لم يوجد طبيب محرم وامرأة
 تقوم مقامه في العلم والمعرفة وعورة الرجل هي ما تقدم ويستحب للواجد
 ان يلبس ما يلبسه احد الناس واوسطهم ما لم يكن محرما ومكروها

ولا يجوز كشف السواكين الزوج أو الزوجة أو الأمة أو رب الأمة إذا التزم
 متروجة بخلافه وقال الحنفى يجوز كشف العورة للمحامي وهذا إما لا دليل
 عليه ويرد إطلاق الأحاديث أما كشفها للطبيب المعالج فيها لا بد منه
 فيجوز الضرورة ويكوه النظر إلى باطن الرحم وكذلك كشفها في الخلوة أو الخبئة
 أو غسل وشوة واختلف في الفضل وقد اتفق عامة البشر على استحسان
 التستر وبه عملوا وهم لا يزالون يتحرون أحسن هيات اللباس في مظاهرهم
 واجتماعاتهم وقد ركز في طبائعهم التجميل بذلك لتعظيم ملاقاته من
 يرون له عظمة منهم لكن لما كان باعث حب الشهوة والحجاء والبطر قد
 يخرجهم به عن حد الاعتدال فيفتحا وذور إلى اللبس الباعث على تصافى
 النفس بصفات رديئة كالكبر والى ما يكسر قلوب المحتاجين ويولد في
 أنفسهم الحقد الباعث على التقاطع والاضراب بالهيئة الاجتماعية أو جب
 الشارح أصل التستر لما لا يكون أمرا للعبادة مستهانا ولا ترسم في النفس
 منزلة العبادة وتعظيم المعبود ولا يجوز عدم التستر إلى فتن لا تحسم
 فكان ما شرعه من التستر اعدل الأهم وأوسطها فمنع من ثياب الشهوة
 كالحرير ونحوه حفظ للمساواة ولو من بعض الوجوه لأنها أي المساواة أعظم
 أسباب الانضباط الاجتماعية ولئلا يتصف العابد بصفات تنافي ما يقتضيه
 مقامه فيكون حاله مكد بالقوله ورغب في استحسان الثياب واستعمال
 الطيب ونحو ذلك فالمراد بالكرهية والمحرفة سيما في صلوة العيدين
 والجمعة والأعمال بالذنيات قسما من تزين بأحسن الثياب واستعمال الطيب

الطيب وغرضه تعظيم المعبود عز وجل واهتم لذلك فوق اهتمامه للحضور
عند السلاطين وامراء الدنيا فهو ماجور لا مازور ورأيت بعض العامة
هذه اهل الله انهم يلبسون احسن الثياب ويتزينون باحسن زينة
لذا كان قصدهم لقاء الامراء والحضور عند سلاطين الدنيا والامير المؤمنين
لو حضر الصلوة الجمعة او العيدين في الثياب الدللة والورقة فهم قد رآ
الله خلق قد رآه وليس ان يصلي في الثياب اذا كانا طاهرين ولو بسميها
بالارض لقوله تعالى الفوا اليهم دغا فهم لا يصلون في عالمهم ولا خفا فهم رآه
ابوداود وقوله اذا جاء احدكم المسجد فليقلب فعلية وينظر فيها فان رأى
حيثاً فليمسحها بالارض ثم ليصل فيها رآه احمد وابوداود فان اقتضته
المصلحة ان لا يصلي فيها اما الخوف فتنه وتوقع مضرة او الظن فوان يصلي
راجحة خلعهما وصلى بدوفا كما صرح بذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال
ان اصول الشريعة تؤيده والعجب من بعض الاحناف الجهمية انهم يفتنون
على من صلى في فعلية ولا يغضبون على ما امرهم فانه جواز ذلك والمسئلة
مصرحة في كتبهم متفقة عليها ان يجوز الصلوة في الثياب والوقت من شرط
صحة الصلوة وجوبها ولو تفقدوا والمراد به ما يعبر وقت الضرورة والعلم وحى
بعده قضاء قد تقدم الكلام في اوقات الصلوة وتحديد ها والمراد ههنا
التنبيه على انه شرط الوجوب كما انه شرط الصحة وقد نطق بذلك الكتاب
والسنة فما لم يدخل اى وقت الصلوة ولو تفقدوا كما يام الدجاء من يسكن
في ناحية القطبين ومن صباها هم من قد يوجد عند ههنا مارا والليل

اربع وعشرين ساعة واما من كان عند هم النهار او الليل اقل من اربع و
 عشرين ساعة بما يكون به الغروب والطلوع فهو لا يصلون نحو امان صلى
 فاذا كان النهار عند هم ثنتين وعشرين ساعة مثلاً فاختار ان يصلوا الظهر
 عند الزوال ثم يقدر من وقت العصر بالقي اي فيكون نسبة ظل الشئ اليه في يومه ليساوي نسبة
 ظل مثله اليه في يومنا وبالعرب يدخل وقت المغرب ثم ان كان يغيب الشفق عندهم فلامر
 واصغر في العشاء والصبح لانه اذا غاب الشفق فالبحر لا محالة يكون موجودا
 عند هم وان لم يغيب الشفق فيصلون العشاء بعد المغرب بفصل يقدره
 على النسبة تناسب ضيق الوقت لديهم وتعديل وتناسب نسبة الفرق بين
 المغرب والعشاء عندنا بالنسبة الى ليلنا والمختار عندنا ان من كان ليلهم
 او نهارهم اربع وعشرين ساعة وكان ليلهم او نهارهم زائد اعلى الاخر
 بحيث يعدل عند هم مغيب الشفق ولا يتميز عن الفجر فهو لا يجب في حقهم
 التقدير بين المغرب والعشاء اذا صعب بل يصلون كيف تيسر مع التجري
 فان الدين ليس بما جعل عليكم في الدين من حرج وقد تقدم ان النبي صلى
 عليه وسلم في المدينة وجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا سفر ومطر
 وقال الراوي لئلا يحرج امته بقي الكلام في البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب
 الى ان تصل العشاء والفجر بل تطلع الشمس بعد الغروب بزمان لا يمكن
 ان يصل فيه اكثر من ثلاث ركعات فزعم البعض بعدم وجوب العشاء والفجر
 في تلك البلاد وكذلك في امراض تسعين التي يومها وليلتها سنة كاملة قالوا
 لا يجب هناك الا خمس صلوات في السنة وعندنا يجب ان يصل بالتقدير

استدل لا بمجرد الدجال فصل الله على ذي الدين القيم الصراط المستقيم
من لدن خير حكيم برؤف رحيم وقد رأيت منذ عهد بعيد لبعض
الناس كلاما في هذا المقام لا تذكرة الاذن وما ذكرته هو المختار لمطابقته
الاثر اما الصوم في تلك البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب فمعقوع عنه
لمكان الحرج وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولا يجب
في ارض تسعين لعدم علة الوجوب وهو شهود رمضان وان يستقبل
الكعبة اى يستقبل عين الكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد
وجوبا لا تقسم الصلوة المفروضة بدونه الا لضرورة او عذر كما سيأتي في
صلوة الخوف والا نافلة وسيأتي ذلك قريبا ان شاء الله تعالى لان من تمكن
من اليقين لا يعدل الى الظن والاحاديث متواترة بوجوب الاستقبال
قد نص على ذلك الكتاب العزيز وكون الاستقبال شرطا او فرضا هو مذاهب
الجمهور واختار بعضهم الوجوب وصحة الصلوة بدونه واختار من اصحابنا
الشوكاني وتبعه السيد علي عاده والحق ما قد منا ان من نفل الصلوة
الى غير القبلة بلا عذر عدم الاعتداد بصلوته ولزم القضاء عليه لما قد منا
انفا من الكلام على ايجاله بعضهم شرطا وقد عرفت ان هذا امر ذلك على ما
اصطلحوا عليه والا فلا يصل ان العمية ما طابقت الامر في الحل والفساد وعدم
الاجزاء ما خالف ذلك وصادما وكذا لك ما نفى عنه فانه فساد والعمل
فاسد وما ذكره من حدود الشرط والممانع فيجوز اصطلاح ولو رجع عن
المعصوم فالواجب اعتباره ونحن لا ننكره وانما ننكر الحصر فيه وما ذكر

الشوكا في فلا يمنع الا الشرطية او الفرضية للصلاة بحيث لا تصح بدونه لان
 تلك واقعات ضرورية ولها احكام تخصها وايضا هؤلاء الذين صلوا في الظلمة
 قد ذكر في نفس الحديث النهي بحجزوا عن معرفة القبلة اجتهدا وواجزوا
 وهو لا يشك ان صلواتهم كذا على حياله انما كان للضرورة وكذا صلواتهم
 في يوم القيمة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير القبلة لانهم صلوا
 الى الجهة التي ظنوها قبلتهم وذلك هو الواجب عليهم في تلك الصلاة فهذان
 الحديثان على ما فيهما من المقال لا يصلحان للنقض فيما بالك هو عند معارضة
 الاحاديث الصحاح المتواترة معنى ولا يصلحان لمعارضته نص الكتاب
 العزيز نعم فيها دلالة على رده مذهب من فرق في وجوب الاعداد بين بقاء
 الوقت وعدمه كما قال في السيل قلت والامر بالاستقبال في حديث المسئ
 صلواته حجة واضحة في ان الاستقبال في الصلاة لا بد منه ولا تجزئ الصلاة
 بدونه وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له مرات ارجع وصل فانك لم تصل فلما
 عجز ما قسم له انه لا يحسن غير ما فعل قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما اذا اتى به اجزأته صلواته اى ما لا بد له من الايتان بل واما تجزئ الصلاة
 اذ به فيما يروى عنه ابو هريرة في حديث سياقي ان شاء الله فاذا اتممت الصلاة
 فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث فقوله ثم استقبل القبلة
 واخر في المرد لان تعليمه ذلك بعد قوله ارجع فصل فانك لم تصل هو في
 معنى قوله لا صلاة لمن لم يصل على الصفة التي عملتها ولذلك جعل الفقهاء
 معيار الفروض الصلاة وسياقي الكلام عليه في باب صفة الصلاة ان شاء الله

فليتامل ومن كان خائفا يصلى الى اى جهة قد سر لانه معذور في سياق
 الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى ومن تعذر عليه مشاهدة الكعبة
 استقبال الجهة بعد التقوى اى كالأعمى الذى لا يمكنه او يتعسر عليه لمسها
 ولو بدليل والغائب عنها يتقوى الاستقبال الى الكعبة ويكفيه التوجه الى
 جهتها لان ذلك هو المستطاع له ولقوله عما بين المشرق والمغرب قبلة
 ربه ابن ماجة والترمذى وصححه وفى المنتقى وقوله فى حديث ابن يوب
 ولكن شرقوا وغربوا بعض ذلك واطال فى النيل على ذلك فان شئت
 فاسرجع اليه وقال الا ترم سألته الامام احمد بن حنبل عن معنى الحديث
 فقال هذا فى كل البلد ان الامكة عند البيت فانه ان زال عنه شيء او
 ان قل فقد ترك القبلة وقوله هذا فى كل البلد ان يعنى بهم يستقبلون
 الجهة ولو ظنا بعد الاجتهاد والتقوى ومن صلى فى سفينة تحت الكعبة توجه
 حيث شاء لا استواء بعد الجهات بالنسبة لما بينه وبين الكعبة وكذلك اذا
 كان فى ارض تحت عين الكعبة سواء سواء او كان فوق الكعبة فى الطيارة
 (يملون) وقد يقال فيما اذا كان تحت الكعبة انه يتوجه الى احد القطبين
 لما وقع على طول الزمن من التسطير فى جانب القطبين فمن تحقق ذلك
 او ظنه صحيحا فعليه ان يتوجه الى احدها اذ هما اقرب جهات الواصف
 تحت عين الكعبة ويلزم على المصلحة التوجه الى اقرب الدواس فيما بينه
 وبين الكعبة مثلا من كان فى الدكن (الجنوب) من الهند يتوجه الى المغرب
 لا الى المشرق وذلك لان التوجه الى الكعبة شرقا اذا كان فى الدكن من الهند

يكون بعد القوس بينه وبين الكعبة ١٩ درجة تقريباً وذلك يعادل
 خمسة أضعاف المسافة بينه وبينها إذا توجه إلى جهة المغرب تقريباً
 فالواجب في حق القادر أن يتوجه إلى الكعبة المعظمة من أقرب جهات
 حين إرادة الصلوة ولا تكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
 بالأصطولا بوالزوت الوياضية والبراهين الهندسية لأن نبينا صلعم
 قال نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ومن ههنا تترك نكتة جواز
 الصلوة مع ترك الاستقبال في نافذة السفر و صلوة الخوف ونحوها وعليه يحمل
 قوله تعالى إنما تولوا فمن وجه الله أي لما كان المتوجه لا بد أن يصادف جهة
 الكعبة في أكثر البلاد إلا أنه تارة يكون توجه إليها من قوس قريب وتارة
 من قوس بعيد فاغتفر هذا الفرق للمعذور ولمن يصل النافلة في
 السفر لتحقيق ذلك بالبرهان محل آخر ومن تحرى القبلة و صلى ثم علم
 أنه أخطأ فلا تلزمه الإعادة وفاقاً للإحناف وهو من ذهب سعيد بن
 المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم وعن الزهري ومالك وغيرهما
 تجب الإعادة في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد إذا اتقن الخطأ
 مطلقاً وهو المختار عند أصحابه وظاهر السنة تؤد هذه الأقوالين و
 قياً منهم على الحاكم الذي يجد النص بخلاف حكمه غير مسلم ولا صحيح
 لوجود الفارق باختلاف حقيقة المسألتين وما يترتب عليهما وإن أحدهما
 عبادة والآخر إثبات قضية بولاية والعابد يعمل لنفسه بظنه وذلك
 يقضى على غيره بحكمه وقد يتسأله في العبادات ما لا يغتفر في المعاملة

ولو رجعنا في هذه المسئلة الى القياس لكان القياس الصحيح الاتعاد الصلوة
بعد فعلها بالاجتهاد لان من اجتهد للقبلة وصل فقد اتى بما في وسعه و
لا يكلف اكثر منه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها يوضحه جلليا اذ نه
للتخائف ان يصلي اين ولى وجهه وكذا لك في نافلة السفر فالقياس على هذا
اولى من القياس على حكم الحاكم الذي ينقض اذا خالف النص على انه
قد ورد في المسئلة ما يجب الازعان والانتفاء له عن عبد الله بن عمر
قال بينما الناس يقيمون في صلوة الصبح اذ جاءهم ان فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستد امر والى الكعبة ومن ام
قوما في ليلة مظلمة فتحوى القبلة ووصل الى جهة وتحوى من خلفه فصلى كل واحد
منهم الى جهة غير الجهة التي صلى اليها الامام فمن لم يعلم ما صنع الامام حال
الصلوة اجزأته وقال للاحناف ومن علم فهو كمن تقدم عليه في الموقف
وسياقى حكمه لما تقدم ولان كل واحد منهم توجه الى القبلة في اعتقاده
بعد التحوي ولا يضرهم هذه المخالفة كمن صلوا اذن لك في جوف الكعبة والمبرج
من حيث النظر عدم الفرق بين من علم بها في الصلوة وبين من علم بعد
خلاف الشافعية مطلقا والاحناف في التفريق لان جعلهم من صلى كذلك
كمن صلى في جوف الكعبة يقتضى انه لا فرق ومن كان في سفينة تشبه التحوي
في الماء فيكفيه الاستقبال عند التحوي ثم ينم الصلوة ولا يبالي الى جانب
تحركت السفينة لانه معذور وكذلك حكم الويل الى المركب الدخان الذي

يمشي على سكة الحديد فيجوز الصلوة فيه ولو حين الحركة وإذا تغلر القيام
 أو الركوع أو السجود فيصلي قاعدا ويؤمى إيماء فأئله السر والحكمة في إيجاب
 مطلق الاستقبال هو كون الإنسان ذا وجهة بصورته وهيكله كما نرى ذلك
 ووجهته الباطنية أي قصده روحانيته تابع غالبا لتوجهه الصور الظاهر
 فلهذا كان من كمال الحكمة أن يوجه أهل الأمة الواحدة بالتوجه في عبادتهم
 إلى وجهة واحدة ولما كان من الثابت المحسوس أن الله خلق الأشياء
 مختلفة في حد ذاتها من حيث الطيب والخبيث والشرف والخسة والكمال
 والنقص ذلك على حسب حكمته الدالة على كمال ربوبيته بخلقه المتقابلة
 وكانت الكعبة المشرفة زادها شرفا وتعظيما أول بيت وضع للناس إلى غير
 ذلك مما اختصت به من الفضائل والصفات والشمائل وكانت محل ميلاد
 النبي صلعم وقبله إبراهيم واسماعيل عليهما الصلوة والسلام وكانت عظيمتها
 مركزا في قلوب العرب وقلوبهم مستعوفة بنجها وكانوا يظنون أنها محل تجل
 الرب ومركز نزول رحمته وهم أول من ظهر بهم هذا الدين فكان من كمال
 الحكمة أن يوجهوا باستقبال الكعبة المعظمة لتتحد جوامعهم كما اتحد دينهم
 لئلا يكون اختلاف وجهتهم سببا لاختلاف قلوبهم وبيت المقدس كذلك
 كان معظما وقبلة للأنبياء الماضين وحيث صرف الله قلوبهم إلى الإسلام
 فصا روايعادون الإسلام لم يبق فائدة في الاتحاد بوجهتهم ولذا جعلت
 القبلة إلى الكعبة بعد أن صلى النبي صلعم إلى بيت المقدس سنة أو سبعة
 عشر شهرا ولم تجعل الشمس قبلة وإن كانت أنوار الأجسام وأكبرها وأعظمها

حذر من الوقوع في الشرك والتشبه بعباد الشمس والقبلة الواحدة و
 توحيد الارادة اسرار يضيئ هذه المقام عن استيفاءها وبسطها وقد دل الحاط
 بجميع ذلك قوله ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات الآية قد وثق
 التامل فيها فان كل من بين شيعتنا من اسرار القبلة وتعيين الكعبة لهذه
 الامة فاما اخذ شيئا ليس بامر الله عليه هذه الآية الكريمة ومع هذا لم يهمل
 قلوب اخص الخواص سدى بل راعاها بهذه الآية الكريمة ليس المبررات تولوا
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ويقولون لله المشرق والمغرب فايها تولوا فتم
 وجه الله فسمي ان ربنا الحكيم العليم باب صفة الصلوة اي كيفيتها
 المشتملة على فرائض داخلية في ما هيئتنا وتسمي ركنا ايضا او خارجية عنها مقارئة
 لها وتسمي شرطا وعلى اللسان المؤكدة وغير المؤكدة ومن الاولى ما يجوز ليسيجوز
 السهو ومنها ومن الثانية ما تفوت بالتزكك وسيا في ذلك مقصدا ان شاء الله
 فاول فروضها النية وهي قصد العبادة المعنية التي يريد الشروع فيها وانما محلها
 القلب ولا يسكن التلفظ بها اذ لم يرد في ذلك نقل لا عن النبي صلى الله عليه
 ولا تابعيه ولا عن احد من ائمة السلف ولو كان في ذلك خير لسبقونا اليه
 فما يفعل المقلدون من الاحناف والشوافع من قولهم حين قاموا الى الصلوة
 نويت ان اصلي صلوة كذا (مثلا فرض الظهر) اربع ركعات مقتدا بهذه الامام
 مستقبل القبلة اداء الله تعالى وبعضهم يريد قبل ذلك التعوذ وقرأة البسملة
 ثم يقول نويت احصاها النية نويت ان اصلي وبعضهم يصلي على النبي صلى الله عليه
 التكبير ثم ينوي باللسان كل ذلك عادة فخرعة وخلة مبتدعة لا سنة متبعة

ما سمعنا بها في الامة السالفة ان هذا الاختلاق وقد قد منا ان كل بدعة
 في العبادات البدنية المحضة بدعة سيئة يجب الاحتراز عنها ولو فتحنا هذا
 الباب لسأل علينا الفتن موجاً موجاً اذ كل احد يجد في الصلوة اشياء
 من عند نفسه ويقول هذا احسن ليس به بأس وقد قال النبي صلى
 صلوا كما رأيتموني اصلي فكل من زاد على صلوته او نقص فهو خاطئ مخطف
 سواء كان حنفياً او شافعيّاً او سنياً او شيعياً والاصل في اعتبار البدنية و
 افتراضها قوله انما الاعمال بالنيات الحديث وقد اجمع على افتراضها الائمة
 الاربعة وغيرهم من المجتهدين وهل يجوز تقديماً على التكبير قال ابو حنيفة
 واحمد يجوز تقديماً بها بمن يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون بمقارنة
 للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال من ائمة الشافعية اذا قارنت النية
 ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال النووي اما المتأخرون منهم المختار
 انه يكفي المقارنة العرفية العامة بحيث لا يعذر غافلاً عن الصلوة اقتداء
 بالاولين قلت هذا الاختيار مرجح وهو المطابق لما قرره اصحابنا والله اعلم
 ثم التورية لفظاً وقد اتفق على فرضيتها الائمة الاربعة وصح عن الزهري انها
 سنة بالتكبير خلافاً للاحناف واستدلوا بان التكبير هو التعظيم لغة وهو
 حاصل باي لفظ دل عليه ولو كان بغير العربية كالله اجل واعظم والرحمان
 اكبر واجل اولاه الله اولاه الله بزرگ ست وهو منقوض لان التكبير
 يطلق ويؤديه التعظيم ويطلق ويؤديه قول القائل الله اكبر ودلالة على
 هذا الثاني دلالة عرفية شرعية وهي مقدمة على اللغوية لقوله تعز و ربك

فكبر ولقوله في حديث المسح صلوته اذا قمت الى الصلوة فكبر ولقوله ٤
تحريرا التكبير واصرح من ذلك قوله لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يضع
الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وصح انه صلح ان
يقتصر صلوته كان وقد قال صلوا كما رأيتموني اصلي وهذا الحديث يدل
على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوة من الافعال
والاقوال الا ما ثبت تركه عنه صلح احيانا والتخفيف فيه ويؤكد الوجوب فيها
بيان الجمل قوله نعم اقيموا الصلوة وسياق ان شاء الله بيان ذلك ومن كان
يحسن التلفظ بالعربية لم يجزئه الا بها خلافا لابي حنيفة رحمه من عجز ترجم
الى اى لغة شاء لان ذلك مستطاعه ويجب عليه التعلم وقد دل الشرع
على وجوب التفقه فيما لا يد منه وما لا يتروا واجب الادب فهو واجب ويجزى
ذلك في كل واجب قولي واذا فرط في التعلم هل يجب عليه قضاء ما صلى
بالوجه مدة التفريط قال الشافعية نعم قالوا ويجب على الاخرس تحريك
لسانه على مخارج الحروف اذا امكنه ذلك ولا يبعد قولهم لان الميسوم
لا يسقط بالمعسوم وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدون
او بعضهم لاتباع في ذلك فان كثروا فلا بأس بالبلغ كما هو مسوم في
الجماعات الكبيرة فيها ناس يبلغون تكبيرات الامام الى من وراءهم وقد
يستدل على ذلك بصلوته صلى الله عليه وسلم في مرضه بالي بكر والناس
يقتدون بصلوة ابي بكر قال الشافعية وكذا الاحتاف واذا نوى برفع صوته
الاسم فقط او اطلق بطلت صلوته وقولهم مردودا مرة صلى الله عليه وسلم

بالتسليم تذكيروا لها الامام نعم ينبغي ان ينوى الذكرا والاسماء مع
 خروجها من خلافهم ورفع يديه بحيث يحاذي كفيه بمسكبيه واصحابهم
 اذنية مقارنا للتكبير ولا يضرتاخير وتقدير يساير ورفع اليدين عند
 تكبيرة الاسماء جميع عليه بل قال داود وبعضهم بوجوبه وحده هو ذكرناه
 وفاق الاحناف والشافعية وما ذكر صاحب الهداية عن الشافعية من ان
 الرفع عند هم الى المنكبين غير صحيح بل الموجود في كتبهم هو ما ذكرناه كافي
 التحفة وغيرها ويضع اليمنى على اليسرى ثم يضعها على صدره كحديث
 واثل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع
 يده اليمنى على يده اليسرى على صدره اخبره ابن خزيمة في صحيحه وصححه
 وقال الاحناف تحت السرقة واستندوا بما يروى عن علي عليه السلام السنة
 وضع الاكف على الاكف تحت السرقة اخبره احمد وابوداود وهو ضعيف غاية
 الضعف وهذه التختية لا غاية لها فبعض الجهالة منهم تبلغ اصبغة الذكر
 وهو سوء ادب عياذ بالله وقال بعضهم المقصود من الوضع تستاء الذكرا
 وهو عجيب لانه كفى بالتوب ساترا وقال الشافعية فوق السرقة واستندوا
 بحديث واثل الذي ذكرناه وهو لا يدل على مرادهم وعن امامنا احمد بن
 حنبل روايتان كالمذهبيين ورواية ثالثة انه يخبر بينهما قال الترمذي
 والكل واسموبه قال الاوزاعي وابن المنذر وشيخنا ابن تيمية لكنه قال
 على الصدر اولى وعن مالك روايتان احدهما انه يضع تحت صدره والثانية
 وهي المختارة عند اصحابه انه يمسها ولا يضع احدها على الاخرى واليه

ذهبت الامامية والزيدية فمن جعل الامر سال من شعائر الوافض فقد
 اخطأ غير ان الاولى والاوفق بالسنة هو الوضع على الصدر بعد الفراغ
 من الاقامة وتسوية الصفوف ان كان اماما لمحمد بن النعمان بن بشير قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صفوفا اذا قمنا الى الصلوة فاذا استويينا
 كبر ومن طويق اخرى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في
 الصفوف كما يقوم القدر حتى اذا ضان ان قد اخذنا عنه ذلك وفقهنا قبل
 ذات يوم بوجهه اذا مر جل منتبذ بصدرة فقال لتسبون صفوفا ولين الف
 بين وجوهكم اخرجوه مسامحة والتزمذي وصحجة كذا في النيل ومن فزعها
 القيام في فرض للقادر غير المعذور اى ولو في فرض صبي لقوله صلى
 لعمران بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فعاذ فان
 لم تستطع فعلى جنب روى البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما صلوة النقل فسيأتي واما غير القادر كما يرض
 والمعدور كمن كان في سفينة وخاف السقوط في البحر لظروعه ودران او
 في الويل وخاف ان يسقط فتصيبه نكابة فقد دل الحديث المتقدم على انه
 يعتاض عن القيام ما استطاعه من تقعود وغيره ما ذكر في الحديث ولا يعمل
 عن مرتبة الى ما دونها الا عند عدم الاستطاعة كما هو صريح في الحديث
 ولا عبادة بندرة العذر وكثرته اذ الم يقيد ذلك صلى الله عليه وسلم بخلاف الشافعية
 ووافق الاحناف ويشترط للقيام ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان
 ينصب فقاس ظهره فان وقف منحنيا او مائلا بحيث لا يسمى قائما مع استطاعته

لم يكفه فان صلى كذلك لزمته الاعادة كما دل على ذلك حديث المسئى صلواته
 فان لم يطبق ذلك وصار كواكم اجزائه لانه اولى من القعود كما تقدم في الحديث
 ويلزمه ان يزيد في الانحناء لمكوعه ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود
 قام وفعلها بقدر امكانه اي يومي ايماء لها ويجعل ايماء السجود اخفض
 من الركوع لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امرتكم باسم
 فانوامنه ما استطعتم الحديث لا احفظ لفظه الا ان كان الحديث المار
 انقاي دل على جواز ذلك فتأمل وقيل اذا لم يقدر على الركوع والسجود فيصلي
 قاعدا ويومي ايماء ولم يجد لهذا ادليلا يعتن عليه واذا صلى قاعدا فيكون
 الاتعاء الا اذا لم يستطع غيره وليس بعد التخيير دعاء الاستفتاح ثم
 التعوذ وليس لها اي لكل مصلي والمأموم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شفع
 الامام في القراءة فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة ثم ينصت وقال الشافعية
 يسن له ايضا اذا ادرك الامام في القيام ولم يحف فون قراءة الفاتحة او بعضها
 وقوله صلعم لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب يرد عليهم وقد ورد الافتتاح بأدعية
 كثيرة ايها فعل فقد احسن والزام الحنف سبى انك اللهم وبحمك وعد
 الالتفات الى ادعية اصم واخوى منه مما يقضى منه العجب ولو افتقر بدعاء
 غير ما ثور ولا من انقض للصلوة كفاة والاولى الما ثور منه اللهم يا عبد بيني
 وبين خطاي اي كما يا عدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاي اي
 كما ينقي الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاي اي بالنبل والماء
 والبرد اخرجها الجماعة الا الترمذي ومنه الله اكبر كبرياؤا الحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة واصيلا وقال الشافعية افضلها ما رواه على كرم الله وجهه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة قال وسبغت وجهي
للذي قطر السموات والارض حقيقا مسلما وانا من المسلمين اجعلوني
وتسلكي وجهي اي وما في الله رب العالمين لا تترك لي له وبذلك امرت وانا من
المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني
لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف
عني سيئها الا انت لميك سعد بك والخير كله في يدك والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك ثم ذكر ادعية للركعة
الى اخر الحديث واقصر بعضهم على بعضه الى قوله وانا من المسلمين اخبره
احمد ومسلم والترمذي وصححه فان شرع في التعوذ او في القراءة قبله فاتاه
ولم يقرأه لما ورد من رواية ابى هريرة محمله بآية التأكيد والقراءة اما التعوذ
فقد قال تعوذ اقرأت القرآن فاستعن بالله من الشيطان الرجيم والحديث
الى سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة استفتح ثم
يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفخة
رواه احمد والترمذي وقد مر في التعوذ بالفاظ كلها متقاربة وكما معا وخير
فبايها تعوذ كفاه وهل يتعوذ في كل ركعة قبل كل قراءة والحديث وارد في
فعله ذلك في اول ركعة لكنه لم يأت ما يدل على منع الاتيان في كل ركعة وحسب
الاية يدل على مشروعية ذلك قبل كل قراءة فالظاهر استحبابه في كل ركعة

كما هو من هب العطاء والحسن و ابراهيم و راجح من اصحابنا الشوكا في الانقياد
 عليه في الاولى والله اعلم ومنها القراءة وتعين الفاتحة لكل ركعة اما مطلق القراءة
 فقد اتفق الامة الاسريجة على فرضيتها في صلاوة الامام والمنفرد في ركعتي الفجر
 وفي الركعتين الاوليين من غيرها قال في رحمة الامة واختلفوا فيما عد ذلك
 فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من الصلوات الخمس قال ابو حنيفة
 لا يجب القراءة الا في الاوليين قلت وكلام الهداية ظاهر في انها فرض في كل ركعة
 وليس الخلاف الا في تعين الفاتحة وسياتي الكلام عليه ثم قال وعن مالك
 روايتان احمد هما كمن هب الشافعي واحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في
 في ركعة واحدة من صلواته سجد السهم و اجزأته صلواته الا الصبر فانه
 ان ترك القراءة في احد ركعتيه استأنف الصلوة وما ذكرنا في المتن يعلم القارئ
 والنوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من السنن والنوافل الرباعية اما
 السورة فسنة كما سيأتي اما المأموم فقال ابو حنيفة لا يجب عليه القراءة سواء
 جهرا او اماما خافت بل لا تسن اليه بحال وكذلك قال مالك واحمد لكن كره مالك
 قراءته فيما يهرق فيه الامام وان لم يسمع قراءته واستحب احمد ان يقرأ فيما خافت فيه
 الامام والمعتدل عند اصحابنا والشافعي افتراض القراءة على المأموم مطلقا يهرق
 الامام ام اسر في كل ركعة وعن الاصم والحسن بن صالح ان القراءة قد توافقت
 في تعيين قراءة الفاتحة فيما ذكر فقال الشافعي ومالك واحمد في المشهور عنده
 تتعين وهو المعتدل عند اصحابنا وقال الاحناف ان قراءتها الفاتحة اتم واجزأ
 صلواته وقال ابو حنيفة اقل ما يجزئ به أية ولو قصيرة ولو بالفارسية فيكون عنده

مثل مثل ما متان او توجهت وباع سبأ كما حكى الفقهاء من الشافعية و
 على هذا القول يجوز بعض الحنوف ان يقرأ آية هي كلمة وكذا آية هي حرف
 واحد نحو ص اوق اوت لانها آيات عند بعض القراء وكان رجل من الحنوف
 يصله فاذا قام ما توقف حتى قد مر ما يقرأ آية واحدة ان مر كرسفالة جلاى شئ
 تقرأ وانت قاتر قال اقول ساق تقرأ كرسفالة السنين اشارة الى سبحانه اللهم
 والالف الى الفاتحة والقاف الى سورة الاخلاص وقال جمل انى يوسف اقل ذلك
 ثلاث آيات فصاروا آية طويلة واستدلوا على ذلك بقوله تقرأ او اما تيسر
 من القرآن قالوا لان الزيادة عليه بخير الاحاد لا يجوز لكنه يوجب العمل
 فقلنا بوجوبهما اى فالواجب عندهم هو ما ثبت بالسنة والقرض ما ثبت
 بالقرآن وثرك الواجب اخر والعبادة مجزئة بخلاف القرض وهذا تفريق
 بين احكام الشرع بلا دليل فانه لا يجوز التفريق بين الله ورسوله صلعم
 والكل له نعمة الا بتوسط صلعم واحكام الشرع كلها من عند الله والله يقول
 ولو تقول علينا بعض الاقاويل الآية وقال وما ينطق عن الهوى وقال
 ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يغفروا بين الله ورسوله الآية ونقول
 الزا ما كيف زدتم على كتاب الله ان نبتخوا باموالكم وقد مرتم المهر بعشرة دراهم
 فصاعد ابرواية ضعيفة منكورة بل موضوعة وكيف زدتم على كتاب الله والسارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهم ابرواية ضعيفة منكورة لا قطع في اقل من عشرة
 دراهم وكيف زدتم على كتاب الله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقران
 ويوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقلتم ان الانبياء لا يورثون

واستدل للتم على ذلك بخبر الواحد ونظائرهما كثيرة لوبينا كلها طال المكتاب
 فإن قيل ان القرآن متواتر بالاسانيد المعتبرة فتبوتها يقيني بخلاف احاد
 السنة قلنا ان الاحاد بالنسبة الى حال من بلغته قد تغيد اليقين ايضا
 ولو اسانيدنا في ثبوت حديث منها لم يجوزنا ان نثبت به على ائمة حكماء ولو نزلنا
 فضلا عن الادياب وايضا استصحاب بقاء الحكم وعمومه انما هو ظني فرفع
 هذا الظن لانه لا يجوز بالسنة حتى لو سلمنا ان احاديث الاحاد المعتبرة ظن
 وقد مر البحث في ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب وايضا استدلالهم
 بهذه الآية لا يستقيم اذ فيه افتراض ما تيسر من القرآن وذلك مختلف
 باختلاف الأشخاص فمن الناس من يتيسر عليه قراءة ربع القرآن او ثمنه
 فيلزم افتراض هذا القدر عليهم وايضا استدلالهم بالآية على محل
 النزاع هو صرف الآية عن المراد منها ووضع لها في غيره وضعها وغاية
 ما يمكن ان يقال ان ظن المجتهد اداة الى ما قال فهل يسوغ مرد السان
 الصحيحة وما تواتر من عمله صلعم وعمل اصحابه بمثل هذا الظن و
 الاجتهاد وايضا ح ذلك ان الله فرض على رسوله صلعم اول ما فرض قيام
 الليل اي معظه بان يزيد على نصفه واكتفى منه بقيام نصفه وانقص
 منه قليل اي لم يكلفه التقدير اليقيني لان ذلك يقتضي كثير مشقة و
 لم يكن حين ذلك ساعات فامتثل صلعم امر به وقام هو واصحابه كل ليلة
 حولا كاملا وقيل اقل وقيل اكثر حتى ومرت اقد امهم وسوقهم ثم خفف الله
 عنهم ونسب وجوب قيام الليل بقوله تعالى في هذه السورة ان ربك يعلم ان تقوم

ادق من تلقى الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين معك والله يفيد
 الليل والنهار علم ان لن تحصى فتأب عليكم الآية وما يدل على نسخ قوله
 ومن الليل فتجده به فافلة لك عسى ان يبعثك ربك مقام محمود او قد لت
 الاحاديث المتواترة معنى وحكما على نسخ وجوب قيام الليل فان الله تعالى
 انا لله عن الحرج وعفا عنهم ما اوجبه والتزموه من قيام الليل هو المراد
 من قوله فتأب عليكم وما يزيد ذلك بيانا مرة بالتجديد نافذة والنافذة غير
 الواجبة ثم حسن له ذلك بما يبعث همته بغاية النشاط والسرور با جعل
 هذا التجديد من اسباب ما قدر له يوم القيامة من المقام المحمود وهو خاص
 له صلعم والسبب تايم سببه فلا تدخل الامة في هذا الخطاب بالقصد
 الاول فاستجاب التجديد للامة انما هو من باب التماسي به صلعم واطلق
 على صلوة الليل القيام لانه معظمها واشققها وذكره تلاوة القرآن فاذا خفف
 عنهم التلاوة فقد خفف عنهم القيام وعلى ذلك فالقاء في قوله تعالى فاقروا
 ما تيسر من القرآن للتقرين والتعقيب وابقاء لقيام الليل وصلوته على الليل
 والاستحباب بعد الافتراض والايجاب والمراد بما تيسر من القرآن ما سهل
 عليهم من صلوة الليل والالزام ان تكون صلوة الليل مطلقة غير مشروطة
 ولا مستحبة وهذا لا يقوله الاحناف فتعين ان المراد بالقرأة في هذه الآية
 هي الصلوة والامر للندب بدليل الاحاديث الواردة لعدم وجوب قيام الليل
 واللفظ لا يدل على حقيقته ومجازة معا كما تقر في الاصول والاصناف فغلطوا
 في تفسير المراد بالقرأة كما عرفت وغلطوا ايضا في تعيين المقدار الذي يجزى

ويكتفى به لأنه على تسليم قولهم ان المراد بقراءة ما تيسر من القرآن هي قراءة
القرآن في القيام في الصلوة يكون تقديرهم ما ذكره غلطاً بين ان ما تيسر
من القرآن هو معظم صلوة الليل الباقية عليهم نفلاً واستحباباً فلا يجوز حمل
القراءة المتيسرة على آية قصيرة ككلمة او حرف كما هو مذهب الزمام ابي حنيفة
ولا على آية طويلة او ثلاث آيات فصداً كما هو قول محمد بن ابي يوسف لان ذلك
مخالف للعدل في اخذ معاني القرآن مما دل عليه سياقه وتحمي خطاياه
اما استدلالهم بقوله تع وقرأوا ما تيسر من القرآن على القراءة في قيام المكتوبة
فهم مخالف لمنطوق الآية ودلالة سياقتها لما عرفت من انها في صلوة الليل
وجوباً ثم استحباباً ونفلاً واذا كان قراءة ما تيسر من القرآن يراد به هنا صلوة
الليل فهو مجاز اراده المتكلم فلا يجوز لنا حملها على غير ما اراده وان كان حقيقة
وان كان يراد به القراءة في صلوة الليل فقد عرفت ما تقدم انه لا يطلق الجزء
على الكل الا مزية تخصه ككونه اهمها ومعظمها وعليه فلا يعقل تحريده
بما حذوه من آية قصيرة او طويلة وعندنا لا يصح ان يقال ان قيامكم معظم
الليل شاقوا كتحوا عن بقراءة آية هي كلمة او حرف ان هذا مما يجمل عن كلام الله
وايضاً العطف في قوله تع وقرأوا ما تيسر منه واقيموا الصلوة يقتضي المغايرة
ويعين المراد بقراءة ما تيسر منه هي صلوة الليل المستحبة وعليه والتقدير
صلوا ما تيسر من صلوة الليل واقيموا الصلوة المكتوبة وهذا ظاهر خبرنا عليه
ومن رام غير ذلك فكلامه لا يتخلو عن تكلف وعدول عن الظاهر فتقول ايضا
لا خلاف عندكم ان المصلحة اذا شرع في قراءة آية تعينت عليه ووجب عليه اتمامها

وكانت هي الفرض المعين عليه قراؤها من القرآن وانما كانت هي
 فرضه بتعيينه وشروطه فيها وذلك من عجب تناقضكم فهلا وسعكم ان تقولوا
 بتعيين اقراض قراءة الفاتحة لتعيين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 وسلمكم من التناقض والحجاة على مخالفة السان الصحيحة اللهم سلو سلم
 واستدلوا ايضا على عدم تعيين الفاتحة بما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 انما تيسر محل من القرآن والجواب انه قد ورد في هذا الحديث نفسه ايضا
 بلفظ اقرأ بام القرآن فقوله ما تيسر مجمل مبين او مطلق مقيد او غيرهم مفسر
 بذلك لكون الفاتحة هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها من قراته صلعم لها في كل
 صلوة او لعل ذلك في حق من عجز عن الفاتحة وكان يحفظ غيرها من القرآن
 كما جاء في بعض روايات هذا الحديث ايضا عند العجز عن قراءة القرآن بلفظ
 فان كان معك قرآن والافاحم الله وكبره وهله وقيل ان المراد ما تيسر زاد
 على الفاتحة جميعا بين الادلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة
 قال في النبل وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بان حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 يصرح ما ورد في غيره من الادلة المقتضية للقرضية واما على القول بانه
 يؤخذ بالزائد فالزائد فلا اشكال في تحتمل المصدر الى القول بالقرضية بل القول
 بالشروطية لما عرفت انتهى واذا عرفت ان الزيادة لا تدل ولا تتعين في محل النزاع
 وان حديث النبي صلى الله عليه وسلم صلواته لا يجب ان تقتصر فروض الصلوة وواجباتها فيه
 ولا تلغى به الزيادات اذا وجدت في غيره من الاحاديث المعتمدة فلما في تعيين
 الفاتحة واقترانها او اشتراطها في الصلوة حديث عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال في المنتقى رواه الجماعة وفي لفظ
 لا يقرون صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح
 وقد رويت احاديث متعددة صحاح بعضها وفي النيل زاد فيه مسلم وابوداؤد
 وابن حبان لفظ فصاعد الكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري واعلمها
 البخاري في جزء القراءة والحديث معروف من طرق اكثرها صحاح ولم ينقل
 عن النبي صلعم ولا عن احد من اصحابه ولا من بعدهم عن يوثق به ترك
 قراءة الفاتحة حتى ولا عن احد من الخالفين في تعيينها ولا شك ان ذلك عمل
 مجمع عليه بين الامة وهذا العمل هو مبين للصلوة التي امر الله بها في كتابه
 قالت امرت لقراءة الفاتحة القادر على قراءته هو تارك لما امر الله به وعلمه يسوقه
 صلعم في بيان كتابه ولو كان يجوز الاكتفاء بقراءة آية قصيرة او طوية عن الفاتحة
 لوجد فيه نقل او عمل عن المعصوم صلعم او عن احد من اصحابه وحيث لا فهو
 راي منكرو قد عرفت ما فيه ويقال للاحناف انهم تستدلون بحديث المسني
 صلواته على عدم افتراض الفاتحة ثم تتركونه في افتراض التعديل فتلخذون
 متى شئتم وتتركون متى شئتم وهل هذا الا شئ عجاب وفيما زاد خلاف اي
 اختلفوا هل يجب قراءة شئ من القرآن زيادة على الفاتحة فقال بعض
 اصحابنا يلزم ذلك وعزاه في النيل الى جمع من العلماء وبكلامه يشعر
 بترجيح ذلك والحق عندنا خلافه وانه لا يقرب في القيام من القراءة غير الفاتحة
 وقد عرفت ضعف الزيادة المذكورة ويمكن ان يقال المراد بقوله فصاعدا
 على تسليم ثبوته دفعه وهو محض الحكمة كما قال الحافظ وقد سبق الى هذا المعنى

البخاري في جزء القراءة فقال ان قوله فصاعدا نظير قوله لا تقطع اليد الا في
 ربع دينار فصاعدا او يحمل ذلك على النذب والاشتجاب جمعا للحديث
 انتهى لمخصما من النيل وفيه وقد عورضت هذه الاحاديث اى احاديث
 الزيادة على الفاتحة بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن ابي هريرة رضي قال
 في كل صلوة يقرأ فيها اسمعنا رسول الله صلعم اسمعناكم وما اخفف عنا اخفينا
 عنكم وان لم تزد على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ثم قال وقد اخرج
 ابو عوانة هذا الحديث كراهية الشيعيين اذ انه زاد في اخوة وسمعه يقول
 لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وذكر ان الحافظ رحمه الله رفع الكل واستشكل ذلك
 بالنسبة الى جميع الحديث انتهى لمخصما قلت واذا اضم رفع ما اخرج ابو عوانة
 من قوله وسمعه اى النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب وبعده وان زدت فهو خير فلا ريب ان ذلك صريح في عدم لزوم
 ما زاد على الفاتحة واين من ذلك واصح واولى منه واصح منه صلى الله
 عليه وسلم لهم عن القراءة خلفه الا بام القرآن وسيأتي ذلك ولو كان شئ
 غيرها من القراءة فرضا لاستثناه معها وحيث لا نعين انه لا يجزئ قراءة

غير الفاتحة وان استحب وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها وفي استحب الجهر
 بها خلاف والراحم عدم الجهر اقول قد اختلف العلماء في ان البسمة هل هي
 آية من كل سورة في اولها ام لا بعد اتفاقهم على انها آية من القرآن في سورة
 الفلق قال في النيل وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط ومن كل
 سورة او ليست باية فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطائفة وعطاء

ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير
 براءة وحكى عن احمد بن اسحق وابي عبيد وجماعة من اهل الكوفة ومكة واكثر
 العراقيين وحكاها الخطابي عن ابي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي
 في الخلافيات باسناد عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وسفيان الثوري
 وحكاها في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة
 فقط وحكى عن الازواجي ومالك وابي حنيفة وداود وهوراية عن احمد
 انها ليست بآية من الفاتحة ولا من سائر السور في اوائلها وقال ابو بكر
 الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة
 وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيدة وحكى هذا عن
 داود واصحابه وهوراية عن احمد واعلم ان الامة قد اجتمعت ان لا يكفر
 من اثبتها ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرقا جميعا عليه
 او اثبت ما لم يقل به احد فانه يكفر بالاجماع انتهى فتأمل هذا الاختلاف
 الذي لا مزية فيه لانه لو كان آية من الفاتحة ومن اول كل سورة غير سورة
 براءة اذ قد علم قطعيا ثبوتها خطأ في المصحف القديم في اول كل سورة
 البراءة وانفق القراء السبعة على قراءتها في اول كل سورة حين
 يقرؤونها ابتداء وفي حالة الوصل بين اول سورة واخر سورة قبلها
 وروى عن اكثرهم قراءتها ومن لم يقرأها في هذه الحالة فعدم قراءته
 لا يكون دليلا قاطعا على انها ليست من السورة لاحتمال ان يكون تركها
 لانها مشتركة بين جميع السور البراءة او ان ذلك مما اختلفت فيه

القرأة في حالة الوصل رحمة بهذه الأمة وعليه تكون حالة الوصل كما يجوز
فيه الامر ان اعني قرأتها وتركها لكل ما اختلف فيه القراء وهذا هو احسن
ما يقال في الجواب عن البيرواديل هو المتعين وان كان لم يصرح به احد قبلي
اي لم اقف عليه لاحد والله اعلم وما ذكرته يدحض التشكيك في قوائدها
قراءة اما ما استدلل به المانعون النفاة لقراءتها في كل سورة من الاحاديث التي
لم تصرح بالجهر بقراءتها في الصلوة او بعدّها من بعض آيات السور وذلك
لا يدل على انها ليست بأية من كل سورة اما عدم الجهر فظاهر اما عدم
النصر فبعدّها آية من سورة الملك فيظهر جوابه مما تقدم على ان الحديث
من الاحاد المختلف في صحته فهو لا يصلح لمعارضته ما قد مناه من الاجماع
على ثبوتها خطأ وقراءة على انها معارضة باحاديث انبأ بها في القرأة صريحاً
كما في الصحيحين عن قتادة قال سئل انس رضي الله عنه كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال
كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم حمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد
بالرحيم وعن امر سلمة رضي الله عنه عند احمد وابي داود نحوه مع زيادة بيان ذلك
في قراءة الفاتحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
انا اعطينا الكوثر الى آخر السورة فقرأه احمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى يترن عليه بسم الله
الرحمن الرحيم فقرأه ابو داود والحاكم وصححه على شرطهما وقال فيه الذهبي
اما هذا فتثبت وقال البيهقي رواه البزار أيضاً بأسنادين رجال احدهما ويدا
وذاك وعدم تعيين ما استدلل به الناقلون على النفي ثبت لدينا يقيناً ان البسملة

على
قلت والاولى
قوائدها وعليه
مشي احفظ
من احبابنا
حيث يقرأونها
س في اول كل
سورة اذا كانوا
في الصلوة ١٢ منه

آية من الفاتحة كما هي آية من أول كل سورة غير البراءة وإنما اطلنا هنا بعض
 الاطالة لما في ذلك من كثرة الاختلاف الذي ربما انقضى بالنظر الى الحجة ولو هتكت
 الباحثون الى ما ذكرناه أنفاً من الجواب عن شبهة اختلاف القراء في تلاوتها عند
 وصل أول سورة يا خرم قبلها لما وقع والله أعلم هذا الاختلاف - أما مسألة
 استحباب الجهر والاسرار بها فالأحاديث متجاذبة ومتعارضة فيها وعدة من
 قال بالاسرار هو ما روى عن النس والرواية قد اختلفت الفاظها عنه فتارة
 يروى عنه أنه قال لم اسمع أحد منهم يجهر فتارة لا يجهر من ولم يكونوا يستفتون
 بيسم الله الرحمن الرحيم وتارة لم يكونوا يذكرون وتارة كانوا يسرون الخ هذه
 الروايات عن النس تدل على أن الاسرار بالبسملة هو النسبة لكن يضعف ذلك
 ما رواه أبو سلمة قال سألت النس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتي بالحمد
 لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك سألتني عن شيء ما حفظه
 وما سألتني عنه أحد قبلك الحديث أخرجه الدارقطني وقال هذا صحيح الإسناد
 كذا في النيل فإذا كان هذا حال الراوي فلا يبعد لو قد من أحاديث الجهر لاسيما
 وقد روى عن النس نفسه ما يدل على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 كما في الصحيح وقد تقدم أنفاً فلا تغفل وروى الشافعي بأسناده عن النس
 أيضاً قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلوة جهر فيها بالقرأة فلم يقرأ باسم الله
 الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانس
 يا معاوية نقصت الصلوة إن بسم الله الرحمن الرحيم وإن التأكيد إذا خففت
 ورفعت فكان إذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرج

قطنو

الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وقد رويت احاديث مرفوعة
 تدل على الجهر بالبسملة في الصلوة وقد اختلف في صحة بعضها ولا شك في
 ان مجموعها صالح لا محتاج فلا يبعد تقديمها على ما روي عن النس في عدم
 الجهر لان المثبت مقدم على النافي لاسيما وقد اعترف النس بعدم حفظه
 لذلك وثبت الجهر عند المهاجرين والانصار مقدم عليه وروايتهم
 اعترف بذلك ايضا فرواية الجهر عنه مقدمة على غيرها لما عرفت كذا قيل
 وفيه ان النس لم يحفظ عدم الجهر ولا حفظ الجهر وما روي عنه في الصحيح ليس
 فيه لفظ في الصلوة والاحاديث الباقية التي استدلت بها على الجهر كلها ضعاف
 لا تقوم بها الحجة قال في السيل وقد جمع القرطبي بما احاصله ان المشركين كانوا
 يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلعم قالوا انه يذکر من الائمة يعنون
 مسيئة فامران يخافن ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلواتك
 ولا تخافت بها قال الحليم الترمذي فيقه ذلك الى يومنا هذا على ذلك الرسم و
 ان زالت العلة وقد روي هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط عن عبيد
 ابن جبير قال كان رسول الله صلعم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان
 المشركون يهزأون بمكاء ونصديية ويقولون محم يذکر الله الائمة وكان مسيئة
 الكذاب يسمى رحمان فانزل الله ولا تجهر بصلواتك فتسمع المشركين فيهزأون بك
 ولا تخافت عن اصحابك فلا تسمعهم واه ابن جبير عن ابن عباس في ذكره النبوة
 في التيسير وهذا جمع حسن ان محم هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال
 في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون قال الزيلعي الحنفى هناك في اسرار البسملة

احاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسنة الترمذي ومنها حديث
 عائشة رضي الله عنها ومنها حديث ابي سعيد بن المولى اخو جده البخاري و
 منها حديث ابي هريرة حسنة الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان ومنها
 حديث النسائي الذي ذكرنا واحديث النسائي الذي ذكرناه الجهر ليس فيه
 قوله في الصلوة فلا حجة فيه واما ما روي الشافعي من حديث معاوية
 فمداراه على ابن خيثمة ضعفه النسائي وابن معين والدارقطني وابن المني
 مع اضطراب في اسناده فلا تقوم به الحجة ثم ذكر كلاما طويلا قال شيخنا
 ابن القيم في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 تارة ويخفيها اكثر مما يهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها دائما فحصل ما ذكرناه
 انه سيان عندنا من فعل من هجر واسرار واسرار اسرار واكثر ولا تسقط
 عن الاموم ولو مسيقا قد تقدم ذكر اختلاف العلماء في افتراض قراءة
 الفاتحة في حق الامام والمنفرد اما المؤتمرون فقال ابو حنيفة لا تجب سواء هجر
 الامام او خافت بل لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وقال مالك واحمد
 لا يقرأ اذا جهرا امام استدلال المسقطون بقوله تعوا اذا قرئ القرآن فاستمعوا
 له وانصتوا الآية ويقولون عوا اذا قرأ فانصتوا وقوله عهل قرا معي احد منكم
 انما فقال برجل نعم يا رسول الله قال فاني اقول ما لي ان اذع القرآن قال
 فانهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجهر فيه من الصلوات
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوداود والنسائي و
 الترمذي وقال حديث حسن اما حديث من كان له امام فقراءة الامام القراءة

فهو ضعيف الاسناد ومع ذلك فالصحيح انه مرسل واستدلوا ايضا بقوله
لما قرأ خلف بعضهم بسبح اسم ربك الاعلى ايكمر قراوا ايكمر القارى فقال الرجل
انا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها وهو متفق عليه واقول ان من افترض
القرأة على الامام والمنقرد بقوله نعم فاقرأوا اما تيسر من القرآن لا يمكنه التفريق
في ايجابها على الامام دون المؤتم لان قوله نعم فاقرأوا اما تيسر امر لكل مكلف
فهو عام وذلك على ما يقتضيه مذهبهم كقوله نعم اقيموا الصلوة فانه عام
بالانفاق ولا فرق بين الامرين ولا يجوز له تخصيص الآية بخبر واحد مرسل ضعيف
وهو قوله من كان له امام فقرأة الامام له قراءة لان التخصيص عند زيادة
والزيادة نسخ ثم قوله نعم واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية عام بالنسبة
الى المأمورين والمأمور به فلا فرق من حيث دلالتها بين امام ومؤتم ولا بين
متفرده وعاكف يتلو في ناحية المسجد واذا تعارض عموم الايتين فاما ان يضرب
بعض القرآن ببعض حيث لا دليل على النسخ واما ان يجمع بينهما اذا امكن و
لا شك ان الواجب الجمع منهما امكن وهو ان تقول هذان الاستماع واجب لكن
دلالة قوله نعم وانصتوا على قارئ القرأة المفترضة في الصلوة انما هي على سبيل
العموم فلا يعارض صريح قوله نعم في الآية الاخرى فاقرأوا اما تيسر من القرآن
اذا نصبت هذه دلالة لا تراخى القرأة في الصلوة كما هو مذهب الاحناف
ولا تعارض منصوص الحديث الصحيح كما هو مذهب اصحابنا اهل البيت
بناء على ذلك فالقرأة فرض في القيام على كل مصل بالقرآن والسنة فيمنع
ذلك من الامر بالانصات في الآية الاخرى وليستمع فيما سوى ذلك من القرأة

كالسورة وما زاد على الفاتحة وهذا اجمع حسن لو وجد اذا فاعية وما ذكره
 من قوله ٤ واذا قرأ فانصتوا فذلك هو مخرج على ما حملت الآية عليه اما ذكره
 من منعه القراءة معه فاما ورد ذلك في قراءة السورة كما دل على ذلك لفظ الحديث
 صريحا وقوله ما لي انا ذم القرآن وقوله في الحديث الاخر ثقلت عليك القراءة ما يؤيد
 ان ذلك في غير الفاتحة اذ يبعد من عامة الناس ان تختلط عليه قراءة الفاتحة
 فضلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فليس اخذ بها بأولى
 مما هو اصح منها واصح الحديث عبادته قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصبح ثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني امركم بتقرأون وراء امامكم قال
 قلنا يا رسول الله اى والله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلاة لمن يقرأها
 وراءه ابوداود والترمذي وفي لفظ فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا هجرت به الا
 بام القرآن رواه ابوداود والنسائي والدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات
 ومن ذلك كله يعلم ان عملهم كان ان المؤمنين يقرأون بام القرآن وغيرها
 مما يقرأه الامام فاقرأوا عليها وامروا بالانصات فيما سواها وعليه يحمل حديث
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة عنى بها قراءة السورة بعد الفاتحة
 واذا قاملت فيما ذكرنا علمت ان احاديث الامر بقراءة فاتحة الكتاب للامام
 والمؤمن غير معارضة في الحقيقة بشئ لا يقرأ ولا يحدith وان ما اختاره
 بعض اهل عصرنا من ترك قراءة الفاتحة للمؤمن في الصلوة الجهرية مع الرفع
 بانه من اهل الحديث مرجوح اما المسبوق وهو من لم يدرك مع الامام
 من قيامه ما يكفي لقراءة الفاتحة بحسب القراءة المعتدلة ومن ادركه في الركوع

فعن الشافعية سقوط القراءة عنه مع الاعتدال وبركته وأما غير الشافعية
 فمن أهل المذاهب فقد منعه من سقوط القراءة عن المؤتمراً مطلقاً وكلهم
 قالون يحرم قائماً ثم يهوى ليدرك الركوع في ركوعه وهل يسقط عن القيام
 والفاضة أم لا بد من قيام بعد التحريم بقدر الطمأنينة والمعروف عنهم
 الاعتدال له بتلك الركعة وإن فاتته القيام والقراءة وهذا كما تراه مخالف
 لما تقدم من الأحاديث المصرحة بافتراض القيام والقراءة وإن من أهل
 يثنى من ذلك تلزمه الإعادة كما في حديث المسيء صلاته وقد مر حديث
 ما أدرك أكثر فصلوا وما فاتكم فاتوا أي فيفرض أن يأتي بما فاتته من الفروض
 والشروط ويندب أن يأتي بما فاتته من السان المستحبات إذا أمكن في هذا
 الأخير بلا تغيير لصورة الصلوة وهياتها أما قولهم أنه يكبر قائماً ثم يركع
 ليصير مدركاً للوقفه فهو زيادة مخالفة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعصية أخرى لأمره صلعم أن يقتدي ويدخل في الصلوة على الحال التي
 يجد الإمام عليها وإن يتدرك ما فاتته بعد صلوة الإمام وهو قد خالفوا
 النبي صلعم في حالة الدخول في الصلوة وعصوا أمره بتذكير تدرك ما فات
 وما يزيد حيرة أنهم اسقطوا عن القيام والقراءة ولم يسقطوا تكبيرة الاحرام
 مع كون الكل سواء في فرضية وإذا ساغ لهم هذا القدر من المخالفة في
 الدخول فلم لم يقولوا بأنه يكبر ويقوم ويقرأ بالعجلة ثم يشترك مع الإمام في
 السجدة الأولى أو الثانية أو في الفعدة التي بينهما كما يفعل بعض الجاهل بتأمر
 الصلوة وما استدلل المكتفون بأدراك الركوع الذي هو الأخذ من الأحاديث

تبعضها متعيف لا يصلح للاحتجاج وبعضها غير متعينه دلالة لما ارادوه ومجود
 احتمال بعضها لا يصلح له ما ذكرناه من الاحاديث العيصية الناصية على انجاب
 القراءة والقيام وافترضاها وقوله صلحها ادر كثر فصلوا وما فاتكم فأتوا وفي
 السيل بعد ان ذكرها استدلوا به من قوله صلحها بلفظ من ادر كثر ركعة من
 الصلوة فقد ادر كثرها قيل ان يقيم الامام صلحها قال وليس في ذلك دليل لطلوعهم
 لما عرفت ان مسمى الركعة بجميع اركانها وارساؤها حقيقة شرعية وعرفية وهما
 مقدمتان على اللغوية كما تقر في الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة
 وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في
 التقييد بقوله قبل ان يقيم الامام صلحها قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام
 ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قبل فرائضها غير مدرك اذا تقررت لك هذا علمت
 ان الواجب الحمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل
 به البراءة من عهدة ادلة وجوب القيام القطعية وادلة وجوب الفاتحة التي
 ما اردته وما ذكره مرجح متعين لذلك والله اعلم اما استدلالهم بحديث ابى بكر
 حيث احرم خلف الصف مخافة ان تفوته الركعة ثم تقدم الى ان يدخل الصف
 وقوله صلحها زادك الله حرصا ولا تزل ولم يامر يا مرة باعادة الركعة فليس فيه دلالة
 على مطلوبهم لانه لم ينقل انه اعتدله بتلك الركعة وهو لم يدعه الا بزيادة
 الحرص على حب الاسراع الى الطاعات فقط واما خصوص ذلك الفعل فقد
 نهاه عن العود اليه قلت وقد ورد ما هو تقيض ما ادعوا به ما هو تنبيه بعض
 ما استدلوا به من حيث السند وبالحجة فالحق انه لا يعتد بركعة المسبوق

الذي فاتته القيام والقراءة والامروا ضمير ما ذكر وان شئت الزيادة فعليلك
 بالنيل ويجب ترتيب الفاتحة ومواليتها الترتيب هو ان يأتي بها على نظمها
 المعروف للاتباع ولا نه من أطال العجز وهو واجب في تلاوة جميع القرآن ولو خارج
 الصلوة الا انه في الصلوة من العامد تلاعب واستراة فهو مبطل للصلوة
 وان لم يكن عامدا فلا ويعيد القراءة فان بعد الفصل كان لميتا كقولك
 ال بعد ركوعه لم يعتد له بتلك الركعة اما موالايتها فهو ان لا يفصل بين شئ
 منها وما بعده عما يسمى به انه معرض عن الاتمام الا عذر كسهو فان ترك
 شيئا منها سهوا واعداه مع ما بعده ان لم يطل الفصل فان طال استأنف
 فلو شك في السهولة انماؤها فأكملها مع الشك استأنف لان لك كله لما عرفت
 من وجوب الترتيب والموالاة ولا بد من يراءة الذممة باليقين الا لعذر ما و
 الاتيان بما يتعلق بالصلوة فالاول كسهو او جهل او اعياء والثاني كتأسيب
 لقراءة امامه وفتح عليه وكسجوده معه للتلاوة وكسؤال من سمع او استعانة
 من عذاب عند قراءة امامه ايتيهما وليس الترتيل فالذي يقرأ الفاتحة او
 السورة بالجملة هو بخلاف السنة ولو جازت صلواته مع كراهة وقد دل
 على ذلك الكتاب وحديث قتادة قال سئل النبي كيف كان قراءة النبي
 صلعم قال كانت مد انما قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله بسم الله بسم الله
 البخاري وفي الباب احاديث وثلاث سكتات احدها بعد التخييم اي ويقرأ
 فيها بدعاء الافتتاح وقد مر ذكره والثانية بعد الفاتحة قال في زاد المعاد قد قيل
 انها اجل قراءة المأموم فعمل هذا ينبغي تطويلها بقدر قراءة الفاتحة اقول يسكن

ان يكون هذه السكته ادبا وتعظيما وانتظار الاجابة الدعاء كما يفعل بحضرة السلاطين
العظام ويمكن ان يكون لاجل قراءة التسمية على قول من يختار من الاسرار بها والثالثة
بين الوكوع واخر السورة الى لواحة النفس وهي سكتة لطيفة فمن لم يذكرها
فلقصرها ومن اعتبرها جعلها سكتة ثالثة كذا في الزاد قال فلا اختلاف بين
المرأتين وهذا الظاهر ما يقال في الحديث وقد صح حديث السكتتين من رواية
سمرة وابي بن كعب وعمران بن حصين ذكر ذلك ابو حاتم في صحيحه عن سمرة بن
جندب وقد قال تبيين ان اخر ما روي حديث السكتتين عن سمرة بن جندب
وقد قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين سكتة اذا اكبر وسكتة اذا
افترغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفي بعض طرق الحديث فاذا
افترغ من القراءة سكنت وهذا كالمجمل واللفظ الاول مفسر مبين ولهذا قال
ابو سلمة بن عبد الرحمن لادماس سكتتان فاعتنوا فيها بقراءة اثنا عشرة الكتاب
اذا افتتح الصلوة واذا قال ولا الضالين على ان تعيين محل السكتتين انما هو
من تفسير قتادة فانه روي الحديث عن الحسن عن سمرة قال سكتتا جفطتهما
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر ذلك عمران فقال حفظناها سكتة فكتبتنا الى
ابي بن كعب، بالمد بنية فكتب ابي ان قد حفظ سمرة قال سعيد فقلنا لقتادة
ما هاتان السكتتان قال اذا دخل في الصلوة واذا افترغ من القراءة ثم قال بعد
ذلك واذا قال ولا الضالين قال وكان يعجبه اذا افترغ من القراءة ان يسكت حتى
يتراذ اليه نفسه ومن يحتمل بالحسن عن سمرة يحتمل بوزن النقي وليس عقيب
القائمة امين ومع تأمين الاما هي يؤمن مع تأمين الامام وان كان في انشاء

من وبعضهم
لحتمية
لعمري
ليس من
سكتة

قواته الفاتحة وقد تقدم ان قراته لا تنقطع بذلك حديث ابى هريرة ان رسول الله
صلعم قال اذا امن الادمي فامتنوا فان موافق تامينه تامين الملائكة مغفرة فاقدم
من ذنبه ويجهريه في الجهرية خلافا للمحناف واستدل بعضهم واخر بقال
لما روينا من حديث ابن مسعود ان الادمي يسر باربع التعوذ والتسمية تامين
وربنا لك الحمد مع انه ليس بحديث بل راي روي عن بعض العلماء ولم يروه
احد عن ابن مسعود لا موقوفا ولا مرفوعا ويزد عليه ما رواه ابو هريرة قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا غير المعصوب عليهم ولا الضالين قال
امين حتى يسمع من يليه من الصف الاول اخراجه ابوداود وابن ماجه وقال
حتى يسمعها اهل الصف الاول فيرتجها المسجد واخرجه الدارقطني وقال اسناده
حسن والحاكم وقال صحيح على شرطه والبيهقي وقال حسن صحيح كذا في الباب
احاديث صحيحة فلا مندوحة لاحد في مخالفتها وتقليد النبي صلعم يعني عن تقليد
ابى حنيفة وليس سورة بعد الفاتحة في كل ركعة من صلوة ثنائية وفي
الاوليين من غيرها هذا في الفرائض واما في النوافل فييسن قراءة السورة
في كل ركعة ولو كانت رباعية كحديث عائشة ثم يصلي اربعاً فلا تسأل عن
حسنهن وطولهن ولو اكتفى على قراءة الفاتحة يجوز وفي الباب حديث
جابر بن سمرق قال قال عمر لسعد لقد شكوك في كل شيء حتى الصلوة قال
اما انا فامد في الاوليين واحذف في الاخرين ولا الوما اقتديت به
من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت ذلك الظن بك
او ظني بك متفق عليه وقد صحت الاحاديث الكثيرة من فعله بخلاف

فلا تطيل بدكوها وإذا كانت جهرية أو في حكمها جهرية بما امام ومنفرد
 اتفاقا لا يتابع في ذلك أي ليس بالجهر لمن ذكر بقراءة الفاتحة والسورة في كل
 ركعة من الصلوة الثنائية وفي الأوليين من غير الثنائية إذا كانت الصلوة
 ظهرية كصلوة الليل والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك
 من صلوة النهار الجهرية ولو نام عن صلوة الصبح مثلا وصلها بعد طلوع
 الشمس فهي في حكم الجهرية وقد صحت الآثار في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم على
 ذلك العمل المعروف عن جماهير المسلمين ورحمهم بعض الأحناف أيضا
 وقال بعضهم إذا نام عن صلوة الصبح وصلها بعد طلوع الشمس فلا يجزئ
 ورحمهم بعضهم والوقوف بالقياس والنص هو الأول وقد نازعني في هذا
 بعض المقلدة المتعصبين فادعيتهم بخصوص فقهاء الأحناف الزامًا لا احتياجًا
 قلت لما في ذلك عند من صحيح يقتضي الجهر من نام عن صلوة أو سبها
 فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها فسكتوا وبهتوا والله يحق الحق ويبطل الباطل
 والافيسن الأسرار فلو جهر في السرية أو أسر في الجهرية كره ولا يلزم في الفعل
 ذلك ولو عند الأحناف يجب سجدة السهو ولا بأس لو جهر بآية أو ما دون ذلك
 في السرية بل ليس كما هو ما نثر عن النبي صلى الله عليه وسلم التطويل للمنفرد و
 امام المحصورين من ضوابة والتوسط أولى والتخفيف لعارض من سفر وغيره
 ولو في أثناء الصلوة كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم بكاء الصبي فيخفف مخافة
 أن تنقث أمه أما التطويل للمنفرد وإمام المحصورين فسيأتي الكلام عليه
 إن شاء الله تعالى في باب صلوة الجماعة وأما التوسط في القراءة وكذا تخفيفها لعارض

وكذلك سائر الصلوة ينبغي ان يكون طولها والتوسط والتخفيف فيها على النسبة
ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم قال في زاد المعاد وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ
في الفجر بخوستين آية الى مائة آية وصلاتها بسورة ق وصلاتها بالروم
وصلاتها يا ذا الشمس كورث وصلاتها يا ذا زلزلت في الركعتين كليهما وصلاتها
بالمعوذتين وكان في السفر وصلاتها فاستتم بسورة المؤمنين حتى يبلغ ذكر موصي
وها من في الركعة الاولى اخذته سعاله فركم وكان يصليها يوم الجمعة
بآلهم تنزيل السجدة وسورة هل اتى على الانسان كاملتين (زاد الطبراني
وكان يدير على ذلك قال الهيثمي وتبعه الحافظ راقه ثقات) ولم يفعل
ما يفعله كثير من الناس من قراءة بعض هذه وبعض هذه وقراءة السجدة
وحداتها في الركعتين وهو خلاف السنة اى ما يفعله كثير من الناس مما ذكره
واما ما يظنه كثير من الجهال ان صبح يوم الجمعة فضلت بسجدة فيجعل عظيم
انتهى ببعض زيادة واما صلوة الظهر فكان يطيل قراتها احبنا اختار ابو سعيد
كانت صلوة الظهر تقام في ذهاب الى اليقيم فيقصر حاجته ثم ياتي اهل
فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى ما يطيلها من الا منسأه كان يقرأ
فيها قارة بقدر الحمد تنزيل وقارة بسم اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى وقارة
بالسما ذات البروج والسما والطارق واما العصر فعلى النصف من قراءة
صلوة الظهر اذا طالت وبقدرها اذا قصرت واما المغرب فكان هديه فيها
بخلاف عمل الناس اليوم فانه صلواتها مرة بالاعراف قراتها في الركعتين ومرة
بالطور ومرة بالمرسلات قال ابو عمر بن عبد البر في عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرا

في المغرب بالمصر وانه قرأ فيها بالصافات وانه قرأ فيها بحم الدخان وانه قرأ فيها بسبح اسم ربك الاعلى
 وانه قرأ فيها بالتين والزيتون وانه قرأ فيها بالمعوذتين وانه قرأ فيها بالموسلات
 وانه كان يقرأ فيها بقصص المفضل قال وهي كلها آثار عجماء مشهورة انتهى قال
 فيه واما المد او مة على قراءة قصص المفضل في المغرب فهو فعل مروان بن
 الحكم ولهذا انكر عليه زيد بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصص المفضل
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولي الطويلتين قلت وما طولي
 الطويلتين قال الاعراف وهذا حديث صحيح رواه اهل السان وذكر النسخ
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين
 قلت وكذلك الاحناف يتبعون البدعة المروانية في قراءة المغرب ويتركون
 السنة النبوية وفقهم الله للتباعد وترك الابتداع واما الصلوة العشاء الاخرة
 فقرأ فيها صلى الله عليه وسلم بالتين والزيتون ووقت لمعاذ فيها بالشمس ضحىها وسبح اسم
 ربك الاعلى والليل اذا يغشى ونحوها وانكر عليه قرأته فيها بالبقرة بعد ما صل
 معه ثم ذهب الى بنى عمر بن عوف فاعادها لهم بعد ما مضى من الليل فاشاء الله
 وقرأ البقرة ولهذا قال له افتنان انت يا معاذ فتعلق النقادون بهذه الكلمة
 ولم يلتفتوا الى ما قبلها ولا ما بعدها واما الجمعة فكان يقرأ فيها بسورة الجمعة
 والمنافقين وسورة سجم والغاشية والاقتصاص على قراءة او اخر السورتين
 من يا ايها الذين امنوا الى اخرها فلم يفعلاه قط وهو مخالف لهدي الذي كان
 عليه يحافظ واما قراءة الاعياد فتارة كان يقرأ سورة ق واقتربت كملت وقراءة
 بسورة سجم اسم ربك والغاشية وهذا هو الهدى الذي استمر عليه الى يوم الله

عن وجل لم يشبهه شئ وبهذه اخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ولو كان
تطويله صلعم منسوخا لم يخف على خلفائه الراشدين ويطلع عليه النقادون
واما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة ان النبي صلعم كان يقرأ
في الفجر والقرآن المجيد وكانت صلوته بعد تخفيفا لما راد بقوله بعد اى بعد
الفجر اى انه كان يطيل قراءة الفجر اكثر من غيرها وصلوته بعد ها تخفيفا وهذا
الاظهر هو الذي يدل عليه السياق فلا يجوز العدول عنه الى ما لا يقتضيه
لقول بعضهم ان صلوته بعد ذلك اليوم كانت تخفيفا اذ لو كان هذا هو المراد
لاحتج به الى قرينة تدل عليه ولما خفي على خلفائه الراشدين وغيرهم كبر
الصحابه وقراءه سورة يوسف في صلوة الفجر حتى كانت الشمس ان تطلع
فقال لو طلعت ما وجدتنا غافلين واما قوله صلعم ايكم امر الناس فيلتخفف
وقول انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخف الناس صلوة في تمام
فالتخفيف امر نسبي يرجع الى ما فعله النبي صلعم واظب عليه لا الشهوة
الما مومنين فانه صلعم لم يكن يامرهم بامر ثم يخالفه وقد علم ان من ورائه
الكبير والضعيف وذو الحاجة فالذي فعله هو التخفيف الذي امر به فانه
كان يمكن ان يكون صلوته اطول من ذلك باضعاف مضاعفة فهي خفيفة
بالنسبة الى اطول منها وهدية الذي كان واظب عليه هو الحاحكم على كل ما تارة
فيه المتنازعون ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر قال كان يامرا
رسول الله صلعم بالتخفيف ويؤمننا بالصافات والقراءة بالصافات من التخفيف
الذي كان يامرهم به انتهى من الزاد مع زيادة ونقصان ملخصا فتفصل من ذلك

ان السنة ان يفعل ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ورد انه كان يقرأ أحياناً
 بقصص المفضل وأواسطه وذلك بما يقتضيه الحال والمحل بحسب ما يراه
 المصلحة وهو ما خفف ففى تمام تكون صلواته فمن تتبع فعله فى ذلك المصلحة
 ولم يخل بإجبات الصلوة وسننها التى لم يذكرها صلواته فى اخف ما خفف من
 صلواته ولم يحرص على ولوية فى مقدس صلوة نقلت مطولة أو مخففة تقلد
 السنة وكذا الظن بشيخنا ابن تيمية حيث نقل عنه انه كان اخف الناس بالصلوة
 وقد روى ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال
 ما من المفضل سورة صغيرة ولا كبيرة الا وقد سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يؤمر الناس بها فى الصلوة المكتوبة وقد خصصوا الحنفى والشوا
 استحباب بعض القرآن لبعض الصلوات ولم يأتوا على هذا التخصيص بحجة
 تعين ما زعموه وخصصوا استحباب قراءة قصص المفضل للمغرب واستدلوا
 بكتاب عمر الى ابى موسى الأشعري الحديث مرآة عبد الرزاق لكن استعادة
 ضعيف ومنقطع وقد لفقوه ودرجوا فيه زياد ان ليست منه وهى مرئية
 بروايات ضعيفة واشبه ما يذكر فى هذا الباب حديث سليمان بن يسار
 عن ابى هريرة قال ما رأيت رجلاً أشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه
 وسلم من فلان الامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه
 الحديث وفيه ويقرأ فى الاوليين من المغرب بقصص المفضل الى آخره
 رواه احمد والنسائى وابن ماجه وصححه ابن خزيمة قلت وليس فيه
 دلالة على ما ذكره لان سليمان إنما ذكر انه صلى خلفه بعد ان اخبره

ابو هريرة ولم يذكر انه بقي يصلي خلفه دائماً وقراءة القصار احياناً في المغرب
 ما توش وقوله كان يطيل الاوليين من الظهر الحديث لا يدل على مداومة
 لجواز ان يكون اخباره عن خصوص تلك الصلوة التي صلاها خلفه ايضاً
 الاستدلال بهذا الحديث لا يتم الا اذا سلم انه اشبه صلوة رسول الله صلى الله
 في جميع اجزاء صلواته وهذا غير مسلم وان ايا هريرة رآه وسمعه يقرأ دائماً
 بما سمعه يقرأه سليمان حين صلى خلفه وايضاً الحديث كوسليم ان صلى خلفه
 صلوات متعددة ولا دام على الصلوة خلفه وليس في الحديث ما يبين
 ذلك وقد عرفت ما كان يفعل ويقرأه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات عرفت
 انه لم يكن لينقل بقراءة صنف من سور القرآن في صلوة مخصوصة فلو
 ذلك الا ما ام اشبه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقتضي ان كان يتوي في صلوة
 على نحو ما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ومنها عدم التقصير والمد اومة على قصار
 المفصل ولعل ايا هريرة رآه يصلي كذلك فقال فيه ما قال وان لمن اعظم
 الظلمة ترك السنن الصحيحة الصريحة في بيان صلواته صلى الله عليه وسلم حتى ما صح انه
 اخبر ما قراه في صلوة المغرب هي سورة والمرسلات لاجل اشعاره كان بالاستمرار
 والمد اومة وقد قد مناه في ذلك وانه لا يتم استدلالهم بهذا الحديث هذا
 اذا لم يعارضه ما هو مثله او صح منه فما بالك اذا عارضه ذلك كما في البخاري
 وغيره من انكار زيد بن ثابت على من ان مواظبته على قصار المفصل في المغرب
 وقد تقدم ذلك وانه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فنعوذ بالله
 من سنن ذوي الفتن وان يطيل اولى الاوليين وما على ما بعدهم وذلك الحديث

ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بآه الكتاب
 وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بفتح الكتاب ويسمعنا الآية احياناً ويبطئ
 في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح متفق عليه
 وقوله ويسمعنا الآية احياناً قال في النيل فيه دلالة على جواز الجهر في السرة
 قلت والامر كذلك ما لم يجعل ذلك شعاعاً دائماً وفيه رخصة على الاحناف و
 الذين جعلوا السر في الصلوة السرية واجباً او شرطاً وعلى من اوجب الجهر
 سجود السهو ومن الاحناف من يبالغ في السر حتى لا يسمع نفسه ومثل
 هذه الصلوة غير جائزة لان كل ذكر واجباً كان غير واجب لا يعتد به
 ما لم يسمع نفسه فلو صح الحروف فقط ولم يسمع الصوت فكانه لم يقرأ
 شيئاً لان ادنى القراءة ان يسمع نفسه وقيل بل من يلبه وانا كنت اصلي
 الظهر والعصر فجهرت احياناً بآية او نصف آية في اثناء القراءة اذا عابني
 رجل وقال كيف هذا في الصلوة السرية فقرأت عليه هذا الحديث فسكت
 وانا والله اذا بالغت في السر لا اجد ذوقاً في الصلوة ولا يعارض هذا الحديث
 احاديث استواء المقروء في الركعتين الاوليين يجوز اختلاف صفة القراءة
 ولما اقتصت به الاولى من دعاء الافتتاح اما تخفيف الاخيرين فلحديث
 ابى سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين
 الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر قراءة خمس عشرة
 آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة
 خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك رواه احمد ومسلم وفيه دلالة

واضح على استنباب قراءة القرآن مع الفاتحة حتى في الركعتين المخويتين من
الفرائض الرباعية وعدم وجوب الاختصار على الفاتحة فيها كما زعم بعض
الناس فاحفظ ذلك والله اعلم ويسن ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب
فيسأل عند الاولى ويستعين عند الثانية لمحدث من يفتي قال صليت
مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وما عر بآية رحمة الا وقف عند هائسأل
ولا آية عذاب الا تعوذ منها قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي قال
في النيل اخرجه مسلم ايضا قلت هذا يعبر الفرائض والنوافل ومخرج ان النبي
صلى الله عليه وسلم يقول هذه الآية ان عذاب ربك لواقع ماله من دافع في الصلوة طوال الليل
ويبكي وكذلك لا بأس بتكبير الآية مرتين او ثلث مرات فصاعد او العجب من
القراء والحفاظ في هذا الزمن ومن الفساد انهم لا يقفون عند قراءة القرآن في
الصلوة لا عند آية رحمة ولا عند آية عذاب لا في الفرائض ولا في النوافل حتى
ان بعضهم لا يقف على الوقوف اللازمة ويفسد صلواته وصلوة من خلفه
مثلهم كمثل الذي كان يوم الجاهلين في التراويح ويقرأ الكافية بدل القرآن
اذ اتي اقاوى واقتدى به فلما شرع يقرأ الكافية فتم عليه فقرأ الامام نصف في ونصف
هؤلاء القوم جاهلون فسكت ان الله وانا اليه راجعون وليس في شيء من الصلوات
سورة بعينها لا يجوز غيرها سوى الفاتحة لما قد ساء في ذلك واذا نزل القرآن فقد
ختمت اذ كان القيام قال شيخنا ابن القيم رحمه الله اذ كان الصلوة اذ كان القيام
واحسن هيئات المصلية هيأة القيام فخصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الله
جل جلاله ولهذا نهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لا بهما والتأذي وخضوع

ونظام من وانخفاض اى فلا يليقان لعظمة تلاوة القرآن وانما شرع فيها من الذكر
ما هو مناسب لها وسياتي ومن فروض الصلوة الركوع مرة في كل ركعة الا في صلوة
الكسوف كما سياتي دل على ذلك الكتاب والسنة واجمعت عليه الامة وهو لغة
الانحناء وشرعا الانحناء الخاص وهو كالسجدة قاصرة يكون للعبادة وقاصرة على
طريق التقية والاول كفر بغير الله والثاني حرام ونسق لغيره واقله ان ينحني اى
القائمة بحيث تنال راحتيه ركبتيه مع الطمأنينة وفاق الائمة الثلاثة لقوله
صلع في الحديث الصحيح المتفق على صحته ثم امركم حتى تطأن راكم قال ذلك
صلع مع البعض من جهل فاجزى به الصلوة والطمأنينة من هيبات الركوع
الذي لا يكون شرعا الا بها للقادر وفي الصحيح رأى عن عيفة من جلا ولا يترك الركوع
والسجود فقال ما صليت ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمد صلعم عليها
وفي الباب سنن وانما غير معارضة بشئ وقول الاحتاف بعد من افتراض الطمأنينة
في غاية الضعف والحديث صريحة في رد ما ذهبوا اليه وكن اقوله واركعوا
واسجدوا لان الركوع انما هو وقفة الراكع بعد هويته وانحناءه الى احد المعاوم
الذي ذكرناه ولا يقال لمن وصل حوكة انحناءه ورفوه بحركة واحدة ان ركع
لا لفة ولا مشعاما لم يفصل بين حوكة الهوى وحوكة الرفع فقوله تعالى اركعوا
معناه ارفعوا الركوع في صلواتكم وفعل الركوع وتحصيله لا يكون الا بتميزه عن
الهوى وعن الرفع وهو سكون اعضاءه المتحركة وهذا هو اقل الطمأنينة فاذا
ثبت لزوم الطمأنينة بالقرآن والسنة ووجب تقديرها بما قد مره الرسول صلعم
لقوله صلوا كما اوتيت وفي اصله وما اشبه صلوة بعض الاحتاف التي ليس فيها

تعديل بصلوة الجكوا الى الصلوات حيث غير وضع الصلوة واجاز ما لم يحجوه النبي صلى
ولا احد من اصحابه ولا ادرى هل وقع نتيجة عدم ما فاقوا من التعديل غير
ان العوام صاروا صلواتهم تلاعبا بالدين وهنكا لعظمة رب العالمين جل
جلاله وما رأينا فرقة من الفرق الاسلامية ضيعت الصلوة كما اضاعتها بعض
الاحناف حتى الرافض والخوارج فان صلواتهم اعدل واكمل من صلوة عامة
الاحناف وهذا مما انبى عليه ونقول ان الله وانا اليه مرجعون ولا يقصد به
غيرة اى لان الكتاب والسنة قد دلا على ان الركوع مقصود بذاته للمصلحة
وذلك ظاهر لمن تأمل الامر بذلك فلو هوى لتلاوة ونحوها فجعل ركوعا
لم يكفه وكان الهوى لقتل شوحية وجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعا
لم يكفه بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع لانه لم يقصد ما امر به وقد قد من ان
يلزم القصد لذلك ومثل الركوع سائر الامور كاف في الصلوة لا يحسب له الا مقصوده
ولو عرف بان لا يصرف نيته المستحبة من اول الصلوة صار فاما لو صرت
فعلة بنية قطع بها النية المستحبة من اول الصلوة كالذي ذكرناه فذلك
الفعل لا يكفيه لا تادية ركن قصد غيرة وقوله صلح انما الاعمال بالنيات
نص فيما ذكرناه واكمل ان يكبر برأى يديه ويجني واضعا يديه على ركبتيه
مفرقا لاصابعها وان يجافي يديه عن جنبيه وان ليسوى ظهره وعنقه و
راسه وينصب ساقيه معتد ايا القوة على ركبتيه للاتباع في ذلك كما
التكبير عند الهوى الى الركوع فلو ثبت ان مسعود قال رأيت رسول الله
صلح يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود رواه احمد والشيخان والترمذي ومحمد

والاحاديث في هذا كثيرة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله إذا قام
إلى الصلوة رفع يديه حتى يكونا بحذ ومنكبيه ثم يركبهما إذا اراد ان يركم
رفعهما مثل ذلك وإذا رفع راسه من الركوع رفعهما كذلك ايضاً الحاشي
وعن ابى مسعود عقبة بن عمرو انه رآه ركن في يديه ووضع يديه على ركبتيه
وفجر بين اصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا امرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي وقوله فجاء في يديه يعني عن جنبيه اما تنوية الظهر والعتو
فلحد يث اليراء عند ابى العباس السراج باسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله كان
إذا ركن بسط ظهره ومن حديث وابصة عند ابن ماجة نحوه وفي حديث
ابى حميد عند البخارى في صفة الصلوة قال ثم يركم ويضع راحتيه على
ركبتيه ثم يعتدل فلا يصوب راسه ولا يقنعه ولمساح عن عائشة رضيها وكان
إذا ركن لم يثخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك واما نصيباقيه فخرجه
إلى الحقويان لا يثنى ركبتيه فلا ربه اذا لم يفعله لم يستظهره ويكوه غير ذلك
للرجل كالتطبيق وهو كما في حديث مصعب بن سعد قال صليت إلى جنب
ابى فطمة بين كفى ثم وضعتها بين فخذي فخذي عن ذلك وقال كنا نفعل هذا
فأمرنا ان نضع ايدينا على الركب قال في المنتقى رواه الجماعة قال للفرزدق
التطبيق منسوخ عند اهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى
عن ابن مسعود وبعض اصحابه انه كانوا يطبقون كذا في النيل ذكره فيه
عن غيرهم ايضاً وقد اعتذر عن ابن مسعود ومن وافقه بان الناس لم
يبلغهم قلت هذا من المسائل التي خفيت على حابر من احياء المسلمين

مثل ابن مسعود الذي هو من فضلاء الصحابة واجلاّتهم وقد خفي عليه
 جواز التيمم للجنب ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
 فلا غرر ولو خفي على أبي حنيفة رحمه بعض المسائل وتكره قراءة القرآن في
 الحديث ابن عباس قال كنت في رسول الله صلى الله عليه وآله الستارة والناس
 صفوف خلف أبي بكر وفيه الاواني نهيت ان اقرأ القرآن راكعا وساجدا
 الحديث رواه احمد ومسلم والنسائي وابوداود وبن جرير ان يقول سبحان
 ربّي العظيم واختلف في اقتراحه وقد روى للذّاكر وكذا في سجود السهو
 لمن نسيه وقيل واجب مطلقا وهو المختار قد صححت الاحاديث في اذا كان
 الركوع عنه صلى الله عليه وآله فحين حذيفة قال صلى الله عليه وآله مع النبي صلى الله عليه وآله فكان
 يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى
 الحديث قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي النزيل
 الحديث يدل على مشروعية هذا التسليم في الركوع والسجود وقد
 ذهب الشافعي ومالك وابو حنيفة وجمهور العلماء من ائمة العقيدة
 وغيرهم الى انه سنة وليس بواجب وقال السني بن راهويه التسليم
 واجب فان تركه عمدا بطلت صلواته وان نسيه لم تبطل وقال ما منا
 داود الظاهري واجب مطلقا واشار الخطابي الى اخذنا منه وقال
 احمد التسليم في الركوع والسجود وقول نسمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد
 والذكر بين السجدين وجميع التكريرات واجب فان تركه منه شيئا
 عمدا بطلت صلواته وان نسيه لم تبطل وسجد السهو هو هذا هو الصحيح

عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد مر في القول بوجوب تسليم
 الركوع والسجود عن ابن خزيمة انتهى ما اردته قال شيخ الاسلام ابن القيم
 في كتاب الصلوة وابطل كثير من اهل العلم صلوة من تركها (اي التسبيحة)
 عمدا او وجب سجد السجود على من سها عنها وهذا ذهب الامام احمد
 ومن وافقه من ائمة الحديث والسنة والافريقين لك لا يقصر عن الامر
 بالصلوة عليه صلعم في التشهد الاخير ووجوبه لا يقصر عن وجوب مباشرة
 المصلي بالجهة واليدين قلت وتوجيهه في خصوص تسليم الركوع و
 السجود وجبه والزامة لمن يقول بوجوب الصلوة عليه صلعم في التشهد
 الاخير صحيح وحديث المسئ صلوة ليس فيه ما يدل يا حدى لذلك ان
 ان الصلوة لا يمكن ان يراد فيها واجب بعد اذا كان هذا حاله فالمتعين
 علينا قبول كل زيادة عليه صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فان كانت تدل على الوجوب فالوجوب او الذنب فالذنب او الكراهة
 فكذا لك وقوله نعم قسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى يدل
 على وجوب ذلك ولا وجوب في غير الصلوة فتعين ان يكون فيها وقد عين
 محله فيها النبي صلعم كما في حديث عقبة بن عامر قال لما نزلت قسبح باسم
 ربك العظيم قال لنا رسول الله صلعم اجعلوها في ركوعكم كما نزلت قسبح اسم
 ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم رواه احمد وابوداود وابن ماجه
 واخرجه الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وهذا الموضع
 جد ير بالتأمل والحق عندنا وجوب ذلك والله اعلم وادناه ثلاث

تسبيحات ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة ولا يخرج عن
فعل المسنون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي و
نحو ذلك من المأثور اذ كركو الركوع فقد تقدم ما يدل على تعيين وجوب
التسبيح فيه اما بيان اقل ما يجوز فيه فحديث ابن عباس المتقدم في
النهي عن قراءة القرآن يقيد ويدل على ان المرأة الواحدة تجزئه لانه
بها يكون قد اتى بما امر به لكن هذه الدلالة انما هي على قول من يقول
ان دلالة اللفظ على ادنى واقل ما يتحقق به معناه مقدمة وهي مسئلة
اجتزائية تختلف فيها الاصوليون وما ذكرناه وان كان مرجح الاكثرين
الا انه ليس بحجة قطعية لاسيما اذا نص على خلاف ذلك كما روى عن
عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع
احدكم فقال في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاث مرات فقد تميز ركوعه
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى اليعلى ثلاث مرات
فقد تميز سجوده وذلك ادناه اخبرني الترمذي وابوداود وابن ماجة
وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل وقوله فقد تميز ركوعه
مفهومه ان من لم يقل ذلك لم يميز ركوعه والاصل في الركوع ان يطلق
على الركوع المفترض ومن لم يميز ركوعه المفترض فصلوته خلا جريزومه
اعادتها كما امر بذلك في حديث المسيء صلاته ثم قوله في الحديث وذلك ادناه
اي ادنى ما يقوله المصل من التسبيح الذي هو تعظيم الرب الذي امر به صلى الله
عليه وسلم في الحديث الصحيح من قوله فاما الركوع فعظموا فيه الرب الحثي ثم امره مسلم

وبين ذلك يسقط قول بعض الضعاف في قوله وذلك ادناه حيث قال في دني
 كمال الجهم لان ذلك منه اقتراح لما لم يجوله ذكره في هذا الحديث وكافي
 غيره مما ورد في اذكار الركوع ويقال عليه متى ذكر الجهم حتى يراى ويتعين
 ادنى كماله فالضهير لا يعود الا الى مذكور او معلوم وليس في المقام ما يشير
 الى ذلك فيما ذكرناه هو الحق الصريح فليتأمل المنصف اما الزيادة من التسليم
 فقد دل عليه ما روى عن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت وراء
 احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتبه صلوة برسول الله صلى
 من هذا الوقت يعني عمر بن عبد العزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات
 وفي سجوده عشر تسبيحات رحمه الله واودد والنسائي ورجال اسناده
 كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان ابو يزيد الصنعاني
 قال ابو حاتم صالح الحديث كذا في النيل وهو يرد على الشافعية حيث
 قالوا لا يزيد ادا غير المحصورين الذين رضوا بالتطويل على الثلاث
 تسبيحات قال في الزايد وكان يقول اى في الركوع سبحان ربى العظيم
 وتارة يقول مع ذلك او مقتصر عليه سبحانك اللهم ربنا ومحمدك اللهم
 اعقر لى قلت اخرجه اهل الصحاح واحمد ان الزمى ثم قال كان ركوع
 المعتاد مقداره عشر تسبيحات وسجوده كذلك واما حديث البراء بن عازب
 ومقتضى الصلوة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان قيامه فركوعه فاعتدله فسيده
 فحاشاه ما بين السجدة بين قريبا من السواء فهذا اقد فهم منه بعضهم
 انه كان يركع بقدر قيامه ويسجد بقدره ويعتدل كذلك في هذا الفهم

شئ لانه صلعم كان يقرأ في الصلعم بالمائة آية او نحوها وقد تقدم انه قرأ في
 المغرب بالاعراف والطور والمرسلات ومعلوم ان ركوعه وسجوده لم يكن
 قد ر هذه القراءة انتهى واستدل على ذلك بحديث انس في صلاة عمر بن
 عبد العزيز وقد قل مناه ثم قال فمراد البراء والله اعلم ان صلوة صلعم
 كانت معتدلة فكان اذا اطال القيام اطال الركوع والسجود واذا خفف
 القيام خفف الركوع والسجود وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام
 ولكن كان يفعل ذلك احيانا في صلاة الليل وحدها وفعله ايضا قريب
 من ذلك في صلاة الكسوف وهدية الغالب صلعم تعديل الصلوة وتناسها
 وكان يقول في ركوعه سبوح قدوس رب الملكة والروح وتارة يقول
 اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت خشمك لك سمعي وبصري ومشي
 وعظمي وعصبي وهذا انما حفظ عنه في قيام الليل قلت رواه الترمذي
 في الصلوة المكتوبة انتهى ملخصا وقال الشافعية لا يزيد شيئا من ذلك
 غير المنفرد واما المصورين والاحاديث تورد عليهم ولم ار للاحناف في ذلك
 نصا والله اعلم ومن فروضها الاعتدال بعد الركوع قائما لمن صلى قائما
 وقاعد لمن صلى قاعدا وهوان يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه للحديث
 الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما مطمئنا لقوله في حديث المسئي صلواته
 ثم ارفع حتى تطمئن قائما وفي رواية صحيحة ايضا فاذا ارفعت راسك من
 الركوع فاقم صديق حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا
 لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود وفي الباب احاديث

صحيح دللت على ان الاعتدال من الركوع فرض في الصلوة وكذلك الطمأنينة
فيه ولم يعلم بأحد خالف في افتراضه غير الاحناف تبعاً لما همم ابي حنيفة
والاحاديث ترد عليهم لا فهم صحيح اصوله من لم يصح صلواته رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلامه وذلك واضح من حديث المسني صلواته حيث قال له صلوا معي
فصل فانك لم تفصل اما قمره وجعلوه من اصولهم من القرض لا يثبت
بما يزيد على القرآن وان العبادة لا تقسد بترك الواجب فيقال من اين علة
القاعدة ومن اثبتها وما الدليل عليها ومن اين تقولون بغير ضنية اريد ركعات
في الصلوة الرباعية وثلاث ركعات في المغرب حيث لم يذكر عدد الركعات في القرآن
وهل دل على هذه القاعدة القرآن او ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فان تاصيل مثل هذه الاصول التي تجعل معياراً وميزاناً لاحكام الدين
ترد اليها آيات الكتاب وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بد وان تكون
مما تدل القرآن بالنص عليها ولا بد ان يوضحها لنا الرسول صلى الله عليه وسلم غاية الايضاح
ثم ينقلها اليها اصحابه جمع عن جمع حتى تصير معلومة لكل مسلم بالضرورة
وحيث لم يكن شيء من ذلك فلا ينبغي لمن يعتقد ان للرسول صلى الله عليه وسلم طاعة
واجبة عليه ان يسلم هذه القاعدة بتغير دليل بالصفة التي ذكرناها و
لما كانت هذه القاعدة متناهية كمال طاعة فلا شك انها متناهية ومخالفة للقرآن وما كان مخالفاً
للقرآن فلا يكون منبأً بتعليمه فان القرآن يمجده اتماماً على الرسول صلى الله عليه وسلم
ليومن الناس بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وليتبعوه صلى الله عليه وسلم وقد امر الله بطاعته و
ول القرآن على من الايمان بالله نعم الذي هو اعظم اركان الدين بل اصل

أساسه لا يعتد به لمن لم يطع الرسول صلعم فلا وربك لا يؤمنون الآية
 فإذا كان الإيمان لا يجزى الا بطاعة الرسول صلعم فأولى وأحرى أن لا تجزى
 صلوة من حاتم عليه النبي صلعم فعل شيء في صلواته فلم يفعله
 وابن يكون الراي والخص في مقابلة الكتاب والسنة وللقريين كلام
 طويل ليس هذا موضع بسطه فان شئت زيادة بيان فأرجع الى كتب
 أهل الحديث سيما اعلام الموقعين لشيخنا ابن القيم رحمه الله ولا يقصد غيره
 لانه من نية من مراتب العبادة في الصلوة فلا بد ان يقصد ولو بالقصد
 المستحب من اولها اعني نية التحريم اما لوقف تلك النية كان رفع فزعاً
 من شيء فإنه لم يكفه اى لانه لم يرفع للاعتدال ويلزمه والحالة هذه
 ان يعود ويرفع فلو لم يفعل لم تحسب له هذه الركعة فان لم يتعمد تركه
 العود او كان جاهاً لاقى في آخر صلواته بركعة وان كان عالماً عامداً ولم
 يتدارك الركعة في آخر صلواته حتى طال الفصل بعد سلامه عن فساد
 استأنف الصلوة كلها ولا يعتد بصلواته الاولى لقوات بعض امرائها
 كما دلت على ذلك السنن الصحاح قال بعض الشافعية لو قام من الركوع
 ليقرأ الفاتحة من شك في قراءتها وعلم انه قراها بعد استوائه قائماً ان
 يكفيه هذا القيام للاعتدال ولا يجوز له ان يعود الى الركوع ثم يقوم
 للاعتدال ثانياً وقوله رحمه الله لان قيامه هذا وقع لعبادة قصد والله اعلم
 وليس رفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائلاً سمع الله لمن حمده هذا
 ثالث موضع يرفع فيه المصلي يديه وقد تقدم محل الرفع عند التمجيد

وانه الى اى محل يرفع يديه وقد قد من احديث نافع من فعل ابن عمر يرفع
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح وعن علي بن ابي طالب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه
حن ومنكبديه ويصنع مثل ذلك ان قضى قراته واذا اراد ان يركع ويصنع
اذا ارفع راسه من الركوع ولا يرفع يديه في شئ من صلواته وهو قاعد
واذا قام من السجدة يرفع يديه كذلك وكبر مرة واحدة ابدا وبدا ودوا والتوكيد
وصححه وخالف في هذا الاحناف فقالوا لا يسن الرفع عند الركوع وعند
الاعتدال وعند القيام الى الركعة الثالثة وتسمكوا بحديث ابن مسعود
لا يصلين بركعة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا في اول مرة وحديث
البراء ثم لا يعود وحديث جابر بن سمرة مالى اراكم راغبي ايد يكم كانها اذنا
خيل شمس ولنا احاديث صحيحة كثيرة وافرة تدل على استحباب الرفع
في المواطن الثلث قال البيهقي رحمه الله نحو من ثلاثين صحابيا وقيل رآه
خمسون من الصحابة منهم العشرة المبشرة وقال البخاري لم يثبت من احد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه في هذه
المواطن وحديث ابن مسعود ضعفه ابوداود والدارقطني وابن حبان
وقال ابن المبارك لم يثبت اما حديث البراء في زيادة ثم لا يعود فيه منكرة
او ملوحة ويعارضه ما روى الحاكم والبيهقي عن البراء قال ما رأت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه واذا اراد ان يركع
واذا ارفع من الركوع وحديث جابر بن سمرة في رفع الايدي عند التسليم

كما هو مصرح في رواية مسلم قال البخاري من احتج به على منع الرقع عند الركوع
 فليس له حظ من العلم وحديث لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن
 من سبل ضعيف وتزوي بلفظ ترفع الايدي ومنقوض برفع الاحتاف في
 غيرها كتكبيرات العيدين على ان التزك احبنا لو سلم ثبوتها فيما في
 استحباب الرقع انما ينافي وجوبه ونحن لا نقول به وهذا ظاهر من بارع
 فيه من الاحتاف فهو محادل مكابر لا يحمله على هذا الا التعصب اعذا
 الله منه وفي النيل قوله واذا قام من السجدين وقع في هذا الحديث
 وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدين مكان الركعتين والمراد بالسجدين
 الركعتان بلا نشان كما جاء في رواية الباقر انتهى قلت وسياق هذا الحديث
 نفسه صريح في ان المراد بالسجدين الركعتان لقوله ولا يرفع يديه في شئ
 من صلواته وهو قاعد ثم قوله واذا قام من السجدين ظاهر في ان المراد
 بهما الركعتان اي بعد الجلسة الاولى اذ لا يقال قام من السجدين انما
 يقال رفع من السجدة الاولى وقام من الثانية ولان اللف واللام في
 قوله السجدين ان كانت للعهد فابن هو ومتى عرفه لنا المتكلم فيسقط
 الكلام مجاز وقت الحاجة الى البيان وهو لا يجوز وان كانت للجنس فليس
 بعد كل سجدتين قيام بل بعد بعضها رفع وقعود لا قيام فتعين ان المراد
 بالسجدين الركعتان لا سيما اذا ضم ذلك مع ما ذكره الشوكاني فتأمل
 اما قول المصنف سمع الله لمن حمده فلا فرق عندنا انه يقوله الامام والمنفرد
 وظاهر كلام الشوكاني ان المقنن كذا لك تبعاً للشافعية واستدلوا بحديث

ابى هريزة رضى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم وفيه ثم يقول سمع الله
 من حمد كحين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد الحمد
 وهو متفق عليه قالوا وهو يثنا ويل مسترعية ذلك لكل مصل من غير فرق
 بين الامام والمؤتم والمتمرد انتهى فاذا انتصب قائماً ارسل يديه وقال
 ربنا ولك الحمد اى يقول ذلك المؤتم والامام والمنفرد وقال ابو حنيفة
 لا يقوله الامام وقال صاحباه يقوله في نفسه والاصح عند الاحناف
 ان المنفرد يجمع بينهما واستدل بعض الاحناف لابى حنيفة بقوله صلى
 في الحديث المتفق عليه اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا ولك
 الحمد قال هذه قسمة وانها تنافي الشراكة ولهذا لا ياتي المؤتم بالتسميع
 عند اخلافه للشافعي قلنا غايته بعد تسليمه ان يكون التسميع خاصاً
 بالامام واما انه لا يقول ربنا لك الحمد فليس في الحديث ما يدل عليه
 والمعروف ان المؤتم اذا يتبع الامام في جميع اذكار الصلوة غير ما استثنى
 ولو كان ما ذكره صحيحاً للزم ان لا يؤتم الامام لقوله ع واذا قال ولا
 الضالين فقولوا امين وليس كذلك ولودلت هذه العبارة على القسمة
 كما فهمها الاحناف فكيف قال صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام قاموا في رواية
 رواها الاحناف اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين فان الامام
 يقولها وقال بعض الاحناف الامام قد حمد الله بالفاحة فيكفله التسميع
 والمقتضى ما قرأ الفأحة فلا يسوغ له التسميع ويحتاج الى التمجيد بقوله
 ربنا ولك الحمد قلنا هذا ابتداء الفاسد على الفاسد لان عندنا الامام والمؤتم

سببان في قراءة الفاتحة كما هو تحقيقه واذا كانت قراءة الامام قراءة المؤتم
 عند كرم فيسوغ له التسميع وليت شعري كيف يرد بمثله هذه التخللات
 والتوهيات منطوق الاحاديث الصحاح المشعرة بأنه صلعم كان هديه المستمر
 الجمع بين التسميع والتحميد وهو لم يزل اماماً مقتدياً في الصلوة وغيرها
 كما روى عن ابن عباس ان النبي صلعم كان اذا رفع راسه من الركوع قال
 اللهم ربنا لك الحمد ملاء السموات وملاء الارض الحديث اخرجه مسلم
 والنسائي فقلوه كان اذا رفع الى اخوة ظاهر في الاستمرار لا شعاعاً كان بذلك
 وهو دليل في ان الامام يجمع بين هذا مع التسميع لانهم اذا انقلوا مثل ذلك
 عن فعله المستمر فانهم انما يتلقون ذلك عنه صلعم وهم مؤتمون به وهو
 امامهم وهذا ما اردنا تحقيقه فسقط ما زعمه الحنفية والله اعلم وليس من اطالته
 بقدر الركوع والسيحود وقال الشافعية هو ركن قصير حتى قال بعضهم
 ان اطالته بما يزيد به عن امر كان الصلوة الطوال مبطل للصلوة وهذا غلط
 واشد غلطاً منه قول الاحناف وبعض المالكية انه لو اخط من الركوع الى
 السجود او رفع راسه عن الارض ادنى رفع اجزأه ولو كحد السيف وقد
 قد مناساً هذا الاخير اما سمع الاحناف قول رسول الله صلعم ثم ارفع
 حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً
 ونهيه صلعم عن نقرة كنقرة الديك او الغراب قال ابن الاثير نقرة الغراب
 المتابعة بين السجودتين من غير طمأنينة بينهما او بلغهم حديث عائشة
 كان اذا رفع راسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً واذا رفع راسه

من السجود لم يسجد حتى يستوي جالسا واما قول الشافعية ان الاعتدال و
 الجلسة بين السجدين ركعتان قصيرتان وانهما غير مقصودين بذاتهما
 فليس بصحيح وانما تقصير هذين الركعتين مما حدث به بنو امية في الصلوة كما
 احدثوا فيها ترك اتمام التكبير وكما احدثوا التاخير الكثير وكما احدثوا المواظبة
 على قصار المفصل في صلوة المغرب وكما احدثوا الدعاء برفع اليدين بين
 الخطبتين وكما احدثوا تقدير الخطبة على صلوة العيد وكما احدثوا غير
 ذلك مما يخالف هديه واتي ذلك من ابني حتى ظن انه من السنة وصح
 عنه صلعم انه كان اذا رفع راسه من الركوع يمكث حتى يقول القائل
 قد نسي من اطالته لهذا الركن وذكر مسلم عن انس كان رسول الله صلعم
 اذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى تقول قد اوهم ثم يسجد ثم يقعد بين
 السجدين حتى تقول قد اوهم وصح عنه صلعم في صلوة الكسوف انه
 اطال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريبا من ركوعه وكان ركوعه
 قريبا من قيامه وروى عنه ان ركوعه وسجوده والرفع من الركوع و
 القعدة بين السجدين كانت كلها قريبا من السواء متفق عليه وصح
 عنه انه كان يقول في الاعتدال بعد التسميع اللهم ربنا لك الحمد
 ملائكة السموات وملأ الارض وملأ ما شئت من شئ بعد اهل السماء
 والمجد اسحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معط لما منعت
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند وصح عنه صلعم انه كان يقول فيه اللهم اغسلني
 من خطاياي بالماء والثلج والبرد وتقي من الذنوب والخطايا كما ينقي

الثوب الأبيض من الدنس وباعد يبق وبين خطاي أي كما ياعد بين المشرق
 والمغرب رحمه الله صلعم انه كمر فيه قوله لوني الحمر لوني الحمر حتى كان بقدر الركوع
 وفي زمننا هذا اصار الاعتدال بعد الركوع والطمانينة بين السجدين
 علامة نياما زاهل الحديث والسنة عن اصحاب البدعة واكثر الناس
 تهاونا بهذين الركعتين جهلة الاحناف فانهم لا يقيمون صلعمهم في الركوع
 والسجود ولا يعتدلون بعد الركوع ولا يجلسون بالطمانينة بين السجدين
 ورأيت بعضهم اذا ركع فيسجد بعده من غير قيام بل يحرك راسه قليلا
 الى الفرق واذا سجد فلا يجلس بل يسجد سجدة اخرى كنقوة الديك او
 الغراب وهذه صلوة قال حذيفة لصاحبها لو مت مت على غير شريعة
 محمد صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من سوء الخاتمة ومنها السجود واقلاه
 وضع جبهته وكفيه وركبتيه واطراف قدميه على مصلاة مع الطمانينة
 ويقول سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات هذا اقل ما يحوز في السجود عندنا
 فان اخل بشئ منه لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام
 في الصلوة ان كان ساهيا او جاهلا وان لم يتدارك حتى خرم منها ولم
 يطل الفصل عرفا فان كان سجود الركعة الاخيرة سجد وتشهد وسلم
 وتتم صلوته وان كان من غيرها اتي بركعة كاملة وتشهد وسلم ايضا
 والدليل على انه يتدارك حديث ذي الريد بن حبيش قام صلعمه اتم صلوته
 بعد ان سلم اما ان كان عامدا عالما وطال الفصل بعد السلام او فعل
 ما ينافي في الصلوة بعده فلا يتدارك بل يستأنف الصلوة كما امر صلعم

المسئى صلواته بالعادة والاصل في وجوب ما ذكرناه حديث ابن عباس قال
 امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعضاء ولا يكف شعر ولا ثوباً الجبهة و
 اليدين والركبتين والرجلين وفي لفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على
 سبعة اعظم على الجبهة واسنار بيده على انفه واليدين والركبتين والقدمين
 متفق عليه وفي الصحيح من رواية شعبة عن عمرو بن دينار عن طاووس عن
 ابن عباس بلفظ امرنا وقوله امرنا اي ايها الامة والامر يوجب علينا الانقياد
 له والاتباع وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً
 ان يكون لهم الخيرة من امرهم وقال ابو حنيفة ومن وافقه لو اقتصر وضع
 بعض وجهه كالانف مثلاً جزأً لان السجود المأمور به في القرآن يتحقق
 بذلك وما سوى ذلك فسنة وقال القدرى وضع القدمين فريضة
 انتهى ملخصاً عن بعض كتب الاحناف واقول قد ذكر والسجود معاً في
 ومدار لغة وقد اشتهر شرعاً في بعض معانيه اللغوية واقتصر به على ذلك
 المعنى وهو في كل حال انه يسمى سجوداً لا يخرج عن ذلك لغة ولكن الشان
 في السجود الشرعي اذا عينه الشارع هل يكتفى عنه بالسجود اللغوي المخالف
 للسجود الشرعي وكلام الاحناف هنا ظاهره ان الاحكام الشرعية تعم على
 المعاني اللغوية او على معاني تصح بها الدلالة اللغوية وان لزوم من ذلك
 المدلول الشرعي وهي جنائية على الشرع شنيعة ونحن نقاش الاحناف
 ههنا فنقول ان السجود ونحوه ما يدل على معاني متفاوتة بحيث تختلف
 المعاني اختلافاً جوهرياً ولا شك ان اللفظ يدل على تلك المعاني المختلفة

دلالة مشتركة اشتراكا لفظيا وهي في احدها وما زاد عليه حمل يجتزأ الى
 مبين فقطرة اى السجود على وضع بعض الوجه هو اقد ام على تحكيم الخيال
 يا اختيار ما لا يعلم ان الله ارادة ولو كان هذا اجازة لما صح قولهم في الاصول
 لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لان لازم قول الاحناف ان اختيار
 بعض المعاني الغير المعنية يجوز للمجتهد تعيينه اى وان لم يعينه الشارع
 واذا كان هذا اللازم باطلا بطل تفسير الاحناف للسجود هنا بما ذكره وعلى
 مقتضى ما حور في الاصول المتفق عليها يلزم ان السجود المأمور به في القرآن
 هو حتى الان يحمل باق على اجماله هذا خلاصة ما يلزم على مذهب الاحناف
 من عدم تجويزهم تفسير السنة لمحمل القرآن ومبهمه وانه لا يتعين
 للقرضية ما عينته السنة من ذلك وسموا ذلك زيادة على القرآن ثم هي
 تارة تكون عندهم واجبة لا تؤثر في صحة المأمور به ولا في فساد وتارة
 سنة لا يانثر من تركها وهم في مقابلة ذلك انما يقدمون المعاني اللغوية
 او بعضها على السانن الصحيحة ومع ذلك يظنون انه يقدمون القرآن المتواتر
 على سنة الاحاد وهذا عندنا غلط منهم منشاءه عدم الفرق بين دلالة
 القرآن على بعض المعاني اللغوية ودلالته على المعنى الذى عينته السنة
 فنحن نقول اولى الدلالات ان تحمل آيات القرآن واحكامه على المعاني التى
 عينته السنة قولنا او فعلا وهم يقولون الاولى ان تحمل الآيات القرآنية على
 ادنى ما تضمنه الدلالة اللغوية وما فى السنة انما يكون اكمل المعاني التى
 دل عليها القرآن وبذلك سماهم اهل الراى من سماهم من اهل السنة

اذا عرفت ذلك انكشف لك ما قد يوه به بعضهم من قولهم ان تأسيس
 من هبنا على تقدير القرآن على اسواه يعنون بذلك سنن الرسول صلى
 وسلمت انهم انما يقدمون المعاني اللغوية في فهم القرآن على المعاني الشرعية
 الماثورة عن النبي صلى وسلم وليس اكثر مما يذكر من باب تقدير نفس القرآن
 على نفس السنة فاحفظ ذلك وافهمه فان اكثر مما يذكر وزنه من السنن و
 يزعمون انه زيادة على ما دل عليه القرآن هو ليس كذلك في الحقيقة
 وانما هو زيادة على فهمه واستنبطه وافيه بانها مخرج عن سنن الرسول صلى
 واهل قرنه والله اعلم ثم نقول لهم ان الله امر في كتابه بالسجود ثم اثني
 على رسوله صلى وعلى المؤمنين معه ومدحهم على سجدته فهل مدحهم
 على فعل السجود الذي امرهم به ام على سجدته غير والثاني باطل فتعين
 الاول وهو انه مدحهم على فعلهم السجود الذي امرهم به فاذا تعين ان السجود
 المأمور به في القرآن هو ما فعله صلى وفعله معه اصحابه فسد ما زعمه
 الاختلاف من قولهم السجود يكفي ويجزى بوضع الجبهة والافتقار وقال
 بعضهم يجزى بوضع احداهما ولولم يضع يديه وقد ميه وركبتيه على الارض
 لا اذا نظرنا في الماثور لم نر ما يدل على صحة ما ذكره وقد قد ما يدل
 على ان السجود الماثور هو السجود على سبعة اعضاء وذلك صحيح عن صلى
 لا نزاع فيه اما الظمانينة فيه فقد دل على افتراضها فيه حديث المسئ
 صلواته وقد تقدم اما وجوب قوله سبحانه ربنا لا على فقد دل القرآن
 عليه ومثبت لم يتعين لوجوبها محل غير السجود فقد وجبت فيه حيث

قال صلعم اجعلوها في سجودكم وبه قال الامام احمد وقد تقدم ذلك عند في
الكلام على الركوع فاحفظه وقوله في الحديث على الجبهة واشتد بيده على
انفه استدلال به ابو حنيفة ر. على انه يجوز السجود على الانف وحدها
وجه الدلالة انه ذكر الجبهة واشتد الى الانف فدل على انه المراد وورد
بان هذه الاشارة لا تعارض التصريح بالجبهة اى يجوز ان يكون كلام
من المصرح به وهى الجبهة والمشار اليه وهو الانف مراد له صلعم اى
فيكون بقوله واشتد به مبينا لما يلزم الساجدان بياش به سجدة موجه
وهو الجبهة والانف وبذلك يستقضى ما اطال به الشوكاني ر. في النيل من
الكلام على تقدير الاشارة الحسية على الدلالة النقطية اذ ليس الكلام
مقصورا على ذلك بل اذا امكن اعمال كل من الدليلين كان هو الاخرى
والاولى فان قيل يلزم احد امرين وهو اما ان يكون كل من الجبهة والانف
عضوا مستقلا فتكون اعضاء السجود ثمانية لاسبعة وهو يخالف لصريح
الحديث واما ان يكونا عضوا واحدا فيلزم ان يكتفى باحدهما عن الاخر
هو ما يريد الا حنا فقلنا وما المانع من ان يكونا عضوا واحدا اى طرفي
عضو واحد وجزئيه ومع ذلك يجب ان يستعمل على جزءي العضو الواحد
كما انه يجب غسل جميع اجزاء العضو الواحد لاسباب وقد روى هذا الحديث
نفسه عند النسائي مفسرا حيث قال طائوس ووضع يده على جبهته
وامرها على انفه وقال هذا واحد فهذا يدل على ان الجبهة وهى المصرح
به لفظ المبين بالاشارة فامر اريد به على الجبهة والانف وقوله هذا واحد

نص فيما ذكرناه والواجب على المنتصف اجمع بين الاحاديث مهما افكرنا فيها
والامر هنا واضح لا يحتاج الى عناء ومشقة وقد اخرج اسهل من حديث وائل
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجدة
واخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا يصبغ انفه من الارض ما يصبغ الجيد قال الدارقطني
الصواب عن عكرمة مرسل وروى اسمعيل بن عبد الله المعروف بسهمويه
في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد احدكم فليضع انفه
على الارض فانكم قد امرتم بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث المسمى صلوة
وتمكن جبهتك يعني في السجود فعلم من ذلك ان السجود على الجبهة فرض
وهي نعم الانف فيكون السجود على الجبهة والانف الذي هو جزء منها واجبا
قطا هو الاحاديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك الجبهة
يضع منها على مسجدة ما يمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم وتمكن جبهتك والانف كذلك
لما تقدم وظاهر ما تقدم عدم وجوب كشف شيء من هذه الاعضاء لان
مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها مع عدم المعارض بل قد
وقع الاتفاق على عدم جواز كشف بعضها كالركبتين فلو كان كشف كلها او
بعضها لازما على المصلحة لوقع التفصيل عنه صلى الله عليه وسلم لما يجوز كشفه ولما يجب
كشفه وحيث لم يكن شيء من ذلك علم انه انما يراد السجود عليها وهو صادق
بما لو كانت مكشوفة او غير مكشوفة وقد روي ما يدل على انه يشترع كشف
الجبهة وقال الشافعية يجب كشف الجبهة واستدل بعضهم بما اخرج

ابوداود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد
 اعلمه على وجهته فحسرت عن جهته وهو ليس بحجة واستدلوا بحديث خباب بن الارت عند
 الحاكم في الاربعةين واليه في بلفظ شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله من الرضاء
 في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قال في النيل واخرجه مسلم بدون لفظ هو
 وبدون لفظ جباهنا واكفنا قال ويجمع بين الحديثين بان الشكاية كانت
 لاجل تأخير الصلوة حتى يبرد الحولا لاجل السجود على الحائل اذ لو كان
 كذلك لاذن له بالتحائل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وآله يصلي على الخمر
 وما ذكوة وجهه وقد عورض حديث حصره عمامة من يسجد عليها باحادِيث
 تفيد بالاصحاح صحة السجود على كور العمامة لكنها ضعاف كلها وقد قد منا
 ان احاديث الامم بالسجود على سبعة اعضاء لا تدل على وجوب كشفها
 ومن تتبعها متصفاً ظهر له منها انه لا يلزم كشف الجبهة ولا غيرها من هذه
 الاعضاء وانظر الى حديث انس قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة
 الحرقاذ لم يستطع احدنا ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد
 عليه قال في المنتقى رواه الجماعة فتأمل قوله ثوبه فانه يدل على انه ثوب
 المصلي وهو لا يبسطه الا وقت السجود حين لم يستطع السجود من شدته
 الحرقاذون ذلك بما كانوا عليه من قلة الثياب يظهر لك من ذلك كل انهم
 يسجدون على الثياب المتصلة بهم المتحركة بحركتهم وهذا الفهم يستدعي
 التأمل مع الانصاف واصرح من ذلك ما اخرجناه في الصحيح معلقا عن
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يسجدون وايدعهم في ثيابهم

ويسجد الرجل منهم على عمامته ووصله اليه حتى وقال هذا ااصح ما في السجود
 موقوفاً على الصلابة واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى
 عليه وسلم في ثوب واحد يفتي بقضوله حوالا رضى ويردها ذكره في النيل قال
 واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والكبير قلت
 وردي نحوه انما امر احمد قال في مجمع الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح
 نظروا بما ذكرناه سقوط اشتراط كشف الجبهة كما زعم الشافعية والله اعلم
 اما السجدة فالاولى فيها ان تقم على الارض او على ما هو من جنسه كالخشب
 والمدر ونحوهما ويجوز على الثوب كما امر خلافا لما مية ويجوز على الحصير
 ونحوه ما لا يؤكل ولا يلبس وفقاً بيننا وبين الامامية وكان للنبي صلى
 عليه وسلم سجدة تسرع وجهه يضعها للسجود اى الخمرة والذي كره هذا وقال
 انه من شعائر الشرائع فقد اخطأ خطأ فاحشاً وانما اصله على السجادة
 الكبيرة من الثوب فاضع الروححة انقى هي من الخوص او الحصير موضع
 السجود اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واتقاء لسنة ائمة القاء السجادة ان على العواتق
 والزامها بقدره مستحذاته ليرتكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصبها به وانما
 كانوا يصعدون على ما تيسر لهم من ارض او ثوب او حصير وجعل صلواتهم
 كانت على الارض او الحصير وهو الاول عندى والله اعلم وان يقال مسجدة
 تقل راسه اى يجب ذلك بان يتأمل عليه بحيث لو كان تحته ثوب قطن
 او نكيس وظهر اثره على يده لو كانت تحته لما تقدم من قول صلى الله عليه وسلم وانما
 جبهة الحديث وان لا يهوى لغيره فلو سقط على وجهه وجب العود

الى الاعتدال ثم يسجد لما قد منا في الركوع والاعتدال وان ترتفع اسأله
 على اعالية لان حقيقة السجود الشرعي المنقول عن المعصوم لا توجد بل
 ذلك ولقوله ثم يخرون للاذقان الآية ان استطاع واما عند عدم الاستطاعة
 فلا بد يجب عليه فعل المستطاع لما تقدم من الصلوة قائما ثم قاعدا الى
 آخره وذلك محمول على عدم الاستطاعة فارجع اليه هذا هو الواجب
 الذي لا بد منه للساجد مع القدرة واكماله ان يكبر لهويه وقال الامام
 احمد بوجوب ذلك بلا رفع ليد يده رواه البخاري ويضع يديه على ركبتيه
 ثم ركبتيه على مصلاه ثم يديه ثم ركبتيه وانقله لحديث واثل بن حجر
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه
 قال في المنتقى رواه الخمسة ان احمد وما ذكرناه من كيقية الهوى وما
 ينبغ ان يكون اول مباشر لمسجدة من اعضائه قال في النيل هو من
 الجمهور واستدلوا به بما ذكرناه قال وحكاة القاضي ابو الطيب عن عامة
 الفقهاء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار
 وسفيان الثوري واحمد واسحق واصحاب الرواية قال وبه اقول ذهب العاتق
 والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استحياب وضع اليدين قبل الركبتين ووجه
 الشوكاني من اصحابنا وهي رواية عن احمد وروى الحارثي عن الاوزاعي
 انه قال دركت الناس يضعون ايديهم قبل ركبهم قال ابن ابي داود
 وهو قول اصحاب الحديث واجتوا احمد بن ابي هريرة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يركع كما يركع البعير وليضع
 يديه ثم ركبتيه رماه اسحق وابوداؤد والنسائي قال الحافظ هو اقوى من
 حديث وائل بن حجران له شاهدان من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة
 وذكره البخاري معلقا موقوفا انتهى وقال اخرون هو على ما فيه من الطعن
 الشديد مضطرب المتن وقد روى عن ابى هريرة بلفظ ان النبي صلى
 قال يعمر احدكم في صلواته فيركع كما يركع الجمل ولم يزد وقد روى
 عنه بالفاظ توافق حديث وائل اخبر ذلك ابن ابى شيبه هكذا اذا
 سجد احدكم فليبدل ركبتيه قبل يديه ولا يركع كما يركع الفحل و
 رماه الاثرم في سننه عن ابى بكر بن ابى شيبه كذلك وقد اخبر ابو داود
 عن ابى هريرة ما يصدق ذلك بلفظ ان النبي صلى كان اذا سجد بدّل
 بركبتيه قبل يديه وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب
 ابن سعد عن ابيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا بالركبتين
 قبل اليدين قال في الزاد وعلى هذا فان كان حديث ابى هريرة محققا
 فانه منسوخ واطال في المقام بما حاصله ترجيح ما ذكرنا واختارناه و
 الحاصل ان الرواية قد اختلفت عن ابى هريرة وفي كل منها كلام وطعن
 فليس احدها ياولى بالاعتبار من الاخرى قلت واذا وقع في الاحاديث
 ما يشعر بالتعارض او في روايات الحديث الواحد فالواجب على الناظر
 ان يتفكر هل يمكن الجمع بينهما ام لا فان امكن تعيين المصير اليه ونحن في
 هذا المقام اذا نظرنا اختلاف الروايات في حديث ابى هريرة وعلما انه

لا مرجح لتقدير احد هـ على الاخرى فانما نجد انه يمكن الجمع بينهما بان تحمل
 الروايتين على ما افادته الرواية الثالثة عن ابى هريرة عند البيهقي بلفظ
 اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه على ركبتيه وجه
 الجمع ان قوله في رواية حديث ابى هريرة التي يظن انها منقضة لحديث
 وائل وليضع يديه ثم ركبتيه تحتل ان يراد يضع يديه على مصلاه و
 تحتل ان يراد يضع يديه على غير ذلك كالركبتين واذا حمل على وضعهما
 على الركبتين فلا منافاة بين روايات الحديث ولا بينه وبين حديث وائل
 وهذا الجمع هو المتعين حتى لو لم يرد مروياتنا فنقول انه لو لم يمكن الجمع لكان
 حديث وائل اولى بالاخذ لسلامته عن المعارض بعد ان يسقط حديث
 ابى هريرة لتعارض الروايات فيه وغاية ما يثبت هو التمسك ان يكون سجود
 احد هـ مثل ما يبرك البعير واما وضع اليدين او الركبتين او لا فقد اختلفت
 فيه الرواية وغايته اذا لم يمكن الجمع ان تتساقط فيبقى البحث في لفظة
 واحدة وهي هل من وضع يديه على مصلاه قبل ركبتيه يكون سجود
 مثل يروك البعير او من وضع ركبتيه قبل يديه يكون كذلك الحق
 كما قال شيخنا ابن القيم في الزاد ان البعير انما يضع يديه او لا واما
 فتو لهم ان ركبنا البعير في يديه لا في رجليه فذلك مما لا عرض لنا به
 هنا لان وضع الركبتين او اليدين او لا قد قد مناسقوط كل منهما فلا معنى
 للبحث في الركبتين وانما بحثنا ههنا الآن في ان اى الهيأت اشبه يبرك
 البعير ولا شك ان مقدم البعير اول ما ينخفض عند يروكه وتبقى رجلاه

قائمتان فاذا نهض فانه ينهض برجليه او لا وتبقى يداه على الارض وعلى ذلك
 فمن اراد ان يقدم يديه حين سجدة فانه لا بد ان يهوى ويخفض االيه
 وهذا هو صورة برك البعير فظهر بذلك انه لو لم يرد الا قوله صلح فلا
 يترك كما يترك البعير لكان الامر واضحا في ان الساجد ينبغي ان يقدم
 وضع ركبتيه على يديه وما ذكرناه تبيين ركة مما قواه في النبل وصحة ما ذكره
 صاحب الزاد ومع هذا كله لا نقول بعدم جواز وضع اليدين او لا على المصلح
 سيما اذا هبت اليه العزة الطاهرة ولكن الكلام في الافضل فتأمل ان هذا
 المقام كما قال في النبل من معارك الانظار ومضائق الافكار فان شق
 عليه ذلك لكبر سن او وجع او لفرط سمن فعل ما سهل وتيسر اي من تقلد
 وضع يديه او احدهما لان الله لم يجعل علينا في هذا الدين من حرج والتهى
 مع كونه مشتبها محمول على عدم العذر ولثبوت ذلك في الجملة وذهاب
 العزة وبعض الائمة اليه كما تقدم وان يفرج يديه عن جتيه لا نتابع
 كما روى ذلك في الصحيحين عن ابن جينة مرفوعا ويضع كفيه حذ منكب
 واصابعها حذ واذنيه اي يجعل كفيه حذ ومنكبيه واطراف اصابعهما
 حذ واذنيه ذلك مستفاد من حديثين قد صححا عنه صلح احدهما
 حديث ابي حميد ان النبي صلح كان اذا سجد الحديث ووفيه ووضع كفيه
 حذ ومنكبيه رواه ابو داود والترمذي وصححه وثانيهما حديث وائل
 ان النبي صلح سجد فوضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وقوله بين
 كفيه اي بين اصابعهما كما روى مفسر في احاديث اخرى فلا تعارض

وان يعتدل على يديه ولا يسط ذراعيه انبساط الكلب كما روى ذلك
في الصحيح وان ينثر اصابعه مضمومة الى القبلة لما اخرج به ابن حبان في
صحيحه انه صلح كان اذا ركع فرج اصابعه فاذا سجد ضم اصابعه وان يفرق
بين ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيه وجنبه في سجدة وكذا في ركوعه
وتضم المرأة والخنثى لحديث ابي حميد في صفة صلوة رسول الله صلح
قال اذا سجد فرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شئ من فخذيه رواه
ابوداود والحديث مبهم عند مسلم كان النبي صلح يما في بيديه
فلوان بهيمة ارادت ان تمر مرت اما المرأة فتضم بعضها الى بعض وتلتصق
بطرفي فخذيهما في جميع الصلوة وذلك لما اخرج به ابوداود في مراسيله عن
يزيد بن حبيب ان النبي صلح مر على امرأتين تصليان فقال ذا سجد تما
فضم بعض السجدة الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي
وهذا المرسل احسن من موصولين فيه ثم ذكرهما في سنته وضعفهما
والحق بها الخنثى المشكل احتياطاً لانه ربما يبان امرأة قال الحافظ في
طريقي البيهقي الموصولين مازول ومروى عن بعض الصحابة والاذن
لا احفظ من خروجه انه تصلي المرأة كما يصلي الرجل ولعل مطلب في سائر
الامر كان غير السجدة ولو سجدت مع ذلك كالرجل تجوز صلواتها فان الرواية
في هذا امر سلة اضعيفة وفي قبولها اختلاف الامة كما مر في الجزء الثاني
من هذا الكتاب وان يوجه اصابع رجله نحو القبلة لقوله في حديث
ابي حميد واستقبل باطراف اصابع رجله القبلة اخرج البخاري واستدل

على ذلك بعض الأصناف بما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله كيف جازله
استناد ما لم يقله النبي صلى الله عليه وآله ومن أين يجيء بمثل تلك الأقاويل ثم
ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وان يجتهد فيه من الدعاء مع كمال التذلل و
الخنوع لقوله صلى الله عليه وآله ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قلت فينبغي
للعيد أن يعرف هذه المرتبة وعظمة من يتأجبه وليست تشعروضعف نفسه
وحقره وفقره إلى ربه والله حتى ينزل عليه من خيرة وفضله ورحمته
وقد تقدم ثم تقول بجموده صلى الله عليه وآله وحزوه بعشر تشبيهات وكان ربها يقول
مع ذلك سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وكان يقول سبحانك اللهم
وبحمدك لا اله الا انت وكان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك
ومعافاةك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصيه ثناء عليك انت كما
اشئت على نفسك وكان يقول اللهم لك سمجدات وبك امنت ولك اسميت
سمجد وهي الذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله احسن
الخالقين وكان يقول اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله واوله وآخره و
علايته وسره وكان يقول اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرا في في امري و
ما انت اعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطائي وعملي وكل ذلك
عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت انت
الهي لا اله الا انت وكان يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا
وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا واما في نورا وفوق نورا
واجعل لي نورا انتهى من الزاد ولم ينقل انه قال ذلك مرة بل قد عرفت

مقلد السجدة المعتادة ولعله كان صلح يفعله ذلك في بعض الاحيان ولعله
 يفعل بعضها مع التسليم في بعض السجدة وبعضها الاخر في سجود اخر و
 الرواة نقل كل منهم ويمكن ان فعل ذلك في صلوة النافلة بالجملة امر النبي
 صلح بالاجتهاد في الدعاء في السجود وقال انه فمن ان يستجاب لكم قال
 في الزاد وهل هذا امر بان يكثر الدعاء في السجود او امر بان الداعي اذا دعا
 في محل فليكن في السجود و فوق بين الامرين واحسن مما يحل عليه الحديث
 ان الدعاء نوعان دعاء ثناء ودعاء مسئلة والنبي صلح كان يكثر في سجدة
 من النوعين والدعاء الذي امر به يتناول النوعين والاستجابة ايضاً
 نوعان استجابة دعاء الطالب باعطائه سؤاله واستجابة دعاء المثنى
 بالثواب قال وبكلا واحد من النوعين فسر قوله نعم اوجب دعوة الداع
 اذا دعان والصحيح انه يعم النوعين انتهى ذلك فاعرفه فانه مفيد ومن
 فروض الصلوة الجالوس بين السجدين مطمئناً وان لا يقصد برفعه
 غيره اى كما تقدم ذلك فيما تقدم من الفروض ولقوله صلح للمسي صلاتي
 من حديث ابي هريرة ثم ارفع راسك حتى تطمئن جالساً متفق عليه و
 قال الاحناف لو لم يستوجبا لسا و صار الى الجالوس اقرب وسجد اخوى اجزأه
 ولم ار لهم دليلاً على ذلك بل الاحاديث ترد عليهم وهذا القول منهم ومع
 الجملة ترك التعديل حتى اني رأيت بعضهم يسجد ثم يرفع راسه بحيث يكون
 الى السجود اقرب ويسجد الثانية مثل هذه الصلوة لا طائل تحتها بل بما
 تكون سبباً للغضب الرب سبحانه ولا تجوز عند احد من الائمة حتى عند

الاحناف ايضاً واكملوه ان يرفع راسه مكبراً غير رافع يديه ويرفع راسه
 قبل يديه ثم يجلس مفترشاً يقرش رجليه اليسرى ويجلس عليها وينصب
 اليمنى ويستقبل باصابعها القبلة او يضع اليمنى على عقبه ويكون ركبتاه
 في الارض ويستقبل باصابع رجليه القبلة وقد تقدم انه صلح كان يكبر
 في كل رفع وخفض الاما خص كالرفع من الركوع وتقدم انه لم يكن يرفع
 يديه في شيء من اعمال تَعُوذَةِ في الصلوة اما كونه يرفع راسه قبل يديه
 فقد دل عليه حديث المسني صلواته وغيره فان قوله صلح ثم ان رفع راسك
 حتى تطمئن جالساً صريح فان رفع الراس مقدم على كل ما يرفع او كيفية
 جلوسه فلانه لم يحفظ عنه صلح في هذا الموضع جلوسه غير هذين وانما
 ورد غير ذلك في التشهد الاخير او في جلوس المعدوم وقد روي ذلك
 عن وائل ورفاعة وابي حميد وعائشة وغيرهم فان شئت ذلك فارجع
 اليه في مظانه ويضع يديه على فخذه يجمع حذم فقيه على فخذه وطرف
 يده على ركبتيه ويقبض شفتين من اصابع اليدين كالحلقة ويرفع
 السبابة الى الاصبع التي تلي الابهام ويدعو بها وقال الشافعية ينتشر
 اصابعه مضمومة للقبلة كما في السجود ولم يذكروا ذلك مستنداً وكذلك
 قال الاحناف ولنا حديث وائل بن جروانه قال في صفة صلوة رسول الله
 صلح ثم قعد فافترش رجليه اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وكبته
 اليسرى وجعل حذم رقبته الايمن على فخذه اليمنى ثم قبض شفتين من اصابع
 وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فرائته يحركها يدعو بها راء احمد والنسائي

وابوداود واما كونه يرفع سبابة اليمنى فلتصريحه بذلك في حديث ابن عمر
 بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للصلوة وضع يده على ركبتيه
 ورفع اصبعه اليمنى التي تلى الابهام قد عابها الحديث رواه احمد ومسلم
 والنسائي قائلان اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني ورفعني
 وعافني الحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدة الثانية
 اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وابوداود
 الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني رواه الحاكم وصححه والبيهقي وابو حنيفة
 ايضا بلفظ ارحمني واجبرني وزيادة ارزقني فقط وعندنا ان اليتيان
 بكل ذلك مستحب لو روي في رواية يقول بين السجدة الثانية رب اغفر لي
 رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب ان يطيله بقدر السجود قد عرفت مذهب
 الاحتياط في هذه الجلسة وقال الشافعية بوجوبها واقتضاها كما علمت
 لكنهم قالوا يجب ان لا يطولها ولا لا اعتدال قالوا لانها شرعا للفصل
 لان ايتيها فكانا قصيرين فان طول احداهما فوق ذكوة المشرع فيه قد
 الفاقحة في الاعتدال واقل التشهد في الجالس عامدا اعلمنا بطلت صلاته
 انتهى وهذا الكلام كله غير صحيح اما قولهم انها شرعا للفصل فلن ارادوا
 انها شرعا لمجردة وانها غير مقصود ان بالعبادة فيقال عليه ان هذا غير
 مسلم ولم يأتوا على ذلك يبرهان واما قولهم يجب ان لا يطولها فيقال عليه
 ما دليل هذا الوجوب وايضا كونها غير مقصودين لا يستأزم وجوب
 التقصير ومع ذلك كله ظاهر تعديلهم هنا يخالف مذهبهم في الاعتدال المبرور

حيث جعلوه محلاً للقنوت الذي هو عندهم بعض من أبعاض المصلوة التي
 يسجد للسهو يتركه فقولهم انهما شرعا للفصل هنا يخالف قولهم هناك
 في الركوع لأن القنوت مقصود بذاته وقد قال تعالى وقوموا لله قانتين
 وشأن وان لم تقل ان القنوت في الآية هو ما ذكره الشافعية الا انه ذلك
 لوزم لقولهم وبه يبطل ما زعموه من وجوب عدم اطالة الاعتدال
 والمجلوس بين السجدين وتدل على بطلانه ايضا احاديث القنوت
 في التوازل وايضا هذا التعليل مع برودة وعدم استناده الى دليل هو
 راي في مقابلة النص فلا يصح ان تنفك اليه واما من الشافعي يروي عن
 امثال هذه التعليلات فلا شافعية للشافعية ولا مستفهم في هذه المسئلة
 ولنا ما روي عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قال سمع الله لمن حمده
 قام حتى تقول قد اوهيم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى تقول
 قد اوهيم ثم اراه مسلما وفي رواية متفق عليها ان انس قال اني لا اوال اصل
 بكر كما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي بنا فكان اذا رفع راسه من الركوع
 انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسى واذا رفع راسه من السجدة
 مكث حتى يقول الناس قد نسى قال في الزاد وكان هديه صلى الله عليه وآله
 هذا الركن بقدر السجود وهذا هو الثابت عنه في جميع الاحاديث ثم قال
 وهذه تركها اكثر الناس من بعد انقراض عصر الصحابة ولهذا قال ثابت
 وكان انس يضع شيئا لا اراكم تصنعونه يمكث بين السجدين حتى تقول
 قد نسى وقد اوهيم واما من حكم السنة ولم يلتفت الى من خالفها قاته

لا يعيأ، يخالف هذا الهدى وقال الحافظ في الفهرست بعد ان ذكر صلوة النبي
 لكن السنة اذا ثبتت لا يعيأ الى من تمسك بها مخالفة من خالفها وقال النووي
 صاحب المصباح ان الجواب عن هذا الحديث صعب قلت الشواهد والاحاديث
 فيما سلف كانوا ينسبون انفسهم الى الشافعي وابي حنيفة للاسم فقط ومعنى
 هذه الانتساب انهم كانوا يتبعون اجتهادها في المسائل التي لم ترد فيها
 نص واذا ورد النص فكلهم كانوا يحمدون ما قال او فعل محمد
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا الانتساب لا يضر فهذا احمد الشيباني
 يقول في مسائل قول اهل المدينة احب الى من قول ابي حنيفة وهذا
 الطحاوي يترك في مسائل قول ابي حنيفة وهذا الحافظ يخالف الشافعي
 في مسائل عديدة اما في زمننا هذا فقد قامت القيامة الاحداف حملوا
 على قول ابي حنيفة والشواهد حملوا على قول الشافعي ويرون نصوص الاحاديث
 مخالفة لها ومع ذلك يتركون الاحاديث اقوال النبي المعصوم وافعاله و
 يتبعون ما قال اما هم الذي يخطئ ويهيب فما لهم من السنة تعبيراً وهم
 عجيب واسلامهم ضعيف هذا هو الله تعالى ووقفهم لا اتباع النبي الكريم
 ثم يسجد الثانية كالاولى لقوله في حديث المسئى صلوة عن ابي هريرة
 وفيه ثم السجود حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد
 حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع ذلك في الصلوة كلها رآه البخاري في الصحيحين
 ولتسجد جالسة خفيفة بعد السجدة الثانية التي يقوم عنها وفاقا
 للشافعية وقالت الاحناف لا يجلس وبذلك قال شيخنا ابن القيم في الزاد

استدل احناف بخديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلاة على صمد ورقد عليه راحة الترمذي باسناد ضعيف وقالوا احد بيت جلوسه صلى الله عليه وسلم على حالة الكبر قالوا ولا نهأ جلوسه استراحة في الصلاة ما وضعت لها ويقال عليهم ان ما استد لوايه لا يجتمع به فلا يصح ان يا اول لاجله ما هو اصح منه وايضا يارضه حديث ابي هريرة في قصة المسقى صلواته عند البخاري في كتاب الاستيذان وهذه اقوى من رواية الترمذي وايضا لو سلم صحة ما استد لوايه فانه لا يعارض حديث ثبوت الجلسة كحديث ترك الوقوف لا تغافل حديث الوقوف وقولهم انها جلسة استراحة الخ يقال عليه اوله ان هذا التام هو اصله في التسمية والشارع ما سماها استراحة فلا توجد لاجله السان الثابتة الصحيحة وثانيا لا نسلم ان الصلاة لا تشترع فيها الاستراحة اذا كانت بمعنى اليتيان بافعالها واوقاها بالاعتدال المعروف من السنة ان اليتيان بها واليهما انما يكون بالسكينة والوقار والفصل بين فعل وفعل وقول وقول وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان عديده في القراءة الترتيل وفصل قراءة الآية عما بعدها حتى يترجم اليه النفس ومن هذا الباب السكينة بعد المفاتحة والسكينة بعد القراءة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك والله اعلم امرى بالطمينة في جميع الادكان ولم يجتد بصلوة مخالفة عنها والاحناف قد خالفوا في ذلك فلا عزوان خالفوا في جلسة الاستراحة بدعوى ان هذه جلسة استراحة والصلوة لم توضع للاستراحة ولم يعلموا ان الخشوع لا يكون

في غير صلوة المتأني الذي يصلي بسكينة بحيث يفصل بين افعال
 الصلوة واقوالها وهذا الخشوع الذي هو سر الصلوة ولها لا يحصل
 المستعجل الذي يمثل نفسه في صلواته بدورة عجلة دو لا فتواه
 ينقر في ركوعه وسجوده كنقر الغراب ولذلك منع الحاقن من الصلوة
 لانه يستعجل في اداء الركعات بلحوق الحاجة البشرية وقال تعالى
 فاذا قرعنا فانهبوا الى ربك فارغب فجلسة الاستراحة عندنا
 هي كفصل آية عن آية وقيل عن فعل وهي وان كانت فعلا لكنها تأتت
 عن الافعال المفترضة بكونها سنة ولهذا استحب تخفيفها بحيث يكون
 من التكبير كافيا لها والقيام حيث لم يرد لها ذكر يخصها وما استدلوا
 به لا يدل على مطلوبهم من نفى هذه الجلسة لان قوله كان ينهض
 في الصلوة على صدر ورقد مية انما يدل على استحباب النهوض كان
 وذلك لا ينافي ان يكون ذلك النهوض بعد الجلسة وعليه فيستحب
 للمصل ان ينهض منها كذلك ومثل ذلك النهوض من التشهد
 الاوسط واستدل اصحابنا بحديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا كان في وتر من صلواته لم ينهض حتى يستوي
 قاعه اقال في المنتقى رواه الجماعة الا مساهما وابن ماجة فقلوه في
 من الحديث الصحيح فاذا كان في وتر من صلواته الحظا هو في ذلك
 كان هداه في كل صلوة راها الراوي وذلك لا شعاعا كان ودلا انتها
 على المد او مة والاستمرار على فعلها قال في النيل بعد ان ذكر هذا الحديث

فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية
وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي
في المشهور عنه وطائفة من اهل الحديث وعن احمد بن ايتان وذكر
الحلال ان احمد رجم الى القول بها ولم يستحبها الاكثر واحتج لهم الطحاوي
بحديث ابي حميد الساعدي المشتمل على وصف صلواته صلواته ولم
ينكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض الفاظه انه قام ولم يتورك
كما اخبره ابو داود قال فيحتمل ان فاعله في حديث مالك بن الحويرث
العله كانت به ففقد من اجلها لان ذلك كان من سنة الصلوة ثم
قوي ذلك بانها لو كانت مقصودة للشرع لها ذكر مخصوص وتعتق
بان الاصل عدم العلة وبان مالك بن الحويرث هو راوي حديث
صلواتكم اربعة وفي اصله في كذا كذا لصفات صلوة رسول صلواته
داخله تحت هذا الامر وحديث ابي حميد يستدل به على عدم
وجوبها وان تركها البيان الجواز لا على عدم مشروعيها على انها لم تنفق
الروايات عن ابي حميد في نفى هذه الجلسة بل اخبره ابو داود
والترمذي واحمد عنه من وجه اخر بانها قال الحافظ انكر الطحاوي
ان يكون جلسة الاستراحة في حديث ابي حميد وهي كما تراها فيه
واما الذكر المخصوص فانها جلسة حفيفة جدا يستغنى فيها بالتكبير
المشروع للقيام واستحب بعضهم (يريد شيخنا ابن القيم) على نفى كونها
سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلواته صلواته وهو

متحجب بأن السنن المتفق عليها لم يستوجبها كل واحد من ضعف
صلوته صلحهما وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم واحتجوا أيضا على
عدم مشروعية ما وقع في حديث وائل بن حجر عند ابن أبي لفظ
كان إذا دفع راسه من المسجد تين استوى قائما وهذا الاحتجاج
يؤيد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على
أن حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فضل الضعيف
واحتجوا أيضا بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه يقوم كانه
السهم وهذا الإيهام في الاستحباب المدعى على أن في أسناده منتهما
بالكذب وقد عرفت فما قد منافي حديث المسوق صلوته من جلسة
الاستراحة من كورة فيه عند البخاري وغيره لا كما ذكره النووي
من أنها لم تكن كور فيه وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها
لولا ما ذكرنا فيما تقدم من إشارة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم
وما ذكرنا أيضا من أنه لم يقل بوجوبها أحد وقد مرر بمثل ذلك
الحافظ في الفقه ونفس الطحاوي بحديث أبي حميد لما جلس
الاستراحة ثم تركه لهذا الحديث في رفع اليدين فما يقتضيه العجب
أنهم من بعدهم وتذكرون ببعض ومن جملة ما احتج به القائلون
بنفي استحبابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل
حديث الباب وما كرهى ابن المنذر عن الثعلبي أن عياش قال
أدركت خيرا واحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع راسه

من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس فذلك
لا ينافي القول بأنها سنة لأن التزكيا لها من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في الحارات انما ينافي الوجوب فقط وكذلك ترك بعض الصحابة لها
لا يقدح في سنيتها لأن تركها ليس بواجب جائز انما هي ذكرته
بمرتبة لما فيه من الفوائد وما ذكره مع ما قد منا لا يتبع تشبهه
في استحباب تلك الجلسة والافضل ان يأتي بها احتيانا ويتركها
احتيانا اقتداء بالنبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم واذا

قام نهض على صدره ورقد مية وركبتيه معتمداً بيديه على فخذي
لما قد مناه ولقوله في حديثه وائل بن حجر وذكر فيه كيفية الهوى
الى السجود الحديث وفيه واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على
فخذي به ثم اه ابوداود وقد ذكرت صدره والقدمين في الأحاديث
استدل بها من دعي جاسمة الاستراحة كما قد منا ذلك فلا تغفل
ومع هذا القيام على صدره والقدمين سنة فيجوز تركه وكذا
يجوز الاعتناء بيديه على الأرض كما ورد في رواية مالك بن

الحويرث اخبرني الشافعي سيما اذا عسر لكبر سن او عذر وان

يبد التكيير من حين يرفع راسه من السجدة الى ان يستوي قائماً
اي اذا سهل عليه ذلك ولم ينقطع نفسه لما قد منا من ان
جلسة الاستراحة لقصرها جدد الكثرة لها بمد التكيير وحيث
لم ينكر فيما يروى لها ذكر مخصوص وقد ثبت انه كان يكبر لكل خفض

ورفع ولم ينقل انه كبير مرتين اعني حين رفعه من السجود وحين
نهوضه من الجلسة علم انه يكتفي في ذلك كله بتكبير واحدة و
اختاره شيخنا الشوكاني في النيل ويفعل في الركعة الثانية مثل
ما فعل في الركعة الاولى لقوله ع في حديث المسئ صلواته نشر
افعل ذلك في الصلوة كلها الا انه لا يستغفر ويخففها عن الاولى
لما قد منا فلا تغفل وهل يتعوذ قبل القراءة فيه خلاف ورجح
من اصحابنا ابن القيم والشوكاني انه لا يتعوذ والذي نراه انه
يتعوذ سرا ولقصر الاستعادة وكونها سرا لم يذكرها ولم يذكرها
سكتة اذ مقدار ما يصرف لها من الزمن هو اقل او يساوي مقدار
وقت تراءد النفس وذلك قد يخفى على المقتدي وقد ثبتت في الاولى
نصا فلا بد ما يصرح بنفيها في الثانية وما ذكره انما يحتمل ذلك وهو
لا يصح لنفي الثابت وقد قال نعم فاذا قرئ القرآن فاستعذ اي فالترادة
وقت وسبب التعوذ ولا يجوز ترك ما قرب وقته وسببه في القرآن
عند وجود مقتضيه الابدليل قاطع وهو هنا غير موجود واما
قول بعضهم ونزججه بان القراءة في الركعة الاولى والركعة الثانية
وما بعد هاهي كالقراءة الواحدة فيكتفي بالاستعادة في قراءة الركعة
الاولى ففيه نظر وعندى ان ذلك ساقط لما قد منا من لزوم قراءة
الفاصلة في كل ركعة كما قد منا ذلك وذلك بين في ان لكل ركعة
قراءة مستقلة لا تصح ولا يعتد بتلك الركعة الا بها وذلك ظاهر بذلك

يسقط ما اطال به في الزاد والنيل من عدم استحقاق التفرغ وليس
اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية ان يجلس
للتشهد الاوسط والاولى ان يقرأ ش رجاه اليسرى فيجلس عليها و
ان ينصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة ولا يخرج عن السنة
يا للتوراك وهو ان يقرأ ش فخذة اليسرى على الارض وينصب اليمنى
ويوجه اصابعها نحو القبلة لورود ذلك في حديث المسئ صلوته
عن رفاعه وفيه فاذا جلست في وسط الصلوة فاطمئن واقترش
فخذك اليسرى فشهد رجاه ابوداود وفي اسناده محمد بن اسحاق و
لكنه صرح بالشديث ويضع يده اليسرى على فخذة اليسرى ويبسط
اصابعها واليمنى على اليمنى كذلك الا انه يقبض من اصابعها الخمسة
والبنصر شحاق حلقة بالابهام والوسطى ويرفع اصبعه السبابة
ويحركها ويدعو بها وقالت الاحناف يبسط اصابع يديه وزعم
بعضهم ورود ذلك في حديث وائل وهو غلط سببه عدم اطلاع
وقصور الباع في علم الحديث واما ما يذكر في بعض الرايات من
الاقتصار على سجود الوضع فليس فيه دالة متعينة لما ذكره و
غائرها احتمال احد الزميين القبض كما ذكرناه او مطلقا والبسط كما
ذكرنا واذا كان الامر كذلك فلا وجه لترجيح البسط وجعله المستحب
المتعين دون ما سواه وترجيح احد المتساويين لا مرجح تحكيم غير
مقبول ثم هل يجوز تراخي النص الصريح لما هنالك حاله وانما الواجب

حمل المطابق على المقيد بل قبول الزيادة الصحيحة على البين متعين
 فمأيا لك بغير البين مما يتطرقه الاحتمال ومن فرقوا اذا وجد
 الاحتمال بطل الاستدلال وقولهم ان في البسط توجيه اصابعه
 الى القبلة فيقال عليه ان في قبضتها وبسط السبابة اشارة الى التوحيد
 وان ما سوى الله مقهور تحت قبضته وفي تحريكها ورفعها اشارة الى
 التوحيد ان الحركات المتصرف في خلقه وهذه حكمة لا ينبغي ان تخلو عنها الصلوة
 المشتقة على انواع تعظيم الاله وحالات التذلل له من العبادة سيما في
 المحل المناسب لذلك ولا يوجد في الصلوة محل اناسب لذلك من
 اذكار التشهد ولا سيما وبسط الاصابع الى القبلة قد اخذ له نصيب و
 محل آخر من الصلوة كالسجود وغيرها فلو لم يكن الا القياس والتعليل
 لكان مقتضاها ان ما ذكرناه اناسب بهن الموضع كما ذكره وقد عرفوا
 ان الاسلام جاء بين اظهر اقرام عرفت في انواع الشرائع كما كان شئ
 اظهر فيه من اظهار التوحيد والالتشهد اظهر له باللسان ورفع السبابة
 اظهر له بالجوارح وفي قلب المؤمن شهادة اخرى فجميع الشرائع ذات
 قلبا ولسانا وجارحة وما احسنها وما اجملها وبعض المتأخرين
 من احناف كالكيداني وغيره كاد كيد اعظيما وجعل الامر مستحسن
 وخيرا ولم يشترطوا علمها قال ابو حنيفة امرهم الشيباني الذي هو
 من خلص تلامذته وبه نشر علم ابي حنيفة وهو قال في موطنه
 يشترط وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فخرنا شئنا والحمد لله رب العالمين

كيف رحمه عدم التشاؤم مع ورث والحداديات الدالة على اتقانها وصحة
 النقل عن أبي حنيفة بثبوتها وانحجب منه قوله ان هذا غير ظاهر
 الرواية اذ ما جعله ظاهراً هو اخفى من ديب النمل واقطع لم يرو
 المبسوط او الزيادات احداً بالسند الصحيح المتصل عن محمد بن كافر بن
 موطاه بالسند الصحيح متصل ويقال ايضاً هذا التعليل وقياس غير
 مستند الى اصل صحيح وبلاغة جامعة وايضاً لو كان صحيحاً فلا يميز
 عند وجود النص ولما لا يقولون هنا كما قالوا في الوفاء ان مبنى الصلوة
 على السكون فتجزيك الاصبعة لا تلائم مبناه وقد عرفت ان الصلوة
 مشتقة من تحريك الصلوتين وهي عبارة عن الحركات المختصة
 فمبناه على الحركة لا على السكون ومثل هذه التعليلات يفتح
 عليها البلية والصبيان وهل يجدي مثل هذا الا وهام والظنون
 يوم لا ينفع مال ولا بنون واستدل اصحابنا بحديث واكل بن حجر
 انه قال في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فافتش رجله
 اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه
 اليمين على فخذه اليمنى ثم قبض الشترين من اصابعه وحلق حلقة
 ثم رفع اصبعه فزايتة يتركها يد عوبها ثم اذ احمر النسائي وابوداود
 وقد روى في قبض اصابع اليمنى ونصب السبابة روايات بالفاظ
 متقاربة وهي محمولة عندنا على الهيئة التي اخبرناها والراة عبروا
 بالفاظهم وادادتهم معنى واحد وهو ما ذكرناه وقالت المشافعية

لا يجوز المسبحة اى السبابة وكرهوا ذلك كما حرم الكيد اى الاشارة
 كاهل الحديث وبالع بعضهم حتى قالوا تبطل الصلوة به ولو كان هذا
 القول عندهم ضعيفا ومن كره ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم او حرمه
 فحقه ان يحبس حتى يتوب او يعزر تعزير الشديدا او لم يعرف
 الاحتاف ان ابا يوسف امامهم حدث يوما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب
 الدباء فقال رجل انا لا احب الدباء قد عاب ابو يوسف بسيفه ونطم
 وقال اقتل هذا الرجل فانه صار مر تدا وانشأ شيخنا الشوكاني
 في النيل الى ترجيم القول بعد ما استجاب التحريك والحق ما ذكرنا و
 اختاره ابن القيم رحمه في الزاد وعليه دل الحديث صراحة كما عرفت
 ولا يعارضه حديث ابن الزبير كان يثيب بالسبابة ولا يجوزها الحديث
 رواه احمد ابوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه لان هذا انف
 وما قد مناه مثبت ويمكن الجمع بان التحريك وقع عند الدعاء و
 لم يستوعب سائر وقت التشهد ولم يراوى هذا الحديث الا بصيغة
 صلى الله عليه وسلم الدعاء بل رأى قبله او بعده قليلا مل ويسن ان يتشهد
 بالماثور وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 اتشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يحصل
 السنة في الاول بدون الماثور ولا تقم الصلوة في الجلسة الاخيرة الا به
 لو روي ذلك عن ابن مسعود قال ان محمدا صلى الله عليه وسلم اذا قعد تتر

في كل ركعتين فقولوا الحديث الى آخره رحمه الله والنسائي اما كونه
 بدون المأثور لا تفصل السنة في الاول وانه لا تقم للصلوة بدونه
 في الاخير فقد دل عليه حديثه وهو عند الجماعة كما في المنتقى بلفظ
 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة
 من القرآن الحديث فقوله كما يعلمني السورة من القرآن صريح في عدم
 الاعتدال بغيره اى لتأدية السنة او القرص ومفهوم قوله في بعض
 الروايات يتخير من المسئلة ما شاء او يتخير من الدعاء ما اعجبه
 ان ما ذكره من الفاظ التشهد ليس هو مفوضا الى مثليه المصلحة
 وقد ورد التشهد من طرق كثيرة وفي بعضها زيادة على بعض فيجوز
 للمصلحة ان يقرأ ما شاء من الفاظ الواردة وانما اقرأ التشهد بن
 مسعود بن ما تشهد ابن عباس وبنما الاخر واحب ان يجزى على
 لساني ما جرى على لسان حبيب الله ورضي عنه واختلفوا في ايها
 افضل فنذهب الى ما يروى في جمهور الفقهاء الى ان تشهد ابن مسعود
 افضل لان مرجحاته كثيرة وانفق عليه الائمة الستة لفظا ومعنى
 قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهد الثابت
 من وجه صحيح وكذا نقل ازاجاع القاضى ابو الطيب الطبرى
 كذا في النيل ثم يتخير من الدعاء اعجبه اليه ليدع به ربه لصحة
 ذلك عنه صابر ورفاه ابن مسعود وغيره وهو اذن منه صابر
 المصلحة ان يدعوى هذا الموضع بعد التشهد بما شاء من امور الدين

او الدنياء ولا يلزم عليه الا فقهاً على ما ورد عنه صلعم او في القرآن
 وقال الحنف ان سأل الله تعالى ما يسأل عن الناس مثل زوجتي فلا تة
 تقسد صلوته وهذا الكلام قاسد لا دليل عليه بل الدليل يقتضي
 خلافه وليس لاحد ان يحجروا سماعاً وما استحب به عملاً الا تيان بأكمل
 الصلوة على النبي صلعم اي وهما تحب الا تيان به من الادعية المأذون
 لنا فيها اي وان لم تكن مأثورة الصلوة على النبي صلعم والصلوة على
 اله معه صلعم وعدم ذكرها في التشهد المأثور لا ينفى استحباب الا تيان
 بها في الدعاء المأذون لنا فيه وقالت الشافعية لا تنس الصلوة على
 ال اول معه في التشهد الاول مع قولهم بسنته الصلوة على النبي صلعم
 حتى انهم شرعوا لتأديتها سجود السهو ولحمياً توايبرهان على هذه التقاريع
 اذ لم تبتني على اصل صحيح والذي ينبغي ان يقال انه اما ان تشترج الصلوة
 عليه صلعم قاله مثله بتم له واما ان لا تشترج فكذلك والدليل انما يدل
 على عكس ما زعموه والنبي صلعم قد نهي ان يصلي عليه الصلوة البتراء
 والصلوة البتراء هي ان يقولوا اللهم صل على محمد وميسكوا فما احتج
 ما ذكره بالكرهية والعجب العجيب وقوع الخلاف بينهم في بطلان صلوة
 من صلى على ال اول معه في هذا الموضع فاعتبروا يا اولي الابصار و
 اما من الشافعي برئ عن امثال هذه الترهات والسفطات انها هو
 صنيع المتأخرين من الفقهاء المنقشفة الذين يبتغي قرب الاله و
 الرسول في التبعده عنهم وقالت الحنف لا يزيد المصل في هذا الموضع

على تشهد ابن مسعود وقوله من دود يصري الحديث كما تقدم لقوله
صلى الله عليه وسلم في الحديث يلفظ ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه وليدع
به سر به عز وجل الحديث وقد تقدم وقول الاحتاف هنا من غريب
ما يتصور فإنهم استدلوا ببعض الحديث وردوا بعضه الآخر وكذلك
صنيعهم في مواضع أخرى كما في حديث من أدرك ركعة من الفجر
فقد أدرك الفجر ومن أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر
فتمسكوا بالنصف الثاني وانكروا النصف الأول وما أدركى بماذا
يجيبون إذا سألوا يوم القيمة تجاه النبي الكريم عن مثل هذه الأمور
وأما قول بعضهم ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى مستدل عليه
بقول ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
في وسط الصلوة وآخرها فإذا كان وسط الصلوة نهض إذا فرغ من
التشهد وإذا كان آخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء فيقال عليه (هذه
حكاية فعل وما قد مناه قول وهو مقدم على الفعل وهذا فعله صلى
الله عليه وسلم لا ممة والواجب الائتمار وبقطع النظر عن هذا كله
فما ذكرناه زيادة غير معارضة فيلزم تسليم مقتضاها أو غايتها
استواء الفعل والترك وأما ترجيح الترك مع ما عرفت فلا وجه للنبذة
وأيضا ما ذكرناه ليس في الصحيح المتفق بل هو ما ذكرناه وليخففه في
إتمامه وذلك بأن يختصر في الأدعية بعد التشهد والصلوة على النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك للاتباع في ذلك قال في الزاد وكان صلى الله عليه وسلم يخفف هذا التشهد

جل اجته كانه على الوصف وعلى الحجارة المحاة وينهض مكبرا على صدره
 قد ميه وعلى ركبتيه معتد اعلى فخذة كما تقدم في القيام عن جلسته
 الاستراحة وعلى هذا دللت الآثار وقد تقدم بعضها والنهوض على
 الصدور سنة فيجوز تركه والاعتماد بيديه على الارض سيما اذا عسر
 تكبر سن او رجع في الركب او غيرها فاذا استوى قائما رفع يديه
 كما فعل عند التحريم خلاف الاحتلاف ولنا ما روي مسلم من حديث
 ابن عمر انه كان يرفع يديه في هذا الموضع وقد جاء ذلك مصرحاً به
 في حديث ابى حميد الساعدي وهو حديث طويل تمسك ببعضه
 الاحتلاف وخالفوا بعضه كما هو دأبهم قال في الزاد بعد ان ساقه
 بطوله هذا السياق الى حاشية في صحيحه وهو في صحيح مسلم ايضا وذكره
 الترمذي مصححاً له من حديث علي بن ابى طالب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان يرفع يديه في هذا الموضع ايضا ثم كان يقرأ
 الفاتحة الحمد والسر في ذلك ان الشارع جعل كل شفع صلوة
 فتشروع الرفع حين التشروع في الشفع الثاني كما شرع حين التشروع في
 الشفع الاول تامة وانما لم يكن التشهد الا وسط واجبا ولا فاق
 لان النبي صلى الله عليه وسلم هو افسهم الصلاة فلم يعد له بل استمر
 سجد السهو فلو كان واجبا لعادله عند ذهاب السهو بوقوع التبيين
 من الصلاة فلا يقال ان سجود السهو يكون الجبران الواجب كما يكون
 الجبران غير الواجب لاننا نقول على الدليل ههنا هو عدم العود لفعله

بعد التنبيه على السهو واما مد او منه صلح لفعله فلا يكتف بالدلالة
 على الوجوب والقرينة قلت واعظم ما استدل به من قال بالوجوب
 ههنا ان فعله صلح المستمر هو بيان لمحل واجب ولذلك قال صلح
 صلوا كما رأيتموني اصدل واستظمر واعلى ذلك ايضا بما يذكر في بعض
 روايات حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا قمتم في صلواتكم فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فاذا
 جلست في وسط الصلوة فاطمئن وافترش فخذ اليسر ثم تشهد
 رواه ابوداود قال في النيل هذه الزيادة اعنى قوله فاذا اجلست في
 وسط الصلوة الخ تفرد بها ابوداود وفي اسنادها محمد بن اسحق ولكنه
 صرح بالتحديث انتهى ببعض تصرف واستدلوا ايضا بان قوله صلح
 في حديث ابن مسعود اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات
 الحديث امر والاصل في الامر الدلالة على الوجوب وقد اجاب صاحب
 الروضة عن هذا الاخبار بان بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم
 الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وما نحن بصدد
 من ذلك انتهى قلت لا يصح جعل الامر للوجوب في حديث ابن مسعود
 الذي حدثنا وجوب القعود بعد كل ركعتين لان الامر بالتشهد فيه
 انما يتوجه الى من قعد فاذا لم يدل دليل على وجوب القعود فالتشهد
 انما هو تابع له وكل فعل وحالة من حالات الصلوة فنكرها تابع لها
 فما كان واجبا من ذلك فاذا كره واجبة وما لا فلا وهذا أولى ما يقال

في الجواب وان لم يرد كروة واما استدلالهم برواية سقاعة فالجواب
 انها شاذة وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو مع الشذوذ ولا تجوز روايته
 وان صرح بالتحديث وايضا الوصف الاستدلال به على الوجوب لا يقتضي
 وجوب الافتراض ولم يقل به احد فيما نعلم واما قولهم ان فعله لبيان
 الواجب المجمل فممنوع على اطلاقه لان العلماء انما تصيبوا البيان الجمل الواجب
 ما هو كحديث المسح صلواته ولم يقولوا ان كل ما يفعله النبي صلى الله
 عليه وسلم في صلواته واجب ودعوى المد اومة والملازمة المستمرة غير مسلم لانه
 لم يقل من قال بعدم الوجوب الا لعدمها وذلك لعدم مرجوعه صلى الله
 عليه وسلم ذلك بعد تنبيه اصحابه له عن السهو فلا يرد ان جبر ان الواجب
 فعله يكون بسجود السهو لما عرفت انه لا سهو بعد التنبيه فتأمل ذلك
 على ان المعروف مما دللت عليه الاحاديث ان من ترك فرضا واجبا من
 الصلوة ولم يتمكن من استئنافه ان يعيد صلواته كما دل على ذلك
 فقوله صلى الله عليه وسلم صلواته ارجع فصل فانك لم تصل ولو كان شيئا
 من ذلك ينبغي بسجود السهو لم يبينه صلى الله عليه وسلم من فروضها التي تشهد بالخير
 وقعوده والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لحديث ابن مسعود ^{رضي} قال
 كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على
 جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا
 التحيات لله وذكره قال في المنتقى رواية الدارقطني وقال اسناده صحيح
 وهذا الخبر ورأيت من ابن مسعود بانه فرض بعد ان لم يكن عليه

فلا يعارضه حديث المسعى صلوته والاصل في قول الصحابي فرض علينا
 الرواية لا الراي لاسيما اذا تعينت الرواية بقريظة كما هنا قال في النبيل
 ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن مجزى الرواية لانه بصدد هذا لا بصدد الراي
 وقول الصحابي فرض علينا او وجب علينا اخبار عن حكم الشارح
 وتبليغ الى الامة وهو من اهل اللسان العربي وتجويزه ما ليس بفرض
 فرضا بعيد فالاولى الاقتضام في الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر
 في حديث المسعى صلوته وعدم العلم بتأخر هذا عنه انتهى قلت وهذا
 الاقتضام في الاعتذار غير سديد لان قبول الزيادة من الثقة متعين
 والله اعلم واذا ثبت وجوب التشهد وجب قعوده باتفاق من اوجبه و
 روى النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين له محلا غير القعود كما في حديث ابن مسعود
 وغيره ويحرم الدعاء كالكلب لحديث ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن نقرة كنف الديك واقعاء كاقعاء
 الكلب والتفات كالتفات الثعلب رواه احمد قال في مجمع الزوائد و
 اسناد احمد حسن وهو يقتضي الفساد ومقتضى قول من اطلق
 الكراهة عدم الفساد وهذا اذ هول عما اصلوه من ان المنهى يقتضي
 التوقيف والفساد والحق ان فعل المنهى عنه حرام وفساد فمن فعل
 ذلك علما عامدا بطلت صلوته عندنا ينص هذا الحديث فان قيل
 يلزم مكران تقولوا يبطلان صلوة من التفت كذلك قلنا والا فركرك
 لو كما نقل انه صلى الله عليه وسلم التفت في صلوته وعليه ففعله صلى الله عليه وسلم

عنه وهو ان
 يضم اليه في
 يد يد على الارض
 وينصب ساقيه
 هذا هو الذي
 روى عن النبي
 بكراهته واما
 النوع الاخر
 من الدعاء
 هو ان يضم
 اليه على
 عقبيه فيكون
 ركبته في الارض
 فهو سنة في
 الجالس بين
 السجدين و
 رواه ابن
 عباس و
 فعله المكي
 ١٢ منه

للمنى في الالتفات الى الاباحة للحاجة كالخوف ونحوه اى كما يعذر الرجل
 في ترك فروض الصلوة لذلك او يقال ان الالتفات بالصفة المذكورة
 في الحديث مبطل اعني تواليه وتواتره من غير حاجة كالتفات الثعلب
 والتفاتة صلحهم ما كان على الصفة المذكورة وليس تنبسط من هذا الحديث
 وجوب القعود للتشهد الاخير لعدم متعارض الاحاديث فيه بخلاف
 القعود لجلسة الاستراحة والتشهد الاوسط كما تقدم من ذلك فتأمل
 والاقعاء المنهى عنه هنا هو ان يلصق اليديه بالارض وينصب ساقيه
 ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وما سوى ذلك فكيف قد جاز
 اى لا نعتقد الاجماع على جوازه وتحصل باى هيأة ما توفّر جلالا مخصص
 بمحل فالسنة ان يخص محله الذى عين له والتوركة في الاخير اولى
 خلافا للاحناف استدلال احناف على ان الافتراض في التشهد الاخير
 هو الاولى كالاول بمحدث وائل وعائشة قالوا ان ذلك اشق على البدن
 فكان اولى من التوركة قال بعضهم وحديث التوركة ضعف الطحاوى
 او يحل على حالة الكبر ويجاب عن استدلالهم بمحدث وائل وعائشة
 بان الافتراض قد ورد مقيد اى كثير من الاحاديث بالتشهد الاوسط
 وبقطع النظر عن ذلك كله فعائته ان يدل ذلك على مشروعية الافتراض
 مطلقا واما كونه الاولى في الاخير فمالم يذكر في هذا الحديث الذى
 استدلوا به واما قولهم ان ذلك اشق على البدن فكان اولى من التوركة
 فيقال عليه ان هذا تعليل لمزيد دليل عليه وهو غير صحيح في كل ما يكون

فيه الاختلاف والافتراء لم يشرح بالاولوية في التشهد الاوسط لان
 بعض الجلسات اشتق منه بل لكون التثقيب فيه مطلوباً لان المصلحة
 فيه كالمستوفز للقيام وذلك اسهل لمن يريد القيام ولم يكن علة
 ذلك المشقة وعد ما نثر نقول ان التورك في الاخيرة هو الاول لثلاث شغله
 مشقة الجلوس مفترشا عن الخشوع المطلوب في الصلوة فان كان
 مثل تعليله لم يجد للنشر بيع وبيان الاولى عن غيره فما ذكرناه من التقليل
 هو اولي مما ذكرناه وحليلنا ما هو نص في محل النزاع عن ابي حميد انه قال
 وهو في نقر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت احفظكم لصلوة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذ اكب وجعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع امكن يديه
 من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع راسه استوى حتى يعود كل فقار
 مكانه فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل باطراف
 اصابعه رجليه القبلة فاذا اجلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى
 ونصب اليمنى فاذا اجلس في الركعة الاخيرة قد مر رجله اليسرى ونصب
 الاخرى وقعد على مقعدته رءاه البخاري واما تضعيف الطحاوي
 فما لا يلتفت اليه ومن ابن ساع للطحراوي تضعيف ما صححه البخاري
 وقد لا كتابه من الضعاف والمنكرات وليستدل بها اذا كانت موافقة
 لمن هب غفر الله تعالى لنا وله واما حملهم ذلك على حالة الكبر ففي غاية
 السقوط لان الراوي وصف صلوة صلح النبي واظب عليها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد وافقه على ذلك عشرة من الصحابة ولم يخصوا ذلك بحالة

الكبير والعبرة بعموم اللفظ وقد قال صلح صلوا كما رايتوني اصد كذا الجواب
 الحافظ في نصب الراية قلت وقوله يرجم على حالة الكبير بوجه لفظ
 الحديث الذي ذكرناه فانه ذكر فيه الافتراض للتشهد الاول و
 التورك للجلوس للتشهد الاخير فاذا كان صلح يفعل ذلك في الصلوة
 الواحدة كما هو صريح الحديث وظاهر سياقه فهل يصح ان يرجم
 ذلك على حالة الكبير والضعف الهم ان يرجم وا يقولوا ان الشاب
 القوي قد يهرم ويضعف في المدة الفاصلة بين التشهد الاول
 والاخير من الصلوة الواحدة فان قالوا ذلك كان غاية في التحقيق
 والله المستعان وبه نستعين اما وجوب الصلوة على النبي صلح مطلقا
 فلا خلاف فيه وقد دل على ذلك القران الكريم قال تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد اختلف في وجوبها في الصلوة فقال
 الشافعي وجماعة من السلف والخلف بوجوب ذلك وقال احمد في شهر
 رايته تبطل الصلوة بتركها وقال ابو حنيفة ومالك لا تجب في الصلوة
 قال بعض الاحتاف والصلوة على النبي صلح خارج الصلوة واجبة
 اما مرة واحدة كما قاله الكرخي او كلما ذكر النبي صلح كما اختاره الطحاوي
 واقول لما لا ريب فيه وجوب الصلوة عليه صلح بنص قوله يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه الآية ثم الواجب اما ان يكون خارج الصلوة او فيها
 وقول الكرخي ومن وافقه بوجوبها مرة واحدة في العمر فما يخرج من خارج
 اقوال اهل الجدل فانه لا يوجد في الشرع ايجاب ما يسهل تحصيله

كما نحن بصدد هذه مرة في العصر وإنما كان الحجة كذلك لشدة المشقة وكثرة
 المؤن والمصارف وأما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كل يسير
 مع ما فيها من الاجر الكثير ولولم يوجب الله ذلك في كتابه لكان العقل
 دافعاً على وجوب الشاء عليه والدعاء له وذلك لما له صلى الله عليه وسلم من المنة العظيمة
 على كل مؤمن اذ شكر المنعم لا زم عقلاً عند تجد ذلك نعمة كان صلى الله عليه وسلم
 الواسطة والسبب في حصولها ولهذا اجاء في الحديث من سن سنة
 حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها الحديث اي لكونه السبب فيها و
 ايضاً ان الامر بالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم في الآية قد وقع موقع الجواب لقوله
 تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ولما كان قوله تعالى يصلون فعل
 مضارع وهو يقتضي الدلالة على الحال والتجدد في الاستقبال كان لما ترتب
 عليه حكمه وذلك يرد قول من حمل الامر في الآية على مرة في العصر فتعين
 ان وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم من الواجب المتكرر فاذا بحثت في وقتها
 ومحالها وسببها بحث منصف فلا اقل من ان تجب حيث وجب شقيقتها وهو
 السلام عليه عليه اكل الصلوة واذكى التسليم وارق التختية ويريد قوله
 في حديث فضالة ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن سهل بن سعد
 ان صلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم اياه الحاكم وقال صحيح على شرطها وفي
 رواية عن ابي مسعود مرفوعاً من صلى صلوة لم يصل على فيها ولا على اهل
 بيتي لم يقبل منه اخرجه الدارقطني وفي سنده جابر الجعفي ضعيف
 ورواه من حديث عائشة ايضاً وفيه عمرو بن شمر متروك وقد تقدم

اند ما أج السلام واند راجه في التشهد فهو مستحب من جملة التشهد
 الاول المستحب وواجب من جملة التشهد الاخير الواجب وقد فهم ذلك
 الصحابة كما روى عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قل لنا أو عرفنا
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة (كانهم طلبوا التشرية بقوله تعالى صلوا
 عليه وسلموا تسليما وتفسيره بعد نزوله) قال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم انك حميد مجيد قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا ان الترمذي قال فيه على إبراهيم في الموضعين لم يذكر له و
 عن أبي مسعود قال اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن
 عباد فقال له بشئين بن سعد امرنا الله ان نصل عليك فكيف نصل
 عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قمنا انه لم يسأله ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث وأخوه
 والسلام كما قد علمتم رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وأبو حمزة
 ولاحمد في لفظ آخر نحوه وفيه فكيف نصل عليك اذا نحن صليين في صلواتنا
 وهذه الزيادة أخرجهما ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم
 وأخرجهما أبو حاتم في صحيحه فقول الصحابة رضوان الله عليهم قد عرفنا
 السلام أي حيث علمتنا آياه في ضمن التشهد فهم قد فهموا ان الصلوة
 تكون حيث يكون السلام ولذا قالوا قد عرفنا السلام عليك (أي في
 ضمن التشهد) فكيف نصل عليك اذا نحن صليين عليك في صلواتنا

والنبي صلى الله عليه وسلم قد اقرهم على ذلك القهر فعلمهم الصلوة الواجبة وقال و
السلام كما علمتم فكانه كمل لهم تعليمهم الواجب في قوله تعالى صلوا
عليه وسلموا تسليها وخلاصة ان الصلوة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فرض
واجب بنص القرآن ولا يجوز حمله على مرة في العصر لما عرفت ولا انما يجب
في العمر مرة فهو كغايه من الواجبات لا بد من بيان وقته ومجمله ايضا
وما هنا ليس كذلك ولا بد ان يكون مشروطا باستطاعة او مسببا
بسبب يبعد وجودة كما مر حيث لم يكن شيئا من ذلك فتعين احد
الامرين اما ان توجب في الصلوة كما فهم الصحابة او كلما ذكر صلى الله عليه وسلم
كل تقدير فيتعين افتراءهما في التشهد الواجب اذ فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
مرتين قال الشافعي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير فصلوة
فاسدة فان قيل يلزم على هذا ايحايها في التشهد الاول ايضا وكما ذكر
قلنا القول بوجوبها في التشهد الاخير متعين للقرآن والمؤيدات و
لا يبعد التزام القول بذلك في التشهد الاول وكما ذكر صلى الله عليه وسلم
فتأمل ذلك فانه حري بالتأمل وان بحث الشوكا في خلافه في التشهدين
وتبعه السيد وكيف ان ينتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بكما عزم من المانور
وقد تقدم ان افضل التشهدات تشهد ابن مسعود رضي الله عنه في النبيل قال
النووي في شرح المذهب ينبغي ان يجمع ما في الاحاديث الصحيحة وذكرها
ترمذ قال وقال العراقي بقي عليه ما في الاحاديث الفاظ وهي خمسة يجمعها
قولك اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد

وازواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الأمامي وعلى آل محمد وزواجه
 وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد
 ذكر ذلك شيخنا وأقره وهو حسن في بيان الفضل وأي كيفية فعل ما أمر
 في كافيته لتأدية الواجب وما يفعله في الأول فيندب في الأخير ويخصه
 بالتورك والتطويل وقد تقدم ذلك بماله وعليه ودلت على ذلك الأحاديث
 المعتبرة وبخير من الدعاء أعجبه من أمور الدين أو الدنيا كما بحث على ذلك
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم وهذا سنة للأمام والمأموم وقد جاء الأمر
 بذلك في بعض الأحاديث الصحيحة فيكون تركه لما ذكرنا والمخلاف في وجوب
 بعضه ولا فرق بين الدعاء الأخرى والدريز ولا بين ما يشبه كلام الناس
 وما لا يشبههم ومن فرق فلم يأت بدليل بل الدليل على خلافه وقد قال
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله ولو انقطع
 تشفع نعل أحدكم فليسأل الله وما أثره أفضل أي المنقول عنه صلى
 أفضل من غيره لأنه صلى الله عليه وسلم أعرف بما يليق في كل محل بخلاف غيره صلى
 ومنه اللهم اعف عني ما قدمت وما أخرت إلى آخره وهو ما أسرت وما أعلنت
 وما أسررت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله إلا أنت رواه
 مسلم ومنه ما يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ من أربع من عذاب جهنم و
 من عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال

وورثه خذ ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الرخصة
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد واقول قوله صلعم اذا فرغ احدكم من
 التشهد صريح في انه ليس من تمام التشهد وعليه يحل اطلاق الرواية
 الاخرى ويبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى
 الرعاية لقوله صلعم فيمن تركها في دعائه عجل هذا الحديث وراه فضالة
 ابن عبيد اخبرني الترمذي وصححه وقد رويت ادعية في الصلاة لم يذكر لها
 محل مخصوص فمن دعا بشئ منها او غيرها في اي محل يندب فيه الدعاء فقد
 احسن قال في الزاد واما المواضع التي كان يدعوا فيها في الصلاة فسيعة مواطن
 احدها بعد تكبيرة الاحرام في محل الاستفتاح الثاني قبل الركوع وبعد الفراغ
 من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصلح قبل الركوع ان صح ذلك
 فان فيه نظرا الثالث بعد الاعتدال من الركوع كما ثبت ذلك في صحيح مسلم
 من حديث عبد الله بن ابي اوفى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع
 راسه من الركوع وذكر الحديث الى اخره الرابع في الركوع الخامس في سجدة
 وكان فيه غالب دعاء السادس بين السجدين السابع بعد التشهد وقبل
 السلام قلت وكذا بعد التشهد الاول وقبل القيام كما تقدم في حديث عبد الله
 ابن مسعود فهذه مواطن الدعاء في الصلاة وللصليان بدعواها شاء في
 احد هذه المواضع سيما من الادعية الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 بتعيين المحل او من غير تعيين ومما فعل فقد احسن ولا يابى برفع اليدين
 في الدعاء اذا كان قائما او قاعدا وقد اخبر الترمذي عن الفضل بن عبيد

مرفوعاً الصلوة مثني تشهد في كل ركعتين وتختتم وتضع وتمسك ثم
 تقنع يديك يقول ترفعها الزاوية مستقبلاً ببطونها وتهك وتقول يا رب
 يا رب ومن لم يفعل ذلك فهو كذا أو في رواية فهو خداه ومن حمل هذا
 الحد يث على الدعاء بعد الصلوة فقد أخطأ وسيأق الحد يث على خطأ
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله رفع اليدين بعد الصلوة إلا في رواية مشادة
 ولا يثبت أنه صلى الله عليه وآله كان يلاتزم الدعاء بعد الصلوة نعم كان يذكو الله بعد
 الصلوة أحياناً بأدعية وأذكار سيجي ذكرها وأحياناً كان يروح إذا سلم
 يميناً وشمالاً لاجتهه ولا يدعوا العجب من أهل عصر ناسياً من الأحناف
 أنهم يلاتزمون الدعاء بعد الصلوة برفع اليدين ومن لم يدع كان في بعيداً
 عليه وهذا جهل عظيم بالسنة ويأزكون الدعاء في الصلوة في أكثر المواضع
 التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله فيها ولا يجوزون فيه رفع اليدين مع أن
 حقيقة الصلوة هي الدعاء وهي أولها لغة وعد يث الفضل في عليه راحة
 وأخبر فيها الشاكر وقيل هو واجب تصح بدونه وبإثباته وقيل ليس
 بواجب السلام في آخر الصلوة مشرع بالجماع وهو ركن عند الشافعي ومالك
 وأحمد وقت الأحناف هو واجب احتياطاً وليس هو من الصلوة وعلمهم
 الوجوب قد نقله في النبل عن جماعة وعن منهم إباحة في الهداية خلافة
 ولعل مراد صاحب النبل بعدم الوجوب عدم الفرضية وهو صحيح على مصطلح
 الأحناف واختاره صاحب النبل عدم الوجوب لكنه قال لا يكتفى على القول
 بالوجوب والسيد في الرخصة أو لا يجمع القول بالوجوب ثم اضطرب في آخر كلامه

حتى انه صرح بعدم الوجوب استدلال الاحناف بما يروى من حديث ابن
 مسعود في التشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد
 في الصلوة ثم قال اذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم
 فقروا ان شئت ان تقعد فاقعد قالوا والتغيير بينا في الفرضية والوجوب
 الا اننا اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً ومثله لا يثبت الفرضية والله اعلم
 وما ذكره فاسد من وجوه احدها ان هذه الزيادة في حديث ابن مسعود
 قد تكلم اهل الحديث فيها وذكروا ما ذكره وفي الدليل واما حديث ابن مسعود
 فقال البيهقي في الخلافات انه كالتشاذ من قول عبد الله واما جعله كالتشاذ من
 اكثر اصحاب الحسن بن الحليمين كرواه هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود
 مفصولة من الحديث ولا مدرجة في اخره واما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن
 ابن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن
 الحسن فادرجها في اخر الحديث في قول اكثر الرواة عنه وروىها شباب بن
 سوار عنه مفصولة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي عن طريق ابو الاحوص
 عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلوة التكبير وانقضاءها
 التسليم اذا سلم الامام فقروا ان شئت قال وهذا الذي فهمه عن ابن مسعود
 وقال ابن حزم قد علم عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضاً وذكر رواية في الاصح
 هذه عنه البيهقي ان تعاليم النبي صلى الله عليه وسلم وسلم التشهد لا من مسعود
 كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بان تلك الزيادة
 المنكورة مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي

في المعرفة ذهب الحفاظ الى ان هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النوى
 في الخلاصة انفق الحفاظ على انها ملحة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحو
 حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن ابان فانفقوا على نزول هذه الزيادة
 في اخرا الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن
 مسعود على ذلك انتهى فقولهم لنا ما رويينا من حديث ابن مسعود قد
 عرفت ما فيه الوجه الثاني انه لو سلم صحة ذلك عن ابن مسعود فهو موقوف
 عليه لانه ما لا يخبرنا فيه بحال وهو ليس بحجة الوجه الثالث ما عرفت ما تقدم
 عن البيهقي وابن حزم من ان الصحيح عن ابن مسعود ما يخالف ذلك وعليه
 فالواجب حمل المطلق على المقيد اي فما روى عن ابي الاحوص مقيد بالتحديد
 لمن سلم الوجه الرابع ان ما روى عن ابن مسعود اذا لم يصح ان يدل على
 الفرضية لمنافاة التحديد لها فكيف صح ان يكون دليلا للوجوب ولئن سوغ
 الاحتياط القول بالوجوب فلم لم يسوغ القول بالفرضية فانه لا فرق بين
 هذا او ذاك اذ كل منهما حكم شرعي ولا يجوز لاحد ان يشرح من الدين ما لم
 يأذن به الله بقى علينا الجواب عما اعترض به السيد بمقتضى الشكوك في حيث
 قال وما كون التسليم واجبا او غير واجب فقد تقدم ان المرجع حديث
 المسئ صلوته وانه لا وجوب لغير ما لم يذكر فيه الا ان بينت ابيحياه
 بعد تأخير حديث المسئ اياها لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه انتهى
 عللوا ذلك بان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع قال في العبد
 ولا سيما وقد ثبت في الروايات (اي روايات حديث المسئ صلوته) فاذا فعلين

ذلك فقد تمت صلواتك انتهى واقول ان التشهد الاوسط والافتراش فيه
 قد ذكرنا في بعض روايات المصنف صلواته وقد اختلفوا في وجوب الاول و
 اتفقوا على عدم وجوب الثاني اعني الافتراش في جلوس التشهد المذكور
 وايضا التشهد الاخير لم يذكر في شيء من رواياته وكذلك النية في اول
 الصلوة لم تذكر فيه وبناء على ما ذكرنا لا يجوز ان يكون معيار الجميع الواجبات
 تغييرا اذا اخذنا جميع طرق الصحاح فان كل ما فيه واجب لا يعتد
 بصلوة من ترك شيئا منها وزيادة ذكر جلسة الاستراحة او التشهد
 الاوسط والافتراش له في بعض رواياته قد ردها امام اهل هذا الشأن
 محمد بن اسمعيل البخاري ولا يخفى دقة مداركه في نقل الاحاديث واذا كان بعض
 الواجبات لم تذكر فيه عند جمهور العلماء فجعله معيارا لجميع الواجبات قاعدة
 غير متفق عليها والحق ان صديقة الامراء اجاعت في حديث الموقوف على
 الوجوب وان لم يدل حديث المصنف صلواته على ما لا سيما اذا لم يعلم
 تأمرينها او علم تأخره وخلاصة القول هنا ان يقال ان حديث المصنف صلواته
 والتعليم الذي بينه صلواته ان كان سببه جهل ذلك الرجل باحكام
 الواجب الذي ربما يخفى على مثله صلواته النبي صلى الله عليه وسلم كيف يودي ما رآه اخل به
 من الصلوة ولا يبعد ان ذلك الرجل كان يختر صلواته بالتسليم في كل مرة
 من المرات التي امره ان يعيدها لان حفظ لفظ السلام عليه كبر ليس بالامر
 المستلزم لا سيما النبي صلى الله عليه وسلم وجميع المسلمين لم يزلوا يفعلونه في كل فرس
 ونقل فاذا لم يعلمه صلواته ذلك فانما اكتفى بما رآه من اتيان به واما قوله صلواته

فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك فلا يعارض ما ذكرناه من افتراض التسليم
 لأن السلام هو تخليها ولا شك أن التحليل والخروج منها أن يكون إلا بعد
 انتمامها وهو صلعم لم يبين له كيفية الخروج والتحليل منها فهو إما مسكون
 عنه لما عرفت أن الصلوة تكثر بما قبل السلام وأما لكونه اكتفى بما رآه من
 نية ابن ذلك كما تقدم وإذا وقع الاحتمال في تركه صلعم التعليم بطل الاستدلال
 بحديث المسعى صلوته على عدم افتراض السلام وإذا ضم إلى ذلك أن تعليم
 النبي صلعم لابن مسعود كان قبل فرض التسليم كما ذكر ذلك البيهقي كما ذكر ذلك
 في غاية القوة لأن به يظهر احتمال ثان وهو أنه يمكن أن يكون وقع تعليم
 المسعى صلوته قبل افتراض التسليم سيما وقد قال ابن مسعود كن أنقول
 قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله الحديث فإذا كانوا يصلون
 الصلوة المفروضة قبل أن يفرض فيها التشهد الطاهر قبل أن يفرض في
 آخرها التسليم فما المرجح للقول بتأخير حديث المسعى صلوته عن حديث
 افتراض التشهد والتسليم وإذا لم يكن مرجح فترك ما صح عنه صلعم كما
 من شكوكه مما لا يجوز سيما إذا أمكن الجمع كما قد مرنا ذلك من الاحتمالات
 في احتمال تأخر حديث التشهد والتسليم عن حديث المسعى صلوته أقوى
 من ضده لتصريحه فيه بأن ذلك فرض بعد أن لم يكن فرض وليس في حديث
 المسعى صلوته شيء من ذلك وما ذكرناه يبين فساد ما شكك به الأخناق
 وسبقوا ما اعترض به في النيل وأما الجواب عن عدم ذكر النية في حديث
 المسعى صلوته فيقال أنه من البدعي أن من قام إلى الصلوة فهو يقوم إليها

لا يقصد فعلها وهذا هو النية فأكثف عن تعليمه إياها لظهوره ومن أبعد
 البعيد أن يفعل أحد فعلا إذا ديا بلا قصد فهو إذا لم يقصد الصلوة
 فلا بد أن يقصد غيرها من رياء أو رياضة بدنية ونحوها ولهذا جاء الحديث
 بالترديد بين أحد أمرين فقال فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فحجته
 إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدينا يصيبها أو امرأة ينكحها فحجته إلى ما هجر
 إليه الحديث لأن المختار المستقيم لا يحسنه لا يصح إلى عمل لا يقصد به يكون
 غافلا عن فعلها يفعلها مطلقا فهو أن لم يقصد فعله هذا فلا محالة هو يتوى
 ويقصد غيره وما لم يعمل خالصا لله فهو لا يقبله لأنه اغتنى الشركاء عن الشرك
 فمن عمل عملا اشرك فيه غيره تركه وشركه فعلم أن النية فرض لا بد منه في
 الصلوة وغيرها من جميع الأعمال وإن لم تذكر في حديث المسئ صلوته وإنما
 اطلنا ما ذكرناه لتلايغنا أحد بما اطل به صاحب النيل في تبعه السيد من
 أصحابنا وإذا بطل ما ذكرناه قلنا قوله صلعم مفتاح الصلوة المهور في تحريمها
 التكبير وتحليلها التسليم قال في المنتقى رواه الخمسة عن أبي النضر وقال
 الترمذي هذا أهم شيء في هذا الباب وأحسن وليت شعري إذا اعترفوا
 بفرضية الجزءين الأولين من الأجزاء الثلاثة المذكورة في هذا الحديث
 فليس يتكرون فرضية الجزء الثالث المذكور فيه بنسب واحد قال في النيل
 وإلى الوجوب ذهب أكثر العترة والشافعي قال النووي في شرح مسلم وهو
 مذهب جمهور العلماء من الصلابة والتأبعين ومن بعد هرقلة وهو الصحيح
 فيما يختار لم يزل يفرضية لا يطبق علينا ما نقل عن القفال من أنه شرع

في الصلوة فقال الله بزرگ ست نکر قال دو باغ سبز نکر کم ثم نقر نقر تین
 من غیر توقف وهكذا فعل في الركعة الثانية نقر صرط في آخره وقال تمت صلوة
 وعلى الاول اقل الوجوب السلام عليكم مرة لما اخرج النساء عن جابر بن
 سمرة قال كنا في صلوة خلف النبي صلعم فقام اياال هؤلاء يسلمون بايديهم كانوا
 اذ ناب خيل شمس انما يكفي احد هم ان يضع يده على فخذه ثم يقول
 السلام عليكم السلام عليكم وقد روى من طرق يقوى بعضها بعضا انه
 صلعم كان (احيانا) يسلم تسليمة تلقاء وجهه وفي بعض الروايات يسلم
 تسليمة واحدة وقد روى في النيل على من زعم انه لا يصح في تسليمة واحدة
 شئ فراجعه ان شئت وافضله السلام عليكم ورحمة الله يا جردة بالتطويل
 والمدة مرتين مرة عن يمينه ومرة عن يساره لورود ذلك في اكثر الروايات
 المصيرية عنه دلهما وثواه اكثر ما داوم عليه صلعم يلتفت حتى يرى خذعة
 كن او كن اى يمينه ثم لا يحل بيت ابن مسعود ان النبي صلعم كان يسلم
 عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خذعة قال في المنتقى رآه الخمسة وصححه الترمذي وشذ
 من اوجب ثلث تسليما اوسطها التسليم على الامام وعلى المأموم الذي
 خلفه او على المأموم الذي يابن يديه والقول بوجوب التسليمين ضعيف
 كما قد منا ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان زاد على هذا
 فقد خالف السنة واما من زاد وبركاته فام يخالف السنة وانما يكون عاملا
 على غير ما نرى انه داوم عليه صلعم في اكثر وقد ذكر في النيل زيادة وبركاته

عند أبي داود من حديث وائل قال وأخرجها أيضاً ابن حبان في صحيحه من حديث
 ابن مسعود وكن لك ابن حجة من حديثه قال الحافظ في التلخيص فينتجب
 من ابن الصلاح حيث يقول أن هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث
 إلا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقاً كثيرة في تلقيه الأفكار لتزويج
 الأذكار لما قال النووي أن زيادة وبركاته رواية فردة ثم قال الحافظ بعد أن
 ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه
 كلام الشيخ أنها رواية فردة انتهى وقد صح في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل
 على تلك الزيادة ولا تكون الصلوة صحيحة شرعية إلا بالترتيب المعروف فإن
 تركه عمداً بان يسجد قبل ركوعه بطلت صلواته أجمعاً لتلاعبه ولا يوضع
 الصلوة على هذا الترتيب أمر توقيفي علمه الله نعم نبيه صلى الله عليه وسلم هو أسطة جبريل
 فلا يجوز تبديل صورتها التي نقلت عنه صلى الله عليه وسلم وأمره الله تعالى وأقول لصاحبه
 صلواتكم أرايتموني أصلي فإن تركه سهواً بعد المأزول لم يفسد ولا يكمل صلواته
 بما ترك لأن ما تركه وقع في غير محله أن لم يتذكر فإن ما تركه قبل أن ياتي بمثل
 المأزول من الركعة الثانية عاد لي فعل المأزول فوراً فلا يكون عاتياً في
 الصلوة بالزيادة فيها وبترك الترتيب المتعظم مراعاته كما مر ذلك والله أعلم
 ومن يتقن في آخر صلواته أو بعد سلامه قبل طول الفصل حيث لم يتلبس
 بما لا تقسم صلواته معه ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجداً أو أعاد تشهد
 أو من غيرها لزومه ركعة والدليل على ذلك كله حديث ذي اليمين
 وإن شك في كونها من الأخيرة أو غيرها جعلها من غير الأخيرة أي لباقي

بركة لا سجدة لان ذلك يحصل له اليقين في تكميل صلواته قالت
 الشافعية فان علم في قيام ثانية ترك سجدة من الاولى او شك فيها كان
 كان جلس للاستراحة بعد سجدة سجدة فورا من القيام والجلس ثم
 سجد قالوا وان علم او شك في آخر باعية ترك سجدة ثانيا او ثلاث جهل معها
 وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فتلاث ركعات او
 سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات وسجد للسهم في كل ذلك وما ذكره هو مما يعسر
 على العامة فهم من صعب عليه معرفة المغموم يعتد به له من صلواته
 فالاولى له ان يستأنف صلواته وليس للمصلحة ان تطأ رأسه اديا
 واتباعا واستحسن بعضهم تخفيض عيبيه وكراهه بعضهم وليس
 ان يدخل في الصلوة بنشاط وفراغ قلب لقوله تع فاذا قرعت فانصب
 ولب الصلوة الخشوع والخضوع وقال الصوفية لا صلوة الا بخشوع القلب
 وليس الذكر بعد السلام من الصلوة حديث ثوبان قال قال رسول الله
 صلوا اذا انصرفتم استغفروا ثلاثا وقال المهم انت السلام و
 منك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام قال في المنتقى اخرجه الجماعة الا
 البخاري وقوله اذا انصرف اي اذا سلم وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي
 لما منعت ولا ينفع ذا الجح منك الحمد متفق عليه وعن عبد الله بن عمر قال
 قال رسول الله صلوا خمصلتان لا يحصيها رجل مسلم الا دخل الجنة وهما يسير

ومن يعمل بها قليل يسلم الله في دبر كل صلاة عشرين ويكبره عشرين ويحمد
 عشرين قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد هاتين فتلك خمسون ومائة
 باللسان والالف وخمس مائة في الميزان واذا اوى الى فراشه سبم وحمد وكبر
 مائة مرة فتلك مائة باللسان والالف بالميزان قال في المنتقى رواه الخمسة و
 صحيحه الترمذي قال في النيل اعلم ان الاحاديث وردت باعداد مختلفة في
 التسبيح والتكبير والتحميد وسنشير اليها اما التسبيح فورد كونه عشرين كما
 في حديث الباب يعني حديث ابن عمر المذكور وحديث انس عند الترمذي
 والنسائي وحديث سعد بن ابى وقاص عند النسائي وحديث علي بن
 ابي طالب عند اسهل وحديث امرئ القيس عند الطبراني وورد ثلثا
 وثلثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب
 ابن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث ابى هريرة عند الشيخين
 وحديث ابى الدرداء عند النسائي وورد خمس وعشرين كما في حديث زيد
 ابن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند ايضاً كما في حديث احمد بن حنبل
 بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ستا كما في بعض طرق حديث
 انس وورد مرة كما في بعض طرق حديث انس ايضاً عند البزار وورد سبعين كما
 في حديث ابى زميل عند الطبراني في الكبير وفي اسناده جهالة وورد مائة كما
 في بعض طرق حديث ابى هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن ابي رباح
 وهو ضعيف واما التكبير فورد كونه اربعا وثلثين كما في حديث ابن عباس
 عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي

وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن الدرداء عند
 النسائي كما تقدم في التسييم وابن هريرة عند مسلم في بعض الروايات وابن خزيمة
 عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند ايضاً وعبد الله
 ابن عمر عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث ابن هريرة عند
 الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد
 خمساً وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم
 في التسييم خمس عشرة وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث
 ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسييم وعشراً كما في حديث الباب يعني الذي
 ذكرناه وعن انس وسعد بن ابى وقاص وعلى وامرأته عند من تقدم في
 تسييم هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرناه في تسييم هذا المقدار
 عند من تقدم وأما التحييد فورد ثلاثاً وثلاثين وخمساً وعشرين واحداً
 عشرة وعشراً ومائة كما في الحديث المذكورة في اعداد التسييم وعند
 من رآها - قال وورد من هذه الاعداد فحسن الا انه ينبغي الاخذ
 بالزائد فالزائد انتهى واما قوله في حديث ابن عمر الذي ذكرناه فتلك الخمسون
 ومائة باللسان اى المجموع بعد الصلوات الخمس ووردت اذكار غير ما ذكرنا
 محلها الكتب المبسوطة والكل خير فمن اراد الاكثر منه فعليه بذلك
 في مظانه - ويمكن في موضعه مقدار ما يقول اللهم صل على محمد و
 السلام نبأ ركت يا ذا الجلال والاكرام للاتباع كما روى عن عائشة مرفوعاً
 اخرجه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه وفي النبيل ذهب بعض المالكية

الى كراهة المقام للامام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما اخرج
 عبد الرزاق من حديث انس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم فكان ساعة
 يسلم يقوم ثم صليت وراء ابي بكر فكان اذا سلم وثب فكانما يقوم عن حصة
 ويؤيده ايضا ما سياتي في باب لبث الامام انه كان يمكث صليما في مكانه
 يسيرا الحديث وبهذا يظهر جهل من التزم الدعاء برفع اليدين بعد الصلوات
 المكتوبات وطعن على تاركه فان التارك له مستحق للمدح ومنع للنسبة
 فان كان وراءه نساء مكث حتى ينصرفن لحديث امر سامة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضن تسليمه وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل
 ان يقوم قالت فانزى والله اعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يركعن
 الرجال رواه احمد والبخاري قال في النيل فيه انه يستحب للامام مراعاة احوال
 المأمومين والاحتياط في الاجتناب عما يقضي الى محذور واجتناب مواقع اليهم
 وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى
 هذا التعليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا لم يخطأ يستعمل المكث
 وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة انتهى الى المتقرب ذكره قلت وفيه دلالة
 على انه ينبغي للمعتدي ان لا يقوم من موضع صلواته ما لم يقيم امامه
 قد عورضت احاديث تخفيف اقامة الامام في موضع صلواته بالاحاديث
 الدالة على اسئله لذكر بعد الصلوة قال في النيل وانت خير بان لا تكرر
 بين مشروعية الذكر بعد الصلوة والقعود في المكان الذي صلى المصلون
 تلك الصلوة فيه لان الانتقال يحصل بفعله بعد ما ساء كان ما ساء

اوقاعدا في محل آخر نعم ما ورد مقيد ان قوله وهو ثمان رجلية وقوله
 قبل ان ينصرف كان معارضاً ويمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع
 على الغالب او على ان اللبس مقدار الالتيان بالذكري المقيد لا ينافي
 الاسراع ويكون اللبس مقدراً ما ينصرف النساء من ما التسع لاكثر
 من ذلك احياناً وهذا الاخير هو المختار عند نسبة وبه يجمع بين
 اطراف الاحاديث التي مما ينبغي ادراجه فيهم نفاً وضماً ويقبل على
 المأمومين بوجهه ولا يأس اذا استقبل من على يمينه فقط
 ودل على الاول حديث سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلوته
 اقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن يزيد بن الاسود قال حجنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع قال فصل بيننا
 صلوته الصلوة ثم اخوف جالساً فاستقبل الناس بوجهه الحديث
 رواه احمد وابوداود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وما
 يدل على الشافعي حديث البراء بن عازب قال كنا اذا صلينا خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم ان ننور عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم
 وابوداود وذكر في النبيل اختلاف في حكمته هذا الاستقبال واولها
 رفع ايها من في التتمه مقدمه على ما ذكره عن الزين بن اندير
 قال استد بآراء الامام المأمومين انما هو الحق الاصح هي فاذ انقضت
 الصلوة زال السبب واستقبلوا لهم حينئذ يرفع الخيلاء والرفع
 على المأمومين والنبي صلى الله عليه وسلم يستقبل جميع المأمومين قارئة

واهل جهة اليمين فقط اخرى وقيل في الجمع غير ذلك وان ينصرف
 في جهة حاجته والافجهة يمينه ما لم يجعله متخذاً اي وان لم يكن
 له حاجة في جهة معينة فليتنصرف في يمينه لعموم الاحاديث
 المصرحة بفضيل التيامن والاستمرار على الامر المنبأ اذا لم يجعله
 واجباً لا يخرج فيه بل يثاب ويوجر عليه ولا ينافيه انه ليس في كل
 عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى لاننا لنستحب اليتمن
 الا اذا امكن ان يرجع في طريق غير الاولى والا فمراعاة مصلحة العود
 في اخرى هو الاولى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر
 اما من اعتقد ان الانصراف الى جهة يمينه حق لا زمر فيكون
 له ذلك وفي هذا قال ابن مسعود لا يجعلن احدكم للشيطان
 شيئاً من صلواته يرى ان حقاً عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
 لقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ينصرف عن يساره وفي لفظ
 اكثر انصرافه عن يساره قال في المنتقى رواه الحارثي الترمذي
 وعلى الاول يحمل حديث النسائي قال اكثر ما رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن
 هلب عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمناً فيتنصرف عن
 جانبيه جميعاً ~~له~~ وعلى شماله رواه ابو داود وابن ماجه
 والترمذي وقال صح الامران عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النيل
 وظاهر قوله في حديث ابن مسعود اكثر انصرافه عن يساره

وقوله في حديث النسائي الكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف
 عن يمينه المتأففة لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة
 أفعل التقضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان
 يفعل تأمرة هذا أو تأمرة هذا إذا أخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر
 وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين قال
 الحافظ ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على
 حالة الصلوة في المسجد لأن حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يسارية
 ويحمل حديث النسائي على ما سوى ذلك كحال السفر وقيل غير ذلك و
 ما ذكرناه هو أحسنها قال في الحجة أن أصل الصلوة ثلاثة
 أشياء أن يخضع لله بقلبه ويزكر الله بلسانه ويعظمه غاية التعظيم
 بحسنة فهذه الثلاثة أجمع الأمر على أنها من الصلوة وإن اختلفوا
 فيما سوى ذلك انتهى وأعلم أن الصلوة تشتمل على عدد من الركعات
 وكان أول كل ركعة القيام بأن يقوم العبد بين يدي ربه و
 الهاء خاشعاً متادياً كالسجدة لدعوة الحق والمحتل لأحكامه
 فإذا بدأ من حول نفسه وقوى من الاستقلال له من أمره
 وصار كالمتهني لقبول ما عسى أن يصدر عليه من حضرة مليكه
 فتناسب هذا المقام أن يخاطب ربه بما يدل على ما قصده من مقام
 ذله وخضوعه ولا أحسن من أن يختار من القول ما عليه عياده
 على لسان رسوله من كلامه وأما القرآن الفاخرة هي الجامعة لما يناسب

هذا المقام ومن ثم اوجبه النبي صلى الله عليه وسلم على كل مصل فكان المقام
 مشتركاً على ما يدل على استسلام العبد وانقياده ثم على تلاوة كلام
 ربه إشارة الى قبول كل ما انزل على رسوله من شرع واحكام
 فالقيام في الصلوة كلمة الاخلاص مقدمة واساس لصحة
 الايمان والاسلام واعقب القيام بالركوع مكبراً افعالاً يديه
 دفعا لما عسى ان يدخل نفوس بعض العباد من الكبر والخيلاء
 والاعجاب حيث نزل نفسه منزلة من يخاطب ملكه ويتلقى
 احكامه وليسمعها اخوانه فلا احسن من ان يكبر الله بلسانه
 وقلبه ويرفع يديه كالمتبري عما ذكرناه وعن غيره من يخاف
 الدنيا وليدل الاعمال الصالحة على التقي للالتقال ويخني بجسده
 تصغير النفسه وتذل للدين يدي مولاة ويترفعه ويعظمه بلسانه
 ايضا ثم يعود مهلاً ومعلناً بقرب ربه وان العالم لما ظهر وخفي
 انه السميع المجيب لمن شكره وحمله وتضرع اليه ودعاه رافعاً يديه
 كالمتبري عن غيره وعما ينال في هذه الهيئة والعبادة وان
 لم يعبد الله حق عبادته لما من لم يسمع لصم ولم يعنى
 فيقوم هنيهة لشكر الله ويشفي عليه لما يسره له من القيام بين يديه
 والى يمينه ثم يخرج مكبراً مستشعر العلو ربه بجميع معانيه ويضع
 اشرف اعضاء بدنه على الارض مع سائر الاعضاء السبعة فيخضع
 ربه بالعلو والرفعة قولاً وفعلًا ويصير ملقى بين يديه كالعاجز

المعذور والمضطرب ولما كان الترقى من الادنى الى الاعلى مما تحبه الملوك
 ويسرون به فناسب للعبد اولا القيام الذي هو في المرتبة الادنى من
 التعظيم ثم بعد الركوع الذي هو اعلى منه ثم بعد السجود الذي
 هو غاية مراتب التعظيم ونهايته وانما خص السجود على السبعة
 الاعضاء ليخالف ساثرهيات فجمعات الراحة ونحوها ومن
 ثم كان مما ينبغي الاجتهاد فيه في الدعاء لانه في اقصى مراتب
 الذل والعبودية والاستقصاء والاستحقاق ولهذا ورد اقرب
 ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا اي اذا اتى به على وجهه مع
 الخشوع ولهذا خص السجود في شريعتنا بالله تعالى ولم يجر لغيره
 ولو كان على وجه التحية وانما لم يشرع رفع اليدين عند الخفض
 للسجود لان المرفوع عند القيام من الركوع متصل به فلا حاجة
 الى الرفع الثاني مما عند الخفض السجود الثاني فهو واردي في رواية
 وان كان الراجح نقول وقيل لم يشرع رفع اليدين مع الرفع والخفض
 للسجود لان غاية ذلك هو التبارى عن ان يكون قد اتى بما يمكن
 ويستطيعه من عبادة ربه ولا يحسن السجود الكامل هو غاية
 ما يستطيع العبد من هيات التذلل لم يشرع فيه الرفع لان
 لا يمكنه ان ياتي باحسن مما اتى به ويقال في الجالس بين السجودين
 نحو ما قيل في الاحتال ولما كان السجود هو بيا مرتبة التي عرفت
 كرر انذارا للترخيه وايضا السجدة الثانية كانه تشكرا لوفاء الله تعالى

من العبادة التي هي في اقصى مراتب التعظيم ولأنه من اعلم مقاصد
 الصلوة قلوب حصل للمصلي غفلة وذوول في اكمل مقامات
 عبادته واقصى درجات خضوعه امكن له تدبير اسرار مافاة بالسجود
 الثاني ولأن في تكريره اظهار لكونه احب وارضى عند ربه من
 سائر الامور كان وهذه هي الحكمة في تكرير السجود في كل ركعة ودور واسواء
 من اعمال الصلوة وشرع الجلوس والتشهد في آخر الصلوة بعد ركعتين
 جاثياً على ركبتيه لان هذه هيئة من هيات التذلل فتاسب
 ان لا يتخلوا افضل العبادات منها فكانت عبادة وراحة بعد كل ركعتين
 ليكون النشط للعبادة فيما يستقبله من عبادته ولأنه اكرام من الرب لعبده
 بعد ان اوفى بمراتب التعظيم كلها حيث اجازة للجلوس في حضرته
 وليكون خروجه من الصلوة بسكينة ووقار وليكون ذلك بالتدريج
 اذ لا يليق به ترك العبادة كالجمع النافر وقد اتفق اهل الملل على
 انه كلما كانت العبادة اكمل كان رضا الرب عز وجل بايد اعظم واوفر
 واجرة له اطيب واكثر وان لا ينتهي العبد للاعجاب اب الى حضرة القدس
 والا تسلك في سلك الملائكة ^{الابرار} ياخذ نفسه بعبادة
 ربه اكمل العبادة التي لا ^{تجمع الا في} الصلوة التي شرعها النبيه
 صل الله عليه وسلم ^{بما فيها} الجامعة لكل الاحوال والا قوال التي يمكن
 تلعبد ان يعبد بها ربه وحيث كان دينه صلوات الله عليه وآله واورها
 وافضلها فصلواته مشتملة على سائر اسرارها التي امرت بها الامم

الماضية مع زيادة واستيعاب وما بقي بعض من أبعاض جسمه ألا وقد
 اخذ خطا من عبادة خالقه فيها نثران في صلواتنا وراء الأسرار الربنية
 أسرار وفوائد دينوية لا تحصى ولا تستقصى فكما أنها طهارة للقلب
 وتزكية له كذلك طهارة ونقاة للجسام وحفاظة من الكسل والمرض
 وقد جمعها الله تعالى في جملة مفيدة من كلامه المبحر فقال إن الصلوة
 تنهى عن الفحشاء والمنكر وذلك أنها تقير وترسم في النفس زعما
 وفرادعا وهو خوف الله وخشيته ومراقبته في السر والعلن وهو
 ملاك الأخلاق الحسنة والشماكل المرضية وإذا وجد ذلك في الأفراد
 انتظمت الهيئة الاجتماعية وتم الأمان والأمان وقام العالم بالعدل
 والإحسان لأنه لا يحجزه عن مرغوبه وخصوصا في خلواته إذا
 استشعر الخوف من يد غيبية مطلعة على جميع خطراته وخطواته
 وسكناته وحراته وذلك لا يحصل إلا بالبوليس والضبطية ولا
 بالجود والآلات البية ولا بالقوانين البشرية الوضعية بل بما
 تزيد هذه الأشياء عسوا وتمردا وخيانة وخديعة وإنما يحصل
 ذلك بوسوخ عظيمة المعبود المستعمل ذي العقاب الأليم
 الفضل العليم وهذا نبيذ من نبيذ إر الشرح لا يحيط بها إلا الله تعالى

بيد المؤلف القطعة الثانية من الجزء الثالث وتتم هذه القطعة

إن شاء الله تعالى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٢٤ هـ

فهرس ما فيه من الابواب

باب

صفحه

كتاب الصلوة

۲

باب المواقيت

الوقت الافضل

الاوقات المنهى عن الصلوة فيها

باب الاذان والاقامة

باب شروط الصلوة

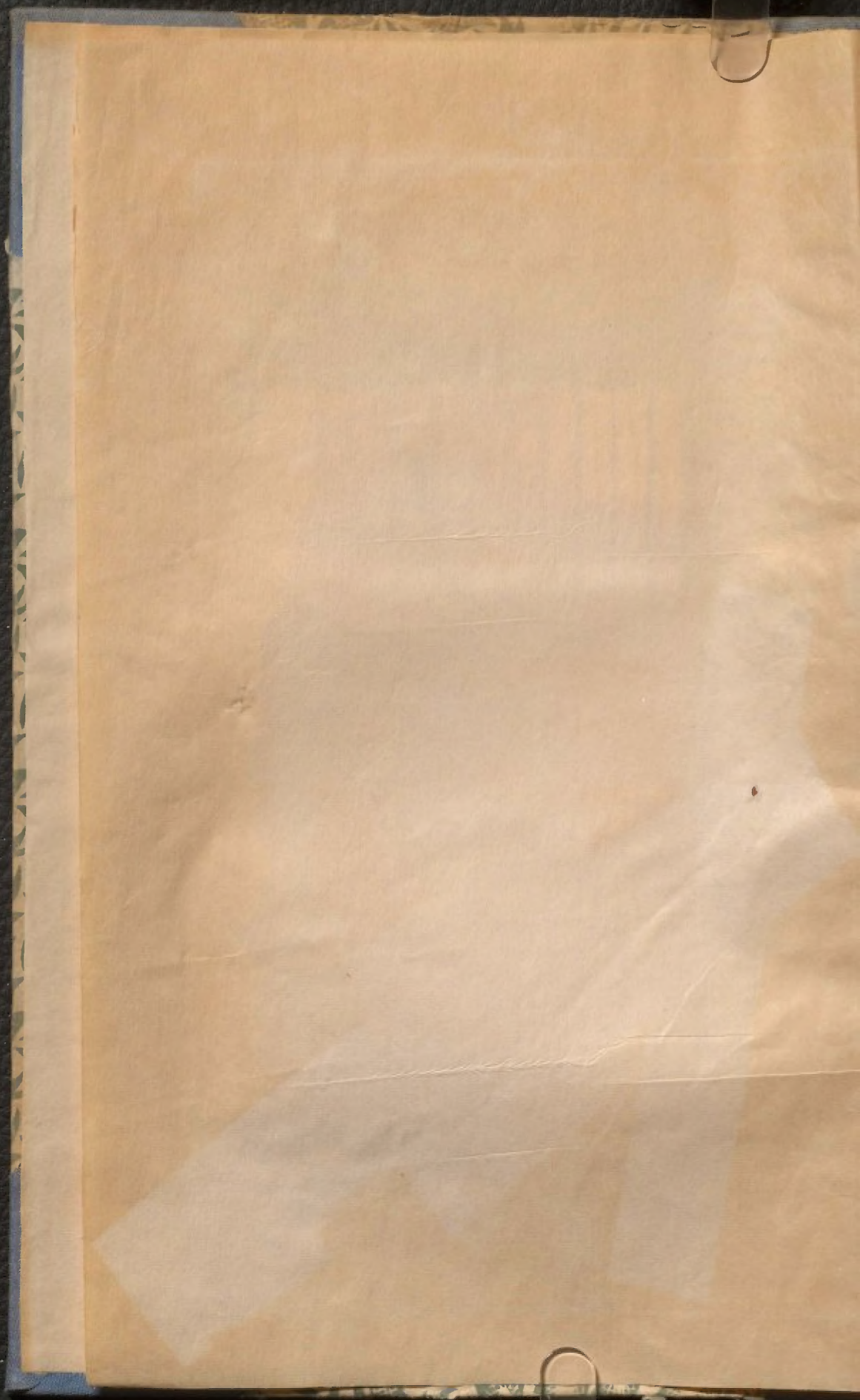
باب صفة الصلوة

۲۳۵

التماس
الحمد لله الذي جعل هذا كتاباً يهتدى به في كل شأن من شأني
باب الامانة من غير كتاب
انهم لم يكتفوا بالانجيل بل انهم قد جعلوا في كل اخطا كوسع فرماين
انهم لم يكتفوا بالانجيل بل انهم قد جعلوا في كل اخطا كوسع فرماين

باسم الله

وحيد الزمان عفا الله عنه



40266

